شرح قواعد الإعراب لابن هشام

تأليف

محيي الدين الكافيجي

٧٨٨ - ٨٧٩ هـ

تحقيق

د. فخر الدّين قباوة

شرح قواعد الإعراب لابن هشام/تأليف محي الدين الكافيجي؛ تحقيق فخر الدين قباوة .ـ ط. ١ .ـ دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩ .ـ ٥٦١ ص. ؛ ٢٥ سم.

١ ـ ٤١٥,١ كاف ش ٢ ـ العنوان ٣ ـ الكافيجي
٤ ـ قباوة

مكتبة الأسد

رقم الإيداع ـ ١٩٨٨/١١/١٢٧٨

رقم الإصدار ٤٠٤

دمشق أوتوستراد المزة ص.ب: ١٦٠٣٥ ـ برقياً طلاسدار
هاتف: ٦٦١٨٩٦١ـ٦٦١٨٠١٣ تلفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ تلكس: ٤١٢٠٥٠

شرح قواعد الإعراب

لابن هشام

شرح قواعد الإعراب لابن هشام

تأليف
محيي الدين الكافيجي
٧٨٨ - ٨٧٩ هـ

تحقيق
د. فخر الدين قباوة

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وكماله ونعمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسائر الأنبياء والمرسلين. وبعد، فإليك كتاباً في أصول الإعراب وتطبيقاته، يضم خبرة قرون متواليات، ويبسط نماذج عملية لتطور أساليب المعربين، وصوراً مختلفة من ضروب التحليل النحوي للنصوص، فيهيء سبل تمرين الخاطر والنظر، ومعالم التدريب العملي للدارس والباحث والمحقق.

تاريخ الكتاب

بدأ هذه التجربة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٠٨ ـ ٧٦١ هـ) سيبويه عصره[١]، بعد أن خبر الدراسات النحوية علماً وبحثاً وتصنيفاً، ولمس[٢] في كتب «أعاريب القرآن» ما يشتت الفكر ويبدد الغايات التعليمية، بالتكثر والتكرار والاستطراد والخلافات المذهبية والعرض للبسائط الواضحة، وأحس بضرورة تحديد المنهج، ورسم الأصول النظرية والعملية للتحليل الإعرابي، في المفرد والجملة وما يشبهها من ظرف أو جار ومجرور. ولذلك رأيناه يعكف على الجانب الإعرابي من ميدان النحو، يستخلص عناصره الأساسية، ويصنفها في مسائل متميزة متناسقة، ثم يضمها تحت أبواب تمثل الوحدة والتساوق والتآلف، ويعقد لها عنواناً يلخص الغاية والوسيلة، هو «الإعراب عن قواعد الإعراب»[٣].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٠٠٠ و ١٠٢٧ ـ ١٠٢٨ والبدر الطالع ١ : ٤٠ وبغية الوعاة ٢ : ٦٨ ـ ٦٩ والنجوم الزاهرة ١٠ : ٣٣٦ وحسن المحاضرة ١ : ٥٣٦ وروضات الجنات ص ٣٤٦ وشذرات الذهب ٦ : ١٩١ وبروكلمان ٢ : ٢٧ ـ ٣١ وملحقه ٢ : ١٦ ـ ٢٠.

(٢) مغني اللبيب ص ٢ ـ ٤.

(٣) زعم البغدادي أن هذا العنوان ينسب إلى ابن مالك صاحب الألفية. إيضاح المكنون ١ : ١٠٠ وهو وهم ظاهر. انظر: ص ٤١ من الإعراب عن قواعد الإعراب ـ مطبوعة دار الفكر.

لقد جعل ابن هشام هذه النبتة اليانعة رسالة محكمة وافية، جمع فيها خلاصة تجاربه العلمية ومقاصده التعليمية، فكان لها حسن الوقع عند ذوي الألباب، ونهاية عموم النفع في جماعة الطلاب[٤]. ذلك لأنها مقدمة موجزة هادفة، كانت نواة مثمرة ولّدت نتاجاً ضخماً في هذا الميدان، ومثلت الحلقة الأولى من سلسلة ثلاثية في قواعد إعراب القرآن الكريم، لدى ابن هشام. فقد أوجز في هذه المقدمة اللطيفة أبعاد خبرته وتطلعاته، لتحديد مصطلحات التحليل الإعرابي، ودلالات الأدوات ووظائفها التركيبية، وتحليل الجملة العربية وبيان أنماطها وعلاقتها بما حولها من عناصر الكلام، ومعالجة أشباه الجمل ووظيفتها في تقييد الحدث والعناصر المحيطة به... كل ذلك بعبارات مكثفة متراصة جامعة، واختصار بعيد متميز، مما جعل المؤرخين يطلقون على هذه المقدمة اسم «القواعد الصغرى»[٥].

ولما اطمأن المصنف إلى اهتمام المعاصرين بتلك القواعد، وسيرورتها بين العلماء والدارسين، وتبدى له بالمراجعة والممارسة ما فيها من إيجاز وتكثيف وعمق، واكتسب تجربة جديدة تنمي ما سبق وتغذيه وتقربه، أنشأ حلقة ثانية على غرار تلك، مع سعة في الأفق وبعد في المرمى وكشف للخفي، سميت «القواعد الكبرى»[٦]. كان ذلك عام ٧٤٩ في مكة المكرمة، حيث أنجز الحلقة الثانية، وجعلها إتماماً للأولى، وبسطاً وتنويراً لما كان فيها من عمق وخفاء، وإرساء للوضوح الكامل في قواعد الإعراب.

غير أن القدر لم يمهل هذه الوليدة الواعدة أن تتمتع بطفولتها وشبابها، ويسعد بآثارها منشئها وراعيها ابن هشام، فنكبه بفقدها[٧] في طريق عودته إلى موطنه مصر، مع مجموعة أخرى من مصنفاته وكتبه[٨]. ولذا أعاد صاحبنا الكرة لتعويض[٨] ما فقد من هذه السلسلة، فألف الحلقة الأخيرة بعد بضع سنوات في مكة المكرمة أيضاً، وجاء بها نهاية في التفصيل والتيسير والبسط،

---

(٤) انظر الورقة ١ ب والمغني ص ١.

(٥) زعم أحد المعاصرين أن المقدمة الصغرى هي من آثار ابن هشام المفقودة. المسائل السفرية ص٧. وزعم آخر أن هذه المقدمة هي «النكت» أو «نبذة الإعراب»، ومنها نسخ خطية، وعليها شروح للعلماء. ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص٣٨ ــ ٤٠.

(٦) زعم بعض المعاصرين أن اسمها «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». دائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤٠.

(٧) هذا ما نذهب إليه. وفيه بحث يقتضي التفصيل في مجال آخر. وانظر ص١٧ ــ ٢١ من ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي.

(٨) المغني ص ١.

وجعلها «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». وبذلك أصبح كتابه المغني تتويجاً لجهوده في هذا الميدان، يقرب الفوائد إلى الأفهام، ويرد الشريد من الأوابد، ويعبد سبل العلم والعمل بأقل ما يمكن من البذل والجهد.

والظاهر للعيان أن ما بسطه ابن هشام في «المغني»، وإن كان صادراً من منابع مقدمة «قواعد الإعراب»، جاء في نهج متميز وأسلوب فريد ومادة مستقصاة، لأنه لم يكن بقصد أن يكون شرحاً لها. ومن ثم بقيت تلك المقدمة(٩) مغلقة الأبواب، خفية الحواشي والمتون، تقتضي ممن عاصر المصنف أو خلفه جهوداً، للتفسير والتوضيح والتوجيه والتعقب والاستدراك والتقويم. ومن هنا نشأت الحاجة إلى حواش تعلق وشروح تصنف وكتب تؤلف، لخدمة «قواعد الإعراب» بجعلها قريبة المنال في كل زمان ومكان(١٠).

وقد صدر من تلك الجهود عدة مصنفات في عهد ابن هشام وبعيده. حتى إذا كان القرن التاسع، وبزغ في ميادين العلوم الإسلامية نجم لامع، هو محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الرومي الكافيجي (٧٨٨ــ٨٧٩)، الذي وصف بأنه الإمام المحقق(١١)، علّامة عصره وأوحد دهره، ونادر زمانه وفخر أوانه، لمس بخبرته مدرساً ومؤلفاً أن تجربة ابن هشام في «القواعد الصغرى»(١٢) غنية بالإشارات الخفية، والقواعد الدقيقة، والتحقيقات البعيدة المستعصية(١٣)، وتبين له أن ما صُب حولها من تفسير قاصر عن الغاية يتخلله الوهم والإخلال، ورأى من واجبه أن يكلل هذه القواعد بتجربته هو.

كان ذلك بعد أن استوعب علوم عصره، كأصول الدين وأصول الفقه والتفسير والإعراب

---

(٩) زعم الصاوي في شرحه للمغني ١ : ١٤ أن ابن هشام صنف شرحاً لهذه المقدمة.

(١٠) الإعراب عن قواعد الإعراب مطبوعة دار الفكر ص٣٩ــ٤٢ وابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص١٥ــ٤٦.

(١١) الضوء اللامع ٧ : ٢٥٩ــ٢٦١ وبغية الوعاة ١ : ١١٧ــ١١٩ والبدر الطالع ٢ : ١٧١ وحسن المحاضرة ١ : ٣١٧ والفوائد البهية ص١٦٩ والمنهل الصافي ٤ : ٦٩٢ ومفتاح السعادة ٢ : ١٢٦ــ١٢٨ وبروكلمان ٢ : ١٣٨ــ١٤٠، والشقائق النعمانية ١ : ١٢٤ وفهرس الخزانة التيمورية ٣ : ٢٥٤.

(١٢) زعم السخاوي ومن تابعه أن الكافيجي شرح «القواعد الكبرى». الضوء اللامع ٧ : ٢٦٠ والبدر الطالع ٢ : ١٧٢ وإيضاح المكنون ٢ : ٢٤٣ وابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص٣٨ــ٤٠.

(١٣) انظر الورقة ١ ب.

والصرف والمعاني والبيان والمنطق والهيئة والهندسة والحكمة والجدل والأكر والمرايا، وشارك في الفقه والطب والأدب، واخترع بعض العلوم فنسبت إليه، وتصدر للإفتاء والتأليف والتدريس في عدة مشيخات بدمشق والقاهرة، وخضعت له رجال العلم والمعرفة، وذلت له الأعناق. وهذا يعني أنه بلغ مرحلة النضج والعطاء، وأصبح أهلاً أن يتصدى لمتابعة ابن هشام والسير في ركابه مفسراً ومحققاً ومتعقباً.

عكف إذاً صاحبنا الكافيجي على قواعد ابن هشام، يصنع لها شرحاً يذلل الصعاب، ويكشف الخفايا، ويوجه الشوارد[14]، فكان أن ألقى بخبرته في هذا الميدان، لينمي غرسة ابن هشام، ويثمر فيها نتاج محصوله هو في رحاب اللغة والنحو والمنطق والبلاغة والتفسير والأصلين، ونتاج محصول معاصريه وأسلافه في تلك الميادين. وقد استطاع بذلك إصدار أفضل شرح عرف لهذه القواعد[15].

لقد ترك هذا العالم تصانيف علمية لا تحصى. قال تلميذه جلال الدين السيوطي: «سألته أن يسمي لي جميعها، لأكتبها في ترجمته، فقال: لا أقدر على ذلك. ولي مؤلفات كثيرة أنسيتها، فلا أعرف الآن أسماءها».[16] وحاول السخاوي إحصاء ما وصل إليه خبره منها، فتجاوز المائة عداً[17]. بله ما غاب عنه أو تعذر الوصول إليه. بيد أن شرحه هذا كان، كما أجمع المؤرخون، أجل مصنفاته وأحسنها وأنفعها على الإطلاق[18]. وقد كثر العلماء الفضلاء الذين نقلوه عنه كتابة، فتعددت بذلك نسخه، وزادت عدة كراريس بعضها على الثلاثين[19].

وقد استفاد الكافيجي من الروايات المختلفة لمقدمة ابن هشام، ورجع في صنيعه إلى عدة

---

(١٤) انظر الورقة ١ ب.

(١٥) كشف الظنون ص ١٢٤.

(١٦) بغية الوعاة ١ : ١١٨.

(١٧) الضوء اللامع ٧ : ٢٦٠ : وبقي من هذه الكتب أكثر من خمسين. انظر بروكلمان ٢ : ١٣٨ ــ ١٤٠ والمجلد ١٤ من مجلة المورد ٣ : ٢٠٨.

(١٨) بغية الوعاة ١ : ١١٩ والضوء اللامع ٧ : ٢٦٠ والبدر الطالع ٢ : ١٧٢ ومفتاح السعادة ٢ : ١٢٧ وكشف الظنون ص ١٢٤ وشذرات الذهب ٧ : ٣٢٧.

(١٩) الضوء اللامع ٧ : ٢٦٠. وقد علق، على شرح الكافيجي وشرح الأزهري «موصل الطلاب»، محمد بن علي الحريري المعروف بالحرفوش حواشي سماها «درر الفرائد وغرر الفوائد على شرحي القواعد للكافيجي وخالد». ومن هذه الحواشي نسخة بمكتبة عارف تحت الرقم ١٠ نحو. انظر ص ٢٩ ــ ٣٠ من ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي.

نسخ، ليحقق النص أولاً، فيزيل عنه ما دخله من سهو وزيف، كما أشار في مواطن كثيرة من الكتاب، ويشرحه ثانياً شرحاً دقيقاً مستوعباً، تمتزج فيه مفردات المتن وعباراته بالتعليقات غالباً، وتتميز عنها منفصلة في بعض الأحيان[20]. ورجع أيضاً إلى عديد من شروح المقدمة، يستقي منها حيناً، ويرد ما شابها من خطل وجهل أحياناً.

وقف أمام نص المقدمة معجباً بجلالة قدر ابن هشام، وسعة أفقه وبعد تحقيقه ومراميه، ودقة منهجه في البحث والتأليف، يبرز تلك الدقائق في توزيع للموضوع على خطبة وأربعة أبواب، وتنسيق للمادة العلمية في كل باب على حدة، وتسلسل الأبواب وتتابعها وتعلق بعضها ببعض. وتلبث ملياً إزاء عبارات ابن هشام وتراكيبه ومفرداته، يجلي بعد مقاصده في اختيار الكلمة والمصطلح والصيغة، ونسج العبارة والتركيب، وإيراد الأدلة والشواهد، واستخلاص النتائج وأشباهها والمفردات، وتوضيح الدلالات المختلفة للأدوات.. وقد نثر الكافيجي في طيات ذلك كثيراً من المصطلحات والمفاهيم المنهجية لأصول البحث والتأليف.

ثم أعاد النظر في عبارات ابن هشام، يفسر مفرداتها ويوضح مراميها الخاصة والعامة، ويكشف أبعاد مقاصدها ولطائف دقائقها. ثم رجع إليها كرة ثالثة، فحللها تحليلاً إعرابياً كاملاً، وبين علاقة كل مفرداتها وجملها بما حولها، وحدد الوظائف النحوية والقرائن الدالة والسمات المميزة، معبراً عن ذلك كله بدقة وإيجاز، ومستمداً أحكامه من مختلف المذاهب النحوية، ومستعيناً بالشواهد والأدلة والأمثلة، ليغني مضمون الكتاب، ويتابع مسارب التفكير، ويملأ الثغرات التي خلفها ابن هشام بأدائه وبيانه واختياره.

من هذه الثغرات ما كان في الأحكام والوجوه النحوية، أعرض عنه ابن هشام لعدم اعتداده به، أو طواه في عباراته بإشارة خفية أو إيماء لطيف. فصار لزاماً على الشارح أن يستدرك ذلك، ويبسط وجه الحق فيه. وقد أطل به هذا الواجب على نقاط دقيقة جداً، سها فيها ابن هشام أو الشراح، فكان أن تعقب الكافيجي السهو، وعرض تصويبه بحوار مصطنع، حافل بالحجاج والجدال والاستدلال. الأمر الذي أجاءه إلى ألوان من أصول المنطق وعلم الكلام، وجعله يستعين

(٢٠) زعم بعض الدارسين أن الشرح كله ممزوج بالمتن، وبعض آخر أنه كله مفصول عنه. الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٠ من مطبوعة دار الفكر وص ٧ من مطبوعة الرياض.

بمقدمات ومصطلحات من تلك الينابيع، بالإضافة إلى ما اعتمده من ميادين اللغة والنحو والبلاغة والتفسير والفقه...

وكثيراً ما تبسط في الكلام وتسمح في التعبير، فإذا هو يستقي من مختلف العلوم مفاهيمها، ويعرج على لغة المولدين، فيستخدم بعض المفردات والعبارات المحدثة، التي منها السائغ السليم المعافى، ومنها ما يقتضي النظر والتأمل.

وغالباً ما كان يستمد من المصادر المشهورة معلومات وإشارات وتوجيهات. فالمفردات يستعين على تفسيرها بـ «الصحاح» للجوهري، والآيات الكريمة يلتقط معانيها والتوجيهات النحوية لها من «الكشاف» للزمخشري كثيراً، ومن «أنوار التنزيل» للبيضاوي و «التفسير الكبير» للرازي قليلاً. أما النصوص النحوية فجمهورها وارد من «مغني اللبيب» لابن هشام وشرّاح قواعد الإعراب. وأما النصوص البلاغية والأصولية والمنطقية فمصدرها المصنفات الغفيرة التي يتعذر حصرها وتحديدها في غالب الأحيان.

ولم يقتصر تسمح المؤلف على تعبيره وحده. بل انسحب ذلك على التوجيهات الإعرابية للشواهد، والتحليل النحوي لنص ابن هشام. ولذا كنت ترى العلّامة الكافيجي يتنقل بين المذاهب المختلفة، يختار منها في كل موطن ما يقرب منه ويسهل مأخذه، حتى ليبدو ظاهراً جلياً لديه لون من التعدد أو التناقض أو الإحالة.

تلك هي الصورة المبسطة لـ «شرح قواعد الإعراب» الذي صنعه الكافيجي، ووصل إلينا سليماً معافى بعد ستة قرون من العوادي والأحداث. وها أناذا في القرن الخامس عشر، وقد جاوزت حد الأربعين، بعد تمرس بالإعراب علماً وعملاً أكثر من ربع قرن، أقف خادماً متواضعاً في هذه السبيل، لأقدم جهد ابن هشام والكافيجي محققاً منسقاً ميسراً، في كتاب لطيف أنيق مطبوع. وبذلك يخرج إلى الهواء الطلق ما كان حبيساً في خزائن المخطوطات وعوامل الحجب والإهمال[٢١]،

(٢١) زعم صلاح الدين خليل الموصلي أنه هو أول من ينشر كتاباً للكافيجي، حين نشر له: كتاب الشافي الكافي، وكتاب فرائد بحر الفوائد، ورسالة في بيان المعجزات. عالم التراث ١: ١١٣ ــ ١٢٥. والمعروف أن كتاب التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي كان قد نشره إسماعيل جراح أوغلي قبل ذلك في أنقرة عام ١٩٧٤م. معجم المخطوطات المطبوعة ٥: ١١٠.

ونشر علي زوين كتاب المختصر في عالم الأثر للكافيجي سنة ١٩٨٧ في دار الرشد بالرياض.

فتم التجربة ناضجة بإذن الله ، وتؤتي أكلها يانعة سائغة.

النسخ المخطوطة

لقد كثرت النسخ من هذا الكتاب في عهد مصنفه كما ذكرت، ثم تكاثرت مع مرور الزمن وانتثرت في بقاع الأرض، تشكو الحبس والضيق والإرهاق، وتتخوف شبح الضياع والاندثار، حتى يسر لي الله ــ تعالى ــ منها ما شجعني على البحث والتحقيق. فالنسخ المخطوطة المعروفة منها في دمشق لا تفي بحاجات العمل العلمي، لما يشوبها من خروم وإخلال واضطراب. ولما وقفت في المغرب الحبيب على نماذج أخرى تكشفت بوادر التكامل بين هذه وتلك، واتضحت معالم السبيل القويمة. ولذا رجعت من رحلتي بنسختين، وأضفت إليهما من دار الكتب الظاهرية أخريين، فكان مجال ميسر لتحقيق الكتاب، وإخراجه إلى عالم الطباعة والنشر والتوزيع. وهذا وصف ما اعتمدت من النسخ.

نسخة الحسنية (الأصل)

تحتفظ المكتبة الحسنية في الرباط، بهذه النسخة تحت الرقم ١٩٨٨. وهي تامة كاملة في ١٤٥ ورقة، يشغل منها الكتاب ١٤٢ ورقة، وبذيله ترجمة للمؤلف الكافيجي، تحققت أن الناسخ نقلها من الضوء اللامع للسخاوي، ثم قصيدة من الكامل في ٣٣ بيتاً، مطلعها:

هذا كِتــابٌ، فاقَ كُلَّ كِتـــابِ   أبـدَى كُنـوزَ قَواعِـدِ الإعــرابِ

وختامها:

لا زِلتُـمُ في رِفعــةٍ، ومَهابــةٍ   لا يَدخُلانِ، الدَّهـرَ، تَحتَ حِسابِ
ما رَنَّـمَ الشُّحـرورُ في دَوحِ الهَنـا   أو لاحَ بَدرُ التَّـمِّ دُونَ حِجــابِ

وبذيلها: «نمّقه وزبره، بيده الفانية وحرّره، وبلطائف المدح حَبّره، أفقر عباده محمد بن أحمد الشريف السوسي. لطف الله به في الدارين. آمين».

وقد نظم الناسخ هذه القصيدة، لتقريظ شرح الكافيجي، ومديح من أكرمه في تونس، فقدم له هذه النسخة. ثم أثبت بعد ذلك منظومتين، تضمنت كل منهما الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، أولاهما في عشرة أبيات من الكامل مطلعها:

جُمَــلٌ أُتْ، ولها مَحَــلٌّ مُعــرَبٌ   سَبــعٌ، لأنْ حَلَّتْ مَحَــلَّ المُفــرَدِ

والثانية في ستة أبيات من الطويل مطلعها:

وخُـذْ جُمـلاً عَشراً وسِـتّــاً، فنِصفُهـــا   لها مَوضِعُ الإعــــرابِ، جاءَ مُبيَّنـــا

هذه النسخة ليس لها عنوان، أوّلها: «بسم الله الرحمن الرحيم. صلّى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً. الحمد لله الرافع لقواعد الدين والإسلام». وآخرها: «جعلنا الله وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأنا في النعيم مع الأخيار والأصحاب، آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة على سيدنا محمد وآله، وصحبه وسلم تسليماً.

نجز، بحمد الله وحسن عونه ويمنه، على يد أفقر الخلق إلى الحق، العبد العاجز الحقير الذليل الضعيف، محمد بن أحمد بن علي الشريف السوسي، نزيل تونس. تاب الله عليه، ونظر بعين إحسانه وكرمه إليه، وغفر له ولمشايخه ووالديه. ووافق الفراغ منه سحر اليوم المسفر عن سابع شهر ربيع الأول، بل الثاني من شهور سنة ثمان وثلاثين وألف. أحسن الله ختامها. آمين».

وقد نسخها هذا الناسخ بخط مغربي جيد كامل الإعجام قليل الشكل، ميز فيه المتن بقلم أظهر، ثم رجع إليها يقابلها بالنسخة التي نقلت عنها، ليصوب ما سها عنه بصره أو طغى فيه قلمه. وقد بين ذلك في حاشية ختام النسخة بقوله: «بلغ مقابلة حسب الطاقة. ووافق الفراغ من مقابلته على الأم المنسوخ منها، يوم الخميس ثاني جمادى الأولى، عام ثمانية وثلاثين وألف». على أن هذه المقابلة لم تزل جميع مظاهر النقص والخلل. فقد بقيت في النسخة مواضع معدودة، شابها التصحيف والتحريف والنقص والإقحام، استعنت عليها بالنسخ الأخرى.

وزاد هذه النسخة قيمة اطلاع بعض العلماء عليها، وإلحاق طرر بهامشها فيها تصويبات محققة، وتوجيهات مفترضة، وتفسير لبعض المفردات والعبارات، وتنبيه على المهم من رؤوس موضوعات الكتاب وإشاراته. أضف إلى هذا أن ثلاث طرر نقلت في الورقة ٢٠ من هامش نسخة الشيخ أبي يحيى الرصاع التي كتبها بخطه، مما يشعر أن نسختنا عورضت أيضاً في بعض مواطنها بنسخة هذا الشيخ.

وقد تبين لي، بعد دراستي نسختنا هذه وتتبع خصائصها ومعارضتها بالنسخ الثلاث

الأخرى، أنها تعود في نسبها إلى أم هي أقدم ما صنعه المؤلف من الكتاب. وذلك لما ظهر فيها من اختصار لبعض العبارات، وغياب لفقر كاملة. وكان من جماع هذا كله أن تميزت على سائر النسخ، وتصدرت عملية التحقيق، لتصبح الأصل المعتمد، وتحدد بأرقام أوراقها عبارات النص.

نسخة الظاهرية (ظ)

تحتفظ بهذه النسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، تحت الرقم ٨١٧٢ عام. وهي[٢٢] في ١٠٥ ورقات مسطرتها ٥ر٢١×٥ر١٥ سم. وفي الصفحة ٢٧ سطراً، كتبت بالسواد بخط معتاد مقروء معجم غير مشكول، والمتن بالحمرة حتى الورقة ٧٠، ثم بالسواد تحت خط في بقية الكتاب.

وقد اختل نسق الأوراق ١٢ ــ ١٩ فيها، فاستعنت عليه بالنسخ الأخرى. وترك فيها الناسخ بياضاً مقداره صفحتان في الورقتين ٩٨ و ٩٩، تبعاً للأم التي نقل منها، كما ترك هامشاً واسعاً أثبت فيه تصويبات بعضها محقق وبعض قائم على الظن، ولم يذكر اسمه وتاريخ النسخ. إلا أن مالك النسخة أفاد في تملكه إياها أنه استكتبها وتمت غرة ذي القعدة من سنة ١١١٣.

عنوان النسخة في الورقة الأولى: «كتاب شرح قواعد الإعراب، تأليف الشيخ الإمام والحبر الهمام، أبي عبد الله محمد الكافيجي الحنفي. رحمه الله رحمة واسعة ونفعنا بعلومه. آمين». وتحت العنوان تحبيس فيه: «وقف نقيب السادة الأشراف محمد سعيد آل حمزة للمكتبة الظاهرية». أما ختام النسخة فهو: «جعلنا الله وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأنا في النعيم مع الأخيار والأصحاب. آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله».

وقد انفردت هذه النسخة بزيادة[٢٣] بعد الجملة التابعة لمفرد، في الورقتين ٢١ و ٢٢ منها، تمثل نصاً كاملاً مستقى من «مغني اللبيب»، وكثرت في النسخة صور التصحيف والتحريف

(٢٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية للنحو ص ٢٤٩ ــ ٢٥٠. وفيه بعض خلاف لما ذكرنا، مصدره السهو والعجلة.

(٢٣) انظر الورقة ١٣٠أ.

والتصرف والنقص، بالإضافة إلى اختصار بعض العبارات، كاستخدام: ح وإلخ ونم، للدلالة على: حينئذ وإلى آخره ونسلم. والظاهر أن هذه النسخة منقولة من نسخة مغربية أو لها مرجع مغربي، لما جاء فيها من تصحيفات تناسب أصول الخط المغربي. ومع هذا كله، فقد حملت النسخة إليّ مساعدة كبيرة في تحقيق النص، فرمزت إليها بالحرف: ظ.

نسخة تطوان (ت)

تحتفظ بهذه النسخة المكتبة العامة بتطوان، في مجموع تحت الرقم ٥٣٤. ويضم هذا المجموع: حاشية على شرح المرادي للألفية، وتقييدات في النحو، وتحفة المودود لابن مالك، والفصيح في اللغة لثعلب، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي. والمجموع كله بقلم محمد بن أبي بكر الزياتي بدون تاريخ.

ويقع هذا الكتاب، كما أشرت، في آخر المجموع، ويشغل الصفحات ٢٧٢ــ٤٩٨ منه في ١١٣ ورقة من القطع الصغير، كتبت بالسواد بخط مغربي جميل معجم خال من الشكل، والمتن مميز بحرف أظهر. وقد جاء في كل صفحة ٢٣ سطراً، مع هامش واسع فيه تصويبات بعضها محقق وبعض مفترض، وإشارات ثلاث في الصفحات ٢٨٤ و ٤٥٠ و ٤٨٢ تشعر بالاستفادة من نسخ أخرى للكتاب.

لم يضع الناسخ عنواناً لهذه النسخة، فأثبت غيره بهامش الورقة الأولى: «شرح قواعد الإعراب لابن هشام». ولهذا كان أول النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم. صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً. الحمد لله الرافع لقواعد الدين والإسلام، الناصب لرايات الهدى إلى دار الخلد والسلام». وآخرها: «جعلنا الله وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأنا في النعيم مع الأخيار والأصحاب. آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة على سيدنا محمد وآله. تم الكتاب المبارك، بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، على يد كاتبه محمد بن أبي بكر الزياتي. غفر الله له ولوالديه ولمن علمه. آمين يارب العالمين».

وقد كان الناسخ متعجلاً ظاهر الجهل بأصول العربية، فجاء في نسخته كثير من السقط

والتصرف في اللفظ والعبارة والنسق. إلا أنه، على الرغم من ذلك، ساهم بنسخته في توجيه بعض العبارات وتصويب كثير من المفردات، فرمزت إليها بالحرف: ت.

نسخة الظاهرية (هـ)

تحتفظ بهذه النسخة أيضاً دار الكتب الظاهرية بدمشق، تحت الرقم ٩٦٥٠ عام. وهي[٢٤] في ١٧٣ ورقة، مسطرتها ٥ر٢١×٥ر١٣ سم، وفي كل صفحة ١٩ سطراً، كتبت بالسواد بخط بين النسخي والفارسي معجم نادر الشكل، وميز المتن عن الشرح بخط فوق عباراته. وقد كتب النسخة لنفسه رجل أعجمي اسمه محمود بن عثمان، وأنجزها في جمادى الآخرة سنة ١١٨٢، وأثبت في آخرها خاتمه مرتين إشارة إلى تملكه إياها.

ليس لهذه النسخة عنوان أيضاً. غير أن الناسخ سجل على الورقة الأولى بأسلوبه الأعجمي: «كافيجي على قواعد الإعراب». وقد جاء في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الرافع لقواعد الدين والإسلام، الناصب لرايات الهدى إلى دار الخلد والسلام»، وفي آخرها: «جعلنا الله ـ تعالى ـ وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأنا الله في النعيم مع الأخيار والأصحاب. آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وصحبه أجمعين أجمعين. تم الكتاب.

تم الكتاب ـ والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب ـ على يد العبد الضعيف السيد محمود بن السيد عثمان ـ غفر الله له ولوالديه، وأحسن إليهما وإليه ـ في شهر جمادى الأخرى، في يوم جهار شنبه[٢٥]، في وقت بعد العصر، سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف».

وتمتاز هذه النسخة بتصويبات وتعليقات كثيرة جداً في الهامش وبين الأسطر، منها ما نقل عن نسخ أخرى[٢٦]، أو من «موصل الطلاب» للأزهري[٢٧]، أو «الكشاف» للزمخشري[٢٨]، أو

---

(٢٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية للنحو ص ٢٥٠.

(٢٥) جهار شنبه تعني بالفارسية: الأربعاء.

(٢٦) انظر الورقة ٦٣ب و ٨٧أ.

(٢٧) انظر الورقة ١٧أ و ٣٤أ و ٤٧ب و ١٧٧أ.

(٢٨) انظر الورقة ٦٥أ.

تفسير أبي السعود[29]، أو «التعريفات» للجرجاني[30]. وقد سُجل بعض هذه التعليقات بقلم الناسخ نفسه، وبعض بقلم من اسمه شمس أفندي[31]، وبعض آخر باللغة التركية.

وتمتاز أيضاً بوفرة الرموز اختصاراً للكلمات أو العبارات. وإليك نماذج ذلك:

الخ : إلى آخره

الظ : الظاهر

المصـ : المصنف

تع : تعالى

ح : حينئذ

صلعم : صلى الله عليه وسلم

عـ م : عليه السلام

مع : ممنوع

نم : نسلم

وانفردت هذه النسخة أيضاً بزيادات في نص الكتاب[32]، تشعر أن الأم الأولى التي انتسخت إليها النص هي من آخر ما صدر عن المؤلف. بيد أن أصحبة الناسخ أوقعته في أوهام كثيرة جداً، من السهو والتصحيف والتحريف والتصرف، جعلت النسخة دون ما نسخته، وإن لم تحجب الإفادة منها. ولذلك استعنت بها في التحقيق، ورمزت إليها بالحرف: هـ.

منهج التحقيق

تلك هي النسخ المخطوطة[33] التي تيسر لي الحصول عليها، واعتمدتها في التحقيق،

---

(٢٩) انظر الورقة ١٢٣أ.

(٣٠) انظر الورقة ١٦٤أ.

(٣١) انظر الورقة ٣٤ب و ٤٦ب و ٤٧ب و ٧٣ب و ٧٥ب.

(٣٢) انظر الورقة ٣٥أ و ١١٨ب و ١٢٤أ.

(٣٣) ثمة نسخ خطية كثيرة للكتاب. منها النسخة التي في الظاهرية. ٨٠٣ عام سوى ما استعنت بها أحياناً ـ والنسخ التي في مكتبة الأوقاف ١٢٦٨، والرياض ١٠٩٨، والمكتبة الظاهرية

فكان أن جعلت الأولى أصلاً للنص فحددته بأرقام أوراقها، ثم عارضته بالنسخ الثلاث مصوباً ومتمماً ومنقحاً، وأثبت من الخلافات بينها ما يخدم النص في توجيه أو معنى أو إشارة. أما أوهام النساخ، من سقط وإقحام وتصرف، فقل أن حفلت بها. وعلى الرغم من الخلاف الكثير، كان تقارب بين الأصل وهـ، وتقارب آخر بين ظ و ت.

أضف إلى هذا أن متن الإعراب اختلفت النسخ كثيراً في تحديده، مما دعا إلى الاستعانة ببعض المطبوعات لتحقيق عباراته وألفاظه. ولذا رجعت إلى مطبوعة دار الفكر من «الإعراب عن قواعد الإعراب» رامزاً إليها بالحرف ع، وإلى «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للأزهري رامزاً إليه بالحرف م، وإلى «حل مَعاقد القواعد»[٣٤] لأبي الثناء الزيلي أحمد بن محمد رامزاً إليه بالحرف ح. ولما كان المتن في الأخيرين ممزوجاً بالشرح متصرفاً فيه، وإن ميز بأقواس أو خطوط، فكثيراً ما تداخلت العبارات، فأقحم في المتن ما ليس منه، أو سلب منه ما هو له. وقد حاولت تمييز ذلك ما استطعت، وأثبت الخلافات في التعليقات، مع العلم أن بعض ما زادته[٣٥] تلك المطبوعات هو تقول وليس مما يعود إلى ابن هشام.

والكافيجي كان، كما ذكرت، قد مزج غالباً متن ابن هشام بالشرح، فاضطر أن يتصرف في تراكيب ابن هشام أحياناً، ليطوعها لأسلوبه في التعبير والتصنيف، أو أن يغير المواقع الإعرابية للمفردات. وهذا كله ولد خلافاً في نص المتن، ظهر في التعليقات، وأجهدني في تتبعه وتمييزه من الشرح، لأجعله بحرف أسود ظاهر للعيان وأكثر ضبطاً من عبارات الشارح.

أما شرح الكافيجي وحده فقد ساعدني في تحقيقه أيضاً كل من «مغني اللبيب» و «موصل الطلاب» و «حل مَعاقد القواعد». ذلك أن الكافيجي استقى نصوصاً كثيرة من كلام

٩٨٨، ومدرسة الصائغ الجلبي ١١/١١، وقليج ٩٤٦، وسليم آغا ١١٤٢، وبرنستون ٤٥٧، وبرلين ٦٧٠٧، وسرويلي ٢ : ٣١١، والقاهرة ٢ : ١٢١ من الثاني. وانظر بروكلمان ٢ : ١٨.

(٣٤) طبع في إستانبول تحت عنوان: شرح مقيد القواعد.

(٣٥) يرى ناشر مطبوعة الرياض في ص ٨ــ١٧ أن هذه الزيادات كلها لابن هشام نفسه. وقد استعنت بهذه المطبوعة أحياناً في التحقيق أيضاً.

ابن هشام في « المغني » ، في حين أن الأزهري استعان بجمل وعبارات وفقر من كتاب الكافيجي . ولا سيما في أول الشرح وآخره . أما « حل معاقد القواعد » فقد نُثر في هامش مطبوعته وبين الأسطر والكلمات عدد غفير جداً من أقوال الكافيجي . وكان أن مثل لي هذا أيضاً ما يشبه النسخة الممزقة من الشرح ، رجعت إليه في الضبط والتحقيق .

ولما كانت النسخ أو المطبوعات كثيراً ما تلتقي في اللفظ والعبارة ، وكان من واجبي تخفيف حدة الرموز وتشعب الخلافات وكثرة التكرار ، فإنني عبرت عن ظ و ت وهـ معاً بالنسخ ، وعن ع و م و ح معاً بالمطبوعات . وكذلك فعلت في عدد من المصادر التي رجعت إليها ، فاختصرت عناوينها بذكر أقل ما يكفي للدلالة عليها .

وقد كان لسعة أفق الشارح ، وتعدد مناحي علومه وثقافته ، أن احتشد في ثنايا عباراته كثير من المصطلحات المتنائية المصادر . فمن العلوم العقلية استعان بنحو : القياس الاقتراني والاستثنائي وقياس الخلف ، والقضية والحد ، واللازم والملزوم ، والسبب والمسبب ، والذات والعرض ، والبسيط والمركب ، والدور والمصادرة ، والتقرير والتقريب ، والمطلق والمقيد ، والمثال والشاهد ، والاحتمال والوقوع ، والنوع والصنف ، والغلبة والكثرة ، والاستنباط والتعليل ، واللمية والإنية ، والحيثية والترتب ، والبرهان والدليل ، والمظنة والمئنة ، والظاهر والخفي ، والتحقيق والنظر ، والرواية والدراية ، والبديهي والكسبي ... ومن العلوم الأدبية استقى نحو : التجنيس التام والخطي ، واللف والنشر ، والاستثناء والحصر ، والإنشاء والخبر ، والإعراب المحلي والتقديري ، والعامل اللفظي والمعنوي ، والنسبة والعلاقة ، والإلغاء والتعليق ، والمختص والمشترك ، والتقوية والتوكيد ، والحال المنتقلة واللازمة ، والنكرة والمعرفة ، والتعدية واللزوم ، والمستقر واللغو ، والعرف والمجاز ، والاستغناء والاكتفاء ، والصريح والمؤول ، والتوقع والتقريب ، والمصاحبة والاستعانة ، والمتبوعية والمعمولية ، والأصلي والزائد ...

وكان علي إزاء هذا التثار المتراكب أن أقرب المعاني والدلالات الخاصة ، فلجأت إلى التفسير والتوضيح والتمثيل أحياناً هنا ، وفي المفردات اللغوية والفنية والمجازية والعبارات المستغلقة التي تحتاج إلى التفسير والشرح . هذا بالإضافة إلى ضبط المشكل من الكلمات وسائر الآيات الكريمة والنصوص القديمة ، ولا سيما متن ابن هشام ، وإلى التعريف بالأعلام والكتب غير المطبوعة مما أورد اسمه الشارح .

وقد عانيت كثيراً من صعوبة توزيع نص الكتاب في فقر، وإلحاق علامات الترقيم بمواضعها المناسبة. ذلك لأن الشارح مزج عبارة ابن هشام بكلامه في كثير من الأحيان، فتعذر بيان الاستئناف والعطف والاعتراض والفصل والوصل، وتمييز الاقتباس من التعليق والاستنتاج أحياناً. وكان لا بد من الظن في بعض المواطن دون اليقين، ومن زيادة عناوين تيسر التقسيم والتوزيع، حصرت الفرعية منها بين قوسين معقوفتين، وأطلقت ما سواها لاستعصائه على الحصر.

وكثيراً ما استعان الشارح في تفسيره وإعرابه وتعقبه ونقده، باقتباسات صريحة أو خفية، من المصادر اللغوية والنحوية والبلاغية والقرآنية والأدبية... فكان عليّ أن أرد تلك النصوص إلى مظانها ومواطنها، للتحقق والإحالة المساعدة على الفهم. وأكثر من ذلك كانت إحالاته في الكتاب نفسه، إذ يشير في طيات عباراته إلى ما مضى أو ما سيأتي. فحاولت أيضاً ربط تلك الإشارات بالمواضع المقصودة، ليصبح بين أجزاء النص كله تعاون وتكامل.

ولأن الشارح تأثر تعبير النّظّار والمولدين أحياناً، جرى على قلمه تسمح في الصياغة والتركيب، كالتعبير عن «ها» ضمير الغائبة بالهاء، واستخدام الواسطة بمعنى الوساطة، ونسبة التأنيث إلى الفعل، وتسمية المصدر المؤول جملة، والإخلال بتذكير العدد وتأنيثه، وتعدية المخالطة والمشابهة بالباء، واستحق وأعطى باللام، وتلقي جواب الشرط الجازم باللام، وحذف الفاء من جواب «أمّا»، وإدخال «هل» على النفي، وتأخير أداة الاستفهام عن الصدارة، وتحلية «غير» بـ «أل» مع أنها مضافة... وقد اقتضى مني هذا أن أتتبع تسمحه وأوجّه ما كان منه صواباً، وله وجه في العربية ومذاهب النحاة، وأسجل عليه السهو فيما تعذر علي تخريجه.

وكذلك كان شأنه في بسط وجوه الإعراب. فهو يتعاطى بعض الاتجاهات النحوية البعيدة أو الغريبة أو المتناقضة، كجعله نائب الفاعل فاعلاً، والمبتدأ بدلاً، والحال صفة، والمضارع في حيز النهي أمراً، وإعراب التراكيب إعراباً معنوياً يخالف أصول النحو، ونفي ما أثبته قبل، وإثبات ما نفاه قبل أيضاً. فهو يذهب إلى أن شبه الجملة المتعلقة بكون عام محذوف ليست هي صاحبة المحل، ثم تراه في مواطن كثيرة يجعلها هي الخبر أو الصفة أو الحال أو صلة الموصول. وقد كان له، على سعة علمه ودقته، زلات خفية في التعبير والإعراب ونسبة المذاهب، فتعقبته في ذلك مبيناً وجه الصواب، بالحجة والدليل.

هذا هو مبلغ جهدي، أضعه بين أيدي الإخوة والزملاء والطلاب[٣٦]، راجياً من اللّٰه ــ عز وجل ــ أن يتغمده بفضله ورضاه، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ومناراً لي في الدنيا والآخرة. وما ذلك على اللّٰه بعزيز.

حلب

السبت ١٢ ربيع الأول ١٤٠٩

الموافق ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨

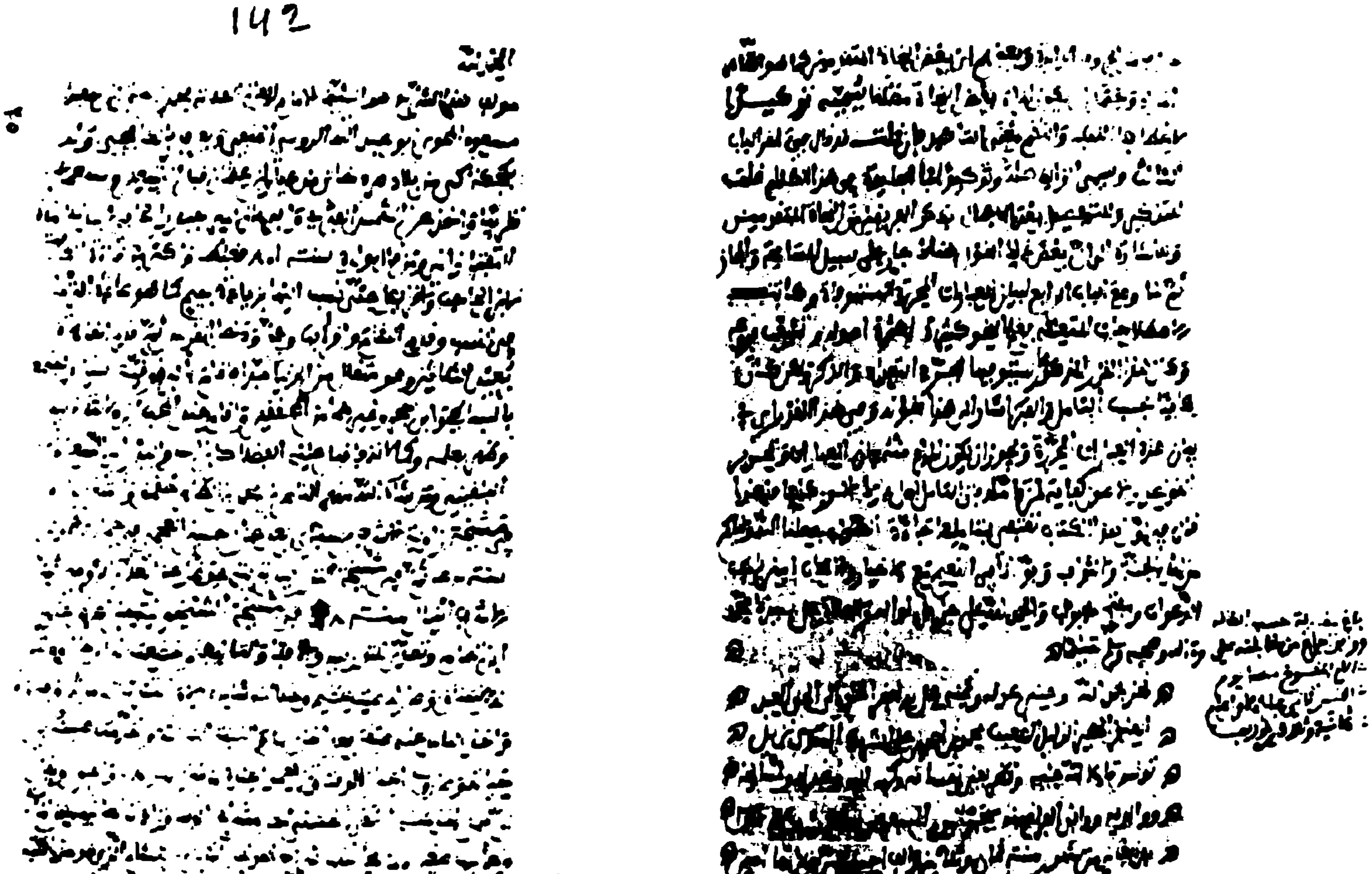
الدكتور فخر الدين قباوة

---

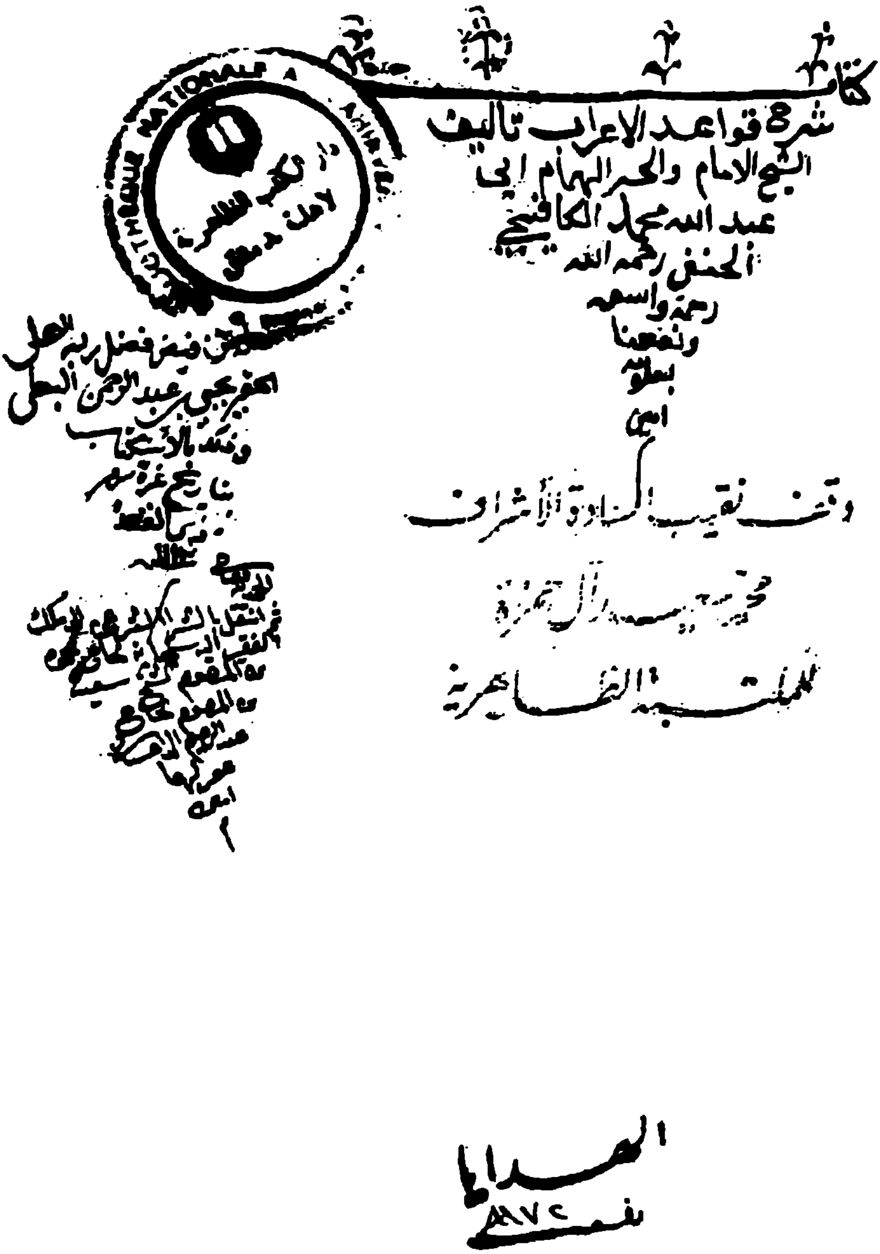
(٣٦) نُشر هذا الكتاب مراراً ولما يصدر منه شيء. فقد حققه الدكتور محمود فجال، وحصل به على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٩٧٥. ويعمل في تحقيقه لنيل درجة الماجستير كل من علي عبد اللّٰه حسين العنبكي في الجامعة المستنصرية ببغداد، ومحمود بن أحمد أمين السويد في جامعة دمشق. أخبار التراث العربي ١٦ : ١٦ و ١٧ : ٦ و ١٩ : ١٩. وقيل: إن درجة الدكتوراه نالها فتح اللّٰه صالح علي المصري من جامعة الأزهر لتحقيقه هذا الكتاب أيضاً.

الرموز المستخدمة ودلالاتها

الأصل :	نسخة الخزانة الحسنية ذات الرقم ١٩٨٨ .
إلخ :	إلى آخره .
ت :	نسخة المكتبة العامة بتطوان ذات الرقم ٥٣٤ .
ح :	حل معاقد الإعراب .
ظ :	نسخة دار الكتب الظاهرية ذات الرقم ٨١٧٢ عام .
ع :	الإعراب عن قواعد الإعراب مطبوعة دار الفكر .
م :	موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .
المطبوعات :	ح و ع و م .
النسخ :	ت و ظ و هـ .
هـ :	نسخة دار الكتب الظاهرية ذات الرقم ٩٦٥٠ عام .



من النسخة الحسنية (الأصل)


كتاب
شرح قواعد الإعراب تأليف
الشيخ الإمام والحبر الهمام أبي
عبد الله محمد الكافيجي
الحنفي رحمه الله
رحمة واسعة
ونفعنا
بعلومه
آمين

من نسخة الظاهرية (هـ)

العام الرابع ويقال [illegible] كمل كتاب [illegible]
بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي [illegible]
تسليما [illegible]
[illegible]
كان [illegible] عفا الله [illegible]
محمد بن [illegible] غفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد النبي [illegible]

الحمد لله الرابع لقواعد [illegible] الناصب لرايات الهدى
الهادي إلى [illegible] والسلام والصلاة على رسوله محمد نبيه [illegible] وعلى آله
وأصحابه النجباء الكرام [illegible]
[illegible] أما بعد فيقول العبد المتمسك [illegible] العزيز الوهاب
محمد بن سليمان المشهور [illegible] رأيت الكتاب
المسمى بالإعراب عن قواعد الإعراب للشيخ [illegible] جمال الدين أبي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام [illegible] في غاية [illegible]
[illegible]
لكنه غير [illegible]
[illegible] له شرحا [illegible]
أبيات [illegible]

قواعد الإعراب
[illegible] هشام

[illegible]

بغيره والمراد منها ههنا قاعدة الاعراب به احسن قبولا منها
بغيره وذلك ضبط الجمل التي لها محل من الاعراب ولا
والتي ليست لها محل منه وتفصيل الاعراب في الجار والمجرور وفي
الظرف الى غير ذلك الذي حصل من جنس رعاية القاعدة النحوية
التي رتبها على احسن الترتيب ويجوز ان يكون المراد منها العبارات
المحررة فيكون القواعد عبارة عن المعاني ويجوز ان يراد بالعكس
ويمكن حمل الكلام على الاطلاق والتقييد لكن الظاهر هو الذي
قدمنا جليلة عظيمة كثيرة يقال فلان اجل اي عظيم قدره
ويقال ما اجلني ولا ادقني اي ما اعطاني قليلا ولا كثيرا وسبب
جلالة القدر كون وضع الكتاب على نظم انيق بحيث لم يسبق اليه
بعون الله في قواعد ماخوذ من قواعد لبيب وهي اساس واشتقاقها
من القعود ويعني الثبات هو فرع المحل على انه صفة ثانية لقواعد وهي
جمع قاعدة وهي في الاصطلاح قضية موضوعها كلي ينطبق على جميع
احكام جزئياته ليتعرف احكامها منها والمراد ههنا ما يكون احدى
مقدمتي الدليل كقولنا كل ما اشتمل على علم المضاف اليه فهو مجرور
فاذا اردنا الاستدلال بصورة القياس الاقتراني على ان زيدا في
قولنا زيد قائم مرفوع مثلا فنقول زيد مشتمل على علم الفاعلية وكذلك
وكل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع فزيد مرفوع واذا قصدنا
الاستدلال بالقياس الاستثنائي عليه فنقول لو لم يكن زيد مرفوعا

[illegible]

قوله في قواعد الاعراب يجوز ان يكون مستقرا صفة لقواعد ومتعلقا بجليلة [illegible]

من نسخة الظاهرية (هـ)

شرح قواعد الإعراب

لابن هشام

بســم الله الـرّحمٰن الـرّحيم

صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه، وسلّم تسليماً[1].

الحمد لله الرّافعِ لقواعِدِ الدِّين والإسلامِ، النّاصبِ لرايات الهدَى إلى دار الخلدِ والسّلامِ، والصّلاةُ على الرّسول محمّدٍ سيّدِ الأنامِ، وعلى آله وأصحابه النُّجباءِ[2] الكرامِ، ما ركعَ السّاجدُ مع الإمامِ، وزهرَ النَّور[3] في الأكمامِ.

أمّا بعدُ، فإنّ العبدَ المستمدَّ من فيض فضل العزيز الوهّاب، محمّدَ بنَ سُليمان المشهورَ بكافِيَجِيْ بين الأصحابِ، يقول:

لمّا رأيتُ الكتاب المسمّى بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» للشّيخ الإمام جمالِ الدّينِ أبي محمّد، عبدِ الله بنِ يوسفَ بنِ هشامٍ ـ رزقه الله حُسنَ المآبِ ـ في غايةِ حُسن الوقع[4] عند ذوي الألبابِ، ونهايةِ عموم النّفع لمن تأمّله من الطُّلّابِ، لكنّه غير مستغن عن شرح يُسفِرُ عن وجوه مخدّراته النّقابَ[5]، ويُبرِزُ خفيَّ مكنوناته من وراء الحجابِ، استخرتُ الله ـ تعالى ـ في أن أرتّب له شرحاً يُذلّل أبيّاتِ شواردِهِ الصّعابِ، ويكشفُ عمّا أُودِع في قواعده من التّحقيق

---

(١) سقط السطر من ظ و هـ.

(٢) ظ: النجب.

(٣) النور: الزهر.

(٤) ظ: «الموقع». وانظر المغني ص ١.

(٥) انظر التصريح ١: ٣.

شُبـهَ[٦] الشّـكِّ والارتيابِ، ويجعـلُ الخفـيَّ من لطائف مستودعاته كالشّمس مُشرقةً بعدَ تكشُّـفِ السّـحابِ، وأضفتُ إلى ذلك من المباحـثِ التّـفسيـريّـة وغيـرِها ما يُناسب سياق الكتابِ، مستمسكاً[٧] بحبل الصّـوابِ. وهو المعيـنُ ومفـتّـحُ الأبواب.

[شرح الخطبـة]

قال الشّيخ[٨]، اقتداءً بكتاب اللّهِ الكريم: بِسمِ اللّهِ الرَّحمنِ الرَّحيـمِ.
أقول: ههنا[٩] أبحاث، لا بـد من التّـنبيه عليها.

فالأوّل: أنّ الباء حرف من حروف المعاني[١٠]، يُـؤتـى بها لربط أمر بأمـر، ومعناها ههنا المصاحَبـةُ والملابَـسةُ[١١]، كما في قوله تعالى: (تَنْبُـتُ بالـدُّهْـنِ)[١٢]. ويجوز أن تكون للاستعانة[١٣]، كالبـاء في قولك: كتبـتُ بالقلـم. فاعلـمْ أنّ الأوّلَ يناسبُ الـدِّراية[١٤]، والثّـانـيَ يناسب الـرِّواية. لكـنّ الأوّل لـمّـا كان أظهـرَ رجـحَ على الثّـاني.

فإن قلـتَ[١٥]: إذا جاءت حروف على حرف واحد فالقياس أن تُبنَـى على الفتحة الّتي هي أخت السّـكون، نحوُ كافِ التّـشبيـهِ. فما بالُ الباء بُنيتْ على

---

(٦) في الأصل و ت: شبهة.
(٧) ظ هـ: متمسكاً.
(٨) زاد هنا في ت: رحمه الله.
(٩) في الأصل و ت: هنا.
(١٠) حروف المعاني هي الحروف التي تفيد معاني نحوية في التركيب، ولا يتحدد معناها إلّا بالسياق.
(١١) باء المصاحبة والملابسة تدل على الحال ويحسن في موضعها كلمة مع.
(١٢) الآية ٢٠ من المؤمنون.
(١٣) باء الاستعانة تدخل على آلة الفعل، ويستعان بما بعدها لتحقيق الفعل.
(١٤) الدراية: العلم المقتبس من قواعد النحو والعقل. وتقابلها الرواية. وهي العلم المقتبس من السماع أو النقل الصحيح عن المصادر الموثوق بها.
(١٥) الفقرة من الكشاف ١: ٣ ـ ٤ بتصرف يسير.

الكسر؟ قلتُ: لمّا كانت لازمة للحرفيّة والجرّ[16] اقتضَى ذلك.

البحثُ الثّاني: أنّ متعلّق الباء محذوف. فعندَ[17] البصريّيـنَ تقديرهُ: ابتدائي كائن باسم الله ـ فيكون المحذوف حينئذ[18] ثلاثةَ أشياءَ: المضافَ والمضافَ إليه والكونَ ـ وعندَ الكوفيّينَ تقديرهُ: ابتدأتُ باسمِ الله. فيكون الجارُّ مع المجرور متعلّقاً بالفعل المحذوف، منصوبَ المحلّ.

قال صاحب «اللُّبـاب»[19]: قولُ النّحاة: «الجارُّ مع المجرور في محلّ النّصبِ» محمولٌ على المسامحة، إذ لا شكَّ أنّ منصوب المحلّ هو المجرورُ فقطْ، بشهادة المعنَى المستقيم، وبدلالة الذّوق السّليم. أقول: يدلّ على ذلك إدخالُ كلمة «مع» على المجرور. فإنّها تدلّ على المتبوعيّة[20] والأصالة. ألا ترى أنّهم يقولون: جاء الوزير مع السّلطان، ولا يقولون: جاء السّلطان مع الوزير؟

فإن قلتَ: الجارُّ له تعلّقٌ بمعنَى الفعل، والمجرورُ له تعلّقٌ به[21]. فما الفرق بينهما؟ قلتُ: تعلّقُ الجارِّ من جهة الإفضاء[22]، وتعلّقُ المجرور من جهة المعموليّة[23]. فمعلوم أنّ محلّ الإعراب إنّما يُتصوّرُ في الجهة الثّانية، فقطْ.

---

(١٦) في الأصل و ت و هـ: «لازمة للحرف والجر». ظ: «لازمة للجر والجر». والتصويب من نسخة الظاهرية ذات الرقم ١٨٠٣ عام. وانظر الكشاف والكليات ٤ : ١٦٨.

(١٧) ت: عند.

(١٨) سقطت من ظ. ت: «ح». وهو اجتزاء بالحرف الأول من «حينئذ»، يكثر وروده في ت و ظ.

(١٩) لباب الإعراب كتاب مشتمل على ملخص أبحاث المتقدمين في ألفاظ بليغة. وهو من أصعب الكتب وأوعرها، لما فيه من مسائل غريبة أو عميقة. صنفه تاج الدين محمد بن محمد المعروف بالفاضل الأسفرايني المتوفى سنة ٦٨٤. كشف الظنون ص١٥٤٣ ـ ١٥٤٦ وفهرست الكتبخانة ٤ : ٣٧. ولأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ كتاب اسمه «اللباب في علل البناء والإعراب». كشف الظنون ص١٥٤٣. وفي الأصل: صاحب الكشاف.

(٢٠) المتبوعية: كون الشيء متبوعاً يلحق به غيره. فهو كالأصل وما يتعلق به تابع له وفرع.

(٢١) ظ هـ: له به تعلق.

(٢٢) وفي حاشية ت، تفسيراً لها: أي: «الإيصال». والمراد به إيصال معنى الفعل وما يشبهه إلى مدلول الاسم.

(٢٣) المعمولية: كون الشيء معمولاً لغيره، أي: مسلطاً عليه عامل نحوي.

وعندَ صاحب «الكشّاف»[24] تقديرُه: «باسم اللّٰه أقرأ»، كما إذا قال المسافر في وقت ارتحاله: «باسم اللّٰه » فإنّه يتعلّق بـ «أرتحل»، أي: باسم اللّٰه أرتحلُ.

فإن قلتَ: إذا كان المتعلّق هو القراءة عنده فما معنَى قوله: «على معنَى: متبرّكاً باسم اللّٰه أقرأ»؟ فإنّ المتبادِر من هذا القول أنّ المتعلّق هو التبرّك لا القراءة، فلا يتمّ التقريب[25]. قلتُ: إنّ هذا ميل منه إلى جانب المعنَى، لا بيان المتعلّق. ألا ترَى أنّهم يقولون: معنَى كتبتُ بالقلم معنَى كتبتُ مستعيناً بالقلم، ومعنَى سرتُ ٢ ب
من البصرة معنَى سرتُ مبتدئاً من البصرة؟ وأمثالُ هذا أكثر من أن تُحصَى[26].

ومن قال: «إنّ الجارَّ مع المجرور متعلّق بالحمد، فيكون المتعلّق مذكوراً» فقد لغا. فإنّ ذلك بعيد من جهة اللّفظ والمعنَى. فإنّ القصد ههنا إلى نفس الحمد، لا إلى تعلّقه، كما لا يخفَى على ذوي[27] الفطرة السّليمة. هذا، وإنّ المحذوف ثابت لغةً [وفكراً]، ساقط [لفظاً و] ذكراً[28]. وإلّا فلا يكون الحذف من الأبحاث المتعلّقة باللّغة.

البحث الثّالث: أنّ ما ذهب إليه صاحب «الكشّاف» ههنا هو المختار. فإنّ فيه قلّةَ الحذف، ورعايةَ حقّ خصوصيّة المقام، ودلالةً على اختصاص القراءة باسم اللّٰه، وتعليماً للمؤمنين بأنّ طريقهم هو الحقّ والصّواب، وتعريضاً للكُفّار بأنّ سبيلهم هو الخطأ والطّغيان. فمعلوم أنّ هذه الاعتبارات تُناسب نظم القرآن، وتشهد

---

(٢٤) ١: ١ـــ٣.

(٢٥) التقريب: سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب. فإذا كان المطلوب غير لازم واللازم غير مطلوب لا يتم التقريب. التعريفات ص٦٧.

(٢٦) في كلام الشارح تسمح ومغالطة. فقد رجح في البحث الأول أن تكون باء التسمية للمصاحبة، والمصاحبة غير التبرك والاستعانة والابتداء. فإذا أراد أن التبرك ملابسة وهي من المصاحبة فتعلق الباء يكون بالحال المحذوفة لا بالفعل. انظر ٦١أ. وهذا يعني أن المحذوف هو الفعل والفاعل والحال.

(٢٧) ت: ذي.

(٢٨) في الأصل و ت و هـ: «ثابت لغة ساقط ذكراً». والتتمة من ظ.

بفصاحته وغاية إعجازه. وأمّا ما ذهب إليه البصريّون والكوفيّون[٢٩] فهو خالٍ عمّا ذُكر. بل غاية جلّ أمره بيانُ المتعلّق من غير رعاية المقام. وأنت خبير بأنّ التقدير مهما كان أوجز كان أولَى، لا سيّما مع تلك الدّقائق اللّطيفة.

فإن قلتَ: فلا يكون الابتداء بـ «باسم اللّٰه» على ما اختاره، وقد ورد الحديث[٣٠]: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ[٣١] فيه بباسمِ اللّٰه فهوَ أبتَرُ». قلتُ: ١٣
الابتداء أمر عُرفيّ[٣٢]، يُعتبر ممتدّاً من حين الأخذ إلى الشّروع في البحث والمقصود، فيحصلُ الابتداء بـ «باسم اللّٰه». وقول من قال: «إنّ المراد من الابتداء هو الفعل الّذي يُبتدأ به ويُشرع فيه، كالقراءة ونحوِها» فهو مردود، لأنّه يُخالف المفهومَ الظّاهرَ من الحديث.

فإن قلتَ: تقدير المتعلّق «ابتدئ»[٣٣] يلائم مفتتح الكلام ويناسب منطوق الحديث. قلتُ: نعم، لكنّ رعاية مقتضَى المقام أمر راجح، وشاهد يكشف أسرار بلاغة نظم القرآن.

البحث الرابع: أنّ قوله، عليه السّلام[٣٤]: «كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبدأ[٣٥] فيه بالحمدُ للّٰهِ فهوَ أجذَمُ»[٣٦] يُعارِضُ قولَه، عليه السّلام: «كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبدأ[٣٥] فيه بباسمِ اللّٰه فهوَ أبتَرُ». فإنّ الابتداء بأحدهما يُفوّتُ الابتداء بالآخر. فكيف التّوفيق بينهما؟

قلتُ: الأصل أنّ الدّليلين إذا تعارضا لا يُتركان، مهما أمكن الجمع بينهما.

---

(٢٩) ظ: الكوفيون والبصريون.

(٣٠) الجامع الصغير ٢: ١٥٣.

(٣١) في الأصل و هـ: لم يبدأ.

(٣٢) العرفي: ما بني على العرف. وهو ما استقر في النفوس بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول.

(٣٣) في الأصل و ظ: «ابتداء». هـ: ابتداء.

(٣٤) ت: الصلاة والسلام.

(٣٥) في الأصل و ظ: لم يبدأ.

(٣٦) الجامع الصغير ٢: ١٥٣، ونيل الأوطار ١: ٥ ومطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات ص ٥.

فإنّ الإعمال بهما بقدر الإمكان أولى من الإهمال بالكلّية، ومن الإعمال بأحدهما. فحمل[٣٧] حديث التّسمية على ابتداء الكلام، بحيث لا يسبقه أمر من الأمور، وحمل حديث التّحميد على ابتداء ما عدا التّسمية. فإنّ حديث البسملة أقوى، بكتابِ اللّه الواردِ على هذا المنوال، وبالإجماع المنعقد عليه.

فإن قلتَ: أرَى كثيراً من الأمور يُبتدأ فيه بـ «باسم اللّه»، مع أنّه لا يتمّ، وأرَى كثيراً[٣٨] بالعكس. فما المراد من الحديث؟ قلتُ: المراد منه ألّا يكون معتبراً في الشّرع. ألا ترَى أنّ الأمر الّذي ابتُدئ فيه بغير اسم اللّه غيرُ معتبر شرعاً، وإن كان تامّاً[٣٩] حسناً؟

هذا. وإنّ الاسم أصله «سِمْوٌ» عند البصريّين، حُذف آخره، وبُني أوّله على السّكون، وأدخل عليه مبتدأً به همزةُ الوصل، لأنّ عادة العرب أن يبتدئوا بالمتحرّك، ويقفوا على السّاكن.

فإن قلتَ: الابتداء بالسّاكن ممتنع أو ممكن؟ قلتُ: الحقّ ههنا هو التّفصيل بأن يُقال: إن كان السّكون للسّاكن لازماً لذاته يمتنع، كالألف، وإلّا فيمكن. لكنّه لم يقع في كلامهم، لسلامة لغتهم من كلّ لُكنة وبشاعة.

ويجيء «سُمًى» كهُدًى لغة فيه. قال[٤٠]:

«واللّهُ أسماكَ سُمًى مُبارَكا»

فالاسم[٤١] إن أُريد به اللّفظ فغيرُ المسمّى، وإن أُريد به ذات الشّيء فهو عين المسمّى. لكنّه لم يشتهر بهذا المعنَى. فعُلم من هذا إمكان حمل النّزاع على النّزاع

---

(٣٧) بقية الفقرة في التصريح ١: ٥ ـ ٦ بتصرف.

(٣٨) زاد هنا في ت: من الأمور.

(٣٩) ظ هـ: تماماً.

(٤٠) البيت لأبي خالد القناني. الإنصاف ص ١٥ والعيني ١: ١٥٤، واللسان والتاج (سمو) ومعجم القواعد ص ٨١.

(٤١) هذه الفقرة والتي بعدها في التصريح ١: ٧ بتصرف.

اللّفظيّ. قال الإمام الرّازيّ[٤٢]: إنّا لم نجد شيئاً معتدّاً به في النّزاع أنّ الاسم هل هو عين المسمّى أو غيره؟

فإن قلتَ: فكيف تُفيدُ إضافة الاسم إلى «اللّه» ــ تعالى ــ مع أنّه اسم[٤٣]، ليس له اسم؟ قلتُ: إنّها من قبيل إضافة العامّ إلى الخاصّ[٤٤]، كخاتم فضّةٍ، إذ لا ٣ ب
حَجْرَ عن ذلك. فإنّ اعتبار الخصوص فيه إنّما هو بحسب اللّفظ، فقط. وقيل: المضاف ههنا مُقحم، دخوله وخروجه سِيّانِ، جيء به لإرشاد حسن[٤٥] الأداء، مع دفع الالتباسِ وتوهّمِ التّخصيص. وقيل: إنّ الاسم ههنا بمعنيَ التّسمية. وقد يُجاب بأنّ في الكلام حذفَ مضاف، تقديرُه[٤٦]: باسم مسمّى اللّه.

فإن قلتَ: لِمَ لم تُكتب الألف على ما هو وضع الخطّ؟ قلتُ: حُذفت الألف لكثرة الاستعمال، وطُوّلت الباء عوضاً عنها[٤٧]. قال عبد اللّه بن دُرُسْتَوَيْهِ[٤٨]: خطّان لا يُقاسانِ: خطُّ المصحف، وخطُّ العروض.

---

(٤٢) أبو عبد اللّه فخر الدين محمد بن عمر التيمي الشافعي المشهور بالفخر. مفسر ومتكلم وفقيه وأديب. توفي سنة ٦٠٦. طبقات الشافعية ٥: ٣٥. وانظر التفسير الكبير ١: ٥٦ ــ ٨١ ولوامع البينات ص٣ ــ ١٨.

(٤٣) يريد: مع أن اللّه هو الاسم. وجملة «ليس له اسم» هي صفة لخبر «أنّ». انظر إملاء مامن به الرحمن ١: ٤.

(٤٤) العام: لفظ وضع لكثير من المدلولات غير محصور. والخاص: لفظ وضع لمدلول معلوم على الانفراد.

(٤٥) ت: للإرشاد إلى حسن.

(٤٦) ت: و تقديره.

(٤٧) العوض يتعدى بالحرف «من». وتعديته بـ «عن» مولدة لا يعتد بها. وقوله: «طولت الباء...» أي: وصلت بما بعدها فطالت به. والحذف بالتطويل والاستطالة ضرب من التخفيف لوجود ما يعوض من المحذوف.

(٤٨) أبو محمد عبد اللّه بن جعفر. نحوي مشهور، روى عن المبرد وابن قتيبة، وانتصر لمذهب البصريين، وتوفي سنة ٣٤٧. إنباه الرواة ٢ ١١٣. وانظر كتاب الكتاب لابن درستويه ص٧ وهمع الهوامع ٢: ٢٤٣.

واللهُ : عَلَمٌ دالّ على الذّات المعبود بالحقّ، إذ لو لم يكن علماً لما أفاد التّوحيد. لكنّه مفيد، فيكون علماً.

فإن قلتَ: إفادة التّوحيد موقوفة على العَلَميَّةِ، والعلميّةُ موقوفة على الإفادة، فيدورُ. قلتُ: الإفادةُ موقوفة على ذات العَلَم، بدون اعتبار كونه عَلَماً، وهي لفظة الجلالة. والعَلَميَّةُ، أي: كون ذلك اللّفظ علماً، موقوفة على الإفادة. فلا دور[٤٩]، لاختلاف الجهة. وأنت خبير بأنّ كون الشّيء بديهيّاً[٥٠] لا يستلزم كون وصفه بديهيّاً.

فإن قلتَ: أليس هذا إثبات اللّغة بالاستدلال، وذا لا يجوز. فإنّ اللّغة لم تُبن على المشاحّة؟[٥١] قلتُ: ليس الأمر كذلك. بل هو في الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول، ليُرَى أنّه من المباحث القطعيّة. قال[٥٢] الله، تعالَى[٥٣]: (هَل تَعلَمُ لَهُ سَمِيّاً) أي: هل تعلم أحداً سُمِّيَ[٥٤] بهذا الاسم غيرَه؟ كذا رُوي عن الخليل وابن كَيسانَ[٥٥].

ولأجل هذا اختصّ الحمد بهذا الاسم، لأنّه لمّا كان عَلَماً للذّات المستجمع لجميع الصّفاتِ كان تلبّس الفعل به في قوّة تلبّسه بجميع أسمائه وصفاته، من غير عكس. ألا ترَى أنّ الإيمان اختصّ بهذا الاسم، حيث قال النبيّ، عليه السّلام[٥٦]: ٤أ

---

(٤٩) الدور: توقف كل من الشيئين على الآخر.

(٥٠) البديهي: ما لا يتوقف علمه على نظر وكسب، سواء احتاج إلى حدس وتجربة أو لا. كتصور الحرارة والبرودة.

(٥١) المشاحة: المنازعة. وفي الأصل: المساحة.

(٥٢) ت هـ: وقال.

(٥٣) الآية ٦٥ من مريم.

(٥٤) ظ: «يسمى». ت: تسمى.

(٥٥) أبو الحسن محمد بن أحمد. لغوي نحوي أخذ عن المبرد وثعلب، وتوفي سنة ٢٩٩. طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠.

(٥٦) ظ ت: «قال صلى الله عليه وسلم». هـ: قال النبي عليه الصلاة والسلام.

«أمِرتُ أن أقاتِلَ النّاسَ، حتّى يَقولُوا: لا إلَـهَ إلّا اللّـهُ»[٥٧]، مع أنّ الإيمان بجميع الصّفات واجب، لأنّه اسم للذّات المستجمع لجميعها؟

وقيل[٥٨]: إنّه وصف مشتقّ من الألَه[٥٩]. وقيل: أصله «لا ها» بالسّريانيّة، فعُرِّب بحذفِ الألف[٦٠] الأخيرة، وإدخالِ الألف واللّام عليه. وتفخيمُ لامه، إذا انفتح ما قبله أو انضمّ، سُنّةٌ. وحذفُ ألفه لحن. وقد جاء، لضرورة الشّعر[٦١]:

ألا، لابـارَكَ اللّـهُ فـي سُهَيـلٍ إذا ما اللّهُ بـارَكَ فـي الرِّجـالِ

وقد حقّقنا هذه الأبحاث في «جواب الأنظار»[٦٢].

والرَّحمنُ: فَعْلانٌ، من «فَعِلَ» بالكسر، كغضبانَ وسكرانَ من غَضِبَ ومن سَكِرَ، صفة مشبّهة، لكن بعد النّقل إلى «فَعُلَ»، أو بعد تنزيل المتعدّي منزلة الفعل اللّازم، كما في قولك: فلان يُعطي.

فإن قلتَ: من أين عُلم أنّ الرّحمن ليس بعَلَم، مع أنّه مختصّ استعماله؟ قلتُ: من جهة أنّه يقع صفة، وأنّ معناه المبالِغُ[٦٣] في الإنعام، لا الذّاتُ المخصوص. وأيضاً لو كان عَلَماً لكان قولنا: «لا إلَهَ إلّا الرّحمنُ» يُفيد التّوحيد، كقولنا: لا إلَهَ إلّا اللّهُ.

والرَّحيمُ: فَعِيلٌ، من «رَحِمَ» أيضاً، كمريض من مَرِضَ. لكن في الرّحمن من المبالغة ما ليس في الرّحيم، لِما تسمعهم يقولون: إنّ الزّيادة في البناء

---

(٥٧) الجامع الصغير ١: ١١٠.
(٥٨) التفسير حتى «مطردة في كل مقام» في التصريح ١: ٧ـ٨ بتصرف.
(٥٩) الأله: التحير. يقال: أله يأله، إذا تحير. فالعقول تأله في عظمته سبحانه. ت: الإلاه.
(٦٠) في الأصل و ت: اللام.
(٦١) ت: «في ضرورة الشعر». هـ: «بضرورة الشعر». والبيت في المحتسب ١: ١٨١ واللسان والتاج (أله) والخزانة ٤: ٣٤١.
(٦٢) انظر بغية الوعاة ١: ١١٧ وهدية العارفين ٢: ٢٠٨ـ٢٠٩.
(٦٣) ظ: «المبالغة». ت هـ: البالغ.

لزيادة المعنى. ومن ثَمَّ[٦٤] قيل: إنّ الرّحيم يتناول دقائق النّعم ولطائفها، كما أنّ الرّحمن يتناول جلائل النّعم وعظائمها[٦٥].

فإن قلتَ: ما معنى وصف الله بالرّحمة، ومعناها العطف والحنوّ؟ قلتُ: هو مجاز عن الإنعام[٦٦]. قال الإمام الرّازيّ[٦٧]: «إذا وُصف الله بأمر، ولم يصحّ توصيفه به، يُحمل على غاية ذلك ومُلائمه. وهذه قاعدة مطّردة في كلّ مقام». واستدلّ
٤ب بعض المحقّقين باختصاص الرّحمن بالله — تعالى — على أنّ المجاز لا يستلزم الحقيقة. وأمّا قول الشّاعر، في مسيلمة[٦٨]:

«وأنتَ غَيثُ الوَرَى، لا زِلتَ رَحمانا»

فليس بحجّة، لأنّه تعنّت في الكفر.

ولمّا كان مفتتح كلّ كتاب ينبغي أن يكون موشّحاً بالحمد لله، متزيّناً بالثناء على رسول الله[٦٩]، قال: الحَمدُ لِلّهِ. هو الوصف بالجميل، على جهة التّعظيم والتّبجيل.

فإن قلتَ[٧٠]: ما معنى كون حمد العباد لله، مع أنّ حمدهم حادث، ولا يجوز قيام الحادث بالله تعالى؟ قلتُ: المراد منه تعلّق الحمد به، ولا يلزم من التّعلّق القيام به، كتعلّق العِلم بالمعلومات. فلا يتوجّه الإشكال أصلاً. وقد أجاب عنه بعض

(٦٤) ظ هـ: ثمة.
(٦٥) ت: وعظامها.
(٦٦) ت: الأنعم.
(٦٧) التصريح ١: ٨.
(٦٨) زاد هنا في ت: «الكذاب. أبعده الله تعالى». وفيها: «وأنت غوث». والشطر عجز بيت لرجل من حنيفة، صدره:

سَمَوتَ بالمجدِ، يا بنَ الأكرَمِينَ أباً

الكشاف ١: ٥ ولوامع البينات ص١٦.
(٦٩) ظ هـ: «مزيناً بالثناء على رسوله». ت: مرتباً بالصلاة على رسول الله. صلى الله عليه وسلم.
(٧٠) في التصريح ١: ١٠ — ١١ حتى «وأدغمت الياء في الياء» بتصرف.

الفضلاء، بأنّ الحمد مصدر بناء المجهول. فيكون الثّـابت له هو المحمودية. وقيل: اللّام ههنا للتّـعليل، بمعنىَ أنّ الحمد ثابت لأجل اللّه ، كما في قولك: الدّار لفلانٍ.

رَبّ معناه: مالِك. من رَبّـه يَرُبُّـه فهو رَبٌّ.. وقيل: هو في الأصل بمعنىَ التّـربية ــ وهي تبليغ الشّـيء إلى كماله شيئاً فشيئاً ــ ثـمّ وُصف به للمبالغة، كما وُصف بالعدل والصّـوم. وهو اسم من أسماء اللّه[٧١] ــ تعالَى ــ ولا يُطلق على غيره إلّا مقيَّداً، كقولهم: رَبُّ الـدّارِ، وقوله تعالَى[٧٢]: (ارجِـعْ إلى ربِّـكَ). وقد استُعمل في الجاهليّـة للمَـلِـكِ، لأنّـه يحفظ ما يملكه. قال الشّـاعر[٧٣]:

وهُـوَ الـرَّبُّ، والـشّـهِـيـدُ عـلى يَـو ... مِ الحِـوارَيـــنِ، والبَـــلاءُ بَـــلاءُ

العــالَمِينَ. والعالَـمُ اسم لما يُعلَـمُ به كالخاتَـم، ثـمّ غلب استعماله فيما يُعلم به الصّـانع. وإنّـما جُـمع، ليتحقّـق شموله كـلّ جنس ممّـا سُـمّي به. وقيل: هو اسم لذي العِلم من الملائكة والثّـقليـنِ[٧٤]، وتناوُلُـه لغيرهم على سبيل الاستتباع.

ثـمّ لـمّـا وجبت الصّـلاة بالشّـرع على النّـبيّ ــ صلّـى اللّه عليه وسلّم[٧٥] ــ وكانت من سُـنّـة الخُطبـة، قال: والصَّـلاةُ ــ فعلُ مَن صلّـى إذا دعا. والمراد منه ههنا هو المعنىَ المجازيّ. وهو الاعتناءُ بشأن المصلّـى عليه، وإرادةُ الخير له ــ عَلَى مُـحَـمَّـدٍ. سُـمّـي به لكثرة خصاله المَرْضيّة. قال حسّان[٧٦]:

وشَـقَّ لَهُ مِن اسـمِـهِ، لِـيُـجِـلَّـــهُ ... فذُو العَرشِ مَحمُودٌ، وهذا مُحمَّـدُ

---

(٧١) ت: أسمائه.

(٧٢) الآية ٥٠ من يوسف.

(٧٣) الحارث بن حلزة. شرح القصائد العشر ص ٣٩١ واللسان والتاج (حور). والرب هنا هو المنذر ابن ماء السماء. والحواران: موضع.

(٧٤) الثقلان: الإنس والجان.

(٧٥) سقط الاعتراض من الأصل و هـ.

(٧٦) زاد هنا في ت: «رضي اللّه عنه». والبيت في ديوان حسان ص٧٨ والخزانة ١ : ١٠٨.

سَيِّدِ ــ من ساد قومه سيادة، فهو سَيِّدٌ. وزنه: فَيْعِلٌ. فيكون أصله «سَيْوِدٌ»[٧٧]، قُلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء ــ المُرسَلِينَ. قيل: الرّسول أخصُّ في الشّرع من النّبيّ. فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، من غير عكس.

وعَلَى آلِهِ. أصله أهْلٌ، لمجيء تصغيره أُهَيلاً[٧٨]. وآلُ الرَّجلِ: أهله وعياله. تقول: أهَّلتُ بالرَّجلِ، إذا آنستَ [به][٧٩]. ومعنَى قولهم: «أهلاً»: أتيتَ أهلاً. فاستأنسْ ولا تستوحشْ. وقيل: أصله «أوَلٌ» من آل إليه الأمر. وأهلُ الرَّجل آله، لأنّه يؤول إليه. ويقال لأتباع الرَّجل: آل، أيضاً[٨٠]. ففي الشَّرع آل الرّسول هو المؤمن التّقيّ السّالك لشريعته.

قيل: الصّلاة على غير النّبيّ جائزة، على سبيل التّبع. فأمّا إذا أفرد فلا، لئلّا يُتّهم بالرَّفض[٨١].

وأصحابِهِ: جمع صاحب. وقيل: جمع صَحْب. وله معنيان: أحدهما عُرفيّ. وهو من يكون كثير الصّحبة، كما يقال: زيد خادم فلان، إذا كان كثير الخدمة له. والآخر لغويّ. وهو من يكون مصاحباً، ولو كان ساعة. فلهذا اختلف النّاس في تفسيره، فقال سعيد[٨٢] بن المسيَّب[٨٣]: صاحب الرّسول[٨٤] هو من أقام معه سنة أو سنتين، نظراً إلى المعنَى العُرفيّ. وقال [آخرون: كلّ][٨٥] من رأى النّبيّ ــ صلّى الله

---

(٧٧) في النسخ: سيوداً.

(٧٨) هـ: أهيل.

(٧٩) تتمة من ت. وانظر الصحاح (أهل) و(أول). فالتفسير منه بتصرف.

(٨٠) ظ: أيضاً آل.

(٨١) الرفض: مذهب الرافضة. وهم فرقة من شيعة الكوفة، بايعوا زيد بن علي بن الحسين، ثم رفضوه لأنه لم يتبرأ من الشيخين. الملل والنحل ١: ١٥٤ ــ ١٦٢ والكليات ٢: ٣٩١.

(٨٢) أبو محمد المخزومي القرشي. محدث فقيه زاهد ورع، وسيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة في المدينة. توفي سنة ٩٤. طبقات ابن سعد ٥: ٨٨.

(٨٣) زاد هنا في ت: رضي الله عنه.

(٨٤) زاد هنا في ت: صلى الله عليه وسلم.

(٨٥) من ظ. ت هـ: «الآخرون كل». وموضعها في الأصل بياض.

عليه وسلّم[٨٦]ــ من المسلمين، اعتباراً بالمعنى اللّغويّ.

أجمَعِينَ. ففي إتيان التّـأكيد إشارة إلى إرشاد طريقة السّـلف، وإلى ردّ أهل البدع والأهواء.

أمّاــ كلمة فيها معنى الشّـرط. ولذلك كانت الفاء لازمة لجوابها غالباً، كقولهم: أمّـا زيد فمنطلق ــ **بَعـدُ**[٨٧] أي: بعدَ زمن الفراغ من الحمد والصّلاة. حُذف المضاف إليه، لكونه معلوماً، وبُني على الضّمّ، ومحلّه النّصب، والعامل فيه «أمّا» لكونه نائباً مناب الفعل. فإنّ سيبويه قال[٨٨]: «قولهم: أمّا زيد فمنطلق، معناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق». فيكون التّقدير: مهما يكن من شيء بعد الحمد والصّلاة. وهو في الأصل من الجهات السّتّ، لكنّه ههنا ظرف زمان، كما أشرنا إليه. ٥ ب

فهذِهِ. الظّـاهر أنّ المشار إليه ههنا مُحـقّـق[٨٩]، إجراء للكلام على المتبادر، ولجري[٩٠] العادة بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب. ويجوز أن يكون المشار إليه غير محقّق[٩١]. لكنّه لمّا كان في صدد الوقوع، وحاضراً في الذّهن في الجملة، نُـزِّل منزلة الموجود المحقّق، فعبّر عنه باسم الإشارة.

فوائـدُ[٩٢]: على وزن «فَواعِل» غير منصرف. وهي جمع فائدة من الفَيد لا من

---

(٨٦) في الأصل: عليه السلام.

(٨٧) في حاشية الأصل: «بعد هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة أي: بعد الحمد والصلاة. والعامل أما، لنيابتها عن الفعل. والأصل: مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء. ومهما ههنا مبتدأ، والاسمية لازمة للمبتدأ، ويكن شرط. والفاء لازمة لها غالباً. فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم، إقامة للازم مقام الملزوم وإبقاء أثره في الجملة». انظر التصريح ١: ١٣.

(٨٨) الكتاب ٢: ٣١٢. وفي النقل تصرف.

(٨٩) تحتها في هـ: أي: من الأمور الحسية.

(٩٠) الجار والمجرور معطوفان على «إجراء» محلهما النصب. ومثل هذا كثير في عبارات الشارح.

(٩١) تحتها في هـ: أي: من الأمور المستحضرة في الذهن.

(٩٢) عبارة ابن هشام في م: أما بعد حمد الله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا وعبده محمد وآله من بعده، فهذه فوائد.

الفَود. وهي في اللّغة ما استفدتَ من علم أو مال، وفي الاصطلاح ما يكون الشّيء به أحسن حالاً منه بغيره. والمراد منها ههنا هو ما تكون قاعدة الإعراب به أحسن قبولاً منها بغيره.

وذلك ضبط الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب[٩٣]، والّتي ليس لها محلّ منه[٩٤]، وتفصيل الإعراب في الجارّ والمجرور، وفي الظّرف، إلى غير ذلك الذي حصل[٩٥] من حسن رعاية القاعدة النّحويّة الّتي رتّبها على أحسن التّرتيب. ويجوز أن يكونَ المراد منها العبارات المحرّرة، فتكونَ القواعد عبارة عن المعاني، ويجوز أن يُرادَ بها العكس[٩٦]. ويمكن حمل الكلام على الإطلاق والتّقييد. لكنّ الظّاهر هو الّذي قدّمناه.

جَلِيلَةٌ: عظيمة كثيرة. يقال: فلان جليل أي: عظيم[٩٧] قدره. ويقال: ما أجلّني وما أدقّني[٩٨] أي: ما أعطاني كثيراً ولا قليلاً[٩٩]. وسبب جلالة القدر كون وضع الكتاب على نظم أنيق، بحيث لم يسبق إليه أحد غير الشّيخ.

فِي قَواعِد[١٠٠]: مأخوذة[١٠١] من قواعد البيت. وهي أساسه. واشتقاقها من القعود بمعنىَ الثّبات. مرفوع المحلّ، على أنّه صفة ثانية لـ «فوائدُ». وهي جمع

---

(٩٣) في حاشية هـ: أي: الجمل التي لها محل من الإعراب سبع، على ما سيذكر. إن شاء الله تعالى.
(٩٤) في حاشية هـ: والجمل التي ليس لها محل من الإعراب سبع أيضاً، على ما سيذكر. إن شاء الله تعالى.
(٩٥) ظ: تحصل.
(٩٦) ظ هـ: «يراد بالعكس». ت: يراد العكس.
(٩٧) في النسخ: جل أي عظم.
(٩٨) في الأصل و هـ: «ولا أدقني». وانظر الصحاح (جلل).
(٩٩) ت هـ: قليلاً ولا كثيراً.
(١٠٠) في حاشية هـ: «قوله: في قواعد الإعراب، يجوز أن يكون متعلقاً بفوائد، ومتعلقاً بجليلة، ومتعلقاً بكائنة على أنه صفة لفوائد، أو حال منها. لأنها وصفت بالجليلة. أي: هذه فوائد جليلة حال كونها كائنة في قواعد الإعراب».
(١٠١) في الأصل و ظ و هـ: مأخوذ.

قاعدة. وهي في الاصطلاح قضيّة موضوعها كليّ، ينطبق على جميع أحكام جزئيّاته، لتُتعرّف[١٠٢] أحكامها منها.

والمراد ههنا ما يكون إحدى مقدّمتي الدّليل[١٠٣]، كقولنا: كلُّ[١٠٤] ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة فهو مرفوع، وكلُّ ما اشتمل على عَلَم المفعوليّة فهو ٦أ
منصوب، وكلُّ ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه فهو مجرور.

فإذا أردنا الاستدلال بصورة القياس الاقترانيّ[١٠٥]، على أنّ «زيدٌ» في قولنا: «زيد قائم» مرفوع مثلاً، فنقول: زيد مشتمل على عَلَم الفاعليّة، وكلّ ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة فهو مرفوع. فزيد مرفوع. وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس الاستثنائيّ[١٠٦] عليه فنقول: كلّما[١٠٧] لم يكن زيد مرفوعاً لم يشتمل على عَلَم[١٠٨] الفاعليّة. لكنّه مشتمل، فيكون زيد مرفوعاً. فعلى هذا فقس.

الإعرابِ. وهو في اللّغة: الإبانة والتّحسين والإزالة[١٠٩]. فتعدية الأوّل بكلمة «عن»، وتعدية الثّاني بالهمزة. وقيل: هو مأخوذ من قولهم: امرأة عَروب أي: محبوب كلامها. لا شكّ أنّ الإعراب إذا وُجد في آخر الكلمة يكون الكلام مقبولاً عند المخاطَب. وقيل: أُخذ من قولهم: عَرِبتْ معدة الفصيل أي: فسدتْ،

---

(١٠٢) ظ: «ليتصرف». ت: «تتصرف».ج هـ: ليتعرف.

(١٠٣) مقدمة الدليل: ما يتوقف عليه صحة الدليل. وهي قضية جعلت جزء القياس.

(١٠٤) سقطت من ت.

(١٠٥) القياس الاقتراني: ما لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل.

(١٠٦) القياس الاستثنائيّ: ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، نحو: لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة. ولو لم يكن النهار موجوداً ما كانت الشمس طالعة. فالنتيجة في الأخيرة ونقيضها في الأولى. ويسمى أيضاً قياس الخلف.

(١٠٧) في الأصل و ت: كل ما.

(١٠٨) العلم: العلامة. وهي أمارة الشيء، كالمنارة للمسجد، والسحاب للمطر.

(١٠٩) سقطت من النسخ.

وأعربتُـها[110] أي: أزلتُ فسادها. فتكون الهمزة للسّلب[111]، كما في أشكيتُـه. وأنت خبير بأنّ الإعراب يُزيل فساد التباس المعاني بعضها ببعض. ألا ترى أنّـك لو قلتَ: «ما أحسن زيد» بلا إعراب لم يظهر عند السّـامع أنّ المقصود منه أيُّ المعاني، من الاستفهام والتّعـجّـب والنّـفي؟ فلأجل ذلك يُسـمّى إعراباً.

هذا. ثـمّ اختلف النّـحاة في أنّ الإعراب في الاصطلاح معنويّ أم لفظيّ، فذهب البعض إلى الأوّل، ففسّـره[112] باختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامـل، لفظاً أو تقديراً. وهو ظاهـرُ قول سيبويه، واختيارُ الأعلم[113]. فتكون الحركات وما يقوم مقامها دلائل الإعراب عندهم. وذهب الآخرون إلى أنّ الإعراب لفظـيّ يُعلم بالحسّ، فقالوا: الإعراب ما حصل به الاختلاف المذكور. وهو مذهب أبي علـيّ[114] وابن الحاجب[115]. فتكون الحركات وما يقوم مقامها نفس الإعراب عندهم.

لكن إذا رجعتَ إلى الإنصاف والوجدان تجزم بأنّ الحـقّ الحقيق بالقبول هو
٦ب ماذهب إليه ابن الحاجب ـــ فإنّ الاحتياج إلى الإعراب إنّـما هو لأجل ضرورة تمييز المعاني. فمعلوم أنّ التّـمييز إنّـما يكون بالحركات، لا بالاختلاف ـــ مع أنّـه خالٍ عن التّـكـلّف.

---

(١١٠) ت: فأعربتها.

(١١١) السلب: إزالة الفاعل عن المفعول أصل الفعل.

(١١٢) هـ: فسّـره.

(١١٣) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري. نحوي عالم بالعربية ومعاني الشعر، حسن الضبط متقن، وله نكت على كتاب سيبويه وشرح لشواهده. توفي سنة ٤٧٦. وفيات الأعيان ٧: ٨١ ـــ ٨٣. وانظر الكتاب ١: ٣ والهمع ١: ١٤.

(١١٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. إمام في العربية يميل إلى الاعتزال. توفي سنة ٣٧٧. وفيات الأعيان ١: ١٣١. وانظر الإيضاح العضدي ١: ١١.

(١١٥) ت: «ابن الحاج» هنا وفيما يلي. وابن الحاجب هو عثمان بن عمر. فقيه أصولي مقرىء نحوي، ولد في صعيد مصر، وقدم دمشق ودرّس في جامعها، ومات في الإسكندرية سنة ٦٤٦. بغية الوعاة ٢: ١٣٤. وانظر شرح الكافية ١: ١٨ والأمالي النحوية ٤: ١٠٨ و ٣: ٤١ ـــ ٤٢.

فإن قلتَ[١١٦]: فما معنىَ قوله: «أمّا بعد فهذه فوائد» إلى آخره[١١٧]؟ فإنّ تعليق هذا الحكم بأوّل الكلام غير ظاهر. قلتُ: الغرض منه الإعلام بأنّ تلك الفوائد أمر، يهتّم بتحصيلها[١١٨] بعد الحمد، ترغيباً فيها واعتناءً بشأنها، فيزداد نشاط الطّالب حينئذ، فيحصل السّعي البليغ، فيفوز بالمطلوب.

تقتفي[١١٩] أي: تختار هذه الفوائد ــ مأخوذ من قولهم: فلان اقتفى الأمرَ، إذا اختاره ــ **لِمُتأمّلِها**. الضّمير المجرور فيه راجع إلى «فوائدُ»، أو إلى «قواعدِ». بل هو أولَى وأحسن. فاللّام فيه للتّعدية أو للتّعليل.

وقد وُجد في بعض النّسخ[١٢٠] الباءُ في مقام اللّام، ووَجدنا في بعضها «متأمّلُها» بدون حرف الجرّ، على أنّه فاعل «يقتفي»[١٢١]. فحينئذ يكون مأخوذاً من قولهم: فلان اقتفى أثرَ فلان، إذا اتّبعه[١٢٢]. ومنه[١٢٣] قوافي الشّعر، لأنّ بعضها يتّبع أثر بعض.

وأسند الفعل إلى الفوائد مجازاً، لأجل المبالغة، كما في قوله تعالَى: (عِيشَةٍ[١٢٤] رَاضِيَةٍ). ففي ذكر التّأمّل، دون القراءة والحفظ، تنبيه على أنّ العمدة العظمَى في نيل[١٢٥] تلك الفوائد هي التّفكّر، لا مجرّد القراءة والحفظ كما هو دأب بعض النّاس.

---

(١١٦) في الأصل: ما.
(١١٧) ت: إلخ.
(١١٨) ت: مهتم بها وبتحصيلها.
(١١٩) في حاشية هـ: «من القفو. وهو الاتباع. يقال: قفوت فلاناً، أي: تبعت أثره. وضمنه معنى تسلك». قلت: هو من م بتصرف يسير، ويناسب رواية: تقتفي بمتأملها، أو يقتفي متأملها. انظر ١٤٢ب.
(١٢٠) انظر م.
(١٢١أ) انظر ع و ح و ١٤٢ب.
(١٢٢) ظ ت: تبعه.
(١٢٣) زاد هنا في ت: قولهم.
(١٢٤) الآية ٢١ من الحاقة. ت: في عيشة.
(١٢٥) ت: بيان.

يقال: تأمّلتُ الشّيء أي: نظرتُ إليه [متثبّتاً له][١٢٦].

جادّةَ ــ معظم الطّريق. وجمعه الجوادّ. مأخوذ من قولهم: فلانٌ جَدٌّ فينا، إذا عظُم في أعينهم. وفي المَثَل: «مَن سَلكَ الجوادَّ أمِنَ من [١٢٧]العِثارِ». فالمراد منه القواعد المحرَّرة على أحسن التّحرير[١٢٨]، فيكون استعارة ــ الصَّوابِ: نقيض الخطأ مطلقاً. لكنّ المراد منه نقيض الخطأ بمعنى الباطل، فيكون بمعنى الحقّ. فلا جرم إنّ من سلك الطّريق المستقيم ليأمن[١٢٩] من الضّلال، فيفوز بالمطلوب.

فمحلّ جملة «تقتفي» مرفوع، على أنّها صفة لـ «فوائدُ». فالمقصود من هذه
[الأوصاف][١٣٠] التّحريضُ والتّرغيبُ في كتابه، من جهات شتّى. ١٧أ

و: هي لعطف هذه الجملة على جملة «تقتفي» ــ فالمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشّجرة والثّمرة ــ تُطلِعُهُ أي: تُوقِفُ تلك الفوائدُ متأمِّلَها. من قولهم: أطلعتُ فلاناً على سرّي، إذا أوقفتَه عليه. أي: تجعله مشاهداً، على النّكت الكثيرة. ولأجل[١٣١] هذا اختاره على أن يقول: تُعلمه.

في الأمَدِ ــ يقع على المدّة كلّها، وعلى آخرها، وكذا الغاية والأجل. لكنّ المراد منه ههنا جميع المدّة أي: جميع وقت تحصيل هذا الكتاب. فتكون الألف واللّام للعهد. فاستعماله يتضمّن المبالغة والإيهام[١٣٢]. فتأمّل ــ القَصِيرِ في نفسه، أو بالنّسبة إلى وقت تحصيل غير هذا الكتاب. فالمقصود الزّمن القليل والوقت اليسير.

---

(١٢٦) من ظ و هـ. وتحتها في هـ: أي: عالماً له.

(١٢٧) سقطت من ظ و هـ. وانظر مجمع الأمثال ٢: ٣٠٦ والمستقصى ٢: ٣٥٦. ويقال: أمنه إذا وثق به، وأمن منه إذا سلم.

(١٢٨) التحرير: تعيين المعنى وتعريفه وتجريده من الشوائب.

(١٢٩) ت: يأمن.

(١٣٠) من هـ. ت: الفوائد.

(١٣١) ظ: فلأجل.

(١٣٢) ظ ت: والإبهام.

على نُكَتٍ: متعلّق بـ «تُطلع» جمع نكتة، كالنُقط جمع نقطة. والنّكتة في اللّغة: كلّ نقطة[١٣٣] من بياضٍ في سواد، أو بالعكس. قال الجوهريّ[١٣٤]: «النّكتُ: أن تَنكتَ في الأرض بقضيب، أي: أن تَضربَ[١٣٥] فتُؤثّر فيها». ونُكَتُ كلّ شيء: لطائفه. والمراد منها ههنا الفوائد العلميّة الدّقيقة الّتي تُستخرج بدقّة النّظر[١٣٦].

وقع في بعض النّسخ: «على كثيرٍ»[١٣٧] مقام «على نكت»[١٣٨]. لكنّ الأُولَى هي أوْلَى.

كَثِيرةٍ في نفسها، أو بالنّسبة إلى الغير. من الكَثرة نقيضِ القلّة. ولا تقل: الكِثرة، بالكسر. فإنّها لغة رديئة.

مِن الأبوابِ: جمع باب. وهو ههنا بمعنَى النّوع. فيكون المراد أنواعَ الإعراب وقواعدَها. فتكون صفة ثانية لـ «نكتٍ»، فتكون «من» للبيان.

فإن قلتَ: النّكت جمع كثرةٍ. فلمَ وُصف بجمع القلّة؟ قلتُ: لأنّ جمع القلّة ههنا مجاز عن الكثرة، بمعونة المقام، وفائدتُه إيهام الجمع بين المتقابلين. ويجوز أن تكونَ «من» ههنا بمعنَى «في» فتكونَ «الأبواب» عبارة عن الأبواب الأربعة. فاللّام حينئذ للعهد أيضاً.

فإن قلتَ: ما معنى إطلاع الفوائد على النّكت؟ فإنّها عينُها. قلتُ: الفرق
٧ب بينهما جليّ. فإنّ المرادَ من الفوائد قواعدُ علم النّحو، على سبيل الضّبط والاختصار،

---

(١٣٣) ت: نكة.
(١٣٤) أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. إمام في اللغة وكتابه الصحاح مشهور. توفي في حدود الأربعمائة. البغية ١: ٤٤٦.
(١٣٥) الصحاح (نكت). وسقطت «أن» منه ومن هـ.
(١٣٦) النظر: ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم.
(١٣٧) كذا. وفي م: على نكتٍ كثيرة.
(١٣٨) كذا، بإسقاط «كثيرة». والصواب إثباتها ليستقيم المراد.

والمرادَ من النّكـتِ الدّقائـقُ الّتي استنبطها بجودة[١٣٩] قريحته، فتكون غيرَها. ويجوز أن يكون الأمـر الواحـد معبَّـراً بعبـارات[١٤٠] مختلفـة، بحسب اختـلاف الاعتبـارات، كالقضيّـة تُعتبر تارة بالخبر، وأُخرَى بالنّتيجة. فسـمّـى[١٤١] المعاني بالفوائد لكـونها مستفادة من الألفاظ، وأُخرى بالنّكت لكونها مستنبطة بدقّـةِ نظر العقل.

هذا. ولمّا وصفها بالوصفين المذكورين أراد أن يزيد الـرّغبة فيها، ويُشـبّـهها بأمر مقبول لذوي العقول، فقال:

عَمِلتُها، بكسر الميم. وأمّـا عَـمَـلٌ بالفتح فاسم رَجل. يقال: رجـلٌ عَـمِـلٌ بالكسر وعَـمُـولٌ، إذا كان مطبوعاً على العمل[١٤٢]. أي: جعلتُ تلك الفوائد لطلبة العلم، كما جعل الطّبيب الحاذق الأدوية النّافعة لمحبوبه. ويجوز أن يكون الضّمير المنصوب راجعاً إلى «النّكت». فإنّـه أقرب، وأنسب للعمل.

عَمَلَ مَن طَبٌّ، في صرف غاية الجُهد، في تحصيل الأمر بالإخلاص. وأمّا الغرض من التّشبيه فتحصيل العلوم لهم، وإزالة الجهالات[١٤٣] عنهم. فإنّها على النّفوس كالأمراض على الأبدان. وأمّا فائدة حذف أداة التّشبيه فقصد المبالغة فيـه، مع الاختصار.

وأمّا «طَبٌّ» فمأخوذ من الطّبّ الّذي هو علاج الدّاء. فيكون [حينئذ][١٤٤] إطلاق المطبوب على المسحور[١٤٥] من باب إطلاق السّليم على اللّديغ. وقـال ابـن

---

(١٣٩) في حاشية ت: بوجوده.
(١٤٠) في الأصل: الأمر لواحد معين بعبارات.
(١٤١) ظ: تسمى.
(١٤٢) من الصحاح (عمل).
(١٤٣) ت: الجهالة.
(١٤٤) من ت. وفيها: «ح». وهو اجتزاء بالحرف الأول من «حينئذ».
(١٤٥) ت: المحبوب.

الأنباري[١٤٦]: «الطِّبّ من الأضداد. يقال لعلاج الدّاء: طِبّ، وللسّحر طِبٌّ». فالطَّبيب هو العالم بالطِّبّ، وكلُّ حاذقٍ طبيبٌ، عند العرب.

واللّام في قوله: «لِمَن حَبَّ» تتعلّق[١٤٧] بالعمل[١٤٨]. ويجوز أن تتعلّق[١٤٩] بـ «طَبَّ»، كما جاء في المَثَل[١٥٠]: «إن كنتَ ذا طِبٍّ فطِبَّ لعَينَيكَ».

فإن قلتَ: فكيف يصحّ هذا، مع أنّ الأطِبّاء قالوا: إنّ الأب لا يَطِبّ ولدَه، والمُحِبّ لا يَطِبّ محبوبَه، والعاشق لا يَطِبّ معشوقَه؟ قلتُ: الغرض من هذا القول بيان كمال شفقتهم لهم[١٥١]، لا الإخبار عن عدم علاجهم لهم. فإنّ ذلك خلاف ١٨أ
الواقع. فكيف لا، والحال[١٥٢] أنّ العلاج بحسَب أن يُرجَى منه الشّفاء نافع[١٥٣]، لذيذ يتضمّن منافع، مع أنّ ترك المنافع الكثيرة، لأجل ضرر قليل، شرّ كثير. وذا لا يجوز. أو أن[١٥٤] يكون المراد منه ينبغي ألّا يصدر منهم العلاج لهم.

وقيل: التّقدير: عَمَلَ مَن طَبَّ، إن قدر فأصاب[١٥٥]، لمن حَبَّ. أقول: هذا صحيح من جهة المعنَى. فإنّ المشبَّه به لا يجب أن يكون محقّق الوجود في الخارج. لكنّه لا يخلو عن تكلّف ارتكاب خلاف الظّاهر.

وأمّا «حَبَّ» فيجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: حَبَّه يَحِبُّه بالكسر، فهو

---

(١٤٦) أبو بكر محمد بن القاسم. إمام في اللغة والنحو والقراءات والتفسير لدى الكوفيين. توفي سنة ٣٢٨. تاريخ بغداد ٣: ١٨١ــ١٨٦. والنص من الأضداد ص ٢٣١ بتصرف.

(١٤٧) ظ هـ: متعلق.

(١٤٨) في حاشية الأصل: صوابه بعمل.

(١٤٩) ظ هـ: يتعلق.

(١٥٠) زهر الأكم ١: ١٠٠.

(١٥١) سقطت من الأصل.

(١٥٢) زاد هنا في ت: من.

(١٥٣) ت: النافع.

(١٥٤) سقطت من ظ، وسقطت بقية الفقرة من هـ.

(١٥٥) في حاشية ت: فأطب.

محبوب. قال الشّاعر[156]:

أحِبُّ أبا مَروانَ، من أجلِ تَمرِهِ

فيكون العائد إلى الموصول أو الموصوف محذوفاً، والضّمير المستتر فيه عائد إلى الموصول الأوّل. ويجوز أن يكونَ مأخوذاً من قولهم: حَبَّ يَحُبُّ بالضّمّ، فيكونَ لازماً، فالضّمير المستتر فيه راجع إلى الثّاني.

وأمّا فائدة تغيير[157] الأسلوب، وتركِ العاطف على تقدير أن يكون الضّمير المنصوب[158] راجعاً إلى الفوائد، فهي التّنبيه على أنّ العمل على هذا النّسج المقبول متقدّم[159] على الأوصاف المذكورة، لكنّه قدّمها عليه لكونه أنسب بالمقام. فاعلم أنّ المحبّة تتضمّن معنىَ العشق والشّوق. فلأجل هذا اختاره ههنا. على أنّ في ذلك صنعة[160] التّجنيس، كما في قوله تعالَى[161]: ﴿لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾.

ولمّا وُصفت تلك الفوائد بما لا مزيد عليه، وكانت أمراً معتدّاً به، واستحقّت أن تُسمّى باسم مناسب لتُدعَى به عند الحاجة، قال[162]: **وسَمَّيتُها** أي: تلك الفوائد، **بالإعرابِ** مبالغة، كما في قولهم: رَجلٌ عدلٌ، لأنّ هذه الرّسالة لها مزيّة اختصاص بمعرفة الإعراب، كما يشهد لها مطالعة أبحاثها.

قوله: **عَن قَواعِدِ الإعرابِ**: متعلّق بـ «الإعراب» باعتبار معناه اللّغويّ

---

(١٥٦) غيلان بن شجاع. وهو صدر بيت عجزه:

وأعلَمُ أنّ الجارَ بالجارِ أرفَقُ

الكامل ص ١٩٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٠١ - والخزانة ١ : ٣٩ والزاهر ١ : ٤٣٥ واللسان والتاج (حبب). وانظر ٩٢ ب.

(١٥٧) ظ: تغير.

(١٥٨) سقطت من ظ. وفي حاشية ت عن إحدى النسخ: المستتر.

(١٥٩) ظ: مقدم.

(١٦٠) ظ ت: «صيغة». والتجنيس: الجناس. وهو تشابه الكلمتين في اللفظ فقط.

(١٦١) الآية ١ من الهمزة.

(١٦٢) في الأصل: فقال.

[الذي هو الإبانة، وإن لم يكن ذلك المعنى مقصوداً منه ههنا][١٦٣]. وأمّا المراد من «الإعراب» الثّاني —أعني المضاف إليه— فمعناه الاصطلاحيّ، بحسب اعتبار التركيب الإضافيّ. ففي هذا القول رعاية صنعة الجناس التامّ اللفظيّ، مع رعاية ٨ب الجناس الخطّي[١٦٤]، كما في قوله تعالى[١٦٥]: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ، يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ ما لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾.

وقد وقع ههنا في بعض النّسخ: «بالإغراب» بالغين المعجمة، بدل قوله: «بالإعراب» بالعين المهملة[١٦٦]. واشتهر هذا، وحُكي عن المصنّف كذلك. فالأمر، على هذا، هيّن[١٦٧].

فإن قلتَ: لا نشكّ أنّ المراد من المسمّى بالإعراب أمر واحد شخصيّ، لكنّ المسمّى به متعدّد في الواقع. فما تحقيق تشخّصه ووجدته؟ قلتُ: التّحقيق ألّا يُعتبر[١٦٨] في شخص[١٦٩] الكتاب خصوصيّة المحلّ. فحينئذ[١٧٠] يكون المسمّى به واحداً في الواقع. فتفكّرْ.

فإن قلتَ: كلّ قاعدة من قواعد الإعراب مكتسبة من الجزئيات لأنّها استقرائيّة، والجزئيّات مكتسبة منها، فيدور. قلتُ: هذه الشّبهة غير واردة، لأنّها تُصادم الضّرورة. فإنّا نعلم بالضّرورة أنّ قواعد النّحو واقعة، وكذا اكتساب أحكام الجزئيّات منها. فلو كان الدّور واقعاً ههنا لما حصل ذلك العلم الضروريّ.

---

(١٦٣) من ظ و ت.

(١٦٤) الجناس التام: أن يتفق اللفظان في الحروف وهيئاتها وترتيبها. والخطي منه: أن يتفق اللفظان في الخط.

(١٦٥) الآية ٥٥ من الروم.

(١٦٦) سقطت من الأصل. ظ: الغير المعجمة.

(١٦٧) تحتها في هـ: أي: ظاهر.

(١٦٨) ظ: ألا تعتبر.

(١٦٩) في الأصل: تشخص.

(١٧٠) ظ هـ: «فح». والحاء اجتزاء بالحرف الأول من «حينئذ». وهو كثير في النسختين أيضاً.

على[١٧١] أنّا نقول: نحن محتاجون إليها[١٧٢] في معرفة أحوال أقوالنا، لا في جزئيّات كلامهم. [فإنّهم][١٧٣] بسليقتهم عن الاحتياج إليها[١٧٤]، وعن وقوع الخطأ فيها، بمراحل. فهذه الجملة معطوفة على جملة «عملتها». فالمناسبة بينهما ظاهرة، كنار على جبل.

ثمّ لمّا كان تحصيل الأمور مختصّاً بعون اللّه، وإرشاده، قال: و: هي للاعتراض، كما في قوله تعالَى: (وأنتمْ مُعْرِضُونَ)[١٧٥]، ويحتمل الحال، مِن اللّهِ، لا من غيره، قُدّم على عامله للحصر[١٧٦]. قال اللّه تعالَى[١٧٧]: (وما تَوفِيقِي إلّا باللّهِ).

أستَمِدُّ أي: أطلب المدد. فإن قلتَ: إذا كان المدد مطلوباً فما الفائدة في كون التّوفيق مطلوباً؟ قلتُ: فائدته[١٧٨] قصد سلوك إلى طريق التّصريح بما عُلم ضمناً، إشعاراً بأنّه أمر جليل. وقيل: الاستمداد استُعمل ههنا لمجرّد الطلب، مجازاً. وإنّما جيء بصيغة المضارع لقصد استمرار طلب المدد، بقرينة استمرار احتياج العبد إلى ١٩أ
مولاه. وأمّا فائدة الإخبار عن الاستمداد ههنا فهي[١٧٩] دفع توهّم التّبجّح، الحاصل ممّا سبق.

التّوفيق. وهو في اللّغة جعل الأمر موافقاً لآخر، وفي العُرف جعلُ اللّهِ ـــ تعالَى ـــ شأنَ عبده موافقاً للحقّ والصّواب. وأمّا ما قيل من أنّه تهيئةُ أسباب الخير وتنحيةُ أسباب الشّرّ، ومن أنّه الأمر المقرّب إلى السّعادات الأبديّة، ومن أنّه جعلُ

---

(١٧١) تحتها في هـ: بمعنى مع.
(١٧٢) تحتها في هـ: إلى القواعد.
(١٧٣) من ظ و ت.وتحت «بسليقتهم» في هـ: أي: بطبيعتهم.
(١٧٤) في الأصل: احتياج إليها.
(١٧٥) الآية ٨٣ من البقرة. ظ: فأنتم.
(١٧٦) الحصر: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.
(١٧٧) الآية ٨٨ من هود.
(١٧٨) زاد هنا في ت: تخصيص.
(١٧٩) ظ ت: فهو.

اللّهِ ــ تعالى ــ أفعالَ عبده الظّاهرةَ موافقةً لأوامره، مع بقاء اختياره فيها، مع جعل نيّات[180] قلبه موافقة لما يُحبّه [اللّه][181]، فمآله راجع إلى ما قلنا[182].

والهِـدايـةَ: معطوف[183] على «التّوفيقَ» عطف الخاصّ على العامّ، كعطف جبريل على الملائكة[184]. ويجوز أن يكون من قبيل عطف العامّ على الخاصّ. وهي في اللّغة الدّلالة بلطف. ولذلك تُستعمل في الخير. وأمّا قوله، تعالَى[185]: (فاهدُوهُمْ إلى صِراطِ الجَحِيـمِ) فوارد على طريق التّهكّم.

ثمّ المشهور، عند أهل الحقّ، أنّ الهداية هي الدّلالة على طريقٍ تُوصل إلى المطلوب، سواء حصل الوصول أو لم يحصل، وعند المعتزلة هي الدّلالة الموصلة إلى المطلوب.

هذا. فالظّاهر أنّه لا نزاع بينهم في الحقيقة، لأنّ الهداية تجيء تارة بمعنَى خلق الاهتداء، كما في قوله، تعالَى[186]: (يَهـدِي مَن يَشاءُ). فلذلك نَفى الهداية في قوله، تعالَى[187]: (إنّكَ لا تَهدِي مَن أحبَبتَ). وأُخرى تجيء بمعنَى بيان طريق الحقّ والصّواب. فلهذا نُسب الهداية إلى النّبيّ ــ صلّى اللّه عليه وسلّم ــ في قوله، تعالَى[188]: (وإنّكَ لَتَهدِي إلى صِراطٍ مُستقيمٍ). فكلّ واحدة من الطّائفتين قد قصدت معنًى، غير ما قصدته الأُخرَى.

---

(180) ت: نية.

(181) من ت.

(182) ظ: «لما قلناه». ت: إلى ما قلناه.

(183) ت: معطوفة.

(184) في قول اللّه تعالى: (مَن كانَ عَدُوّاً للّهِ ومَلائكتِهِ ورُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ فإنّ اللّهَ عدوٌّ للكافرينَ). الآية ٩٨ من البقرة.

(185) الآية ٢٣ من الصافات.

(186) في آيات منها ذات الرقم ١٤٢ من البقرة.

(187) الآية ٥٦ من القصص.

(188) الآية ٥٢ من الشورى.

إلى أقوَمِ طَرِيقٍ[189] أي: إلى طريق مستقيم. وهو سبيل الحقّ. وقد يتعدّى باللام، كما في قوله تعالَى[190]: (إنّ هذا القُرآنَ يَهدِي لِلَّتي هِيَ أقوَمُ). فعُومل في قوله، تعالَى[191]: (اهدِنا الصِّراطَ المُستقيمَ) معاملة «اختارَ» في قوله، تعالَى[192]:
٩ب (واختار مُوسَى قَومَهُ). ففي هذا القول إشارةٌ إلى أنّ الهداية هي الدّلالة إلى طريق الحقّ، وتلويحٌ[193] إلى أن الضّلالة هي الدّلالة إلى طريق الباطل.

وأمّا جعل هذا القول كناية عن سرعة الوصول إلى المطلوب، بناءً على قاعدة أنّ الخطّ المستقيم أقصر من الخطّ المنحني، فهو بعيد عن الفهم. نعم فيه إيماء[194] إلى حصول المطلوب، لكنّ الفرق بين المعنيين ظاهر.

بمَنِّهِ: بإنعامه — مأخوذ من قولهم: مَنَّ عليهم[195] مَنّاً، إذا أنعمَ. وأمّا المَنُّ الّذي وقع في قول الزمخشري[196]: «طعمُ الآلاء أحلَى من المنّ، وهو أمرّ من الألاء عند[197] المنّ» فهو مأخوذ من قولهم: مَنَّ عليه مِنّة، إذا امتنَّ عليه. وهذا يصلح[198] أن يكون من باب التّنازع[199]، وإعمال الثّاني على مذهب البصريّين — وكَرَمِهِ. هو نقيض اللّؤم. وعطف هذا على المنّ عطف تفسير.

---

(١٨٩) في حاشية هـ: إضافة أقوم إلى طريق من قبل إضافة صفة إلى موصوف، قدمت رعاية للسجع.

(١٩٠) الآية ٩ من الإسراء.

(١٩١) الآية ٦ من الفاتحة.

(١٩٢) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(١٩٣) التلويح: نوع من الإشارة. وهو الإشارة إلى القريب.

(١٩٤) الإيماء: ضرب من الإشارة أيضاً. وهو الإشارة إلى البعيد.

(١٩٥) ظ: عليه.

(١٩٦) الآلاء: جمع ألي. وهي النعمة. والمن الأول: الطل ينعقد عسلاً على شجر أو غيره. والألاء: شجر حسن المنظر مر الطعم. وقول الزمخشري في م.

(١٩٧) في الأصل و ت و هـ: مع.

(١٩٨) ت: يصح.

(١٩٩) التنازع: توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد. ويريد الشارح تنازع التوفيق والهداية في الجار والمجرور «بمنه».

ثمّ لمّا قصد زيادة الحثّ للطّالب، على تحصيل كتابه، قال: وتنحصِرُ[٢٠٠] أي: تلك الفوائد أو القواعد.

فإن قلتَ: الكلام في الفوائد لا في القواعد. فكيف يرجع الضّمير إليها؟ قلتُ: الفوائد هي عين القواعد في الحقيقة. ألا ترَى إلى قوله[٢٠١]: «وسمّيتُها بالإعراب عن قواعد الإعراب»؟ وهو من قبيل قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[٢٠٢]: «الثَّيِّبُ تُعرِبُ عن نفسِها».

وقد وقع في بعض النّسخ: «ينحصر» بالياء التّحتانيّة. فحينئذ يرجع الضّمير إلى الكتاب. فإنّه مذكور ضمناً، لأنّه في صدد تصنيفه وتأليفه.

في أربَعةِ أبوابٍ. فهذا الانحصار هو انحصار الكلّ في أجزائه، مثل انحصار البيت في الجدران الأربع[٢٠٣] والسّقف.

فإن قلتَ: حصر الكلّ في الأجزاء لا يُتصوَّر، لأنّ الحصر هو جعل الشّيء في محلّ محيط به. فالمحيط حاصر، والمحاط به محصور مظروف، وشأن الكلّ مع أجزائه على العكس. فإنّ الكلّ محيط بالأجزاء. فكيف يكون محصوراً فيها؟ قلتُ: المراد من ١٠أ الكتاب هو المفهومات، ومن الأبواب الأربعة هو العبارات، بناء على أنّ الألفاظ قوالب المعاني وظروفها. ويجوز أن يُراد من انحصار الكتاب في الأبواب الأربعة انحصاره بحسَب اعتبار أجزائه فيها. على أنّ الحقّ هو أن يكون المراد من الانحصار المذكور ههنا هو انحلال الكلّ إلى ما منه تركيبه. وأنتَ خبير بأنّ المراد من انحصار الكتاب فيها انحصارُ مقصودِه فيها. فلا يضرّه خروج الخُطبة[٢٠٤] عنها.

ووجه الضّبطّ هو أن يُقال: مقصود الكتاب لا يخلو من أن يكون متعلّقاً بمبحث الجملة أوْ لا. فالأوّل هو الباب الأوّل. وإن كان الثّاني فلا يخلو من أن يكون

---

(٢٠٠) م: وينحصر.

(٢٠١) انظر ٨أ.

(٢٠٢) الجامع الصغير ١: ٢٤٥. والثيب: المرأة فارقت زوجها بموت أو طلاق.

(٢٠٣) كذا. وهو جائز لتقدم المعدود على العدد، أو لاعتبار التأنيث في المعدود وهو جمع.

(٢٠٤) الخطبة: مقدمة الكتاب.

، معاً ببيان مكمّلات الأفعال ــ أعني الجارّ والمجرور ــ أوّلا. فالأوّل هو الباب الثّاني، والثّاني لا يخلو من أن يكون متعلّقاً بالكلمات، أو بالاصطلاحات. فالأوّل هو الباب الثّالث، والثّاني هو الباب الرّابع. وجملة «تنحصر» معطوفة على جملة «نقتفي».

• •

ثمّ لمّا ذكر الباب أوّلاً، فأراد أن يُعيده على سبيل التعريف العهديّ، قال:

البـاب الأول

الجملة: أقسامها وأحكامها

الجملة: أقسامها و أحكامها

البابُ: قيل: هو في اللّغة النّوع، وفي الاصطلاح هو المُوصِلُ إلى المقصود. وقيل: هو موضع الدّخول. لكنّ المراد منه ههنا هو العبارات المعيَّنة المحدودة الدّالّة على المعاني المخصوصة.

الأوّلُ: هو نقيض الآخِر. أصله «أوْءَل»[1] على وزن «أفعَل»، فقُلبت الهمزة الثّانية واواً، ثمّ أُدغمت الواو في الواو. وقيل: أصله «وَوْءَل»، فقُلبت الواو الأولى همزة، ثمّ قُلبت الهمزة الثّانية واواً، ثمّ أُدغمت الواو في الواو أيضاً. وله استعمالان: أحدهما أن يكون اسماً بمعنىَ قبل. فحينئذ يكون منصرفاً منوّناً. ومنه قولهم: أوّلاً وآخِراً. والثّاني أن يكونَ صفة أي «أفعَل» التّفضيل بمعنىَ الأسبَق، فيكونَ غير منصرف، لوزن الفعل والوصف.

في تفسير الجُملةِ[2]. وقع[3] في بعض النّسخ[4]: «الجُمَلِ» ــ وهي جمع جملة ــ موقع[5] «الجملة». لكنّ الأوّل هو الأصحّ.

---

(١) هـ: أَوْل.
(٢) زاد هنا في م: وأقسامها.
(٣) هـ: ووقع.
(٤) انظر م و ح.
(٥) ت: موضع.

وبيان أحكامها. فالمراد منها ههنا كونها اسميّة، وفعليّة، وشرطيّة، وظرفيّة، وابتدائيّة، واعتراضيّة، إلى غير ذلك. الّذي ينبني عليه[٦] هذا الباب. ١٠ب

إنّما قدّم هذا على سائر الأبواب، لأنّ المقصود من ترتيب هذا الكتاب تعليم الإعراب. ولا شكّ أنّه يحصل من هذا الباب على وجه، لا يكون في بقيّة الأبواب، إذ فيه بيان إعراب محلّ الجمل، الّذي هو أصعب وأنفع من بيان إعراب المفرد. فلأجل هذا ترَك تعريف الكلمة، مع أنّ الجملة لا تتم إلّا معها.

اعلم أنّ الخائض في هذا الكتاب ينبغي أن يتصوّر النّحو والغرض منه، قبل الشّروع فيه. فنقول: النحو في اللغة يجيء لمعان: بمعنَى القصد، وبمعنَى الجانب، وبمعنَى النوع، وبمعنَى المقدار، وبمعنَى المِثل، وبمعنَى البعض. فتقول: نحوتُ نحوك أي: قصدتُ قصدك، وسرتُ إلى نحو دار فلان أي: إلى جانبها[٧]، وعندي ثلاثة أنحاء من الطّعام إذا كان عندك ثلاثة أنواع منه، وجاء جيشهم نحوَ ألف إذا كان مقدار ألف، ومررتُ برجلٍ نحوِك أي: مِثلِك، وأكلتُ نحوَ السّمكةِ أي: بعضَها.

وهو في الاصطلاح علم بأصول، يُعرَفُ بها أحوال أواخر الكَلِمِ، من جهة الإعراب أو البناء. فالظّاهر أنّه منقول من النّحو بمعنَى القصد، لِما اتّفق العلماء على أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ[٨] أوّل من وضع هذا العلم، بإذن عليّ ــ رضي الله عنه ــ كما

---

(٦) ظ: «يبنى منه». ت هـ: ينبىء عنه.

(٧) ت: جانب داره.

(٨) ظالم بن عمرو. من سادات التابعين وأكملهم رأياً وعقلاً، فقيه محدث، شاعر فارس نحوي داهية. توفي سنة ٦٩. البغية ٢: ٢٢ــ٢٣. وانظر طبقات النحويين ص ١٣ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٨ والإيضاح ص ٤٢ ومعجم الأدباء ١٤: ٤٨ وإنباه الرواة ١: ٤ ونزهة الألباء ص ٤ والأشباه والنظائر ١: ٧ وابن عصفور والتصريف ص ١٥ــ١٦.

اتّفقوا على أنّ مُعاذاً[٩] أوّل من وضع التّصريف.

والسّبب في ذلك الوضع أنّه، لمّا سمع رجلاً يقرأ[١٠]: (أنّ اللّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ ورَسُولِه) بكسر اللّام، جاء إلى عليّ فقصّ عليه، فقال: هذا من مخالطة العرب بالعجم[١١]. ثمّ قال: الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به، والمفعول به منصوب[١٢] وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه ملحق به[١٣]. فقال له[١٤]: انحُ إلى هذا. فلأجل هذا سُمّي هذا العلم نحواً، تبرّكاً وتيمّناً بلفظه.

وأمّا الغرض منه فمعرفة الإعراب. وإنّ تعلّم هذا العلم واجب، لأنّ تعلّم الشّرائع الواردة بلغة العرب لا يتمّ إلّا به. وكلّ ما لا يتمّ تعلّمها إلّا به فهو واجب.

فإن قلتَ: الاشتغال بهذا العلم، بهذه الاصطلاحات، بدعة. فإنّ الصّحابة لم يتكلّموا فيه. وكلّ بدعة حرام، فالاشتغال بهذا العلم حرام. فكيف يكون واجباً؟ قلتُ: إن أردتَ أنّهم ماعرفوا معاني هذا العلم فذلك باطل. فكيف لا، والإجماع انعقد على أنّ سيبويه والأخفش[١٥] والخليل وغيرهم اشتغلوا فيه، وتمسّكوا به؟ حُكِي أنّ ابن عباس[١٦] لمّا[١٧] سُئل عن قوله، تعالى[١٨]: (فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ) بأنّه لَم رُفع

(٩) هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء. من قدماء النحاة أخذ عنه الكسائي، وله كتب في النحو مفقودة. توفي سنة ١٩٠ وقد عمر مائة وخمسين سنة. البغية ٢: ٢٩٠. وزعم السيوطي أن في هذا الكتاب: «معاذ بن جبل». انظر البغية ٢: ٢٩١ وتذكرة النحاة ص ٢٨٩ وابن عصفور والتصريف ص ٢٤.

(١٠) الآية ٣ من التوبة.

(١١) كذا، بتعدية المخالطة بالباء لتضمنها معنى الاختلاط، أو لكون الباء للتعدية.انظر ١١٤ ب.

(١٢) سقطت من ت و هـ.

(١٣) ظ: وما عداه يلحق به.

(١٤) سقطت من الأصل.

(١٥) أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش الأكبر. إمام في العربية قديم أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس، ومات سنة ١٧٧. إنباه الرواة ٢: ١٥٧.

(١٦) أبو العباس عبد الله بن عباس الصحابي الجليل وترجمان القرآن وحبر الأمة. فقيه وراو ومحدث وإخباري ونسابة. توفي سنة ٦٨. صفة الصفوة ١: ٣١٤.

(١٧) سقطت من ظ. وزاد قبلها في ت: رضي الله عنه.

(١٨) الآية ٨٤ من ص. وزاد هنا في ت: قال.

الأوّل ونُصب الثّاني؟ قال[19]: أي: هو الحقُّ وأقولُ الحقَّ. ومعلوم أنّ ذلك عين النّحو.

وإن أردتَ بذلك أنّهم ما عبّروا عن تلك المعاني، بهذه الألفاظ والاصطلاحات، فذلك مُسلَّم. ولكنّ ذلك لا يُوجِب القدح فيه. فإنّ الاعتبار للمعاني لا للصّور والمباني، كما في سائر العلوم، وإنّ العلماء اتّفقوا على أنّ تعلّم النّحو فرض من فروض الكفاية.

قيل: فرض الكفاية هو الّذي إذا قام به واحد سقط التّكليف عن الباقين. ومعلوم أنّ هذا العلم ليس كذلك. فإنّه يجب في كلّ عصر أن يقوم بهذا العلم قوم، يبلغون به حدّ[20] التّواتر، لأنّ معرفةَ الشّرع لا تحصل إلّا بواسطة[21] معرفة اللّغة والنّحو، والعلمَ بهما لا يحصل إلّا بالنّقل المتواتر[22].

أقول: اشتراط التّواتر[23] في النّقل لا يَستلزم أنّ القيّمين بهذا العلم يبلغون حدّ التّواتر. ألا ترى أنّ التّواتر شرط في نقل القرآن، مع جواز عدم ضبط معناه؟

ثمّ لمّا كان الباب الأوّل مشتملاً على عدّة أمور فصّلَه على أربع مسائل، تقريباً للفهم والضّبط، كما قسّمَ الكتاب على أربعة أبواب، فقال: **وفِيهِ** أي: في الباب الأوّل من الأبواب الأربعة **أَرْبَعُ مَسائِلَ**: جمع مسألة. وهي ما يُبرهَنُ عليه في العلم. بعضها يتعلّق بتفسير الجملة، وبعضها يتعلّق بأقسامها وبيان أحوالها.

---

(١٩) انظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ص ٢٨٤.

(٢٠) انظر تذكرة النحاة ص ٦٨٨ ــ ٦٨٩. ظ: عدد.

(٢١) الواسطة: الوساطة والعلة والسبب. مولدة لم يعرفها الأئمة، أقر استعمالها مجمع اللغة العربية في القاهرة. مجلة المجمع ١٩: ٩٥.

(٢٢) في الأصل و ت: والتواتر.

(٢٣) التواتر: ورود الخبر على ألسنة جماعة، لا يتصور تواطؤهم على الكذب لكثرتهم أو لعدالتهم.

الجملة وأقسامها

أمّا المَسألةُ الأولى، من المسائل الأربع، **فـفي شرحِها** أي: في بيان الجملة وأحوالها، كما يدلّ عليها سياق الكلام. فيكون المراد من شرحها ههنا تعريفها، وتبيين[24] النّسبة بينها وبين الكلام[25] بالعموم والخصوص، وبيان تسميتها بالاسميّة والفعليّة، وبالجملة الصّغرَى والكبرَى، وتقسيمها إليها[26]. فحينئذ سقط الاعتراض ١١٠/ب بأنّ بيان النّسبة بالعموم والخصوص وغيره ليس من شرح الجملة، بناء على تخصيصه بالتّعريف الكاشف عن ماهيّتها، فقط.

[الكلام والجملة]

ثمّ لمّا كانت الأبحاث المذكورة ههنا من المباحث الدّقيقة، وكان المقام مقام التّعليم، قال: **اعلَمْ** ـــ تحضيضاً للسّامع على الإصغاء إلى ما يأتي بعد هذا الأمر، لئلّا يفوت منه شيء ـــ **أنّ اللّفظَ**: هو صوت يعتمد على مخرج الحروف. وهو كالجنس[27] يتناول جميع الألفاظ. وأمّا عدم إطلاق اللّفظ على كلام الله ـــ تعالَى ـــ فلرعاية الأدب، ولعدم الإذن الشّرعيّ. فهذا الاعتذار إنّما احتيج إليه، إذا كان[28] المراد من كلام الله[29] هو الكلام اللّفظيّ. وكذا الكلام في عدم إطلاق الجملة عليه.

---

(٢٤) ظ: وتبيان.

(٢٥) ظ: الكلمة.

(٢٦) ظ ت: إليهما.

(٢٧) الجنس: اسم يدل على كثرة مختلفة في الأنواع، ولا تتم ماهيته بفرد من هذه الكثرة، كالجسم، فإن تمت بفرد فهو نوع كالإنسان.

(٢٨) هـ: إذ كان.

(٢٩) زاد هنا في ت: تعالى.

المُفِيد: هو كالفصل، خرج به الألفاظ المفردة، والمركّبات التّقييديّة والإضافيّة، وغير ذلك. فدخل في التّعريف المركّبُ الخبريُّ والإنشائيّ. فالمراد من اللّفظ المفيد ههنا هو اللّفظ المركّب من كلمتين فصاعداً، أُسند إحداهما إلى الأخرى مطلقاً، سواء كان خبريّاً أو إنشائيّاً.

يُسَمَّى أي: يُطلَق عليه الجملة والكلام، لا أنّه[30] يوضَع له الجملة والكلام. وإلّا فهما يكونان مترادفين، فلا يمكن بيان النّسبة بينهما بالعموم والخصوص.

كَلاماً اصطلاحاً، وهو في اللّغة بمعنى التّكليم، كالسّلام بمعنى التّسليم، يقع على القليل والكثير، فلهذا يصحّ أن يقال: جميع القرآن كلام الله[31].

وجُملةً أيضاً. قيل: لم تُطلَق[32] الجملةَ على جميع القرآن، لأنّها اسمُ مفردٍ، بمنزلة الثّمرة[33]، لا تقع[34] إلّا على الواحد. فالأولى أن يُقال: إنّ الجملة تُشعِر بمعنى التّركيب الدّالّ على الأجزاء والحدوث فلا تؤذن بمعنى الإجمال.

ولمّا[35] كانت الفائدة تجيء بمعنى الفائدة الجديدة، وبمعنى مطلق الفائدة، وبمعنى الفائدة التّامّة التي يحسن السّكوت عليها، فسّرها بقوله: ونعني بالمُفِيد أي: ١١٢أ
النّحاة يعرّفون الكلام بالتّعريف المذكور، ويريدون بفائدة المفيد الفائدة التّامة، لا مطلق الفائدة، كما هو متفاهم اللّغة والعرف العامّ.

ما أي: الّذي يَحسُنُ السُّكوتُ أي: سكوت المتكلّم — فإنّه خلاف التّكلّم، فكما أنّ التّكلّم صفة المتكلّم يكون السّكوت صفته أيضاً. وقيل[36]: سكوت السّامع أو سكوتهما جميعاً — عَلَيهِ أي: على ذلك الأمر.

---

(٣٠) في الأصل و ت و هـ: لأنه.

(٣١) زاد هنا في ت: تعالى.

(٣٢) في الأصل: لم يطلق.

(٣٣) في الأصل والهمزة و هـ: الثمرة.

(٣٤) ظ هـ: لا يقع.

(٣٥) في النسخ: فلما.

(٣٦) انظر الهمع ١: ١٠.

فدخل في تعريف المفيد نحوُ قولنا: السّماء فوقنا، والأرض تحتنا. والمراد من حسن سكوت المتكلّم على اللّفظ المفيد ألّا يكون ذلك اللّفظ محتاجاً في إفادته للسّامع، كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به، أو بالعكس. فلا يضرّه احتياجه إلى المتعلّقات من الفاعل.

فإن قلتَ: هذا دفع بالعناية[٣٧]، وهو غير مقبول. فإنّ الإيرادات لا تبطل بالإرادات. قلتُ: إنّه مقبول، لأنّ حسن السّكوت ما فُسِّر عندهم إلّا بهذا التّفسير. فيكون ظاهراً غير ملبس للمعنىَ، وإن كان أعمّ من ذلك بحسب اللّغة. وكذا الحال في تفسير المفيد.

ثمّ المفردات قبل التّركيب هي في حكم النّعيق[٣٨] عندهم، لخلوها عن الفائدة. وأمّا إذا رُكّبت على قواعد النّحو فخرجت عن حكمه، وأفادت فائدة معتبرة. لكن لا يلزم من ذلك أن تكون كلاماً. فإنّه هو الذي اعتُبر فيه الفائدة التامّة، لا مطلقها[٣٩]. وأمّا الجملة فهي القول المركّب، سواء أفاد تلك الفائدة التامّة أو لم يُفد.

واعلم أنّ الجُملةَ أعَمُّ عموماً مطلقاً، بحسب موارد[٤٠] استعمالها ومفهومها، مِنَ الكَلامِ.

فإن قلتَ: الأعمّ ههنا «أفعَل» التّفضيل، فيثبت للكلام أصل العموم، وإن لم يحصل له زيادته[٤١]. ألا ترَى أنّ الكلام يُطلق على القرآن، ولا يُطلق عليه الجملة؟ قلتُ: الأعمّ ههنا بمعنىَ العامّ. فتكون «من» لمجرّد[٤٢] الابتداء. على أنّ للكلام نوع عموم، بالنّظر إلى موارد استعماله، فتكون «من» للتّفضيل[٤٣].

---

(٣٧) العناية: الاهتمام.

(٣٨) النعيق: الصوت والصياح. ظ: «النقيق». ت: الصوت.

(٣٩) في الأصل و ظ: لا مطلقاً.

(٤٠) هـ: مورد.

(٤١) ت: زيادة.

(٤٢) ظ: فيكون لمجرد.

(٤٣) يريد ابتداء غاية التفضيل. والغاية في مثل هذا يراد بها المسافة، لا النهاية. ت: «التفضيل». هـ: للتفصيل.

١٢ب فإن قلتَ: المراد من العموم مطلق العموم، سواء كان مطلقاً أو من وجه. قلتُ: يمنع [من][٤٤] ذلك قوله: **فكُلُّ كَلامٍ جُملةٌ** بمعنىَ: كلُّ ما صدق عليه الكلام صدق عليه الجملة، **ولا يَنعَكِسُ** عكساً لغويّاً أي: ليس كلّ جملة كلاماً.

هذا. فنقل البعض عن النّحاة أنّ الجملة تُرادف الكلام عندهم. فالحقّ ههنا[٤٥] هو الرجوع إلى تفسير الجملة. فإن اعتُبر الإفادة فيها أيضاً فلا يُتصوَّر العموم والخصوص بينهما أصلاً، وإن اعتُبر التّركيب فيها، سواء أفاد أو لم يُفد، فيُتصوَّر النّسبة بالعموم والخصوص بلا شبهة[٤٦]. فإذاً لا نزاع بينهم، في الحقيقة، إذ لا مُشاحّة[٤٧] في الاصطلاح، فـ (كُلُّ حِزبٍ بما لَدَيهِم فَرِحُونَ)[٤٨]. لكنّ المختار هو التّرادف. فإنّك تعلم، بالضّرورة، أنّ كلّ مركّب لا يُطلَق عليه الجملة.

نعم قد يُستعمل الكلام بمعنىَ القضيّة والخبر[٤٩]، في بعض المواضع، كما هو دأب أهل المعقول[٥٠]، فيكون أخصّ من الجملة، فيُظنّ من ذلك أنّه أخصّ منها، إذا كان بمعنىَ اللّفظ المفيد.

ثمّ لمّا فرغ من تمهيد الأصل، ومن التّفريع عليه، أراد توضيح ذلك، لا الاستدلال[٥١] عليه، حتّى لا يؤدّي إلى الدّور وإلى إثبات القاعدة الكليّة بالمثال الجزئيّ. فلهذا قال، على سبيل التّوبيخ: **ألا تَرَى أنَّ**[٥٢] **نَحوَ «**[٥٣]**قامَ زَيدٌ»** ـــ فنحوُ

---

(٤٤) من ظ.
(٤٥) ت: هنا.
(٤٦) ت: فلا شبهة.
(٤٧) المشاحة: المناقشة والمنازعة.
(٤٨) الآية ٣٢ من الروم.
(٤٩) القضية أو الخبر: قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب.
(٥٠) ت: العقول.
(٥١) الاستدلال: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس.
(٥٢) سقطت من ت. ع ح: «ألا يُرى أن». م: ألا ترى أن جملة الشرط.
(٥٣) زاد هنا في ع و م: «إن»، وفي ح: جملة.

ههنا كمِثلِ في قولك: «مِثلُك لا يبخل»، مع الإيماء إلى أنّ جملة الشّرط كثيرة الوقوع، ولها جزئيّات متعدّدة ــ مِن قولك.

وقع في بعض[٥٤] النّسخ: «قولنا» مقام «قولك». فالثّاني مناسب[٥٥] لقوله: «ونعني بالمفيد»، والأوّل متّصل[٥٦] بقوله: «اعلم»، فيكون أولَى. إنّما قيّده بذلك القول، لأنّ «قام زيد» بدون التّقييد يكون كلاماً وجملة، فلا يصحّ[٥٧] مثالاً[٥٨] للعموم.

إنْ[٥٩] قامَ زَيدٌ قامَ عَمرٌو، يُسَمَّى أي: نحوُ «قام زيد» **جُملةً**، لأنّه لفظ مركّب ــ فإنّ «إنْ» أخرجتْه[٦٠] عن صحّة السّكوت عليه، لكنّها ما أخرجتْه عن كونه مركّباً. فجملة «يُسمّى» في محلّ الرّفع، على أنها خبر «أنّ» ــ **ولا يُسَمَّى كَلاماً، لأنّهُ لا يَحسُنُ السُّكُوتُ علَيهِ**، لأنّ «إنِ» الشّرطيّةَ أخرجته عن صلاحية[٦١] السّكوت، والكلامُ هو القول الّذي يحسن السّكوت عليه. ١٣أ

فهي حرف من حروف الشّرط، يقتضي[٦٢] جملتين يَجعل[٦٣] إحداهما شرطاً والأُخرى جزاء، ويعمل[٦٤] فيهما عمل الجزم فيهما[٦٥] لفظاً أو محلّاً. فجملة «قام زيد» فعل الشّرط في محلّ الجزم[٦٦]، وجملة[٦٧] «قام عمرو» جزاء الشّرط في محلّ الجزم[٦٦].

---

(٥٤) سقطت من هـ.

(٥٥) ظ: يناسب.

(٥٦) في الأصل و ت: يتصل.

(٥٧) هـ: فلا يصلح.

(٥٨) في الأصل: مثلاً.

(٥٩) ت: و إن.

(٦٠) ظ: «و إن أخرجته». ت: «فإن أخرجته». هـ: فإن وإن أخرجته.

(٦١) في الأصل و هـ: «صلاحيّة». والصلاحية: حالة يكون بها الشيء صالحاً. قال الزبيدي: صلاحية الشيء مخففة كطواعية مصدر صلح. وليس في كلامهم فعالية مشددة. كذا نقلوه. التاج (صلح).

(٦٢) ت: تقتضي.

(٦٣) في النسخ: تجعل.

(٦٤) في النسخ: وتعمل.

(٦٥) سقطت من ت و هـ. ويريد أنّ إنْ يعمل في الجملتين كعمل الجزم في فعليهما.

(٦٦) هذا خلاف ما يذهب إليه في ٢٨أ و ٥٠ب.

(٦٧) في الأصل: وأما جملة.

وأمّا فعل الشرط مع جزائه ههنا فجملةٌ شرطيّـة، وكلامٌ مفيد، في محلّ النّـصب على أنّه مقول القول.

وكَذا أي: ومِثْلُ القول المذكور في جملة الشّرطِ القَولُ في جُملةِ الجَزاءِ[٦٨] أي: نحوِ «قام عمرو»، في قولك: إن قام زيدٌ قام عمرٌو. تُسمّى جملة، ولا تُسمّى كلاماً بمِثل[٦٩] ما مرّ.

فإن قلتَ: جملة جزاء الشّرط قول مفيد، مقيّد بالشّرط، مِثل: جئتك إذا طلعت الشّمس. فكما لا يُخرِج التّقييد هذا[٧٠] القـولَ عن الإفـادة، فكـذلك لا يُخرِج ذلك[٧١] القولَ عنها. فكيف يكون جملة جزاء الشّرط[٧٢] مثل [جملة][٧٣] فعل الشّرط؟ قلتُ: مهما كان حصول الجزاء موقوفاً على حصول فعل الشّرط المشكوك لا يصحّ السّكوت عليه، لأنّ الجزم بالجزاء مادام الشّكّ في الشّرط لا يُتصوّر.

نعم حصل الجزم بالتّعليق بين الجملتين في الحال. لكنّ الفرق بين حصول الجزم بالتّعليق[٧٤] وبين حصول الجزم بمضمـون الجزاء ظاهـر. فالجزم[٧٥] المنفـيّ هو الثّـاني، لا غير. فالإفادة مسلوبة عن كلّ واحدة منهما، لا عن مجموعهما. فإنّـه قول مفيد كما بيّـنّـاه.

فأمّا التّعليق في قولك: «إن قام زيد قام عمرو» فيُنافي الجزم بالجزاء، فلا يصحّ السّكوت عليه. وأمّا التّقييد في قولك: «جئتك إذ طلعت الشّمس» فلا يُنافي الجزم

---

(٦٨) م ح: «وكذلك القول في جملة الجواب». وسقط من ع.
(٦٩) في الأصل: يسمى جملة ولا يسمى كلاماً مثل.
(٧٠) في الأصل و ت: بهذا.
(٧١) ت: بذلك.
(٧٢) ظ ت: جملة الشرط.
(٧٣) من ظ و ت.
(٧٤) ت: بالتعلق.
(٧٥) ت: والجزم.

بحصول المجيء في وقت طلوع الشّمس، لأنّه متحقّق[76] الوقوع، فيصحّ السّكوت عليه، فافترقا. فاحفظ هذا، فإنّه بحث نفيس، قد خفي على بعض الفضلاء.

[أقسام الجمل]

ثُمَّ اعلم[77] أنّ الجُملةَ تُسَمّى اسمِيّةً أي: منسوبة إلى الاسم ـ أي: تنقسم الجملة إلى اسميّة وفعليّة. فلهذا اختار التّسمية على الانقسام، مع أنّ المقام مقام الانقسام، إشعاراً بأنّ أمثال هذه المباحث راجعة إلى اللّفظ والاصطلاح ــ إن بُدِئت[78] باسمٍ. فالجملة الاسميّة، في الاصطلاح، هي الّتي يكون صدرها اسماً. ١٣ب
والمراد من الصّدر هو المسند أو المسند إليه. فلا عبرة بما يُقدّم عليهما، من الحروف.
كقولك: زيدٌ بالرفع، على سبيل الحكاية، كما قال الشّاعر[79]:

تُنادَوا بالرَّحِيلُ غَداً

قائمٌ.

فزيد: مبتدأ، خبره: قائم. فالجملة في محلّ الجرّ[80]، أو في محلّ النّصب[81].
والكاف في قوله: «كزيدٌ قائم» اسم بمعنىَ المِثل، كما هو الظّاهر. فيكون مرفوعاً على أنّه خبر مبتدأ محذوف ــ وهو «هي»[82] راجعة إلى الجملة الاسميّة ــ أو منصوباً

---

(٧٦) في الأصل و ت: «لتحقق». وسقط «لأنه» من هـ.

(٧٧) في الأصل: واعلم.

(٧٨) ظ: بدأت.

(٧٩) صدر بيت عجزه:

وفي تَرحالِهم نَفْسِي

وجملة «الرحيل غداً» محكية. والحكاية: إيراد اللفظ بحسب ما أورده المتكلم، وإن كان في العبارة الجديدة عوامل تقتضي التغيير. والبيت في المحتسب ٢: ٢٣٥ والمقرب ١: ٢٩٣ والكشاف ١: ١٩ ودرة الغواص ص١٠٩ والخزانة ٤: ٢٣.

(٨٠) الصواب أنها في محل النصب إذا راعينا «كقولك» قبلها.

(٨١) ت: نصب.

(٨٢) ظ ت: وهي.

بتقدير: أعني. فعلى كلا التّقديرين لا حاجة إلى العطف. فإنّ المقام مقام كال الاتّصال. ويجوز أن يكونَ حرف جرّ، فيكونَ الجارّ مع المجرور متعلّقاً بمحذوف، ويكونَ[٨٣] المجموع خبر مبتدأ محذوف[٨٤]، على ما عرفتَ. فإذا تقرّرت[٨٥] هذه التّوجيهات، في هذا المثال، فقس عليه حال سائر الأمثال.

فلمّا[٨٦] كان أوّل كلام المصنّف يُشعر بأنّ الجملة الاسميّة هي الّتي يكون أوّلها اسماً، فيُتوهّم من ذلك خروج قولِك: «إنّ زيداً قائم» وغيرِه عن حدّ[٨٧] الاسميّة، مع أنّه غير داخل في حدّ الفعليّة، فيبطل الحصر فيهما، فأزال ذلك التّوهّم بقوله: و كقولك: **إنَّ زيداً قائمٌ**.

فزيداً: اسم «إنّ»، وخبره: قائمٌ. فالجملة في محلّ الجرّ، أو في محلّ النّصب[٨٨] أيضاً. فالمثال صحيح، سواء قُرئ «أنّ» بالفتح أو بالكسر. لكنّ الظّاهر هو الكسر. نُقل عن سيبويه[٨٩] أنّ «أنّ» مع ما بعدها مبتدأ لا خبر له. وذلك لطوله مع جريان الإسناد في ضمنه.

و كقولك[٩٠]: **هَل زَيدٌ قائمٌ؟** فهل: حرف من حروف الاستفهام، وزيد: مبتدأ، خبره: قائم. فالجملة في محل الجرّ، أو في محلّ النّصب[٨٨] أيضاً.

و كقولك[٩١]: **ما زيدٌ قائماً**. فما: حرف مشبّه[٩٢] بـ «ليس»، فاسمه[٩٣]:

---

(٨٣) ظ ت: فيكون.

(٨٤) ظ: «خبراً لمبتدأ محذوفاً» هـ: خبراً لمبتدأ محذوف.

(٨٥) ظ هـ: تقرر.

(٨٦) ظ: فلما.

(٨٧) الحد: التعريف. وهو الوصف المحيط بمعنى الشيء مميزاً له عن غيره.

(٨٨) ت: جر أو في محل نصب.

(٨٩) الكتاب ١: ٤٦٢ـــ٤٦٣ والمغني ص ٤٢٠.

(٩٠) ظ هـ: وقولك.

(٩١) في النسخ: «وقولك». وفي م زيادة من متن الإعراب: ولزيد قائم.

(٩٢) ظ هـ: مشابه.

(٩٣) ظ ت: واسمه.

زيد، وخبره: قائماً. فالجملة[94] معطوفة على جملة «زيد قائم»، فمحلّها[95] كمحلّها.

وكذلك قولك: لعلّ زيداً منطلق، و أقائم الزّيدانِ؟ ونحوُ ذلك جملة اسميّة. فلا يضرّه قولُهم في[96] «أقائم الزّيدان»: إنّه في قوّة «أيقوم الزّيدان»؟ فإنّ ذلك لمجرّد بيان عمل اسم الفاعل ومعناه.

١٤أ وتُسمّى الجملة جملة فِعليّةً، أي: منسوبة إلى الفعل ــ فالواو[97] لعطف «فعليّة» على قوله «اسميّة» ــ إن بُدِئَت بفِعلٍ[98]. فالجملة الفعليّة هي الّتي يكون صدرها فعلاً. والمعتبر من الصّدر ما[99] هو صدر، في الأصل. فنحو: كيف جاء زيد؟ و[100] (فَرِيقاً كَذَّبتُم) وغير ذلك فعليّة، لأنّ هذه الأسماء في نيّة التّأخير. كقولك: قامَ زيدٌ ــ فقام: فعل، فاعله: زيد. فالجملة في محلّ الجرّ، أو في محلّ النّصب، لِما عرفتَ غير مرّة ــ و كقولك: هَل قامَ زيدٌ؟

فلّما حُذف الفعل مع فاعله في بعض المواضع، وأُقيم لفظ المفعول[99] مقامه، فحصل الشّكّ في أنّه يكون جملة فعليّة أو لا يكون، أزال ذلك الوهم[101] بقوله: وكَذا أي: كقولك[102] المذكور قولُك: زَيداً. فزيداً[103]: مفعول به، وفعله محذوف مع فاعله. وهو «ضَرَبتُ». فالجملة في محلّ النّصب[104]، على أنها مقولة القول، أو في محلّ

(٩٤) ت: والجملة.

(٩٥) ظ: محلها.

(٩٦) سقطت مما عدا ت.

(٩٧) ت: والواو.

(٩٨) ظ: «بدأت بفعل». وفي ح زيادة من متن الإعراب: أو نائبه.

(٩٩) سقطت مما عدا ظ.

(١٠٠) الآية ٨٧ من البقرة.

(١٠١) سقطت من الأصل و ظ. هـ: التوهم.

(١٠٢) ت: «وكذا أي و كقولك». وسقط «كذا» من المطبوعات.

(١٠٣) سقطت من ظ. هـ: فزيد.

(١٠٤) ت: نصب.

الرّفع[١٠٥] على أنّه[١٠٦] مبتدأ، على سبيل الحكاية، وأمّا جملة **ضَرَبْتُهُ** فمفسّرة[١٠٧] لا محلّ لها من الإعراب. و قولُك: **يا عَبدَ اللّهِ** جملة فعليّة. **لأنَّ التَّقدِيرَ** أي: تقدير أصل هذا القول: **ضَرَبتُ زَيداً** ــ فيكون جملة فعليّة. وأمّا «**ضَرَبتُهُ**» فلا شكّ في أنّها جملة فعليّة ــ **وأدعُو عَبدَ اللّهِ** . فكان صدرُها في الأصل فعلاً.

فأدعو: فعل، فاعله مستتر فيه، وعبدَ اللّه : منصوب على أنّه مفعول به[١٠٨]. فهذا ظاهر، إذا كان «عبد» مضافاً إلى «اللّه». وأمّا إذا كان «عبد اللّه» علماً فالقياس أن يكون الإعراب في الآخر. لكنّه أُجري في العبد ابقاء على ماكان. فالجملة مرفوعة المحلّ، على أنّها معطوفة على قوله: ضربتُ زيداً ضربتُه.

فإن قلتَ: «يا عبدَ اللّهِ» إنشاء، لا يحتمل الصّدق والكذب، و «أدعو عبد ١٤ب
اللّهِ» يحتملهما. فكيف يكون التّقدير: أدعو عبد اللّه ؟ قلتُ: «يا» نائب مناب «أدعو» إذا كان مستعملاً في معنىَ الإنشاءِ مجازاً، وإن كان خبراً بحسب لفظه.

فإن قلتَ: فههنا جملتان أُخريان غير ما ذكره المصنّف[١٠٩]: إحداهما شرطيّة، نحو: إنْ تكرِمْني أكرِمْك، والأُخرى ظرفيّة، نحو: زيد في الدّار. قلتُ أمّا الشّرطيّة فإنّها جملة فعليّة في الحقيقة، وأمّا الظّرف فإن قُدّر عامله فعلاً فالظرفيّة تكون فعليّة. وأمّا إذا قُدّر عامله غير الفعل فلا يُتصوَّر هناك جملة، فضلاً عن أن تكون ظرفيّة[١١٠].

° ° °

ثمّ بعد هذا التّقسيم، أراد تقسيمَ الجملة إلى الكبرَى والصّغرَى[١١١]، وبيانَ

---

(١٠٥) ت: رفع.
(١٠٦) كذا، بتذكير الضمير.
(١٠٧) ظ: فهي.
(١٠٨) ت: «مفعول له». هـ: مفعوله.
(١٠٩) زاد هنا في ت: رحمه اللّه.
(١١٠) انظر ١٢٨أ.
(١١١) ت: كبرى وصغرى.

أنواع الاعتبارات فيهما[112]، إرشاداً للطّالبين المتعلّمين إلى أنواع التصرّفات فيها، وقال:[113]

الكبرى والصّغرى

إذا قِيلَ زَيدٌ أبوهُ غُلامُهُ مُنطَلِقٌ ــ اعلم أنّ هذا القول يتضمّن اعتبار ثلاثة[114] تعدادات: الأوّل [في حقّ المبتدأ][115]، والثّاني في حقّ الخبر، والثّالث في حقّ الجملة، وهو المقصود الأصليّ. فإنّ الباب الأوّل معقود لشرح الجملة. فيكون تعداد المبتدأ والخبر تمهيداً لتعداد الجمل ــ فتقول: «**زَيدٌ**» في: زيد أبوه غلامه منطلق ــ فتقييد «زيد» بهذا أولَى من تقييده بالمثال المذكور، إذ لا معنىً لاعتبار المثال ههنا في الظّاهر ــ **مُبتَدأٌ أوَّلُ**.

وأبُوهُ: مرفوع لفظاً، وعلامة الرّفع الواو، **مُبتَدأٌ ثانٍ**. إعرابه تقديريّ[116] كقاضٍ. فهذه الجملة معطوفة على قوله: فزيد مبتدأ أوّل. فإنّ الواو فيها للعطف. وكذا الحال فيما بعدها.

وغُلامُهُ أي: غلام أبيه ــ فالضّمير المجرور المضاف إليه المبتدأ عائد إلى المبتدأ. فيُلاحظ الرّابط[117] في المبتدأ. ولو قيل: «زيدٌ عمرٌو بكرٌ قائمٌ عنده، في بيته» يُلاحظ الرّوابط كلّها في الأخبار ــ **مُبتَدأٌ ثالِثٌ**.

فشرع، بعد هذا، في تعداد الخبر، فقال: **ومُنطَلِقٌ خَبَرُ** المبتدأ **الثّالِثِ**. وهو

---

(١١٢) ظ ت: فيها.

(١١٣) ت: «فقال». وزاد هنا في م: «ثم تنقسم إلى صغرى وكبرى»، وفي ح: الكبرى هي الاسمية التي خبر مبتدئها جملة، والصغرى هي المبنية على المبتدأ.

(١١٤) في الأصل و ظ و هـ: ثلاث.

(١١٥) في الأصل: «الأول معقول الشرح». وفي الحاشية: «لعله: معقود». قلت: كلاهما و هم. انظر مايلي بعد. وما بين معقوفين من النسخ.

(١١٦) الإعراب التقديري: ما يكون في المعرب الذي يمنع ظهوره الثقل أو التعذر أو اشتغال المحل.

(١١٧) في النسخ: الرابطة.

غلامه. و المبتدأ **الثّالِثُ وخَبَرُهُ** ــ وهو منطلق. وقع في بعض النّسخ[١١٨]: «مع خبره» بدله. أي: غلامه منطلق مع النّسبة بينهما ــ **خَبَرُ** المبتدأ **الثّاني**. وهو أبوه. و المبتدأ **الثّاني وخَبَرُهُ**[١١٩]، على قياس ما عرفتَ، **خَبَرُ** المبتدأ **الأوّلِ**.

ثمّ شرع، بعد هذا، في التّعداد الثّالث، فقال: **ويُسَمّى** ــ الواو ههنا للعطف

١٥أ على جواب «إذا» الشّرطيّة، على طريقة[١٢٠] قولنا: إذا رجع الأمير استأذنتُ وخرجتُ أي: إذا رجع استأذنتُ، وإذا[١٢١] استأذنتُ خرجتُ، لا على طريق قولنا: إذا جئتني أعطيك وأكسوك ــ **المَجمُوعُ** أي: قوله: زيد أبوه غلامه منطلق، **جُملةً**، لكونه مركّباً، **كُبرَى**، لكونه أزيد جزءاً[١٢٢] من قوله: أبوه غلامه منطلق، ومن قوله: غلامه منطلق.

وهي تأنيث الأكبر، كفُضْلَى تأنيث الأفضل، غير منصرفة للتّأنيث ولزومه، ومنصوبة تقديراً صفة «جملةً». وأنت خبير بأنّ تخلّل الجملة ههنا لمجرّد الموصوفيّة[١٢٣]. فإنّ المقصود الأصليّ بيان انقسام الجملة إلى الكبرَى والصّغرَى[١٢٤].

فإن قلتَ: فقد خلا استعمالها عن أحد[١٢٥] الوجوه الثلاثة. قلتُ: لا بل هي مستعملة مع «مِن» المقدّرة، كما أومأنا إليها. فقس عليها حال الصّغرَى.

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ اعتبار الكلّ بعد اعتبار الجزء طبعاً، فيوضع الجزء ثمّ

---

(١١٨) انظر ح.

(١١٩) هـ: مع خبره.

(١٢٠) ظ: طريق.

(١٢١) ت: فإذا.

(١٢٢) في الأصل: «جزئية أي أزيد بمقداراً منه». ظ: أجزاء.

(١٢٣) ت: «الوصفية». والموصوفية: حال الموصوف. يريد أن ورود «جملة» قبل «كبرى» في كلام ابن هشام كان بقصد بيان الوصف. فالمراد هو الصفة لا الموصوف.

(١٢٤) ت: «كبرى وصغرى». وسقطت الفقرة التالية من هـ.

(١٢٥) ت: «بعض». والوجوه الثلاثة هي: التعريف بأل، والإضافة إلى معرفة أو نكرة، وإيراد «من» بعده.

الكلّ، ليُوافق الوضعُ[126] الطّبعَ. فالشّيخ لأيّ شيء قدّم ذكر الكبرَى على ذكر الصّغرَى في التّسمية حينئذ؟ قلتُ: لرعاية ما سبق. فإنّه لمّا قال: «والثّاني وخبره خبر الأوّل» اقتضى ذلك اقتضاء الملزوم للّازم[127].

فإن قلتَ: فلأيّ[128] شيء قدّم اعتبار الصُّغرويّة على اعتبار الكُبرويّة والصُّغرويّة معاً في التّسمية؟ قلتُ: قد تقرّر في العلوم والعقول[129] أنَّ طلب الفائدة في المُزال، لا في القارّ. على أنّه لا يخلو عن اعتبار النّظم الطبيعيّ، وعن اعتبار تقدّم البسيط على المركّب[130].

و يُسمّى «غُلامُهُ مُنطَلِقٌ» جُملةً صُغرَى، لكونه أقلّ جزءاً من قوله: زيد أبوه غلامه منطلق، ومن قوله: أبوه غلامه منطلق. و يُسمّى قوله: «أبوه غُلامُهُ مُنطَلِقٌ» جُملةً كُبرَى، بالنّسبةِ إلى جملة، هي جملة: غُلامُهُ مُنطَلِقٌ.

فإن قلتَ: ما معنىَ تقييد الكُبرويّة بالنّسبة ههنا، وهي نسبيّة دائماً؟ قلتُ: فائدته بيان[131] كون الجملة، في هذا الاعتبار، ذات نسبتين، غير مقصورة على اعتبار ١٥ب
نسبة واحدة، كما في الاعتبارين الباقيين.

و تُسمّى جملة صُغرَى، بالنّسبةِ إلى جملة، هي جملة: زَيدٌ أبوهُ غُلامُهُ مُنطَلِقٌ[132]. فحاصل المعنىَ: زيد غلام أبيه منطلق. ومن قال في بيان المعنىَ: إنّ التقدير «غلام أبي زيد قائم» فقد سها معنىً ونقلاً. فتأمّل.

---

(١٢٦) سقطت من الأصل.

(١٢٧) الملزوم: ما يقتضي وجوده وجود شيء آخر. واللازم: ما يمتنع انفكاكه عن ذلك الملزوم، كالدخان للنار في النهار، والجدار للسقف.

(١٢٨) ت: لأي.

(١٢٩) في الأصل: المعلوم والمعقول.

(١٣٠) المركّب: ما كان مؤلفاً من أجزاء كثيرة يتلو بعضها بعضاً متجهة نحو مطلوب واحد. والبسيط هو جزء من تلك الأجزاء.

(١٣١) سقطت من الأصل.

(١٣٢) سقط «أبوه غلامه منطلق» من ع و م.

فإن قلتَ: ما محلّ هذه الجملة؟ قلتُ: رفع على أنّها قائمة مقام فاعل[١٣٣] قيل. ومثل هذا كثير. قال الله ، تعالى[١٣٤]: (وإذا قِيلَ لَهُم: آمِنُوا). فالقول مع المقول مجرور المحلّ، على أنّه مضاف إليه لـ «إذا»، وهو ظرف محلّه نصب عامله القول المقدّر في جوابه، كما أشرنا إليه[١٣٥]. فللّه درّ الشّيخ![١٣٦] ما أدقّ نظره حيث اعتبر في المقام الثّالث ثلاثة[١٣٧] اعتباراتِ الجملةَ، عقيب اعتبار ثلاثة أمّور!

ثمّ لمّا و قع في بعض الأوهام أنّ الاشتغال بمثل هذه الاعتبارات اشتغال بما لا فائدة فيه، وأنّها لا يُتصوّر وقوعها، أراد إزالةَ ذلك الوهم، وتأسيسَ ما بناه، فقال: ومثلُهُ[١٣٨] أي: ومثل هذا المذكور، في تعدّد المبتدأ وتعدّد الجمل، قولُه تعالَى[١٣٩]: (لَكِنّا هُوَ اللّهُ رَبِّي).

لا يذهب عليك أنّ استعمال المِثل مقيّداً بما ذُكر ههنا استعمال صحيح سائغ. لكنّ الأولَى أن يُقال بدل «مثله»: يدلّ عليه، أو يشهد له.

إذْ ــ هو ههنا لتعليل إثبات المماثلة ــ أصلُهُ أي: أصل هذا القول، أو أصل «لكنّا» ــ وهو الأَولَى. فالأصل هو ما يُبنَى[١٤٠] عليه غيره. فالمثبت يُبنَى[١٤١] عليه المحذوف. ويدلّ على هذا الأصل قراءة أُبيّ[١٤٢] بن كعب: ــ «لكنْ أنا هو اللّه ربِّي».

---

(١٣٣) كذا. وهو يسمي نائب الفاعل فاعلاً، على مذهب الزمخشري. انظر الورقة ٢٣ ب والمفصل ص ١١.

(١٣٤) الآيتان ١٣ و ٩١ من البقرة.

(١٣٥) انظر ١٤ ب.

(١٣٦) ظ: «فللّه الدر للشيخ»، وتحت «در» في هـ، تفسيراً لها: خير.

(١٣٧) في الأصل و ت و هـ: ثلاث.

(١٣٨) سقط المثال وتعليق ابن هشام عليه من ح.

(١٣٩) الآية ٣٨ من الكهف. وقبلها: (أكَفَرتَ بالّذِي خَلَقَكَ مِن تُرابٍ، ثُمّ مِن نُطفةٍ، ثُمّ سَوّاكَ رَجُلاً)؟

(١٤٠) ظ هـ: فالأصل ما يبتنى.

(١٤١) ت: «ينبني». هـ: ما يبتنى.

(١٤٢) هو أبو المنذر الأنصاري المدني. سيد القراء وأقرأ هذه الأمة. قرأ على النبي عليه السلام، ومات سنة ٣٣. غاية النهاية ١: ٣١.

لٰكِنْ بتخفيف نونها، وهي ههنا من حروف العطف. فالمعطوف عليه «أكفرتَ»؟ فكأنّه قال لأخيه: أنت كافر بالله لكنّي مؤمن موحّد، كما تقول: زيد غائب لكنْ عمرو حاضر.

حُكي[143] أنّه كان في بني إسرائيل أخوان: أحدهما كافر اسمه قطروس، والآخر اسمه يهوذا[144]. فقال يهوذا لقطروس: أنت كافر بالله، لكنْ أنا مؤمن به.

«أنا» حُذفت همزته مع حركتها، فاجتمع المِثلان من جنس واحد، فأُدغم. قرأ ابن عامر[145] بإثبات ألفه في حالتي الوصل والوقف جميعاً. أمّا إثباتها في الوصل فإمّا لكونها عوضاً[146] من الهمزة المحذوفة، أو لإجراء الوصل مُجرَى الوقف لما بينهما من تناسب التّضادّ، كما في قول الشّاعر[147]: ١٦أ

أنا أبـو النّـجـم، وشِعـرِي شِعـرِي

وأمّـا إثباتها في الوقف فظاهر. وغيره[148] لا يثبتها إلّا في الوقف.

فأنا: ضمير مرفوع منفصل، على أنّه مبتدأ، هُوَ: ضمير الشّأن مبتدأ ثان. قال[149] ابن الحاجب: هو: ضمير لله[150] ــ سبحانه ــ ولفظة الجلالة بدل منه، أو عطف بيان عليه. وقيل: ربّي نعت لله[151]. فحينئذ لا يكون ممّا يكون ممّا نحن بصدده. اللّهُ: مبتدأ ثالث، و رَبِّي: خبر الثّالث، والثّالث مع خبره خبر الثّاني. فلا يحتاج إلى العائد، لكون الخبر عين المبتدأ. والثّاني مع خبره خبر المبتدأ

---

(١٤٣) الكشاف ٢: ٥٦٢ــ ٥٦٤.

(١٤٤) ظ ت: يهودا.

(١٤٥) أبو عمران اليحصبي. إمام أهل الشام في القراءة وأحد القراء السبعة. توفي سنة ١١٨. غاية النهاية ١: ٤٢٣ــ ٤٢٥ والكشاف ٢: ٥٦٤.

(١٤٦) في الأصل و ت و هـ: عن.

(١٤٧) البيت لأبي النجم. الخصائص ٣: ٣٣٧؛ والمنصف ١: ١٠ والخزانة ١: ٢١١.

(١٤٨) تحتها في هـ: أي: غير ابن عامر.

(١٤٩) زاد هنا في ت: «العلّامة». وانظر المغني ص٤٢٥ والأمالي النحوية ١: ١٢٩ــ ١٣٠.

(١٥٠) ظ هـ: «له». ت: الله.

(١٥١) في الأصل و هـ: «الله». وزاد بعدها في هـ: تعالى.

الأوّل، والمجموع جملة كبرَى، والله ربّي: جملة صغرَى، وهو الله ربّي: كبرَى من وجه، وصغرَى من وجه آخر، على ما عرفتَ.

وإلّا لَقِيلَ[152]: لكِنَّهُ. هذا إشارة إلى الاستدلال على الأصل، بصورة القياس الاستثنائيّ. وهو في الحقيقة دليل إثبات المماثلة أيضاً. فلهذا[153] جيء بالواو العاطفة. و[154] «إلّا» ههنا مركّب[155] من «إنْ» و «لا». فأُدغمت النّون في اللّام. لكن استُعمل ههنا بمعنىَ «لو». فلهذا جيء[156] جوابها باللّام[157] في بعض النّسخ. يعني: لو لم يكن أصل «لكنّا»: «لكنْ أنا» مخفّفاً عاطفاً، بل «لكنّ» المشدّدة، لوجب[158] إعمالها في الضّمير المنصوب المتّصل اتّفاقاً، إذا دخلت على الضّمير، فيقالَ: لكنّه. وهذا التّوجيه[159] إنّما يجري على عدم إثبات الألف في الوصل. فلمّا لم يقع هذا القول علمنا أنّ أصله ما ذكرناه.

فإن قلتَ: يجوز إقامة صيغة الضّمير المرفوع المنفصل مقام الضّمير المنصوب المتّصل، كقولك: جاءني القوم فأكرمتهم[160]. فليجز ههنا، مع استقامة المعنىَ

---

(١٥٢) هـ: قيل.

(١٥٣) ظ: ولهذا.

(١٥٤) سقطت من الأصل. ت: «ح». وهو اجتزاء للحرف الأوّل من حينئذ.

(١٥٥) ظ: مركبة.

(١٥٦) كذا، بالبناء للمجهول ونائب الفاعل بدون باء التعدية. وهو كثير في هذا الكتاب. ت: «جاء». وانظر ١٩ ب.

(١٥٧) قال الأزهري: قد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب «إن» الشرطية المقرونة بـ «لا» النافية، في قولهم: وإلّا لكان كذا، حملاً على دخولها في جواب «لو» الشرطية. ومنع الجمهور دخول اللام في جواب «إن»، وأجازه ابن الأنباري. انظر م.

(١٥٨) في الأصل والنسخ: الواجب.

(١٥٩) في الأصل: الوجه.

(١٦٠) في الأصل: فأكرمهم.

أيضاً. قلتُ: هذه[١٦١] نادرة لا يُحمل عليها. وأمّا «هما وهم» فمشتركانِ بينهما صورة. ويُتصوّر أيضاً[١٦٢] مثل الاعتبار المذكور في قولك: ظننت زيداً يقوم أبوه.

ونظير ما ذُكر في مطلق التّعدّد قولك: زيدٌ غلامُهُ جاريتُه زوجُها ابنُه امرأتُه دارُها سقفُها خشبُهُ[١٦٣] ساجٌ. فخشبه: مبتدأ تاسع، وساج: خبره. فخشبه مع ١٦ ب
خبره[١٦٤] خبر عن المبتدأ الثّامن، وهو سقفها. فكذا الاعتبار في البواقي. فحاصل المعنى: زيدٌ خشبُ سقفِ دارِ امرأةِ ابنِ زوجِ جاريةِ غلامِهِ ساجٌ. وأنت تعلم أنّ الغرض من إيراد أمثال هذه الاعتبارات هو الإرشاد إلى أنواع طرق التّصرّفات الخبريّة.

---

(١٦١) ظ ت: هي.

(١٦٢) سقطت مما عدا ظ.

(١٦٣) في النسخ: «خشبته» بالتاء. وكذلك فيما يلي. والساج: خشب أسود له رائحة طيبة مع دقة ونعمة، لا تكاد الأرض تبليه.

(١٦٤) زاد هنا في هـ: هو.

الجمل الّتي لها محلّ

المَسألةُ الثّانِيةُ أخّرها عن الأُولَى لِما أنّها تتعلّق بمحالّ[1] الجملة، وتلك بتفسيرها. وقدّمها على الثّالثة لتعلّقها بالإعراب. وهو المقصود الأصليّ من الكتاب، وإن كان اللّائق أن يعكس التّرتيب، نظراً إلى ذات الجملة من حيث هي.

في بيان الجُمَلِ الّتي لَها مَحَلٌّ مِن محالّ الإعرابِ، أو من محالّ المُعرَب. وهو الأقرب إلى الفهم.

فإن قلتَ: الجملة، من حيث هي جملة، لا يُتصوَّر توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها، كالمبنيّات. فكيف يكون لها إعراب محلّيّ[2]؟ قلتُ: لِما[3] أنّها تكون حينئذ في قوّة المفرد. فعُلم من هذا أنّ موضوع علم النّحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات، لفظاً أو تقديراً.

فإن قلتَ: ما الفرق بين الإعراب المحلّيّ وبين التقديريّ؟ قلتُ: الفرق بينهما هو أنّ المانع من الإعراب في الأوّل هو الكلمة بتمامها كـ «هو»، وفي الثّاني هو الحرف الأخير منها، نحو ألف الغضَى[4].

---

(١) في النسخ: بحال.

(٢) الإعراب المحلي: ما يقتضيه اللفظ، مفرداً مبنياً أو جملة، لوقوعه في موقع المعرب.

(٣) ت: «كما». وانظر ١٢٩أ.

(٤) الغضى: نبات الرمل والبادية. ت: «العصا». هـ: عصا.

وهي أي: تلك الجمل سَبعٌ[٥] جمل. أي: يُحكَم بإعراب الجمل محلاً، في سبعة مواضع كلّيّة، بالاستقراء. فيُلاحَظ عروض العدد للموضع أوّلاً، وللجملة ثانياً.

[الواقعة خبراً]

قوله: إحداها بدل بعض[٦] من قوله: سبع. وكذا القول في غيره. ويحتمل أن يكون مبتدأ، وما بعده خبره، على معنىً: إحداها هي الّتي تقع كذا وكذا. فأحد المواضع السبعة الّتي حُكِم فيها بمحلّ الجمل موضعُ خبر المبتدأ، وموضعُ خبر «إنّ».

إنّما عدّهما واحداً، لاشتراكهما في الرّفع، وإن كان الفرق بينهما حاصلاً بأنّ العامل في الأوّل هو العامل المعنويّ، وفي الثّاني اللّفظيّ[٧]، على ما هو المذهب ١٧أ
المنصور. وإلّا لا يمكن الحصر الاستقرائيّ في السّبعة. وإنّما لم يذكر خبر «لا» الّتي لنفي الجنس، إمّا لكونه في حكم باب «إنّ»، أو لقلّته.

الواقِعةُ خَبَراً أي: الّتي تكون خبراً بواسطة رابطة تربطها بالأوّل. **ومَوضِعُها** أي: إعراب محلّها ــ فاستعمال الموضع تفنّن ــ **رَفعٌ** أي: موضع رفع، إذا وقعت في موضع خبر **بابَيِ المُبتدأ و «إنَّ»**.

المراد من باب «إنّ» هو الحروف المشبّهة بالفعل. فيكون ذكر الباب إشارة إلى كثرة وقوع الجمل[٨] في ذلك الموضع.

---

(٥) في الأصل: «سبعة». وهو جائز لتأخر العدد على المعدود، في عبارة ابن هشام.

(٦) كذا. وهو غير صحيح. ظ: «أحدها بعض». هـ: إحداها بدل البعض.

(٧) العامل: ما اقتضى كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وللجمل الواقعة في موضع المفرد حكمه في الإعراب محلاً. أما العامل اللفظي فهو ما يلفظ حقيقة أو حكماً كالفعل، والخبر المحذوف عاملاً في ظرف. وأما العامل المعنوي فهو ما لا يكون للسان حظ فيه. وإنما هو معنى في القلب، كالابتداء والتجرد في المضارع. انظر شرح الكافية ١: ٢٥ والتعريفات ص ١٥٠.

(٨) هـ: الجملة.

مثال الجملة الواقعة خبراً في موضع خبر المبتدأ: «قام أبوه»[9] في نحوِ: **زيدٌ قامَ أبوهُ**. فزيد مبتدأ، وقام: فعل، فاعله: أبوه. فالجملة خبر المبتدأ. فمحلّ المجموع جرّ، على أنّه مضاف إليه.

و مثال الجملة الواقعة خبراً في موضع خبر «إنّ» نحو: **إنّ زيداً أبوهُ قائمٌ**. فزيد: اسم «إنّ»، وأبوه: مبتدأ، خبره: قائم. فالجملة مرفوعة المحلّ، على أنّها خبر «إنّ».

اختُلف في نحو: زيدٌ اضرِبْه، وعمرٌو[10] هل جاءك؟ فقيل: محلّ الجملة الّتي بعد المبتدأ رفع على الخبريّة، بلا تقدير شيء، كما في قوله، تعالَى[11]: (بَلْ أَنتُم لا مَرحَباً بكُم). وقيل: محلّها رفع أو نصب، بقول مضمر هو الخبر، بناء على أنّ الجملة الإنشائيّة لا تكون خبراً. فاختار البعضُ الأوّلَ، ورجّح البعضُ الآخرُ الثّانيَ. لكنّ التّفصيل ههنا هو الأولَى. فإنّا نجد بعضَ الإنشاء[12] يكون محكوماً به بلا تقدير شيء، نحو: متَى القتال، وكيف زيد؟ وبعضَه يُحتاج إليه، نحو: زيدٌ اضرِبْه.

فإن قلتَ: الكلامُ في الجملة الإنشائيّة، لا في مطلق الإنشاء. فلا يلزم من صدق العامّ صدقُ الخاصّ، فلا يتمّ التّقريب. قلتُ: لو وُجد مانع من الخبريّة لكان هو معنىَ الإنشاء. وهو سواء في المفرد والجملة، فلا مجال للفرق.

قيل: المقابِل للإنشاء هو الجملة الخبريّة، لا خبر المبتدأ. فإنّ الأوّل لازمه احتمال الصّدق والكذب، بخلاف الثّاني. فلا مانع من وقوع الجملة الإنشائيّة خبراً

---

(٩) في حاشية هـ عن الأزهري: «فجملة قام أبوه في موضع رفع خبر عن زيد». وهو في م.

(١٠) انظر المغني ص٤٥٨ ـــ ٤٥٩.

(١١) الآية ٦٠ من ص.

(١٢) الإنشاء: الكلام الذي ليس لنسبته ما تطابقه أو لا تطابقه. فهو لا يحتمل التصديق أو التكذيب.

لمبتدأ، بلا تقدير القول. فيكون الاختلاف حاصلاً من اشتباه أحد استعمالي لفظة[13] الخبر بالآخر، فيصير النّزاع لفظيّاً في التّحقيق. ١٧ب

فالتّحقيق أن يُقال: إن اعتُبر في خبر المبتدأ ثبوته له أو انتفاؤه عنه فلا يُتصوَّر وقوعه خبراً لمبتدأ أصلاً، بلا تقدير أمر، وإن اعتُبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصحّ السّكوت عليه فلا شكّ أنّه يقع خبراً له، بدون التّقدير. لكنّ الحقّ هو الثّاني، لأنّ الخبرَ هو المسند إلى المبتدأ، والمعتبرَ بينهما هو التّعليق[14] المفيد، على أيّ وجه كان. ألا ترَى أنّ الفعل في قولك: «اضربْ زيداً» هو المسند إلى الفاعل، مع أنّه لا يُتصوَّر بينهما إلّا الارتباط بحيث يصحّ السّكوت عليه، لا التّعليق الوقوعيّ؟

ونصبٌ: عطف مع ما بعده على قوله: «رفعٌ» مع ما بعده، على طريق عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب الفرّاء[15]. وأمّا عند سيبويه فمثل هذا العطف لا يجوز أصلاً[16]، لأنّ حرف العطف ضعيف، فلا يقوم مقام عاملين.

نعم يجوز مثل هذا العطف، عند الأعلم[17]، وابن الحاجب[18]، فيما إذا كان المجرور مقدّماً على المرفوع أو على المنصوب، في المعطوف والمعطوف عليه[19]، نحو: في الدّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، ونحو قول الشّاعر[20]:

---

(١٣) ظ ت: لفظ.

(١٤) التعليق: الربط وإقامة علاقة بين شيئين أو أكثر. ظ ت: التعلق.

(١٥) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد الديلمي. إمام الكوفيين في اللغة والنحو والتفسير. توفي سنة ٢٠٧. إرشاد الأريب ٧: ٢٧٦. وانظر معاني القرآن ٣: ٤٥.

(١٦) كذا. وهو المشهور بين المتأخرين من النحاة. والحق أن سيبويه يجيز ذلك. انظر الكتاب ١: ٣٣ والمغني ص ٥٣٩ وشرح الكافية ١: ٣٢٠ ـ ٣٢٥ والهمع ٢: ١٣٩.

(١٧) ظ ت: «عند صاحب الكشاف». وكلاهما صحيح. انظر المغني ص ٥٣٩ ـ ٥٤٠ والكشاف ٤: ٢٢٤ ـ ٢٢٥ وشرح الكافية ١: ٣٢٥.

(١٨) شرح الكافية ١: ٣٢٣ ـ ٣٢٤ والأمالي النحوية ١: ٤٥ ـ ٤٧.

(١٩) سقطت من الأصل.

(٢٠) البيت لأبي دؤاد الإيادي. ديوانه ص ٣٥٣ والكتاب ١: ٣٣ والإنصاف ص ٧٤٣ والمغني ص ٣٢١ والأمالي النحوية ١: ٤٦.

أكُـلَّ امرِئٍ تَحسَبِيـنَ امـرأً ونـارٍ، تَـوَقَّـدُ باللَّيـلِ، نـارا؟

وأمّـا فيما عداه فغير جائز. [فالحقّ هو مذهب الفرّاء، لأنّ جزئيّات الكلام إذا أفادت المعنَى المقصود منها، على وجه الاستقامة، لا تحتاج إلى النّقل[٢١] والسّماع. وإلّا لزم توقّف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه. وهو غير جائز][٢٢].

فإن قلتَ: المراد منه نفي الجواز، من حيث النّظر إلى تحقّق استعمال اللّغة الفصيحة. قلتُ: سلّمناه، لكن لا يلزم منـه التّـقـريب[٢٣]. فإنّ سلب الخاصّ لا يستلزم سلب العامّ.

فإن قلتَ: المـدّعَى خاصّ أيضاً. فيتـمّ التّقريب حينئذ. قلتُ: لا يجوز اعتبار الخصوص في الدّعوَى ههنا. وإلّا يلزم المصادرة[٢٤]. فتأمّـلْ هذا.

فيقول[٢٥]: إعـراب موضع الجملـة الواقعـة خبراً نصب محلّاً، إذا وقـعت في موضع خبر بابَيْ «كانَ و كادَ».

إنّـما جمع البابين ههنا أيضاً، للاشتراك في النّصب. وإنّما جعل الجملة الواقعة خبراً في مواضع[٢٦] أخبار الأبواب الأربعة واحدة، لاعتبار تحقّـق معنىَ الخبريّة في كـلّ منها. ١٨أ

والمراد من باب «كان»: كان وصار وأصبح وأمسَى وأضحَى وظلّ وبات، وآض وعاد وغدا وراح، ومازال ومابـرِح ومافتـئ ماانفكّ ومادام، وليس. وأمّـا المراد من باب «كاد» فكاد وكـرِب، وطفِق وجعل، وعـسَى وأوشك.

(٢١) ظ: التفكر.
(٢٢) سقط من الأصل. وانظر الهمع ٢: ١٣٩.
(٢٣) ظ: «التفويت». والتفويت: المنع والحجر.
(٢٤) المصادرة: أن يكون المدعى عين الدليل أو جزأه أو موقوفة عليه صحته أو صحة جزئه. وقيل: هي جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان. هـ: المضادة.
(٢٥) ظ: «فتقول». ت هـ: فنقول.
(٢٦) ت هـ: موضع.

مثال[٢٧] الجملة الواقعة خبراً نحوُ «يظلمون»، في[٢٨]: (كانُوا يَظلِمُونَ). هذا على مذهب البصريّين. وأمّا عند الكوفيّين فمنصوب «كان» ملحق بالحال.

فكان: فعل من الأفعال النّاقصة، ترفع الاسم لفظاً أو تقديراً أو محلاًّ، وتنصب الخبر كذلك. فاسمه الضّمير المرفوع المتّصل وهو الواو، وخبره «يظلمون». فيظلم: فعل، فاعله الواو، والنّون: علامة الرّفع. فالجملة[٢٩] في محلّ نصب، على أنّها خبر «كان».

وتجيء «كان» تامّة بمعنىَ: وُجِد وحَدَثَ، كقوله تعالَى[٣٠]: (وإن كانَ ذُو عُسرةٍ) أي: وُجِد ذو عسرة[٣١]، وقوله تعالَى[٣٢]: (كُنْ فيَكُونُ) أي: احدثْ فيحدثُ.

فإن قلتَ: «كان» مشتقّ من الكون، وهو بمعنىَ الوجود، ومعناهما واحد. فما السّرّ في تسمية أحدهما ناقصاً، والآخر تامّاً؟ قلتُ: إذا استُعمل لتقرير[٣٣] ثبوت الوصف لأمر، اقتضىَ بالضّرورة الشّيئين غيرُه، ولا يتمّ تعقّل معناه بأحدهما، فيُسمّى[٣٤] ناقصاً. وأمّا إذا استُعمل لإفادة معنىَ الوجود، المنسوب إلى شيء ما من غير اعتبار التّقرير، فتمّ[٣٥] تعقّله بتعقّل المسند إليه، فيُسمّى[٣٦] تامّاً.

---

(٢٧) ظ ت: فمثال.
(٢٨) الآيتان ١٦٠ و ١٦٢ من الأعراف.
(٢٩) ت: والجملة.
(٣٠) الآية ٢٨٠ من البقرة.
(٣١) سقط التفسير من ت.
(٣٢) الآيات ١١٧ من البقرة و ٤٧ و ٥٩ من آل عمران و ٧٣ من الأنعام و ٤٠ من النحل و ٣٥ من مريم و ٨٢ من يس و ٦٨ من غافر.
(٣٣) التقرير: بيان المعنى بالعبارة.
(٣٤) في الأصل: «سمّي». ت هـ: فسمي.
(٣٥) ظ ت: يتم.
(٣٦) في الأصل و ت و هـ: فسمي.

فإن قلتَ: وجود كلّ شيء عينه. فلا يصحّ نسبة الوجود إلى شيء ما لاقتضائها التّغاير. قلتُ: سلّمناه، لكنّ العينيّة في الخارج لا تنفي التّغاير في الفهم والذّهن. وهو حاصل ههنا، بلا شبهة، فيكفي في الإسناد. على أنّ الكون ههنا هو الكون الاعتباريّ في التّحقيق، لا العينيّ.

فإن قلتَ: إنّ[37] زيداً موصوف بالكون والوجود، في قولك: «كان زيد»، كما أنّه موصوف بالقيام، في قولك: كان زيد قائماً. فاتّحدا، فانتفى الفرق. قلتُ: إنّ
١٨ ب «كان»، إذا كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم، يقتضي أنّ المسندَ هو[37] الخبر والمسند إليه هو الاسم، فيكون خارجاً عنهما غير مقصود بالنّظر، فلا يتمّ تعقّله إلّا بتعقّل الاسم والخبر، كما أنّ النّسبة[38] لا يتمّ تعقّلها إلّا بتعقّل المنتسبَينِ، [فيكون رابطة. فسُمّي ناقصاً.

وأمّا إذا أفاد الوجود المنسوب][39] إلى شيء ما بدون اعتبار التّقرير، فكان نفسه هو المسند المقصود، فلا يكون خارجاً عنهما فلا يكون رابطة، فيتمّ تعقّله بالمسند إليه فقط، حتّى إذا قصدنا تقرير نسبته نقول: كان زيد موجوداً ــ فإن قلتَ: لا يتمّ تعقّل المسند إلّا بتعقّل المسندِ إليه والإسنادِ بينهما، فلا يتمّ بتعقّل المسند إليه وحده. قلتُ: الإسناد داخل في مفهوم الفعل في التّحقيق، لكونه أمراً نسبياً، فيتمّ بتعقّل المسند إليه وحده ــ فصحّ[40] تسميته تامّاً.

وتجيء «كان» صلة، كقوله تعالَى[41]: (كيفَ نُكَلِّمُ مَن كانَ في المَهدِ صَبِيّاً) أي: كيف نكلّم من في المهد حال كونه صبيّاً؟ فيكون «صبيّاً» منصوباً على الحال. وتجيء «كان» بمعنَى «صار»، نحو: كان زيد غنيّاً.

---

(٣٧) سقطت من الأصل.
(٣٨) النسبة: إيقاع التعلق بين الشيئين.
(٣٩) سقط من الأصل.
(٤٠) في الأصل: فيصح.
(٤١) الآية ٢٩ من مريم.

وأمّا «كان» في قولك كان زيدٌ خارجٌ، أي: كان الشّأن زيد خارج، فهو ناقص، فليس قسماً آخر برأسه، وإن عدّه البعض قسماً على حدة.

مثال الجملة الواقعة خبراً في باب «كاد» نحو «يفعلون»، في قوله، تعالَى[42]: (وماكادُوا يَفعَلونَ). كادَ يكادُ مثل خافَ يخافُ. قال[43] الأصمعيّ[44]: سمعت بعض العرب يقول: لاأفعله ولا كَوداً. فكاد: فعل من أفعال المقاربة، وضع لدنوّ الخبر حصولاً، يرفع الاسم وينصب الخبر. فإذا دخل النّفي فالصّحيح أنّه كسائر الأفعال، فيكون المعنَى أنّهم ما قاربوا أن يفعلوا.

فإن قلتَ: كيف نفَى قرب الفعل، وقد قال اللّه، تعالَى «فذَبَحُوها»؟ قلتُ: لا منافاة، لاختلاف وقت النّفي ووقت الفعل، لأنّهم ما قاربوا الفعل، لكثرة مراجعاتهم قبل انتهاء سؤّالاتهم. فإذا انقطعت تعلّلاتهم فعلوا فعل المضطرّ المُلجأ إلى الفعل.

١٩أ فإن قلتَ: أليس الواو فيه للحال، فيُفضيَ إلى المحذور؟ قلتُ: ليست هي للحال، بل هي للعطف كما هو أصلها. ويجوز أن تكون للاعتراض. قال صاحب الكشّاف: «قوله[45]: وما كادُوا يَفعَلُونَ، استثقال لاستقصائهم[46]».

الواو: ضمير مرفوع متّصل، عائد إلى قوم موسَى ــ عليه السّلام ــ في محلّ الرّفع على أنّه اسمه، ويفعلون: خبره. فيفعل: فعل، فاعله الواو. فالجملة منصوبة المحلّ، في تقدير اسم الفاعل، على أنّها خبره. فتقدير الكلام: وما كادوا فاعلين.

قال الفرّاء[47]: المذكور بعد مرفوع «كاد» يكون منصوباً على سبيل التّشبيه

---

(٤٢) الآية ٧١ من البقرة: «... قالوا: الآنَ جِئتَ بالحَقِّ. فذَبَحُوها، وما كادُوا يَفعَلُونَ».

(٤٣) ت: وقال.

(٤٤) أبو سعيد عبد الملك بن قريب صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار. توفي سنة ٢١٠. إنباه الرواة ٢: ١٩٧ــ٢٠٥.

(٤٥) الكشاف ١: ١١٤. وزاد هنا في الأصل و هـ: تعالى.

(٤٦) في حاشية ت: أي: لاستبعادهم.

(٤٧) الهمع ١: ١١١ــ١١٣.

بالحال. وقال أهل الكوفة[٤٨]: يكون منصوباً على الحال. وأمّا المذكور بعد مرفوع «عسىَ» فبدل[٤٩] الاشتمال عند الكوفيّين. فـ «عسىَ زيد أن يخرج» في قوّة: قَرُبَ زيدٌ خروجُه. وكذلك إذا وقعت الجملة في موضع خبر «ما» و «لا» اللّتين هما بمعنىَ «ليس» تكون في محلّ النصب[٥٠]

[الواقعة حالاً]

الثّانِيةُ[٥١] بالرّفع، على أنّه بدل البعض من قوله «سبع»[٥٢] أيضاً ــ قد وُجد واو العطف ههنا في بعض النّسخ، فيكون لعطف البدل على البدل، لا لعطف البدل على المبدل منه. فإنّه غير جائز ــ أي: الجملة الثّانية، من الجمل السّبع الّتي لها محلّ من الإعراب، و الجملة **الثّالِثةُ** منها.

قوله: «**الواقِعةُ**» أي: الّتي تكون **حالاً**: نعت لقوله «الثّانية»، كما أنّ قوله: «**والواقِعةُ مَفعُولاً**» نعت للثّالثة. لكنّ الواو جيئت للعطف على قوله: الواقعة حالاً.

إنّما سلك ههنا طريق اللّفّ والنّشر[٥٣]، على هذا النظّم، وإن كان الظّاهر أن يذكر كلاًّ منهما على حدة، بلا جمع بينهما، نظراً إلى تحقّق السّبب. وهو اشتراكهما في حكم النّصب، مع كونهما فضلة يتمّ الكلام بدونهما، وإلى الغرض الباعث وهو الاختصار، مع أنّه بصدده[٥٤]. قال الشّاعر[٥٥]:

---

(٤٨) ظ: «وقال الكوفية». ت: «وقال الكوفة». هـ: وقال الكوفيون.
(٤٩) ظ: بدل.
(٥٠) في الأصل: نصب.
(٥١) في النسخ: والثانية.
(٥٢) انظر ما مضى في إعراب «إحداها» في الورقة ١٦ ب وتعليقنا عليه.
(٥٣) اللف والنشر: أن يذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم يذكر ما لكل من أفراده شائعاً من غير تعيين. ويقال أيضاً: الطي والنشر. والنشر يكون مرتباً وغير مرتب.
(٥٤) الصدد: القصد.
(٥٥) أبو دؤاد بن حريز. البيان والتبيين ١ : ٤٤ و ١٥٥ والكشاف ١ : ٦٠ وزهر الآداب ١ : ٩٦.
والملاحظ: جمع ملحظ. وهو العين.

يَرمُونَ بالخُطَبِ الطِّوالِ، وتارةً وحْيَ المَلاحِظِ، خِيفةَ الرُّقَباءِ

و إعراب مَحَلِّهما أي: محلّ الجملة الثّانية والجملة الثّالثة، الواقعتين حالاً ١٩
ومفعولاً، النَّصبُ إذا وقعتا في موقع الحال، وفي موقع المفعول به.

الظّاهر أن مثل هذه الواو تكون للاعتراض، ويحتمل أن تكون للعطف على الصّفة مع وجه التّأكيد، وللحال أيضاً. وأنت خبير بأنّها إذا تُركت في مثل هذا الموضع فلا يضرّ بالمقصود[٥٦] شيئاً.

الفاء في قوله: «فالحالِيّةُ» للتّفصيل. ويجوز أن تكون جواب شرط محذوف، على معنىً: إذا كان الأمر كذلك فأقول الحاليّة، أي: مثال الجملة الواقعة في موضع[٥٧] الحال نَحوُ «يبكون»، في قوله، تعالَى[٥٨]: (وجاؤُوا أباهُم عِشاءً يَبكُونَ). فالمعنىَ: أتى أولاد يعقوب ــ عليه السّلام ــ أباهم في آخر النّهار ــ وقيل: فيما بين المغرب والعشاء ــ حال كونهم باكين أي: متباكين.

قال الجوهريّ[٥٩]: «العشيّ[٦٠]: من صلاة المغرب إلى العَتَمة[٦١]، والعِشاء بالمدّ والكسر مثل العشيّ[٦٢]. وأمّا العَشا مقصور[٦٣] فهو مصدر الأعشَى. وهو الّذي لا يُبصر باللّيل ويُبصر بالنّهار». وقُرئَ[٦٤]: «عُشَيّاً». وهو تصغير عَشِيّ. وقُرئَ: «عُشىً» بالضّمّ والقصر. وهو جمع أعشَى.[٦٥] أي: جاؤوا أباهم عُشْواً، من البكاء.

---

(٥٦) ظ: «فلا يضر بالمقصود». ت: فلا يغير المقصود.
(٥٧) ظ هـ: موقع.
(٥٨) الآية ١٦ من يوسف.
(٥٩) الصحاح (عشو). وفي النقل تصرف.
(٦٠) ظ: «العشاء». وسقطت من ت.
(٦١) في الأصل: العم.
(٦٢) ت: العشا.
(٦٣) هـ: مقصوراً.
(٦٤) انظر الكشاف ٢: ٣٥١.
(٦٥) كذا. والراجح أن المفرد عُشْوة. وهي الظلمة. انظر المحتسب ١: ٣٣٥.

فجاء: فعل، فاعله الواو، ومفعوله «أباهم»، وعشاء[٦٦]: مفعول فيه، العامل فيه «جاء»، ويكون: منصوب المحلّ، على أنّه حال من فاعل جاء. قال صاحب «الكشّاف» في تفسير[٦٧] قوله، تعالَى[٦٨]: (فقد جاؤُوا ظُلماً وزُوراً): إنّ «جاء» يُستعمل[٦٩] في معنَى: فَعَلَ، فيُعدَّى[٧٠] تعديته. فيكون معنَى الكلام على معنَى: وردوا[٧١] ظلماً، كما تقول: جئت المكان. ويجوز أن يُحذف الجارّ ويُوصل[٧٢] الفعل.

ومن الجملة الحاليّة قوله، عليه [الصّلاة و][٧٣] السّلام[٧٤]: «أقرَبُ ما يَكونُ العَبدُ مِن رَبِّهِ، وهُوَ ساجِدٌ».

[الواقعة مفعولاً به]

ثمّ[٧٥] لمّا عرض على الجملة الواقعة مفعولاً اعتبارات مختلفة، بحسب اختلاف اعتبارات المقامات، وإن كان الكلّ واحداً باعتبار المفعوليّة، قال: و الجملة

٢٠أ **المَفعُولةُ**[٧٦] ــ وقع بدله[٧٧] في بعض النّسخ: «المَفعُوليّةُ» أي: المنسوبة إلى المفعول. وكلاهما[٧٨] جائز. لكنّ المناسب لقوله «فالحاليّة» هو الثّاني ــ **تَقَعُ في أربَعةِ**[٧٩] **مَواضِعَ**، بحكم الاستقراء.

---

(٦٦) في الأصل: وعشيا.
(٦٧) الكشاف ٣: ٢٠٨. وفي النقل تصرف.
(٦٨) الآية ٤ من الفرقان.
(٦٩) في الأصل: تستعمل.
(٧٠) في الأصل: معد.
(٧١) في الأصل و هـ: وزوراً.
(٧٢) في الأصل: «أن تحذف الجار وتوصل». وانظر ١٦أ.
(٧٣) من ظ و ت.
(٧٤) مسند أحمد ٢: ٤١٢. هـ: صلى الله عليه وسلم.
(٧٥) سقطت من ظ و ت.
(٧٦) ت هـ والمطبوعات: المفعولية.
(٧٧) سقطت من الأصل.
(٧٨) ظ ت: فكلاهما.
(٧٩) م: أربع.

اختلف النّسخ ههنا، فوقع[٨٠] في بعضها[٨١]: «في ثلاثة مواضع»، ووقع في بعضها[٨٢]: «في أربعة مواضع». لكنّ هذا الاختلاف مبنيّ على إثبات باب «أعلمتُ» وعدم إثباته في الكتاب. لكنّ إثباته أولى، لحصول تغاير المعنى في الجملة الواقعة تاليةً[٨٣] للمفعول الأوّل في باب «ظنَّ»، وتاليةً[٨٤] للمفعول الثّاني في باب «أعلمتُ».

فأحد المواضع الأربعة الّذي[٨٥] تكون الجملة فيه **مَحكِيّةً بالقَولِ**[٨٦].
الحكاية: إيراد اللّفظ على استبقاء[٨٧] صورته الأولى. مثال تلك[٨٨] الجملة **نَحوُ** «إنّي عبد اللّه»، في قوله تعالى[٨٩]: (**قالَ**) أي عيسى بن مريم: (**إنّي عَبدُ اللّهِ**). فجملة «إنّي عبد اللّه» منصوبة المحلّ على المفعوليّة[٩٠]، محكيّة بالقول. وهو قول اللّه[٩١] ـــ تعالى ـــ حكاية عن عيسى. عليه السّلام. فتكون الباء في قوله: «محكيّة بالقول» للاستعانة.

ثمّ إنّهم اختلفوا في مقول القول: هل هو مفعول به أو مفعول مطلق نوعيّ؟ فاختار ابن الحاجب أنّه مفعول مطلق نوعيّ، كرجعَ القهقرَى، فقال[٩٢]: «الّذي غرّ

---

(٨٠) ت: فواقع.
(٨١) انظر ع و ح.
(٨٢) هـ: بعض.
(٨٣) في النسخ: ثانية.
(٨٤) في النسخ: وثالثة.
(٨٥) ظ ت: فإحدى المواضع الأربعة التي.
(٨٦) م: «الأول أن تقع محكية بالقول». وفي حاشية الأصل: «إن لم تنب عن الفاعل كما سيأتي». انظر ٢٠ ب.
(٨٧) في الأصل و ت و هـ: استيفاء.
(٨٨) سقطت من ظ و ت.
(٨٩) الآية ٣٠ من مريم: «قالَ: إنّي عَبدُ اللّهِ. آتانيَ الكِتابَ وجَعَلَني نَبِيّاً».
(٩٠) هذا خلاف ما قرره في ٣١ أ.
(٩١) في الأصل: وهو قوله.
(٩٢) المغني ص ٤٦٠.

الأكثرين[٩٣] أنّهم ظنّوا أنّ تعلّق الجملة بالقول كتعلّقها بـ «عَـلِم» في: علمتُ لزيدٌ منطلق. لكنّه ليس كذلك، لأنّ الجملةَ هي نفس القول، والعلمَ غير المعلوم. فافترقا، فلا يجري القياس بينهما، فلا يكون مفعولاً به كما كان المعلوم مفعولاً به»[٩٤]. واختار الجمهور أنّه[٩٥] مفعول به[٩٦]، تمسّكاً بهذا الدّليل.

ويمكن أن يُقال: إنّ الشّيخ ابن الحاجب جعل «قالَ» مثلاً مشتقّاً من القول بمعنىَ المقول، لا بمعنىَ إتيان[٩٧] المقول، كما جعلوا «استنْوَقَ» مشتقاً من النّاقة، على طريق النّسبة. فهذا جائز واقع، وإن لم يكن كثيراً. يدلّ على ذلك قوله: «أنّ الجملة هي نفس القول». وإلّا فلا ينبغي أن يخفىَ على مثله[٩٨] أنّ إتيان[٩٧] القول غير المقول. وأمّا الجمهور فحملوا[٩٩] القول على المعنىَ المصدريّ. وإلّا فلا مجال لإنكار أنّ القول بمعنىَ المقول[١٠٠] عين[١٠١] الجملة المحكيّة بالقول. فيكون النّزاع بينهما لفظيّاً.

٢٠ ب هذا. فالأولَى ههنا هو التّفصيل بأن يُقال: قد يكون مقول القول مفعولاً مطلقاً تارة، كما إذا قلتَ: [قلتُ][١٠٢]: زيد قائم، وأُخرى يكون مفعولاً به[١٠٠]، كما إذا

---

(٩٣) في الأصل و ت: «الأكثر». وانظر الورقة ٢٢٠ من الإيضاح لابن الحاجب، ومبرز القواعد الإعرابية ص٢٢٩. وفي النقل تصرف.

(٩٤) سقط «كما كان المعلوم مفعولاً به» من ظ.

(٩٥) في النسخ: واختيار الجمهور على أنه.

(٩٦) في حاشية الأصل: «وهو الصواب، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة القول، كما يخبر عن زيد من: ضربت زيداً، بأنه مضروب، بخلاف القهقرى في المثال. فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة، لأنها نفس القعود. من خط العلامة أبي يحيى الرصاع». وانظر المغني ص ٤٦٠ ــ ٤٦١.

(٩٧) ظ: إثبات.

(٩٨) تحتها في هـ: أي: ابن الحاجب.

(٩٩) ظ ت: حملوا.

(١٠٠) سقطت من الأصل.

(١٠١) ت: غير.

(١٠٢) تتمة يقتضيها السياق.

حكيت قول الغير[١٠٣]. والمذكور في الكتاب من قبيل[١٠٤] الثّاني.

اعلم أنّ الحكاية قد تقع بما هو في معنىَ القول[١٠٥]، كما تقع بالقول. وهو نوعان:

الأوّل: هو الّذي معه حرف التّفسير، كقولك: كتبت إليك أنِ افعل. فالجملة في هذا النّوع مفسِّرة للفعل، لا موضع لها من الإعراب.

والنّوع الثّاني: هو الّذي ليس معه حرف التّفسير، نحو: ناديتُ يا زيدُ اركبْ معنا. فهذه الجملة في محلّ النّصب اتّفاقاً. لكنّ النّصب عند أهل البصرة[١٠٦] بقول مقدّر، وعند الكوفيّة[١٠٧] بالفعل المذكور. قال صاحب الكشّاف: «إنّ[١٠٨] الجملةَ الأولَى إجمال، والثّانيةَ تفصيل». فهذا[١٠٩] يُشعر بأنّها مفسِّرة، لا محلّ لها من[١١٠] الإعراب عنده.

وقد تُحكَى الجملة بعد القول الصّريح، بقول آخر محذوف، كقوله[١١١]:

---

(١٠٣) تعريف «غير» ههنا صحيح. وهي بمعنى المغاير. وزعم سيبويه ومن تابعه أنها لا تدخلها الألف واللام. الكتاب ٢: ١٣٥ والمخصص ١٤: ١٠٩ والبحر المحيط ١: ٢٨. قال الفيومي: «اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة». المصباح المنير ص ٥٤٩. قلت: «أل» ههنا ليست للتعريف، وإنما هي نائبة عن الضمير. فالغير هنا: غيرك. وانظر ٥٢ ب.

(١٠٤) في الأصل: القيل.

(١٠٥) ت: المقول.

(١٠٦) ظ: «عند البصرية». ت هـ: «عند البصرة». وفي حاشية الأصل: «من خط الشيخ أبي نجي الرصاع: ويدلّ له قوله تعالى: فماذا تأمُرُونَ؟ بعد قوله تعالى: قالَ المَلأُ مِن قَومِ فِرعَونَ: إنّ هذا لَساحِرٌ عَليمٌ، يُريدُ أنْ يُخرِجَكُم مِن أرضِكُم. أي: قال فرعون: فماذا تامرون؟ لأن قولهم تمّ عند قولهم: من أرضكم». انظر الآية ١١٠ من الأعراف.

(١٠٧) في الأصل و ت و هـ: الكوفة.

(١٠٨) في الأصل: و إن.

(١٠٩) ت: هذا.

(١١٠) ظ: في.

(١١١) المغني ص ٤٦٤. والتفسير منه بتصرف يسير.

قالَت لَهُ، وهْوَ بِعَيشٍ ضَنْكٍ:   لا تُكثِري لَومي، وخَلّي عَنكِ

فالتقدير: قالت له: أتذكرُ قولك، إذ[112] ألومك في الإسراف في الإنفاق[113]: لا تكثري لومي؟ فحذف المحكيّة بالقول المذكور. وأثبت المحكيّة بالقول المحذوف، اعتماداً على الفهم.

ثمّ الجملة الّتي تكون محكيّة بالقول قد تكون في محلّ الرّفع[114]، نحو: قيلَ: زيد قائم، أي: هذا القول. قال الله، تعالى[115]: (وإذا قِيلَ لَهُم: آمِنُوا).

وتاليةً[116] ــ معطوف على قوله: «محكيّة» أي: الموضع الثّاني، من المواضع الأربعة، الّذي[117] تقع الجملة فيه مفعولة[118] ثانية[119] ــ **للمَفعُولِ الأوَّلِ** ــ متعلّق بالوقوع[120]. ويجوز أن يكون صفة لقوله: تالية[121] ــ **في بابِ «ظَنَّ»**: متعلّق[122] به أيضاً. أي: في أفعال القلوب الّتي تتعدّى إلى مفعولين[123]. فإنّ أصل المفعول الثّاني خبر، والخبر قد يكون جملة، فكذلك[124] المفعول الثّاني. فلهذا لا يقع المفعول الثّاني

---

(112) في الأصل والنسخ: «إذا» والتصويب من المغني.

(113) ظ ت: في الإسراف والإنفاق.

(114) في حاشية الأصل: «من خط الرصاع بهامش نسخته: يعني أنها في مثل هذا تقع نائبة عن الفاعل. وهذه النيابة مختصة بباب القول، لأنّ الجملة التي يراد بها لفظها تتنزّل منزلة الأسماء المفردة. ويشهد لهذا قوله تعالى: ثُمَّ يُقالُ: هذا الّذي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ». انظر الآية 17 من المطففين.

(115) الآيتان 13 و 91 من البقرة.

(116) ظ ت هـ ع ح: «وثانية». م: والثاني أن تقع تالية.

(117) ظ ت: التي.

(118) ت: مفعولة.

(119) ظ ت: تالية.

(120) كذا. والتعلق بـ «تالية».

(121) في النسخ: ثانية.

(122) ظ: وباب ظن فعلق.

(123) في الأصل: لمفعولين.

(124) ت: للملك.

جملة في باب: أعطيتُ. وأمّا نحو: «سمعت زيداً يقرأ» فقد قيل: إنّه يتعدّى إلى مفعولين. فجملة «يقرأ» منصوبة المحلّ، على أنّها مفعولة ثانية.

فإن قلتَ: السّمع فعل لا يتعلق إلّا بالمسموع. فكيف جاز تعلّقه ههنا بـ ٢١أ «زيداً»، [وهو][١٢٥] ممّا لا يُسمَع[١٢٦]؟ قلتُ: إنّ السّماع لمّا تعلّق باللّفظ المسموع المنسوب إلى زيد جاز تعلّقه به، بهذا الاعتبار، كما جاز تعلّق أفعال القلوب بالمفعول الأوّل، بذلك الاعتبار.

وقيل: إنّه يتعدّى إلى مفعول واحد. فالجملة حال أو بدل اشتمال. وهو الظّاهر. وأمّا إذا تعلّق بمسموع ابتداء[١٢٧] فهو يتعدّى إلى مفعول واحد فقط، اتّفاقاً، نحو: سمعتُ صوتاً. قال اللّه، تعالى[١٢٨]: (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ).

نَحوُ: ظَنَنتُ زَيداً يَقرأُ، وعلمتُ عمراً يسمع. فجملة «يقرأ» منصوبة المحلّ، على المفعوليّة. وذهب[١٢٩] الجمهور إلى أنّ أفعال القلوب من الدّواخل على المبتدأ والخبر، وأنّها من نواسخ الابتداء. وذهب البعض إلى أنّها ليست من الدّواخل عليهما، وليست من نواسخه، استدلالاً على ذلك بأنّ العرب تقول: ظننتُ زيداً عَمراً. لكنّ الحقّ هو مذهب الجمهور. وأمّا قولهم: «ظننتُ زيداً عَمراً» بعد التّسليم فهو متأوّل[١٣٠] بمعنىَ: ظننت الشّخص المسمّي بزيد مسمّى بعمرو، كما أنّ قولك: «زيد حاتم» متأوّل بمعنىَ: زيد مثل حاتم، بشهادة المعنىَ.

وتالِيَةً[١٣١] ــ معطوف على «تالية»[١٣٢]. أي: الموضع الثّالث تقع الجملة فيه

---

(١٢٥) من هـ. ظ ت: إذ هو.

(١٢٦) ظ: «وهو لا يسمع». ت: هو ما لا يسمع.

(١٢٧) ت: «بمسموع واحد». هـ: بالمسموع ابتداء.

(١٢٨) الآية ٤٢ من ق. وانظر المغني ص٤٦٥.

(١٢٩) سقطت الواو من الأصل و هـ.

(١٣٠) في الأصل: مؤول.

(١٣١) في النسخ و ع: «وثالثة». وسقطت من ح.

(١٣٢) في الأصل والنسخ: ثانية.

مفعولة ثالثة ــ **للمَفعُولِ الثّانِي**، في أفعال القلوب الّتي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ــ فإنّ المفعول الثّالث فيه[١٣٣] بمنزلة المفعول الثّاني ــ **في بابِ «أعلَمَ»**[١٣٤]. فجاز وقوعه جملة، كما جاز فيه، **نحوُ**: **أعلَمتُ زَيداً عَمراً أبُوهُ قائمٌ**[١٣٥]، وأخبرتُ خالداً عَمراً أخوه قاعدٌ. فقوله: «أبوه قائم» منصوب المحلّ، على أنّه مفعول ثالث، كما أنّه مفعول ثانٍ في قولنا: علمتُ عَمراً أبوه قائم.

وألحقَ [الحريريّ][١٣٦] «عَلّمَ» بتشديد اللّام بـ «أعلم». فيكون حكمه كحكمه[١٣٧]. وظاهر مذهب سيبويه[١٣٨] أنّ النّقل[١٣٩] بسبب التّضعيف سماع في الفعل المتعدّي، وفي الفعل اللّازم جميعاً، وأنّ النّقل بالهمزة قياس في الفعل اللّازم، سماع
٢١ب في الفعل المتعدّي. ولا يخفى عليك أنّ الكلّ واقع غالباً في مصنّفات العلماء، على طريق القياس.

ومُعَلَّقاً عَنها العامِلُ أي: الموضع الرّابع من تلك المواضع الأربعة الّذي تقع[١٤٠] الجملة فيه معلّقاً عن تلك الجملة عاملُها. فضمير «عنها» راجع إلى الجملة. والعامل: مرفوعٌ بـ «معلّقاً» على أنّه فاعله[١٤١].

فإن قلتَ: اسم المفعول لا يعمل، على المذهب المنصور، إلّا إذا اعتمد على أحد الأشياء. فكيف يعمل ههنا، بدون الاعتماد؟ قلتُ: اعتمد على مقدّر كما أشرنا إليه.

---

(١٣٣) فيه أي: في باب أعلم.
(١٣٤) ت: «علم». ح: أعلمت.
(١٣٥) ح: عالم.
(١٣٦) من ظ و ت. وفي الأصل: «وألحق». والحريري هو صاحب المقامات أبو محمد القاسم بن علي. أديب كبير وله ذكر في النحو. توفي سنة ٥١٦ھ. وفيات الأعيان ١: ٤١٩.
(١٣٧) ظ: فيكون حكمه حكمه.
(١٣٨) الكتاب ٢: ٢٣٣ ــ ٢٣٤.
(١٣٩) النقل: نقل الفعل اللازم إلى متعد أو العكس.
(١٤٠) ظ هـ: يقع.
(١٤١) كذا. وهو مذهب المؤلف. انظر ١٥أ. وفي الأصل: «نائب فاعله». هـ: فاعل.

فالتّعليق: إبطال عمل العامل على سبيل الوجوب غالباً، لفظاً لا معنًى، بخلاف الإلغاء. فإنّه يجوز فيه الإعمال وتركه. وأمّا تفسير الإلغاء بترك العمل لفظاً ومعنًى لغير عارض فهو فاسد، كما لا يخفى. وإنّما قال: «لفظاً» لأنّ معنىَ «علمتُ لزيدٌ قائم» في معنىَ: علمت قيام(١٤٢) زيد. فيكون متعلّقاً(١٤٣) من حيث المعنىَ. ولهذا جاز العطف على المحلّ، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ وبكراً قاعداً.

والتّعليق قد يكون بالاستفهام، نحو: علمت أزيد قائم، وأيُّهم قاعد، وغلامُ أيّهم(١٤٤) أنت؟

فإن قلتَ: ما معنىَ الاستفهام، مع حصول العلم؟ قلتُ: صورته صورة الاستفهام، وليس معناه معنىَ الاستفهام. فإنّك إذا قلتَ علمتُ أيُّهم في الدّار؟ فمعناه: علمتُ الّذي [هو](١٤٥) في الدّار. وكذا جميع الاستفهام الّذي عُلّق عنه الفعل. ولذلك(١٤٦) لا يكون لِمثل هذا الاستفهام جواب البتّة، بخلاف الاستفهام الّذي لم يُعلَّق عنه الفعل. فإنّك إذا قلتَ: أيُّهم في الدّار؟(١٤٧) يكون له جواب لفظاً أو تقديراً. وأمّا نحو: علمتُ لَزيدٌ قائمٌ وما زيدٌ قائمٌ، فلا شبهة فيه أصلاً. وقيل: معنىَ «علمتُ أزيد قائم» معنىَ(١٤٨): علمتُ جواب هذا الاستفهام.

وقد يكون بالنّفي، نحو: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، وإنْ زيدٌ(١٤٩) ذاهبٌ، ونحو: ظننتُ لا زيدٌ عندك ولا عمرٌو. وقد يكون بلام الابتداء، كما مرّ.

وإنّما لم يعمل العامل حينئذ(١٥٠) لفظاً، لأنّ ما قبل هذه الأشياء لا يعمل فيما

---

(١٤٢) ظ: انطلاق.
(١٤٣) هـ: معلقاً.
(١٤٤) في الأصل: «وبغلام أيتهم». ظ هـ: وبغلام أيهم.
(١٤٥) من ظ.
(١٤٦) في الأصل و هـ: وكذلك.
(١٤٧) زاد هنا في ت: فمعناه.
(١٤٨) سقطت من الأصل.
(١٤٩) في الأصل و ظ و ت: زيداً.
(١٥٠) سقطت من ت.

١٢٢أ بعدها بالاستقراء. فرُوعيت هذه الأشياء من حيث اللّفظ، كما رُوعي العامل من حيث المعنىَ، أداءً لحقّ ما كان بقدر الإمكان.

فإن قلتَ: لمَ لم يَعكس؟ قلتُ: لأنّ طريقه هو الاستقراء، لا العقل. ولا يذهب عليك أنّ الغرض من الاستدلالات النّحويّة هو التّوجيهُ(١٥١) بعد الوقوع، على طريق الإيضاح، لا الإثباتُ على طريق العقل. فإنّ ذلك غير جائز.

وأمّا نحو قولك: «علمتُ إنّ زيداً قائمٌ» بالكسر فإنّه يمكن(١٥٢) الإعمال بجعلها مفتوحة، فتقوم(١٥٣) مقام المفعولين، فلا يُعدَل(١٥٤) إلى التّعليق مع إمكان الأصل، وهو الإعمال. وأما إذا لم يمكن الأصل فيُرجع إلى التّعليق، حملاً للكلام على جانب الفائدة، نحو: علمتُ إنّ زيداً لقائم.

وقد يكون التّعليق جائزاً، نحو: علمتُ زيداً أبو من هو؟ فإذا نصبت زيداً تكون الجملة بعده في موضع المفعول الثّاني، فتكون منصوبة المحلّ ـــ وهو المختار ـــ وإن رفعت زيداً يكون مبتدأ وما بعده خبره، وتكون الجملة معلّقاً عنها.

قال ابن عصفور(١٥٥): التّعليق مختصّ بباب: ظنَّ، ولا يجوز في فعلٍ غير: ظنَّ وعلمَ، حتّى يُضمَّن معناهما، فيكون المعتبر هو المضمَّن(١٥٦). فحاصله راجع إلى باب: ظنَّ. وهذا أقرب إلى الضّبط.

قال صاحب الكشّاف، في قوله، تعالَى(١٥٧): (لِيَبْلُوَكُم أَيُّكُم أَحسَنُ

---

(١٥١) التوجيه: إيجاد وجه مرضي للمسألة أو العبارة. من قولهم: وجه القول إذا بين وجهه. ويكون بالاجتهاد في إلحاق ظاهرة غامضة الأصل بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة.

(١٥٢) ت: عكس.

(١٥٣) في الأصل: فيقوم.

(١٥٤) في الأصل: فلا تعدل.

(١٥٥) علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي. نحوي مشهور ولد سنة ٥٩٧ وتوفي سنة ٦٦٩. فوات الوفيات ٢: ١٨٤ وابن عصفور والتصريف ص٤٣ ــ ٤٦. وانظر المقرب ١: ١١٩ ــ ١٢١ والمغني ص٤٦٥.

(١٥٦) في الأصل و ظ و هـ: المضمر.

(١٥٧) الآية ٧.

عَمَلاً)؟ في سورة هود[١٥٨]: «جاز تعليق فعل البلوَى، لما في الاختبار من معنَى العلم، لأنّه طريق إليه. فهو ملابس له، كما تقول: انظرْ أيُّهم أحسنُ وجهاً؟ واستمعْ[١٥٩] أيُّهم أحسنُ صوتاً؟ لأنّ النّظر والاستماع من طرق العلم». ثمّ قال، في تفسير الآية، في سورة الملك[١٦٠]: «لا يُسمَّى تعليقاً. وإنّما التّعليق أن تُوقع[١٦١] بعد العامل ما يسدّ مسدّ منصوبيه جميعاً، [١٦٢] كعلمتُ أزيد منطلق»؟ أقول: فيكون التّقدير: ليعلم[١٦٣] أيّكم أحسن عملاً؟ فيكون التّعليق في[١٦٤] مقامه، فلا يلزم بين الكلامين منافاة، كما زعم[١٦٥] البعض. فالحقّ جواز التّعليق[١٦٦] في كلّ فعل قلبيّ.

قال ابن الحاجب[١٦٧]: أفعال القلوب تُعلّق مع الاستفهام، وإن لم تكن متعدّية إلى مفعولين، كعرفتُ وعلمتُ، إذا كان بمعنَى عرفتُ. وقيل: التّعليق لا يختصّ ٢٢ب
بباب: ظنَّ. فالجملة الّتي يُعلّق عنها العامل تقع تارة في موضع مفعول مقيّد بالجارّ، نحو[١٦٨]: (فلْيَنظُرْ أيُّها أزكَى طَعاماً)؟ فإنّه يقال: نظرتُ فيه. لكنّه يُعلّق[١٦٩] ههنا بالاستفهام لفظاً، ويتعلّق[١٧٠] بها، من حيث المعنَى، على معنَى ذلك الحرف. وأُخرَى

---

(١٥٨) الكشاف ٢: ٢٩٨. وفي النقل تصرف.
(١٥٩) في الأصل والنسخ والكشاف: «واسمع». وانظر المغني ص٤٦٧.
(١٦٠) الآية ٢. وانظر الكشاف ٤: ٤٦١ والمغني ص٤٦٧.
(١٦١) في الأصل وهـ: يوقع.
(١٦٢) في النقل تصرف. وزاد هنا في الكشاف: «كقولك: علمت أيهما عمرو؟ وعلمت أزيد منطلق؟ ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بين أن يقع ما بعده مصدّراً بحرف الاستفهام وغير مصدّر به. ولو كان تعليقاً لافترقت الحالتان كما افترقتا في...».
(١٦٣) في النسخ: لنعلم.
(١٦٤) ظ: من.
(١٦٥) ظ ت: «زعمها». وانظر المغني ص٤٦٧.
(١٦٦) في الأصل: التعلق.
(١٦٧) شرح الكافية ٢: ٢٨٤ــ٢٨٥.
(١٦٨) الآية ١٩ من الكهف.
(١٦٩) في النسخ: تعلق.
(١٧٠) ت: ومتعلق.

تقع في المفعول الصّريح، نحو: عرفتُ مَن أبوه؟ لأنّك تقول: عرفتُ زيداً. وتقع أخرَى في موضع المفعولين، نحو[171]: (لِنَعلَمَ أيُّ الحِزبَينِ أحصَى)؟ فانقسمت إلى ثلاثة أقسام، كما ترَى.

وأمّا يونس[172] فقد أجاز التّعليق، في جميع الأفعال. فيكون[173] في التّعليق ثلاثة مذاهب: فالأوّل أخصّ، والثّاني أعمّ من الأوّلِ وأخصّ من الثّالثِ، والثّالثُ أعمّ.

نحوُ قوله تعالى: (ثُمَّ بَعَثْناهُم) أي: أيقظناهم أي[174]: أصحاب الكهف ــ فقوله «بعثناهم» معطوف على قوله[175]: (فضَرَبْنا علَى آذانِهِم). الآية ــ (لِنَعلَمَ).

اللّام فيه للتّعليل. وعند الأشاعرة[176] مثل هذه اللّام تُسمَّى لام العاقبة، ولام الحكمة. ونعلم: منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعدها، متعلّق بقوله: «بعثناهم». والمفهوم من «الكشّاف»[177] أنّه متعلّق بقوله: «فضربنا». وكلاهما[178] صحيح. لكنّ ما ذهب إليه الزمخشريّ أدقّ، وإن كان الثّاني أقرب. ويجوز أن يتعلّق بالمجموع من حيث هو، أو بالضّرب بواسطة البعث.

---

(١٧١) الآية ١٢ من الكهف: «ثُمَّ بَعَثْناهُم لِنَعلَمَ أيُّ الحِزبَينِ أحصَى لِما لَبِثُوا أمَداً»؟

(١٧٢) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي البصري. بارع في النحو، صحب أبا عمرو بن العلاء، وسمع من العرب، وروى كثيراً عنه سيبويه. توفي سنة ١٨٢. البغية ٢: ٣٦٥. وانظر الكتاب ١: ٣٩٧.

(١٧٣) ت: فتكون.

(١٧٤) سقطت من الأصل.

(١٧٥) الآية ١١ من الكهف.

(١٧٦) الأشاعرة: أصحاب علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤ والمنتسب إلى أبي موسى الأشعري. ومن مذهبهم أن لله صفات أزلية دلت عليها أفعاله. الملل والنحل ١: ٩٤ــ١٠٣.

(١٧٧) ٢: ٥٥١.

(١٧٨) ظ: فكلاهما.

فإن قلتَ: هذا كلّه هيّن[179]. لكن ما معنىَ قوله: «لنعلم»، مع أنّ اللّه ــ تعالَى ــ عالم[180] بذلك وبكلّ شيء في الأزل؟ قلتُ: معناه: ليتعلّق علمنا تعلّقاً حاليّاً، مطابقاً لتعلّقه أوّلاً تعلّقاً استقباليّاً. هكذا[181] ذكره البيضاويّ[182]، والمفهوم من «الكشّاف» أنّ معناه: ليظهر وليحصل لهم ما تعلّق علمنا به من ضبطهم مدّة لبثهم. فكأنّه قيل: «فضربنا على آذانهم»، ليَضبط هؤلاء، بعد تيقّظهم وتنبّههم من نومهم، مدّة لبثهم في الكهف، فيزدادوا إيماناً. وهذا معنىً لطيف، وإن كان ما ١٢٣أ
ذهب إليه البيضاويّ ظاهراً.

وقُرِئَ[183]: «ليُعلَمَ» ببنائه للمفعول[184]، فاعله مضمون الجملة الّتي هي[185]: (**أيُّ الحِزبَينِ**) المختلفين منهم في مدّة لبثهم (**أحصَى لِما لَبِثُوا أمَداً**): ضَبَطَ أمدَ[186] زمانِ لبثهم، في الكهف.

فأيّ: مبتدأ، أُضيف إلى الحزبين، وأحصَى: فعل، فاعله مستتر[187] فيه عائد إلى المبتدأ، مفعوله: أمداً، قوله[188]: «لما لبثوا» حال منه. فتكون[189] «ما» مصدريّة، مع اعتبار معنىَ المدّة فيها، كما في قولك: آتيك خفوقَ النّجم، أي: غاية حاصلة

---

(١٧٩) ظ ت: «الكلام هين». هـ: كله بين.

(١٨٠) في الأصل: علم.

(١٨١) ظ: هذا.

(١٨٢) أبو سعيد عبد اللّه بن عمر الشيرازي ناصر الدين علّامة وقاض ومفسر. توفي سنة ٦٨٥. البداية والنهاية ١٣: ٣٠٩. وانظر تفسير أنوار التنزيل ص ٢٩٥.

(١٨٣) الكشاف ٢: ٥٥٠. هـ: وروي.

(١٨٤) ظ هـ: «ببناء المفعول». ت: بالبناء للمفعول.

(١٨٥) في النسخ: بعده.

(١٨٦) ت: «أضبط أمداً». وتحت «أحصى» في هـ: «أضبط». وفي الحاشية: «أي: غاية، فيظهر لهم عجزهم، فيفوضوا ذلك إلى العليم الخبير. أبو السعود». انظر تفسير أبي السعود في حاشية التفسير الكبير ٦: ٤٨٢.

(١٨٧) ظ: مستور.

(١٨٨) ت: فقوله.

(١٨٩) في الأصل وهـ: فيكون.

لأزمان لبثهم. فلا مانع من ذلك، وإن كان نكرة، لتأخّره عنها. وقيل: «ما» مصدريّة بدون اعتبار معنىَ المدّة، فيكون مفعولاً له. وقيل: إنّ اللّام مزيدة، و «ما» موصولة، وأمداً: تمييز. فيكون الموصول مع صلته في محلّ النصب، على أنّه مفعوله[190]، والفعل مع فاعله خبرُ المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة عُلّق عنها العامل، على أنّها منصوبة المحلّ، قائمة مقام مفعولين. ولا يخفىَ أنّ المفعول الّذي تقع الجملة موقعه هو المعلّق مطلقاً[191]، سواء كان واحداً أو متعدداً.

فإن قلتَ: قد صرّحوا بأنّ الجملة إنّما يكون[192] لها محلّ من الإعراب، إذا وقعت موضع المفرد. فيلزم[193] أنّ المتعدّد غير المفرد. قلتُ: المراد من المفرد ههنا[194] مقابل الجملة، فيدخل المتعدّد تحت تعريف المفرد حينئذ.

فإن قلتَ: المتعدّد لا يُتصوَّر له الإعراب أصلاً. فبالحَرَى[195] ألّا يكون للجملة إعراب. قلتُ: لا يلزم، من عدم تحقّق الحكم لمانع، عدمُ تحقّقه بغير[196] مانع. على أنّ تحقّق العطف على المحلّ، في الاستعمال، يمنع[197] عدم تصوّر الإعراب فيها.

(فلْيَنظُرْ أيُّها)[198] ــ الضّمير راجع إلى المدينة أي: إلى أهلها. ونظيره قوله، تعالَى[199]: (واسألِ القَريةَ) ــ (أزكَى طَعاماً) أي: أحلّ وأطيب؟

---

(١٩٠) في الأصل: مفعول.
(١٩١) في الأصل وظ: «هو المطلق». هـ: هو المطلوب.
(١٩٢) ظ: تكون.
(١٩٣) في النسخ: فمعلوم.
(١٩٤) سقطت من ظ.
(١٩٥) في الأصل: فبالأحرى.
(١٩٦) ت: لغير.
(١٩٧) في الأصل و ت: «يقطع» هـ: «تقلع». وانظر المغني ص٤٦٧.
(١٩٨) الآية ١٩ من الكهف.
(١٩٩) الآية ٨٢ من يوسف.

فأيّ: مبتدأ، خبره: أزكى طعاماً. وهو منصوب على التّمييز. فالمجموع منصوب[200] المحلّ، قائم مقام المفعول. هذا على مذهب من لم يخصّص التّعليق بأفعال القلوب. وأمّا على مذهب ابن عصفور فالنّظر لمّا كان من سبب العلم وطرقه أُقيم مقامه وأُعطي حكمه. ٢٣ب

ففي إتيان[201] هذا المثال فائدة إشعار باختلاف المذاهب، في باب التّعليق. ولا شكّ أنّ[202] الجملة التي عُلّق عنها العامل لمّا كانت لا تنتظم فيما ذكر قبلُ، وتقوم مقام مفعولين، خُصّصت على حدة بالمرتبة الرّابعة.

[الواقعة مضافاً إليه]

الرّابعةُ، من الجمل السّبع[203] الّتي يكون[204] لها محلّ من الإعراب، **المُضافُ إلَيها**. الضّمير المجرور مرفوع المحلّ، على الفاعليّة، كما في قوله تعالى[205]: (غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم).

فإن قلتَ: هو ليس بفاعل. بل هو مفعول ما لم يُسمَّ فاعله. قلتُ: إنّه فاعل عند صاحب «الكشّاف»، وإن لم يكن فاعلاً عند ابن الحاجب[206].

فإن قلتَ: لا بدّ للضّمير من أمر يرجع إليه. فأيّ شيء هو؟ قلتُ: هو[207] الألف واللّام في قوله: «المضافُ». فيكون التقدير: الّتي أُضيف إليها. وإعراب

---

(٢٠٠) في الأصل: والجملة منصوبة.
(٢٠١) ظ: إثبات.
(٢٠٢) في الأصل: «في باب التعلق لأن». والوجه من النسخ.
(٢٠٣) سقطت من ظ.
(٢٠٤) في الأصل و هـ: تكون.
(٢٠٥) الآية ٧ من الفاتحة.
(٢٠٦) المفصل ص ١١ وشرح الكافية ١ : ٨٣.
(٢٠٧) سقطت من ظ و ت.

مَحَلُّها الجَرُّ، لوقوعها موضع[٢٠٨] الاسم المجرور. وهو الأصل في[٢٠٩] المضاف إليه.

ولمّا كانت الجملة[٢١٠] المضاف إليها تارة فعليّة، وأخرى اسميّة، أورد المصنّف مثالين. فالمثال الأوّل **نحوُ**[٢١١]: (**هٰذا يَوْمُ يَنفَعُ الصّادِقِينَ صِدقُهُم**).

هذا: مبتدأ، خبره: يوم. ويجوز بناء اليوم على الفتح، لإضافته إلى الجملة، كما يجوز إعرابه. فإذا قُرِئَ بالنّصب يكون ظرف زمان لتعلّق القول، فيكون «هذا» إشارة إلى الخبر[٢١٢] المذكور فيما قبل هذه الآية. أي: يقول اللّه ــ تعالى ــ هذا الكلام، في[٢١٣] يوم ينفع الصّادقين صدقهم. وينفع: فعل، فاعله: صدقهم، ومفعوله: الصادقين. قُدّم على[٢١٤] فاعله، لكون ضميره متّصلاً بفاعله. والضّمير المجرور في «صدقُهم» عائد إلى الصّادقين. وقُرِئَ: «صدقَهم» بالنّصب. فيكون[٢١٥] مفعولاً له، وفاعل «ينفع» ضمير مستتر فيه[٢١٦] عائد إلى اللّه. فالجملة مجرورة المحلّ، على أنّها مضاف إليها اليوم. فالمجموع منصوب المحلّ، على أنّه مقول القول.

فإن قلتَ: كيف يصحّ هذا، مع أنّ كون اللّفظ مضافاً إليه من خواصّ الاسم؟ قلتُ: إنّ المضاف إليه ههنا في تأويل المصدر المُعرَب[٢١٦]. فيكون اسماً تقديراً.

فإذا قلنا: «ينفع [الخيرُ[٢١٧] اليومَ» يكون اليوم منصوباً على الظّرفيّة، وإذا قلنا:

---

(٢٠٨) ت: «الجر لوقوعها موقع». هـ: بالجر لوقوعها موضع.
(٢٠٩) سقطت من الأصل.
(٢١٠) ظ هـ: «كان الجمل». ت: كان الجملة.
(٢١١) الآية ١١٩ من المائدة: «قالَ اللّهُ: هذا يوم ...».
(٢١٢) في الأصل: «الحين». وفي الحاشية: لعله الخبر.
(٢١٣) سقطت من ت.
(٢١٤) سقطت من هـ.
(٢١٥) زاد هنا في هـ: المجرور.
(٢١٦) ظ ت: «المعرّف». هـ: المفرد.
(٢١٧) ت هـ: الخبر.

«هذا يومُ ينفع]»[218] الخيرُ»[219] يكون مرفوعاً على الخبريّة. فلا يكون منصوباً، مع أنّه ١٢٤أ
وقت مضمون الجملة المضاف إليها.

فإن قلتَ[220]: فما الفرق بينهما؟ قلتُ: هو قصد اختصاص اليوم به، من غير اعتبار وقوع مضمون الفعل فيه، بخلاف الأوّل[221]. فقس على هذا سائر أسماء الظّروف المضافة إلى الجملة.

والمثال الثّاني نحوُ[222]: (يَومَ هُم بارِزُونَ). فاليوم: بيان، أو بدل من «يَومَ التّلاقِ» في قوله، تعالى[223]: (لِيُنذِرَ يَومَ التَّلاقِ)، وهم: مبتدأ، خبره: بارزون. فالجملة مجرورة المحلّ باليوم، لإضافته إليها.

ثمّ بعد تمام التّمثيل قصد المصنّف إلى[224] تعداد موارد استعمالات الجمل المضاف إليها، مع التّصريح بالعوامل فيها، لزيادة التّقرير[225] والإيضاح، فقال: **وكُلُّ جُملةٍ، مطلقاً، وَقَعَتْ[226] بَعدَ «إذ»**، نحو[227]: (إذ قالَ رَبُّكَ لِلمَلائكَةِ)، (واذكُرُوا إذ أنتمْ قَلِيلٌ)[228]، أو وقعت بعد «إذا»، نحو[229]:

---

(٢١٨) سقط من الأصل.

(٢١٩) في الأصل و ت: الخير.

(٢٢٠) سقط «فإن قلت» من النسخ.

(٢٢١) في الأصل: الأولى.

(٢٢٢) الآية ١٦ من غافر.

(٢٢٣) الآية ١٥ من غافر.

(٢٢٤) سقطت من هـ. وفي حاشية الأصل: «وأنهاها في مغنيه إلى ثمانية». انظر المغني ص٤٦٧ — ٤٧٢.

(٢٢٥) ت: التقدير.

(٢٢٦) فيما عدا هـ و م: واقعة.

(٢٢٧) الآيات ٣٠ من البقرة و ٢٨ من الحجر و ٧١ من ص.

(٢٢٨) الآية ٢٦ من الأنفال. وحرف العطف بعدها في المطبوعات هو الواو بدلاً من «أو»، هنا وفيما عطف بعد أيضاً.

(٢٢٩) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١ : ٣ والمغني ص٩٧ وشرح اختيارات المفضل ص١٦٩٣.

والنَّفـسُ راغِبـةٌ، إذا رَغَّبـتَـهـا وإذا تُردُّ إلى قَـليـلٍ تقنَـعُ

فإذا: عند الكوفيّين تُستعمل حقيقة[٢٣٠] للظَّرف، بمعنـىَ وقت حصول[٢٣١] مضمون ما أُضيف إليه، فلا يُجزَم به الفعل، ويكون استعماله فيما هو قطعيّ الوجود، كقوله[٢٣٢]:

•وإذا يُحاسُ الحَيـسُ يُدعَى جُنـدَبُ•

وللشّرط[٢٣٣]، بمعنىَ تعليق مضمون جملة بحصول ما دخل عليه، ويُجزَم به المضارع، ويكون استعماله في أمر على خَطَرٍ[٢٣٤] الوجود، كقوله[٢٣٥]:

•وإذا تُصِبْـكَ خَصاصـةٌ فتَجَـمَّـلِ •

أي: إن يُصبك فقر ومسكنة فأظهر الغنىَ، من نفسك بالتزيّن، وتكلّف الجميل، أو كُـلِ الجميلَ ــ وهو الشّحم المُذاب ــ تعفّفاً.

وعند البصريّين أنّ «إذا» حقيقة في الظَّرف، تُضاف إلى جملة فعليّة في معنىَ الاستقبال. لكنّها قد تُستعملُ لمجرّد الظّرفيّـة[٢٣٦]، من غير اعتبار شرط[٢٣٧] وتعليق،

---

(٢٣٠) سقطت من ت. وانظر الكليات ١: ٩٤ ــ ٩٧.

(٢٣١) زاد هنا في الأصل: وقت كذا.

(٢٣٢) عجز بيت لهني بن أحمر، صدره:

وإذا تكونُ كريهـةٌ أُدعَـى لها

الخزانة ١: ٢٤١ واللسان والتاج (حيس). والكريهة: النازلة أو الحرب. ويحاس: يخلط ويعد. والحيس: طعام من التمر والدقيق والسمن. وجندب: اسم رجل.

(٢٣٣) في الأصل: وللظرف.

(٢٣٤) يقال: هذا أمر خطر أي: متردد بين أن يوجد وألا يوجد. وفي الأصل: «في أنه على نظر». وفي الحاشية: لعله: فيما هو ظني.

(٢٣٥) عجز بيت لعبد قيس بن خفاف، صدره:

استغْنِ، ما أغناكَ ربُّكَ، بالغِنَـى

المغني ص٩٨ و ١٠٠ و ٧٨٠ ومبرز القواعد ص ٢١٠ والخزانة ٢: ١٧٦. والخصاصة: الفقر.

(٢٣٦) ت: الظرف.

(٢٣٧) في الأصل: الشرط.

كقوله تعالَى[٢٣٨]: (واللّيـلِ إذا يَغشَى) أي: وقتِ غشيانه، على أنّه بدل من اللّيل. وقد تُستعمل للشّرط والتّعليق، من غير سقوط معنىَ الظّرف، كـ «متىَ»، مثل: إذا خرجتَ خرجتُ أي: أخرجُ وقتَ خروجك، تعليقاً لخروجك بخروجه، بمنزلة تعليق الجزاء بالشّرط. إلّا أنّهم لم يجعلوه لكمال الشّرط، ولم يجزموا به المضارع، لفوات معنىَ الإبهام اللّازم للشّرط. فجزم الفعل بـ «إذا» لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر، تشبيهاً للتّعليق بين جملتيها[٢٣٩] بما بين جملتي «إنْ». وأمّا[٢٤٠] استعمالها، من غير جزم الفعل بها، فشائع مستفيض. ٢٤ ب

فإن قلتَ: إنّ استعمالها في الشّرط، من غير سقوط معنىَ الظّرف، يؤدّي إلى الجمع بين الحقيقة والمجاز، وذا لا يجوز. قلتُ: إنّها لم تُستعمـل إلّا في معنـىَ[٢٤١] الظّرف. لكنّها تضمّنت معنىَ الشّرط، باعتبار إفادة الكلام تقييد مضمون جملة بمضمون جملة أُخرَى، بمنزلة المبتدأ المتضمّن معنىَ الشّرط، مثل: الّذي يأتيني فله درهم. ولم يلزم من ذلك استعمال اللّفظ[٢٤١] في غير ما وُضع له أصلاً. فلا يلزم الجمع بينهما.

أو وقعت بعد «حَيثُ»، نحو: اجلسْ حيث زيدٌ جالس. زيد: مبتدأ، خبره: جالس، والجملة مضاف إليها[٢٤٢]، [مجرورة المحل بإضافة «حيث» إليها]، وحيث: منصوب المحلّ على الظّرفيّة، العامل فيه[٢٤٣]: اجلس.

أو وقعت بعد «لَمّا» الوُجُودِيّةِ، نحو: لمّا جاءني زيد أكرمته. جملة جاءني

---

(٢٣٨) الآية ١ من الليل.
(٢٣٩) في الأصل و هـ: جملتها.
(٢٤٠) سقطت الواو من هـ.
(٢٤١) سقطت من الأصل.
(٢٤٢) سقط «خبره... إليها» من ظ و ت. هـ: «فجملة مضاف إليها». والتتمة منها.
(٢٤٣) هـ: والعامل فيها.

زيد: مجرورة المحلّ بإضافة «لمّا» إليها، ولمّا: منصوبة المحلّ على الظّرفيّة، العامل فيها جزاؤها[244]. أعني: أكرمته.

إنّما وصفها بالوجوديّة، لاقتضائها جملتين تُوجَد ثانيتهما عند تحقّق أُولاهما ــ ولذلك يُقال: إنّها حرف وجود لوجود، أي: حرف يدلّ على ربط[245] جملة بأُخرى ربط السّببيّة ــ وإشارةً إلى أنّ لها وجوه استعمال أُخر، كاستعمالها جازمة[246] إذا دخلت على الفعل المضارع، نحو: لمّا يَضربْ زيد، وكمجيئها بمعنىً «إلّا»، نحو قوله تعالَى[247]: (إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيها حافِظٌ) [أي: إلّا عليها حافظ][248]. وقد تجيء فعلاً[249]، نحو: [لمّ] لمّا[250] لَمُّوا[251]، مأخوذاً[252] من قولهم: لممتُ الشّيء أي[252]: جمعتُه.

عِند مَن قالَ باسميّتها. وهو أبو عليّ الفارسيّ، وابن السّرّاج[253]، وابن جنّي[254]. وقال سيبويه[255]: إنّها حرف بمعنَى اللّام.

فإن قلتَ: إذا كانت بمعنَى اللّام تكون عاملة مثلها، فتكون الجملة بعدها مجرورة المحلّ. فما الفائدة في التقييد بالاسميّة؟ قلتُ: لا يلزم من ذلك عملها، لأنّ

---

(٢٤٤) في النسخ: جوابها.
(٢٤٥) ظ: ربطه.
(٢٤٦) في الأصل: كاستعمال لما الجازمة.
(٢٤٧) الآية ٤ من الطارق.
(٢٤٨) من ظ و هـ.
(٢٤٩) سقطت من الأصل.
(٢٥٠) في الأصل: «بمعنى لم». والتتمة من هـ.
(٢٥١) ظ: مأخوذ.
(٢٥٢) ت: إذا.
(٢٥٣) أبو بكر محمد بن السري البغدادي. من أئمة النحاة، صحب المبرد، وتوفي سنة ٣١٦. بغية الوعاة ١: ١٠٩. وانظر الأصول ٣: ١٧٩.
(٢٥٤) أبو الفتح عثمان بن جني. من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، صحب الفارسي أربعين سنة، وتوفي سنة ٣٩٢. بغية الوعاة ٢: ١٣٢.
(٢٥٥) الكتاب ٢: ٣١٢.

الفرق ظاهر بين كون معنىَ الشّيء بمعنىَ شيء[٢٥٦] وبين كونه معنـاه[٢٥٧]. على أنّ ١٢٥أ
التّقييد يُفيد رعاية قاعدة[٢٥٨] الجمل المضاف إليها، بواسطة حرف الجرّ تقديراً، فيكون الظّرف مع[٢٥٩] متعلّقه صفة[٢٦٠] ثانية لها، فيكون التّقدير: «لمّا» الوجوديّةِ الكائنةِ عند القائل بأنّها اسم.

فإن قلتَ: «عند» يدلّ على المكان لغة. فمعلوم أنّه غير مقصود ههنا. فما المراد منه؟ قلتُ: المراد منه المذهب، والاعتقاد الّذي هو منشأ[٢٦١] اسميّتها، بالنّظر إلى موارد استعمالها.

أو وقعت بعد «بَينا»، نحو: بينا أنا قائم جاء زيد، أو بعد «بَينَما»[٢٦٢]، نحو: بينما أنا قائم إذ جاء بكر.

وعامل «بينما» محذوف، يدلّ عليه الكلام. وقيل: بينما: مبتدأ، خبره: إذ. فالمعنىَ: وقتُ أنا قائم وقتُ جاء بكر. واختار البعض أنّها تقع زائدة بعد[٢٦٣] «بينما» و «بينا»[٢٦٤] خاصّة، فلا يكون العامل محذوفاً. وأمّا الجواب إذا لم يُقارن «إذ»[٢٦٥] الّتي للمفاجأة فعامله[٢٦٦] جوابه، نحو: بينا أنا قائم جاء عمرو.

وبين[٢٦٧] في الأصل: مصدر بمعنىَ الفراق، وهو لازم الإضافة إلى المفرد. فلمّا

---

(٢٥٦) ت: الشيء.
(٢٥٧) في الأصل: «أو بين كون معناه». ت: وبين كونه بمعناه.
(٢٥٨) في الأصل: بقاعدة.
(٢٥٩) في الأصل: «الظرف معنى». ظ: «الحرف مع». هـ: ظرف مع.
(٢٦٠) الوجه أن يكون حالاً لا صفة، لأنّ «لما الوجودية» معرفة محضة.
(٢٦١) ت: والاعتقاد أنه منشىء.
(٢٦٢) قدم «بينما» في م على «بينا» وسقطا من خ وح.
(٢٦٣) سقطت من الأصل. وانظر المغني ص٨٨.
(٢٦٤) ظ ت: بين.
(٢٦٥) في الأصل و هـ: «لم يقارن إذا». ظ ت: لم يقرن بإذا.
(٢٦٦) يريد: العامل في بينما أو بينا. وسقط «فعامله جوابه» من هـ.
(٢٦٧) في الأصل: بينا.

قُصدت إضافته إلى الجملة، والإضافةُ إليها كلا إضافةٍ، زيدت «ما» الكافّة، لتكفّها عن الاقتضاء(٢٦٨) للمضاف إليه، كما أنّ ألف «بينا» زائدة. وجُعل من الظّروف الزّمانيّة، عند إضافته إلى الجملة، وإن كان قبل ذلك يُستعمل في الزّمان والمكان، لأنّ ظرف المكان لا يُضاف إلى الجملة إلّا «حيث». فجملة أنا قائم: مجرورة المحلّ، على أنّها مضاف إليها.

فهيَ أي: الجملة، واقعة **في مَوضِعِ خَفضٍ** أي: في محلّ الجرّ(٢٦٩) **بإضافتِهِنَّ** أي: بسبب إضافة الكلمات المذكورة **إليها** أي: إلى الجملة الّتي تقع بعدها. فمذهب الشّيخ عبد القاهر(٢٧٠) أنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف. لكنّ ظاهر عبارة الكتاب يدلّ [على أنّ العاملَ فيه الإضافةُ.

قوله: «وكلُّ جملة وقعت بعد إذ»: مبتدأ، خبره: فهي في موضع خفض]. (٢٧١) وإنّما جيء الخبر بالفاء، لتضمّن المبتدأ معنى الشّرط. وأنت خبير بأنّ الجمل المضاف إليها غير منحصرة فيما ذُكر، كقولك: ما رأيتك منذ دخل الشّتاء، ومذ(٢٧٢) قدم فلان، وكقوله(٢٧٣): أُتيتك زمن الحَجّاجُ أمير، وكقوله(٢٧٤):

ألا مَن مُبلِغٌ عَنّي تَميماً ... بآيةِ ما يُحِبُّونَ الطّعاما؟ ٢٥ب

---

(٢٦٨) الاقتضاء: الطلب وجوباً. وقد يراد به، في غير هذا الموضع، الطلب بلا وجوب أو استلزام. الكليات ١: ٢٥٨.

(٢٦٩) في الأصل: «فيما نحل الخبر». هـ: في محل جر.

(٢٧٠) الجرجاني النحوي البلاغي كبير أئمة العربية والبيان. توفي سنة ٤٧١. إنباه الرواة ٢: ١٨٨ — ١٩٠. وانظر الهمع ٢: ٤٦ وشرح الكافية ١: ٢٥.

(٢٧١) من ظ و ت.

(٢٧٢) ت: «منذ دخل الشتاء ومنذ». هـ: مذ دخل الشتاء ومذ.

(٢٧٣) ت: «وكقولك». هـ: وقوله.

(٢٧٤) يزيد بن عمرو. الكتاب ١: ٤٦٠ والمغني ص٤٦٩ والخزانة ٣: ١٣٨. والآية: العلامة.

[الواقعة جواباً لشرط جازم]

الجملة الخامِسةُ منها الواقِعةُ جَواباً لشَرطٍ جازِمٍ أي: جواباً لكلمة الشّرط الّتي تعمل[٢٧٥] عمل الجزم، لفظاً أو محلاً أو تقديراً. فقيّد[٢٧٦] الشّرط بالجازم، لأنّ الجملة إذا وقعت جواباً لشرط غير جازم[٢٧٧] فلا يكون لها محلّ من الإعراب، نحو: لو قمتَ قمتُ.

الشّرط لغة: العلامة. أشراط السّاعة: علاماتها. وسُمّي[٢٧٨] فعل الشّرط شرطاً، لكونه علامة دالّة على تحقّق مضمون جوابه، عند تحقّقه. وفي اصطلاح النّحاة: ما دخل عليه شيء[٢٧٩] من الأدوات المخصوصة، الدّالّة على سببيّة الأوّل، ومسبّبيّة الثّاني، ذهناً أو خارجاً، سواء كان علّةً للجزاء، مثل: إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود، أو معلولاً، مثل: إن كان النّهار موجوداً فالشّمس طالعة، [أو غيرَ ذلك][٢٨٠]، مثل[٢٨١]: إن دخلتِ الدّار فأنتِ طالق.

وفي اصطلاح المتكلّمين[٢٨٢]: ما يتوقّف عليه[٢٨٣] الشيء، ولا يكون داخلاً في الشّيء، ولا مؤثّراً فيه، كيبس الحطب الموقوف عليه إحراق النّار. وفي العُرف العامّ: ما يتوقّف عليه وجود الشّيء.

و إعراب مَحَلِّها الجَزمُ، إذا كانَ[٢٨٤] صدر الجُملةِ ـ فإنّ حذفَ المضاف

---

(٢٧٥) في الأصل: أراد بالشرط الذي يعمل.

(٢٧٦) في النسخ: أو محلاً قيد.

(٢٧٧) ظ: «جواب الشرط غير الجازم». ت هـ: جواب الشرط الغير الجازم.

(٢٧٨) في النسخ: ويسمى.

(٢٧٩) ظ: «على شيء». وانظر الكليات ٣: ٦٥ ـ ٧٠.

(٢٨٠) سقط من الأصل.

(٢٨١) في الأصل: ومثل.

(٢٨٢) المتكلمون: علماء الكلام. وموضوعهم أصول الدين على قاعدة الإسلام.

(٢٨٣) ظ: «على الشيء». ت: عليه شيء.

(٢٨٤) هـ: كانت.

وإقامةَ المضاف إليه مقامه جائز، قال اللّه، تعالَى[285]: (تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ)[286].

فإن قلتَ: إذا كان معنىَ المضاف المحذوف باقياً، معتبراً ههنا، فكان ينبغي أن يُذكَّر الخبر. فلأيّ شيء أنّثه[287]؟ ألا ترَى إلى حسّان، كيف عَوّل على[288] بقاء معناه، في قوله[289]:

يَسقُونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عَلَيهِمُ   بَرَدَى، يُصفِّقُ بالرَّحيقِ السَّلسَلِ

حيث ذكّر «يُصفّق» لأنّ المعنىَ: ماءَ بردَى؟ قلتُ: تأنيثه إمّا لأجل أنّ المحكوم عليه هو[290] صورة المؤنّث، وإمّا لأنّه من قبيل قولهم: أعجبتْني[291] شَعر هند ـ مَقرُونةً بالفاءِ، الدّالّة على ترتيب[292] ما بعدها على ما قبلها ـ وقد تكون مقدّرة، نحو قوله[293]:

«مَن يَعمَلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشكُرُها»

ـ أو بـ «إذا» الفُجائيّة، الدّالّة على ترتيب ما بعدها سريعاً جدّاً على ما قبلها.

---

(٢٨٥) الآيات ٢٥ من البقرة و...

(٢٨٦) زاد هنا في ت: أي مياهها.

(٢٨٧) في الأصل: أنث.

(٢٨٨) في الأصل: كيف حول.

(٢٨٩) ديوانه ص٣٠٩ والخزانة ٢: ٢٣٦. ظ: «التريص». وفي حاشية ت: «لعله الرياض».

والبريص: نهر بدمشق. ويصفق: يمزج. والرحيق: أطيب الخمر وأصفاها. والسلسل: السلس السهل في الحلق. وانظر الكشاف ١: ١٣.

(٢٩٠) سقطت من ظ.

(٢٩١) في الأصل: أعجبني.

(٢٩٢) ظ: ترتب.

(٢٩٣) سقطت من ظ و ت. والشطر صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان، عجزه:

والشَّرُّ بالشَّرِّ عِندَ اللّهِ مِثلانِ

الكتاب ١: ٤٣٥ و ٤٥٨ والمغني ص٥٨ والعيني ٤: ٤٢٣ ومبرز القواعد ص٢١٢ والخزانة ٣: ٦٤٤. وانظر الجمل للخليل ص٢٠١. وفي حاشية هـ: أي: فالله يشكرها.

١٦أ يقال: فَجاءه الشّيءُ فُجاءة، بالضّمّ والمدّ، حين وقع بغتة[٢٩٤] من غير توقّع[٢٩٥]. قيّد بالفجائيّة[٢٩٦]، لأنّ «إذا» الشّرطيّة لا تكون جواباً للشّرط، لأنّها مختصّة بابتداء الكلام.

فإن قلت: إذا كانت[٢٩٧] الفجائيّة دالّة على ما ذُكر فكان ينبغي ألّا تجتمع[٢٩٨] معها. يدلّ على ذلك استعمال كلمة «أو» ههنا. لكنّهما قد اجتمعتا في قوله، تعالَى[٢٩٩]: (وآيةٌ لَهُمُ اللَّيلُ نَسلَخُ مِنهُ النّهارَ، فإذا هُم مُظلِمُونَ). قلتُ: لا استبعاد في ذلك، إذ لا منافاة بين المُطلق والمقيَّد. فإنّ المُطلق هو الّذي اعتُبر فيه عدم اعتبار القيد، لا عدم القيد، كما أنّ المقيَّد[٣٠٠] هو الّذي اعتُبر فيه القيد، لا غير. فيجوز اجتماعهما. وأمّا استعمال كلمة «أو» ههنا فهو على سبيل منع الخلوّ[٣٠١]، أو بناء على الغالب.

والفجائيّة[٣٠٢] تختصّ بالجمل الاسميّة، ولا تحتاج[٣٠٣] إلى الجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: خرجتُ فإذا الأسد بالباب.

وإنّما قيّد الجملة بالمقارنة المذكورة، لأنّها إذا لم تكن كذلك لا يكون لمجموع الجملة موضع من الإعراب، بل لجزئها. فالتّفصيل أنّ الشّرط المذكور إذا كان له تأثير

---

(٢٩٤) ظ: «بعقبه». ت: عقبه.

(٢٩٥) ت: توقف.

(٢٩٦) في الأصل: بعد الفجائية.

(٢٩٧) هـ: «كان». وزاد هنا في ت: إذا.

(٢٩٨) ظ: «ألا تجمع». ت هـ: «ألا يجتمع». وقد جاء بـ «مع» بعد «تجتمع». وهو تعبير مولد، لأن ما كان على «افتعل» للمشاركة يقتضي الواو لا «مع». يريد اجتماع الفاء وإذا.

(٢٩٩) الآية ٣٧ من يس.

(٣٠٠) في الأصل: «المعتبر» وفي الحاشية: لعله المقيد.

(٣٠١) الخلو: عدم الشاغل. ظ: الخلف.

(٣٠٢) من المغني ص ٩٢.

(٣٠٣) سقطت الواو مما عدا ت.

في الجواب[304] لفظاً فلا حاجة إلى إتيان[305] الفاء، ولا إلى «إذا»[306] الفجائيّة في جوابه. وإلّا فالجواب لا يخلو عن أحدهما، ليدلّ على التّرتيب[307]، فيُحكم[308] بأنّ لمجموع الجملة محلّاً من الإعراب.

فالأولى أي: الجملة المقترنة بالفاء ـ فإن قلتَ: فهل لها جهة[309] الاستحقاق لهذا الاسم غير جهة التّقدّم في الذّكر؟ قلتُ: استحقّت له[310] من حيث إنّ الفاءَ هي الأصل، في هذا المقام، والفجائيّةَ تقوم مقامها[311] ـ **نحوُ**[312] (**مَن يُضلِلِ اللّهُ فلا هادِيَ لَهُ**).

من: اسم متضمّن معنىً[313] الشّرط، منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «يضلل». ويجوز أن يكون مرفوع المحلّ، على الابتداء، على تقدير أن يكون مفعوله محذوفاً. ويضلل: فعل الشّرط مجزوم به، فاعله: اللّه ، و لا: حرف لنفي الجنس، اسمها: «هادي» منصوب المحلّ. فإنّ حركة الياء بنائيّة. وأمّا «لا» مع اسمها فمرفوع المحلّ، على أنّه مبتدأ. وخبرها[314]: له. أعني الظّرف المستقرّ.

فإن قلتَ: ما الفرق بين المحلّين، من جهة المعنىَ؟ قلتُ: الفرق جليّ، لأنّ الأوّلَ باعتبار العارض والمغيِّر[315]، والثّانيَ باعتبار الأصل. ٢٦ب

---

(٣٠٤) في الأصل: جواب.
(٣٠٥) ظ ت: إثبات.
(٣٠٦) سقطت من الأصل و ت.
(٣٠٧) ظ ت: الترتب.
(٣٠٨) ت: فحكم.
(٣٠٩) سقطت من الأصل.
(٣١٠) كذا، بزيادة اللام. والفعل «استحق» متعد. فاللام هي للتقوية. انظر الجنى الداني ص ١٠٥.
(٣١١) في الأصل: «تقربها». وتحتها في هـ: أي: الفاء.
(٣١٢) الآية ١٨٦ من الأعراف.
(٣١٣) ظ ت: «المعنى». هـ: بمعنى.
(٣١٤) ت: وخبره.
(٣١٥) في الأصل: والمعتبر.

فإن قلتَ: فكيف تقول[316]: إنّ الثّاني باعتبار الأصل، والحال أنّه إنّما يكون باعتبار التّركيب، كما هو الظّاهر، فيكون[317] الفرق بينهما مثل الفرق بين المفرد والمركّب؟ قلتُ: إنّ الّذي ذكرتُه إنّما هو باعتبار جانب المعنى. وأمّا القول بأنّ المجموع مرفوع المحلّ، بناء على الظّاهر، فهو كالقول بأنّ المجموع مبنيّ على الفتح، فلا ينافي[318] ما ذكرناه.

وجملة الجواب جملة اسميّة مجزومة المحلّ، لوقوعها جواب شرط جازم. (وَيَذَرُهُم[319] في طُغْيانِهِم، يَعمَهُونَ) قُرِئَ: «يذرُ»[320] بالرّفع، وبالياء أو بالنون. فالمبتدأ المحذوف على الوجه الأوّل: هو، وعلى الثّاني: نحن. ويذر[321]: فعل بمعنى يترك[322]، فاعله مستتر فيه، إمّا هو أو نحن، ومفعوله: هم، وفي طغيانهم: ظرف متعلّق به. وجملة يعمهون: منصوبة المحلّ، على أنّها حال من المفعول. أعني: هم. ويجوز أن تكون مفعولة ثانية[323]، على تضمين الفعل معنى التّصيير. كما في قوله تعالى[324]: (وتَرَكَهُم في ظُلُماتٍ لا يُبصِرُونَ)[325]، وكما وقع في قول عنترة[326]:

* فتَركْتُهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ *

---

(316) في الأصل وظ: يقول.

(317) ت: فكيف يكون.

(318) في الأصل: فلا يتأتى.

(319) في الأصل وَ ت: ونذرهم.

(320) في ظ بالياء والنون وفي ت بالنون.

(321) ت: ونذر.

(322) في الأصل: «نشرك». يريد: نترك.

(323) في الأصل: «أن يكون مفعوله بالله». وفي الحاشية: لعله الثاني.

(324) سقطت من الأصل.

(325) الآية 17 من البقرة.

(326) صدر بيت عجزه:

ما بينَ قُلّةِ رأسِهِ والمِعصَمِ

ديوانه ص 210 والخزانة 4: 16 والجزر: اللحم الذي يؤكل. وينوش: يتناول ويأكل. وقلة الرأس: أعلاه. وانظر 110 ب.

والفعل[٣٢٧] مع متعلّقه مرفوع المحلّ، خبر المبتدأ المحذوف، والمبتدأ مع خبره[٣٢٨] جملة اسميّة، منصوبة المحلّ، على أنّها[٣٢٩] حال من فاعل يضلل.

ولهذا أي: لكون تلك[٣٣٠] الجملة المقرونة بالفاء في محلّ الجزم. قدّم التّعليل على المعلّل، إمّا لأنّه هو الأصل، أو ليدلّ على الحصر.

فإن قلتَ: قراءة الجزم جليّة، فلا حاجة إلى التّعليل. وإلّا يؤدّي[٣٣١] إلى الاستدلال بالخفيّ على الجليّ. ومثل هذا لا يجوز. قلتُ: لا نُسلّم أنّه استدلال. بل يُسمّى مثل هذا تنبيه البداهة[٣٣٠]، كما مرّ[٣٣٢] غير مرّة. سلّمناه. لكنّ الجزم إذا اعتُبر معه[٣٣٣] العطف على مبنيّ[٣٣٤] يكون خفيّاً، وإن كان الجزم نفسه جليّاً.

فإن قلتَ: ما منشأ توهّم المعلّل[٣٣٥] علّةً في أمثال هذا المقام؟ قلتُ:

٢٧أ منشؤه[٣٣٦] مبنيّ على أنّ المقرّر في الأذهان أنّ المفعول له أوّل الفكر وآخر العمل غالباً.

فإن قلتَ: فلمَ لا تحمله[٣٣٧] على أنّه معلّل بحسب الحصول؟ قلتُ: إنّ المقام يأباه. على أنّ توقّف[٣٣٨] حصول المفعول له على تحقّق الفعل المذكور ليس بظاهر ههنا.

---

(٣٢٧) يريد الفعل: يذر.

(٣٢٨) في الأصل: وخبره.

(٣٢٩) في الأصل: «أنه». وسقطت من ت. والجملة الاسمية استئنافية وليست حالاً. انظر الكشاف ٢: ١٤٣ والبحر المحيط ٤: ٤٣٣.

(٣٣٠) سقطت من الأصل.

(٣٣١) كذا، بإثبات الياء الثانية. وحذفها أفصح.

(٣٣٢) ظ: «مضى». وتنبيه البداهة يكون الحكم المذكور فيه بديهياً.

(٣٣٣) ظ: مع.

(٣٣٤) في الأصل والنسخ: «شيء». والصواب ما أثبتنا.

(٣٣٥) ت: العلل.

(٣٣٦) سقطت من ت.

(٣٣٧) ت: فلم لم تحمله.

(٣٣٨) ظ ت: ترتب.

قُرِئ بجَزمِ «يَذَر»[٣٣٩] عَطفاً [أي: معطوفاً][٣٤٠] علَى مَحَلِّ الجُملةِ الجزائيّة. فكأنّه[٣٤١] قيل: من يضلل[٣٤٢] اللّهُ لا يهدِه أحد ويذرْهم[٣٤٣].

فإن قلتَ: إنّ العطف بالجزم لا يدلّ على أن يكون ذلك المحلّ لمجموع الجملة، على سبيل القطع، لجواز أن يكون عطفاً على محلّ جزء الجملة. بل هو الظّاهر. قلتُ: لا شكّ أنّ القائم مقام المفرد هو مجموع الجملة، لا جزؤها، فيجوزَ العطف على محلّ ذلك الجزء.

فإن قلتَ: فأيّ شيء المعطوف عليه ههنا؟ قلتُ: المعطوف عليه محذوف. فكأنّه[٣٤٤] قال: قُرِئَ بالرّفع على الحاليّة، وقُرِئَ بالجزم عطفاً على محلّ الجملة الجزائيّة.

وإذا[٣٤٥] قلتَ: «مَن يكرِمْني أكرِمْه» يكون «من» مرفوع المحلّ، على الابتداء، بالاتّفاق. لكنّهم اختلفوا في خبره، فقال[٣٤٦] بعضهم: هو الجملة الجزائيّة وحدها، وجملة الشّرط لا تكون خبراً، لكونها صلته[٣٤٧]. وذهب البعض الآخر إلى أنّ الخبر هو الجملتان جميعاً.

وأمّا إذا قلتَ «مَن تَضرِبْ أضرِبْ» فهو منصوب المحلّ، على المفعوليّة. كأنّك[٣٤٨] قلت: أيَّ إنسان تضرب أضرب.

---

(٣٣٩) ت: «نذر». ع: يذرهم.
(٣٤٠) سقط من الأصل.
(٣٤١) في النسخ: كأنه.
(٣٤٢) ظ هـ: يضلله.
(٣٤٣) ت: ونذرهم.
(٣٤٤) في الأصل: «فكما». وفي الحاشية: لعله فكأنه.
(٣٤٥) ت: فإن.
(٣٤٦) ظ ت: «قال». وانظر المغني ص٥١٩ ــ ٥٢٠ وإعراب الجمل ص ١٤٢ ــ ١٤٤
(٣٤٧) ت: «إنشائية». هـ: صلة.
(٣٤٨) ظ: كأنه.

و «مَن» تختص[349] بأولي العِلم، وتقع[350] على الواحد، كقوله[351] تعالى: (ومِنهُم مَن يَنظُرُ إلَيكَ)[352]، وعلى الاثنين مثل قولهم: ومنهم من يُحسنان[353]، وعلى الجمع مثل قوله[354]، تعالَى[355]: (ومِنهُم مَن يستَمِعُونَ إلَيكَ)، وتقع[356] على المذكّر والمؤنّث، كقوله تعالَى[357]: (ومَن يَقنُتْ مِنكُنَّ لِلّهِ ، ورَسُولِهِ، وتَعمَلْ صالِحاً)، بتذكير الأوّل وتأنيث الثّاني.

والثّانِيةُ أي: الجملة المقرونة[358] بـ «إذا» الفجائيّة، نَحوُ[359]: (وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ) أي: قحط وضيق وبلاء، (بِما قَدَّمَتْ أيدِيهِم)، من الأعمال الخبيثة، (إذا هُم يَقنَطُونَ): فهم[360] ييأسون من رحمة اللّه. ٢٧ب

فإنْ: حرف شرط، وتُصب: فعل مجزوم بها[361]، وهم: مفعوله، وفاعله سيّئة، ما: اسم موصول، وقدّمت: فعل، فاعله: أيديهم، والجملة صلة الموصول، والموصول مع الصّلة: مجرور المحلّ بالباء، والجار مع مجروره[362] متعلّق بفعل الشّرط، هم: مبتدأ، خبره: يقنطون. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ، بحرف الشّرط.

---

(٣٤٩) ظ هـ: «يختص». ت: مختصة.
(٣٥٠) ظ هـ: ويقع.
(٣٥١) ظ: لقوله.
(٣٥٢) الآية ٤٣ من يونس.
(٣٥٣) ظ: «يحيان». ت: يحسنان.
(٣٥٤) ت: كقوله.
(٣٥٥) الآية ٤٢ من يونس.
(٣٥٦) في الأصل و ظ و هـ: ويقع.
(٣٥٧) الآية ٣١ من الأحزاب.
(٣٥٨) ت: المقترنة.
(٣٥٩) الآية ٣٦ من الروم.
(٣٦٠) زاد هنا في الأصل: ييتون.
(٣٦١) سقطت من الأصل.
(٣٦٢) ت هـ: مع المجرور.

واعلم أنّ المشهور أنّ فعل الشّرط مجزوم بأداة الشّرط[٣٦٣] اتّفاقاً. وأمّا الجزاء ففيه مذاهب:

الأوّل: أنّه مجزوم بها أيضاً، لاقتضائهما معاً. ولهذا جعلتْهما[٣٦٤] جملة واحدة. هذا هو المشهور عند الجمهور.

والثّاني: أنّ العامل فيه[٣٦٥] الشّرط وأداته معاً، لاقتضائهما إيّاه، ولئلّا يعمل الجازم في شيئين، كما أنّ الجارّ لا يعمل في شيئين. وكلام المصنّف لا يخلو[٣٦٦] عن نوع الإشارة إلى هذا المذهب.

الثّالث[٣٦٧]: أنّ الأداة تجزمه بواسطة جزمه[٣٦٨] الشّرط، كالابتداء الرّافع للخبر بواسطة رفعه المبتدأ.

فإذا[٣٦٩] رفعتَ نحو «أقول» في[٣٧٠] قولك: إن قال زيد أقولُ، كما في قول زهير[٣٧١]:

وإنْ أتاهُ خَليلٌ، يَومَ مَسغَبةٍ، يَقُولُ: لا غائبٌ مالي، ولا حَرِمُ

فمذهب سيبويه[٣٧٢] أنّ الجواب محذوف، و«أقولُ» دليله، وجملة[٣٧٣] «أقول» لا محلّ

---

(٣٦٣) في النسخ: بأداته.
(٣٦٤) ت: جعلتا.
(٣٦٥) في الأصل: فيها.
(٣٦٦) ت١: لا يخرج.
(٣٦٧) كذا، بلا واو قبل «الثالث».
(٣٦٨) كذا أيضاً، بضمير المذكر. والصواب: جزمها.
(٣٦٩) ظ ت: هذا إذا.
(٣٧٠) ت: من.
(٣٧١) ديوانه ص: ١٠١ والكتاب ١: ٤٣٦ والمقتضب ٢: ٧٠ والمغني ص ٤٧٢. والخليل: الفقير. والمسغبة: الجوع. والحرم: الممنوع.
(٣٧٢) الكتاب ١: ٤٣٦.
(٣٧٣) في الأصل: محذوف أقول دليله جملة.

لها من الإعراب. ومذهب المبرّد [أنّ][٣٧٤] المبتدأ محذوف، فيكون التّقدير: فأنا أقول ـ كقوله تعالى[٣٧٥]: (وَمَن عادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنهُ) ـ وجملة «أقول» لها محلّ من الإعراب. وإذا عطفتَ على «أقولُ» فعلاً مضارعاً يجوز فيه الرّفع والجزم، بناء على المذهبين.

ثمّ[٣٧٦] لمّا عُلِم من منطوق[٣٧٧] القاعدة المذكورة حال [الجزاء صريحاً إذا كان مقروناً بأحدهما، وعُلِم حاله من مفهومها ضمناً إذا لم يقترن به][٣٧٨]، ولكن لم يُعلَم حال الشّرط مطلقاً، ولم يُصرَّح ببعض حال الجزاء، كان المقام مَظِنّةَ السّؤال عن حال الشّرط مطلقاً، ومَئِنّةَ الاستفسار[٣٧٩] عن بعض حال الجواب، وأراد المصنّف أن يُبيِّن ذلك، فقال: **وأمّا**[٣٨٠] جملة «قام عمرو» في **نحوِ** قولك: «**إنْ قامَ أخواكَ**[٣٨١] **قامَ**
١٢٨أ **عمرٌو» فمَحَلُّ الجَزمِ مَحكُومٌ بِهِ للفِعلِ وَحدهُ**[٣٨٢]، أي: يُحكَم، ويُقال: إنّ الفعل مجزوم محلاًّ، مجرّداً عن اعتبار فاعله.

محلّ الجزم: مبتدأ، خبره: محكوم، وبه[٣٨٣]: عائد إلى المبتدأ قائم مقام الفاعل، وللفعل: متعلّق بـ «محكومٌ» واللّام فيه للتّعدية[٣٨٤] لا للتّعليل، ووحده: حال منه.

---

(٣٧٤) من ظ. وفيها: «إلى أن». وانظر المقتضب ٢: ٧٠.
(٣٧٥) الآية ٩٥ من المائدة.
(٣٧٦) سقطت من ظ و ت.
(٣٧٧) موضعها بياض في الأصل.
(٣٧٨) من النسخ. وموضعه في الأصل: الخبرية.
(٣٧٩) في الأصل: «ومنه الاستبعاد». ظ: «والاستفسار». ت: «وهيئة الاستقبال». هـ: «ومِئنة الاستفسار». والمئنة: العلامة.
(٣٨٠) غ م: فأما.
(٣٨١) ت غ ح: «أخوك». م. زيد.
(٣٨٢) انظر ١٣أ.
(٣٨٣) في الأصل: «محكوم به». ظ: محكوم به به.
(٣٨٤) لام التعدية: هي التي تكسب الفعل أو ما في معناه القدرة على اقتضاء ما هو كالمفعول به. سواء كان لازماً أو متعدياً استوفى مفاعيله.

لا لِلجُملةِ بأسرِها أي: لا يُحكم، ولا يُقال: إنّ مجموع جملة الجواب مجزوم محلاً. فقوله: «للجملة بأسرها» معطوف على قوله: «للفعل وحده»، على طريق قولك: جاء زيد لا عمرو.

فإن قلتَ: يجوز اجتماع المحلّين، لاختلاف الجهة. قلتُ: لمّـا حُكم بالمحلّ للفعل وحده، لكونه في معنىَ[٣٨٥] المستقبل، بدخول[٣٨٦] حرف الشّرط عليه، وإن كان ماضياً لفظاً، لا يجوز [أن يكون][٣٨٧] المحلّ لمجموع الجملة، لانتهاء اقتضاء العامل في حقّها.

فإن قلتَ: إنّ حرف الشّرط يقتضي ربط جملة بجملة، فينبغي أن يعمل في جملة الجزاء محلاً. قلتُ: نعم. لكن لمّا وُجد الفعل في الجزاء صالحاً للإعراب في الجملة، بوجه من الوجوه[٣٨٨]، حُكم للفعل وحده، مع أنّه أصل بالنّظر إليها، لكونه مفرداً[٣٨٩]. ونظيره «قائم أبوه» في قولك: زيد قائم أبوه، ونظير جملة الجواب المقرونة بالفاء أو بـ «إذا» جملة «قام أخوه» في قولك: زيد قام أخوه.

فإن قلتَ: إنّ المحلّ في جملة الجواب يكون لمجموعها ولجزئها[٣٩٠]. فما السّرّ أنّ المحلّ في جملة الشّرط لا يكون إلّا لجزئها؟ قلتُ: السّرّ[٣٩١] لزوم دخول حرف الشّرط على الفعل، لفظاً أو تقديراً، في حقّ جملة الشّرط فقط. وقريب من ذلك اختلاف حالهما في جواز وقوع الإنشائيّة، في حقّ الجواب، دون الشّرط.

---

(٣٨٥) في الأصل: موضع.
(٣٨٦) ظ هـ: لدخول.
(٣٨٧) من هـ.
(٣٨٨) سقط «في الجملة.. الوجوه» من ظ و ت.
(٣٨٩) سقطت من الأصل.
(٣٩٠) في الأصل: بمجموعها وبجزئها.
(٣٩١) سقطت من الأصل.

وكذا[٣٩٢] أي: مثل [هذا][٣٩٣] القول المذكور في فعل الجزاء، بأنّ المحلّ للفعل وحده، لا لمجموع الجملة، **القولُ في فِعلِ الشّرطِ** المذكور في قولك: إن قام أخواك قام
٢٨ب عمرو. فيكون المحلّ للفعل وحده، لا للجملة بأسرها. وأمّا جملة الشّرط في: إذ وإذا وبينا وبينما وحيث ولمّا، فيكون المحلّ لها لا لجزئها.

فإن قلتَ: فما السرّ في الحكم بأنّ المحلّ يكون لمجموع جملة الشّرط في تلك الكلمات، ولا يكون لمجموع جملة الشّرط الجازم؟ قلتُ: السرّ أنّ[٣٩٤] الأصل في الشّرط هو الإبهام، وتلك الكلمات[٣٩٥] فيها نوع تعيين[٣٩٦]، فاقتضت مضمون الجملة، فحكم بأنّ المحلّ لمجموع الجملة. وأمّا حرفُ الشّرط الجازمُ ففيه إبهام تامّ. فاقتضى قطع النّظر عن اعتباره تحقّق[٣٩٧] الفاعل.

فإن قلتَ: كلّ فعل لا بدّ له من فاعل. فكيف يجوز قطع النّظر عن اعتباره؟ قلتُ: المقتضي لتحقّق الفاعل هو تحقّق الفعل، لا تعقّله[٣٩٨].

فإن قلتَ: هبْ أنّ الأمر كذلك. لكنّ تعقّل[٣٩٩] الفعل يقتضي تعقّل الفاعل قطعاً. فلا أقلّ من أن يجوز أن يكون المحلّ لمجموع جملة الشّرط الجازم، أيضاً. قلتُ: منشأ الحكم بأنّ المحلّ للمجموع، لا للجزء، هو تعقّل مضمون الجملة[٤٠٠] المعتبرة في[٤٠١] تعقّل معاني تلك الكلمات ، من حيث التحقّق. ومعلوم أنّ تعقّل فعل

---

(٣٩٢) ع ح: وكذلك.
(٣٩٣) من هـ.
(٣٩٤) ظ: بأن.
(٣٩٥) سقطت من ظ و ت.
(٣٩٦) في الأصل: تبيين.
(٣٩٧) سقطت من ت.
(٣٩٨) ت: لا تعلقه.
(٣٩٩) ت: «تعلق» هنا وفيما بعد.
(٤٠٠) ظ هـ: الجمل.
(٤٠١) في الأصل: وفي.

الشّرط الجازم ليس من تلك الحيثيّة، لأنّه مشكوك في تحقّقه. فبقي على إبهامه الأصليّ. ولا يذهب عليك أنّ عمل فعل الشّرط، في فاعله، يكفيه فيه نوع احتياجه إليه، من جهة التعقّل.

ولهذا، أي: لكون محلّ الجزم محكوماً به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها، **تقولُ**[402]، **إذا عطفتَ عليهِ**، أي: على فعل الشّرط، **فِعلاً مُضارِعاً** ـــ إنّما قيّده بالمضارع، لأنّه لو كان الفعل المعطوف فعلاً ماضياً لم يظهر المقصود، لعدم ظهور الجزم فيه، كما إذا قلتَ: إنْ قامَ وقعدا أخواكَ[403] قام عمرو ـــ **وأعمَلتَ**: معطوف على قوله: «عطفت عليه» **الفعلَ الأوّلَ** أي: الفعل المعطوف عليه، على مذهب الكوفيّين، لأجل تصوير المطلوب، لا لأنّه مذهب [مختار في باب التنازع.

إنّما قيّده بالأوّل، لأنّ الفعل المعطوف لو عمل على مذهب][404] البصريّين، كما إذا قلتَ: «إن قاما ويقعدْ أخواكَ[405] قام عمرو»، لم يظهر المطلوب أيضاً. فيتوقّف ٢٩أ
ظهور المطلوب على مجموع القيدين المذكورين.

ومقول القول قوله: **إنْ قامَ**: فعل الشّرط[406] معطوف عليه، **ويَقعُدا**[407]: معطوف، **أخواكَ**[408]: اسم تثنية، تنازعا فيه ـــ وهو مرفوع بـ «قام»، وفاعل «يقعد»[409] ضمير التثنية عائد إلى «أخواك»، لأنّه مقدّم رتبة ـــ **قامَ عَمرٌو**: فعل الجزاء مجزوم المحلّ، على ما عرفتَ.

---

(٤٠٢) زاد هنا في هـ: بالجزم.
(٤٠٣) في الأصل و ت: «وقعد أخواك». هـ: وقعد أخوك.
(٤٠٤) سقط من الأصل.
(٤٠٥) في الأصل: «ويقعد أخواك». هـ: ويقعد أخوك.
(٤٠٦) في الأصل و ت: «إن قام فعل شرط». وزاد قبلها في هـ: نحو.
(٤٠٧) في الأصل و ت: ويقعد.
(٤٠٨) ع ح: أخوك.
(٤٠٩) في الأصل: «وفاعل بتقدير». هـ: وفاعل يقعدا.

فتجزمُ[410] : معطوف على قوله «تقول»[411] عطف الخاصّ على العامّ، **المعطوف**، وهو «يقعدا»[412]، وعلامة جزمه حذف النون، **قَبلَ أنْ تُكمِلَ الجُملةَ**[413] أي : قبل أن تذكر جملة فعل الشّرط بتمامها، لفظاً. فلو لم يكن محلّ الجزم لفعل الشّرط وحده لما جاز هذا العطف.

فإن قلتَ : لمَ صوّر التّنازع في التّثنية، وإنّه يُتصوَّر[414] في المفرد؟ قلتُ : لكون الجزم مقطوعاً به[415]، في صورة التّثنية، ظاهراً.

[التّابعة لمفرد]

و الجملة **السّادِسةُ** منها **التّابِعةُ لمُفرَدٍ** أي : لاسم مفرد نكرة ــ فإنّ الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبداً. وأما المعرَّف بلام الجنس فهو في حكم النّكرة. ولهذا حُمل «يسبّني» على الوصف، في قول الشّاعر[416] :

وَلَقَد أمُرُّ علَى اللَّئيـمِ، يَسُبُّنِي فمَضَيتُ، ثُمَّتَ قُلتُ : لا يَعنِينِي

كالجُملةِ المَنعُوتِ بِها، أي : كالجملة[417] الّتي يُوصف بها ذلك المفرد[418] و إعراب **مَحلِّها بحَسَبِ** إعراب[419] **مَنعُوتِها**. والحسَب : العدد. فَعَلٌ بمعنَى مفعول. يقال : ليكن عملك بحسَب ذلك أي : على قدره وعدده.

---

(٤١٠) ظ : فيجزم.

(٤١١) ظ : يقول.

(٤١٢) في الأصل : يقعد.

(٤١٣) هـ : «تكمّل الجملة». وزاد بعدها في م على أنه من متن الإعراب : «تنبيه : إذا قلت : إن قام زيد أقوم، ما محل جملة أقوم؟ فالجواب قيل : هو دليل الجواب. وقيل : هو على إضمار الفاء. فعلى الأول لا محل له مستأنف. وعلى الثاني محله الجزم. ويظهر أثر ذلك في التابع». وهو في مطبوعة الرياض ص٣٩ ــ ٤٠. وانظر ٢٧ ب.

(٤١٤) ت : «ولم يتصور». هـ : فإنه متصور.

(٤١٥) سقطت من ظ و ت.

(٤١٦) شمر بن عمرو. الأصمعيات ص١٣٧ والمغني ص١٠٧ و٤٨٠ والخزانة ١ : ١٧٣.

(٤١٧) ظ : كالجمل.

(٤١٨) في النسخ : يوصف ذلك المفرد بها.

(٤١٩) سقطت من ت.

فتكون هِيَ[٤٢٠]، أي: الجملة المنعوت بها، في مَوضِع رَفع، لكونها صفة لمرفوع، في نَحوِ قوله تعالَى[٤٢١]: (يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، أنفِقُوا مِمّا رَزَقْناكُم، مِن قبلِ أنْ يأتِيَ يَومٌ، لا بَيعٌ[٤٢٢] فِيهِ ولا خُلّةٌ ولا شَفاعةٌ).

لا: لنفي الجنس، بيع: مبنيّ على الفتح مع «لا»، مرفوع المحلّ على أنّه مبتدأ، خبره: فيه. والضّمير المجرور عائد إلى «يومٌ». فالجملة مرفوعة المحلّ، على أنّها صفة الفاعل[٤٢٣]. والفعل مع فاعله[٤٢٤] مجرور المحلّ بـ «قبلِ»، وهو مجرور بـ «مِن» متعلّق بـ «أنفقوا».

فإن قلتَ: ما وجه رفع[٤٢٥] هذه الكلمات الثلاث، مع قصد التّعميم؟ [٤٢٦] ٢٩ب
قلتُ: الوجه أنّها في التّقدير جواب: هل فيه بيع أو خلّة أو شفاعة؟

فإن قلتَ: كيف يصحّ نفي الشّفاعة، على سبيل الاستغراق، وقد ثبتت شفاعة الأنبياء في يوم القيامة، بالأحاديث الصّحيحة؟ قلتُ: قال المفسّرون: المراد نفي شفاعة الأصنام والكفّار[٤٢٧]، الّذين كان الكفّار يعتقدون شفاعتهم. ولهذا تعرّض لذكر الكفّار بقوله، تعالَى: (والكافِرُونَ هُمُ الظّالِمُونَ)، وقال: (لا تنفَعُ الشَّفاعةُ إلّا مَن[٤٢٨] أذِنَ لَهُ الرَّحمٰنُ ورَضِيَ لَهُ قولاً)، حتّى تتكلّموا[٤٢٩] على شفعاء تشفع لكم في حطّ ما في ذمّتكم[٤٣٠].

---

(٤٢٠) ظ: «فيكون هي». هـ: فهي.
(٤٢١) الآية ٢٥٤ من البقرة. وسقط «قوله تعالى» من ظ و هـ.
(٤٢٢) تحتها في هـ، تفسيراً لها: فداء.
(٤٢٣) في الأصل و ت: فاعل.
(٤٢٤) انظر ٣٨أ.
(٤٢٥) سقطت من هـ. والرفع قراءة. انظر الكشاف ١: ٢٢٨ والبحر المحيط ٢: ٢٧٦.
(٤٢٦) ظ: «التفهيم». وانظر أنوار التنزيل ١: ٥٢.
(٤٢٧) في النسخ: والكواكب.
(٤٢٨) الآية ١٠٩ من طه. وفي النسخ: وقيل ولا شفاعة إلا لمن.
(٤٢٩) ت هـ: يتكلموا.
(٤٣٠) ظ هـ: ذمكم.

وتكون الجملة المنعوت بها في موضع نصب، في نحو: (واتّقوا يوماً تُرجَعُونَ فِيهِ[٤٣١]). جملة «تُرجعون [فيه» جملة][٤٣٢] فعليّة، منصوبة المحلّ على أنّها صفة «يوماً»، كما أنّ قولنا: «أخوه حسن» صفة «رجلاً» في قولنا: رأيت رجلاً أخوه حسن. فيكون «يوماً» منصوباً، على أنّه مفعول به، فيكون التّقدير: اتّقوا في الدّنيا عقاب يوم تُرجعون فيه إلى اللّه[٤٣٣]. وقيل: إنّه مفعول فيه، فيكون التقدير: اتّقوا عذاب اللّه يوماً تُرجعون فيه.

فإن قلتَ: لا يصحّ أن يكون مفعولاً فيه. وإلّا يؤدي[٤٣٤] إلى وقوع التّكليف في يوم القيامة، مع أنّ المعنىَ غير مستقيم على ذلك. قلتُ: إنّه مفعول فيه للمحذوف، لا للمذكور، كما أشرنا إليه. فيصحّ المعنىَ بلا شُبهة.

قُرئ «ترجعون» بفتح التّاء وكسر الجيم، على تسمية الفاعل، وبضمّها وفتح الجيم على ترك التّسمية، على أنّه من: رَجَعتُه، إذا رددتُه. وهو متعدّ[٤٣٥]، على هذا الوجه. ولولا ذلك لما بُني لما لم يُسمّ فاعله. ونظير ذلك: وَقَفَ زيدٌ ووَقَفْتُه، وغاضَ الماءُ وغِضتُه[٤٣٦].

وتكون الجملة التّابعة لمفرد في موضع جرٍّ، في نحوِ[٤٣٧]: (لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ).

لا ريب: مبتدأ، خبره: فيه[٤٣٨]. فالجملة في محلّ الجرّ، صفة «يوم»، كقولنا:

---

(٤٣١) الآية ٢٨١ من البقرة. وزاد هنا في ت و م: إلى اللّه

(٤٣٢) من ظ و ت، و «فيه» وحدها في هـ.

(٤٣٣) ظ هـ: ترجعون فيه.

(٤٣٤) كذا، بإثبات الياء الثانية. وحذفها أفصح.

(٤٣٥) في الأصل: ويتعدد.

(٤٣٦) في الأصل: «وغضينه». هـ: وغضته.

(٤٣٧) الآية ٩ من آل عمران.

(٤٣٨) في الأصل: «وخبره». والوجه من النسخ.

مررت برجل غلامه حسن. ويوم: مجرور باللّام، متعلّق بـ «جامعُ» في قوله، تعالَى:
(رَبَّنا، إنّكَ جامِعُ النّاسِ، لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ). ٣٠أ

° ° °

[تنبيه[٤٣٩]: هذا الّذي ذكرتُه، من انحصار الجمل الّتي لها محلّ في سبع، جارٍ على ما قرّروا. والحقّ أنّها تسع. والّذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أمّا الأولَى فنحو[٤٤٠]: (لَستَ عَلَيهِم بمُصَيطِرٍ، إلّا مَن تَوَلّى وكَفَرَ فيُعذِّبُهُ اللّهُ). قال ابن خروف[٤٤١]: من: مبتدأ، ويعذّبه[٤٤٢] اللّه: الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع. وقال الفرّاء[٤٤٣] في قراءة بعضهم[٤٤٤]: (فشَرِبُوا مِنهُ، إلّا قَلِيلٌ مِنهُم)[٤٤٥]: إنّ «قليل» مبتدأ حُذف خبره، أي: لم يشربوا. وقال جماعة في[٤٤٦]: (إلّا امرأتُكَ) بالرّفع[٤٤٧]: إنّه مبتدأ، والجملة بعده خبر.

وليس من ذلك «ما مررتُ بأحد إلّا زيد خير منه»، لأنّ الجملة هنا حال من «أحدٍ» باتّفاق، أو صفة له عند الأخفش[٤٤٨]. وكلّ منهما قد مضَى ذكره[٤٤٩].

---

(٤٣٩) سقط التنبيه كله مما عدا ظ. وهو في المغني ص٤٧٧ ــ ٤٧٨ بعد الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل، كان فيما يبدو حاشية في إحدى النسخ، فأقحمه ناسخ ظ، أو غيره، في المتن سهواً.

(٤٤٠) الآيات ٢٢ ــ ٢٤ من الغاشية.

(٤٤١) أبو الحسن علي بن محمد النحويّ الأندلسي. كان إماماً في العربية محققاً مدققاً. توفي سنة ٦٠٩. البغية ٢: ٢٠٣.

(٤٤٢) ظ: «ويعذب». والوجه من المغني.

(٤٤٣) انظر معاني القرآن ١: ١٦٦.

(٤٤٤) هي قراءة عبد اللّه بن مسعود وأُبيّ والأعمش. انظر البحر ٢: ٢٦٦.

(٤٤٥) الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٤٤٦) الآية ٨١ من هود: «... ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ إلّا امرأتُكَ إنّه مُصِيبُها ما أصابَهُم...».

(٤٤٧) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. النشر ٢: ٢٩٠.

(٤٤٨) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط. أخذ النحو عن سيبويه وصحب الخليل وتوفي سنة ٢١٥. إنباه الرواة ٢: ٣٦ ــ ٤٣. وانظر معاني القرآن للأخفش ص٢٩٥ و ٦٢٦.

(٤٤٩) انظر المغني ص٤٥٩ و ٤٧٣ و ٤٨٢ ــ ٤٨٣.

وكذلك الجملة في[450] : (إلّا إنّهم لَيأكُلونَ الطّعامَ) فإنّها حال، وفي نحو: «ما علمتُ زيداً إلّا يفعل الخير» فإنّها مفعول. وكلّ ذلك قد ذُكر[451].

وأما الثّانية فنحو[452] : (سَواءٌ عَلَيهِم آأنذَرتَهُم) الآية، إذا أُعرب سواء: خبراً، وأنذرتهم: مبتدأ، ونحو[453] : «تسمعُ بالمعيديّ خير من أن تراه» إذا لم يُقَدَّر[454] الأصل: «أن تسمعَ» بل قُدِّر[455] «تسمعُ»[456] قائماً مقام السّماع، كما أنّ الجملة بعد الظّرف في نحو[457] : (ويَومَ نُسَيِّرُ الجِبالَ)، وفي نحو «آأنذرتهم» في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك.

واختُلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملة أو لا؟[458]. فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام[459] وثعلب[460] مطلقاً نحو: يُعجبني قامَ زيد. وفصّل الفرّاء[461] وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبيّاً ووُجد معلّق عن العمل، نحو: «ظهرَ لي أقام زيد» صحّ، وإلّا فلا. وحملوا عليه: (ثُمّ بَدا لَهُم، مِن بَعدِ ما رأوُا

---

(٤٥٠) الآية ٢٠ من الفرقان: «وما أرسَلْنا قَبلَكَ مِنَ المُرسَلينَ إلّا ...».

(٤٥١) انظر المغني ص ٤٦٤.

(٤٥٢) الآية ٦ من البقرة.

(٤٥٣) مجمع الأمثال ١ : ١٢٩.

(٤٥٤) في المغني: لم تقدر.

(٤٥٥) في المغني: بل يقدر.

(٤٥٦) ظ: «يسمع». والتصويب من المغني.

(٤٥٧) الآية ٤٧ من الكهف.

(٤٥٨) في المغني: أم لا.

(٤٥٩) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير. نحوي كوفي من أصحاب الكسائي. توفي سنة ٢٠٩. البغية ٢ : ٣٢٨. ظ: «وأجاز هشام». والوجه من المغني.

(٤٦٠) أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني. نحوي ولغوي كوفي ثقة، توفي سنة ٢٩١. بغية الوعاة ١ : ٣٩٦ـــ٣٩٧.

(٤٦١) انظر الكتاب ١ : ٤٥٦ ومعاني القرآن ٢ : ٣٣٣ والكامل ص ٤٤٥ والأشباه والنظائر ٢ : ١٩ وشرح الكافية ٢ : ٣٠٤ والهمع ١ : ١٦٤.

الآيات لَيَسجُنُنَّهُ[٤٦٢])، ومنعوا «يُعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجّا بقوله[٤٦٣]:

وما راعَني إلّا يَسِيرُ بشُرطةٍ

ومنع الأكثرون ذلك كلّه، وأوّلوا ما ورد ممّا يُوهِمه، فقالوا: في «بدا» ضمير البداء، و «تسمع» و «يسير» على إضمار «أن».

وأمّا قوله، تعالى[٤٦٤]: (وإذا قِيلَ لَهُم: لا تُفسِدُوا في الأرضِ)، وقوله، عليه الصّلاة والسّلام[٤٦٥]: «لا حَولَ ولا قُوّةَ إلّا باللّهِ كَنزٌ مِن كُنُوزِ الجَنّةِ»، وقول العرب[٤٦٦]: «زَعَمُوا مَطِيّةُ الكَذِبِ»، فليس من باب الإسناد إلى الجمل، لما بيّنّاه[٤٦٧] في غير هذا الموضع[٤٦٨]. قاله ابن هشام في المغني[٤٦٩]].

[التّابعة لجملة لها محلّ]

و الجملة السابعةُ[٤٧٠]، منها، التّابِعةُ لجُملةٍ لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ. إنّما قيّدها[٤٧١] بهذا القيد، لأنّها إذا كانت تابعة لجملة ليس لها محلّ من الإعراب [تكون

---

(٤٦٢) الآية ٣٥ من يوسف. وزاد هنا في المغني: حتى حين.

(٤٦٣) صدر بيت لمعاوية بن خليل، عجزه:

وعَهدِي بهِ قَيناً، يَفُشُّ بكِيرِ

المنصف ٢ : ١٤٣ والخصائص ٢ : ٤٣٤ وشرح المفصل ٤ : ٢٧ والمغني ص ٤٧٨ وشرح شواهده ٢ : ٦٩١ والعيني ٤ : ٤٠٠ والخزانة ٣ : ٦٢٣. وانظر إعراب الجمل ص ١٥١ و ١٥٦ــ١٥٧.

(٤٦٤) الآية ١١ من البقرة.

(٤٦٥) الجامع الصغير ٢ : ٣٦٣.

(٤٦٦) زهر الأكم ٣ : ١٣٨. ونسب إلى النبي عليه السلام. انظر ٦٨أ.

(٤٦٧) في المغني: لما بينا.

(٤٦٨) المغني ص ٤٤٩.

(٤٦٩) ص ٤٧٧ــ٤٧٨.

(٤٧٠) ظ ت: «والسابعة». هـ: السابعة.

(٤٧١) ظ ت: قيد.

من الجمل الّتي تُذكر[٤٧٢] أحوالها من بعدُ. أعني: من الجمل الّتي لا يكون لها محلّ من الإعراب][٤٧٣]. وإنّما لم يذكر مثل هذا القيد، في الجملة التّابعة لمفرد، لعدم تصوّر انقسام المفرد إلى هذين القسمين.

فإن قلتَ: يُتصوَّر التّقسيم ههنا أيضاً. فإنّ المفرد النّكرة يكون تارة معرباً وأُخرَى مبنيّاً، كما إذا جاء على طريق التّعداد. قلتُ: المراد من المفرد هو الاسم الّذي يكون جزء المركَّب الإسناديّ، لا مطلق المفرد.

أمّا[٤٧٤] وجه تخصيصها بالموضع السّابع، الملحوظ على وجه كلّيّ، فهو أنّ اعتبار تبعيّتها للجملة الّتي لها محلّ من الإعراب [آخر][٤٧٥] اعتباراتها.

ثمّ الجملة التّابعة لتلك[٤٧٦] الجملة فمنها[٤٧٧] ما يكون على سبيل البدل، نحو[٤٧٨]:

«أقُولُ لَهُ: ارحَلْ، لا تُقِيمَنَّ عِندَنا»

ومنها ما يكون على طريق العطف، نحوُ «قعد أخوه» في قولنا: **زَيدٌ قامَ أبوهُ، وقَعَدَ أخوهُ**، إذ[٤٧٩] وقعت الجملة المتبوعة ههنا في موضع خبر المبتدأ. **فجُملةُ «قامَ أبوهُ»**

---

(٤٧٢) ت: «نذكر». هـ: «يذكر». وانظر ٥٠ ب.

(٤٧٣) سقط من الأصل.

(٤٧٤) في النسخ: وأما.

(٤٧٥) من ت. ظ: أحد.

(٤٧٦) ت: تلك.

(٤٧٧) ظ: منها.

(٤٧٨) صدر بيت عجزه:

وإلّا فكنْ، في السِّرِّ والجَهرِ، مُسلِما

المغني ص ٤٤٩ و ٤٧٦. قلت: إن جملة «ارحل» لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وعليه فالتبعية هنا لما لا محل له. وانظر المغني ص ٤٧٥ وإعراب الكافية ص ٤٨، وما يأتي في ٣١أ وإعراب الجمل ص ١٦١ و ١٢٥.

(٤٧٩) في الأصل والنسخ: «إذا». والصواب ما أثبتنا.

ـ إضافتها[٤٨٠] بيانيّة، كخاتم فضّةٍ ـ **فِي مَوضِعِ رَفعٍ**، **لأنّها** وقعت موضع **خَبَرِ المُبتَدأ**. **وكَذلِكَ**[٤٨١]، أي: مثل جملة «قام أبوه»، جملة **«قَعَدَ أخُوهُ»** في محل رفع[٤٨٢]، **لأنّها مَعطُوفةٌ علَيها** أي: على جملة «قام أبوه». فكأنّها واقعة في موضع الخبر، فينسحب[٤٨٣] حكمها عليها.

فإن قلتَ: فما الجامع بينهما، من جانب المعنىَ؟ قلتُ: أمّا الجامع بين القيام والقعود فهو تناسب[٤٨٤] التّضادّ. وأمّا المناسبة[٤٨٥] بين الأب والأخ فهي ارتباط كلّ منهما إلى زيد، بواسطة الضّمير، مع استلزام تعقّله لتعقّله[٤٨٦]. هذا على اعتبار رجحان العطف على الجملة الصّغرَى.

ولَو[٤٨٧] **قَدَّرتَ العَطفَ**، وإن كان مرجوحاً لمجرّد استقامة المعنىَ، **على الجملة الاسمِيّةِ**، أي: على الجملة الكبرَى ـ هي جملة «زيد قام أبوه» بتمامها ـ **لَم يَكُن للمَعطُوفةِ**، أي: للجملة[٤٨٨] المعطوفة على الجملة الاسميّة، **مَحَلٌّ** من الإعراب، لكونها ٣٠ ب
تابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب. فلا يكون ممّا نحن بصدده. لكنّه قد[٤٨٩] تعرّض له، لكون[٤٩٠] المقام صالحاً لذلك التّقدير، كما أنّه صالح[٤٩١] لتقدير الحال. على أنّ

---

(٤٨٠) ت: إما إضافتها.
(٤٨١) م: وكذا.
(٤٨٢) في النسخ: الرفع.
(٤٨٣) ت: في موضع رفع الخبر فانسحب.
(٤٨٤) زاد هنا في ت: بين.
(٤٨٥) ظ: المناسب.
(٤٨٦) في الأصل و ت: تعلقه لتعلقه.
(٤٨٧) سقطت بقية متن المسألة الثانية من ع و ح.
(٤٨٨) ت هـ: الجملة.
(٤٨٩) سقطت من الأصل.
(٤٩٠) ت: بكون.
(٤٩١) هـ: كما أنه كان صالحاً.

مفهوم[492] التّقييد المذكور يقتضي[493] ذلك.

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ الجملة الشّرطيّة معطوفة. فما المعطوف عليها ههنا؟ قلتُ: المعطوف[494] عليها محذوفة[495]. كأنّه قال: إذا عطفتَ[496] جملة «قعد أخوه» على جملة «قام أبوه» يكون لها محلّ من الإعراب، وإذا عطفتَ على مجموع «زيد قام أبوه» لا يكون لها [أي: للمعطوفة][497] محلّ من الإعراب. ويجوز أن يكون أمثال هذا العطف من قبيل عطف القصّة على القصّة، كما تقول: زيد يُعاقَبُ بالقيد والإزهاق[498]، وبشّر عمراً[499] بالعفو والإطلاق.

ولَو قَدّرتَ الواوَ في قولنا: «وقعد[500] أخوه» واوَ الحالِ الدّالّةَ على مجرّد اقتران الحال بمضمون العامل ــ فإن قلتَ: كيف يُتصوَّر ههنا الحال، مع أنّها لم تبيّن هيئة الفاعل، ولا يمكن أيضاً أن تكون حالاً عن زيد، ولا عن ضميره؟ وإلّا يلزم اختلاف العامل بين الحال وصاحبها. قلتُ: لا شكّ أنّ كلّ حال تُفيد[501] التّقييد، ولو على طريق التّوقيت. فلا جرم إنّ الحال ههنا تبيّن مقارنة القيام بالقعود، كما في قولك: جاء زيد وقد ركب الأمير ــ كانَتِ الجُملةُ، أي: جملة «قعد أخوه»، في مَوضِعِ نَصبٍ، لوقوعها في موضع[502] الحال، وكانَت لفظة «قَد» مُضمَرةً، أي:

---

(٤٩٢) ظ ت: «أنه مفهوم». هـ: أن مضمون.

(٤٩٣) ت: فيقتضي.

(٤٩٤) ت: المعطوفة.

(٤٩٥) في الأصل وهـ: محذوف.

(٤٩٦) ظ: عطف.

(٤٩٧) من ظ.

(٤٩٨) الإزهاق: الإهلاك. ظ: والإرهاق.

(٤٩٩) في الأصل: «وبُشر عمرو». وانظر الكليات ٣: ٢٠٣.

(٥٠٠) سقطت الواو من الأصل.

(٥٠١) ظ هـ: يفيد.

(٥٠٢) في النسخ: موقع.

محذوفة مقدّرة في تلك الجملة. فإنّ الفعل الماضي إذا وقع حالاً فلا بدّ من «قد» ظاهرة أو مقدّرة، كما في قوله تعالى[٥٠٣] : (أو جاؤوكم، حَصِرَتْ صُدُورُهُم).

هكذا قال الجمهور[٥٠٤]، في رعاية ظاهر القاعدة المقرّرة[٥٠٥]. فالتّحقيق[٥٠٦] أنّ الأصل عدم التّقدير، مع استقامة المعنىَ، وأنّ المبحث[٥٠٧] هو الحالُ الّتي تكون قيداً للعامل مطلقاً، سواء كانت[٥٠٨] في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال، لا الحالُ الّتي تكون بمعنىَ الوقت الّذي يقع فيه كلام المتكلّم حال التّكلّم، حتّى يُحتاج إلى تمحّل ذلك التّقدير. فمنشأ الاحتياج إليه الاشتباهُ بين المعنيين، وعدمُ التّمييز بين مظانّ الاستعمال. ١٣١أ

هذا. ثمّ قال المصنّف في كتاب «المغني»[٥٠٩]: و ممّا يلتحق[٥١٠] بهذا أنّه إذا قيل[٥١١]: «قالَ زَيْدٌ: عَبدُ اللّهِ مُنطَلِقٌ وعَمرٌو مُقِيمٌ» [فلَيسَ مِن هذا. بَل الّذي مَحَلُّهُ النّصبُ مَجمُوعُ الجُملَتينِ، لأنّ المَجمُوعَ هُوَ المَقُولُ. فكُلٌّ مِنهُما جُزءُ المَقُولِ، لا المَقُولُ][٥١٢]. ليست الجملة الأولَى وحدها في محلّ النّصب، ولا الجملة الثّانية تابعة لها، حتّى تكون في محلّ النّصب وحدها أيضاً. بل كلتا الجملتين معاً في موضع النّصب على أنّهما مقولان للقول[٥١٣]. فلا محلّ لكلّ واحدة منهما على حدة،

---

(٥٠٣) الآية ٩٠ من النساء.

(٥٠٤) الجمهور ههنا جمهور البصريين. فالأخفش والكوفيون أجازوا عدم التقدير. انظر الإنصاف ص ٢٥٤ والمغني ص ١٨٨ والجنى الداني ص ٢٥٦. وإعراب الجمل ص ١٨٢.

(٥٠٥) ظ هـ: المقدرة.

(٥٠٦) في الأصل: والتحقيق.

(٥٠٧) ت هـ: البحث.

(٥٠٨) في الأصل: كان.

(٥٠٩) ص ٤٧٥. وفي النقل تصرف.

(٥١٠) ت: وما يلتحق.

(٥١١) م: قلت.

(٥١٢) من ت و م ومطبوعة الرياض ص ٤١.

(٥١٣) في النسخ: أنها مقولة القول.

لأنّ المقولَ بمجموعهما من حيث هو، وكلٌّ واحدة من الجملتين جزء لمجموع[٥١٤] المقول. فكما أنّه لا محلّ لكلّ واحد من جزأي الجملة الواحدة على حدة، باعتبار القول، كذلك لا محلّ لكلّ واحدة من الجملتين على حدة. فتأمّلْه[٥١٥].

أقول: وجه التأمّل، على ما قصده، أنّ اعتبار المحلّ إنّما يكون في المجموع قصداً وأصالة، وإن كان الظّاهر يدلّ على أنّ لكلّ واحدة منهما محلاً من الإعراب، لتعلّق القول بكلّ منهما ضمناً. فلذا جعله من الملحقات.

* * *

ثمّ[٥١٦] لمّا كانت المهارة في معرفة الإعراب[٥١٧] لا تتمّ إلّا بعد تفاصيل[٥١٨] الجمل، الّتي ليس[٥١٩] لها محلّ من الإعراب، أراد أن يُبيّن حالها على حدة، فقال:

---

(٥١٤) ظ هـ: «المجموع». وسقطت من ت

(٥١٥) هـ: فتأمل.

(٥١٦) سقطت من ظ و ت.

(٥١٧) سقطت من الأصل.

(٥١٨) هـ: «تقابل». وتحتها: تفاصيل.

(٥١٩) ت: «ليست». وسقطت من هـ.

الجمل الّتي لا محلّ لها

المَسألةُ الثالِثةُ، من المسائل الأربع، **في بَيانِ الجُمَلِ**[1] **الّتي لا مَحَلَّ لَها مِن الإعرابِ.**

فإن قلت: ما الحكمة في إثبات لفظة «البيان» ههنا، وفي حذفها[2] في الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب؟ قلتُ: الحكمة هي الإيماء إلى أنّ الجمل[3] لمّا كان لها محلّ كان لها غُنية عن البيان، بخلاف الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، فإنّها محتاجة إليه غاية الاحتياج.

وهيَ[4] **أيضاً** ـــ يقال: آضَ فلان أيضاً بمعنىً: رجعَ رجوعاً. أي: رجع مواضع استعمال الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، وإن كانت أكثر[5] من أن يضبطها القلم، إلى سبعة مواضع، كما رجعت موارد استعمال الجمل الّتي لا محلّ لها[7] ٣١ ب

---

(١) ت: الجملة.
(٢) انظر ١٦ ب.
(٣) في الأصل: الجملة.
(٤) زاد هنا في هـ: من الإعراب.
(٥) ح: فهي.
(٦) سقطت من ت.
(٧) هـ: التي لها محل.

[الجملة الابتدائية]

إحداها أي: إحدى الجمل السّبع الّتي لا محلّ لها من الإعراب ــ وما وقع في أكثر النّسخ: «أحدها» موضع «إحداها» فغلط، واقع من طغيان قلم النّاسخ. يدلّ عليه صريحاً قولُه، فيما بعدُ: الثّانية، الثّالثة ــ تُسمّى الجملة الابتِدائيّة[١٢]. هي الّتي لا تعلّق لها بشيء، من جهة الإعراب. وتُسَمّى الجملة المُستأنفةَ أيضاً، فيكون لها اسمان.

والمراد من الاستئناف ههنا هو مطلق الاستئناف. سواء كان لغويّاً، أو عُرفيّاً بيانيّاً. وهو الّذي يكون جواباً لسؤال مقدّر. ثمّ المستأنفة نوعان:

أحدهما: المفتتح بها النّطق، كقولك ابتداء: زيد قائم. ومنه[١٣] [الجمل المفتتح بها السُّور[١٤]].

الثّاني][١٥]: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، نحو: مات فلان. رحمه اللّه[١٦].

فمن أمثلة النّوع الأوّل، على سبيل القطع، نحوُ: (إنّا أعطيناك

---

(٨) ظ: «فكذا تستعمل». ت هـ: فلذا يستعمل.
(٩) في الأصل: التثنية.
(١٠) ت هـ: التقدير.
(١١) سقطت من ت.
(١٢) ع: المبتدأة.
(١٣) ت: ومنها.
(١٤) ظ: السؤال.
(١٥) سقط من الأصل، وسقطت «الجملة» من هـ.
(١٦) هـ: رحمة اللّه عليه.

الكَوْثَرَ)[١٧]. هو اسم نهر في الجنّة، على ما ورد به[١٨] المشهور. فـ «إنّ» مع معموليها جملة اسميّة ابتدائيّة، لا محلّ لها من الإعراب، لعدم وقوعها موقع[١٩] المفرد.

فإن قلتَ: الابتداء من مظانّ الاسم. فلذا قالوا: الفعل المضارع معرب، لوقوعه موقع الاسم. [فينبغي أن يكون لها محلّ من الإعراب. قلتُ: لا شكّ أنّ الفرق جليّ بين موضع[٢٠] الاسم]،[٢١] وبين موضع الجملة المبتدأة[٢٢]. فالتّحقيق[٢٣] أنّ اعتبار محلّ الجملة في موضع المفرد[٢٤] إنّما يُتصوَّر إذا أمكن إجراء أحكامه عليها. فمعلوم أنّ الجملة، من حيث هي جملة، لا تصلح لأن يُحكم عليها بشيء.

و من أمثلة النّوع الثّاني، على سبيل الخفاء المحتاج إلى التّأمّل، نحوُ: (إنّ العِزّةَ[٢٥]) أي: الغلبة والقهر (لِلّهِ)، فيكون الظّرف[٢٦] مرفوع المحلّ، على أنّه خبر «إنّ»، (جَمِيعاً): حال من الضّمير المستتر في الظّرف، أي: إنّ الغلبة للّه مجتمعةً.

فإن قلتَ: قال اللّه ـــ تعالَى ـــ ههنا: «إنّ العزّة للّه جميعاً»، وقد قال في موضع آخر[٢٧]: (ولِلّهِ العِزّةُ، ولِرَسُولِهِ، ولِلمُؤْمِنِينَ). قلتُ: العزّة مشتركة[٢٨] بين معان. فهي[٢٩] في حقّ اللّه: القهر والغلبة، وفي حقّ الرّسول، عليه الصّلاة ١٣٢أ

---

(١٧) الآية ١ من الكوثر.

(١٨) هـ: «في». وفوقها: به.

(١٩) في الأصل: وقوع.

(٢٠) سقطت من ت.

(٢١) من النسخ. وفي حاشية الأصل: هنا بتر.

(٢٢) في الأصل: المبتدأ.

(٢٣) ت: والتحقيق.

(٢٤) سقط «في موضع المفرد» من ت.

(٢٥) الآية ٦٥ من يونس. وزاد هنا في هـ: للّه.

(٢٦) الظرف: الجار مع المجرور.

(٢٧) الآية ٨ من المنافقون.

(٢٨) ظ هـ: «مشترك». واللفظ المشترك: ما وضع لمعان مشتركة من غير ترجيح. وإنّما يخصص بقرائن الحال أو المقال، فيكون مختصاً.

(٢٩) في الأصل و ت و هـ: وهي.

والسّلام[٣٠]: إظهار دينه، وفي حقّ المؤمنين: نصرهم على أعدائهم. وقوله: «إنّ العزّة للّه جميعاً» يراد به العزّة الكاملة الّتي تندرج فيها عزّة الإلٰهيّة والإحياء والإماتة، وعزّة البقاء الدّائم، وما أشبه ذلك. فتكون العزّة المختصّة غير العزّة المشتركة. فالتّحقيق أنّ العزّة كلّها للّٰه حقيقة. لكن قد يُظهرها على يد رسوله، وعلى أيدي المؤمنين، تكريماً وتعظيماً لهم. وأمّا غلبة الكفار على المؤمنين فإنّما هي استدراج لهم، لا عزّة.

بعد قوله، تعالى: (ولا يَحزُنْكَ قَولُهُم) أي: لا يهمّك[٣١] تكذيبهم وتهديدهم، وتشاورهم فيما بينهم[٣٢] في تدبير هلاكك.

لا[٣٣]: جازمة، ويحزن: فعل مجزوم بها، مفعوله الضمير المنصوب المتّصل به، فاعله: قولهم، وهم: في محلّ الجرّ بإضافة القول إليه، عائد إلى الكفّار.

فمقول القول ههنا محذوف، مثل: إنّه سيهلك وإنّه مجنون أو شاعر، إلى غير ذلك مثلاً. فيكون قوله: «إنّ العزّة للّه جميعاً» جملة[٣٤] مستأنفة، على سبيل التّعليل. كأنّه قيل: ما لي لا أحزن؟ فقيل: إنّ العزّة للّه جميعاً، لا يملك أحد شيئاً منها، لا هم ولا غيرهم. فاللّه ــ تعالى ــ يغلبهم[٣٥] وينصرك عليهم[٣٦]، (كَتَبَ اللّهُ : لأَغلِبَنَّ أنا ورُسُلِي)، و(إنّا لَنَنصُرُ رُسُلَنا)[٣٧]. ويدلّك[٣٨] على ذلك قراءة أبي حيوة[٣٩]: «أنّ

---

(٣٠) هـ: صلى الله عليه وسلم.

(٣١) ظ ت: «لا يهنك». هـ: «لا يهمنك». والتفسير من الكشاف ٢: ٢٧٩.

(٣٢) سقط «فيما بينهم» من النسخ.

(٣٣) في الأصل و هـ: ولا.

(٣٤) سقطت من الأصل. وبقية الفقرة من الكشاف ٢: ٢٧٩ ــ ٢٨٠.

(٣٥) زاد هنا في هـ: كأنه قيل.

(٣٦) الآية ٢١ من المجادلة.

(٣٧) الآية ٥١ من غافر.

(٣٨) في النسخ: ويدل.

(٣٩) شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي صاحب القراءة الشاذة ومقرىء الشام. مات سنة ٢٠٣. غاية النهاية ١: ٣٢٥.

العِزّة» بالفتح، بمعنىَ: لأنّ العزّة، على صريح التّعليل.

ولَيسَتْ[٤٠] جملة مَحكِيّةً بالقَولِ، حتّى تكون من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، وإن كان الوهم ينساق إليها من أوّل الأمر بلا رويّة، لِفَسادِ المَعنَى أي: لإفضاء[٤١] حكايتها به إلى فساد معنىَ الكلام ــ فإنّ هذا قول اللّه لا قولهم ــ ولأنّ الكفّار لو قالوا: «إنّ العزّة للّه جميعاً» لم يكونوا كفّاراً، لاعترافهم بأنّ آلهتهم لا عزّة لهم، ولَما أحزنه قولهم[٤٣].

و من أمثلة النّوع الثّاني، على سبيل زيادة الخفاء، نَحوُ: (لا يَسّمَعُونَ[٤٤] إلَى المَلأَ الأعلَى). قُرئَ بتشديد السّين والميم[٤٥]، [من][٤٦] التّسمّع[٤٧]: تطلّب السّماع. ٣٢ ب
يقال: تَسمّعَ فسمعَ، أو فلم يَسمع. أصله «يَتَسَمَّعُونَ» أدغمت التّاء في السّين وقُرئَ بسكون السّين وتخفيف الميم.

السّماع يتعدّى بنفسه ــ يُقال: سمعتُ فلاناً يتحدّث ــ ويتعدّى[٤٨] بـ «إلى». يقال: سمعتُ إلى فلان يتحدّث. فالمتعدّي بنفسه يُفيد معنىَ الإدراك، وبـ «إلى» يُفيد الإصغاء مع الإدراك. فيكون تعديته بـ «إلى» على سبيل تضمين معنىَ الإصغاء.

رُوي[٤٩] عن ابن عبّاس[٥٠] أنّهم يتسمّعون ولا يَسمعون[٥١]. فهذا يدلّ على

---

(٤٠) فوقها في هـ: جملة إن العزة للّه جميعاً.

(٤١) في النسخ: لاقتضاء.

(٤٢) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٤٣) تحتها في هـ: بل لسو منهم.

(٤٤) الآية ٨ من الصافات. هـ: لا يسّمّعون.

(٤٥) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف وحفص. وقرأ باقي العشرة بتخفيفها. النشر ٢: ٣٥٦.

(٤٦) من ت.

(٤٧) في الأصل: «التسميع». وانظر الكشاف ٤: ٢٧. فجمهور التعليق على الآية منه بتصرف.

(٤٨) ت: وتارة.

(٤٩) التفسير الكبير ٧: ١٢٥.

(٥٠) زاد هنا في ت: رضي اللّه عنهما.

(٥١) ظ: ولا يستمعون.

رجحان التّخفيف على التّشديد. ويَشهد بذلك[52] قوله، تعالَى: (وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جانبٍ دُحُوراً)[53]، كما يَشهد به الحفظ[54] شهادة عدل.

والملأُ الأعلَى هم الملائكة، لأنّهم يسكنون السماوات. والإنس والجنّ هم الملأ الأسفل، لأنّهم سكان الأرض.

بَعدَ قوله، تعالَى[55] (وحِفْظاً مِن كُلِّ شيطانٍ مارِدٍ). المعنَى: وحفظْنا حفظاً السّماء[56] بالشّهب[57] من كلّ شيطان خارج عن طاعة اللّه. لا يقدرون أن يسمعوا[58].

فإن قلتَ: المراد من السّماء ههنا هو السّماء الدّنيا أي: القُربَى. ولا شكّ أنّها فلك القمر. والكواكبُ الثّوابتُ إنّما تكون في غيرها، كما دلّ عليه الرّصد. فما معنَى حفظها وتزيينها[59] بالكواكب الثّابتة فيه؟ قلتُ، بعد تسليم دلالة الرّصد: إنّها في فلك القمر بحسب الرّؤية والمنظر، وإن كانت في غيرها بحسب زعم أصحاب[60] الرّصد. على أنّ الحفظ [غير مستبعد][61] بالكواكب[62] الثّابتة فيه. وكذا حال التّزيين. قال الشّاعر[63]:

---

(52) في الأصل: لذلك.
(53) الآيتان 8 و 9 من الصافات. والدحور: الطرد والإبعاد.
(54) يريد قوله «وحفظاً» في الآية التالية بعد.
(55) الآية 7 من الصافات.
(56) ت: حفظ السماوات.
(57) ظ ت: وبالشهب.
(58) في النسخ: يتسمعوا.
(59) ت: حفظها وتزينها.
(60) سقطت من ت.
(61) سقط من الأصل.
(62) في الأصل: للكواكب.
(63) صدر بيت للأعشى، عجزه:

إذا ذاقها مَن ذاقَها يَتمطّقُ

• تُرِيكَ القَذَى مِن دُونِها، وهْيَ دُونَهُ •

وفيه احتمالات أربع(٦٤)، اثنان منها مردودان، وواحد مرجوح، والآخر مختار.

أحد الأولين: جملة «لا يسمعون» صفة لشيطان. وليس المعنىَ بمستقيم عليها، لأنّ حفظ السّماوات لأجل أنّ الشّياطين يطلعون إليها، ويسمعون(٦٥) أخبارها، ويضلّون بها(٦٦) النّاس. فإذا كانوا غير متسمّعين(٦٧)، ولا سامعين، فلا فائدة في حفظ السّماء منهم.

والثّاني: احتمال الحاليّة. والقول فيها كالقول في الصّفة، لأنّها صفة في المعنىَ.

فإن قلتَ: اجعلْها(٦٨) حالاً مقدَّرة أي: حفظاً من كلّ شيطان مارد، مقدَّراً عدم سماعه بعد الحفظ. قلتُ: الّذي يُقدِّر(٦٩) وجود معنَى الحال هو صاحبها(٧٠)، في ١٣٣أ
قولك: مررتُ برجل معه صقر صائداً به غداً، أي: مقـدَّراً(٧١)، حالَ المرور به، أنّه يصيد به غداً. والشّياطين(٧٢) لا يُقدِّرون عدم السّماع، ولا يريدونه.

ديوانه ص ٢١٩ واللسان والتاج (دون). والقذى: ما يقع في الشراب من تبن ونحوه. ودونها: وراءها. ودونه: أمامه. ويتمطق: يتلمظ.

(٦٤) كذا. وهو جائز لتقدم المعدود على العدد، أو لاعتبار التأنيث في المعدود وهو جمع، أو لاعتبار أن مفرد الاحتمالات هو الاحتمالة. والاعتبار الأخير مرجوح هنا لقوله بعد: اثنان..

(٦٥) ظ: ويسّمّعون.

(٦٦) سقطت من النسخ.

(٦٧) في النسخ: مستمعين.

(٦٨) ت: «إن جعلتها». والفقرة من المغني ص ٤٢٩، بتصرف يسير.

(٦٩) زاد هنا في ظ: «بعد». وسقط «وجود» من هـ.

(٧٠) هذا قول ابن هشام وقد نوزع فيه. فالحال المقدرة ليس لازماً أن يقدرها صاحبها. انظر المنصف للشمني ٢: ١١٩ـــ ١٢٠ والدسوقي ٢: ٤٢ والصبان ٢: ١٩٣.

(٧١) في الأصل: «غداً إلى أن مقدراً». وفي الحاشية: لعله لا أن.

(٧٢) في الأصل: «أو أن الشياطين». هـ: أو الشيطان.

والثّالث: أن يكون أصله[٧٣] «لئلّا يسمعوا»، حُذفت اللّام كما حُذفت، في قولك: جئتُك أن[٧٣] تكرمني، أي: لأن تكرمني. فبقي «ألّا[٧٤] يسمعوا»، ثمّ حُذفت «أن»، وأُهدر[٧٥] عملها، كما في قول الشّاعر[٧٦]:

«ألا أيُّهذا الزّاجِرِي، أحضُرُ الوَغَى»

وهذا مستقيم، من جهة المعنى، لكنّ فيه كثرة الحذف، كما ترى. قال صاحب «الكشّاف»[٧٧]: كلّ واحد[٧٨] من هذين الحذفين غير مردود، على انفراده. فأمّا اجتماعهما فمنكر من المنكرات. وصون القرآن عن مثل هذا التّعسّف[٧٩] واجب.

والرّابع، وهو الاحتمال الرّاجح: أن تكون[٨٠] جملة منقطعة عمّا قبلها، وفائدتها الاقتصاص لما عليه[٨١] حال المسترِقة[٨٢] للسّمع. قال صاحب «الكشّاف»[٨٣]: لا يجوز أن يكون استئنافاً، لأنّ سائلاً لو سأل: لِمَ تُحفظُ من الشّياطين؟ فأُجيب بأنّهم لا يسمعون، لم يستقم. فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأً.

---

(٧٣) سقطت من الأصل و ت. والفقرة من الكشاف ٤ : ٢٨ بتصرف. وانظر المغني ص٤٢٩.

(٧٤) في الأصل: أن.

(٧٥) في الأصل: «وصدر». وزاد قبلها في هـ: كثرة.

(٧٦) صدر بيت لطرفة بن العبد، عجزه:

وأنْ أشهدَ اللّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي؟

شرح القصائد العشر ص ١٢٢ والمقتضب ٢ : ٨٥ والمحتسب ٢ : ٢٣٨ والكشاف ٤ : ٢٨.

(٧٧) ٤ : ٢٨. وتعقبه ابن المنير في إبطاله الصفة والحذفين، وأثبت أن كلاً منهما مستقيم لا إشكال فيه. انظر حاشية الكشاف.

(٧٨) في الأصل: واحدة.

(٧٩) في الأصل: التعسيف.

(٨٠) ظ هـ: يكون.

(٨١) في الأصل: «الاختصاص لما عليها». وانظر الكشاف ٤ : ٢٧.

(٨٢) ظ: المسترق.

(٨٣) ٤ : ٢٧. وفي النقل تصرف.

أقول: الاستئناف ليس بمنحصر في السّؤال عن اللّمّيّة[٨٤]، لجواز أن يكون سؤالاً عن الحال، كما في قوله تعالَى[٨٥]: (رأيتُهمْ لي ساجِدِينَ)، على أحد وجوه التّأويل. والمقام يناسبه ظاهراً، فيجوز. فإن سلب الخاصّ لا يكون دليلاً على سلب العامّ.

فإن قلتَ: لعلّه أراد سلب جواز الخاصّ بقرينه التّعليل، لا سلب جواز مطلق الاستئناف. قلتُ: قوله: «فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ» لا يُساعد ذلك. على أنّه عدولٌ عن الظّاهر[٨٦]، وتسليمُ ورود الاعتراض عليه.

فإن قلتَ: لو[٨٧] احتمل الإستئنافُ ههنا السّؤالَ عن الحال لا يكون جملة «لا يسمعون» منقطعة عمّا قبلها، والمقدّر خلافه[٨٨]. قلتُ: المراد من الانقطاع هو الانقطاع، من جهة الإعراب، كما أشرنا إليه. فلا يُنافي الاتّصال، من جهة المعنىَ.

ولَيسَت، أي: جملة «لا يسمعون»، **صِفةً لِلنَّكِرةِ** وهي «شيطان» ـــ واستعمال النّكرة ههنا[٨٩] لا يخلو[٩٠] عن دّقة ـــ **ولا يجوز أن تكون[٩١] حالاً مِنها** ٣٣ب
مُقدَّرةً أي: منتظَرة ومستقبَلة ـــ الحال[٩٢] تكون تارة محقّقة، كقولك: جاءني زيد راكباً، وأُخرىَ مقدّرة، كقولك: هذا زيد مسافراً غداً ـــ **لِوَصفِها**[٩٣] أي: لكونها

(٨٤) اللمية: العلة الغائية. ويسأل عنها بـ «لِمَ». وهي مصدر صناعي يراد به إعطاء السبب في التصديق وفي الوجود معاً. هـ: الكمية.
(٨٥) الآية ٤ من يوسف.
(٨٦) في الأصل: ظاهر.
(٨٧) في الأصل: لما.
(٨٨) سقطت من هـ.
(٨٩) سقطت من الأصل.
(٩٠) ظ: لا تخلو.
(٩١) في الأصل: أن يكون.
(٩٢) في الأصل: ولا حالاً.
(٩٣) في الأصل: «مسافر غداً لوصفها». وسقط «ولا حالاً منها مقدرة لوصفها» من ع و ح، وعلق عليه في هـ بأنه شرح وليس من المتن.

موصوفة بمارِدٍ. فيكون[94] تعليلاً للجواز، كما أنّ قولَه: لفسادِ مَعنى الكَلامِ[95]، أي: لخروج [معنى][96] الكلام عن الإفادة، كما مرّ تقريره[97]، في بيان الوجوه الأربعة، تعليلُ مجموع السّلبين، أو تعليل الثـاني اكتفاء به عن تعليل الأوّل، كما هو المناسب لبحث الألفاظ.

وتقول، في استئناف الجملتين ــ نسبة هذا الاستئناف [إلى الاستئناف][98] المذكور كنسبة المركّب إلى البسيط. فلذا أخّره عنه في الـذّكر ــ: ما لَقِيتُهُ مُذْ يَومانِ. فهذا، أي: مجموع هذا القول، كَلامٌ مستأنف، فلم يصـرّح به لكونه معلوماً بالبديهة، لتَضَمُّنَ تضـمُّـن[99] الكـلّ لأجزائه[100] ــ فيكون المضـمَّـن[101] غير المتضـمّن ــ جُملتيـنِ مُستأنفتيـنِ:

إحداهما[102] جملة فِعليّةٌ، مستأنفة استئنافاً صناعيّاً أي[103]: نحويّاً، مُقدَّمةٌ على الجملة الأُخرىَ، تقـدّم العلّة على المعلول[104]، وإلّا فبيان التّقـدّم الذّكـريّ[105] ههنا ممّا يُفضي إلى إخلاء[106] الكلام عن الفائدة.

---

(٩٤) يريد: فيكون قوله لوصفها.

(٩٥) هـ والمطبوعات: «لفساد المعنى». وسقط قول ابن هشام: «وتقول ما لقيته .. وهما نكرة» من ع و ح.

(٩٦) من ظ.

(٩٧) ظ: تقديره.

(٩٨) سقطت من الأصل.

(٩٩) ظ ت: «تضمين». وسقطت من هـ.

(١٠٠) في الأصل: «الكلي إلى أجزائه». هـ: الكلام لأجزائه.

(١٠١) ظ ت: «التضمين». هـ: المتضمن.

(١٠٢) في الأصل: أحدهما.

(١٠٣) سقط «صناعياً أي» من ت.

(١٠٤) العلة: ما يتوقف عليه وجود الشيء. والمعلول هو ذلك الشيء الحاصل. والعلة الوضعية تسبق المعلول. التعريفات ص ١٦٠ والكليات ٣: ٢٢٠ــ٢٢٥.

(١٠٥) في الأصل: في الذكر.

(١٠٦) في الأصل: خلو.

و الثّانية جملة اسمِيّةٌ، مستأنفة [استئنافاً بيانيّاً][107]، مُؤَخرةٌ عنها. ويجوز أن تُجعل كلتا الجملتين استئنافاً بيانيّاً. وهيَ، أي: جملة «مذ يومان» في التَّقْدِير، جَوابٌ لسُؤال[108] ناشئ عن الجملة المتقدّمة، مُقَدَّرٍ، لقيام القرينة الدّالّة عليه.

فكأنَّكَ[109] —شرع[110] في تفصيل السّؤال والجواب. وإنّما[111] فصّله على سبيل الظّنّ والتّخمين[112]، لأنّ[113] كونها استئنافاً اقناعيّ غير مقطوع به. فإنّ مثل أبي سعيد السّيرافيّ[114] قال: إنّها حال. وقد ذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ «يومان» فاعل فعل محذوف، فالتّقدير: ما لقيتُه مذ مضَى يومان. وقال البعض الآخر[115] منهم: إنّه خبر مبتدأ محذوف. فيكون التّقدير: ما لقيتُه من الزّمان الّذي هو يومان. ٣٤أ
فيكون الكلام كلّه جملة واحدة، على هذه الاختلافات —لَمَّا قُلتَ: ما لَقِيتُهُ، قِيلَ لَكَ: ما[116]، أي: كم؟ فلو أتى به بدله[117] لكان أظهر في المقصود، أمَدُ ذلِكَ؟[118] أي: جميعُ زمان عدم الملاقاة. فكأنّه قيل: أيومان جميعه أم أكثر؟ فيكون اسماً متضمّناً لمعنَى الاستفهام، مرفوع المحلّ، على أنّه خبر المبتدأ. فلهذا قُدِّم. فقوله: «ما أمد ذلك»؟ هو السؤال المقدّر. فَقُلتَ[119]، مجيباً له: أَمَدُهُ، أي: جميع زمان عدم الملاقاة، يَومانِ.

---

(١٠٧) موضعه بياض في الأصل.

(١٠٨) هـ م: سؤال.

(١٠٩) ظ: «فكأنها». ع: وكأنك.

(١١٠) في النسخ: شروع.

(١١١) ظ: «والجواب إنما». ت: فالجواب إنما.

(١١٢) ت: على طريق سبيل الظن.

(١١٣) في الأصل: لأنها.

(١١٤) الحسن بن عبد الله النحوي البغدادي. معتزلي عالم بالأدب. توفي سنة ٣٦٨. وفيات الأعيان ١: ١٣٠. وانظر المغني ص ٤٣١ و ٣٧٣ والدسوقي ٢: ٤٤.

(١١٥) هـ: بعض آخر.

(١١٦) سقطت من الأصل.

(١١٧) في الأصل: توكيداً.

(١١٨) زاد هنا في هـ. هو السؤال المقدر.

(١١٩) في الأصل: قلت.

ومثلُها[120]، أي: مثل جملة قولك[121]: «ما لقيته مذ يومان» في اشتمال الجملتين المستأنفتين، جُملة قولك: **قامَ القَومُ خلا زَيداً**. فكأنّك إذ[122] قلت: «قام القوم» قيل لك: أقد خلا القومُ عن زيد؟ فقلت: خلا ــ أي: القوم[123] ــ زيداً. فيكون الضّمير المستتر فيه عائداً إلى القوم، كما هو الظّاهر. ولا حَجْرَ عن ذلك. فإنّ القوم من أسماء الجموع، كالرّهط، مفرد اللّفظ مجموع المعنىَ.

وقيل: إنّ الضمير المستكنّ فيه عائد إلى البعض المفهوم من الكلام، لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنّث. وقيل: عائد إلى الاسم الموصول المفهوم، من معنىَ الكلام، بمعونة المقام. فيكون تقدير قولك: «قام[124] القوم خلا [زيداً »: قام[124] القوم خلا][125] هو ــ أي: خلا مَن قام ــ زيداً. فالّذي[126] قدّمناه خال عن هذه[127] التمحّلات[128]. لكنّه غير مطّرد، في قولك: جاء الرّجال خلا زيداً.

قال سيبويه: «خَلا وعَدا: فعلان ضُمّنا[129] معنى الاستثناء». وقال بعض النّحاة: إنّهما حرفا جرّ. ولو[130] جعلتَهما من قبيل المشترك بين الفعل والحرف، وإن كان التّضمين[131] أكثر من الاشتراك، استدلالاً عليه بموارد الاستعمالات كما هو المناسب للبحث اللّفظيّ، لما خرجتَ عن سمت الصّواب. فلعلّ قول السّيرافيّ[132]:

---

(١٢٠) في الأصل و ظ: «ومثلهما». وهو يقتضي أن يكون بعده: «أي مثل جملتي...» كما جاء في م.

(١٢١) سقطت من ت و هـ.

(١٢٢) في الأصل والنسخ: «إذا». والصواب ما أثبتنا.

(١٢٣) هـ: أي قام القوم خلا.

(١٢٤) ظ ت: جاء.

(١٢٥) سقط من الأصل.

(١٢٦) ت: والذي.

(١٢٧) سقطت من ت و هـ.

(١٢٨) في الأصل: التحملات.

(١٢٩) الكتاب ١ : ٣٧٧ : فيهما.

(١٣٠) سقطت الواو قبلها من الأصل.

(١٣١) التضمين: إشراب لفظ معنى لفظ آخر ليعامل معاملته في التعبير.

(١٣٢) الجنى الداني ص ٤٣٧ ــ ٤٣٨.

«إنّ خلا وعدا مع معموليهما منصوبان، على أنّهما حال تارة، وأخرى لا محلّ لهما من الإعراب» يقوّي ما قلناه.

هذا إذا كانا غير مصدّرين بـ «ما». وأمّا إذا صُدّرا بها فهما فعلان، اتّفاقاً. قال لبيد[133]:

ألا كُلُّ شَيءٍ، ما خَلا اللّهَ، باطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ، لا مَحالةَ، زائِلُ

فقد ظهر أنّ كون جملة «خلا زيداً» مستأنفةً إنّما هو مذهب الجمهور.

٣٤ب وحاشى عَمراً. قال المبرّد[134]: وحاشَى[135]: فِعل على وزن فاعَلَ. مأخوذ من الحشا. وهو الجانب. فمعنى قولك: هجم القوم حاشَى زيداً بمعنى: جانَبَ بعضُهم زيداً[136]. قال بعض العرب: «اللّهمَّ اغفِرْ لي ولمن يَسمعُ حاشَى الشّيطانَ»[137] بالنّصب. ويقال[138]:

وما أُحاشِي، منَ الأقوامِ، مِن أحَدِ

وقد تُحذف ألفه[139]، كقولهم: حاشَ لزيدٍ. وقُرئ[140]: (حاشَ لِلّهِ) بلا ألف. فكلّ ذلك دليل[141] على أنّه ليس بحرف.

---

(١٣٣) ديوانه ص٢٥٦ والمغني ص١٤٢ و ٢١٥ والعيني ١: ١٥ و ٣: ١٣٤.

(١٣٤) المقتضب ٤: ٣٩١ــ٣٩٢ والجنى الداني ص٥٦٣ والانتصار ص١٨٧ــ١٩٠.

(١٣٥) في النسخ: «حاشا». وسقطت الواو منها.

(١٣٦) سقطت من ظ و ت.

(١٣٧) هـ: «ولمن سمع الشيطان وأبا الأصبع». وانظر الهمع ١: ٢٣٢ والمفصل ص ١٣٤ وشرحه ٨: ٤٧ والجنى الداني ص٥٦٢ والمغني ص ١٣١.

(١٣٨) كذا. والقول عجز بيت للنابغة، صدره:

ولا أرى فاعِلاً في النّاسِ يُشبِهُهُ

ديوانه ص١٣ والجنى الداني ص٥٥٩ و ٥٦٣ والمغني ص ١٣٠ والخزانة ٢: ٤٤. وفي الأصل و ظ و ت: «من القوم». فلعل القول ورد هنا لا يراد به شعر النابغة.

(١٣٩) ت: الألف.

(١٤٠) الآيتان ٣١ و ٥١ من يوسف.

(١٤١) ظ هـ: «دل». ت: دال.

قال سيبويه[١٤٢] : حاشا : لا تكون[١٤٣] إلّا حرف جرّ ، لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صلة ، كما يجوز ذلك في « خلا » . فلمّا امتنع أن يُقال : جاءني القوم ما حاشا زيداً ، دلّت على أنها ليست فعلاً . قال الشّاعر[١٤٤] :

حاشا أبِـي ثوبـــانَ ، إنّ بِهِ ضِنّـــاً عَنِ المَلحـــاةِ ، والشّتْـــمِ

وقيل : إنها اسم من أسماء الأفعال ، كأنّه[١٤٥] بمعنىً : برئ . فمعنى « حاشى لله » بمعنىً : براءة لله[١٤٦] من السّوء . ودخول اللّام في فاعلها كدخول اللّام في فاعل « هيهات » ، في قوله تعالى[١٤٧] : (هَيهاتَ هيهاتَ لِما تُوعَدُونَ) .

قال الجوهريّ[١٤٨] : [الملحاة : التّعيير والذّمّ . و][١٤٩] حاشا : كلمة يُستثنى بها ، قد تكون حرفاً ، وقد تكون فعلاً . فإن جعلتها فعلاً نصبتَ بها ، فقلت : ضربتُ القوم حاشى زيداً . وإن جعلتها حرفاً خفضتَ بها ، نحو : ضربتُهم حاشا زيدٍ .

---

(١٤٢) الكتاب ١ ٣٧٧ . وفي النقل تصرف يخالف مقصد سيبويه . فهو لم ينكر كونها فعلاً البتة . انظر الانتصار ص١٨٧ والصحاح (حشا) .

(١٤٣) في النسخ : لا يكون .

(١٤٤) الجميح . والشطران من بيتين هما :

حاشـا أبِـي ثَوبـانَ ، إنّ أبـــا ثَوبـانَ لَيـسَ بِبَكْمـــةٍ ، فَـــدمِ
عَمـرَوَ بـنَ عبـدِ اللّـهِ ، إنّ بـهِ ضِنّـاً عَـــنِ المَلْحـاةِ ، والشّتْـمِ

شرح اختيارات المفضل ص١٥٠٧ والجنى الداني ص٥٦٢ــ٥٦٣ والمغني ص ١٣١ وشرح شواهده ص٣٦٨ــ٣٦٩ والخزانة ٢ : ١٥٠ والبكمة : الأبكم . والفدم : العييّ .

(١٤٥) سقطت من ت .

(١٤٦) في الأصل : « حاشَ الله بمعنى براءته » . ت : « حاشَ لله بمعنى براءة بالله » . هـ : حاشا لله براءة لله .

(١٤٧) الآية ٣٦ من المؤمنون .

(١٤٨) الصحاح (حشا) . وفي النقل تصرف .

(١٤٩) من ظ و ت . وهو ليس في مطبوعات الصحاح ، ولا في نسخة خطية منه بدار الكتب الوطنية بحلب تحت الرقم ٢٧٢ ك .

وعَدا بَكراً[١٥٠] أي: جاء[١٥١] القومِ عدا بعضُهم بكراً. ونظير ذلك: جاء القومِ ليس زيداً، ولا يكون عَمراً. وليس[١٥٢]: إلّا.

ثمّ لمّا أرادَ المصنّف ــ رحمه اللّهُ[١٥٣] ــ زيادةَ استحكام ما بناه، بقول من يُوثق به، ونقلَ المذهب المخالف في «حتّى» الابتدائيّة، قاصداً إبطاله ــ فلذا أخّر هذا المثال عن مثال الجملتين المستأنفتين، وإن كان اعتبار التّناسب يقتضي[١٥٤] التّقدّم ــ قال: ومن مُثُلِها[١٥٥]، أي: بعض أمثال الجملة الواحدة المستأنفة استئنافاً نحويّاً، قولُهُ، أي: قَول جرير ــ إنّما جاز الإضمار بدون الذكر بناء على اشتهاره وتعيّنه ــ[١٥٦]:

فما زالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِماءَها ... بِدِجلةَ، حَتّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ ١٣٥

ورُوي بالواو أيضاً[١٥٧].

مازالت: فعل من الأفعال الناقصة، اسمه: القتلَى وزنه فَعْلَى، جمع قتيل بمعنَى المقتول. تمجّ: فعل، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى القتلى، مفعوله: دماءها ــ يُقال: مَجَّ الرّجل الشّراب من فمه[١٥٨]، إذا رَمَى به ــ قوله بدجلة: متعلق به، على

---

(١٥٠) هـ: «بكر». وزاد بعدها في م: «إلا أنهما فعليتان». وهو في مطبوعة الرياض ص ٤٣. يريد جملتي المستثنى منه والمستثنى في الأمثلة.

(١٥١) كذا. والصواب: قام.

(١٥٢) سقطت الواو من الأصل، وأقحمت بعد «ليس» في ت.

(١٥٣) ليس الاعتراض في ت.

(١٥٤) ظ: مقتضى.

(١٥٥) في حاشية هـ عن الأزهري: «بضم المثلثة جمع مثال أي: ومن أمثلة الجملة المستأنفة الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية». انظر م. وتحت «من مثلها» في هـ: «خبر مقدم»، وتحت «قوله» فيها: مبتدأ مؤخر.

(١٥٦) ديوانه ص ٤٥٧ والمغني ص ١٣٧ و ٤٣٢ وميزز القواعد ص ١٤٠ والخزانة ٤ : ١٤٢. وفي حاشية هـ بخط شمس أفندي: «فماء: مبتدأ مضاف إلى دجلة. وهي لا تنصرف للعلمية والتأنيث، لأنها علم نهر. وأشكل بالرفع: خبر المبتدأ. والجملة الاسمية مستأنفة، لا محل لها من الإعراب». وأكثره من المتن.

(١٥٧) سقطت العبارة من النسخ. والمراد أنه روي: وما...

(١٥٨) ظ ت: فيه.

أنّه مفعول فيه. دجلة: اسم نهر بغداد، غير منصرف للتّأنيث والعلميّة[159]. فلهذا لا يدخل عليها الألف واللّام. فالفعل[160] مع معموله منصوب المحلّ، على أنّه خبر مازالت. وحتّى: حرف من حروف الابتداء، ماء: مبتدأ مضاف إلى دجلة ــ إنّما جيء بالمُظهر[161] مقام المضمر، لقصد التّقرير[162] ودفع الالتباس. قال اللّه، تعالَى[163]: (وبالحَقِّ أنزَلْناهُ، وبالحَقِّ نَزَلَ) ــ خبره: أشكل أي: أحمر[164]. يقال: دم أشكل، إذا كان فيه بياض وحمرة. فجملة ماء دجلة أشكل: مستأنفة، لا محلّ لها من الإعراب.

ثمّ إنّ «حتّى» إذا[165] كانت حرف ابتداء وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، لأنّه لمّا بطل الاتّصال اللفظيّ بينهما[166] لمانع وجب الاتّصال المعنويّ، لتحقّق[167] الغاية الّتي هي مدلولها، كقولهم: مرض فلان حتّى إنّهم لا يرجونه. فالمرض سبب عدم الرّجاء، فيكون[168] ما بعدها جملة لفظاً ومعنىً، أيّ جملة كانت، فيكون مانعاً لدخول حرف الجّر. فإنّ[169] حرف الجّر لا يدخل إلّا على المفردات، أو على ما في تأويلها. فعُلم أنّها ليست بحرف جرّ[170]، لعدم صلاحية[171] الموضع.

---

(١٥٩) في الأصل وهـ: والعلم.

(١٦٠) ظ: والفعل.

(١٦١) ت: بالظاهر.

(١٦٢) ت: التقريب.

(١٦٣) الآية ١٠٥ من الإسراء.

(١٦٤) سقط التفسير من النسخ.

(١٦٥) ت: إن.

(١٦٦) سقطت من ت.

(١٦٧) ظ ت: لتحقق.

(١٦٨) ت: ليكون.

(١٦٩) زاد هنا في ظ: «دخول». وسقط «حرف» من هـ.

(١٧٠) في النسخ: الجر.

(١٧١) في الأصل: صلاحيّة.

و قيل: إنّ الجملة الواقعة بعد «حتّى» الابتدائيّة غير مستأنفة. واستُدلّ على ذلك بما نُقل عن الشيخ أبي إسحاق الزّجّاج[١٧٢]، وعن الشيخ عبد اللّه بن دُرُستُويه، [من][١٧٣] أنّ الجملةَ الواقعة بَعدَ «حتّى» الابتدائيّةِ في موضع جرٍّ[١٧٤].

و هذا وإن كان أقرب إلى الضّبط لكن خالَفَهما الجُمهُورُ، أي: أكثر النّحاة، وقالوا[١٧٥]: إنّها ليست بحرف جرّ، لأنّ «حتّى» لو كانت حرفاً من حروف الجرّ لما عُلِّقتْ عن العمل ههنا، لأنّ حُرُوفَ الجَرّ لا تُعَلَّقُ[١٧٦] عنِ العَمَلِ، لِما أنّ[١٧٧] التّعليق من خواصّ[١٧٨] الأفعال اتّفاقاً، فلا يجوز في غيرها، سواء كان اسماً أو حرفاً. لكنّها قد عُلِّقت عن العمل بناء على أنّ عملها قد بطَلَ، من حيث اللّفظ، ٣٥ب وإن كان معتبراً[١٧٩] بحسب المعنىَ عندهما.

هذا غاية تقرير الدّليل، وإنّه أخفَى من الدّعوَى، كما لا يخفَى. على أنّ التّعليق لا يُتصوَّر ههنا[١٧٩] أصلاً، سواء كان في «حتّى» أو في غيرها. أمّا في «حتّى» فلأنّ إبطالها نفسها عن العمل لفظاً غير معقول، وأمّا في غيرها فلأنّ المشهور أنّ التّعليق إنّما يكون في أفعال القلوب، أو فيما يُفيد معناها. فليس ههنا أفعال القلوب، ولا فعل يُفيد معناها.

---

(١٧٢) إبراهيم بن السري النحوي المشهور. توفي سنة ٣١١ إنباه الرواة ١: ١٥٩.

(١٧٣) من ظ و ت.

(١٧٤) زاد هنا في هـ والمطبوعات: بحتى.

(١٧٥) زاد هنا في هـ: «ثم فتحت. والمقصود الأصلي في نفس الأمر إثباتها مفتوحة ابتداء وقت دخوله عليها. فما الفائدة في العدول عن هذا؟ قلت: فائدته هي الإشعار بمحل النزاع. ويدفعه بوجوب الفتحة وقت الدخول، كوجوب الكسرة وقت دخول حتى عليها». وهو إقحام يفسد السياق.

(١٧٦) تحتها في هـ: أي: لا تصرف.

(١٧٧) ت: لأن.

(١٧٨) ت: خصائص.

(١٧٩) سقطت من النسخ.

وأمّا استعمال التّعليق فيما حُكم بمحلّه فغير متعارف. فالتّحقيق أنّ اعتبار الجرّ في محلّ الجملة لا يستلزم التّعليق. وإنّما يستلزمه أن[180] لو كان المحلّ قابلاً للجرّ لفظاً. لكن من المعلوم أنّ الجملة، من حيث هي جملة، غير صالحة له.

فإن قلتَ: قوله «لأنّ حروف الجرّ لا تُعلّق[181] عن العمل» مع قوله: «ولوجوب[182] كسر إنّ» إلخ[180] دليل على المطلوب. فحينئذ لا يتوجّه الإشكال. قلتُ: الشّقّ الثّاني كاف في إثبات المطلوب. فلا حاجة إلى ضمّ المفيد إلى غير المفيد[183].

ولِوُجوبِ كَسرِ همزة «إنَّ»، لكون ما بعدها مظنّة الجملة، كما أنّ «أنّ» بالفتح مظنّة المفرد — ومعلوم أنّ الجملة من حيث النّظر إلى ذاتها، بلا اعتبار وقوعها موقع المفرد، لا تصلح للإعراب أصلاً، فضلاً عن صلاحية[184] الجرّ — **في نحوِ[185] قولِك: مَرِضَ زيدٌ حتّى إنّهم لا يَرجُونَهُ.**

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ الدّليل الثّاني يُشارك الدّليل الأوّل، في إثبات المطلوب، وفائدته المبالغة في الرّدّ على الخصم. لكن فما الفرق بينهما؟ قلتُ: إنّ الاستدلال الأوّل استدلال باعتبار حال «حتّى» الابتدائيّة، والثّاني استدلال بملاحظة حال متعلّقها، وإنّ الثّاني أظهر من الأوّل.

فإن قلتَ: وجوب الكسر يتوقّف على أنّها ليست بحرف جرّ، وإثبات أنّها ليست بحرف جرّ يتوقّف على وجوب الكسر، فيلزم الدّور. قلتُ، بعد تسليم توقّف
١٣٦ وجوب الكسر عليه: إن توقّفه عليه من جهة اعتبار التّحقّق، وتوقّف سلب حرفيّة[186]

(١٨٠) سقطت من الأصل.
(١٨١) ت: لأن حرف الجر لا يعلق.
(١٨٢) سقطت الواو قبلها من الأصل.
(١٨٣) هـ: ضم المقيّد إلى غير المقيّد.
(١٨٤) في الأصل: «صلاحيّة». ظ: «صلاح». ت: إصلاح.
(١٨٥) سقطت من ح.
(١٨٦) هـ: حرف.

الجرّ عنها عليه من جهة احتياج إثباته إليه . فيكون من قبيل الاستدلال بالدّخان على النّار .

فإن قلتَ : مطلق وجوب الكسر لا يستلزم سلب مطلق حرفيّة[187] الجرّ عنها ، فإنّه أعمّ . فإن خصّصته[188] بما بعدها ، كما يشهد عليه المثال المذكور ، فلا يتمّ التّقريب ، فإنّ المدّعَى أعمّ . وإن خصّصت الدّعوَى[189] أيضاً ، كأن يُقال : إنّها ليست بحرف جرّ في هذا الموضع ، فإنّه غير مقصود ، وغير محل النّزاع . قلتُ : التّقريب يتمّ لعدم[190] القائل بالفصل .

فإن قلتَ : عدم القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل ، لجواز تحقّق الفصل مع[191] انتفاء القول به . قلتُ : نعم عدم القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل ، في نفس الأمر ، لعدم العلاقة بينهما . لكنّه يستلزمه ههنا عند الخصم . فإن الزّجّاج وابن درستويه قالا : إن « حتّى » الابتدائيّة حرف جرّ ، في جميع موارد استعمالاتها[192] ، من غير تفصيل . ١٣٧أ

قوله : وإذا[193] دَخلَ الحرف الجارُّ[194] ، أيّ حرف كان ، علَى « انَّ » فُتِحَت هَمزتُها : جملة معترضة ، جيئت لتقوية الدّليل الثّاني . بيان ذلك أنّ دخول مطلق حرف الجرّ على « انّ » يستلزم فتح همزتها . لكنّها لمّا كُسرت ههنا عُلم أنّها ليست بحرف جرّ ، لِما تقرّر من أنّ انتفاء اللّازم يدلّ على انتفاء الملزوم .

---

(١٨٧) في الأصل والنسخ : « حرف » . والوجه ما أثبتنا .

(١٨٨) في الأصل : خصيصته .

(١٨٩) الدعوى : الطلب . وهو قول يقصد به إيجاد حق على الغير . والمدعى : المطلوب .

(١٩٠) ظ : بعدم .

(١٩١) زاد هنا في ت : « عدم » وسقطت بعد « لا يستلزم » .

(١٩٢) ت : « الاستعمال ههنا » . هـ : استعمالاتهم .

(١٩٣) ع ح : فإذا .

(١٩٤) ت : حرف الجر .

نـحـوُ فتح «أنّ» في قوله، تعالَى[١٩٥]: (ذٰلِكَ) إشارة إلى ما ذكَـر، من خلق الإنسان في أطوار مختلفة، وتحويله إلى[١٩٦] أحوال متضادّة، وإحياء الأرض بعد موتها. أُقيم اسم الإشارة مقام الضّمير[١٩٧]، كما في قول الشّاعر[١٩٨]:

هذا الّذِي تَرَكَ الأَوهامَ حائرةً

لقصد أكمل التّمييز[١٩٩]، ونحو[٢٠٠]:

هذا أَبُو الصَّقرِ، فَرداً في مَحاسِنِــهِ

وهو مبتدأ، خبره[٢٠١]: (بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ) أي: بسبب أنّه الثّابت في نفسه، الّذي تتحقّق[٢٠٢] به الأشياء.

[صلة الموصول]

الجملة الثّانيةُ، من الجمل التي ليس[٢٠٣] لها محلّ من الإعراب ــ استحقّت الرّتبة الثّانية، لأنّ الجملة الابتدائيّة أصل في هذا الباب. ألا ترَى أنّ كتبهم مشحونة

---

(١٩٥) الآية ٦ من الحج.
(١٩٦) ظ هـ: «على». ت: عن.
(١٩٧) ظ هـ: المضمر.
(١٩٨) صدر بيت لابن الراوندي، عجزه:

وصَيَّرَ العالِمَ النِّحريرَ زِنديقا

والنحرير: الحاذق الماهر. التجريد ١: ٣٠٠ ومعاهد التنصيص ١: ١٤٧ وانظر ١١٠ ب.
(١٩٩) في الأصل: «تكمل التميز». ت: «أكمل التميز». وانظر التلخيص ص ٦١.
(٢٠٠) صدر بيت لابن الرومي، عجزه:

من نَسلِ شَيبانَ بينَ الضّالِ والسَّلَمِ

والضال والسلم: ضربان من شجر البادية. التجريد ١: ٢٢٤، ومعاهد التنصيص ١: ١٠٧، والتلخيص ص ٦١ ت: فرداً في جلالته.
(٢٠١) يريد أن الجار والمجرور متعلقان بالخبر.
(٢٠٢) ظ هـ: بتحقق.
(٢٠٣) ظ: ليست.

بأنّ الموصول مع الصّلة كذا ــ **الواقِعةُ صِلةً**. لا يلزم من ذلك أنّ كلّ ما وقع صلة ٣٦ب
يجب ألّا يكون له حظّ من الإعراب، كاسم الفاعل الواقع صلة للألف واللّام[٢٠٤].

ثمّ الصّلة جملة خبريّة، لأنّ الموصول موضوع لأمر معلوم عند المخاطَب، بأنّه محكوم عليه بحكم حاصل له. فلذا كانت الموصولات معارف، بخلاف النّكرة الموصوفة. فإنّ تخصيصها ليس بحسب الوضع[٢٠٥]، وليس بلازم في الاستعمال. فقولك: «لقيتُ مَن ضربتَه» إذا كان «من» موصولاً[٢٠٦] معناه: لقيت الإنسان المعلوم بكونه[٢٠٧] مضروباً لك. فيكون في قوّة المعرّف بلام العهد. وإن جعلته موصوفاً فمعناه: لقيت إنساناً مضروباً لك. فهو، وإن تخصّص بكونه مضروباً لك، ليس بحسب الوضع، بل بواسطة الوصف. فظهر بما[٢٠٨] قلنا ضعف تجويز الكسائيّ[٢٠٩] والمازنيّ[٢١٠] وقوعها جملة إنشائيّة.

ثمّ إن المراد من كونه موضوعاً لمعهود[٢١١] أنّه موضوع له من حيث النّظر إلى الوضع، لا من حيث الاعتبار إلى[٢١٢] الاستعمال، أو أنّه موضوع لما من شأنه

---

(٢٠٤) انظر المنصف للشمني ٢: ١٣٢ والدسوقي ٢: ٦٥ وشرح المفصل ٣: ١٤٣ وإعراب الجمل ص١١٢.

(٢٠٥) الوضع: تخصيص شيء بشيء. فإذا أطلق الأوّل فهم منه الثاني.

(٢٠٦) في الأصل: كانت من موصولة.

(٢٠٧) ت: لكونه.

(٢٠٨) هـ: مما.

(٢٠٩) هو أبو الحسن علي بن حمزة. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. توفي سنة ١٨٢. البغية ٢: ١٦٢. وانظر الهمع ١: ٨٥ ومعاني القرآن ١: ٢٧٥.

(٢١٠) هو أبو عثمان بكر بن محمد. إمام بصري في العربية والرواية. توفي سنة ٢٤٩. البغية ١: ٤٦٣. وانظر الهمع ١: ٨٥.

(٢١١) المعهود: المعروف أي المعلوم عند المخاطب. وهو من العهد بمعنى العلم والمعرفة. وقد يكون المعهود حضورياً أو ذهنياً أو ذكرياً.

(٢١٢) عدى الاعتبار بـ «إلى» لأنه ضمنه معنى النظر.

العهد، على طريق إطلاق الدّليل على ما من شأنه الدّلالة. فأمّا ما كان لا يتوجّه الاعتراض بعدم[213] لزوم المعهوديّة[214].

فإن قلتَ[215]: هل الفرق[216] بين الجملة الواقعة صلة وبين الجملة الّتي وقعت تفسيريّة، حتّى تُعدّ[217] كلّ واحدة منهما في مرتبة على حيالها؟ قلتُ: نعم. فإنّ[218] الصّلة تُشير إلى معنى الموصول، لكنّها ليس معناها معناه، فتكونُ حالاً من أحواله، وإنّ الجملة المفسِّرة تُبيِّن المبهم وتُزيل إبهامه، فيرجع معناها إلى معناه. لا فرق بينهما إلّا بالإجمال والتّفصيل. ثمّ لا يخفى عليك أنّ الغرضَ من[219] ذكر الصّلة بيان الذّات، والغرضَ من إتيان التفسيريّة إزالة الإبهام العارض للمعيَّن[220]. فلذلك استحقّت الصّلة التقديم بمنزلة[221].

لاسم موصول. وهو[222] ما لا يتمّ جزءاً[223] إلّا بصلة وعائد.

فإن قلتَ: إنّ الموصولات من المبهمات، كما صرّحوا به. فكيف تكون[224] معرفة؟ قلتُ: لا استبعاد في ذلك. فإنّ جهة الإبهام غير جهة العرفان. فجهة الإبهام من حيث النّظر إلى نفس الموصول، وجهة المعرفة من حيث الملاحظة للصّلة.

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ الاسم الموصول له عمومُ تناولٍ، كما أنّ القدر المشترك

---

(٢١٣) ت: لعدم.
(٢١٤) المعهوديّة: كون الاسم معهوداً.
(٢١٥) سقطت الفقرة من ت.
(٢١٦) في حاشية الأصل: لعله ما الفرق.
(٢١٧) هـ: يعد.
(٢١٨) في الأصل و ظ: قلت إن.
(٢١٩) في الأصل: في.
(٢٢٠) في الأصل: للمعنى.
(٢٢١) ظ: «بمنزلة أقدم». هـ: لمنزلة أقدم.
(٢٢٢) ت: فهو.
(٢٢٣) في الأصل: خبو.
(٢٢٤) ظ هـ: يكون.

له عمومُ اشتمالٍ. لكن هل هو موضوع للذّات المخصوص أو القدر[225] المشترك؟ قلتُ: الظّاهر أنّه موضوع للذّات وضعاً واحداً، بملاحظة ذلك القدر المشترك. فلا يكون مشتركاً. فقس على هذا [حال][226] أسماء الإشارات[227] والمضمرات.

نَحوُ «قام أبوه» في قولنا[228]: جاءَ[229] ــ وفي بعض النّسخ: «جاءني»، لكنّ الأوّل أولى، لخلوّه عن اشتمال الزّائد على قدر الحاجة ــ **الّذي قامَ أبوهُ**.

فإن قلتَ: قولك: «الّذي قام أبوه» كافٍ في التّمثيل. فلا حاجة إلى الإطناب. قلتُ: إنّ الغرض من التّمثيل التّوضيح. وهو إنّما يتمّ بمثل هذا الإطناب. ألا ترَى أنّه لو ترك «جاء» في المثال المذكور لم يكن للموصول ولا للصّلة محلّ من الإعراب، لفقدان المقتضي له، وحين[230] جاء «جاء» فيه انسحب معناه في الموصول وحده؟ وذلك هو السّبب في أنّ الموصول له إعراب محلاً، دون الصّلة. ولهذا ظهر[231] الإعراب في اسم الفاعل، في قولك: «جاء القائمُ» مثلاً، وإن كان جملة[232] في التّقدير.

فالّذي: اسم موصول مرفوع المحلّ وحده، على أنّه فاعل[233]، والصّلة ــ أعني: قام أبوه ــ جملة لا محلّ لها من الإعراب، بدليل ظهوره في نفس الموصول،

---

(٢٢٥) ظ ت: أو للقدر.

(٢٢٦) من ظ وهـ.

(٢٢٧) ت هـ: الإشارة.

(٢٢٨) ت: قولك.

(٢٢٩) ح: جاءني.

(٢٣٠) ظ: وحتى.

(٢٣١) في الأصل: أظهر.

(٢٣٢) انظر شرح المفصل ٣: ١٥٠، وقطر الندى ص ١١١، والتصريح ١: ١٤١ ــ ١٤٢ ومجالس العلماء ص ٣٤٩ والأشموني ٣: ١٢٨ وإعراب الجمل ص ٢٦٠.

(٢٣٣) ت: على الفاعلية.

في نحو : ليقم أيُّهم في الدّار ، ولأُكرمنّ أيّهم عندك ، وامرر بأيِّهم هو[٢٣٤] أفضل . قال الشّاعر[٢٣٥] :

• نحنُ اللُّـذُونَ صَبَّـحُوا الصَّبـاحا •

وفي التّنزيل[٢٣٦] : (رَبَّنا أرِنا اللَّذَيـنِ أضَـلّانا) .

فقولهم : « الموصول مع صلته في محلّ الرّفع » مثلاً لا يخلو عن المسامحة ، ويقع كثيراً . وسببها هو الأمن من[٢٣٧] الالتباس ، لظهور المراد . ومن قال : إنّ مراد الشّيخ أنّ الصّلة وحدها ليس لها محلّ من الإعراب . وأنّ الموصول مع صلته له محلّ منه ، إجراءً لكلامه في طريقة القوم ، فقد خفي عليه ما قصده من التّحقيق ، مع الإيماء إلى أنّ

٣٧ب سبيلهم في أمثال هذا سبيل التّسامح[٢٣٨] . لا يخفى عليك أنّ الميسور لا يسقط بالمعسور ، لِمـا[٢٣٩] أنّ الحرف الموصول قد تحقّـق[٢٤٠] فيـه المانـع ــ وهـو[٢٤١] عدم صلاحيته[٢٤٢] للإعراب ــ بخلاف الاسم الموصول .

أو صلـة لحَـرفٍ موصول[٢٤٣] . وأو : حرف عطـف[٢٤٤] لأحـد الشّيـئين . فهي[٢٤٥] ههنا للتّقسيم والتّنويع[٢٤٦] ، على سبيل الانفصال الحقيقيّ . فالحرف الموصول

---

(٢٣٤) سقطت م ت .
(٢٣٥) أبو حرب الأعلم . النوادر ص٤٧ والعيني ١ : ٤٢٦ والخزانة ٢ : ٥٠٦ . ت : الذين .
(٢٣٦) الآية ٢٩ من فصلت .
(٢٣٧) في الأصل و ظ : « عن » . هـ : على .
(٢٣٨) ظ : الناصح .
(٢٣٩) ت : مما .
(٢٤٠) في الأصل : « يخفى » . ظ ت : يحقق .
(٢٤١) في الأصل : وقد .
(٢٤٢) في الأصل : صلاحيّته .
(٢٤٣) تحتها في هـ : مؤول مع صلته بمصدر .
(٢٤٤) ت : للعطف .
(٢٤٥) هـ : فهو .
(٢٤٦) هـ : « والتفريع » . وانظر ٧٨أ .

هو مع ما يليه في معنىَ المصدر، ولم يحتج إلى عائد.

فإن قلتَ: ما من حرف إلّا وهو يشتمل على الاتّصال بأمر[247]، وهو لم يحتج إلى عائد. فما السّبب في التّعرّض لصلة بعض الحروف، دون صلة بعضها؟ وأمّا كون كليهما في قوّة المصدر فقليل الجدوَى، لا يصلح لأنْ[248] يكون سبباً لذلك التّعرّض. قلتُ: السّرّ فيه أنّ الشّيخ قد قصد بيان الجمل الّتي ليس لها محلّ من الإعراب، وكان ذلك مطّرداً في صلة بعض الحروف دون بعضها[249].

نَحوُ «قمت» في قولك: عَجِبتُ مِمّا قُمتَ. قوله: أي: **مِن قِيامِك** تفسير لقوله: ممّا قمت. إنّما احتيج إليه، لبيان ما يرجع إليه معناه وإن كان ذلك المعنىَ بيّناً في نفسه. يعني أنّ «ما» حرف مصدريّ، جعل الجملة في معنىَ المصدر، كما أنّ «أنْ»، في قولك: «أعجبني أنْ قمتَ» حرف مصدريّ، جعلها في معناه.

وأمّا الفاء في قوله: **«فما قُمتَ»**[250] فهي فاء جواب «أمّا»[251] محذوف. وكان حقّها أن تكون في الخبر، كما في قولك: أمّا زيد فمنطلق. لكنّها أُعيدت إلى مقامها الأصليّ، لانتفاء المانع. وهو اجتماع حرفيِ الشّرط والجزاء، مع وجود المقتضي. التّقدير: أمّا «ما قمتَ»، أي: الموصول مع صلته، **فهو في مَحَلِّ الجَرِّ بـ «من».**

وقع في بضع النّسخ ههنا: «فما وقمت» بحرف العطف. وهذا[252] وإن كان صحيحاً لكنّ الأوّل أحسن.

الحاصل[253] أنّ الموصول إذا كان حرفاً يكون له مع صلته معاً[254] محلّ من

---

(٢٤٧) ت: باسم.

(٢٤٨) في الأصل: أن.

(٢٤٩) ت: بعض.

(٢٥٠) في المطبوعات: فما وقمت.

(٢٥١) سقطت من ت.

(٢٥٢) سقطت الواو قبلها من الأصل، وسقط «وهذا» من ظ.

(٢٥٣) ت: «فالحاصل». هـ: والحاصل.

(٢٥٤) ت: يكون مع صلته.

الإعراب، لا يكون للموصول وحده، ولا للصّلة وحدها. أمّا الموصول فلأنّه حرف، فلا يُتصوَّر فيه الإعراب أصلاً، لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً.

وأمّا[٢٥٥] الصّلة ــ وهي جملة: **«قُمتُ» وَحدها**، أي: بلا اعتبار الموصول
٣٨أ معها ــ **فلا مَحَلَّ لَها**، من الإعراب. فصلة الاسم الموصول لا بدّ أن تشتمل[٢٥٦] على ضميره، بخلاف صلة الحرف الموصول. فاتّضح الفرق بينهما، بحسب الصّلة، وبحسب الموصول أيضاً.

هذا. فالتّحقيق أنّ مظنّة الإفراد في صلة الحرف الموصول تقتضي[٢٥٧] أن يكون الإعراب المحلّيّ لصلته[٢٥٨] وحدها. وإلّا لما[٢٥٩] صحّ إعراب محلّيّ لجملة من الجمل أصلاً. فعدُّ صلة الحرف الموصول من الجمل الّتي ليس لها محلّ من الإعراب منظور فيه.

[الجملة الاعتراضية]

الجملة **الثّالثةُ**، من الجمل الّتي ليس لها محلّ من الإعراب، **المُعتَرِضةُ**. يقال: اعترضتُ الشّهر[٢٦٠]، إذا ابتدأتُه من غير أوّله. فالجملة المعترضة عند النّحويّين هي الجملة الّتي لا محلّ لها من الإعراب، تأتي **بَينَ شيئَينِ**[٢٦١]، لإفادة الكلام

---

(٢٥٥) هـ: فأما.
(٢٥٦) في الأصل و ظ: يشتمل.
(٢٥٧) في الأصل و ت و هـ: يقتضي.
(٢٥٨) ت: «لصلة الحرف». وانظر المنصف للشمني ٢: ١٣٢ والدسوقي ٢: ٦٥ والتصريح ١: ١٤٢.
(٢٥٩) كذا. وانظر ١٦أ.
(٢٦٠) في الأصل: الشيء.
(٢٦١) هـ ع ح: «الشيئين». وزاد بعدها في م: إما للتسديد أو التبيين.

تقوية أو بياناً[٢٦٢] وتحسيناً. وإنّما[٢٦٣] اختار الشّيئين، ليتناول[٢٦٤] المعترضة بين جملتين، وبين مفردين[٢٦٥].

فإن قلتَ: هذا التّعريف صادق على صلة الاسم الموصول، في قولك: «الّذي مضىَ[٢٦٦] أمس زيد»، مع أنّها ليست اعتراضيّة. قلتُ: إنّ الصّلةَ إنّما جيء بها لأجل الصّحّة، والاعتراضيةَ جيئت للفائدة الزّائدة. حتّى لو لم يُؤت بها لكان الكلام معتبراً بدونها. فلذلك شابهت الموصولاتُ الحروفَ فبُنيت، وإن كان بينهما فرق يُدرك بالتّدقيق[٢٦٧].

نحوُ جملة معترضة بين القسم وجوابه، في قوله تعالَى[٢٦٨]: (**فلا أُقسِمُ**) قيل: معناه: فأُقسِمُ. فتكون «لا»[٢٦٩] صلة للتّأكيد، كما في قوله، تعالَى: (لِئلّا يَعلَمَ)[٢٧٠]. وقيل: فلأنا[٢٧١] أُقسِمُ. فحُذف المبتدأ ــ وهو «أنا»[٢٧٢] ــ وأُشبع فتحة لام الابتداء. فتكون الألف فيها ألف إشباع[٢٧٣]، كما وقع في قول الشّاعر[٢٧٤]:

أَخُوكَ أَخُو مُكاشَرةٍ، وضِحكٍ، وحَيّاكَ الإِلَهُ، فكيفَ أَنتا؟

---

(٢٦٢) هـ: أو إثباتاً.
(٢٦٣) سقطت الواو مما عدا ت.
(٢٦٤) ت هـ: لتناول.
(٢٦٥) هـ: بين الجملتين وبين المفردين.
(٢٦٦) في الأصل و ظ و هـ: معنا.
(٢٦٧) هـ: بالتحقيق.
(٢٦٨) الآيات ٧٥ ــ ٧٧ من الواقعة: «فلا أُقسِمُ بمواقعِ النُّجومِ ــ وإنَّهُ لَقَسَمٌ، لو تعلَمُونَ، عَظِيمٌ ــ إنَّهُ لَقُرآنٌ كريمٌ».
(٢٦٩) ظ هـ: «فيكون لا». ت: «فيكون». وانظر الكشاف ٤: ٣٧٣.
(٢٧٠) الآية ٢٩ من الحديد. ظ: تعلم.
(٢٧١) في الأصل: فلا أنا.
(٢٧٢) سقط الاعتراض من ت.
(٢٧٣) هـ: فيكون الألف فيها للإشباع.
(٢٧٤) الإنصاف ص٦٨٣. والمكاشرة: المباسطة.

وقرأ الحسن[٢٧٥]: «فلأقسِمُ». وقيل: فلا: ردّ لكلام يُخالف المقسَم[٢٧٦] عليه. فيكون «أقسم» تأكيداً[٢٧٧] له بعد الردّ.

(بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ): بمغاربها. لما في غروبها من زوال أثرها، والدّلالة على وجود مؤثّر لا يزول تأثيره، ولأنّه وقتُ قيام المتهجّدين[٢٧٨] من عباده الصّالحين. وقيل: بمنازلها[٢٧٩] ومجاريها. لأنّ في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدّليل على عظيم[٢٨٠] ٣٨ ب القدرة والحكمة. وقيل: النّجوم: نجوم[٢٨١] القرآن، ومواقعها: أوقات نزولها. وقرأ الكسائيّ: «بمَوقِعِ النُّجُومِ»[٢٨٢].

الآية: هي منصوبة على المفعوليّة، عاملها محذوف وهو اقرأ، مثل قولك: الحديثَ، والبيتَ. احتيج إلى مثل ذلك لتتميم الكلام، وتصوير المرام. فكأنّه قال: اقرأ باقي الكلام. وهو قوله، تعالى: (ـــ وإنّهُ لَقَسَمٌ لو تَعلَمُونَ، عَظِيمٌ ـــ إنّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ).

فبذلك أشار أوّلاً إلى المقصود إجمالاً، ثمّ شرع في التّفصيل بقوله: «**وذلِكَ**»، إشارةً إلى بيان وقوع الجملة المعترضة بين القسم وجوابه، وبيان وقوع الاعتراض الآخر[٢٨٣] في أثناء تلك المعترضة، **لأنّ قَولَهُ، تعالَى** ـــ هو فعل ماض،

---

(٢٧٥) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري. إمام زمانه علماً وعملاً. توفي سنة ١١٠. غاية النهاية ١: ٢٣٥.

(٢٧٦) ظ: «المخالف المقسم». ت: مخالف للقسم.

(٢٧٧) في الأصل: «فيكون أقسم توكيداً». ظ: فيكون تأكيداً.

(٢٧٨) ت: المجتهدين.

(٢٧٩) ظ: منازلها.

(٢٨٠) هـ: عظم.

(٢٨١) نجوم القرآن مفردها نجم. وهو ما ينزل منه دفعات في أوقات معلومة. ت: وقيل وتحمل النجوم نجوم.

(٢٨٢) النشر ٢: ٣٨٣.

(٢٨٣) سقطت من ت.

فاعله مستتر فيه، لا محلّ لها[٢٨٤] من الإعراب. فيكون اعتراضاً بين القول ومقوله. وقيل: إنّه حال ــ : «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ» جَوابُ «فلا أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ». أي: هذا[٢٨٥] المحكيّ جواب القسم، وما ــ وهو قوله[٢٨٦]: «وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم» ــ بَينَهُما، أي: بين القسم وجوابه، اعتِراضٌ أي: قول معترض.

فائدةُ العدولِ التفنّنُ والمبالغة، وفائدةُ الاعتراض استعظامُ القسم الّذي هو منشأ لعِظَم المُقسَم به، بحيث يكون ذريعة إلى زيادة تأكيد المُقسَم عليه، كتصريح القسم[٢٨٧].

وأمّا توصيفه بقوله: لا مَحَلَّ لَهُ[٢٨٨] من الإعراب، فمن قبيل التّوصيف على سبيل التّفسير، لا على طريق التّخصيص، كقولك: الجسم الطّويل العريض العميق، وكقول الشّاعر[٢٨٩]:

الأَلْمَعِيُّ الّذِي يِظُنُّ لكَ الـ ... ـظَّنَّ، كأنْ قَد رأى، وقَد سَمِعا

مع أنّه لا يخلو عن الإشارة الدّقيقة إلى أنّ الواو في قوله: «وإنّه لقسم» ليست للحال، وإن كان الوهم يتبادر إليها، بل للاعتراض[٢٩٠] بمنزلة الفاء، في قول الشّاعر[٢٩١]:

فاعلَمْ، فعِلمُ المَرءِ يَنفَعُهُ، ... أنْ سَوفَ يأتِي كُلُّ ما قُدِرا

---

(٢٨٤) يريد جملة «تعالى». ت هـ: له.
(٢٨٥) سقطت من ظ و ت.
(٢٨٦) زاد هنا في هـ: تعالى.
(٢٨٧) هـ: كصريح المقسم عليه.
(٢٨٨) ع ح: لها.
(٢٨٩) أوس بن حجر. ديوانه ص٥٣ والخصائص ٢ : ١١٢ ومعاهد التنصيص ١ : ١٤٥. والألمعي: الداهي الذي يتظنى الأمور فلا يخطىء. وفي النسخ: «يظن بك». ظ: كما قد رأى.
(٢٩٠) في الأصل وظ: الاعتراض.
(٢٩١) المغني ص٤٤٥ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤٧ ومعاهد التنصيص ١ : ١٢٨ والعيني ٢ : ٣١٣. والشاهد في قوله: فعلم..

ففي ذلك التّوصيف دلالة على ما قصده، في تفنّن[٢٩٢] العبارة، من دفع الاحتمال[٢٩٣].

وأمّا السّبب في عدم الإعراب في محلّه فإنّ جملة الاعتراض لم تقع هنا[٢٩٤] مقام مفرد، بناء على أنّ القسم تأكيد المُقسَم عليه، فيوجدُ بينهما اتّصال تامّ، فلا يصلح
٣٩أ لمقامه. وكلّ جملة لم تقع مقامه لا يكون لها محلّ من الإعراب.

ثمّ[٢٩٥] لمّا فرغ من[٢٩٦] تمثّل الاعتراض الواقع بين القسم والجواب، وكان ذلك مشتملاً على اعتراض آخر فيه بين الموصوف والصّفة، أراد أن يُبيّنه تمهيداً لما سيأتي[٢٩٧]، من بحث[٢٩٨] جواز الاعتراض بأكثر من جملة، ومن توجّه النّظر على كلام الزمخشريّ[٢٩٧]، فلهذا خصّص المثال بهذه الآية فقال: **وفي أثناءِ هذا الاعتِراضِ** ــ وهو قوله: «وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم» ــ **اعتِراضٌ آخرُ** أي: قول معترض غير الاعتراض الأوّل. **وهوَ**، أي: الاعتراض الآخر، قوله: **لَو تَعلَمُونَ**.

نبّه على تغاير هذا الاعتراض للاعتراض[٢٩٩] الأوّل، لجواز الخفاء على ذهن[٣٠٠] المبتدئ، بقوله: **فإنّهُ**، أي: الاعتراض الآخر، **مُعتَرِضٌ بَينَ المَوصُوفِ والصِّفَةِ**، كما أنّ الاعتراض الأوّل اعتراض بين القسم والجواب. **وهُما**، أي: الموصوف والصفة، **قَسَمٌ وعَظِيمٌ**[٣٠١]. على سبيل التّوزيع. نظيره قولك: هذا[٣٠٢] أسود وأبيض.

---

(٢٩٢) في الأصل: «في تفنين». ظ: «من تعيين». ت: في تعين.

(٢٩٣) ت: رفع الاحتمال.

(٢٩٤) في النسخ: فإن الاعتراض لم يقع ههنا.

(٢٩٥) سقطت من ظ و ت.

(٢٩٦) ظ: عن.

(٢٩٧) انظر ٣٩ ب.

(٢٩٨) هـ: من حيث.

(٢٩٩) كذا في الأصل و ظ. وسقطت من ت. فاللام الأولى في غير موضعها. والصواب: «والاعتراض» بالعطف، لأن المشاركة تكون بالواو لا باللام. لكأنه ضمن التغاير معنى المغايرة، فأورد اللام.

(٣٠٠) ت: نفس.

(٣٠١) ع: «لقسم عظيم». هـ ح: لقسم وعظيم.

(٣٠٢) كذا بالإفراد مع أنه نظير قوله «وهما» قبل. وانظر الصبان ١: ٢٢٢ ــ ٢٢٣.

الموصوف : قسم ، والصّفة : عظيم . فيكون من قبيل اللّفّ والنّشر المرتّب . وهذه الصّفة قريبة من صفة الحال الموطّئة[٣٠٣] ، في قوله : تعالى[٣٠٤] : (إِنّا أنزَلْناهُ قُرآناً عَرَبِيّاً) .

أقسم : فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وهو أنا ، والباء[٣٠٥] : حرف الجرّ من حروف القسم ، ومواقع[٣٠٥] : مجرور بها مضاف إلى النّجوم . والجارّ مع المجرور متعلّق بـ « أقسم » . والواو : واو الاعتراض ، ليست للعطف ، وإن قال بها بعض من شرح هذا الكتاب من غير رويّة ، وإنّ : حرف من الحروف المشبّهة ، اسمها الضّمير المنصوب المتّصل بها ، العائد إلى القسم المدلول عليه بقوله « لا أقسم » على طريقة قوله[٣٠٦] : (اعدِلُوا . هُوَ أقرَبُ لِلتَّقوَى) ، اللّام : لام الابتداء[٣٠٧] ، خبرها[٣٠٨] : قسم ، لو تعلمون : فعل مع فاعله جملة فعليّة لا محلّ لها من الإعراب ، لأنّها معترضة ، عظيم : صفة « قسمٌ » ، وإنّ : حرف منها أيضاً ، اسمها ضمير متّصل بها ، عائد إلى القرآن[٣٠٩] ، وإن لم يكن مذكوراً لفظاً[٣١٠] ، لكنّه في حكم المذكور ، فإنّ الكلام مسوق لشأنه ، واللّام : لام الابتداء أيضاً ، خبرها : قرآن ، كريم : صفته . فالمجموع جملة اسميّة جواب القسم ، لا محلّ لها من الإعراب ، كما أنّ جملة القسم جملة فعليّة ، لا محلّ لها منه . ٣٩ب

اتّفق النّحاة على أنّ الاعتراض ، بين شيئين[٣١١] ، بجملة واحدة واقع ، واختلفوا في الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ، بأنّه هل يصحّ أو لا؟ لكنّ الحقّ أنّه **يَجُوزُ الاعتِراضُ** ، أي : يثبت الاعتراض في الاستعمال ثبوتاً راجحا ، بقول **أكثَرَ**[٣١٢] **مِن جُملةٍ**

(٣٠٣) الحال الموطئة هي الجامدة الموصوفة . فهي توطئة لذكر صفتها بعدها .
(٣٠٤) الآية ٢ من يوسف .
(٣٠٥) سقطت الواو من النسخ .
(٣٠٦) الآية ٨ من المائدة . وزاد هنا في هـ : تعالى .
(٣٠٧) هـ : الابتدائية .
(٣٠٨) ت : خبره .
(٣٠٩) ت : قرآن .
(٣١٠) ت : مذكور اللفظ .
(٣١١) هـ : « الشيئين » بالتعريف هنا وفيما يلي .
(٣١٢) في الأصل : « بقول بأكثر » . هـ : بقول ويجوز بأكثر .

واحدة. فعُلم من هذا أنّ المراد هو الجوازُ بحسب الوقوع، بمعنى أنّه يثبت ويُعتدّ به، لا الجوازُ بحسب تساوي الطرفين. فإنّه لا يُناسب المباحث العربيّة.

وقد أجاز الزمخشريّ[٣١٣]، في سورة الأعراف[٣١٤]، الاعتراض بأكثر من جملة واحدة — وقال ابن مالك[٣١٥] في بيانه[٣١٦]: هذا الاعتراض بكلام[٣١٧] يتضمّن سبع جمل — خلافاً للفارسيّ[٣١٨] أي: مخالفاً[٣١٩] لمذهب الشّيخ، وإن كان مردوداً بالوقوع[٣٢٠]، لأنّ قوله[٣٢١]: (إنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ، ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ) جملتان معترضتان، وقعتا بين المُبيَّن — وهو قوله: (فأتُوهُنَّ مِن حَيثُ أمَرَكُمُ اللّهُ) — وبين البيان. وهو قوله: (نِساؤُكُم حَرْثٌ لَكُم).

يعني أن المأتيّ الّذي أمركم به هو مكان الحرث، لأنّ الغرض الأصليّ في الإتيان طلب النّسل، لاقضاء[٣٢٢] الشّهوة. فلا تأتوهنّ[٣٢٣] إلّا من حيث يتأتّى منه هذا الغرض. وأما النّكتة في هذا الاعتراض التّرغيب[٣٢٤] فيما أُمروا به، والتّنفير عمّا نُهوا عنه.

---

(٣١٣) الكشاف ٢: ١٠٥.

(٣١٤) الآيات ٩٥ — ٩٧: «ثُمَّ بَدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئَةِ الحَسَنَةَ، حَتّى عَفَوا وقالُوا: قَد مَسَّ آباءنا الضَّرّاءُ والسَّرّاءُ. فأخَذْناهُم بَغْتَةً وهُم لا يَشْعُرونَ. ولَو أنَّ أهلَ القُرى آمَنُوا واتَّقَوا لَفَتَحْنا عَلَيهِم بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ والأرضِ. ولكِنْ كَذَّبوا، فأخَذْناهُم بِما كانُوا يَكْسِبُونَ. أفأمِنَ أهلُ القُرى أنْ يأتِيَهُم بأسُنا بَياتاً وهُم نائِمونَ»؟ وانظر إعراب الجمل ص١٦ — ١٧ و ٦٧ — ٦٨.

(٣١٥) المغني ص٤١٩.

(٣١٦) في الأصل: بيان.

(٣١٧) ت: هذا اعتراض الكلام.

(٣١٨) المغني ص٤٤٠. وانظر الخصائص ١: ٣٣٧ — ٣٣٨.

(٣١٩) في الأصل: خلافاً.

(٣٢٠) سقط «خلافاً... لوقوع» من ظ هنا وجاء فيها بعد «عما نهوا عنه».

(٣٢١) الآيتان ٢٢٢ — ٢٢٣ من البقرة.

(٣٢٢) ت: لا إقضاء.

(٣٢٣) في الأصل: ولا تأتوهن.

(٣٢٤) كذا: بحذف الفاء.

خِلافاً[٣٢٥] لِأبي عَلِيٍّ الفارسيّ، حيث قال، في قول الشّاعر[٣٢٦]:

أرانِـي، ولا كُـفْـرانَ لِلّـهِ آيَـــةً لِنفسِيَ، قَد طالَـبْتُ غَيـرَ مُنِيـلِ

: إنّ «آيَةً» لا تنتصب بـ «أَوَيتُ»، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، وانتصابها باسم «لا» أي: ولا أكفر اللّهَ[٣٢٧] رحمةً لنفسي. يقال: أَوَيتُ[٣٢٨] آيَةً بمعنىً: رحمته[٣٢٨] رحمة. وكلّ مقام يرَى فيه الاعتراض بأكثر من جملة فهو يتَكـلُّف[٣٢٩] فيه بتأويل. لكنّ الأصل عدمه، عند تمام المقصود.

وحين فرغ من[٣٣٠] بيان الاختلاف بين النّحاة، أراد أن يشرع في بيان مخالفة الزمخشريّ[٣٣١]، في الاعتراض في الشّاهد، مع الإيماء إلى الرّدّ عليه، فقال: وَلَيسَ ١٤٠أ مِنهُ[٣٣٢] هذِهِ الآيَةُ، أي: ليس الاعتراض فيها من قبيل جواز الاعتراض بين شيئين، بأكثر من جملة واحدة، وإن كان الذّهن يتبادر إليه. فإنّ الاعتراضين الواقعين فيها أحدهما واقع بين القسم وجوابه، كما أنّ الآخر واقع بين الموصوف والصّفة. فيكون كلّ واحد منهما واقعاً على حدة بين شيئين، فلا يكونان[٣٣٣] كلاهما واقعين معاً[٣٣٤] بين شيئين بعينهما[٣٣٥]، كالقسم وجوابه.

---

(٣٢٥) سقطت من ت. وسقط «لأن قوله... نهوا عنه» من هـ. وزاد في ظ ما سقط قبل.

(٣٢٦) الخصائص ١ : ٣٣٧ ـ ٣٣٨ والمغني ص ٤٤٠ وديوان المفضليات ص ٨٠٥ والهمع ١ : ١٤٧ والدرر ١ : ١٢٧. والرواية: «غير منمل» أي: غير مرهق ولا معجل. انظر اللسان والتاج (نمل) وديوان كثير عزة ص ١١٢ و ٥٠٨.

(٣٢٧) هـ: ولا كفران لله.

(٣٢٨) كذا، على مخالفة المفسَّر للمفسِّر في لحاق الضمير. وفي المغني: أويت له...

(٣٢٩) ظ: «مكلف». ت: متكلف.

(٣٣٠) في النسخ: عن.

(٣٣١) انظر الكشاف ٤ : ٣٧٣ و ١ : ٢٧٣.

(٣٣٢) ت: «من». وسقط «وليس منه هذه الآية» من ع وح. وكذلك قوله بعد «خلافاً للزمخشري».

(٣٣٣) ت: فلا يكون.

(٣٣٤) سقطت من ت.

(٣٣٥) هـ: «بعينيهما». والتثنية فيها خلاف. انظر الهمع ٢ : ١٢٢.

فإن قلتَ: الاعتراض الواقع في أثناء الاعتراض بين شيئين واقع بينهما بالواسطة، فيكونان ممّا نحن فيه. قلتُ: سلّمنا أنّهُ واقع بينهما في الجملة. ولكن لا يُسمّى مثل ذلك اعتراضاً في الاصطلاح. وإنّما يُسمّى بذلك، أن لو حصل له اتّصال بهما أو بأحدهما معنًى.

خِلافاً للزَّمَخشَرِيِّ، حيث قال، في تفسير سورة آل عمران، في قوله تعالَى[٣٣٦]: ﴿رَبِّ، إنّي وَضَعتُها أُنثى ـــ واللّهُ أعلَمُ بما وَضَعَتْ ولَيسَ الذَّكَرُ كالأُنثى ـــ وإنّي سَمّيتُها مَريَمَ﴾[٣٣٧]: فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قوله «وإنّي[٣٣٨] سمّيتها مريم»؟ قلتُ: هو معطوف على قوله: «إنّي وضعتها أنثىَ»، وما بينهما جملتان معترضتان، كقوله: «وإنّه لقسم، لو تعلمون، عظيم».

فهم المصنّف من هذا القول أنّ الزّمخشريّ اعتبر الاعتراض بين قوله: «فلا أقسم بمواقع النّجوم» وبين قوله: «إنّه لقرآن كريم» اعتراضاً بأكثر من جملة واحدة، كما اعتبر الاعتراض بين قوله: «إنّي وضعتها أنثى» وبين قوله: «وإنّي[٣٣٨] سمّيتها مريم» اعتراضاً بأكثر من جملة، فقال[٣٤٠]: «وفي التّنظير نظر».

حاصله أنّ الاعتراض في قوله: «فلا أقسم بمواقع النّجوم» الآيةَ اعتراضان، كلّ منهما واقع بين شيئين على حدة بجملة، لا اعتراض[٣٤١] [يكون] بين الشيئين المعنّيين بجملتين معاً، بخلاف الاعتراض الواقع في قوله: «ربّ إنّي وضعتها أُنثى» الآيةَ.

---

(٣٣٦) الآية ٣٦.
(٣٣٧) الكشاف ١ : ٢٧٣. وفي النقل تصرف.
(٣٣٨) سقطت الواو من ت.
(٣٣٩) سقطت من النسخ.
(٣٤٠) المغني ص ٤٤٠.
(٣٤١) ظ ت: «الاعتراض». والزيادة من ت و هـ.

فإنّه[٣٤٢] اعتراض واقع[٣٤٣] بين الشّيئين ــ وهما المعطوف والمعطوف عليه[٣٤٣] ــ ٤٠ب
بجملتين : إحداهما قوله : « والله أعلم بما وضعت » ، والأخرى قوله : « وليس الذّكر كالأنثى » . فلا يصحّ التّنظير ، لانتفاء وجه الشّبه .

والجواب[٣٤٤] عنه أنّ وجهَ الشّبه ، في قول الزمخشريّ : « وما بينهما جملتان معترضتان ، كقوله[٣٤٥] : وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم » ، تعدّدُ جملة الاعتراض مطلقاً ، سواء كانتا[٣٤٦] بين شيئين معاً ، أو كانت كلّ واحدة منهما بينهما[٣٤٧] على حدة ، كما هو الظّاهر ، لا كون الاعتراض بين الشّيئين المعنيّين بجملتين[٣٤٨] معاً . فإنّه خفيّ .

يقوّي هذا الجوابَ أنّ الزمخشريّ قال ، في تفسير سورة الواقعة[٣٤٩] : « قَوْلُه : وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم ، اعتراضٌ بين القسم وجوابه ، وقوله : لو تعلمون ، اعتراض بين الموصوف والصفة » . فلا يكون مخالفاً في هذا الاعتراض للجمهور ، كما ترى .

ومن أجاب عنه ، بأنّه لا إشكال في كلام الزمخشريّ ، بناء على أن الجملتين قد تحقّقتا ههنا أيضاً[٣٥٠] ، غاية ما في الباب أنّ إحداهما جملة اسميّة كبرَى ، والأخرَى جملة فعليّة في ضمن تلك الكبرَى ، فقد خفي عليه شيئان : مناط الإشكال ، وتحرير محلّ البحث .

[الجملة التّفسيريّة]

الجملة **الرّابِعةُ** ، من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب ، **التّفسِيريّةُ** ، أي :

---

(٣٤٢) سقطت من النسخ .
(٣٤٣) ظ : المعطوف عليه والمعطوف .
(٣٤٤) في النسخ : فالجواب .
(٣٤٥) زاد هنا في هـ : تعالى .
(٣٤٦) ظ : « كانا » . ت : كانت .
(٣٤٧) سقطت من الأصل وظ .
(٣٤٨) هـ : جملتين .
(٣٤٩) الكشاف ٤ : ٣٧٣ . وفي النقل تصرف .
(٣٥٠) سقطت من ت .

المفسَّرة. **وهيَ الكاشِفةُ**، أي: الجملة الّتي تُبيِّن، **لحَقِيقةِ**[٣٥١] بإزالة إجمالها. اللّام فيها للتّقوية[٣٥٢]، كالباء في قوله، تعالى[٣٥٣]: (وهُزِّي إلَيكِ بجِذعِ النَّخلةِ). لا سيّما أنّ اسم الفاعل ليس كالفعل، في العمل.

فاحترز بها عن صلة الموصول ــ فإنّها، وإن كانت مبيِّنة للموصول، لكنّها[٣٥٤] لا تُبيِّن حقيقته[٣٥٥]. بل تُشير إليها بحال من أحوالها. فمعلوم أنّ الإشارة ليست كالتّفسير ــ وعن المعترضة، وعن غيرهما، من الجمل الّتي ليس لها محلّ من الإعراب.

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ الجملة المعترضة قد تَجيء للبيان، فيجوز أن تكون كاشفة لحقيقة ما تليه. قلتُ: البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بيان الحقيقة. وإلّا فلا يُتصوَّر الاعتراض حقيقة.

فإن قلتَ: هذا التّعريف حدّ. فلا بدّ من ذكر[٣٥٦] الجنس ــ وهو الجملة ــ
١٤١أ بناء على أنّ الجنس لا يُحذف فيه. قلتُ: لا نُسلِّم أنّ هذا التّعريف حدّ، لجواز أن
يكون رسماً[٣٥٧]. سلّمناه، لكن لا نُسلِّم أنه حدّ تامّ[٣٥٨]. سلّمناه، لكن لا نُسلِّم أنّ
الجنس لا يُحذف فيه. وإنّما يكون الحذف ممنوعاً فيه إذا كان مفوِّتاً للمقصود.

---

(٣٥١) ت: الحقيقة.

(٣٥٢) لام التقوية تزاد لتقوية عامل ضعيف، بتأخره أو بتعديه إلى واحد، أو بكونه فرعاً في العمل كالمصدر والمشتق. المغني ص٢٣٩ والدسوقي ١: ٢٢٨.

(٣٥٣) الآية ٢٥ من مريم.

(٣٥٤) سقطت من ظ.

(٣٥٥) ت: حقيقة.

(٣٥٦) هـ: معرفة.

(٣٥٧) الرسم: قسم من التعريف يقابل الحد. وهو نوعان: تام وناقص. فالأول يتركب من الجنس القريب والخاصة، كقولنا: الإنسان حيوان ضاحك. والثاني يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد، أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة. التعريفات ص١١٦.

(٣٥٨) سقطت من ت.

وههنا غير مفوّت، لانسياق ذهن كلّ أحد إليه. وقد أُقيم الموصول في قوله: «الكاشفة» مقام الجنس. ولا يذهب عليك[٣٥٩] أنّ المحذوف غير المتروك[٣٦٠].

ما: عبّر به ليعمّ المفسِّر المفرد، والمفسِّر المركّب، وليدفع قول من قال: إنّ المفردَ لا يُفسِّر إلّا بالمفرد، والمركّبَ لا يُفسِّر إلّا بالمركّب، كما تشهد به الشّواهد. ولكن خصّص التّعريف بجملة[٣٦١] مفسِّرة، لا محلّ لها من الإعراب، لأنّه بصدد بيانها.

تَليـهِ: فعل مضارع، فاعله مستتر فيه، عائد إلى «الكاشفةُ»، والضمير[٣٦٢] المنصوب المتّصل به عائد إلى «ما». فالجملة صلة إن كان «ما» موصولاً، وصفة إن[٣٦٣] كان نكرة. مأخوذ من الوَلْي[٣٦٤]. وهو القرب. يقال: كُلْ ممّا يليك، أي: ممّا يُقاربك.

وفي بعض النّسخ: «تلته»[٣٦٥] على صيغة الماضي. فهو من: تلوتُ الرَّجلَ أتلوه، إذا اتّبعتَه[٣٦٦]. ومنه قولهم: المقدِّم والتّالي. فلعلّ[٣٦٧] هذا أقرب.

ثمّ إنّ الجملة المخبر بها[٣٦٨] في قولك: «هو زيد قائم» جملة مفسِّرة، فيكون[٣٦٩] لها محلّ من الإعراب، لأنّها خبر عن ضمير الشّأن. فلا تكون ممّا هو بصدده.

---

(٣٥٩) سقطت من ظ و ت. هـ: فلا يذهب عليك.

(٣٦٠) المحذوف: ما غاب لفظاً وبقي معنى، أي: ما أسقط لفظه لدليل يدل عليه، وأريد معناه نية وتقديراً. والمتروك: ما أسقط لفظاً ومعنى، فلا بقاء لمعناه ولا أثر له.

(٣٦١) ظ: لجملة.

(٣٦٢) ظ ت: والمضمر.

(٣٦٣) في النسخ: إذا.

(٣٦٤) ظ: الدنو.

(٣٦٥) ظ: تلاه.

(٣٦٦) ت: تبعته.

(٣٦٧) هـ: ولعل.

(٣٦٨) سقط «المخبر بها» من ظ و ت.

(٣٦٩) في النسخ: يكون.

فاحترز عنها بقوله: وليست عمدةً[٣٧٠] أي: تكون فضلة، لا يُحتاج[٣٧١] إليها في إفادة المعنى المراد. بل احتيج إليها في إزالة الإجمال العارض للمفسَّر.

فإن قلتَ: ما السرّ في أن عرّف الجملة المفسِّرة، دون غيرها، وفي أنّه أخّر بيان فائدة هذا القيد عن بيان الأمثلة، على ما وقع في بعض النّسخ، مع أنّ المناسب لبيانها مقام ذكر الحدّ؟ قلتُ: لمّا وقع الخفاء في المفسِّرة، دون غيرها، أزاله بتعريفها. ثمّ لمّا[٣٧٢] كان يطول بحث بيان فائدة ذلك القيد، بين الممثَّل والأمثلة، مع أنّ بيان
٤ب الأمثلة متعلّق بالمقصود الأصليّ، أخّره عنه. على أنّ التّأخير أوقع في النّفوس. فإنّ المحصول بعد الطّلب أعزّ[٣٧٣] من المنساق[٣٧٤] بلا تعب. فلهذا قال الشّاعر[٣٧٥]:

ثَلاثَـةٌ تُشرِقُ الدُّنيـا بِبَهجتِهـا: شَمسُ الضُّحَى، وأبو إسحاقَ، والقَمَرُ

نحوُ قوله، تعالَى: «هل هذا إلّا بشر مثلكم»؟ في قوله تعالَى[٣٧٦]: (وأسَرُّوا النَّجْوَى).

فإن قلتَ: النّجوَى لا تكون إلّا خفيّة. فما معنَى قوله: «وأسرّوا النّجوَى»؟ قلتُ: معناه بالغوا في إخفاء المُسارّة، بحيث لا يَفطن[٣٧٧] أحد لتناجيهم ومسارّتهم، لا تفصيلاً ولا إجمالاً، ولا يُعلم أنّهم متناجون. ألا ترَى أنّ اثنين يتسارّان، فيُعلم من حيث الإجمال أنّهما[٣٧٨] يتسارّان، وإن لم يُعلم تفصيل ما يتسارّان به؟

---

(٣٧٠) العمدة: ما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به. الهمع ١: ٩٣. وسقط «وليست عمدة» من ع و ح. هـ: فليست عمدة.

(٣٧١) ت: لاحتياج.

(٣٧٢) سقطت من ظ.

(٣٧٣) ت: «أعزب». وفي الحاشية: علّه أعز.

(٣٧٤) في الأصل: «المتناسى». ت: المنساق إليه.

(٣٧٥) محمد بن وهيب يمدح المعتصم. معاهد التنصيص ١: ٢١٥ والتلخيص ص١٩٣ والعمدة ٢: ١١٠ وزهر الآداب ص٦٤٨. وأبو إسحاق كنية المعتصم.

(٣٧٦) الآية ٣ من الأنبياء.

(٣٧٧) في الأصل و ظ و ت: لم يفطن.

(٣٧٨) ت: بأنهما.

أسرّ: فعل، فاعله الواو، العائد[٣٧٩] إلى النّاس، مفعوله: النّجوَى.

(الَّذِينَ ظَلَمُوا) الّذين: اسم موصول صلته «ظلموا»، الواو فيها عائد إليه. فالموصول مع الصّلة، أو الموصول وحده، مرفوع المحلّ على البدليّة من فاعل «أسرّوا». وهو واو الضّمير. وقيل: مرفوع على أنّه فاعل «أسرّوا»، على تقدير أن يكون[٣٨٠] واوه كواو: «أكلوني البراغيث»، أو على أنّه مبتدأ خبره «أسرّوا النّجوَى»، أو على الذّمّ على أنّه خبر لمبتدأ[٣٨١] محذوف، أو منصوب المحلّ على الذّمّ[٣٨٢]، أو منصوب بـ «أعني»، أو مجرور على أنّه صفة للنّاس المذكور.

(هَلْ): حرف من حروف الاستفهام، لكنّها استُعملت في معنَى حرف النّفي، (هَٰذَا): إشارة إلى محمّد ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ (إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)؟ في المأكل والمشرب وسائر ما يحتاج إليه، لاعتقادهم[٣٨٣] أنّ الرّسول لا يكون إلّا مَلَكاً، وأنّ كلّ من ادّعَى الرّسالة من البشر وجاء بالمعجزة فهو ساحر، ومعجزته سحر. فلذلك قالوا[٣٨٤]: (أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ، وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ)؟ على سبيل الإنكار.

هذا: مرفوع المحلّ على أنّه مبتدأ، خبره: بشر، ومثلكم: صفة تُفيد فائدة الخبر في الحقيقة، وإلّا: ألغيتَ[٣٨٥] عملها، لوقوعها في كلام غير موجَب غير تامّ. ٤٢أ

فجُملةُ الاستِفهامِ، أي: جملة «هل هذا إلّا بشر مثلكم»؟ مع ما بعدها جملة لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها مُفَسِّرةٌ للنّجوَى، لما فيها من الإبهام. وكلّ

---

(٣٧٩) في الأصل و ظ: والعائد.

(٣٨٠) ت: تكون.

(٣٨١) في الأصل و هـ: خبر مبتدأ.

(٣٨٢) سقط «على الذم» من ت. وانظر الكشاف ٣: ٨٠.

(٣٨٣) من أنوار التنزيل ص ٤٢٣.

(٣٨٤) الآية ٣ من الأنبياء.

(٣٨٥) في الأصل وظ: «لغيت». هـ: لَغَتْ.

جملة مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب. أمّا الصّغرى فقطعيّة[٣٨٦]. وأمّا الكبرى، وإن كانت ظنيّة[٣٨٧]، لكنّها كافية في المباحث الاستقرائيّة[٣٨٨].

فالحاصل أنّ الجملة المفسّرة، من حيث هي مفسّرة لا يكون المقصود منها إلّا كشف الحقيقة، لا يتعلّق بها شيء من المعاني الموجبة للإعراب. فكيف يكون لها محلّ منه؟ لكن لا يخفى عليك أنّ تحقّق مظنّة المفرد كاف في الإعراب المحلّيّ، وأنّ كون المقصود الأصليّ منها كشف الحقيقة لا يُنافي قصد تعلّق معنًى منها بها في الجملة، فضلاً عن التّعلّق.

ثمّ لمّا كان كونُ هذه الجملة منصوبة المحلّ على البدليّة؛ على معنىَ: أسرّوا هذا الحديث، كما ذهب إليه الزّمخشريّ[٣٨٩]، غيرَ مَرْضيّ عنده أشار إليه بقوله: **وقِيلَ**، على صيغة التّمريض[٣٩٠] والتّضعيف: هذه الجملة **بَدَلٌ مِنها**[٣٩١] أي: من النّجوَى.

لكنّ كلام الزّمخشريّ قويّ، كما أشرنا إليه. فإن قلتَ: أيُّ بدل من الأبدال؟ قلتُ: الظّاهر أنّه بدل الكلّ.

فإن قلتَ: قد صرّحوا بأنّ الجملة لا تكون بدل الكلّ، بناء على أنّه مقصود بالنّسبة، والجملةَ[٣٩٢] غير مقصود[٣٩٣] بها. وإلّا لما[٣٩٤] حصل الفرق بينهما وبين

---

(٣٨٦) القطعي: ما يكون يقينياً ينتفي فيه احتمال آخر.

(٣٨٧) الظني: ما كان متردداً مترجحاً بين طرفي الاعتقاد غير الجازم. وقد يكون من قبيل المشكوك فيه ويحتمل وجهاً آخر.

(٣٨٨) الاستقرائي: ما بني على تتبع أكثر جزئيات الكلي. وهو حكم ظني غير يقيني. فإذا كان التتبع لجميع الجزئيات فالحكم الناتج عنه يقيني، وقد يسمى قياساً مقسماً. التعريفات ص١٨ والكليات ١: ١٥٩.

(٣٨٩) الكشاف ٣: ٨٠.

(٣٩٠) التمريض: التوهين. من قولهم: مرّض الحديث إذا وهن إسناده ولم يوثقه.

(٣٩١) ت: منه.

(٣٩٢) ت: فالجملة.

(٣٩٣) كذا، بالتذكير. والوجه: «غير مقصودة». انظر الكتاب ١: ٢٣٩.

(٣٩٤) انظر ١٣٨أ و ١٦أ.

التّأكيد. قلتُ: إنّ ذلك التّصريح في بدل الجملة عن الجملة، لا في بدليّتها عن المفرد. سلّمناه، لكنّها يجوز أن تكون مقصودة بالنّسبة، من حيث هي أُوّلت بالمفرد. فبهذا اندفع سؤال عدم الاتّحاد بينهما.

ويجوز أن يكون بدل البعض، كما في قوله تعالى[395]: (أَمَدَّكُم بما تَعلَمُونَ، أَمَدَّكُم بأنعامٍ وبَنِينَ، وجَنّاتٍ وعُيُونٍ). ويجوز أن تكون معمولة لقول محذوف، أي: قالوا: هل هذا إلّا بشر مثلكم؟ كما في قوله[396]:

٤٢ب *جاؤُوا بمَذقٍ، هَل رأيتَ الذّئبَ قَطّْ*

فـ «هل رأيت» صفة لمذقٍ، على إضمار القول. فيكون التّقدير: جاؤوا بمذق يُقال فيه: هل رأيت الذّئب قطّ؟

ثمّ لمّا قصد[397] زيادة توضيح القاعدة، بإيراد الشّواهد، قال[398]: ونحوُ[399]: (مَسَّتهُمُ البأساءُ والضَّرّاءُ). قال الجوهريّ[400]: هما اسمان، بمعنى الشّدّة.

مسّت: فعل، [هم][401]: مفعوله عائد إلى الّذين، فاعله[402]: البأساء، عطف عليه الضّرّاء. فالمجموع جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب.

فإنّهُ[403]، أي: لأنّ هذا المجموع، تفسيرٌ أي: مفسّرٌ[404] لمعنىَ «مَثل» وهو

---

(٣٩٥) الآيات ١٣٢ ــ ١٣٤ من الشعراء.

(٣٩٦) العجاج. ديوانه ص ٨١ والمغني ص ٢٧٢ و ٦٤٧ وابن عقيل ٢ : ٥٧ والعيني ٤ : ٦١ والخزانة ١ : ٢٧٥. والمذق: اللبن مزج بالماء.

(٣٩٧) تحتها في هـ: المصنف.

(٣٩٨) ظ ت: فقال.

(٣٩٩) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٤٠٠) الصحاح (ضرر). وفي النقل تصرف.

(٤٠١) من ظ.

(٤٠٢) سقط «قال الجوهري ... فاعله» من ت.

(٤٠٣) تحتها في هـ: أي: المذكور.

(٤٠٤) ظ ت: تفسير.

ههنا بمعنى الحال، في قوله تعالى: ﴿ولَمّا يأتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خلَوا﴾ أي: حال الّذين مضوا ﴿مِن قَبلِكُم﴾، الّتي هي مَثَل في الشِّدّة، مسّتهم البأساء والضرّاء.

لمّا: حرف من الحروف[٤٠٥] الجازمة للفعل المضارع، ويأت: فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة الجزم[٤٠٦] سقوط الياء فيه، مفعوله[٤٠٧]: كم، فاعله: مثل، الّذين: موصول، وخلوا: فعل مع فاعله صلته، والموصول وحده أو مع الصّلة[٤٠٨] مجرور المحلّ، على أنّ «مثلُ» أضيف إليه.

وحين فرغ من الوجه الرّاجح عنده أشار إلى المرجوح، على ما هو دأبه، بقوله: وقِيلَ[٤٠٩]: هذه الجملة حالٌ مِن «الَّذِينَ»[٤١٠] في قوله[٤١١]: «مثل الّذين خلوا» أي: من المضاف إليه.

هذا محمول على المسامحة، إذ لا معنىً لتقييد قوله: «ولمّا يأتكم» بهذه[٤١٢] الحال، ولا عامل يُعتبر سواه. بل إنّما هي حال[٤١٣] من ضمير الموصول ـــ وهو الواو في «خلوا» ـــ فتكون منصوبة[٤١٤] المحلّ على الحاليّة، بتقدير «قد» أي: قد مسّتهم. قال ابن مالك: تقدير «قد» في الفعل الماضي الواقع حالاً مجرّد دعوًى، لم تقم[٤١٥] عليها حجّة، مع أنّ الأصل عدمه. ألا ترَى أنّ الحال قيد للعامل[٤١٦]؟ سواء كان

---

(٤٠٥) في النسخ: حروف.

(٤٠٦) ت جزمه.

(٤٠٧) ت: ومفعوله.

(٤٠٨) هـ: صلته.

(٤٠٩) إملاء ما من به الرحمن ١: ٩١ والمغني ص٤٤٧.

(٤١٠) م: «الذين خلوا». وزاد هنا في ع وح. انتهى.

(٤١١) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٤١٢) في الأصل: «لهذه». ت هـ: هذه.

(٤١٣) سقطت من ت.

(٤١٤) ظ ت: فيكون منصوب.

(٤١٥) ظ: «لا يقوم». ت: لا تقوم.

(٤١٦) ظ: العامل.

ماضياً أو غيره. ثمّ إنّ الوجه الأوّل راجح على الثّاني قطعاً كرجحان الإصباح[٤١٧] على المصباح.

وقِيلَ: هذه الجملة مُستأنفةٌ[٤١٨]. كأنّ قائلاً قال: كيف كان ذلك المَثَل؟ فقيل: مسّتهم البأساء والضّرّاء.

فإن قلتَ: إنّ الجواب كاشف للمعنى المسؤول عنه، كما أنّ المفسِّرة كاشفة [لحقيقة ما تلته][٤١٩]. فلأيّ شيء جُعل الاستئناف، بمعنى الواقع جواباً عن سؤال ٤٣أ
مقدّر، مقابلاً[٤٢٠] للجملة المفسِّرة؟ قلتُ: بناء على الاصطلاح. فلعلّ قوله «لحقيقة ما تليه»[٤٢١] احتراز[٤٢٢] عن أمثال هذا.

فإن قلتَ: من[٤٢٣] أيّ جملة، من الجمل الّتي ليس لها محلّ من الإعراب؟ قلتُ: الظّاهر أنّها من قبيل السابعة ـــ وهي الجملة التّابعة لما لا موضع له ـــ بناء على أنّ الجواب واقع على حسب السّؤال، وتابع له.

فإن قلتَ: ما معنى قول الزّمخشريّ[٤٢٤]: ومسّتهم بيان للمَثَل، وهو استئناف؟ قلتُ: معناه البيان اللّغويّ[٤٢٥]، لا التّفسير الاصطلاحيّ الّذي قصده المصنّف ههنا. فلا مشاحّة فيه، بعد ما وقع عن نكتة. لكن ما ذهب إليه الزّمخشريّ أضبط وأحسن.

---

(٤١٧) في الأصل و هـ: الصباح.
(٤١٨) سقط «وقيل مستأنفه» من المطبوعات. وانظر الكشاف ١: ١٩٤.
(٤١٩) من ظ و ت. هـ: كما أن المفسر [كاشف] لحقيقة ما يليه.
(٤٢٠) هـ: مقابل.
(٤٢١) ظ ت: «ما تلته». هـ: ما يليه.
(٤٢٢) فيما عدا هـ: احترازاً.
(٤٢٣) سقطت من النسخ.
(٤٢٤) الكشاف ١: ١٩٤.
(٤٢٥) البيان اللغوي هو التوضيح لما كان مبهماً أو عاماً غير مخصص.

ونحوُ[٤٢٦] : « خَلَقَهُ مِن تُرابٍ » في قوله ، تعالَى[٤٢٧] : ﴿إنّ مَثَلَ عِيسَى ، عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ أي : [إنّ][٤٢٨] شأنه الغريب كشأن آدم .

إنّ : حرف من الحروف[٤٢٩] المشبّهة بالأفعال ، اسمها : « مثلَ » مضاف إلى عيسَى ، وعند : ظرف مضاف إلى اللّه ، والظّرف مع متعلّقه منصوب ، على أنّه صفة « مثلَ » ، والكاف : حرف تشبيه[٤٣٠] ، أو اسم بمعنَى المِثل كما هو الظّاهر ، وآدم : غير منصرف للعلميّة والعجمة ، كآزر وشالَخ ، والجارُّ والمجرور مع متعلّقه ، أو الاسمُ : خبر « إنّ » . والمجموع جملة اسميّة ابتدائيّة ، لا محلّ لها من الإعراب .

فإن قلتَ : المَثَل لغة بمعنَى المِثل . وهو النّظير — يقال : مِثل ومَثَل ومَثِيل ، كشِبه وشَبَه وشَبِيه — ثمّ قيل للقول السّائر المثَّل به مَضرَبهُ[٤٣١] بمورده . فكلا[٤٣٢] المعنيين لا يصحّ . قلتُ : استُعير المَثَل ههنا للحال الغريبة[٤٣٣] ، مثل استعارة الأسد للمقدام .

فإن قلتَ : من أيّ المعنيين استُعير ؟ قلتُ : من الثّاني . والجامع بينهما الغرابة . ألا تَرَى أنّهم لم يستعملوا المَثَل بمعنَى القول السّائر ، إلّا في أمر غريب ؟ ومن ثمّة حُوفظ عليه ، وحُمي من التّغيير .

فإن قلتَ[٤٣٤] : كيف يصحّ التّشبيه ، وقد وُجد عيسَى بغير أب ، ووُجد آدم بغير أب ولا أمّ ؟ قلتُ : لا استبعاد في ذلك ، لأنّ الوجود من غير أب وأمّ أغرب وأخرق ٤٣ ب

---

(٤٢٦) سقطت الواو قبلها من ت .

(٤٢٧) الآية ٥٩ من آل عمران .

(٤٢٨) من ظ و هـ . وانظر الكشاف ١ : ٢٨١ .

(٤٢٩) هـ : حروف .

(٤٣٠) ظ هـ : التشبيه .

(٤٣١) ظ ت : « الممثل مضربه » . هـ : للمثل مضربه .

(٤٣٢) ظ : وكلا .

(٤٣٣) ظ ت : القريبة .

(٤٣٤) من الكشاف ١ : ٢٨١ — ٢٨٢ حتى « استغربه » بتصرف .

للعادة، من الوجود من غير أب. فشبّه الغريب بالأغرب. ليكون أقطع للخصم، وأحسم لمادّة شبهته، إذا نظر فيما هو أغرب ممّا استغربه. على أنّ كون[٤٣٥] وجود كلّ منهما من غير أب يصلح أن يكون وجه الشّبه، كما أنّ كونه خارجاً عن العادة المستمرّة يجوز أن يكون وجهه، بناء على أنّ التّشبيه يكفيه المماثلة من بعض الوجوه.

(خَلَقَهُ) ــ خلق: فعل، فاعله مستتر فيه راجع إلى اللّٰهِ ، مفعوله ضمير متّصل به، عائد إلى آدم ــ أي: خلق اللّٰه آدم (مِنْ تُرابٍ): متعلّق[٤٣٦] بـ «خلق». وقع في بعض النّسخ[٤٣٧]: «الآيةَ» أي[٤٣٨]: (ثُمَّ قالَ لَهُ: كُنْ. فَيَكُونُ). لكنّ المقصود يتمّ ههنا[٤٣٩] بدونها، وإن كان لها تعلّق به.

فإن قلتَ: ما معنىَ الأمر ههنا، بدون وجود المأمور، مع أنّ المأمور به غير مقدور[٤٤٠]؟ قلتُ: يكفيه وجود المأمور في علم الآمر، كما إذا قدّر الرّجل ابناً له، فأمره بأن يُعطي كذا بعد الوجود. وأمّا الأمر بغير مقدور، وإن كان غير واقع في التّكليف، لكنّه يجوز في غيره. صرّحوا بذلك. قيل: الأمر ههنا مجاز عن سرعة الإيجاد. فثمّ ههنا: لترتيب الخبر، لا لترتيب[٤٤١] المخبر عنه. ويجوز أن يكون له على معنًى: صوّره طيناً، ثم قال له[٤٤٢]: كن لحماً ودماً. قال الزّمخشريّ[٤٤٣]: قدّره جسداً، ثمّ قال له: كن.

---

(٤٣٥) ظ: «يكون». وسقطت من ت وهـ.

(٤٣٦) في الأصل: يتعلق.

(٤٣٧) انظر ع و م.

(٤٣٨) سقطت من ظ.

(٤٣٩) ظ: «يفهم ههنا». ت: ههنا يتم.

(٤٤٠) يريد: «غير مقدور عليه». فحذف حرف الجر، فاستتر الضمير الذي بعده في اسم المفعول. انظر الخصائص ١: ١٩٢ــ١٩٣.

(٤٤١) هـ: لا ترتيب.

(٤٤٢) سقطت من ظ.

(٤٤٣) الكشاف ١: ٢٨٢. وفي النقل تصرف.

فجُملةُ «خلَقَهُ من تراب» تفسيرٌ للمَثَلِ، في قوله[444]: «كمثل آدم». ولا يجوز أن تكون[445] صفة لآدم، لأنّه معرفة والجملة نكرة[446]، ولا حالاً منه لعدم مساعدة المعنَى على ذلك.

ونحوُ[447]: (تُؤمِنُونَ باللّهِ ورَسُولِهِ، وتُجاهِـدُونَ في سَبِيلِ اللّهِ بأموالِكُم وأنفُسِكُم) ــ فإنّ تفسير التّجارة لا يتمّ إلّا بهذا المجموع. تؤمنون[448]: فعل، فاعله واو الضّمير، وقوله: باللّه ورسوله: متعلّق به، وقوله: وتجاهدون في سبيل اللّه بأموالكم وأنفسكم: معطوف على قوله: «تؤمنون». فالمجموع تفسير[449] التّجارة، فلا يكون له محلّ من الإعراب ــ بَعدَ قوله، تعالَى[450]: (يا أيُّها الّذِينَ آمَنُوا، هَلْ أدُلُّكُم عَلَى تِجارةٍ تُنجِيكُم)[451] قُرِئ بالتّخفيف والتشديد (مِنْ عَذابٍ ألِيمٍ)؟

144أ هل: حرف استفهام، أدلّ[452]: فعل، فاعله مستتر فيه وهو أنا، مفعوله: كم[453]، تجارة: مجرورة بـ «على»، تُنجي: فعل، فاعله مستتر فيه وهو هي، عائدة إلى التّجارة[454]، مفعولـه: كم، عذاب[455]: مجرور بـ «من»، أليم: صفتـه. والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «تُنجي»، وهو مع متعلّقه صفة تجارة[456]، وهي متعلّقة بـ «أدلّ». فجملة الاستفهام جواب النّداء، في محلّ النّصب[457].

---

(444) زاد هنا في هـ: تعالى.

(445) في النسخ: يكون.

(446) كذا قالوا. وانظر إعراب الجمل ص ١٥٤ و ١٩٣.

(447) الآية ١١ من الصف.

(448) ظ: وتؤمنون.

(449) ظ: يفسر.

(450) سقطت من الأصل.

(451) الآية ١٠ من الصف.

(452) هـ: أدلكم.

(453) زاد هنا في ت: على حرف جر.

(454) في الأصل: «على التجارة». ت: إلى تجارة.

(455) ت: وعذاب.

(456) ت: لتجارة.

(457) كذا. وانظر ١٣١أ.

وقيل: هذه الجملة[٤٥٨] مُستأنفةٌ. كأنَّهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون. وهو خبر في معنَى الأمر. يدلّ عليه قراءة ابن مسعود[٤٥٩]: «آمِنوا باللّٰهِ ورَسُولِهِ». ولأجل هذا قال: والمَعنَى[٤٦٠]: آمِنُوا. يعني أنَّ معنَى قوله: «تؤمِنون» معنَى[٤٦١]: آمنوا، وإن كان لفظه خبراً.

أمّا فائدة العدول فهي الإشعار بوجوب الامتثال، وكأنّه امتُثل. فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين. ونظير ذلك قول الدّاعي: غفرَ اللّٰه لك، ويغفرُ اللّٰه لك.

وأمّا قراءة زيد بن عليّ[٤٦٢]: «تُؤمِنُوا» فوجهها على إضمار لام الأمر، كقوله[٤٦٣]:

مُحمَّدُ، تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفتَ، من أمرٍ، تَبالا

وعن ابنِ عبّاس ــ[رضي اللّٰه عنهما][٤٦٤] ــ أنّهم قالوا[٤٦٥]: «لو نعلم أحبَّ الأعمال إلى اللّٰه لعملناها»، فنزلت هذه الآية، أي: قوله «هل أدلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم»؟ فمكثوا ما شاء اللّٰه ــ عزّ وجلّ ــ يقولون: ليتنا نعلم ما هي؟ فدلّهم اللّٰه عليها بقوله: «تؤمنون». وهذا يقوّي أنّه مستأنف.

---

(٤٥٨) يريد جملة تؤمنون. والشرح من الكشاف ٤: ٤٢١ حتى «أنه مستأنف» بتصرف.

(٤٥٩) هو أبو عبد الرحمن عبد اللّٰه بن مسعود الهذلي المكي، أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة. عرض القرآن على النبي عليه السلام، وتوفي سنة ٣٢. غاية النهاية ١: ٤٥٨.

(٤٦٠) ع ح: بمعنى.

(٤٦١) ظ: بمعنى.

(٤٦٢) زيد بن علي هو أبو القاسم العجلي الكوفي، شيخ العراق إمام حاذق ثقة. توفي سنة ٣٥٨. غاية النهاية ١: ٢٩٨.

(٤٦٣) حسان بن ثابت. الكتاب ١: ٤٠٨ والمقتضب ٢: ١٣٢ والإنصاف ص ٥٣٠ والكشاف ٤: ٤٢١ والمغني ص ٢٤٨ و ٧١٣ والعيني ٤: ٤١٨ والخزانة ٣: ٦٢٩. والتبال: سوء العاقبة.

(٤٦٤) من ت وبعضه في ظ و هـ. وقد أقحم في مطبوعة الكشاف سهواً بعد «بن علي».

(٤٦٥) انظر أسباب نزول القرآن ص ٤٥٤.

فإن قلتَ: الاستئناف ههنا تفسير، لأنّه جواب عن سؤال مقدّر. فالطّعن فيه يؤدّي إلى قدح[٤٦٦] المختار. قلتُ: سلّمناه، لكنّ المراد من التّفسير ههنا هو التّفسير المصطلح، كما مرّت[٤٦٧] إليه الإشارة. والحاصل[٤٦٨] أنّه لا فرق ههنا بين التّفسير والاستئناف، إلّا بتقدير السّؤال وعدمه. فإذا نُظر إلى رعاية الأمر اللّفظيّ[٤٦٩] فالتّفسير أظهر، كما إذا لُوحظ ترتيب[٤٧٠] المعاني فالاستئناف أدقّ. فلكلّ منهما وجه وجيه بحسَب مقامه[٤٧١].

٤٤ب بدليل، أي: بدلالة قوله[٤٧٢]: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ[٤٧٣]﴾، حال كونه مقروءاً بالجَزم. وذلك لأنّ[٤٧٤] المضارع لا يكون مجزوماً بـ «إن» المضمرة، إلّا في جواب الأشياء السّتّة[٤٧٥]، الدّالّة على الشّرط المحذوف بفحوَى الكلام[٤٧٦]. فلمّا قُرئ بالجزم دلّ على أنّ معناه معنَى الأمر، إذ[٤٧٧] لا يُناسب غيره في هذا المقام.

وأمّا الاستفهام، وإن وُجد صريحاً ههنا، فلا يظهر التّعلّق بينه وبين الجواب، لبعده لفظاً ومعنىً، إلّا بتكلّف، كما يجيء بُعيد[٤٧٨] هذا. فقد ظهر من هذا أنّ

---

(٤٦٦) ت: القدح.
(٤٦٧) انظر ٤٣أ. هـ: كما مضت.
(٤٦٨) سقطت الواو من ظ و ت.
(٤٦٩) زاد هنا في ظ: والتفسير.
(٤٧٠) ت: ترتب.
(٤٧١) سقط «فلكل... مقامه» من النسخ.
(٤٧٢) الآية ١٢ من الصف.
(٤٧٣) سقطت من م.
(٤٧٤) في النسخ: أن.
(٤٧٥) الأشياء الستة هي: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي.
(٤٧٦) فحوى الكلام: ما فهم منه خارجاً عن أصل معناه. وقد يخص بما يعلم من الكلام بطريق القطع، أو من خلال التراكيب.
(٤٧٧) سقطت من الأصل.
(٤٧٨) في الأصل: بعد.

الجواب في الحقيقة هو جواب الشّرط المحذوف. لكنّ هذه الأشياء لمّا دلّت عليه أُقيمت مقامه، فأُضيف الجواب إليها، على سبيل التّسامح.

و أمّا **علَى الأوّلِ** ــ وهو أن يكون قوله: «تؤمنون باللّٰه ورسوله» تفسيراً للتّجارة ــ **فـهوَ**، أي: «يغفر لكم» مجزوماً[٤٧٩]، **جَوابُ الاستِفهامِ** الواقع في قوله: «هل أدلّكم على تجارة، تُنجيكم من عذاب أليم»؟

فإن قلتَ: هذا الجوابُ بمعنىَ جواب الشّرط ــ أعني اللّفظ الدّال على توقّف مضمونه على مضمون الشّرط ــ وجوابُ الاستفهام لفظ دالّ على مسؤول عنه، كنَعَمْ، ولا. فأين أحدهما عن الآخر[٤٨٠]؟ فلا يتمّ التّقريب. قلتُ: الغرض ههنا بيان تعلّق المغفرة بالدّلالة على ما تحقّقت في جواب الأشياء السّتّة. قال الفرّاء[٤٨١]: قوله: «يغفرْ لكم» بالجزم جواب الاستفهام.

ثمّ لمّا خفي التّعلّق بين الدّلالة على التّجارة وبين المغفرة ــ إذ من المعلوم بالضّرورة أنّ مجرّد الدّلالة بدون الامتثال لا يقتضي المغفرة، لا عقلاً ولا عادةً ــ قال المصنّف إيضاحاً لذلك التّعلّق:

وصَـحَّ[٤٨٢] **ذلِك** ــ على ما وقع في بعض النّسخ[٤٨٣] ــ أي: جاز كون المغفرة جواب الدّلالة على التّجارة، بناء **علَى** قاعدة **إقامةِ السَّـبَـبِ**[٤٨٤] ــ **وهـوَ**، أي: السّبب، **الدّلالةُ** على التّجارة المنجية من العذاب الأليم ــ **مُقامَ المُسَبَّـبِ**[٤٨٥]. وهوَ

---

(٤٧٩) في الأصل: مجزوم.

(٤٨٠) يريد: ما أبعد أحدهما عن الآخر!

(٤٨١) معاني القرآن ٣: ١٥٤. وفي النقل تصرف.

(٤٨٢) هذا التعليق على الوجه الأول هو في ع و ح: تنزيلاً لسبب السبب بمنزلة السبب، إذ الدلالة سبب الامتثال.

(٤٨٣) انظر المطبوعات.

(٤٨٤) م: «سبب السبب». وانظر مايلي بعد.

(٤٨٥) م: السبب.

الامتِثالُ أي: امتثال الإيمان والجهاد. فترتّبت[٤٨٦] المغفرة على[٤٨٧] الدّلالة، بذلك الاعتبار.

فإن قلتَ: الامتثال يؤدّي إلى المغفرة. فإنّ سنّة اللّٰه قد جرت فيمن آمن وعمل
٤٥ أ عملاً صالحاً بأن يغفر ذنوبه، ويُدخله الجنّة، تفضّلاً من عنده. لكنّ الدّلالة ليست كذلك. فإنّ الرّسول ــ صلّى اللّٰه عليه وسلّم[٤٨٨] ــ قد أرشد كثيراً من النّاس، فلم يؤمنوا، فضلاً عن العمل الصّالح. فلا يتمّ أمر الإقامة. قلتُ: سلّمناه، لكنّ الغرض ههنا بيان التّعلّق، على أيّ وجه كان. فمعلوم أنّ الدّلالة تُفضي إلى الامتثال[٤٨٩]، في الجملة. ألا ترى أنّ من قال لامرأته: «إن دخلتِ الدّار فأنتِ طالق»، فالقوم يقولون [فيه][٤٩٠]: «إنّه علّق الطّلاق على الدّخول»، ولم يكن بينهما تعلّق عقليّ، ولا عاديّ؟

فإن قلتَ: لمّا جاز كون قوله، تعالَى: «يغفرْ لكم» جواباً لقوله[٤٩١]: «تؤمنون باللّٰه ورسوله» إذا كان استئنافاً، على ما عرفتَ، فليجزْ كونه جواباً له، إذا كان تفسيراً للتّجارة. فلا حاجة إلى تكلّف إقامة سبب السّبب مُقامه. وإلّا فما الفرق بينهما؟ قلتُ: قوله: «تؤمنون باللّٰه ورسوله» إذا كان استئنافاً يكون خبراً في معنَى الأمر، وإذا كان تفسيراً للتّجارة يكون خبراً لفظاً و معنىً.

فمعلوم أنّ المناسب للشّرط هو الأمر، لا الخبر. وذلك لأنّ[٤٩٢] كلّ واحد من الأمر والشّرط غير ثابت الوجود، مع أنّ الطّلب يكون غير مقصود بالذّات غالباً، كالشّرط، لا سيّما إذا ذكر بعد المطلوب[٤٩٣] شيء. فعُلم من هذا أنّ إطلاق اسم

---

(٤٨٦) في النسخ: فيترتب.
(٤٨٧) في الأصل: عن.
(٤٨٨) سقط الاعتراض مما عدا هـ.
(٤٨٩) ظ ت: تقتضي الامتثال.
(٤٩٠) من ظ و هـ.
(٤٩١) زاد هنا في هـ: تعالى.
(٤٩٢) ت: أن.
(٤٩٣) ت: الطلب.

السّبب على الامتثال، من حيث إنّه وسيلة إلى المغفرة، في نفس الأمر، لا من حيث إنّه يدلّ على الشّرط المحذوف المناسب[٤٩٤] ارتباطه به، بخلاف الخبر.

واعلم أنّ الاستفهام لمّا اقتضىَ الجواب لفظاً أو تقديراً، ولم يُذكر الجواب ههنا صريحاً، وكان قوله: «يغفرْ لكم» غير جواب له في الحقيقة، على ما أشرتُ إليه، وجب القول بالاستئناف البتّة. فمنشأ القول بالتّفسير المصطلح ههنا هو عدم الاطّلاع على حقيقة ترتيب الكلام.

فخَرَجَ[٤٩٥]، عن تعريف[٤٩٦] الجملة المفسِّرة التّي ليس لها محلّ من الإعراب، بقولي: «**ولَيسَت عُمدةً**»، **الجُملةُ المُخبَرُ بها عَن ضَمِيرِ الشّأنِ**، وإن دخلت في قولنا: «الكاشفة لحقيقة ما تليه»، نحو: هو زيد قائم ــ فعُلم من هذا أنّ ذلك ٤٥ب التّعريف تعريف لبعض الجملة المفسِّرة. ومثله جائز، لقيام القرينة[٤٩٧] عليه ــ **فإنّها** أي: لأنّ تلك الجملة **مُفَسِّرةٌ لَهُ** أي: لضمير الشّأن. **ولها** أي: للجملة **مَحَلٌّ** من الإعراب، **بالاتّفاقِ** أي: بإجماع جميع النّحاة.

قوله: «**لأنّها**» إلى آخره تعليل لما ذكر، أي: يكون للجملة المخبر بها عن ضمير الشّأن محلّ من الإعراب، بالاتّفاق لأنّها **عُمدةٌ**، أي: مقصودة[٤٩٨] في الكلام بناء على أنّه يُحتاج إلى المسند، كما أنّه يُحتاج إلى المسند إليه. فقوله: «**لا يَصِحُّ**[٤٩٩] **الاستِغناءُ عَنها**»، على ما وقع في بعض النّسخ[٥٠٠]، خبر بعد خبر، لا يخلو عن تفسير معنىَ العمدة.

---

(٤٩٤) سقط «فعلم من هذا.. المحذوف» من النسخ. وفيها موضعه: يناسب.

(٤٩٥) في الأصل و م: «وخرج». وسقط قول ابن هشام حتى «هو المشهور» من ع و ح، وجاء فيهما موضعه: انتهى.

(٤٩٦) في الأصل و ت: تفسير.

(٤٩٧) القرينة: ما يدل على المقصود من اللفظ العام. وتكون في سياق العبارة مقالاً أو من المقام حالاً.

(٤٩٨) ظ ت: مقصود.

(٤٩٩) ت: لا يصلح.

(٥٠٠) انظر م.

قولهُ: وهيَ، أي: تلك الجملة المخبر بها عن ضمير الشّأن، حالّةٌ، أي: نازلة، مَحَلَّ المُفرَدِ أي: منزلته[501]، هو المقصود في التّعليل. فلمّا حلّت محلّه تكون من الجمل الّتي يكون لها محلّ من الإعراب، فلا تكون ممّا هو بصدده.

وكَونُ الجُملةِ المُفسِّرةِ الّتي لا تكون عمدة في الكلام لا مَحَلَّ لَها، من الإعراب، هُوَ المَشهُورُ عند النّحاة. فقوله: كون الجملة[502]: مبتدأ، خبره قوله: هو المشهور.

اعلم[503] أنّ الجملة المفسِّرة نوعانَ: الأوّل هو[504] التي تكون عمدة في الكلام، ولها محلّ من الإعراب، بالاتّفاق. والثّاني ثلاثة أقسام:

الأوّل: مجرّد عن حرف التّفسير، كما في الأمثلة السّابقة.

والثّاني: مقرون بـ «أيْ» كقوله[505]:

«وتَرمِينَنِي بالطَّرْفِ أي: أنتَ مُذنِبٌ»

والقسم الثّالث: مقرون بـ «أنْ»، نحو[506]: (فأوحَينا إلَيهِ أنِ اصنَعِ الفُلْكَ).

فاختلفوا[507] فيه، فقال الجمهور: لا محلّ لها من الإعراب، سواء كان لمفسَّرها إعراب أو لا. وقالَ الأستاذ أبو عليّ الشَّلَوبِينُ[508]: الإطلاق فيها[509] ليس بتحقيق

---

(٥٠١) في الأصل و ظ: منزلة.

(٥٠٢) زاد هنا في ت: مفسرة.

(٥٠٣) ت: واعلم.

(٥٠٤) في الأصل و هـ: هي.

(٥٠٥) صدر بيت عجزه:

وتَقلِينَنِي، لكِنَّ إيّاكِ لا أقلِي

المغني ص ٨٠ و ٤٤٧ و ٤٦١ والخزانة ٤: ٤٩٠ ومبرز القواعد ص ١٦٨. وتقلين: تبعضين.

(٥٠٦) الآية ٢٧ من المؤمنون.

(٥٠٧) ت: فاختلف.

(٥٠٨) عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي، آخر أئمة العربية في المغرب. كان نحوياً ذا معرفة بنقد الشعر توفي سنة ٦٤٥. البغية ٢: ٢٢٤ ــ ٢٢٥.

(٥٠٩) فوقها في هـ: أي: في الجملة المفسرة.

وصواب. بل **التحقيق**[٥١٠] فيها أن تُفصِّل، وتقول[٥١١]: **إنّ حال الجُملةِ المُفسِّرةِ بحَسَبِ ما تُفسِّرُهُ**، في الإعراب وعدمه. **فالمفسِّرة إنْ كانَ لَها مَحَلٌّ** من الإعراب **فهيَ** أي: الجملة[٥١٢] المفسِّرة **كَذلِك**، أي: يكون لها إعراب مثل إعرابه. لكنّه محلّيّ أبداً، وإن كان له إعراب غير محلّيّ. ٤٦أ

فإذا أمعنت النّظر، فيما حكم فيه الأستاذ بالإعراب، تجزم أنّه نازل منزلة المفرد ــ وهو السّبب في إعراب الجملة ــ فيكون خارجاً عن تعريف الجملة المفسِّرة، على ما قصده المصنّف، فلا يقع التّفصيل في موقعه.

وقال[٥١٣]، في غير هذا الكتاب: إنّ جملة الاشتغال في نحو: زيداً ضربتُه، وفي نحو: زيدٌ الخبزَ يأكله، ليست من الجمل الّتي تُسمّى في الاصطلاح جملة مفسِّرة، وإن حصل فيها تفسير. ولأجل ذلك[٥١٤] قد أخرجها عن تعريفها[٥١٥]، بقوله: «وليست عمدة»، كما أخرج به خبر ضمير الشّأن.

وإلّا فلا[٥١٦] أي: وإن لم يكن للمفسَّر إعراب أصلاً فالجملة المفسِّرة لا يكون لها إعراب، أيضاً. فقد حذف الفعل ههنا على سبيل الاكتفاء، لقيام القرينة عليه، كما في قوله[٥١٧]:

أنا خاطَرْتُ، في هَواكِ، بقَلبٍ ... رَكِبَ البَحرَ فيكِ، إمّا وإمّا

و مثال **الثّاني** أي: الجملة المفسِّرة لما ليس له محلّ[٥١٨]: «**ضَرَبْتُهُ**»، من نحوِ

---

(٥١٠) التحقيق: المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه.

(٥١١) في الأصل: أن تفصل وتقول.

(٥١٢) ظ: فالجملة.

(٥١٣) ابن هشام. انظر المغني ص ٤٥٠.

(٥١٤) ظ: ولذلك.

(٥١٥) ت: تعريفه.

(٥١٦) سقط «فلا» من النسخ.

(٥١٧) المحذوف في البيت هو بعد «إما» مرتين. فإذا كانت للتفصيل فالمحذوف حا ل واسم معطوف. وإذا كانت مركبة من «إن» و «ما» فالمحذوف فعل الشرط وجوابه مرتين.

(٥١٨) زاد هنا في المطبوعات: نحو.

قولك: زيداً ضربتُهُ. [التَّقديرُ: ضربتُ زيداً، ضربتُهُ][٥١٩]. ولا مَحَلَّ[٥٢٠] من الإعراب للجُملةِ المُقدَّرةِ أي: ضربت زيداً، لأنها، أي: الجملة المقدَّرة ههنا، جملة مُستأنفةٌ أي: ابتدائيَّة، قد مرّ بيان حالها[٥٢١]. فكَذلِكَ تفسيرُها أي: فالجملة المفسِّرة لتلك المقدَّرة لا يكون لها محلّ من الإعراب، أيضاً.

و مثال الأوَّلِ، أي: الجملةِ المفسِّرة لما له محلّ من الإعراب، نحوُ «خلقناه بقدر»، في قوله تعالَى[٥٢٢]: (إنّا كُلَّ شيءٍ خلَقناهُ بِقَدرٍ). [التَّقدِيرُ: إنّا خلَقنا كُلَّ شيءٍ خلَقناهُ بقَدرٍ][٥٢٣]، أي: إنّا خلقنا كلّ شيء مقدّراً مرتّباً على مقتضَى الحكمة، أو مقدَّراً مكتوباً في اللّوح قبل وقوعه[٥٢٤].

إن: حرف من الحروف[٥٢٥] المشبَّهة بالأفعال، اسمها: نا في محل النّصب، وكلّ شيء: منصوب بفعل يفسِّره ما بعده، وبقدر: حال من كلّ شيء، كما أشرت[٥٢٦] إليها، ومعناه: بالتّقدير[٥٢٧]. وقُرئ بإسكان الدّال وفتحها. والجملة في محلّ الرّفع على أنّها خبر «إن».

والتّمثيل إنّما يتمّ على أنّه منصوب بالمقدَّر. ولكون النّصب نصّاً في الدّلالة على المقصود ــ وهو أنّ كلّ شيء مخلوق بقدر ــ اختير ههنا على[٥٢٨] الرّفع، مع ارتكاب الإضمار. فجملة «خلَقناهُ» المَذكُورةُ في الآية مُفسِّرةٌ لِجملة «خلَقنا»[٥٢٩] ٤٦ ب

---

(٥١٩) سقط من الأصل و ظ و ت.

(٥٢٠) ع ح: فلا محل.

(٥٢١) انظر ٣١ ب.

(٥٢٢) الآية ٤٩ من القمر.

(٥٢٣) سقط من الأصل و ظ و ت.

(٥٢٤) الشرح من الكشاف ٤: ٣٥١ بتصرف. هـ: في اللوح المحفوظ قبل وقوعه.

(٥٢٥) هـ: حروف.

(٥٢٦) هـ: أشرنا.

(٥٢٧) في الأصل و ظ و هـ: «التقدير». ت: فالتقدير.

(٥٢٨) ظ: عليه.

(٥٢٩) ت هـ: خلقناه.

المُقَدَّرةِ فيها، وتلك الجملة المقدَّرة وقعت في مَوضِعِ رَفعٍ، لأنّها خَبَرٌ لاسم[٥٣٠] «إن». فكَذلِكَ الجملة المَذكُورةُ الواقعة موقعه.

ومِن ذلِكَ أي: من قبيل كون الجملة المفسَّرة جملةَ الاشتغال، كما وقع في قوله، تعالَى: «إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر» ــ فلذلك غيّر الأسلوب. ويحتمل أن يكون إشارة إلى كون الجملة مفسِّرة لما له محلّ من الإعراب. وعلى كلّ تقديرٍ، فائدته زيادة الإيضاح والتّقوية ــ: زيدٌ الخُبزَ[٥٣١] يأكُلُهُ، إذ التّقدير: زيد يأكل الخبز، يأكله. فحُذف «يأكل»[٥٣٢]، لدلالة المفسِّر عليه.

فإن قلتَ: أليس هذا حذفاً كلا حذفٍ؟ قلتُ: إنّه حذف معتبر، فائدته هي قصد السّلوك إلى طريق الإجمال والتفصيل، وتقوية الحكم في ذهن السّامع.

فجملة «يأكُلُه» في مَوضِعِ[٥٣٣] رَفعٍ، لأنّها مُفَسِّرةٌ للجُملةِ المَحذُوفةِ[٥٣٤]. وهيَ أي: الجملة المحذوفة، في مَوضِعِ رَفعٍ[٥٣٥]، على الخَبَريّة، أي: على أنّها خبر المبتدأ. ولهذا[٥٣٦] يظهر الرّفع في المفسِّر[٥٣٧]، إذا أُدّي بصيغة المفرد، نحو: زيدٌ الخبزَ آكِلُه.

فإن قلتَ: إنّ الخبريّة لا تستلزم الرّفع، لجواز النّصب في الخبر، فلا يتمّ التّقريب. قلتُ: أمّا أوّلاً فلأنّ الخبريّة في حكم المقيّد[٥٣٨]، كما أشرت إليه. وأمّا ثانياً

---

(٥٣٠) هـ: اسم.

(٥٣١) في حاشية هـ بخط شمس أفندي: بنصب الخبز، بإضمار فعل يفسّره ما بعده، تقديره: زيد يأكل الخبز يأكله.

(٥٣٢) ظ: يأكله.

(٥٣٣) م: في محل.

(٥٣٤) ت: «مفسّرة للمحذوفة». ح: مفسّرة لجملة محذوفة.

(٥٣٥) ظ: «محل رفع». هـ: محل الرفع.

(٥٣٦) ت: فلهذا.

(٥٣٧) ظ ت: المسند.

(٥٣٨) ظ: المفرد.

فلأنّ العمدة في هذا الاستدلال هي كون الجملة المحذوفة واقعة في محلّ الرفع، والخبريّة قيد الرّفع. وأمّا ثالثاً فلِما تقرّر من أنّ الإطلاق في المتعيّن تقييد.

واستَدَلّ علَى ذلِك، أي: على إثبات قول الشّلوبين: «إنّ الجملة المفسّرة يكون لها محلّ من الإعراب على حسب إعراب مفسَّرها»، **بَعضُهم** أي: بعض النّحاة، ممّن يتبع رأيه[٥٣٩].

١٤٧ فإن قلتَ: هذا الاستدلال على المعلوم. فإنّه قد ظهر بالأمثلة المتعدّدة، كما ترَى. قلتُ: سلّمنا أنّه مستدلّ. لكنّ الإيضاح بها ليس بإثبات المدّعَى. بل هو من قبيل إعادته في الصّور[٥٤٠] الجزئيّة.

فإن قلتَ: في قوله، تعالَى: «إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر» غُنية عن مثل هذا الاستدلال. فإنّ كلام اللّه ــ تعالَى ــ أقوَى الحجج، وأعدل الشّواهد. قلتُ: قوله «نؤمنْه» في البيت[٥٤١] متعيّـن للتّفسير، لا غير. وأمّا[٥٤٢] «خلقناه» فظاهـر فيـه. فكيف لا، وقد قُرئ[٥٤٣]: «كلُّ شيء» بالرّفع؟ فيحتمل قوله: «خلقناه» لأن يكون صفة لـ «كلّ شيء»، وإن لم يكن مراداً. فلهذا نظمه في سلك الأمثلة[٥٤٤].

فإن قلتَ: اللّازم من هذا الاستدلال غير مطلوب، والمطلوب منه غير لازم. فإنّ قول الشّاعر[٥٤٤]، وإن سُلّم، فإنّما يدلّ على أنّ للفعل المفسِّر وحده إعراباً. ولكن لا يلزم منه أن يكون لمجموع الجملة المفسِّرة. وهو المطلوب. ألا ترَى[٥٤٥] أنّ قولك: «يقوم زيد» جملة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، مع أنّ للفعل وحده فيه إعراباً؟

---

(٥٣٩) تحتها في الأصل: أي رأي الشلوبين.

(٥٤٠) ظ: الصفة.

(٥٤١) انظر البيت بعد.

(٥٤٢) ظ: فأما.

(٥٤٣) ظ: قرأ.

(٥٤٤) المثال: ما يورد لإيضاح القاعدة. وقد يكون فيه احتمال لغيرها، لأنه غير مثبت، بخلاف الشاهد الذي يورد لإثبات القاعدة ويكون نصاً في المقصود لا يحتمل غيره.

(٥٤٥) ظ: ألا يرى.

فلهذا نسب المصنّف الاستدلال إلى البعض. قلتُ: إنّ المفسِّر ههنا مفرد لفظاً، لكنّه جملة معنىً، لأنّه هو الفعل المنسوب إلى فاعله، والفعل مع فاعله جملة. غاية ما في الباب أنّ الإعراب قد ظهر في أحد جزئيها، لصلاحيته له، كما في قولك: زيد يقعد أبوه وقائمٌ[٥٤٦] أخوه. على أنّ سبب الإعراب هو مظنّة الإفراد. وقد تحقّقت هنا.

بِقَولِ الشَّاعِرِ[٥٤٧]:

«فَمَن نَحنُ نُؤمِنْـهُ يَبِـتْ، وهْـوَ آمِـنٌ»

التّقدير: فمن نؤمن نؤمنْه. ومن: اسم متضمّن لمعنى الشّرط مبتدأ، وحُذف فعل الشّرط لدلالة المفسِّر عليه، ونحن: فاعل ذلك المحذوف، ونؤمنه[٥٤٨]: فعل مجزوم بـ «من»، فاعله مستتر فيه وهو نحن، مفعوله ضمير منصوب متّصل به[٥٤٩] عائد إلى «من»، ويبت: فعل مجزوم على أنّه جزاؤه، فاعله مستتر فيه عائد إلى المبتدأ، الواو في قوله: «وهو آمن» للحال من[٥٥٠] فاعل يبت، والشّرط مع جزائه خبر المبتدأ. ٤٧ ب

قولُه: «**فظَهَرَ الجَزمُ**» إشعارٌ[٥٥١] بتحقّق جهة دلالة قول الشّاعر على ذلك المطلوب، وتعليلٌ لقوله: «واستدلّ»، **في الفِعلِ**[٥٥٢] **المُفَسِّرِ** المذكور — وهو «نؤمنه» — **للفِعلِ** المفسَّر **المَحذُوفِ**. وهو نؤمن.

قيل: مكان الجملة المفسِّرة عند الشّلوبين عطف البيان[٥٥٣]، أو بدل.

---

(٥٤٦) هـ: وقام.

(٥٤٧) صدر بيت لهشام المري عجزه:

وَمَن لم نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُرَوَّعا

المغني ص ٥٠٤ والخزانة ٣: ٦٤٠ ومبرز القواعد ص ١٧٢.

(٥٤٨) ت: ونؤمن.

(٥٤٩) هـ: المنصوب المتصل به.

(٥٥٠) ت هـ: عن.

(٥٥١) في الأصل: «إشعاراً». ولكل وجه. فالرفع على الخبر، والنصب على تقدير خبر محذوف. إلا أن عطف «تعليل» يقتضي الرفع.

(٥٥٢) ت: فعل.

(٥٥٣) في الأصل: بيان.

والجمهور لم يُثبت وقوع البدل والبيان[٥٥٤] جملة، ولم يُثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختُلف[٥٥٥] في المبدل منه، فقيل: إنّ حذفه لا يجوز، وقيل: يجوز.

[جواب القسم]

الجملة الخامِسةُ [من الجمل الّتي لا يكون لها محلّ، من الإعراب][٥٥٦]، الواقِعةُ جَواباً لِلقَسَم[٥٥٧]، نَحوُ قوله[٥٥٨]: (إنَّكَ لَمِنَ المُرسَلِينَ)[٥٥٩] ــ الضّمير المنصوب المتّصل بـ «إنّ» اسمها، وخبرها قوله: لمن المرسلين. فالجملة لا محلّ لها[٥٦٠]، لكونها جواب القسم[٥٦١] ــ بَعدَ قَولِهِ تَعالَى: (يسٓ) ــ قيل[٥٦٢]: معناه: يا إنسان، في لغة[٥٦٣] طيّىء. فيكون قوله: «إنّك لمن المرسلين» جواباً لهذا النّداء، كما أنّه جواب لقولهم: لستَ مرسلاً. فاجتمع فيه ثلاثة أجوبة ــ (والقُرآنِ الحَكِيمِ). ونَحوُ[٥٦٤]: (إنّ لكُم لَما تَحكُمُونَ) بَعدَ: (أم لكُم أيمانٌ عَلَينا

---

(٥٥٤) ت: البيان والبدل.

(٥٥٥) هـ: واختلفوا.

(٥٥٦) سقط من الأصل.

(٥٥٧) في النسخ وع: «لقسم». وفي حاشية هـ عن الأزهري: «سواء ذكر فعل القسم وحرفه أم الحرف فقط أم لم يذكرا. فالأول نحو: أقسم بالله لأفعلن. والثاني: إنّك لَمِنَ المُرسَلِينَ، بعد قوله تعالى: يس والقرآنِ الحكيمِ. والثالث نحو قوله تعالى: إنّ لكم لما تحكمونَ، بعد قوله تعالى: أم لكم أيمانٌ علينا بالغةٌ. والأيمان: جمع يمين بمعنى القسم». انظر م. وفي حاشية هـ أيضاً بخط شمس الدين: وهو نوعان: نوع يذكر فيه المقسم به، ونوع لا يذكر.

(٥٥٨) ظ: «نحو قولك». ت: في نحو قوله.

(٥٥٩) الآيات ١ ــ ٣ من يس.

(٥٦٠) زاد هنا في ت و هـ: من الإعراب.

(٥٦١) ت: جواباً للقسم.

(٥٦٢) الكشاف ٤ : ٢.

(٥٦٣) ت: بلغة.

(٥٦٤) الآية ٣٩ من القلم. وسقط «لما تحكمون» من ت.

بالِغةٌ إلى يَومِ القِيامةِ)[٥٦٥].

الواو فيه: واو القسم، القرآن[٥٦٦]: مجرو بها، والحكيم: صفته، والجارّ[٥٦٧] مع المجرور متعلّق بالفعل المحذوف[٥٦٨]، أي: أقسم اللّه بالقرآن ذي الحكمة. وجملة القسم لا محلّ لها أيضاً، وكذا المجموع لأنّه جملة ابتدائيّة.

القَسَم لغةً: اليمين، واصطلاحاً: جملة[٥٦٩] إنشائيّة أو خبريّة مؤكّدة لجملة أخرَى هي جواب القسم[٥٧٠]، نحو: باللّه لأفعلنّ، وزيدٌ أُقسم باللّه ليفعلنّ. ولتعلّق كلّ[٥٧١] واحدة منهما بالأخرَى، نُزّلتا منزلة الشّرط والجزاء. فإنّ الجملة[٥٧٢] المُقسَم بها ليست مقصودة لذاتها. بل ذُكرت تأكيداً للجملة المُقسَم عليها. فههنا اعتبارات: الأوّل اعتبار جملة القسم وحدها. والثّاني اعتبار جملة جواب القسم. والثّالث اعتبارهما معاً.

لكن لا شكّ أنّ جملة القسم وحدها لا محلّ لها، من الإعراب. وأمّا جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه. فلذلك نبّه عليها بأنْ ليس لها محلّ منه. وذلك لأنّ ٤٨أ
جواب القسم جملة لا تقع في موضع المفرد، بناء على أنّها لا تكون إلّا جملة. وكلّ جملة لم تقع فيه لا يكون لها محلّ منه[٥٧٣]. وأمّا مجموع جملة القسم وجوابه فقد[٥٧٤] يكون له محلّ من الإعراب، نحو: زيدٌ أُقسِمُ باللّه ليفعلنّ.

---

(٥٦٥) سقط «ونحو إن لكم.. القيامة» من ظ و هـ و ع و ح. وزاد بعده في الأصل: «قيل». وموضعها قبلَ «ومن هنا» عند ذكر ثعلب.

(٥٦٦) ت: والقرآن.

(٥٦٧) سقطت الواو من ظ.

(٥٦٨) ت: متعلق بالمحذوف.

(٥٦٩) سقطت من ظ.

(٥٧٠) ت: للقسم.

(٥٧١) سقطت من النسخ.

(٥٧٢) ظ ت: جملة.

(٥٧٣) هـ: من الإعراب.

(٥٧٤) سقطت من ظ و ت.

فالتّحيق أنّ جواب القسم، إذا وقع بعد المبتدأ[٥٧٥]، يكون له محلّ منه، لا سيّما إذا كان غير[٥٧٦] جواب النّداء، كما في الآية المذكورة، وأنّ الخبر هو ذلك الجواب، بناء على أنّ الجملة المقسَم بها من قبيل التّأكيد الزّائد على نفس الخبر.

وأمّا كون جواب القسم جملة دائماً فلا يُنافي الإعراب المحلّيّ، إذا وقع في حيّز الخبر. ونظير ذلك الجملة المحكيّة بالقول، فإنّها لا تكون إلّا جملة. ومع ذلك تكون منصوبة المحلّ على المفعوليّة، بناء على أنّ الأصل فيها الإفراد، كقوله[٥٧٧]:

قالَ لي: كَيفَ أنتَ؟ قُلتُ: عَليلُ

ثمّ لمّا[٥٧٨] حكم ثعلب بأنّ نحو: «زيدٌ ليقومَنَّ» لا يجوز أصلاً، وكان ذلك الحكم خطأً، أشار إلى منشئه بقوله: **قِيلَ**[٥٧٩]: **ومن هُنا**[٥٨٠] **قالَ ثَعلَبٌ** ــ من أئمّة النّحو واللّغة. أي: ما نشأ[٥٨١] قول ثعلب إلّا من قول القوم، في جواب القسم: إنّه لا يكون خبراً، ولا يكون له محلّ من الإعراب ــ: **لا يَجُوزُ** نحو: **زيدٌ لَيَقُومَنَّ**. فإنّ «ليقومنّ» لا يصلح لأن يكون خبراً لـ «زيدٌ»، لأنّه جواب القسم، إذ التّقدير: زيد أقسِمُ باللّه ليقومنّ. وكلّ جواب قسم[٥٧٨] لا يصلح لأن يكون خبراً له، فضلاً عن أن يكون خبراً.

أمّا الصّغرَى فظاهرة. وأمّا الكبرَى فقد أشار إلى بيانها، بقوله: **لأنّ الجُملةَ المُخبَرَ**[٥٨٢] بها، عن المحكوم عليه ــ فلا بدّ من هذا التّقييد، حتّى لا يتوجّه النّقض

---

(٥٧٥) ظ ت: الابتداء.

(٥٧٦) ظ هـ: عين.

(٥٧٧) في النسخ: «نحو قوله». والشطر صدر بيت عجزه:

سَهرٌ دائمٌ، وحُزنٌ طويلُ

دلائل الإعجاز ص١٦٧ ومعاهد التنصيص ٢: ٣٦ و ٩٥.

(٥٧٨) سقطت من ت.

(٥٧٩) سقطت من النسخ. وهي في الأصل مقحمة بين «يوم القيامة» و «الواو» قبل، فأثبتناها هنا على الصواب. انظر المطبوعات.

(٥٨٠) ح: ومن ههنا.

(٥٨١) هـ: ما منشأ.

(٥٨٢) في حاشية هـ: صفة جرت على غير من هي له.

بالجملة الابتدائيّة ــ لها مَحَلّ من الإعراب، لوقوعها موقع الخبر، و جملةَ جَوابِ القَسَمِ لا مَحَلَّ لهُ، لعدم وقوعه موضع المفرد. وحاصل ذلك أنّ الجملةَ المخبر بها ٤٨ب يلزمها أن يكون لها محلّ منه[٥٨٣]، وجملة جواب القسم يلزمها ألّا يكون لها محلّ منه، وتنافيَ اللّوازم يدلّ على تنافي الملزومات[٥٨٤]. فامتنع اجتماعهما في موضع، فضلاً عن أن يتّحدا.

قال ثعلب[٥٨٥]: «لا تقع جملة القسم خبراً». فهم أصحاب هذا الاستدلال، من ذلك القول، أنّ[٥٨٦] جملة جواب القسم وحدها لا تقع خبراً، وصوّروها في قولك[٥٨٧]: «زيد ليفعلنّ»، وأقاموا عليها البرهان كما ترى، وفهم غيرهم ــ ومنهم المصنّف ــ أنّ مجموع جملة[٥٨٨] القسم والجواب[٥٨٩] لا يقع خبراً.

فاعلم أنّ أحد الأمرين لازم ههنا: إمّا عدم استلزام الدّليل للمطلوب، أو كون جواب المصنّف الّذي سيجيء لغواً، لأنّ المراد من سلبِ الجواز ههنا، إن كان سلبَ جواز كون مجموع الجملتين خبراً للمبتدأ[٥٩٠]، أو سلبَ الجواز كلّيّاً، لزم الأمر الأوّل لقصور الدّليل عن إفادته ــ على أنّه لو استلزمه في صورة السّلب الكلّيّ لأدّى إلى ردّ المختار[٥٩١] ــ أو كان سلبَ جواز كون جملة الجواب وحدها خبراً لزم الأمر الثّاني.

وغاية ما يُتكلّف في الجواب عنه أنّ المراد منه سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبراً، كما هو الظّاهر من ذلك الاستدلال، وأمّا مدار جواب المصنّف فعلى ما

---

(٥٨٣) هـ: من الإعراب.

(٥٨٤) في الأصل: الملزوم.

(٥٨٥) المغني ص٤٥٣.

(٥٨٦) ت: بأن.

(٥٨٧) في الأصل: قوله.

(٥٨٨) هـ: «الجملة». والصواب: «جملتي». لأن الجملة ههنا يراد بها المعنى النحوي لا اللغوي.

(٥٨٩) ت: «والجزاء». وانظر المغني ص٤٥٣.

(٥٩٠) ت: خبر المبتدأ.

(٥٩١) المختار: ما اختاره ابن هشام في المسألة. وهو أن القسم مع جوابه خبر المبتدأ. والاختيار: إرادة أمر مع ملاحظة خلافه. فكأن المختار للأمر ينظر إلى الطرفين ويفضل أحدهما.

فهمه من قول ثعلب. ولذا قال: «والجواب عمّا قاله»، ولم يقل: عمّا استدلّ عليه. ففي الجملة لا يخلو كلامه ههنا عن اضطراب. وسببه عدم تحرير[٥٩٢] محلّ النزاع. ولك أن تحمل قول ثعلب على أنّ جملة جواب[٥٩٣] القسم وحدها لا تقع خبراً، كما هو الظّاهر، فتقلع[٥٩٤] النّزاع عن أصله.

ثمّ إنّ ابن مالك[٥٩٥] عارض قول ثعلب، فقال: سلبُ جواز كون جملة جواب القسم وحدها خبراً مردودٌ بالوقوع. ولك أن تحمل كلام ابن مالك على المناقضة، بناء على أنّ الوقوع يُنافي قوله: إنّ جواب القسم وحده لا يكون له محلّ من الإعراب.

١٤٩ أشار المصنّف إليه، بقوله: ورُدَّ[٥٩٦] أي: قول ثعلب ورأيه، بوقوع جواب القسم وحده خبراً للمبتدأ، في[٥٩٧] قوله تعالى[٥٩٨]: (والّذين آمَنوا، وعَمِلُوا الصّالِحاتِ، لَنُبَوِّئَنَّهُم) أي: لَنُنزلَنّهم. من التّبوئة. وهي[٥٩٩] التّنزيل[٦٠٠]. وقُرِئَ بالثّاء[٦٠١] من الثواء. وهو النّزول للإقامة[٦٠٢].

الّذين: اسم موصول مبتدأ، آمنوا: صلته، قوله: وعملوا الصّالحات: معطوف عليها، قوله: لنبوّئنّهم: جواب القسم المقدّر وقع خبراً لمبتدأ[٦٠٣].

ثمّ لمّا كان هذا الرّدّ، وإن كان موافقاً لما اختاره، لكنّه لا يُفيد ما قصده ههنا

(٥٩٢) ت: تجريد.
(٥٩٣) سقطت من ظ و ت.
(٥٩٤) في الأصل و ت: «فيقلع». هـ: فتبين.
(٥٩٥) انظر التسهيل ص٤٨ والمغني ص٤٥٤.
(٥٩٦) زاد هنا في ح وع: ذلك.
(٥٩٧) ت: أي.
(٥٩٨) الآية ٥٨ من العنكبوت. ت: إن الذين.
(٥٩٩) ظ: التبوؤ وهو.
(٦٠٠) في الأصل و ظ و ت: النزول.
(٦٠١) يريد: «وقرئ: لَنُثْوِيَنَّهم». وانظر الكشاف ٣: ٣٦٣ والنشر ٢: ٣٤٣ــ٣٤٤.
(٦٠٢) ظ ت: وهو الإقامة.
(٦٠٣) ظ: خبر المبتدأ.

من أنّ سلبَ جواز كون مجموع الجملتين خبراً لمبتدأ مردودٌ، أشار إلى ردّ ذلك السّلب بقوله:

والجَوابُ عمّا قالَهُ، أي: عن الّذي ذكره ثعلب، من أنّ[٦٠٤] نحو: «زيد ليفعلنّ» لا يجوز، **أنَّ التّقدِيرَ** أي: تقدير قوله، تعالى: «والّذين آمنوا» الآية: **والّذِينَ آمَنُوا، وعَمِلُوا الصّالِحاتِ، أُقسِمُ باللّهِ** ــ على سبيل الإخبار، نحو: زيد أُقسَمَ باللّه لأفعلنّ. جملة القسم جيئت على طريق الغيبة نظراً إلى الحكاية، كما أنّ جملة جواب القسم جيئت على طريق التّكلّم نظراً إلى المحكيّ. وقد تجيء كلتاهما على سبيل الغيبة، نظراً إلى الحكاية[٦٠٥]. قال اللّه ، تعالى[٦٠٦]: (يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ أَلفَ سَنَةٍ) ــ **لَتَبوَّئَنَّهُم**. هذا جواب القسم. والقسم مع جوابه[٦٠٧] خبر المبتدأ. فبطل ما قاله ثعلب، على ما فهمه المصنّف من قوله[٦٠٨].

فالتّحقيق أنّ ذلك التّقدير لا بدّ منه ههنا، من جهة العربيّة. ولكنّ[٦٠٩] معنىَ الخبر يتم بدون ذلك التّقدير، لأنّه تأكيد للخبر، وقيد له. ومن المعلوم بالضّرورة أنّ القيد لا يمنع أصل الفائدة، فضلاً عن أن يمنع الجواز. ألا ترَى أنّ نحو «زيد قائم»، في مثل قولك: «زيد قائم في الدّار»، يُفيد بدون ذكر الدّار، ولا يمنع[٦١٠] صحّة الخبر؟ فكذا ههنا. وقد مرّ مثل[٦١١] هذا التّحقيق، في صدر المسألة.

فإن قلتَ: هل يمكن أن يُراد من جواب المصنّف ههنا أن يكون جواباً، من

---

(٦٠٤) سقطت من ظ و ت.

(٦٠٥) سقط «وقد تجيء ... الحكاية» من ظ.

(٦٠٦) الآية ٩٦ من البقرة.

(٦٠٧) ظ: وجوابه.

(٦٠٨) في الأصل: بقوله.

(٦٠٩) سقطت الواو من ت.

(٦١٠) هـ: يفيد بدون ذلك وذكر الدار لا يمنع.

(٦١١) ظ: «ضد». ت.: «مثيل».وانظر ٤٨أ.

قِبل ثعلب عمّا[612] ذكره ابن مالك، حتّى يكون قول ثعلب في هذه المسألة عين[613] قول المصنّف، كما هو[614] المتبادر من منشئها؟ قلتُ: نعم، لكنّ الظّاهر أنّ قوله: «والجواب[615] عمّا قاله» يمنع تلك الإرادة، لا سيّما أنّ المصنّف قد حمل قول ثعلب هِهنا على سلب جواز المجموع، كما مرّت إليه الإشارة[616]. ٤٩ ب

فإن قلتَ: إذا كان الجواب جواباً عن قول ثعلب كان المناسب أن يقول: «والجواب عمّا قاله أنّ [617] التّقدير فيه: زيد أُقسِمُ بالله ليقومنّ[618]». فما الفائدة في العدول عنه، والتّعرّض لتقدير قوله: «والّذين آمنوا[617]» الآية؟ قلتُ: فائدته الإعلام بأنّ المراد من قول ثعلب ههنا قاعدة كلّيّة، لها صور جزئيّة، لا خصوصيّة هذه المادّة، كما يتبادر إلى الوهم.

ولهذا قال: **وكَذلِكَ**[619]، أي: مثل ذلك التّقدير الّذي في الآية، **التّقدِيرُ فيما**، أي: في سائر الصّور الجزئيّة الّتي يُظنُّ[620] فيها أنّ جواب القسم وحده وقع خبراً لمبتدأ، بحسب الظّاهر، كما في قوله تعالى: «والّذين آمنوا» الآية، **أشبَهَ ذلِكَ** المذكورَ فيها.

وإذا عرفتَ ذلك التّقدير **فاعلم أنّ الخَبَرَ**، أي: خبر المبتدأ المذكور في قوله، تعالى: «والّذين آمنوا»[621]، **مَجمُوعُ جُملةِ القَسَمِ المُقدّرةِ**، أي: أُقسِمُ بالله ،

(٦١٢) في الأصل: كما.
(٦١٣) ت هـ: غير.
(٦١٤) زاد هنا في ت: في.
(٦١٥) سقطت الواو قبلها من ظ و ت.
(٦١٦) انظر ٤٨ ب.
(٦١٧) سقطت من ظ.
(٦١٨) سقط «زيد... ليقومن» من النسخ.
(٦١٩) في النسخ وح: وكذا.
(٦٢٠) هـ: تظن.
(٦٢١) زاد هنا في ت: الآية.

وجُملةِ الجَوابِ المَذكُورةِ ــ وهي: لنبوِّئنّهم ــ لا مُجَرَّدُ جملة الجَوابِ. يعني أن الخبر كلتا الجملتين معاً، لا جملة جواب القسم وحدها.

نعم[622] مثل هذا الكلام إنّما يتوجّه على من قال: إنّ[623] الخبر هو مجرّد الجواب وحده. لكنّ النّزاع ليس معه. فالمناسب، على ما قصده المصنّف من قول ثعلب، أن يقول ههنا: «فالخبر هو مجموع الجملتين»، بدون قوله: لا مجرّد الجواب.

فإن قلتَ: هذا المجموع إنشاء. فكيف يقع خبراً؟ لا نُسلّم ذلك، بل هو خبر. سلّمناه، لكنّ الإنشاء يقع خبراً لمبتدأ، نحو: كيف زيد، وأين عمرو؟

وقال[624] الكوفيّون: إنّ النّداء والدّعاء والتّوصية ونحوها ملحقة بالقول، في حكاية الجمل بعدها. فقوله تعالَى[625]: «لئن أنجيتنا من هذه[626] لنكوننّ من الشّاكرين» في قوله، تعالَى[627]: (دَعَوُا اللَّهَ مُخلِصِينَ لَهُ الدِّينَ: لَئِنْ أنجَيتَنا مِن هذِهِ[626] لَنَكُونَنَّ مِنَ الشّاكِرِينَ). منصوب المحلّ على المفعوليّة، محكيّ عندهم بالدّعاء، لا بالقول المقدّر. وكذا[628]: ١٥٠أ

رَجُلانِ، مِن ضَبَّةَ، أَخبَرانا: إنّا رأينا رَجُلاً، عُرْيانا

ولَمّا عند البصريّين فأمثال هذا محكيّة بالقول المقدّر[629].

---

(٦٢٢) زاد هنا في ت: إن.

(٦٢٣) سقطت من ت.

(٦٢٤) سقطت الواو من النسخ.

(٦٢٥) ليست في ظ و ت.

(٦٢٦) سقط «من هذه» من ظ.

(٦٢٧) الآية ٢٢ من يونس.

(٦٢٨) الخصائص ٢: ٣٣٨ والمحتسب ١: ١٠٩ ــ ٢٥٠ والمغني ص٤٦١ والخزانة ٤: ٢٣. وضبة: قبيلة.

(٦٢٩) في م زيادة من بعض نسخ الإعراب: «تنبيه: يحتمل قول همام الفرزدق:

«تَعَشَّ، فإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونُني»

كون: «لا تخونني» جواباً، كقوله: ــ

[جواب الشرط]

السَّادِسةُ، من الجمل السّبع الّتي ليس لها محلّ من الإعراب، **الواقِعةُ جَواباً لشَرطٍ غيرِ جازِمٍ**، سواء كان ذلك الجواب[630] مقترناً[631] بالفـــاء أو بـ «إذا» الفجائيّة، أو لا. ووقع في بعض النّسخ: «غير عامل» مقام «غير جازم». لكنّ «غير جازم» أنسب وأعمّ مورداً[632].

كَجَوابِ «إذ»[633] **الشّرطِيّةِ**، نحو: إذ جاء زيد قام عمرو. فجملة «قام عمرو» لا محلّ لها من الإعراب، لعدم المقتضي له. وأمّا جملة «جاء زيد» فقد عرفتَ أنها مجرورة المحلّ، على أنّها مضاف إليها لـ «إذ»[634]. ثمّ إنّها لمّا دلّت على الوقت المضاف إلى الجملة، مع أنّ ذلك الوقت ظرف لمضمون جملة أُخرى، وفُهم منه ارتباط إحداهما بالأخرَى، ولو بمعونة المقام، سُمّيتْ شرطيّة.

و **جوابِ «إذا» الشّرطيّةِ**، نحو: إذا جاءني[635] زيد أكرمته[636]. فجملة «أكرمته» لا محلّ لها من الإعراب، لعدم وقوعها مقام المفرد. وأمّا جملة «جاءني زيد» فمجرورة المحلّ، على أنها مضاف إليها.

أرَى مُحرِزاً عاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ ... فكانَ كمَن أغرَيتُهُ بخِلافي

فلا محل له، ويحتمل كونه حالاً من الفاعل أو من المفعول أو منهما، فيكون في محل نصب». ونسب البيت الثاني في م إلى الفرزدق أيضاً. وانظر المغني ص ٤٥٢. والزيادة هي في مطبوعة الرياض ص ٤٨ ــ ٤٩.

(٦٣٠) سقطت من ت.

(٦٣١) في الأصل: مقروناً.

(٦٣٢) ت: موروداً.

(٦٣٣) في الأصل و ت: «إذا». وسقطت من م.

(٦٣٤) في الأصل و ت: «إذا». هـ: إليه لإذ.

(٦٣٥) ت: جاء.

(٦٣٦) في الأصل و ظ و هـ: فأكرمته.

وجوابِ «لو»، نحو: لو أكرمتني لأكرمتك،و جواب «لولا» الامتناعيّة، نحو[٦٣٧]:

ولَولا الشّعـرُ بالعُلمـاءِ يُـزرِي   لَكُنـتُ اليَومَ أشعَرَ مِن لَبيـدِ

وجوابِ «لمّا»[٦٣٨] الوجوديّة، نحو: لمّا جاءني زيد أكرمته.

وإنّما[٦٣٩] لم تعمل هذه الكلمات عمل الجزم، أمّا «إذ» فلأنّها تدخل على الماضي، أو على الجملة الاسميّة، وكلّ منهما لا يُتصوّر فيه الجزم. ولذا قال النّحويّون: إنّ «لو» لم تجزم، لدخولها على الماضي، وهو لا يستحقّ الإعراب. وأمّا «إذا» فلأنّها تدلّ على اليقين[٦٤٠]، و«إن» الشّرطيّة تدلّ على الشّك والإبهام، فلم تعمل عملها. وأمّا الجزم في قوله[٦٤١]:

وإذا تُـصِبْـكَ مِـنَ الحَـوادِثِ نَـكْـبَـةٌ

فمن الشّواذّ. وأمّا «لولا» فلأنّها تدخل[٦٤٢] على الجملة الاسميّة المحذوفة الخبر غالباً، وجوابها ماض. وأمّا «لمّا» فلدخولها على الماضي أيضاً. وإذا لم تعمل هذه الكلمات في الشّرط فبالحَرَى[٦٤٣] ألّا تعمل في الجزاء. ٥٠ب

أو جواباً لشرط جازِمٍ، و الحال أنّ ذلك الجواب[٦٤٤] **لم يَقترِنْ**[٦٤٥] **بالفاءِ، ولا بـ «إذا» الفُجائيّةِ، نحوُ**: إن تقم أقم، و **إنْ جاءَني زيدٌ أكرمْتُهُ**. أمّا الأوّل

(٦٣٧) البيت للشافعي. ديوانه ص٣٩. وانظر ٥٩أ. ويزري به: يحقره ويهونه.

(٦٣٨) سقطت من م. ع ح: كيف.

(٦٣٩) ت: وإن.

(٦٤٠) فيما عدا ت: «التعيين». وانظر ٢٤أ.

(٦٤١) انظر ٢٤أ والجنى الداني ص٣٦٧ والمغني ص٩٨.

(٦٤٢) في الأصل: «فلأنها تدل». ظ: فلا تدل.

(٦٤٣) ت: «فبأحرى». هـ: فبالحريّ.

(٦٤٤) سقط «والحال... الجواب» من ظ. وزاد هنا في ت: إذا كان.

(٦٤٥) ع م: لم تقترن.

فلظهور[٦٤٦] الجزم في الفعل وحده، وأمّا الثّاني فلأنّ مجزوم المحلّ هو الفعل، لا الجملة بأسرها[٦٤٧]. وأمّا إذا اقترن ذلك الجواب بإحداهما[٦٤٨] فجملة الجواب مجزومة المحلّ، كما[٦٤٩] عرفتَ، في المسألة الثّانية[٦٥٠].

[التّابعة لجملة لا محلّ لها]

السّابعةُ، من الجمل السّبع الّتي لا محلّ لها من الإعراب، **التّابعةُ لما لا مَوضِعَ لَهُ، نَحوُ: قامَ زيدٌ وقَعَدَ عمرٌو، إذا**[٦٥١] **لَم تُقَدِّرِ الواوُ**، أي: إذا لم تُجعل الواو في قوله: «وقعد عمرو» للحالِ، بل جُعلت لعطفه على جملة: قام زيد. وهي جملة ابتدائيّة، لا محلّ لها من الإعراب. فكذا قوله: قعد[٦٥٢] عمرو.

وأمّا إذا جُعلت للحال فتكون منصوبة المحلّ، على الحال. وقد مرّ بيانها[٦٥٣]. وأمّا الجملة إذا كانت تابعة لما له محلّ من الإعراب ـــ سواء كان مفرداً أو جملة ـــ فهي[٦٥٤] معربة بحسب إعراب المتبوع، كما تحقّقتَ[٦٥٥].

* * *

ثمّ إنّ المصنّف لمّا شرح الجملة وأحوالها، في المسائل الثّلاثة[٦٥٦] المذكورة، أراد أن يشرح حالها بعد النّكرات، وبعد المعارف: هل هي صفة، أم[٦٥٧] حال، أو هي محتملة لهما؟ وأن يضبط كلّ نوع من تلك الأنواع الأربعة، فقال:

---

(٦٤٦) ظ: فقد ظهر.
(٦٤٧) انظر ١٣أ.
(٦٤٨) ظ ت: بأحدهما.
(٦٤٩) هـ: لما.
(٦٥٠) انظر ٢٥ ب.
(٦٥١) سقط «إذا لم تقدر الواو للحال» من ح.
(٦٥٢) ت: وقعد.
(٦٥٣) انظر ٩أ.
(٦٥٤) سقطت من ت.
(٦٥٥) انظر ٢٩أ.
(٦٥٦) كذا. وهو جائز لتقدم المعدود على العدد.
(٦٥٧) هـ: أو.

الوصفيّة والحاليّة

المَسألةُ الرّابِعةُ، من المسائل الأربع[1]، **في بيان الجُملةِ**[2] **الخَبَريّةِ** ــ وهي جملة تحتمل الصدق والكذب ــ **الّتي لَم يَطلُبها العامِلُ**. وما وقع في بعض النسخ[3]: «لم يسبقها ما يطلبها **لُزوماً**»، وفي بعضها[4]: «لم يستلزمها ما قبلها»، فراجع إلى ما ذكر[5].

وهذا القول يشتمل على أربعة قيود، ويقتضي أقساماً[6] أربعة، بحسب اعتبار وقوعه:

أمّا بيان الأوّل فأنّ[7] ذلك القول يتضمّن كونَ الجملة خبريّة، وجوازَ الاستغناء عنها، ووجودَ المقتضي، وانتفاءَ المانع. فإنّ إطلاق المقتضي يقتضي الإشارة
٥١أ إلى انتفائه. فاحترز بالقيد الأوّل عن الجملة الإنشائيّة ــ فإنّها لا تقع نعتاً ولا حالاً كما هو المشهور، إلّا بتأويل، خلافاً لبعض المحقّقين ــ وبالثّاني[8] عن نحو جملة الخبر،

---

(١) في الأصل: «الأربعة». وسقطت «في» من م.
(٢) ت م: الجمل.
(٣) انظر ع و ح.
(٤) هـ: وفي بعض النسخ.
(٥) هـ: ما ذكره.
(٦) ظ ت: أقسامه.
(٧) في الأصل: فلأن.
(٨) ت: والثاني.

وجملة الصّلة، والجملة المحكيّة بالقول ــ فإنّها لا يُستغنَى عنها ــ وبالثّالث عن جملة «فعلوه» في قوله، تعالَى[9]: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) ــ فإنّها لا يجوز أن تكون حالاً، لعدم تحقّق المقتضي، إذ لا عامل ههنا يعمل في الحال ــ واحترز بالقيد الرّابع عن نحو جملة «هو راكب»، في قولك[10]: جاءني رجل وهو راكب. فإنّها لا يجوز أن تكون صفة، لتحقّق المانع. وهو الواو. فإنّها لا تعترض بين الموصوف والصّفة، خلافاً للزّمخشريّ[11].

وأنت تعلم أنّ وجود المقتضي، وإن لم يتحقّق من حيث النّظر إلى الحال، في قوله تعالَى: «وكلّ شيء فعلوه في الزّبر»، لكنّه متحقّق[12] بالنّظر إلى الوصف، كما أنّ ارتفاع المانع متحقّق هناك من حيث اعتبار الوصف، وإن لم يتحقّق من حيث النّظر إلى الحال. فيكون المراد عدم تحقّق المقتضي من حيث النّظر إلى قسم، دون قسم. وكذا تحقّق المانع فتأمّل.

وأمّا بيان الثّاني فأشار إليه بقوله: **إن وقَعَت**[13] أي: الجمل[14]، **بَعدَ الأسماء النَّكِراتِ المَحضةِ**، أي: الّتي لم تُخصَّص[15] بشيء من المخصّصات، **فتلك** الجمل[14] الواقعة بعدها **صِفاتٌ**، سواء كانت مفسّرة أو مخصّصة، أو للمدح أو للذّمّ، أو للتّأكيد[16].

فإن قلتَ: كيف تقع الجملة[17] صفة لنكرة، مع أنّها لا تُوصف بالتّنكير ولا

---

(٩) الآية ٥٢ من القمر.
(١٠) هـ: قوله.
(١١) الكشاف ٢: ٤٧٩ والمغني ص ٤٨٢.
(١٢) في النسخ: يتحقق.
(١٣) سقط «إن وقعت» مع الفاء الجوابية من ع و ح، هنا ومما عطف عليه.
(١٤) في النسخ: الجملة.
(١٥) في الأصل: لم تتخصص.
(١٦) ظ ت: «التأكيد». هـ: التأكيد.
(١٧) هـ: الجمل.

بالتّعريف، ورعايةُ المطابقة بين الموصوف والصّفة واجبة؟ قلتُ: سلّمنا، لكنّ الجملة لمّا وقعت[١٨] موقع المفرد نُزِّلت منزلته، فأُعطي لها[١٩] حكم[٢٠] من التّنكير. ومن المعلوم أنّ المفرد الّذي نُزِّلت منزلته هو النّكرة، لقيام موجب التّنكير، وانتفاء مقتضي التّعريف.

فإن قلتَ: هذا الّذي ذكرتَه يُجوّز كون الجملة صفة لنكرة، لا يوجبه. والكلام في الثّاني، لا في الأوّل. فاللّازم غير مطلوب، والمطلوب غير لازم. فلا يتمّ التّقريب[٢١]. قلتُ: التّقريب[٢١] تامّ. فإنّ الجملة لمّا وقعت موقع مفرد، وأُسقط اعتبارها في نفسها، فالملاحظ[٢٢] كونها في قوّة المفرد، لا كونها جملة. والدّليل على ذلك أنّهم قالوا: إنّ مثل هذه الجملة ليس[٢٣] بكلام. ٥١ب

و إن[٢٤] **وقعت بَعد الأسماء المَعارِف المَحضة**[٢٥]، الّتي لم تختلط بها شائبة نكارة[٢٦]، **فهي أحوالٌ**، سواء كانت منتقلة أو غيرها[٢٧].

و إن[٢٤] **وقعت بَعد الأسماء غَيرِ المَحضةِ**[٢٨]، أي[٢٩]: الّتي يكون فيها شائبة تعريف من وجه، وشائبة تنكير من وجه آخر[٣٠] ــ فلا يلزم الجمع بين المتنافيين،

---

(١٨) ت: الجملة الواقعة.

(١٩) كذا. والصواب: «إياها». فلام التقوية لا تدخل على مفعول ما يتعدى إلى اثنين إلا في الضرورة، خلافاً للفارسي. انظر الجنى الداني ص١٠٥ ــ ١٠٦ والمغني ص٢٠٤.

(٢٠) في الأصل و هـ: حكمه.

(٢١) ظ ت: «التقرير». هـ: التعريف.

(٢٢) زاد هنا في الأصل: أن.

(٢٣) هـ: ليست.

(٢٤) في النسخ و م: أو إن.

(٢٥) زاد هنا في هـ: فهي.

(٢٦) في الأصل و ت: «النكرة» ظ: النكارة.

(٢٧) الأصل في الحال أن تكون منتقلة أي: غير لازمة لصاحبها. وقد تكون لازمة كما في المؤكدة، والمشعر عاملها بتجدد صاحبها، وغيرهما. انظر الصبان ٢: ١٧٠.

(٢٨) في الأصل و ع: غير المحض.

(٢٩) سقطت من الأصل و ت.

(٣٠) سقطت من الأصل.

لاختلاف الجهة ــ كائناً[31] مِنهُما أي: من النّكِرة[32] والمعرفة المطلقتين، فإنّ ذكر القيد[33] يستلزم تحقّق المطلق.

قولُه: فهي مُحتَمِلةٌ لهُما أي: للصّفة والحال، إشارةٌ إلى القسمين، كما أنّ قوله: «إن وقعت» إلى قوله[34]: «فأحوال» إشارة إلى القسمين الأوّلين.

ثمّ، بعد الضّبط والتّقسيم، أراد أن يُبيّن الأقسام الأربعة بالشّواهد والأمثال، فقال:

[الواقعة صفة]

مِثالُ القسم الأوّل هو الجملة الواقِعةُ صِفةً، بعد النّكرة المحضة، نحو جملة «نقرؤه»، في قوله، تعالى[35]: (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتاباً نَقْرَؤُهُ).

قوله: فجُملةُ «نَقرَؤُهُ» صِفةٌ لـ «كِتاباً»[36]، نتيجةٌ لقياس حُذف لظهوره. تقديره[37] أنّ جملة «نقرؤه» جملة واقعة بعد النّكرة المحضة، مشروطةٌ بالقيود المذكورة. وكلُّ جملة واقعة بعدها مشروطة بها صفةٌ لنكرة. فجملة «نقرؤه» صفة لنكرة، وهي «كتاباً». ولك أن تجعله جواب الشّرط المحذوف أي: إذا ثبتت[38] تلك القاعدة فجملة «نقرؤه» تقع صفة لـ «كتاباً». لكنّ التّوجيه الأوّل أنسب، وإن كان الثّاني أقرب إلى الفهم.

---

(٣١) كذا، بالتذكير لملاحظة «غير» في قوله: غير المحضة.
(٣٢) هـ: التنكير.
(٣٣) ت هـ: المقيد.
(٣٤) سقطت من ت.
(٣٥) الآية ٩٣ من الإسراء.
(٣٦) ت: كتاب.
(٣٧) هـ: تقريره.
(٣٨) في النسخ: ثبت.

وإنّما لم يجر[39] «كتاباً» باللّام لفظاً، جرياً على قصد طريق الحكاية، وإشارة إلى أنّ الجملة منصوبة المحلّ، وتكثيراً للمعاني.

لأنَّهُ، أي: كتاباً، **نَكِرَةٌ** ــ لصدق تعريف النّكرة عليه، ولكونه عارياً عن سمات التّعريف ــ **مَحضَةٌ**. فإنّه لم يتخصّص[40] بشيء من المخصّصات. فكأنّه قصد بهذا التّعليل الإشارة إلى منشأ الوصفيّة، وإلى نفي احتمال الحاليّة، إذ لو أُريد الحال عن مثل هذه النّكرة لوجب تقديمُها عليها. ٥٢أ

وقَد مَضَت أمثِلَةٌ مِن ذلِكَ القِسمِ الأوّل، في المَسألةِ الثّانِيَةِ[41] أي: وقد عرفتَ أنّ الأمثلة مضتْ من قبيل[42] الجملة الخبريّة الواقعة[43] صفة بعد نكرة محضة فيها، نحو[44]: (مِن قَبلِ أن يأتِيَ يَومٌ لا بَيعَ فِيهِ)، (واتَّقُوا يوماً، تُرجَعُونَ فِيهِ)[45]، (لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ)[46]. فلا حاجة إلى إتيان زيادة الأمثلة منه ههنا.

[الواقعة حالاً]

ومِثالُ القسمِ الثّاني ــ هو الجملة **الواقِعَةُ حالاً**، بعد المعرفة ــ نحو «تستكثر» على قراءة الرّفع في قوله، تعالى[47]: (ولا تَمنُن تَستَكثِرُ) أي: ولا تُعطِ أحداً شيئاً طالباً به أكثر منه. وهو نهيٌ خاصّ برسول[48] الله ــ صلّى الله عليه

---

(39) في الأصل: لم نجر.
(40) ت: لم يخصص.
(41) انظر ٢٩أ.
(42) ت: قبل.
(43) سقطت من ظ.
(44) الآية ٢٥٤ من البقرة.
(45) الآية ٢٨١ من البقرة.
(46) الآية ٩ من آل عمران.
(47) الآية ٦ من المدثر.
(48) كذا بالباء. والخص متعد لا يحتاج إليها. فلعله يريد: مخصوص برسول. والفاعل بمعنى مفعول. وهو معروف، نحو: طريق سالك ولا حب.

وسلّم ــ لأنّه اختصّ بأحسن الأخلاق وكريم[49] الأعمال، أو نهيُ تنزيه[50].

فإن قلتَ: كيف يتعيّن المثال المذكور للحاليّة، مع أنّه يجوز أن يكون الرّفع فيه بحذف «أنِ» النّاصبة، وإبطال عملها، كما في قوله: «تَسمعُ[51] بالمُعَيدِيّ خيرٌ من أن تراه»، وقوله[52]:

«فقالُوا: ما تَشاءُ؟ فقُلتُ: ألهُو»

قلتُ: قد تعيّن لها، بناء على أنّ الضعيف يضمحلّ أثره حين مقابلته بالقويّ، كاضمحلال أنوار النّجوم عند استيلاء[53] ضياء الشّمس. على أنّ المناقشة في المثال ليست من المناظرة المسموعة. فإنّ التّمثيل يتمّ بمجرّد الفرض. فكيف بالوقوع على وجه الرّجحان، وأهل العربيّة يعدّون الرّاجح كالمتعيّن؟

فجُملةُ «تستَكثِرُ» حالٌ منَ الضّميرِ المرفوع **المُستَتِرِ** وجوباً **في «تمنُنْ»**. فقوله: **«المُقَدَّرِ بأنتَ»** صفة مؤكّدة للضّمير. ويحتمل أن يكون صفة كاشفة له. ولا شكّ أنّ المقدّر ليس من قبيل المحذوف، لا سيّما إذا كان فاعلاً.

ثمّ لمّا أثبت أنّ هناك شيئاً معتبراً[54]، قبل جملة «تستكثر»، أراد أن
٥٢ب يُبيّن[55] أنّ الشّيء معرفة محضة، فقال: **لأنَّ «أنت»** من الضّمائر، **والضّمائرُ**

---

(٤٩) هـ: بمكارم الأخلاق ومحاسن.

(٥٠) انظر الكشاف ٤: ٥١٦ ــ ٥١٧.

(٥١) انظر مجمع الأمثال ١: ١٢٩. وفي الأصل و ظ و هـ: وتسمع.

(٥٢) صدر بيت لعروة بن الورد، عجزه:

إلى الإصباحِ، آثِرَ ذي أثيرِ

ديوانه ص ٨٩ والخصائص ٢: ٤٣٣ وشرح المفصل ٢: ٩٥ والكشاف ٣: ٣٧٣.

(٥٣) هـ: استعلاء.

(٥٤) ت: مضمراً.

(٥٥) في الأصل: يثبت

كُلُّها ــ سواء كانت للمتكلّم أو للمخاطَب[٥٦] أو للغائب[٥٧] ــ مَعارِف. ولذا قالوا: إنّ الضّمير لا يُوصف، ولا يُوصف به. بَل قال بعضهم: هيَ، أي: المضمرات، أعرَفُ المَعارِف.

والتّحقيق أنّ الضّمائر وُضعت للجزئيّات بملاحظة أمر كلّيّ، كأسماء الإشارة[٥٨]، لا أنّها وُضعت للكلّيّات بشرط استعمالاتها[٥٩] في الجزئيّات. فلذا كانت الضّمائر من المعارف المحضة.

وقرأ ابن مسعود[٦٠]: «ولا تَمنُنْ تَستَكثرَ». فيكون مفعولاً له. لكنّه تعليل للمنفيّ لا للنّفي. وقرأ الحسن[٦٠]: «تستكثرْ» بالجزم. فيكون بدلاً من «تمنن»، كأنّه قيل: ولا تمننْ لا تستكثرْ.

[الواقعة بعد نكرة غير محضة]

ومثالُ القسم الثّالث ــ وهو الجملة المُحتَمِلةُ للوَجهَين الواقعة بَعدَ النّكِرةِ الغيرُ[٦١] المحضة ــ كجملة «يصلّي» في قولك: مَرَرتُ برَجُلٍ صالِحٍ يُصَلّي.

---

(٥٦) ت: المخاطب.

(٥٧) ظ: الغائب.

(٥٨) ظ: الإشارات.

(٥٩) ت: استعمالها.

(٦٠) الكشاف ٤: ٥١٧.

(٦١) كذا، بـ «أل». وسيرد مثلها مراراً بعد مهملاً بلا ضبط. وغير ههنا بمعنى مغايرة. وقد ضبطتُها بالضم على أن «أل» اسمية موصولة حُذف صدر صلتها، والتقدير: «بعد النكرة التي هي غيرُ ...». وإذا كان الشارح أرادها بالكسر على التبعية فهي صفة، و «أل» فيها حرفية موصولة، وإضافتها لفظية. وهو استعمال مولد. قالوا: «لم نجد له شاهداً في كلام يستشهد به». وقال أبو البقاء: «ومنعوا تعريفه باللام حال كونه مضافاً مع أنه نكرة وليس معرفة بالكسب، حتى يلزم من إدخال اللام تحصيل الحاصل، لحفظ صورة الإضافة المعنوية». الكليات ٣: ٢٩٧. وانظر ٢٠ ب.

فإن قلتَ: الاحتمال يستلزم أن يكون نحو «يصلّي» حالاً وصفة معاً، في حالة واحدة، لقيام مقتضَى كلّ منهما. وإلّا يلزم التّرجيح بلا مرجّح. قلتُ: الاحتمال لا يستلزم الوقوع، والتّنافي في الوقوع لا في الاحتمال[٦٢]. سلّمناه، لكنّ الاختيار هو المرجِّح، كاختيار الجائع أحد الرّغيفين المتساويين، وكاختيار الهارب من السّبع[٦٣] أحد الطّريقين.

فإن قلتَ: قيام مقتضَى كلّ منهما يستلزم اجتماع العلل [المتخالفة، على معلول واحد شخصيّ، وهو لا يجوز، كما لا يجوز اجتماع العلل][٦٤] المتوافقة عليه. قلتُ: ليس المراد من العلل النّحويّة العلل المؤثّرة، حتّى يؤدّي إلى الامتناع. بل المراد منها هو الوجوه الإقناعيّة. فلهذا تُسَمَّى أمارات وعلامات[٦٥]. فلا حجر من اجتماعها[٦٦] في محلّ واحد، سواء[٦٧] كانت متوافقة أو متخالفة، كما لا حجر من اجتماع اجتهادات في مسألة واحدة.

فإن[٦٨] **شِئتَ** توصيفاً بعد توصيف[٦٩] ــ فإنّ في «رجل» إبهاماً يقبل[٧٠] الشّدّة والضّعف. وكذلك التّخصيص. فالرّجل، وإن خُصّص بالوصف الأوّل، لكنّه لم يبلغ حدّ التّعيين المحض الّذي ليس[٧١] فيه شائبة شركة. فيجوز له التّخصيص مرّة أخرى ــ **قَدَّرتَ** أي: جعلت جملة **«يُصَلّي» صِفةً ثانِيةً لـ** ١٥٣أ

---

(٦٢) الاحتمال: الجواز والإمكان الذهني. وهو ما يتردد الذهن في النسبة بين طرفية. وقد يراد به الاقتضاء والتضمين. أما الوقوع فهو الحصول أو الوجوب.

(٦٣) سقط «من السبع» من ت.

(٦٤) سقط من الأصل.

(٦٥) انظر الإنصاف ص٤٦.

(٦٦) ظ هـ: اجتماعهما.

(٦٧) في الأصل: وسواء.

(٦٨) ظ: وإن.

(٦٩) التوصيف: المبالغة في الوصف.

(٧٠) ظ ت: يفيد.

(٧١) سقطت من الأصل.

«رَجُل»، فيكون[٧٢] المراد استمرار الصّلاة له، كما هو المناسب لوصف الصّلاح، **لأنّهُ نكِرةٌ**، لخلُوّه عن علامات التّعريف. فيكون الوصف الثّاني مميِّزاً[٧٣] له عن رجل آخر لم يتّصف بالصّلاة، كما أنّ الوصف الأوّل يُميّزه عن رجل غير صالح. لكنّه لا يُميّزه عن رجل آخر مثله في الصّلاح والصّلاة. فبقاء الشّركة[٧٤] في وصفه كبقائها[٧٥] في ذاته. فظهر أنّ المراد من التّخصيص ههنا هو التّخصيص الإضافيّ.

وإن شِئتَ تقييد المرور بقيد، كما أردتَ إطلاقه في التّوصيف، **فَدَرْئهُ** أي: تجعل «يصلّي» **حالاً مِنهُ**[٧٦]، فيكون المراد تجدّد الصّلاة له وحدوثه له، كما هو اللّائق بفعل المرور، **لأنّهُ**، أي: رجلاً، **قَد قَرُبَ مِنَ المَعرِفَةِ**، وإن كان بعيداً منها بحسب ذاته، لتحقّق المنافاة بين المعرفة والنّكرة، **بِسَبَبِ اختِصاصِهِ بالصِّفَةِ**. فتكون الباء داخلة على الخاصّة الإضافيّة، كما أشرتُ إليه آنفاً.

فظهر أنّ رجلاً في المثال المذكور مغايرٌ للمعرفة بحسب ذاته، ومشابهٌ لها من حيث الوصفُ ودفعُ[٧٧] الإبهام، فيصحّ أن يكون ذا الحال كالمعرفة المحضة. وإنّما احتيج في الحال إلى التّوصيف، لأنّ الحال كالمحكوم به، وذو الحال كالمحكوم [عليه، والمحكوم][٧٨] عليه يجب أن يكون معرفة أو مخصّصاً[٧٩].

---

(٧٢) ت: ليكون.
(٧٣) في الأصل و هـ: تمييزاً.
(٧٤) في الأصل: «فبقي النكرة». ظ هـ: فبقي الشركة.
(٧٥) ظ: لبقائها.
(٧٦) تحتها في هـ: أي: من رجل.
(٧٧) هـ: ورفع.
(٧٨) سقط من الأصل.
(٧٩) ت: متخصصاً.

[الواقعة بعد معرفة غير محضة]

ومثالُ القسم الرّابع ــ هو[80] الجملة **المُحتمِلةُ** للوجهين أيضاً ، الواقعة **بَعدَ المَعرفةِ** الغيرِ[81] المحضة ــ نحو : «يحمل أسفاراً» ، في قوله ، تعالى[82] : (**كَمَثَلِ الحِمارِ يَحمِلُ أسفاراً**) . السِّفر بالكسر : الكتاب . والجمع أسفار . أي : كتباً كباراً من كتب العلم . فهو يمشي بها ، وما يدري منها إلّا ما يمرّ بجنبيه[83] من الكدّ والتّعب . وكلّ من عَلم ولم يَعمل بعلمه فهذا مَثله . وبئس المَثل .

قولُه : **فإنَّ المُرادَ** بلفظ[84] **الحِمارِ** إلى آخره ، متعلّق بقوله : «المحتملة» تعلّق تعليل بالمعلّل ، **الجِنسُ** من حيث تحقّقه في ضمن فرد من أفراده . فيكون من قبيل
٥٣ ب المعهود الذّهنيّ[85] ، كقولهم : ادخلِ السّوق ، واشترِ اللّحم . فلا يكون المراد منه
الجنس ، من حيث هو ، ولا من حيث الاستغراق[86] ، ولا المعهود الخارجيّ[87] ، كما لا يخفى .

وذُو التَّعريفِ الجِنسيِّ أي : اسم الجنس المعرَّف بلام الجنس[88] ــ إنّما عدل عنه إلى قوله : «ذو[89] التّعريف الجنسيّ» لقصد التّفنّن والإيجاز ،

---

(٨٠) ت : هي .
(٨١) انظر ٥٢ ب .
(٨٢) الآية ٥ من الجمعة .
(٨٣) ظ : بجنبه .
(٨٤) ت : بها .
(٨٥) المعهود الذهني هنا هو ما أريد ... هو مقصد علماء المعاني ، لمطابقته الحقيقة ضمن
بعض الأفراد بقيام القرينة على ... معناه فالمعهود الذهني عنده هو المعين في ذهن
المخاطب . انظر الدسوقي ١ :
(٨٦) الاستغراق : التناول على سبيل .
(٨٧) المعهود الخارجي هو ما ورد قبل ... تقديراً . ويسمى المعهود الذكري .
(٨٨) لام الجنس هي «أل» المراد بها ... والمعرف بها نكرة غير محضة لأنه يدل على مفرد
من الجنس غير معين ، أو على ... عموم الجنس ، أو عموم كامل صفاته .
(٨٩) سقطت من الأصل و هـ .

وللإشارة[٩٠] إلى أنّ المشتقّ في قوله: «المعرّف بلام الجنس» على طريق النّسبة، كقوله «زيد تامرٌ»[٩١]، لا على طريقة اشتقاق الحدوث، كقولك: «زيد ضارب»، مثلاً ــ يقربُ من النّكرةِ معنىً، وإن كان معرفةً لفظاً.

وفي قوله ههنا: «يقرب من النّكرة»، وهناك[٩٢]: «قد قرب من المعرفة»، إشعارٌ بأنّ مناسبة القسم الرّابع للنّكرة أشدّ من مناسبة القسم الثّالث للمعرفة، ورمزٌ إلى أنّ الوصفيّة ههنا أولى من الحاليّة. فكيف لا، والعامل في الحال ليس بظاهر ههنا[٩٣]؟ وكذا المعنى على الحاليّة، كما أنّ الحاليّة[٩٤] هناك أولى من الوصفيّة.

فإن قلتَ[٩٥]: الأولويّة تنافي الاحتمال. قلتُ: المراد من الاحتمال الجواز، بحيث لا يصل أحد الوجهين[٩٦] إلى حدّ الوجوب والقطع. فلا منافاة بين الرُّجحان والاحتمال[٩٧]. ألا ترى إلى قولهم: «الخبر يحتمل الصّدق والكذب»، مع أنّ احتمال الصّدق راجح[٩٨]؟

هذا. ثمّ إنّ المعرّف بلام الجنس[٩٩] يُوجد فيه اعتبارُ التّعريف، من حيث النّظر إلى الجنس نفسه[١٠٠]، واعتبارُ التّنكير من حيث إنّه يُلاحَظ[١٠١] حال كونه في

---

(٩٠) ظ ت: للإشارة.
(٩١) في الأصل: «تاجر». والتامر: صاحب التمر. فهو مضاف إلى التمر أي: منسوب إليه. والنسبة ههنا هي العلاقة الإضافية.
(٩٢) انظر ٥٣أ.
(٩٣) ظ ت: عندنا.
(٩٤) في الأصل: الحال.
(٩٥) سقطت من الأصل و هـ.
(٩٦) سقط «أحد الوجهين» من ظ و ت.
(٩٧) موضعها بياض في الأصل.
(٩٨) في الأصل: الراجح.
(٩٩) في الأصل: المعرف بأل.
(١٠٠) في الأصل: فقط.
(١٠١) ظ: ملاحظ.

ضمن فرد من أفراده، فيُعطَى لكلّ[١٠٢] واحد من الاعتبارين ما يليق به من الأحكام. فلهذا قال: **فتحتمِلُ الجُملةُ، من قَولِهِ تعالَى: «يَحمِلُ أسفاراً»** أي: تحتمل جملة «يحمل أسفاراً» **وَجهَين**[١٠٣]: **أحَدُهُما الحالِيَّةُ، لأنَّ الحِمارَ** قد جاء **بلَفظِ المَعرِفَةِ**، فجُعل[١٠٤] حالاً نظراً إلى اللّفظ. **والثّاني** من الوجهين **الصِّفةُ**، أي: الوصفيّة، **لأنّهُ كالنَّكِرةِ في المَعنَى**. فجُعلت صفة نظراً إلى المعنَى. ومن هذا القبيل قوله، تعالَى: (وآيةٌ لَهُمُ اللَّيلُ، نَسلَخُ مِنهُ النَّهارَ)[١٠٥]. وكذا قول الشّاعر[١٠٦]:

ولَقَد أمُرُّ علَى اللَّئيمِ، يَسُبُّني

٥٤أ فإن قلتَ: كيف يكون كالنّكرة في المعنَى، وإنّ معناه الجنس[١٠٧] قد أُشير إليه باللّام، فيكون معرفة لفظاً ومعنىً معاً؟ قلتُ: سلّمناه إذا نُظر إلى نفس معناه. لكن لا نُسلّم إذا نُظر إليه حال كونه في ضمن فرد من أفراده،بل هو حينئذ معرفة لفظاً بدون معنًى، كما أشرنا إليه من قبل. أو نقول[١٠٨]: لمّا كان اسم الجنس ههنا[١٠٩] وسيلة إلى تأدية المعنَى الجزئيّ نُصب العين، والجنس ساقط الاعتبار، كان[١١٠] تعريف الجنس كلا تعريف، فيكون كالنّكرة في المعنَى، من حيث قطع الإشارة إلى معناه.

---

(١٠٢) انظر ٥١أ.

(١٠٣) الإعراب: فتحمل الجملة... على وجهين.

(١٠٤) كذا في الأصل. وفي النسخ: «فيجعل». والصواب: فجعلت.

(١٠٥) الآية ٧ من يس. وسقط «منه النهار» من ت.

(١٠٦) صدر بيت لرجل من سلول. وعجزه:

فمضَيتُ، ثُمّتَ قُلتُ: لا يَعنِيني

الكتاب ١: ٤١٦ والمغني ص١٠٧ و ٤٨٠ و ٧١٧ والعيني ٤: ٥٨ والخزانة ١: ١٧٣ ومبرز القواعد ص٣١٠. وانظر ٢٩أ.

(١٠٧) في النسخ: جنس.

(١٠٨) ظ: «تقول». هـ: يقول.

(١٠٩) في الأصل: هنا.

(١١٠) ت: لأن.

البــابُ الثّانـي

الـجار والَمـجرُور

الجـارّ والمجـرور

البابُ الثّاني، من الأبواب الأربعة، في بيان أحكام الجارّ والمَجرُورِ، وكذا في بيان أحكام الظّـرف، على سبيل التبعـيّـة. **وفيهِ**[1] أي: في الباب الثّـاني **أيضاً** أي: كالباب الأوّل ــ لكـنّ هذا التّفسير تفسير بالنّسبة إلى مآل معناه، لا إلى نفس معناه. فإنّه مصدر حُذف فعله سماعاً، تقديره: آضَ أيضاً بمعنًى: رجع رجوعاً. والغرض من إتيانه[2] الإشارةُ إلى المناسبة بين البابين، وإلى بيان التّرتيب بينهما ــ **أربَعُ مَسائلَ**.

فالجملة حال من[3] المبتدأ، العاملُ فيها[4] معنَى الإشارة المستفادة من حرف التّعريف الدّاخل عليه، كما في قوله تعالَى[5]: (وهٰذا بَعْلِي شَيخاً). فتكون الواو فيه للحال. ويجوز أن تكون للاعتراض، فتكون الجملة اعتراضيّـة.

---

(١) سقط «وفيه» من الأصل هنا، وأقحم فيه بين «الثاني» و«أيضاً». وعبارة ابن هشام في م: فيه أربع مسائل أيضاً.

(٢) ظ ت: إثباته.

(٣) في الأصل و ظ: عن.

(٤) هـ: فيه.

(٥) الآية ٧٢ من هود.

تعلّق الجارّ والمجرور

إحداها أي: أُولاها[1] ــ عدل عنه دفعاً، من أوّل الأمر، لتوهّم سؤال التّرجيح بلا مرجّح ــ **أنّهُ** أي: الشّأن ــ قد أتى بضمير الشّأن، اشعاراً بأنّ الجملة الّتي تأتي بعده تتضمّن معنًى بديعاً. ألا ترى أنّهم لا يقولون: هو[2] الذّباب طائر[3]؟ ــ **لا بُدَّ** فيهما **من تعلُّق الجارّ** أوّلاً، كما لا بدّ من تعلّق المجرور[4] ــ فالتّعلّق الأوّل تعلّق الإفضاء[5]، كما أنّ التّعلّق الثّاني كتعلّق[6] المعلول بالعلّة. فلذا أفرد ذكر الجارّ عن ذكر المجرور ههنا. ويجوز أن يكون تقدير الكلام: «لا بدّ من تعلّق الجارّ والمجرور»، كما هو المناسب لقوله: «في الجارّ والمجرور». لكنه لا يُلائم ضمير الشّأن ــ **بِفِعلٍ**، نحو: صلّيت في المسجد.

فالنّحاة يعلّقون حروف الجرّ بألفاظ الأفعال، وإن كان في التّحقيق بمعانيها، ٥٤ب لكون غرضهم إصلاح الأمور اللّفظيّة أصالة.

أشار إلى ما ذُكر بقوله: **أو بما**[7] **فيهِ مَعناهُ** أي: من تعلّق الجارّ باللفظ الّذي يُوجد فيه معنَى الفعل الاصطلاحيّ. لكنّ المراد من معناه جزء معناه الّذي هو الحدث، لا الزّمان، إذ لا دخل[8] له في تعلّق حرف الجرّ. وهذا يتناول شِبه الفعل، وما[9] هو مؤوّل بشبه الفعل، وما يُلاحظ فيه معنَى الفعل بمعونة المقام.

---

(١) ظ: أحدها أي أولها.

(٢) ظ: هذا.

(٣) هـ: طاهر.

(٤) جعل «المجرور» مع واو عطف في ع و ح من كلام ابن هشام.

(٥) هـ: الاقتضاء.

(٦) ت: تعلق.

(٧) ع ح: أو ما.

(٨) هـ: لا مدخل.

(٩) ظ ت: لشبه الفعل ولما.

مثال الأوّل: زيد ساجدٌ في المسجد، ومثال الثّاني «إلّه»، في قوله، تعالى: (وهُوَ الَّذِي في السَّماءِ إلَهٌ[10]). فالإلّه اسم غير صفة، تعلّق به «في السّماء» لكونه مؤوّلاً بمعبود. ومثال الثّالث كقولك: فلان حاتم في قومه ــ تعلّق «في قومه» بـ «حاتمٌ»، لما يُلاحظ فيه من معنىً[11] الجود ــ وكقولك: زيد أسد عليّ. فإذا لم يُوجد شيء من هذه الأمور الأربعة قُدِّر[12] المتعلّق به.

هذا ثمّ إنّك إذا قلت: زيد في الدّار، قال الكوفيّون في مثل هذا: إنّ العامل ههنا ليس بمقدّر، بل النّاصب هو أمر معنويّ. وهو كونه مخالفاً للمبتدأ. وقال ابن طاهر[13]: «إنّ العامل ههنا ليس بمقدّر، لكنّ النّاصب هو المبتدأ»، زاعماً أنّ المبتدأ يرفع الخبر إذا كان عينَه، نحو: «زيد أخوك»، وينصبه إذا كان غيرَه. وكلا المذهبين غير معوّل[14] عليهما.

ثمّ اختلف النّحاة في الأفعال النّاقصة: هل تتعلّق[15] حروف الجرّ والظّروف[16] بها أم لا؟ فقال البعض: لا تتعلّق[15] بها، لعدم دلالتها على الحدث. فمنهم المبرّد وأبو عليّ الفارسيّ. وقال الآخر[17]: «تتعلّق بها» متمسّكاً بقوله تعالى[18]: (أكانَ لِلنّاسِ عَجَباً أنْ أوحَينا)؟ فإنّ[19] اللّام في قوله: «للنّاس» متعلّق بـ «كان»، إذ

---

(١٠) الآية ٨٤ من الزخرف. وزاد هنا في ت: وفي الأرض إله.
(١١) في الأصل: «منه معنى». ظ ت: فيه معنى.
(١٢) انظر المغني ص ٤٨٤ ــ ٤٨٧ وإعراب الجمل ص ٢٦٤ ــ ٢٧٧.
(١٣) أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخدب. نحوي مشهور من الحذاق وأئمة المتأخرين. توفي في عشر الثمانين وخمسمائة. البغية ١: ٢٨. وانظر المغني ص ٤٨٤.
(١٤) ظ: وكلا المدعيين غير معلول.
(١٥) ظ: يتعلق.
(١٦) في الأصل: والظرف.
(١٧) ظ: آخر.
(١٨) الآية ٢ من يونس.
(١٩) سقطت من الأصل.

لا يتعلّق بـ «عجباً» لكونه مصدراً مؤخّراً ــ وفيه بحث[20] ــ ولا يتعلّق[21] أيضاً بـ «أوحينا» لفساد المعنى.

ثمّ التّحقيق أنّ تعلّق حروف الجرّ بالأفعال مطلقاً إنّما يكون بحسب دلالتها
١٥٥أ على الحدث. ولا شكّ أن دلالة الأفعال النّاقصة عليه متحقّقة، وإن لم تكن مقصودة. فالتّعلّق بحسب الدّلالة، لا بحسب الإرادة. فالحقّ أنّ الأفعال الناقصة تتعلّق بها حروف الجرّ.

نعم إذا كان حروف الجرّ من أجزاء الكلام، قبل دخول الأفعال النّاقصة عليه، لا تتعلّق بها لئلّا يلزم اختلال النّظم وفساد المعنى. وإذا اعتُبرت، بعد دخولها عليه، فلا مانع من التّعلّق[22] بها. بل الواجب أن تتعلّق بها. فلعلّ عدم التّمييز بين الاعتبارين هو منشأ الاختلاف[23] ههنا.

واختلفوا أيضاً في حروف المعاني: هل تتعلّق بها أو[24] لا؟ فالجمهور يمنعون ذلك مطلقاً. وقال البعض: يجوز مطلقاً. وقال الآخر: إن كان حرف المعنى نائباً عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النّيابة، لا الأصالة، وإلّا فلا. فقال في نحو «يا لَزيد»: إنّ اللّام متعلّقة[25] بحرف النّداء.

فالحقّ هذا التّفصيل، لأنّ حروف المعاني معانيها إضافات مخصوصة بين أمرين، على سواء[26]. فلا يُتصوّر تعلّق حروف الجرّ بها، على سبيل إفضاء معانيها إلى أحدهما[27]. نعم إذا خرجت عن الإضافات المخصوصة[28]، وتُصوّر معانيها قصداً،

---

(٢٠) انظر ١٠٤أ وإعراب الجمل ص٢٦٥ ــ ٢٦٦ والبحر المحيط ٥ : ١٢٢.
(٢١) في الأصل و ت: ولا تتعلق.
(٢٢) ظ ت: التعليق.
(٢٣) في الأصل: الخلاف.
(٢٤) في الأصل و ظ و ت: أم.
(٢٥) ظ ت: متعلق.
(٢٦) هـ: السواء.
(٢٧) في الأصل و ت: أحدها.
(٢٨) في الأصل و هـ: «الإضافات المحضة». ظ: الإضافة المحضة.

وأريد تعلّقها بشيء، تتعلّق بها حروف الجرّ والظّروف تعلّقها بما فيه معنَى الفعل. وفي كلام المصنّف نوع إشارة إليه.

قال ابن الحاجب[٢٩]: إنّ «اليوم» في قوله تعالَى[٣٠]: (ولَن يَنفَعَكُم اليَومَ) ظرف للنّفع المنفيّ، أو لما[٣١] في «لن» من معنَى النّفي، أي: انتفَى في هذا اليوم النّفع. فالسّلب[٣٢] على التّوجيه الأوّل سلب نفع مقيّد، كما أنّه سلب نفع مطلق، على التّقدير الثّاني.

وقَدِ اجتَمَعا، أي: التّعلّقُ[٣٣] بالفعل والتّعلّق بشبهه، أو الفعلُ وما يشبهه، **في قولِهِ تعالَى**[٣٤]: (**أنعَمْتَ عَلَيهِم، غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم**). فالأوّل للأوّل، والثّاني للثّاني، أي: «عليهم» الأوّل متعلّق[٣٥] بالفعل — وهو «أنعمت» — و «عليهم» الثّاني متعلّق بشبه الفعل. وهو «المغضوبِ». والمغضوبُ: مفعول[٣٦] من غُضِبَ عليه. وهو لازم، الجارّ مع المجرور يقوم مقام الفاعل. ولذا لم يُجمع، لأنّ اسم ٥٥ب
المفعول إذا عمل فيما بعده لم يُجمع جمع سلامة.

فإن قلتَ: إذا اجتمعا كان اللّائق أن يعمل الفعل، لا شِبهه[٣٧]. فإنّ قولهم: «إذا جاء نَهرُ[٣٨] اللّهِ بَطَلَ نَهرُ[٣٨] مَعقلٍ» مَثَلٌ مشهور فيه. ألا تَرَى أنّ «من

(٢٩) الأمالي النحوية ١: ٥٢ و ٣: ١١٥ والمغني ص٤٨٩. وفي العبارة خلاف.
(٣٠) الآية ٣٩ من الزخرف.
(٣١) ت: ظرف لينفع المنفي ولما.
(٣٢) ظ: فالنفي.
(٣٣) في الأصل: التعليق.
(٣٤) الآيتان ٦ و ٧ من الفاتحة.
(٣٥) في الأصل: يتعلق.
(٣٦) تحتها في هـ: اسم.
(٣٧) ظ: لا شبيهه.
(٣٨) ت: «نصر». ونهر اللّه هو البحر والمطر والسيل. ونهر معقل هو في البصرة. وانظر ٧٠ب وثمار القلوب ص٣٠ — ٣١ والكشاف ٣: ٣٧٥.

الأرض » في قوله ، تعالَى[39] : (ثمّ إذا دَعاكُم دَعْوةً مِنَ الأَرْضِ) متعلّق بالفعل[40] ، لا بالمصدر ؟ قلتُ : التّرجيح بعد صحّة التّعلّق بكليهما . لكنّ « عليهم » لا يصحّ تعلّقه. إلّا بشبه الفعل ، لا غير . ألا ترَى أنّ « في أنفسهم[41] » ، في قوله ، تعالَى[42] : (وقُلْ لَـهُم في أنفُسِهِم قَوْلاً بَلِيغاً) متعلّق بـ « بليغاً » لا بـ « قل » ؟

قوله : « قد اجتمعا » جملة حاليّة متضمّنة للتّعليل ، والاستدلال على ما ادّعاه . ولذلك قال ، فيما بعد : فلا دليل فيه

و كذا اجتمعا في قَولِ أبي بكر بنِ دُرَيدٍ الأزديّ[43] :

إمّا تَرَيْ رأسِيَ حاكَى لَونُهُ   طُرّةَ صُبحٍ ، تَحتَ أذيالِ الدُّجَى
واشتَعَلَ المُبيَضُّ في مُسوَدِّهِ   مِثلَ اشتِعالِ النّارِ في جَزلِ الغَضَى[44]

معنى البيت : أنّ شيب رأسي اشتعل في سواده ، من العشق ومُقاساته ، اشتعالاً مثل اشتعال النّار في الحطب العظيم ، من الغضَى . خصّ الغضَى بالذّكر ، لأنّه شجر إذا وقع فيه النّار يشتعل سريعاً ، وتبقى[45] فيه زماناً طويلاً .

فإن قلتَ : أليس قولهم : « اشتعل رأسي شيباً » أبلغ من قولهم : « اشتعل شيب رأسي في سواده » وأوجز ؟ فلأيّ شيء عدل عنه ، ومِثله غير عاجز عن إتيان مثله ؟ قلتُ : لقصد تصوير حاله[46] على أوضح وجه ، ولكون المقام مقام البسط والإطناب . فلذا يُطال الكلام مع الأحبّاء[47] .

---

(39) الآية 25 من الروم .

(40) ت : بدعا .

(41) زاد هنا في الأصل : قولاً بليغاً .

(42) الآية 63 من النساء .

(43) شرح مقصورة ابن دريد ص13 ــ 14 . والطرة : الطرف والحاشية والحرف . وطرة الصبح : أوله . والدجى : جمع دجية . وهي الظلمة . وأذيال الدجى : مآخير ظلام الليل .

(44) تحت « اشتعل » في هـ : فعل فاعله المبيض .

(45) ت : تشتعل سريعاً ويبقى .

(46) ظ : حال .

(47) ظ : الأحباب .

اشتعل: فعل ماض، فاعله: المبيضّ. وهو من باب الافعِلال[48]، وكذا المسودّ. قوله «في مسودّه»: متعلّق بـ «اشتعل»، كما أنّ قوله «في جزل الغضَى»: متعلّق بالاشتعال. قوله «مثلَ»، في قوله «مثل اشتعال النّار»: منصوب على أنّه صفة مصدر محذوف، كـ «ضَرْبَ الأميرِ» في قولك: ضربتُ زيداً[49] ضربَ الأميرِ. ٥٦أ
فالجملة الفعليّة معطوفة على جملة «حاكَى لونه» في البيت السّابق.

والحاصل أنّ الاجتماع في الآية مقطوع به، وفي النّظم مظنون. ويحتمل النّظم غيره[50]، وإن كان ذلك الاحتمال غير مقصود، بناء على أنّ تعيين[51] تعلّق «في جزل» بالمصدر مُعيّن[52] تعلّق «في مسودّه» بالفعل. فإنّه[53] أقوَى وأوفَى لوجه التّشبيه. فلهذا[54] قال: وإن عَلّقتَ[55] الأوّلَ أي «في مسودّه» بـ «المُبَيِضُّ»، لأنّه اسم فاعل باللّام بمعنَى «الّذي»، فيكون معتمداً على الموصول.

فإن قلتَ: هذا ظاهر، إذا لم تكن اللّام عوضاً عن المضاف إليه. وأمّا إذا كانت عوضاً عن المضاف إليه، بأن كان أصله «مبيضّه»، فحُذف الضّمير وعوّض عنه اللّام، فصار المبيضّ [ليس كذلك، فإن قلتَ][56]: فعلى أيّ شيء يعتمد؟ قلتُ: يعتمد على الموصول أيضاً. فإنّ التّعويض من سنن الإيجاز، فلا يُخرج شيئاً عن معناه. ألا ترى أنّ التّاء، في قولهم: «العِدةُ دَينٌ»، عوض عن فاء الفعل، مع أنّها تاء تأنيث؟

---

(٤٨) ظ هـ: «الأفعال». وفي حاشية الأصل: «صوابه: الافعال. والله أعلم». قلت: الافعال هو باب اشتعل لا المبيض.
(٤٩) سقطت من الأصل و هـ.
(٥٠) ظ ت: لغيره.
(٥١) ظ هـ: تعين.
(٥٢) ظ: «وتعين». ت هـ: تعين.
(٥٣) ظ: بأنه.
(٥٤) هـ: فلذا.
(٥٥) ت: «فإن علقت». ح: وإن علقت الجار.
(٥٦) زيادة من هـ.

أو جَعَلتَهُ أي: جعلت الأوّل حالاً من المبيضّ، حال كونه مُتَعَلِّقاً بـ «كائناً»[٥٧] ــ مثلاً، لا بـ «كان» أو «استقرّ»[٥٨] لئلّا يترتّب على الشّرط نقيضُ الجزاء، فيكون لـ «في[٥٩] مسودّه» متعلّقات ثلاث[٦٠]: أوّلها أعلى، وثانيها وسط، وثالثها أدنى ــ فلا دَلِيلَ حينئذ فِيهِ أي: في قول ابن دريد، عليه[٦١] أي: على اجتماع الفعل وشبهه.

[مالا يعلّق من حروف الجرّ]

ويُستَثنى من حُرُوفِ الجَرّ، أي: يُستثنى من قولنا: «إنّه لا بدّ لكلّ حرف جرّ من تعلّقه[٦٢] بفعل أو بما فيه معناه»، أربَعةُ حروف جرّ.

فإن قلتَ: الاستثناء يُنافي القاعدة. قلتُ: نعم إذا كانت القاعدة قطعيّة. وأمّا إذا كانت استقرائيّة ظنيّة فلا يُنافيها، لأنّ الاستقراء فيها غير تامّ.

فإن قلتَ: كان الأَولَى أن يُقدّم الاستثناء على التّمثيل ومتعلّقاته. فإنّ تأخيره مختلَفٌ فيه، وعدمَ تأخيره متّفقٌ عليه[٦٣]، وإنّ الخروج من المختلَف فيه إلى
٥٦ب المتفَق عليه[٦٤] أَولَى. قلتُ: سلّمناه. لكن لا نُسلّم أنّ ههنا تأخير الاستثناء. غاية ما في الباب أنّ فيه تأخير إخبار الاستثناء، عن إخبار اجتماع الشّواهد، لتعلّقه[٦٥] بما خرج عن القاعدة، كما أنّ إخبار الاجتماع متعلّق بإثبات القاعدة وتوضيحها. فعُلم من

---

(٥٧) في الأصل: بكائن.
(٥٨) ظ: «بكائناً أو استقر». ت: «بكائناً لا بكان واستقر». هـ: بكائناً مثلاً لا بكان واستقر.
(٥٩) في الأصل: فيكون في.
(٦٠) كذا. وانظر ٩ ب.
(٦١) سقطت من المطبوعات.
(٦٢) ت هـ: «تعلق». وانظر ٥٤أ.
(٦٣) في الأصل و ظ و هـ: فيه.
(٦٤) في الأصل: «المتفق فيه». هـ: متفق فيه.
(٦٥) ت: المتعلقة.

هذا أنّ الواو في قوله: «ويُستثنَى» للعطف على قوله: «وقد اجتمعا»، من حيث شهادة فحوَى الكلام. ويحتمل أن تكون[66] للاعتراض.

وأمّا فائدة الاستثناء فهي الإعلام بأنّ أحكام الحروف المستثناة مغايرة لأحكام الحروفِ الغيرُ[67] المستثناة. فلذلك فرّع عليه قوله: **فلا يَتَعلَّقْنَ[68] بشيءٍ.**

يتعلّقن: يتعلق[69]: فعل، فاعله: النون الرّاجعة إلى الحروف الأربعة. بشيء: من الفعل وغيره. والسرّ في إثبات التعلّق ونفيه أنّ الفعل عامل كالفاعل. فكما أنّ النّجار، إذا كان عاجزاً عن إيصال[70] أثره إلى الخشب[71]، يحتاج فيه إلى المنشار، وأمّا إذا كان قادراً على ذلك فليس له احتياج إليه، كما إذا وضع الخشب بعضها على بعض بنفسه مثلاً، فكذلك[72] الفعل إذا كان قاصراً عن الوصول إلى الأسماء فأنت تُعينه على ذلك بحرف الجرّ. وأمّا إذا كان متعدّياً بنفسه فلا حاجة إلى التوصّل[73] بحرف الجرّ.

أحَدُها: الحرف الجارُّ[74] الزّائد، لغرض من الأغراض. سُمّي[75] حرفُ الزيادة صلةً، لأنّها يُتوصّل بها إلى زيادة فصاحة، أو استقامة وزن، أو حسن سجع، أو تأكيد، إلى غير ذلك. وسُمّي زائداً[76]، لأنّه لا يتغيّر بحذفه أصل المعنَى.

---

(٦٦) ظ ت: يكون.
(٦٧) كذا. وانظر ٥٢ ب.
(٦٨) في الأصل: «فلا تتعلقن». وفي المطبوعات: «فلا تتعلق». وسقط «بشيء» من هـ.
(٦٩) سقطت من الأصل و ظ.
(٧٠) في الأصل: اتصال.
(٧١) هـ: الخشبة.
(٧٢) في الأصل و هـ: كذلك.
(٧٣) ت: «التوصيل». هـ: التوسل.
(٧٤) سقطت من م و ح.
(٧٥) ت هـ: يسمى.
(٧٦) ظ: «وزائد». ت: وزائداً.

وأمّا اللّام في قوله، تعالَى[٧٧]: (مُصدِّقاً لِما مَعَهُم) فإنّها[٧٨] تتعلّق بـ «مصدِّقاً»، لأنّها ليست زائدةً محضة ـــ إلّا أنّ عمل اسم الفاعل لمّا ضعف بالنّسبة إلى الفعل نُزِّل منزلة القاصر ـــ ولا معدّيةً محضة لاطّراد صحّة إسقاطها. فلمثلها[٧٩] منزلة بين منزلتين.

كالباءِ في قوله، تعالَى[٨٠]: (كَفَى باللّٰهِ شَهِيداً). كفَى: فعل، فاعله باللّٰه، ٥٧أ فالباء: صلة ـــ فإنّ الفعل لكمال اتّصاله بفاعله لا يحتاج فيه إلى حرف الجرّ ـــ وشهيداً: منصوب على التّمييز.

فإن قلتَ: إذا كان زائداً غير مراد فلمَ عَمِلَ عملَ الجرّ؟ قلتُ: لرعاية صورة حرف الجرّ. على أنّ سلبَ الإرادة لا يقتضي سلب الدّلالةِ، والدّلالةَ متحقّقة ههنا، وأنّ[٨١] العمل بحسب الدّلالة، لا بحسب الإرادة، كما مرّ[٨٢].

وفي قوله: تعالَى: (وما رَبُّكَ بغافِلٍ[٨٣]). غافل: خبر «ما» الّتي بمعنَى: ليس. فلا حاجة في ذلك إلى حرف الجرّ. فتكون الباء لتأكيد النّفي واستغراقه. ومن هذا القبيل[٨٤]: (أليسَ اللّهُ بأحكَمِ الحاكِمِينَ)؟ وفي قولهم: «أحسِنْ بزيدٍ» إن كان الهمزة فيه للتعدية[٨٥] تكون الباء زائدة. فإن كان «بزيد» فاعلَ «أحسِنْ» يكون

---

(٧٧) الآية ٩١ من البقرة.
(٧٨) سقطت من ت. وانظر المغني ص٤٩٢.
(٧٩) ت: فلها.
(٨٠) الآيات ٧٩ و ١٦٦ من النساء و ٢٩ من يونس و ٤٣ من الرعد و ٩٦ من الإسراء و ٢٨ من الفتح. ع: «وكفى». وبعدها زيادة في مطبوعة الرياض: و «أحسن بزيد» عند الجمهور.
(٨١) ت: فإن.
(٨٢) انظر ٥٥أ.
(٨٣) الآيات ١٣٢ من الأنعام و ١٢٣ من هود و ٩٣ من النمل. وزاد هنا في ع و م: عما تعملون.
(٨٤) الآية ٨ من التين.
(٨٥) التعدية: إكساب الفعل قدرة على نصب مفعول به، نحو: ذهب وأذهب، وعلم وأعلم. وفي الأصل: الهمز فيه للتعدية.

زائداً[86] في الفاعل، كما في: «كفى باللهِ شهيداً»، كما هو مذهب سيبويه[87]، وإن كان مفعولَه يكون زائداً في المفعول، كما في قوله تعالى[88]: (لا تُلقُوا بأيديكُم)، كما هو مذهب الأخفش، وإن كانت للصّيرورة[89] تكون الباء فيه للتّعدية، فلا تكون زائدة.

وكـ «مِن» في قوله، تعالَى[90]: (ما لكُم مِن إلَـهٍ غيرُهُ). ما: بطل عملها لتقدّم خبرها على اسمها، وإله[91]: مبتدأ، فتكون «من» فيه زائدة، كالباء في قولهم: «بحسبك درهم»، وغيره: صفة إله، قوله لكم: خبر مقدّم عليه، و في قوله تعالَى[92]: (هَل مِن خالِقٍ غيرُ اللهِ، يرزُقُكم مِنَ السَّماءِ والأرضِ)؟

ذُكر في «الكواشيّ»[93] أنّ «خالق» مبتدأ محذوف الخبر، ومن: صلة. تقديره: هل خالقٌ غيرُ اللهِ لكم؟ إنّما احتيج إلى حذف الخبر، ليكون استعمال «هل» على القياس. فإنّها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، إلّا على شذوذ، نحو: هل زيد خرج[94]؟ ولذا قال صاحب «الكشّاف»[95]: إنّ الفعل ههنا مضمر، يفسّره[96] «يرزقكم».

---

(٨٦) ت: تكون زائدة.

(٨٧) الكتاب ١: ١٧ و ١٩ و ٤٧ــ٤٨.

(٨٨) الآية ١٩٥ من البقرة. وسقط «قوله تعالى» من النسخ. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٣٥٣.

(٨٩) الصيرورة: كون الفاعل قد صار صاحب شيء من لفظ الفعل، نحو: أورق وأثمر وأفلس. هـ: وإن كان للصيرورة.

(٩٠) الآيات ٥٩ ... من الأعراف...

(٩١) ت: فإله.

(٩٢) الآية ٣ من فاطر.

(٩٣) في حاشية ت: «علّه: الحواشي». والكواشي: تفسير للقرآن الكريم مشهور، منسوب إلى أبي العباس موفق الدين أحمد بن يوسف الشيباني الموصلي. وهو عالم بالتفسير وفقيه شافعي منسوب إلى كواشة، توفي سنة ٦٨٠. النجوم الزاهرة ٧: ٣٤٨ وتذكرة الحفاظ ص ١٤٦٥. واسم تفسيره التبصرة. كشف الظنون ص ٣٣٩.

(٩٤) هـ: يخرج.

(٩٥) ٣: ٤٧١. وفي النقل تصرف.

(٩٦) زاد هنا في هـ: المذكور.

فإن قلتَ: جوّزَ[97] أيضاً أن يكون قوله: «يرزقكم» صفة لـ «خالق». فكيف يجوز وصف الخالق، غيرَ اللّٰه، بالرّازقيّة؟ وما الخبر حينئذ[98]؟ قلتُ: أمّا اعتبار الموصوف والتّوصيف ههنا فمجرّد تصوير للنّفي لا للإثبات. فإنّ الاستفهام فيه للإنكار. وكم من مستحيل يُفرض، ليُعلم امتناعه على أوضح وجه. ألا ترى إلى قوله، تعالى[99]: (لَو كانَ فِيهما آلِهةٌ إلّا اللّٰهُ لَفَسَدَتا) كيف قرّر التّوحيد على طريقة قياس الخَلْف[100] والاستثناء؟ وأمّا الخبر فهو الظّرف[101] المحذوف، كما مرّ آنفاً.

٥٧ب

قُرئ «غير اللّٰه» بالحركات الثّلاث. فالجرّ والرّفع على الوصف لفظاً أو محلّاً، والنّصب على الاستثناء.

وزيادة «مِن» في النّفي والاستفهام قياسيّة. وأمّا زيادتها في الكلام المثبت ففيها اختلاف. وعدّ الباء الزّائدة، و «مِن» الزّائدة، من قبيلٍ واحد لاطّراد زيادتهما، في الكلام غير الموجَب.

والحرف الثّاني، من الحروف الأربعة، «لَعَلَّ»: للطّمع ــ وقلّما[102] يخلو عنه الإنسان. فلذا كثر دورُها في اللّسان. ففيها لغات، منها: لعنَّ، وعلَّ، [وعَنَّ][103]، وغنَّ، ولغنَّ، إلى غير ذلك ــ في لُغةِ مَن يَجُرُّ الاسمَ بها. عُلم من هذا أنّ إسنادَ الجرّ إلى المتكلّم حقيقة، وإسنادَه إلى الحروف مجاز، كإسنادِ القطع إلى السّكين. وهُم عُقَيلٌ[104]: تصغير عقل، اسم[105] قبيلة من قبائل العرب. يعني أنّهم

(٩٧) يريد أن الزمخشري جوز. انظر الكشاف ٣: ٤٧١. وفي الأصل و هـ: قد يجوز.

(٩٨) قدمت في ظ فوردت بعد «بالرازقية».

(٩٩) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(١٠٠) قياس الخلف: إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. تقول شريك الباري غير موجود، لأنه لو وجد إما أن يكون واجباً أو ممكناً. والأول باطل، وإلا يلزم تعدد الواجب. وكذا الثاني وإلا يلزم احتياجه إلى الغير.. الكليات ٤: ٢٦. وفي الأصل: الخلق.

(١٠١) يريد «لكم» ومتعلقه.

(١٠٢) سقطت الواو من ظ و ت. هـ: فلا.

(١٠٣) من هـ.

(١٠٤) زاد هنا في مطبوعة الرياض: ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الأخيرة الفتح والكسر.

(١٠٥) سقطت من الأصل.

قبيلة معيّنة كسائر القبائل، ولغتهم معتبرة عندهم. فالمقصود من هذا الـرّدُّ على من قال: إنّ الجـرّ بـ «لعـلّ» شاذّ، أو على سبيل الحكاية.

وإنّما لم تتعـلّق بشيء، لأنّها كالحرف الـزّائد، لأنّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء. يدلّ على ذلك ارتفاع ما بعده[١٠٦] على الخبريّـة. كما قال شاعِرُهُم[١٠٧]:

«لَعَـلَّ أَبِي المِغوارِ مِنـكَ قَريـبُ»

أبي المغوار: مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وقريب: خبره، ومنك: متعلّق به. وإنّـما دخلت لمجرّد إفادة معنى التّوقّع، لا للتّعدية، كما دخلت «ليت» لإفادة التّـمنّي. وأمّا الجرّ بها فللتّنبيه على أنّ الأصل، في الحروف المختصّة بالأسماء، أن تعمل عملاً مختصاً بها. وهو الجرّ.

والثّالِـثُ، من الحروف الأربعة الّتي لا تتعلّق بشـي. «لَولا»[١٠٨] الامتناعيّة، إذا دخلت على المضمر ــ فإنّ تقييدها بقول البعض يُشعر بذلك. وأمّا[١٠٩] «لولا» التّحضيضيّة فإنّها لا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مضمراً، أو معموله ــ في قَولِ بَعضِهِم، ٥٨أ أي: في كلام بعض العرب وأشعارهم، وإن كان ذلك القول قليلاً: «لَولايَ»[١١٠] في التّكلّم[١١١]، كما وقع في شعر يزيد بن الحكم[١١٢].

---

(١٠٦) في الأصل: ما بعدها.

(١٠٧) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي. وصدره في الأصل وحده:

فقُلـتُ: ادعُ أُخرَى وارفَـعِ الصَّـوتَ جَهـرةً

جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٠ والمغني ص٣١٧ و ٤٩٢ والعيني ٤: ٣٤٧ ومبرز القواعد ص٣٢٦ والخزانة ٤: ٣٧٠. وأبو المغوار هو أخو الشاعر.

(١٠٨) تحتها في هـ: «خبر»، وتحت «الثالث» فيها: مبتدأ.

(١٠٩) سقطت الواو من ظ و ت.

(١٢٠) زاد قبلها في ع و ح: نحو.

(١١١) في النسخ: المتكلم.

(١١٢) يريد قوله:

وكَم مَنـزِلٍ لولايَ طِحـتَ كمـا هَـوَى ‍ ‍ ‍ بأجرامِـهِ، مِـن قُلَّـةِ النِّيـقِ، مُنهوِي!

فإن قلتَ: يزيد بن الحكم لحّان، فلا يُعتبر شعره، قال المبرِّد[113]: إنّ النّحاة أخذوا ذلك القول من يزيد بن الحكم، فلا يكون مقبولاً، لأنّه كان لحّاناً في شعره. قلتُ: اتّفاق النّحاة على صحّة روايـة[114]: «لولاكَ» دليـل في الجملـة على صحّة «لولاي». وقد وقع في شعر غيره أيضاً[115].

ولَولاكَ، في الخطاب، وكذا أخواته[116]، ولَولاهُ في الغيبـة، وكـذا أخواتـه. انحصر الأمثلة في ثلاثة، لأنّ الضّمير لا يخلو عن أحد الاعتبارات الثلاثة. وأمّا وجه التّرتيب فلأنّ أعرف المضمرات ضمير المتكلّـم، ثمّ ضمير المخاطَب، ثمّ ضمير الغائب.

فاختُلف في توجيه هذا القول والاستعمال. فمَذهَبُ سِيبَوَيهِ[117] أنّ «لَولا» في مثل ذلِكَ القول والاستعمال حَرفُ جَرٍّ[118]، والضّمير بعدها ضمير مجرور متّصل —إذ لو كان منصوباً لجاز أن تُلحق[119] نون الوقاية به مع اليـاء، كما في الضّمائـر المتّصلة بالحروف، نحو: ليتني وإنّني ولكنّني ومنّي وعنّي. ولو كان ضميراً مرفوعاً لكان من صيغ ضمائر الرّفع. فتعيّـن أن يكـون مجروراً متّصلاً— ولا تَتَعَلّـقُ[120] بشَـيءٍ، من الفعل وغيره، لأنّها جيئت للدّلالة على امتناع جوابها، لوجود الأوّل، لا للتّعدية والإفضاء.

وطاح: هلك. والأجرام: جمع جرم. وهو البدن. والقلة: رأس الجبل. الخزانة ٢: ٤٣٠ و ٤٩٥—٤٩٩.

(١١٣) انظر المقتضب ٣: ٧٣ والكامل ص٣٤ و ٥٢ و ١٠٩٧ والجنى الداني ص٦٠٥.

(١١٤) زاد هنا في ت: نحو.

(١١٥) الخزانة ٢: ٣٢٩—٤٣٢ والإنصاف ص٦٩٠—٦٩٣.

(١١٦) ت: إخوته.

(١١٧) ت: «فمذهب سيبويه». م: «فمذهب سيبويه إلى». وانظر الكتاب ١ ٣٨٨.

(١١٨) ت: «حرف الجر». وفي المطبوعات: جارة.

(١١٩) ظ: يلحق.

(١٢٠) في الأصل و ظ و ت: ولا يتعلقن.

فإن قلتَ : إنّ «لولا» تدلّ[١٢١] على ارتباط مضمون جملة بمضمون جملة أُخرَى، كحروف[١٢٢] الشّرط. أمّا[١٢٣] دلالتها على ارتباط وجود جوابها بعدم مدخولها بحسب المنطوق فظاهرة، وأمّا دلالتها على ارتباط امتناع جوابها بوجود مدخولها فبأيّ طريقة هي[١٢٤]؟ قلتُ : دلالتها على الامتناع لوجود الأوّل بنحو طريقة مفهوم الشّرط، بشهادة فحوَى الكلام، كما أنّ دلالتها على ارتباط تحقّق جوابها بعدم مدخولها بطريق المنطوق، ٥٨ ب
بحسب شهادة استعمال اللّغة.

فعُلم من هذا أنّ دلالتها على ارتباط امتناع الثّاني بوجود الأوّل مترتّبة على دلالتها على ارتباط وجود الثّاني بعدم الأوّل، ترتُّب الثّمرة على الشّجرة. ثمّ إنّك تشهد بأنّ مدخولها متعلّق[١٢٥] بجوابها، من حيث دلالتها على الامتناع، وإن كان غير متعلّق به، من حيث دلالتها على ارتباط وجود الثّاني بعدم[١٢٦] الأوّل. لكنّ المراد من قوله : «لا تتعلّق[١٢٧] بشيء» سلب التّعلّق بحسب المنطوق، كما هو المناسب للمباحث اللّفظيّة. فلا تغفل عن هذا، إذ ربّما يشتبه أحد الاعتبارين بالآخر.

قال الجوهريّ[١٢٨] : أمّا «لولا» فمركّبة في معنَى «أنْ لو»، لأنها تمنع[١٢٩] الثّاني من أجل وجود الأوّل. تقول : لولا زيد لهلكْنا، أي : امتنع الهلاك من أجل وجود زيد هناك.

---

(١٢١) في النسخ : يدل.
(١٢٢) هـ : كحرف.
(١٢٣) ت : وأما.
(١٢٤) سقطت من ت.
(١٢٥) ت : يتعلق.
(١٢٦) ظ ت : بعد.
(١٢٧) ظ ت : لا يتعلق.
(١٢٨) الصحاح ص ٢٥٥٤. وفي النقل تصرف يسير.
(١٢٩) في الأصل : «إن لولا أنها تمنع». ظ : «إن لولا بها يمتنع» قال ابن بري : «ظاهر كلام الجوهري يقضي بأن لولا مركبة من أن المفتوحة ولو، لأن لو للامتناع، وأن للوجود. فجعل لولا حرف امتناع لوجود». اللسان والتاج (لو).

هذا. وإنّ أبا الحسن الأخفش قال: إنّ «لولا» في مثل ذلك القول غير جارّة، وإنّ الضّمير المتّصل الواقع بعدها ضمير مرفوع، للضّبط، وللاحتراز[١٣٠] عن التّكثير بلا ضرورة. غاية ما في الباب أنّهم استعاروا صيغة[١٣١] المجرور المتّصل، مكان الضّمير المرفوع المنفصل —وهو شائع كثير— كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنتَ.

لكنّ المختار مذهب الأخفش، لما[١٣٢] ذُكر، ولأنّ[١٣٣] القليل يُلحق بالكثير —وفي كلام المصنّف إشارة إليه— ولأنّ الضّمير فرع الظّاهر، وإذا لم تكن جارّة للأصل فكيف تكون جارّة للفرع؟ ولأنّه لا فرق بين قولك: «لولاكَ» وبين قولك: «لولا أنتَ»، من حيث المعنَى. فكما أنّها ليست بجارّة في الثّاني، اتّفاقاً، يجب أن تكون غير جارّة في الأوّل، رعاية لموجب اتّحاد المعنَى، واحترازاً عن التّحكّم المحض.

فقد ظهر من هذا أنّ القولَ، بأنّ الكلام الواقع بعدها يكون جملة واحدة إذا كانت حرف جرّ، وجملتين إذا كانت غير جارّة، تحكّمٌ أيضاً. وأمّا[١٣٤] القول، بأنّها لو كانت حرف جرّ لاحتاجت إلى شيء تتعلّق به، ولا شيء تتعلّق به،
١٥٩ فضعيفٌ، إذ ليس من لوازم حرف الجرّ تعلّقه بشيء، لا سيما عند من قال: إنها حرف جرّ.

والأكثرُ أي: أكثر استعمال العرب، عند لحوق الضّمير بـ «لولا»، أن يُقالَ: «لَولا أنا» في التّكلّم، بصيغة الضّمير المرفوع المنفصل.

فإن قلتَ: إنّ «لولا» إذا دخلت على المرفوع المنفصل تكون خارجة عمّا نحن بصدده. فما فائدة قوله: والأكثر أن يقال إلى آخره؟ قلتُ: فائدته تكميل وجوه

---

(١٣٠) ط: والاحتراز.
(١٣١) ط: «صفة». وانظر المغني ص٤٩٢.
(١٣٢) ت هـ: «كما». وانظر الإنصاف ص٦٨٧—٦٩٥.
(١٣٣) في الأصل و ت و هـ: ذكروا لأن.
(١٣٤) ط: فأما.

استعمالها، إذا دخلت على المضمر، وإرشاد الذّكيّ[١٣٥] إلى وجه ترجيح المذهب المختار، كما مرّت إليه الإشارة آنفاً.

فعُلم، من هذا، أنّ الواو فيه واو الحال. ويجوز أن تكون للاعتراض، ويجوز أن تكون للعطف[١٣٦]، لكنّه من قبيل عطف القصّة على القصّة.

ولَولا أنتَ، في الخطاب، وكذا أخواته، ولَولا هُوَ، ولولاهما، ولولاهم، إلى آخره. وهذا الاستعمال[١٣٧] أفصح، وخال عن تكلّف التّوجيه المذكور. قالَ اللّهُ تعالَى[١٣٨]: (لَولا أنتُم لَكُنّا مُؤمِنِينَ). أخّر الشّاهد على سبيل الاستئناف عن قوله: «لولا هو»، وإن كان الأنسب أن يُقدَّم عليه، لتنتظم[١٣٩] الأمثال في سلك واحد بلا تخلّل فصل، وللإشارة إلى أنّه شاهد للكلّ من حيث المعنى.

لولا: حرف يدلّ على امتناع الثّاني لوجود الأوّل، ويختصّ[١٤٠] بالجملة الاسميّة المحذوفة الخبر غالباً. فأنتم: مبتدأ خبره محذوف وهو موجودون، واللّام في الجواب للتّأكيد، وكان: فعل من الأفعال النّاقصة، ونا: مرفوع المحلّ على أنّه اسمه، ومؤمنين: منصوب على أنّه خبره. و«كان» مع اسمها وخبرها: جملة فعليّة أُقيمت مقام الخبر المحذوف.

هذا. وإنّها إذا دخلت على الاسم المظهر يكون ما بعدها مرفوعاً لا غير، نحو: لولا عليٌّ لهلك عمر[١٤١]. قال الشّافعيّ، رحمه اللّه[١٤٢]:

---

(١٣٥) في الأصل: «وإرشاد للذكر». ظ: «وإرشاداً للذكر». ت: وإرشاد الذكر.

(١٣٦) ظ: «ويجوز العطف». ت: ويجوز للعطف.

(١٣٧) هـ: استعمال.

(١٣٨) الآية ٣١ من سبأ. ع م: «كما قال اللّه تعالى». ح: كما في قوله تعالى.

(١٣٩) في النسخ: ليتنظم.

(١٤٠) في الأصل: ونختص.

(١٤١) ظ ت: «زيد». هـ: عمرو.

(١٤٢) ظ: «قال الشافعي». ت: «قال الشاعر». وانظر ٥٠أ.

وَلولا الشِّعـرُ بالعُلَمـاءِ يُزري   لَكُنتُ، اليومَ، أشعَرَ مِن لَبيدِ

و الحرف الرّابعُ، من الحروف[143] الجارّة الّتي لا تتعلّق بشيء، **كافُ التّشبيهِ**، نحوُ: **زيدٌ كعمرو**[144]. وأمّا الكاف بمعنَى المِثل فهو اسم، لا يتعلّق

٥٩ب بشيء من الفعل وغيره، اتّفاقاً. والفرق بينهما من حيث المعنَى أنّ الأوّل يدلّ على إضافة مخصوصة، كسائر حروف الجرّ، والثّانيَ يدلّ على ذات يُلاحظ فيه معنًى، فيكون اسماً مثل الكتاب والإمام والخاتم.

واختُلف[145] في أنّ كاف التّشبيه: هل تتعلّق بشيء أو لا[146]؟ **فزَعَمَ**[147] **الأخفشُ** ـــ و [قد تبعه][148] **ابنُ عُصفورٍ**، [في بعض تصانيفه][148] ـــ **أنّها** أي: كاف التّشبيه **لا تَتعلَّقُ بشَيءٍ**. استدلّ على ذلك، بأنّه إذا قيل: «زيد كعمرو» فإن كان المتعلَّقِ «استقرّ»[149] فالكاف لا تدلّ عليه، بخلاف «في» في نحو قولك: «زيدٌ في الدّار»، فإنّها تدلّ على الظّرفيّةِ والاستقرارُ مناسب لها. وإن كان فعلاً مناسباً لكاف التّشبيه ـــ وهو «أشبَهَ» ـــ فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف.

فالجواب أنّ الشّرط، في حروف الإضافة، أن تدلّ على أنّ لها متعلَّقاً[150] ما. وأمّا الدّلالة على خصوصيّة متعلَّقها فمستفادة من غيرها[151].

وقال[152] غيره: إنّها تتعلّق بشيء، كسائر حروف الجرّ. ولذلك تقع مع

---

(١٤٣) هـ: حروف.

(١٤٤) سقط «نحو زيد كعمرو» من ظ و ت.

(١٤٥) ظ: «ثم اختلف». وسقطت الواو من ت.

(١٤٦) في الأصل: أم لا.

(١٤٧) ح: وزعم.

(١٤٨) من ظ. وانظر المغني ص٤٩٣ والهمع ٢: ٣١.

(١٤٩) ت: يستقر.

(١٥٠) ظ: تعلقاً.

(١٥١) ظ ت: غيره.

(١٥٢) ت: فقال.

متعلقها صلة للموصول، في السّعة[١٥٣]. وارتكابُ حذف صدر الصّلة ضعيف، إذ لا حاجة إليه، ومجيئُها على حرف واحد يدلّ عليه في الجملة[١٥٤] أيضاً. فإنّ الأسماء الظّاهرة لا تجيء على حرف واحد، إلّا محذوفاً منها، وعلى سبيل الشّذوذ.

فالتّحقيق أنّ هذا النّزاع مبنيّ على نزاع آخر. فإنّ الأخفش قال[١٥٥]: «إنّ الكاف تكون اسماً في الكلام». وظاهر كلام أبي عليّ الفارسيّ[١٥٦] على ذلك. وقال[١٥٧] سيبويه: «لا تكون اسماً في الكلام، إلّا في ضرورة الشّعر». فإذا تقرّر هذا عرفتَ أنْ لا نزاع ههنا في الحقيقة. حتّى إنّ من قال: «إنّها مشترَكة بينهما» فاللّائق به أن يقول: إنّها تتعلّق بشيء من الفعل وغيره إذا كانت حرف جرّ، ولا تتعلّق به إذا كانت اسماً.

هذا[١٥٨]. ثمّ إنّ المصنّف، لمّا كان مذهب الأخفش ههنا غير مرضيّ عنده، أسند إليه الزّعم أوّلاً، وأشار إلى بطلانه ثانياً بقوله: **وفي ذلِك**، أي: في عدم تعلّق كاف التّشبيه بشيء، **بَحثٌ**. فإنّ جميع الحروف الجارّة الواقعة، في موضع الخبر ١٦٠أ
ونحوه، تدلّ على مطلق الاستقرار، بمعونة المقام. فالكاف موضوعة للتّشبيه، لقصد إفضاء الفعل أو معناه[١٥٩] إلى ما بعدها.

وقد تُزاد الكاف إذا أُمِنَ من اللّبس، بأن لم يصلح الموضع للتّشبيه. قال الله، تعالى[١٦٠]: (لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ).

---

(١٥٣) السعة: الكلام المنثور. ويقال له: الاختيار. وهو يقابل ما في الشعر من الاضطرار.
(١٥٤) سقط «في الجملة» من ت.
(١٥٥) المغني ص١٩٦.
(١٥٦) الإيضاح العضدي ١: ٢٦٠.
(١٥٧) سقطت الواو من ظ. والقول المنسوب إلى سيبويه ليس من مذهبه ولا في كتابه. انظر الكتاب ١: ٢٠٩ و ٣٩٢ و ٢: ٣٠٤ والمغني ص١٩٦.
(١٥٨) سقطت من ت.
(١٥٩) ظ: ومعناه.
(١٦٠) الآية ١١ من الشورى.

قال الفرّاء: قد تجيء الكاف بمعنى «على»، كقول العرب: «كخَيرٍ»، في جواب: كيف أصبحتَ؟

هذا[161]. وإنّ «رُبَّ» عند الرّمّانيّ[162] وابن طاهر لا تتعلّق[163] بشيء. فإذا قلتَ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه، أو لقيتُ» فمجرورها مفعول في المثال الثّاني، ومبتدأ في الأوّل، أو مفعول على حدّ: زيداً ضربتُه. لكن يُقدّر[164] النّاصب بعد المجرور، لا قبله، لأنّ «ربّ» لها صدر الكلام من بين سائر حروف الجرّ. وإنّما دخلت في المثالين وغيرهما لمجرّد إفادة التّكثير أو التّقليل، لا لتعدية العامل حتّى تتعلّق به.

وأمّا الجمهور فقد قالوا: إنّ «ربّ» ههنا حرف جرّ مُعَدٍّ. ففيه بحث[165]، لأنّهم إن قالوا: «إنّها عدّت العامل المذكور». فلا حاجة إليها، لأنّ العامل المذكور ممّا يتعدّى[166] بنفسه، مع أنّه قد استوفَى معموله في الأوّل. وإن قالوا: «إنها عدّت عاملاً محذوفاً تقديره: حصل، أو نحوه»، كما صرّح به جماعة، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يُلفظ به في وقت.

وحرفُ الاستثناء كـ «خلا، وعدا، وحاشا» حرفُ جرّ عند الخفض، لا تتعلّق بشيء. فدخلت لتبعيد الفعل عمّا دخلت عليه، كما أنّ «إلّا» كذلك. وذلك المعنَى خلاف معنَى التّعدية، الّذي هو إيصال معنَى الفعل إلى الاسم[167]. ولو صحّ أنّها متعلّقة لصحّ ذلك في «إلّا»، مع أنّ أحداً لم يقل به.

---

(١٦١) الفقرة هذه والتاليتان لها هي من المغني ص٤٩٣ بتصرف.

(١٦٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالإخشيدي والوراق. إمام في العربية والأدب، مزج النحو بالمنطق ويميل إلى الاعتزال. توفي سنة ٣٨٤. البغية ٢ : ١٨.

(١٦٣) ظ هـ: «لا يتعلق». ونسبة هذا المذهب إلى الرماني فيها نظر. المغني ص٤٩٣ والرماني النحوي ص٢٩٥ ــ ٢٩٦.

(١٦٤) ظ ت: تقدر.

(١٦٥) انظر ١٢٣أ.

(١٦٦) ظ: المذكور لا يتعدى.

(١٦٧) ت: الاسم إلى الفعل.

والجواب أنّ المراد من التّعدية ههنا هو التّعدية الاصطلاحيّة ـــ وهي الّتي تُقيّد[168] معاني الأفعال[169] وتكمّلها، على ما هي عليه ـــ لا التّعدية اللّغويّة، حتّى يتوجّه ما ذُكر. وإلّا فأنّى يُتصوَّر تعدية فعل شخص إلى غيره حقيقة؟ ألا ترى أنّ «من» و «إلى»، في قولك: خرجتُ من البصرة إلى الكوفة، يكمّلان معنى الخروج على ما هو عليه؟ ولم يُنصب المستثنى بهنّ، كما في «إلّا»، ليحصل[170] الفرق بين كونها أفعالاً وبين كونها حروفاً. ٦٠ب

ومتى: حرف جرّ، عند هُذيل، لا تتعلّق[171] بشيء أيضاً.

(١٦٨) في الأصل و ت: تفيد.
(١٦٩) زاد هنا في ت: إلى الأسماء.
(١٧٠) هـ: لتحصيل.
(١٧١) ت هـ: لا يتعلق.

بعد المعرفة والنّكرة

المَسألةُ الثّانِيةُ، من المسائل الأربع، في بيان أحكام الجارّ والمجرور، بعد المعرفة والنّكرة. أخّر هذه المسألة عن المسألة السّابقة، لأنّها من الأولى بمنزلة الكلّ من الجزء.

حُكـمُ[1] الجارّ والمَجرُورِ إذا وقع[2] بَعدَ المَعرِفـةِ ـ سواء كانت محضة أو غير محضة ـ والنّـكِرةِ كذلك ـ قيّد وقوعهما بعدهما[3]، لاستيفاء الأقسام الأربعة بتمامها. ألا ترَى أنّ الجارّ والمجرور إذا وقعا قبل النّكرة لا يكون[4] صفة، كقولك: رأيتُ في الدّار رجلاً؟ ـ كَحُكـمِ الجُملةِ الخَبَرِيّةِ[5] الّتي عرفتَ حكمها على التّفصيل، في الباب الأوّل[6]، من تعيّنها للوصفيّة، أو للحاليّة، أو لاحتمالهما معاً.

فإن قلتَ: إن كان متعلّق الجارّ والمجرور فعلاً يكون جملة. فقد اندرج حكمهما[7] في حكم الجملة الخبريّة، فلا فائدة في وضع هذه المسألة على حدة. وإن

---

(١) في الأصل. وحكم.

(٢) كذا، بإسناد الفعل إلى مفرد، لأن الجار والمجرور في حكم المفرد. والمؤلف يعبر عنهما أحياناً كذلك، تبعاً لابن هشام.

(٣) ظ: «وقوعهما بعدهما». ت: وقوعها بعدها.

(٤) كذا أيضاً.

(٥) م: «حكم الجملة الخبرية». ح: حكم الجملة.

(٦) انظر ٥٠ ب.

(٧) ظ ت: حكمها.

كان[8] شبه فعل يكون مفردا كسائر المفردات، فليس في افرادهما عنه، وفي تشبيه أحكامهما بأحكام الجملة، زيادةُ فائدة. قلتُ: المراد من متعلّقهما[9] مطلق المتعلّق[10] — سواء كان فعلاً أو غيره — ليُناسب وضعُ هذه المسألة وضعَ[11] المسألة السّابقة واللّاحقة. والجارّ والمجرور لهما شَبه[12] بالجملة، بخلاف سائر المفردات. ولذا شَبّه أحكامهما بأحكام الجملة.

هذا. ثمّ إنّه يُريد تفصيل أحكامهما بعد التّشبيه وإعلام أحكامهما إجمالاً، ليكون أوقع في النّفوس. فإنّ الحصول بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب.

فقال، على طريقة نشر غير مرتّب[13]: فهوَ صِفـةٌ أي[14]: إذا وقع الجارّ والمجرور بعد نكرة محضّة فهو يكون صفة، لا غير. لا يخفَى عليك أنّ كون مجموع ٦١أ
الجارّ والمجرور صفـةً إنّما هو بحسب الظّاهر. فإنّ الصّفة، في الحقيقة، هو الجارّ والمجرور مع متعلّقهما، بشهادة فحوَى الكلام.

مثال القسم الأوّل «على غصن»، في نَحوِ قولك: رأيتُ طائـراً علَى غُصـنٍ. فقولك: «على غصن» جارّ ومجرور، وقع صفة، لأنّهُ، أي: الجارّ مع المجرور، وقع بَعدَ نَكِرةٍ مَحضةٍ[15] وهوَ طائرٌ. ذكّر[16] الضّمير نظراً إلى الخبر. فيكون الجارّ والمجرور مع متعلّقهما منصوب المحلّ، صفة لـ «طائراً»[17].

---

(٨) ظ: كانت.
(٩) ظ: «متعلقها». ت: تعلقهما.
(١٠) في الأصل: التعلق.
(١١) زاد هنا في ظ: هذه.
(١٢) ت: «تشبه». وانظر إعراب الجمل ص٢٥٩ — ٢٦٠.
(١٣) ظ ت: «طريق نشر غير مرتب». والنشر غير المرتب: تفصيل ذكر متعدد على نسق يخالف ما كان عليه قبل.
(١٤) سقطت من ت.
(١٥) ح: النكرة المحضة.
(١٦) زاد هنا في ت: «ح». وهو اجتزاء بالحرف الأول من «حينئذ».
(١٧) في الأصل و ت و هـ: لطائر.

وحالٌ إذا وقع الجارّ والمجرور بعد المعرفة المحضة. ومثال هذا القسم **نحوُ «في زينته»**، في قوله، تعالى[18]: (**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**). قال الحسن[19]: في الحمرة والصّفرة. وقيل: خرج على بغلةٍ شهباء، عليها أُرجوان[20]، وعليها سرج من ذهب، ومعه أربعة آلاف على زيّه.

قوله: **أي مُتَزَيِّناً** تفسير للجارّ والمجرور، بحاصل المعنى، بمعونة[21] خصوصيّة المقام. وعلّل وقوع «في زينته»[22] حالاً، بقوله: **لأنّهُ وقع بَعْدَ مَعرِفةٍ مَحضةٍ. وهيَ[23] الضَّميرُ المُستَتِرُ في «خَرَجَ»**، العائد إلى قارون.

خرج: فعل ماض، فاعله مستتر فيه، قوله: على قومه: ظرف لغو[24] متعلّق به، كما أنّ قوله: في زينته: حال من فاعله.

ومُحتَمِلٌ لَهُما، أي: للوصفيّة[25] والحاليّة: إذا وقع بعد المعرفةِ الغيرِ[26] المحضة، أو بعد النّكرةِ غيرِ المحضة. أمّا مثال القسم الثّالث **فنحوُ «في أكمامه»** في قولهم: **يُعجِبُني الزَّهرُ في أكمامِهِ**. الأكمام: جمع كِمّ بالكسر. وهو غلاف النَّور ووعاؤه. و أمّا مثال القسم الرّابع فنحو «على أغصانه»، في قولك: **هذا ثَمَرٌ يانِعٌ**، أي: ناضج، **عَلَى أغصانِهِ**.

---

(١٨) الآية ٧٩ من القصص. وعبارة ابن هشام في ع و ح: «وحال في قوله تعالى»، وفي م: وحال في نحو.

(١٩) بقية الفقرة من الكشاف ٣: ٣٤٠.

(٢٠) يريد: عليها قطيفة حمراء أرجوان. والأرجوان: صبغ أحمر شديد الحمرة.

(٢١) ظ: «الحاصل المعنى لمعونة». ت: حاصل المعنى معونة.

(٢٢) ظ: في زينة.

(٢٣) في النسخ: وهو.

(٢٤) اللغو من الظروف: ما يتم الكلام بدونه، ومتعلقه وارد في اللفظ أو التقدير، وخارج عن مفهوم الحصول والاستقرار. فإذا كان الظرف جزءاً من الكلام لا يتم بدونه، ومتعلقه محذوف و مضمن فيه بمعنى الحصول والاستقرار، فهو مستقَر. وكذلك حال الجار والمجرور في هذين المصطلحين.

(٢٥) ت: «الوصفية». هـ: للصفة.

(٢٦) كذا. وانظر ٥٢ ب.

أمّا بيان احتماله للوجهين[٢٧]، في القسم الثالث، فلأنّ الزَّهرَ مُعَرَّفٌ بـ «أل» الجِنسيّةِ[٢٨]. وقد عرفتَ معنَى التّعريف، في مثل هذا، فيما سبق[٢٩]. أمّا كون «أل» للتّعريف فإنّما[٣٠] هو على مذهب الخليل[٣١]، لأنّ عند سيبويه حرف التّعريف ٦١ ب هي اللّام[٣٢] وحدها، كما أنّ[٣٣] عند يونس هي الهمزة وحدها. فهوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرةِ، في المعنَى، كما عرفته[٣٤]. فإذا[٣٥] نُظر إلى جهة المعنَى يكون صفة، كما إذا نُظر إلى جهة اللّفظ يكون حالاً.

و أمّا بيان احتماله في مثال القسم الرّابع لأنّ[٣٦] قَولَكَ: «ثَمَرٌ» مَوصُوفٌ[٣٧] بـ «يانعٌ» بمعنَى أنّ القول موصوف، أو بمعنَى أنّ المقول[٣٨] موصوف إذا كان بمعنَى المفعول[٣٩]، لا بمعنَى المصدر. فهوَ، أي: ثمر، قَرِيبٌ مِنَ المَعرِفَةِ، من حيث كونه موصوفاً، كما أنّه نكرة في ذاته. فإذا نظرتَ إلى كونه موصوفاً جعلتَ «على أغصانه» حالاً منه، كما إذا نظرتَ[٤٠] إلى ذاته جعلتَه وصفاً له.

---

(٢٧) ظ: الوجهين.
(٢٨) هـ: «بلام الجنسية». ع: «باللام الجنسية». ح: بلام الجنس.
(٢٩) انظر ٥٣ ب.
(٣٠) ظ: إنما.
(٣١) الكتاب ٢: ٦٤.
(٣٢) وقيل: حرف التعريف عند سيبويه ثنائي هو «أل». انظر الكتاب ٢: ٣٠٨ و ٢٧٢ والجنى الداني ص١٣٨ــ١٣٨ وشرح المفصل ٩: ١٧ وشرح الكافية ٢: ١٣٠.
(٣٣) في النسخ: أنها.
(٣٤) انظر ٥٣ ب.
(٣٥) هـ: كما عرفت فلو.
(٣٦) كذا، بحذف الفاء في جواب «أما».
(٣٧) في الأصل: ثمر نكرة موصوفة.
(٣٨) في الأصل و ظ و ت: القول.
(٣٩) في الأصل: القول إذا كان بمعنى المقول.
(٤٠) ظ: نظر.

وإنّما جَمع بين القسم الثّالث والقسم الرّابع، في الدّعوَى والدّليل، لاشتراكهما في الوقوعِ بعد غير المحضة، وفي الاحتمالِ للوجهين. لكنّ المقصود هو الذي فصّلناه.

* * *

هذا. ثمّ إنّه لمّا بيّن[41] تعلّق الجارّ بالفعل، أو بما فيه معناه، وبيّن حاله إذا وقع بعد المعرفة والنّكرة، أراد أن يبيّن تعلّقه بالمحذوف في المواضع الأربعة، ليحصل للطّالب زيادة الانكشاف بزيادة التّفصيل، فقال:

---

(٤١) هـ: تبين.

حذف المتعلَّق

المَسألةُ الثّالِثةُ، من المسائل الأربع، في بيان متعلّق الجارّ [والمجرور][1] في هذه المواضع الأربعة.

فإن قلتَ: فعلى هذا كان اللّائق أن يُقدَّم هذه المسألة على المسألة السّابقة، ليُرتّب[2] زيادة التّفصيل على أصله، بلا تخلّل شيء بينهما. قلتُ نعم، لكنّه ترك هذا لئلّا يقع بين الجارّ والمجرور وبين أحكامهما[3] زيادة فاصلة، لِما أنّ المسألة الرّابعة هي كتتمّة المسألة الثّالثة.

مَتَى وَقَعَ الجارُّ والمَجرُورُ صِفةً، أو صِلةً أو خبراً أو حالاً، تعلّق بِعامل مَحذُوف حذفاً واجباً، لا يجوز إظهاره إلّا في الضّرورة، كقول الشّاعر[4]:

فأنتَ، لَدَى بُحبُوحةِ الهُونِ، كائنُ

---

(١) من ت. ظ: تعلق الجار.

(٢) هـ: ليترتب.

(٣) في النسخ: أحكامها.

(٤) عجز بيت صدره:

لكَ العِزُّ إن مَولاكَ عَزَّ، وإن يَهُنْ

المغني ص٤٩٧ وشرح ابن عقيل ١: ١٠٢ والبحر المحيط ٧: ٧٧ والعيني ١: ٥٤٤ والهمع ١: ٩٨ و ٢: ١٠٨ والدرر ١: ٧٥ و ٢: ١٤٥.

٦٢أ نعم يجوز أن يُقال: زيد استقرّ في داره. لكن لا يكون من قبيل ما وُضعت المسألة لبيانه، كما يشهد بذلك سياق الكلام.

اختلف النّحاة في تقدير[٥] ذلك العاملَ، إذا كان[٦] الجارّ والمجرور خبراً لمبتدأ، فالمذاهب فيه ثلاثة. قال الأخفش: متعلّقه شبه الفعل، كما قال جمهور البصريّين: متعلّقه الفعل. فأشار المصنّف إلى الأوّل، بقوله: **تَقدِيرُهُ: «كائنٌ»**، كما أشار إلى الثّاني، بقوله: أو **«استقَرَّ»**. وقال بعضهم: يجوز تقدير كلا الأمرين ههنا، وإن كانا لا يجتمعان عند العمل. وكلام المصنّف محتمل لهذا أيضاً. فإنّ «أو» فيه لأحد الأمرين، من غير تعيين. لكنّ المختار مذهب جمهور[٧] البصريّين، لأنّ الأصل في العمل هو الفعل، لا شبهه. لا سيّما إذا كان العامل محذوفاً.

ثمّ إنّهم مستمرّون على الاختلاف في كلّ جارّ ومجرور واقع في هذه المواضع الأربعة، **إلّا**[٨] **الواقِعَ صِلةً**. أي: متى وقع الجارّ والمجرور صلة اتّفقوا في جعل العامل المحذوف الفعلَ لا شبهه، **فتعيَّنَ**[٩] **فيهِ**، أي: في الواقع صلة، **«استقَرَّ»**[١٠] أي: تقدير الفعل، لا غير[١١].

وفي قوله: «فتعيّن»[٩] نوع إيماء إلى أنّ الجارّ والمجرور متى وقع خبراً، أو صفة أو حالاً، يجوز جعل متعلّقه الفعل وشبهه[١٢]، وإلى أنّ المختار عنده هو المذهب الثّالث.

---

(٥) في الأصل و ظ: تقرير.
(٦) زاد هنا في الأصل: ذلك.
(٧) سقطت من ظ و ت.
(٨) زاد هنا في ع و ح: أن.
(٩) ت م: «فيتعين». ع: يتعين.
(١٠) تحتها في هـ: اتفاقاً.
(١١) هـ: لا غيره.
(١٢) ت هـ: أو شبهه.

لأنَّ الصّلةَ لا تكُون إلّا جُملةً. فإن قلتَ: اللّازم من هذا الدّليل أنّ الجارّ والمجرور يكون جملة، إذا وقع صلة. فمن أين يلزم وجوب كون متعلّقه فعلاً؟ قلتُ: إذا لزم من الدّليل أنه جملة لزم بالضّرورة أن يكون متعلّقه فعلاً[13]، لأنّه مع فاعله جملة، بخلاف اسم الفاعل مع فاعله.

فههنا ثلاثة أبحاث: أمّا الأوّل فهو كون الصّلة جملة بشهادة الاستعمال، ولأنّ الموصول مبهم يُراد أن يُعلم بحاله فتُذكر[14] الجملة، ليُعلم ذلك المبهم. وأمّا الثّاني فهو كون الفعل مع فاعله جملة، لأنّ إسناده إليه إسناد تامّ، لكونه حدثاً منسوباً إليه، دائماً. وأمّا الثّالث فهو كون اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، لأنّه لا يقتضي الإسناد[15] إليه، من حيث إنّه اسم. وهذا لا يُنافي إسناد اسم الفاعل إلى فاعله، لتضمّنه معنَى الفعل. فإنّ الإسناد إلى الفاعل أعمّ من إسناد الكلام والجملة. ٦٢ب

فتعليل البحث الثّالث هو سرّ قولهم: إنّ[16] اسم الفاعل لمّا أشبه الخالي عن الضّمير، في عدم التّفاوت في التّكلّم والخطاب والغيبة، في قولك: «أنا عارف، وأنت عارف، وهو عارف»، كما في قولك: «أنا رجل، وأنت رجل، وهو رجل»، لم يكن مع فاعله جملة.

فإن قلتَ: إذا وقع اسم الفاعل في سياق حرف النّفي يكون مع فاعله جملة، كما صرّحوا به. فليكن كذلك، إذا وقع في سياق الموصول. وإلّا فما الفرق بينهما؟ قلتُ: الفرق أنّ حرف النّفي لمّا اختصّ بمعاني الأفعال نزّل اسم الفاعل بمنزلة الفعل، فحُكم عليه بأنّه مع فاعله جملة، بخلاف الموصول. فإنّه لا اختصاص له بالأفعال.

وقَد تَقدَّمَ مِثالُ[17] الصّفةِ، نحو: رأيتُ طائراً على غصن، **والحالِ**

---

(13) ت: لزم أن يكون متعلقه فعلاً بالضرورة.

(14) في النسخ: فيذكر.

(15) ظ ت: إسناداً.

(16) ظ ت: «أما». هـ: إن إسناد.

(17) ت: «مثالا». وانظر ٦١أ.

نحو[18]: (فَخَرَجَ عَلَى قَومِهِ، في زِينَتِهِ). ومِثالُ الخَبَرِ أي: مثال الجارّ والمجرور إذا وقع خبراً «لله»، في نحو[19]: (الحَمدُ لِلّهِ).

الحمد: مبتدأ، ولله: متعلّق بعامل، حُذف ونُقل فاعله إلى الظّرف[20]. فالجارّ والمجرور مع متعلّقه: خبره.

فإن قلتَ: «لله» في قولهم: «حمدتُ حمداً لله» متعلّق بالحمد. فكيف يكون خبراً له، ومتعلّقاً بالمحذوف؟ قلتُ: لمّا عُدل المصدر من النّصبِ إلى الرّفع لقصد الاستمرار، واعتُبر جنس الحمد، مع قطع النّظر عن تعلّق أمر به، صحّ أن يكون خبراً عنه، ومتعلّقاً بالمحذوف. على أنّ «لله» في ذلك القول[21] متعلّق بالفعل، لا بالمصدر.

ومِثالُ الصِّلةِ: «في السّماوات»، في قولِه تعالَى: (ولَهُ مَن فِي السَّماواتِ[22]). فمن: اسم موصول، صلته: في السّماوات.

ويُحذف[23] متعلّق الجارّ والمجرور أيضاً، في قولك: أفي الدّار زيد؟ ـــ فإنّ «زيدٌ»[24] فاعل الظّرف، على الوجه الرّاجح ـــ وفي قولك: والله لأقومنَّ، وفي قولك: أفي يوم الجمعة صمتَ فيه؟ وفي قولهم: بالرِّفاء والبنينَ. ١٦٣أ

* * *

هذا. ثمّ إنّه[25] أراد أن يُبيّن [حكم][26] المرفوع الواقع، بعد الجارّ والمجرور: هل هو مرفوع به أو بغيره؟ فقال:

---

(١٨) الآية ٧٩ من القصص.
(١٩) الآية ٢ من الفاتحة.
(٢٠) يريد الجار والمجرور.
(٢١) سقطت من ت. ويريد: حمدت حمداً لله.
(٢٢) الآية ١٩ من الأنبياء. وزاد هنا في الأصل: والأرض.
(٢٣) ت: وحذف.
(٢٤) في الأصل و ت: زيداً.
(٢٥) تحتها في هـ: أي: المصنف.
(٢٦) من ت و هـ.

الاسم المرفوع بعدهما

المَسألةُ الرّابِعةُ، من المسائل الأربع، في بيان حكم المرفوع بعدهما، وبعد نفي واستفهام.

يَجُوزُ في الجارّ والمَجرُورِ، في هذهِ المَواضِعِ الأربَعةِ ــ الأوّل موضع الصّفة، والثّاني موضع الحال، والثّالث موضع الخبر، والرّابع موضع الصّلة ــ **وحَيثُ وَقَعَ**، أي: الجارُّ والمجرور، **بَعدَ نَفْيٍ**[1] أو بعد **استِفهامٍ**[2] ــ فتكون[3] المواضع ستّة. خصّص وقوعها بهذه المواضع السّتّة، لِما أنّ اعتمادَ ستّة أشياء على أحد ستّة أشياء أُخر شرطٌ في عملها، على مذهب البصريّين ــ **أن يُرفَعَ**، على بناء المجهول، **الفاعِلُ**.

فائدة اختيار بناء المجهول هي الإيجازُ، والتّشويقُ[4] إلى معرفة العامل في الفاعل، والإشارةُ إلى الاختلاف الواقع بينهم، في عامل المرفوع بعد الجارّ والمجرور. فإنّ بعضهم قال: هو مرفوع بالجارّ والمجرور، لا غير. وقال بعضهم: هو مرفوع بالفعل المحذوف، فقط. وقال بعضهم: يجوز أن يكون مرفوعاً بالجارّ والمجرور، كما يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء، لكنّه[5] يُرجّح الرّفع بالجارّ والمجرور على الرّفع بالابتداء.

(١) هـ: النفي.
(٢) عبارة ابن هشام في ح: بعد حرف النفي والاستفهام.
(٣) ظ: «وبعد استفهام فيكون». هـ: وبعد الاستفهام فيكون.
(٤) ظ: هي الإنجاز والتشريف.
(٥) ت: لكن.

فالمصنّف اختار هذا المذهب، حيث قال أوّلاً: يجوز في الجارّ والمجرور إلى آخره[٦]، وثانياً[٧]: وهذا هو الرّاجح.

تقولُ[٨] في مواضع الوصف: **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ في الدّارِ أَبُوهُ. فيجوز**[٩] **لَكَ في نحو**[١٠] **«أَبُوهُ» وَجهانِ**. ففي هذا القول إشارة إلى أنّ ههنا وجهاً غير هذين الوجهين، كما عرفتَ.

أحَدُهُما أن تُقَدِّرَهُ فاعِلاً، أي: أن تجعله مرفوعاً بالجارّ[١١] **والمَجرُورِ**، على أنّه فاعل، **لِنيابَتِهِ**[١٢] **عَن «استَقَرَّ»** حال كونه **مَحذُوفاً**. لا سيّما قد تقوّى[١٣] ههنا على العمل، باعتماده على الموصوف. **وهذا**، أي: كونه مرفوعاً بالجارّ والمجرور على أنّه
٦٦ب فاعل، **هُوَ** الوجه **الرّاجِحُ**[١٤]، لحصول الاستغناء بالنّائب عند حذف الفعل، كحصول الغرض[١٥] بالتّيمّم عند فقدان الماء، ولامتناع تقديم الحال في نحو[١٦]: زيد في الدّار جالساً. فلو كان العامل هو الفعل المحذوف لما امتنع. وأمّا القول بأنّ الفعل إذا حُذف حذفاً لازماً ضعف عمله فلم يجز التّقديم فليس بشيء[١٧]. ألا تَرى أنّ «زيداً» في قولهم «زيداً ضربتَه» منصوب بفعل واجب الإضمار، سواء قدّرته قبله أو بعده؟

و الوجه **الثّاني** —وهو الوجه المرجوح— **أن تُقَدِّرَهُ مُبتَدأً**، أي: تجعله

---

(٦) ظ ـ ت: إلخ.
(٧) زاد هنا في ت: «بقوله». وفي حاشية الأصل: أي وقال ثانياً.
(٨) ح: نحو.
(٩) ظ: يجوز.
(١٠) سقطت من الأصل.
(١١) ح: للجار.
(١٢) يريد نيابة الجار والجرور.
(١٣) في الأصل و هـ: يقوى.
(١٤) زاد هنا في هـ والمطبوعات: عند الحذاق.
(١٥) تحتها في هـ: «ف». يريد أنها: الفرض.
(١٦) المغني ص٤٩٤.
(١٧) هـ: بسديد.

مرفوعاً على الابتداء[١٨]، مُؤَخَّراً عن الخبر، و أن تجعلَ الجارَّ والمَجرُورَ خبَراً مُقَدَّماً عليه، لقصد الاهتمام، فيكونَ الجارّ والمجرور عاملاً في الضّمير المستتر فيه، لاعتماده على المبتدأ في هذا الوجه، كما اعتمد على الموصوف في الوجه الأوّل، و أن تجعل الجُملةَ الاسميّة صِفةً لـ «رجل» في المثال المذكور، كما جعلت الجارّ والمجرور صفة له في الوجه الأوّل.

وكذا تقول[١٩]، في موضع الحال: مررت بزيد[٢٠] عليه جبّة، وفي مقام الخبر: زيد عندك أخوه، كما تقول في موضع الصّلة: جاءني الّذي في الدّار أبوه.

وتقولُ في موضع النّفي: مافي الدّارِ أحَدٌ، كما تقول في موضع الاستفهام: أفي الدّارِ زيدٌ؟ وقالَ[٢١] اللّهُ، تعالى[٢٢]: (أفِي اللّهِ شَكٌّ)؟ هذا مثال اعتماد الجارّ والمجرور على الاستفهام، كما أنّ قولك: «مافي الدّار أحد» مثال الاعتماد على النّفي[٢٣]:

فإن قلتَ: الاستفهام ههنا للإنكار والنّفي. فكيف يصحّ تمثيل[٢٤] الاعتماد على الاستفهام ههنا[٢٥]؟ قلتُ: يصحّ من [حيث][٢٦] إنّه اعتماد على حرف الاستفهام، من حيث اللّفظ والصّورة، وهو كاف في التّمثيل، ومناسب[٢٧] لبحث النّحو، وفيه

---

(١٨) هـ: بالابتداء.
(١٩) المغني ص ٤٩٤. هـ: وتقول.
(٢٠) هـ: «برجل». وفي الحاشية عن نسخ: بزيد.
(٢١) سقطت الواو من النسخ و م.
(٢٢) الآية ١٠ من إبراهيم.
(٢٣) زاد هنا في الأصل: فإن اللّه لا يحتمل أن يكون متعلق الشك، بشهادة الأدلةعلى وجوده ووحدانيته.
(٢٤) سقطت من ت.
(٢٥) ت: الاعتماد ههنا على الاستفهام.
(٢٦) من ظ و ت.
(٢٧) سقطت الواو من الأصل.

تنبيه في قرب ذكر تنبيه،[28] على أنّ الاعتماد يجوز على حرف[29] الاستفهام، بدون اعتبار معناها، كما يجوز الاعتماد عليها مع ملاحظة معناها. ٦٤أ

وإذا قلتَ: «في الدّار زيدٌ»[30] يجوز أن يكون «زيد» في مثل هذا القول مرفوعاً بالجارّ والمجرور، على أنّه فاعل عند الكوفيّين، ويجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء عند البصريّين. فتكون الجملة ظرفيّة عندهم، كما أنّها اسميّة عند البصريّين. وهذا مبنيّ على أنّ الاعتماد شرط في عمل الجارّ والمجرور عندهم، لا عند الكوفيّين.

---

(٢٨) زاد هنا في ظ: بل.

(٢٩) كذا. والصواب: حروف.

(٣٠) في م زيادة من متن الإعراب: «وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل في غير هذه المواضع أيضاً، نحو: في الدار زيد». وهي في مطبوعة الرياض ص٦٢. وانظر المغني ص٤٩٥.

تنبيه : حكم الظّرف

هذا . ثمّ إنّه لمّا فرغ من[1] تفصيل بحث الجارّ والمجرور ، وكان الظّرف مشابهاً[2] له فيه ، ومعرفةُ أحكام الجارّ والمجرور كافية من معرفة أحكامه ، لكن يجوز مع ذلك الغفلة عنها على الأذهان ، أراد أن يُنبّه ههنا[3] عليها ، فقال : تَنبِيهٌ[4] أي : هذا تنبيه . تقول : نبّهتُ[5] تنبيهاً . وهو في الاصطلاح عبارة عن عنوان البحث الآتي ، بحيث يُعلم من البحث السّابق إجمالاً ، وإن لم يُذكر ، لكنّه قد يُغفل عنه ، فيُذكر لقصد التّفصيل ، واحترازاً عن فواته .

جَمِيعُ ما ذَكَرنا[6] ، من المباحث الأربعة ، **في الجارّ والمَجرُورِ ، ثابتٌ للظَّرفِ أيضاً** .

أمّا الأوّل فالظّرف **لا بُدَّ[7] مِنَ تَعَلُّقِهِ بِفِعلٍ** تعلّق المحلّ بالحالّ ـــ وأمّا

(١) في الأصل و ظ و ت : عن.

(٢) ت : متابعاً.

(٣) سقطت من النسخ.

(٤) في حاشية هـ عن التعريفات : «التنبيه : إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب». انظر التعريفات ص ٧١ .

(٥) ظ : تنبهت .

(٦) هـ غ م : ما ذكرناه .

(٧) في الأصل : الظرف فلا بد .

تعلّق الجارّ بالفعل فتعلّق الإفضاء، على ما عرفته[٨]. فلذلك ذكر كلّ واحد منهما على حدة. لكن لمّا كان بينهما مناسبة ظاهرة، وكان تعلّق الجارّ أولى من تعلّق الظّرف، ذكرهما في باب واحد، وجعل الأوّل أصلاً والثّاني تبعاً له ــ **نحوُ**[٩] (**وجاؤوا أباهُم عِشاءً يَبكُونَ**). فعشاء: ظرف زمان متعلّق بـ «جاؤوا»[١٠]، ويبكون: جملة حاليّة من فاعله، [١١](**أوِ اطرَحُوهُ أرضاً**). فأرضاً: ظرف مكان متعلّق بـ «اطرحوه». والضّمير المنصوب المتّصل[١٢] عائد إلى يوسف. عليه السّلام[١٣].

فإن قلتَ: «أرضاً» ليس من المبهم، على ما فُسّر، وكان[١٤] حقّ الفعل ألّا يتعدّى إليه إلّا بلفظة «في». قلتُ: إنّها لمّا دلّت، بتنكيرها، على أرض مجهولة بعيدة من العمران حصل لها إبهام، فأُلحقت بالجهات السّتّ، كما أُلحق بها «عند»[١٥] ٦٤ب
لإبهامه، فنُصبت نصب الظّروف المبهمة. وقيل: لمّا كثر استعمالها حُذف حرف الجرّ منها، وجُعلت من قبيل قولهم[١٦]:

«كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ»

---

(٨) ت: «عرفت». وانظر ٥٤ ب.

(٩) الآية ١٦ من يوسف.

(١٠) ت: جاء.

(١١) الآية ٩ من يوسف. وزاد هنا في ع و م واواً للعطف.

(١٢) ظ: المنفصل.

(١٣) هـ: عليه الصلاة والسلام.

(١٤) ظ ت: ما فسروه كان.

(١٥) في الأصل: «عل». وانظر ح.

(١٦) قسيم بيت لساعدة بن جؤية، تمامه:

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ، يَعسِلُ مَتنُهُ فِيهِ، كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

يصف رمحاً. ويعسل: يهتز ويضطرب. ديوان الهذليين ١: ١٦٧ والجمل للخليل ص٤٢ والكتاب ١: ١٦ و ١٠٩ والخزانة ١: ٤٧٤. وفي حاشية هـ: «يقال: عسل الطريق الثعلب، إذا خب وعدا أي: أسرع. الشاهد فيه: الطريق. وهو مكان محدود ينتصب بغير في. فهو من الشواذ».

أو مَعنَى فِعلٍ، أي: أو[17] لا بدّ من تعلّقه بمعنَى فعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التّفضيل، وغيرها ـــ فـ «أو» لستُعملت[18] ههنا على سبيل المنفصلة الحقيقيّة[19] ـــ **نَحوُ: زَيدٌ مُبَكِّرٌ** أي: مسرعٌ **يَومَ الجُمُعةِ** ـــ فزيد[20]: مبتدأ، خبره: مبكر، ويوم الجمعة[21]: ظرف زمان متعلّق به ـــ **وجالِسٌ أمامَ الخطيبِ**.

أمام: ظرف مكان مبهم متعلّق بـ «جالس». والمجموع معطوف على قوله: مبكر يوم الجمعة. فالمرفوعُ على المرفوع، والمنصوبُ[22] على المنصوب، [والمجرور على المجرور][23]. ففي عطف ظرف المكان على ظرف الزّمان إشارة إلى أنّ ظرف الزّمان أصل، بالقياس إلى ظرف المكان، لشدّة احتياج الفعل إليه، كما أنّ في خصوصيّة المثال إرشاداً[24] إلى آداب يوم الجمعة.

و أمّا المبحث[25] الثّاني فهو أنّ الظّرف، سواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان، إذا وقع بعد نكرة محضة يكون صفةً، وحالاً إن وقع بعد معرفة محضة، ومحتملاً لهما إن وقع بعد غير محضة. فتكون الأقسام أربعة، على قياس ما عرفتَ في الجارّ والمجرور[26].

---

(١٧) في الأصل: «إذ». وسقطت من هـ.
(١٨) في الأصل: وغيرها واستعملت.
(١٩) يريد أنها لأحد الشيئين. انظر ٣٧ ب. ظ ت: الحقيقة.
(٢٠) ت: زيد.
(٢١) سقطت من ت.
(٢٢) كذا. والظرف «أمام» ليس معطوفاً على «يوم» ولكل منهما متعلق.
(٢٣) من هـ. والمجرور أي «الخطيب» ليس معطوفاً على «الجمعة». بل هو مضاف إليه.
(٢٤) في الأصل و ت: إرشاد.
(٢٥) في الأصل و ت و هـ: البحث.
(٢٦) انظر ٦٠ ب ـــ ٦١ أ.

فمِثالُ[٢٧]**وُقُوعِهِ صِفةً**، أي: مثال الظّرف الواقع صفة لنكرة محضة، **نَحوُ**: «فوق[٢٨] غصن»، في قولك: **مَرَرتُ بطائرٍ فَوقَ غُصنٍ** ـــ ففوق: ظرف مكان مبهم، متعلّق بمحذوف. إن كان متعلّقه الفعلَ تكون الجملة الفعليّة مجرورة المحلّ، على أنّها صفة «طائر»، وإن كان شبهَ الفعل يكون مجروراً وصفة له من حيث اللّفظ، وإن كان المجموعُ هو الصّفة من حيث المعنى ـــ ومثال ظرف الزّمان[٢٩] الواقع صفة نحو: رأيتُ قمراً ليلة البدر.

و مثال وقوعه **حالاً**، من معرفة محضة، **نَحوُ**: **رأيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحابِ**. فـ «بين» مع متعلّقه المحذوف حال من الهلال. فإنّه معرفة محضة، لكون حرف التّعريف فيه للعهد، لا غير. وقد يُجعل اسماً[٣٠] معرباً، على حسب العوامل، بدون ١٦٥أ
اعتبار الظرفيّة فيه. وقد[٣٠] قُرِئَ: (لَقَد تَقَطَّعَ بَينُكُم)[٣١] برفع النّون.

و مثال وقوعه **مُحتَمِلاً لَهُما**، أي: للوصفيّة[٣٢] والحاليّة، **نَحوُ**[٣٣]: **يُعجِبُنِي الثَّمَرُ** الكائن أو كائناً **فَوقَ الأغصانِ** ـــ فإنّ «الثّمر» معرّف بلام الجنس. [فهو][٣٤] قريب من النّكرة، على قياس ما تحقّقت[٣٥] ـــ و نحو: **رأيتُ ثَمَرةً يانِعةً** كائنةً **فَوقَ غُصنٍ**. فإنّ «ثمرة» نكرة موصوفة قريبة من المعرفة. وذكر هُهنا غصناً، بصيغة الإفراد والتّنكير، ليُناسب إفراد «ثمرة» وتنكيرها، كما جمع «الأغصان» وعرّفها ليُناسب الجنس وتعريفه.

---

(٢٧) في الأصل: «مثال». ولفظ ابن هشام: «ومثال». انظر المطبوعات.
(٢٨) سقطت من ظ. وسقط «نحو» من م.
(٢٩) هـ: الظرف الزماني.
(٣٠) سقطت من ت.
(٣١) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر الكشاف ٢: ٣٧.
(٣٢) هـ: للصفة.
(٣٣) سقطت من م.
(٣٤) من ظ.
(٣٥) انظر ٥٣ب.

و أمّا المبحث[٣٦] الثّالث فهو أنّ الظّرف، متى وقع بعد مبتدأ أو موصول، تعلّق بمحذوف، تقديره: كائن أو استقرّ.

فمِثالُ[٣٧] وُقُوعِهِ خَبَراً مع متعلّقه المحذوف[٣٨]: (والرَّكْبُ) ثابت مكاناً (أسفَلَ مِنكُم) أي: من مكانكم. فالرّكب: مبتدأ، وأسفل: أفعل التّفضيل استُعمل بـ «مِن» صفة «مكاناً» محذوفاً، أُقيم مقامه، فيكون مع متعلّقه خبراً له.

و مثال وقوعه صِلةً نحوُ[٣٩]: (ومَن عِندَهُ لا يَستَكبِرُونَ). فمن: اسم موصول مبتدأ، وعنده[٤٠] مع متعلّقه الفعل المحذوف: صلته، وقوله: «لا يستكبرون» خبره.

فإن قلتَ: ما معنَى «من[٤١] عنده»، واللّه منزّه عن مكان؟ قلتُ: قيل[٤٢]: المراد منه أنّ الملائكة مقرّبون، منزّلون لكرامتهم عليه منزلة المقرّبين عند الملوك، على طريق[٤٣] التّمثيل والبيان.

و أمّا المبحث[٤٤] الرّابع فهو أنّ الظّرف، متى وقع في المواضع السّتّة، يجوز أن يَرفع الفاعل، لنيابته عن العامل المحذوف. وهذا هو الوجه الرّاجح، على ما عرفتَ

---

(٣٦) في الأصل و ت و هـ: البحث.

(٣٧) في الأصل و هـ: «مثال». ولفظ ابن هشام: «ومثال». انظر المطبوعات.

(٣٨) الآية ٤٢ من الأنفال. وزاد هنا في المطبوعات: «نحو». وفي حاشية هـ عن الكشاف: «العدوة الدنيا: مما يلي المدينة. والقصوى: مما يلي مكة». انظر الكشاف ٢: ١٧٤. وهو تفسير لقوله تعالى: «إذ أنتم بالعُدوةِ الدّنيا وهُم بالعُدوةِ القُصوَى».

(٣٩) الآية ١٩ من الأنبياء.

(٤٠) سقطت الواو من النسخ.

(٤١) ظ: «فمن». ت: ومن.

(٤٢) الكشاف ٣: ٨٥.

(٤٣) ظ ت: طريقة.

(٤٤) في الأصل و ت و هـ: البحث.

في الجارّ والمجرور[٤٥]. فمِثالُ[٤٦] رَفعِهِ[٤٧] الفاعِلَ[٤٨]: زَيدٌ عِندَهُ مالٌ. فزيد: مبتدأ، ومال: فاعل الظّرف[٤٩]، والجملة الظرفيّة خبره.

قوله[٥٠]: «ويَجُوزُ تَقدِيرُهُما مُبتَدأً وخَبَراً» إشارة إلى الوجه المرجوح. أي[٤٩]:
٦٥ب يجوز جعل «مالٌ» مبتدأ مؤخّراً، والظّرف خبراً مقدّماً عليه. فالجملة الظرفيّة خبر المبتدأ الثّاني، والثّاني مع خبره [جملة اسميّة][٥١] خبر المبتدأ الأوّل. فتحقّقتْ في هذا الوجه المرجوح ثلاثُ جمل[٥٢]: كبرَى وصغرَى وجملة بينَ بينَ.

فإذا قلت: «عندك مال»[٥٣] فمال: مرفوع بالابتداء، لا غير، عند البصريّين. ويجوز أن يكون مرفوعاً بالظّرف عند الكوفيّين، كما يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء، بناء على أنّ الاعتماد ليس بشرط في عمل الظّرف، كما تحقّقتَ هناك[٥٤].

فإن قلتَ: لمَ خصّص[٥٥] البحث بالظّروف المنصوبة؟ قلتُ لأنّ إطلاقها يؤدّي إلى إعادة بحث الجارّ والمجرور في بحثها، نحو: زيد في داره مال. وأمّا تخصيص نصبها بالعامل المحذوف، في بعض الأبحاث الأربعة، فليكون[٥٦] ترتيب بحثها كترتيب بحث الجارّ والمجرور.

---

(٤٥) سقط «في الجار والمجرور» من ت. وانظر ٦٣أ.
(٤٦) في الأصل و هـ: «مثال». ولفظ ابن هشام: «ومثال». انظر المطبوعات.
(٤٧) هـ: رفع.
(٤٨) زاد هنا في المطبوعات: نحو.
(٤٩) سقطت من ت.
(٥٠) سقطت من الأصل.
(٥١) من هـ، والكلمة الثانية من ظ و ت.
(٥٢) ظ هـ: ثلاثة جملة.
(٥٣) في م زيادة من متن الإعراب: ويجري في نحو: «عندك زيد» المذهبان.
(٥٤) انظر ٦٣ب ــ ٦٤أ.
(٥٥) في الأصل: خصصت.
(٥٦) ظ: «فليكن». ت: فيكون.

فإن قلتَ: فالظَّرف حينئذ يكون منصوباً بتقدير «في»[57]، فيكون بحثه من قبيل بحث الجارّ والمجرور، من حيث المعنَى. فما السَّبب الباعث إلى إفراد بحثه عن بحثهما؟ قلتُ: السَّبب ههنا[58] سببان: لفظيّ ومعنويّ. أمّا اللّفظيّ فلأنّ الظَّرف منصوب بعامل، بتقدير حرف الجرّ، وذاك[59] مجرور بلفظ حرف الجرّ. وأمّا المعنويّ فلقيام الفرق بين قولك: «صمتُ في رجب»، وبين قولك: «صمتُ رجباً». فإنّ الأوّل يُفيد ظرفيّته[60] للصّوم، كما أنّ الثّاني يُفيد مقارنته له[61].

• • •

هذا. ثمّ إنّه لمّا ابتدأ بأبحاث الجمل الّتي تنتهي إلى كلمات[62]، وهي متأخّرة عنها من حيث التّحليل، وإن كانت متقدّمة عليها من حيث الجزئيّة والتّركيب، وقد فرغ من[63] تعليم أبحاث الجمل، ومن[64] أبحاث لواحقها، أراد أن يعلّمك أبحاث كلمات مخصوصة من بين الكلمات، لا يكفي فيها علم[65] اللّغة كما هو حقّها، بخلاف سائر الكلمات، مع أنّك تحتاج إلى معرفتها لكثرة دورها في اللّسان، ولغموض معانيها على الأذهان، فقال:

---

(٥٧) سقطت من ت.

(٥٨) في الأصل: هنا.

(٥٩) ظ ت: وذلك.

(٦٠) ت هـ: ظرفية.

(٦١) في الأصل: «معيارته». وقريب منه في ظ و ت. هـ: مقارنة.

(٦٢) هـ: الكلمات.

(٦٣) ظ ت: عن.

(٦٤) ظ: وكل.

(٦٥) سقطت من الأصل.

البـــابُ الثـالِـثُ

تـفـسـيـر كـلـمـات

تفسير كلمات

الباب الثّالِثُ، من الأبواب الأربعة، في تفسيرِ كَلِماتٍ، من جهة هيئاتها، ٦٦أ
ومعانيها، ووجوه استعمالاتها ــ فعُلم من هذا أنّ من قال: «إنّ الّذي يذكره بعد هذا لا يصدق عليه حقيقة التّفسير، لا لغة ولا اصطلاحاً» فقد سها عن مقصود هذا الباب كما ترى ــ يَحتاجُ احتياجاً تامّاً إليها، أي: إلى معرفتها من هذه الحيثيّاتِ[1]، المُعرِبُ أي: العارف بالإعراب، أو القاصد أن يعرف الإعراب. فالأوّل أبلغ والثّاني أنسب.

وهيَ، أي: الكلمات المحتاج إليها غاية الاحتياج، عِشرُونَ[2] كَلِمةً، سواء كانت اسماً أو حرفاً.

أمّا دليل الاقتصار على هذا العدد المخصوص فهو الاستقراء. فلا يمنع وجود كلمة مُحتاجٍ[3] إليها أيضاً. فإنّ الاستقراءالظّنّيّ إنّما يدلّ على عدم علم وجود كلمة سواها، لا على عدم وجودها. على أنّ هذا الكتاب رسالة في النّحو، لبيان الأحكام، على سبيل الإيجاز.

---

(١) الحيثيات: الجهات والاعتبارات. هـ: من حيث هذه الحيثيات.

(٢) كذا. وسيفسر إحدى وعشرين. وزعم الأزهري أنها اثنتان وعشرون. وانظر مطبوعة الرياض ص٦٣.

(٣) ظ: «يحتاج». ت: تحتاج.

وهيَ، أي: العشرون[٤] كلمة، ثمانِيةُ أنواعٍ[٥]، بحسب ... ه الاستعمال. فظهر[٦] صحّة الحمل. فلا يكون بمنزلة قولك: العشرون ... يكون كقول الشّاعر[٧]:

«كما غَيرُهُم قُلٌّ، وإنْ كَثُروا»

أمّا سبب الحمل عليها فهو أنّ تلك الكلمات لمّ... ... نت مواردَ وجوه استعمالاتها نُزّلت منزلتها، فحُمل حكمها عليها. وأمّا دليل الاقتصار على الثّمانية فهو الاستقراء أيضاً.

---

(٤) هـ: عشرون.

(٥) النوع أخص من الجنس، كالإنسان بالقياس إلى الأحياء. والصنف أخص منه. وقد يراد بالنوع عند المناطقة: كلي مقول على كثيرين مختلفين في العدد فقط، في جواب: ما هو؟ ويسمى نوعاً حقيقياً.

(٦) في الأصل: تظهر.

(٧) القل: القليل. هـ: «قَلُّ». ت: وإن أكثروا.

ما جاء على وجه واحد

أحَـدُها، أي: أحد الأنواع الثّمانية، **ماجاءَ** أي: استعمل[1] **علَى وَجـهٍ واحِدٍ** ـ قـدّم هذا النّوع على سائر الأنواع، لأنّه يُستعمل على وجه واحد، بخلاف سائرها، فيكون بمنزلة الجزء من الكلّ ـ **وهوَ**، أي: الجائي على وجه واحد، **أربَعةُ ألفاظ**[2]:

[قطّ]

فإن قلتَ: لِمَ لا تقول ههنا: «أربعة أصناف»[3]، كما هو المناسب في مقابلة ذكر النّوع؟ قلتُ: قوله: «**أحَدُها قَطُّ بفَتحِ القافِ**»[4] يأبَى ذلك. على أنّ النّوع ههنا ليس بنوع منطقـيّ حتّى يُراعَى مقابلته. بل هو بمعنَى الأمر الشّائع، كيف كان؟

قوله: «بفتح القاف» متعلّق بمحذوف. وهو صفة[5] «قطّ»، تقديره: قـطّ المتلبّس[5] بفتح القاف. قوله: «**وتَشـدِيدِ الطّاءِ وضَمّـها**»[6] عطـف على قولـه:

---

(١) ظ ت: يستعمل.

(٢) ع: أربعة أنواع.

(٣) الأصناف: جمع صنف. وهو النوع المقيد بقيد كلي عرضي، كالهندي بالنسبة إلى الإنسان. وقد يقال للصنف: قسم.

(٤) سقط «بفتح القاف» من ع.

(٥) كذا. والصواب أن المحذوف هو حال من «قط»، وتقديره: متلبساً. انظر ٦١أ.

(٦) ع: بتشديد الطاء وضمه.

« بفتح القاف »، كائناً في **اللُّغة الفُصحَى**. وهي تأنيث الأفصح، كفُضلَى تأنيث أفضل.

أمّا فائدة القيد الأوّل فهي[٧] الإشارة إلى أنّه ثابت فيها، سالم عن التّقوّل والتّحريف. وأمّا فائدة القيد الثّاني[٨] فهي الإشعار أنّ في « قط » لغات أُخر فصيحة، هي[٩]: قُطُّ بضم القافِ والطّاءِ مشدّدة على سبيل إتباع الضّمّة للضّمّة، وقط بفتح القاف وضمّ الطاء مخفّفة، وبضمّها حال كون الطّاء مخفّفة، على سبيل [إتباع][١٠] ضمّة القاف لضمّة[١١] الطّاء أيضاً.

ولا يخفَى عليك أنّ هذه اللّغات موصوفة بالفصاحة أيضاً، لخلوّها عمّا يُخلّ بها. فما وقع في بعض النّسخ[١٢] من « الفصيحة » بدل « الفصحَى » ليس كما ينبغي، لإشعاره بأنّ هذه اللّغات غير فصيحة.

وهوَ ظَرفٌ، لاستِغراقِ ما مَضَى منَ الزَّمانِ أي: قطّ لفظ موضوع للزّمان، ليدلّ على الزّمان[١٣] الماضي المستغرق[١٤] لنفي الفعل الماضي، بوقوعه في سياق النّفي. فيكون ظرف زمان للنّفي لا للمنفيّ. فلهذا اختصّ[١٥] استعماله بالنّفي غالباً[١٦].

فعُلم من هذا التّفسير أنّه موضوع للزّمان، لا للزّمان الماضي المستغرق، فتكون[١٧] اللّام في قوله: « لاستغراق ما مضَى من الزّمان » لام التّعليل، لا لام

---

(٧) في الأصل: فهو.
(٨) زاد هنا في هـ: وهي قوله في اللغة الفصحى.
(٩) في الأصل و ت و هـ: فهي.
(١٠) من ت و هـ.
(١١) في الأصل: « بضمة ». ت: وضمة.
(١٢) انظر ع.
(١٣) سقطت من ت. هـ: ليدل غالباً على الزمان.
(١٤) ت: المستغرق من الزمان.
(١٥) ت: خصص.
(١٦) سقطت من ظ و ت.
(١٧) في النسخ: فيكون.

الصّلة[١٨]، للوضع. فكثيراً تشتبه الأُولَى بالثّانية، في مثل هذا المقام. فلهذا[١٩] قال بعض الشّارحين ههنا: وعندي العموم ليس من الوضع، بل من وقوع «قطّ» في سياق النفي.

نحوُ[٢٠]: ما فَعَلْتُهُ قَطُّ. اشتقاقه من: قططتُه أي: قطعتُه. فمعنَى ما فعلته قطّ: ما فعلته[٢١] فيما انقطع من عمري. فإنّ الزّمان الماضي ينقطع عن الحال والمستقبل[٢٢]. وبُنِيت لتضمّنها معنَى «منذ» و «إلى»، إذ المعنَى: ما فعلته مذ أن خُلقتُ إلى الآن. وأمّا بناؤها على الحركة فلئلّا يلزم التقاء السّاكنين. فَبُنيت على ١٦٧أ
الضّمّ، تشبيهاً بالغايات[٢٣]. وقد تُكسر، فإنّ الأصل في تحريك السّاكن هو الكسر.

ثمّ إنّه لمّا ادّعَى اختصاص استعماله بنفي الفعل الماضي، ووجودُ استعماله مع نفي الفعل المضارع مخالف بحسب الظّاهر، أشار إلى دفع مخالفته، بنفي اعتباره بقوله: وقَوْلُ العامّةِ: «لا أفعَلُهُ قَطُّ» لحنٌ أي: استعمال[٢٤] على سبيل الخطأ، فيكون تقوّلاً من عند أنفسهم، فلا يُلتفت إليه كما لا يُلتفت إلى المحرّفات، فيكون وجوده كعدمه.

فإن قلتَ: لا يكون اللّحن في الاستعمال، بل في الإعراب، كما قال الجوهريّ[٢٥]: «اللّحن: الخطأ في الإعراب». قلتُ: سلّمناه، لكن استُعمل ههنا في[٢٦] الخطأ في الاستعمال، على سبيل المجاز[٢٧].

---

(١٨) هـ: القلة.

(١٩) ت: فلهذا.

(٢٠) م: «تقول». والشرح حتى «هو الكسر» من المغني ص ١٩١ بتصرف.

(٢١) في الأصل: ما فعلت.

(٢٢) في هـ والمغني: والاستقبال.

(٢٣) الغايات: المسافات، وتكون للمكان أو الزمان. والمراد هنا ما كان لزمان أو مكان غير محدود، نحو: قبل وبعد وفوق وتحت، إذا قطعت عن الإضافة.

(٢٤) ظ: استعماله.

(٢٥) الصحاح (لحن).

(٢٦) سقطت من الأصل.

(٢٧) المجاز: استعمال اللفظ لغير ما وضع له، مع قرينة دالة على المعنى المراد.

فإن قلتَ: لا يلزم من استعمال العامّة مع نفي الفعل المضارع أن يكون خطأً، لجواز أن يكون استعماله معه على سبيل المجاز. وأمّا القول بأنّ أئمة اللّغة لم يُنقل[٢٨] عنهم أنّهم استعملوه معه، لا حقيقة ولا مجازاً، فهو لا يمنع الاستعمال، لجواز أن يُوجد الاستعمال مع عدم نقله عنهم. قلتُ: إنّ استعماله مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند أرباب اللّغة، ولم يثبت استعماله مع نفي الفعل المضارع عندهم. ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وتتبّع كتبهم. وقد ثبت أيضاً أنّ استعماله مع نفي المضارع قول العامّة، وقولهم ملحق بأصوات الحيوانات عند أهل البلاغة، فلا تكون أقوالهم معتبرة أصلاً، سواء كانت حقائق أو مجازات. فلذا[٢٩] لا يُستدلّ بأقوالهم على شيء، أصلاً.

ولا يخفَى عليك أنّ المصنّف في صدد إثبات اللّغة. فإذاً[٣٠] مقصوده أنّ هذه اللّغة لا تثبت بمجرّد قول العامّة، سواء كان قولهم حقيقة أو مجازاً، وإن كان يُفيد معنًى عندهم، كالمحرّفات.

هذا[٣١]. ثمّ إنّ «قَطْ» بفتح القاف وسكون الطاء تارة تجيء بمعنى: حَسْب. تقول: قَطْكَ هذا الشّيء. فبُنيت على السّكون، لكونها موضوعة على حرفين[٣٢]. ولكون السّكون أصلاً في البناء. وأُخرَى تجيء بمعنَى: يكفي. تقول: «قَطْني»، بنون الوقاية، كما تقول: يكفيني[٣٣]. ٦٧ب

وأمّا «قَطْ»[٣٤]، في قولك: «اضربْ زيداً، فقط»، فقد قيل: إنّه اسم فعل

---

(٢٨) ت: لم ينتقل.
(٢٩) ظ: فلهذا.
(٣٠) ظ: فإن.
(٣١) الفقرة من المغني ص ١٩١ بتصرف.
(٣٢) ظ هـ: الحرفين.
(٣٣) ت: بمعنى يكفي.
(٣٤) ظ: فقط.

بمعنَى «انتَـهِ»، صُدِّر بالفاء لتزيين[٣٥] لفظه. فكأنّـه جزاء شرط محذوف، أي: إذا ضربتَ زيداً فانتـهِ عن ضرب غيرِه.

[عوض]

والثّاني، من الألفاظ الأربعة: **«عوض» بفَتحِ أوَّلِهِ** أي: بفتح العين، **وتثليثِ آخِرِهِ** أي: بالحركات الثّلاث في الضّـاد. كلّها حركة بنائيّـة. فبناؤه على الضـّمّ كـ «قبـلُ»، وبناؤه على الكسر كـ «أمسِ»، وبناؤه على الفتح كـ «أينَ». ومعناه الأبد. إلّا أنّـه مختـصّ بالفعل المضارع المنفـيّ. تقول[٣٦]: عوض لا أفارقك. تريد: لا أفارقك أبداً. ولا يجوز أنْ تقول: عوض ما فارقتك[٣٧]، كما لا يجوز أن تقول: قـطّ ما أفارقك.

وهـوَ ظَـرفٌ، من الظّـروف الـزّمانيّة، **لاستِغراقِ ما يُستَقبَلُ منَ الزّمانِ**. أي: هو لفظ موضوع للزّمان المستقبل. وأمّـا دلالتـه على الاستغـراق فبمقارنتـه[٣٨] بالنّفي. قال الجوهريّ[٣٩]: عوض: للزّمان المستقبل، كما أنّ قـطُّ: للزّمان الماضي.

ويُسَـمَّى الـزَّمانُ عَوضاً أي: يُطلق عليه[٤٠] عوض، كما يُسـمَّى مـدّة ووقتاً، **لأنّـهُ كُـلَّما ذَهَـبَت مِنـهُ**، أي: من الزّمان، **مُـدّةٌ** ــ بالرفع: فاعل ذهـبت ــ **عَـوَّضَتها مُـدّةٌ أُخرَى**[٤١]. التّعويض: إعطاء العوض. تقول: فلان عوّضنـي[٤٢]، إذا

---

(٣٥) هـ: لتزين.

(٣٦) بقية الفقرة من الصحاح (عوض) بتصرف يسير.

(٣٧) ت: لا فارقتك.

(٣٨) ت: فلمقارنته.

(٣٩) الصحاح (عوض). وفي النقل تصرف.

(٤٠) ظ: على.

(٤١) في م زيادة من متن الإعراب: «أو لأنه يعوض ما سلف منه في زعمهم. تقول: لا أفعله عوض. فإن أضفته نصبته فقلت: لا أفعله عوض العائضين، كما تقول: دهر الداهرين». وهي في مطبوعة الرياض ص٦٦. والمثال الأول وحده في ع و ح.

(٤٢) ت: عوضك.

أعطاك العوض. فالمقصود أنّ الزّمان إذا مضى جزء منه يجيء جزء آخر بدله.

وكَذلِكَ: مثل عوض «**أبَداً**»، **في نحوِ** قولك: «**لا أفعَلُهُ أبَداً**»[43]، وإن كان بينهما فرق، من حيث إنّ استعمال «عوض» يختص[44] بالنّفي، كما أنّ استعماله يعمّ. **تقُولُ فيها**، أي: في «أبداً»: **ظَرفٌ لاستِغراقِ ما يُستَقبَلُ منَ الزّمانِ** أي: لفظ موضوع للزّمان المستقبل المستغرق للفعل الواقع فيه.

[أجل]

الثّالِثُ، ممّا جاء على وجه واحد: «**أجَل**»، **بسُكُونِ اللّامِ**. **وهوَ حَرفٌ**، موضوع **لِتصدِيقِ الخَبَرِ**، ولا يجيء[45] بعد الاستفهام. **يُقالُ**: «**جاءَ**[46] **زيدٌ**» في

١٦٨أ الإثبات، و «**ما جاءَ**[46] **زيدٌ**» في النّفي، **فتقُولُ** للقائل: **أجَل**. قوله: **أي: صَدَقتَ** تفسيرُ مقدّرٍ. وهو متعلّق ذلك الحرف.

فإن قلتَ: كان المناسب لقوله: «لتصديق الخبر» أن يقال: «صدق»[47]. قلتُ: المراد من تصديق الخبر نسبة الصّدق إلى المخبِر. فيكون ذلك الحرف دالاً على تلك النّسبة.

هذا على قول الزّمخشريّ، وابن مالك[48]، ومن تابعهما. وقيل: هو حرف جواب مثل «نَعَمْ»، فيكون تصديقاً للمخبِر، وإعلاماً للمستخبِر، ووعداً للطّالب. فإذا قيل: قام زيد، وأقام زيد؟ أو اضرب زيداً، تقول[49]: أجل. قال

---

(٤٣) سقط «في نحو لا أفعله أبداً» من م و ح.
(٤٤) هـ: مختص.
(٤٥) زاد هنا في ت: إلا.
(٤٦) ع: جاءني.
(٤٧) ت: صدقت.
(٤٨) المفصل ص ١٤٤ ــ ١٤٥ والتسهيل ص ٢٤٥. والفقرة من المغني ص ١٥ بتصرف.
(٤٩) ظ: نقول.

الأخفش: هو مثل «نعم». إلّا أنّه أحسن من «نعم» في التّصديق، و«نعم» أحسن منه في الاستفهام.

[بلى]

و **الصّنف الرّابعُ**، من الأصناف الأربعة الّتي تُستعمل في الكلام على وجه واحد: «بلَى». ألفها أصليّة عند الجمهور. وقال بعض النّحاة: أصلها «بلْ». فألفها زائدة.

وهوَ[50] **حَرفٌ** موضوع **لإيجابِ المَنفِيّ**[51] وإثباته. فإذا قال رجل: «ما قام زيد»، فإن أردت تصديقه قلت: نعم، وإن أردت تكذيبه قلت: بلَى. [ولا تقول، لمن قال: «قام زيد»: بلَى. لأنّه موضع: نعم][52].

ثمّ إنّ ذلك المنفيّ[53] لمّا جاء استعماله على أحد الوجهين أشار إليه، بقوله: **مُجَرَّداً**، عن الاستفهام، **كانَ المَنفِيُّ**[53] الّذي وقع قبل[53] هذا الحرف، **نَحوُ**[54]: (**زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا**) أي: ادّعَى مشركو مكّة (**أن لَن يُبعَثُوا**) يوم القيامة ــ قال صاحب «الكشّاف»[55] في سورة التّغابن، في تفسير هذا القول: الزّعم: ادّعاء العلم. ومنه قوله، صلّى الله عليه وسلّم[56]: «زَعمُوا مَطِيّةُ الكَذِبِ». وعن شُريح[57]: «لكلّ

---

(٥٠) سقط «وهو» من ظ و ت.

(٥١) ظ هـ: النفي.

(٥٢) سقط مما عدا ظ.

(٥٣) ت: قبله.

(٥٤) الآية ٧ من التغابن.

(٥٥) ٣: ٤٣٨. وفي النقل تصرف يسير.

(٥٦) في نسبته بهذا اللفظ نظر. والرواية: «بئس مطية الرجل زعموا». الجامع الصغير ١: ٢١٨ والانتصاف في حاشية الكشاف ٣: ٤٣٨ وزهر الأكم ٣: ١٣٨ــ١٤٠. هـ: عليه السلام. وانظر ١٣٠أ.

(٥٧) هو أبو أمية شريح بن الحارث الكندي. من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام، ومحدث ثقة وله باع في الأدب، توفي سنة ٧٨. طبقات ابن سعد ٦: ٩٠ــ١٠٠.

شيء كُنيته، وكُنية الكذب: زعموا». ويتعدّى إلى مفعولين تعدّي العلم. قال الشّاعر[٥٨]:

«ولَم أزعُمْكَ عَن ذاكَ مَعزِلا»

و«أنْ» مع ما في حيّزه قائم مقامهما. انتهى ــ (قُل) يا محمّد، لهم: (بَلَى. ورَبِّي) أي: أُقسم بربّي (لَتُبعَثُنَّ) بعد[٥٩] الموت. فـ «بلَى» حرف دالّ على إثبات ما وقع بعد «لنْ». وهو البعث. الواو في «وربّي»: واو القسم، وقوله[٦٠] لتبعثنّ: جوابه.

أو مَقرُوناً: معطوف على قوله «مجرّداً» أي: أو كان ذلك المنفيّ[٦١] مقروناً بحرف الاستِفهامِ، نحوُ قوله تعالَى[٦٢]: (ألَستُ بربِّكُم؟ قالُوا: بَلَى) أي: بَلى[٦٣] أنتَ ربُّنا.

فإن قلتَ: كان حقّ العبارة أن يقول في تفسير المقدّر[٦٤]: أي: أنتَ ربّنا. فما الفائدة في إتيان[٦٥] «بلَى» فيه؟ قلتُ: فائدته التّصريح بتعلّقه بذلك المقدّر، مع ٦٨ب

---

(٥٨) قسيم بيت للنابغة الجعدي، تتمته:

عَلَدتَ قُشيراً، إذ عَلَدتَ، فلم أسأ بذاكَ

يخاطب رجلاً من قشير بني عمه. ديوانه ص ١١٤ والكتاب ١ : ٦٢. وانظر رواية أخرى له في الانتصاف ٣ : ٤٣٨.

(٥٩) موضعها بياض في ظ.

(٦٠) سقطت من الأصل.

(٦١) ظ: النفي.

(٦٢) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٦٣) ظ ت: «بل». وسقطت من ع.

(٦٤) ت: العبارة.

(٦٥) ظ هـ: إثبات.

دفعَ توهّـم كون حرف التّفسير فاصلاً بينه وبين متعلّقه. فـ «بلَى» حرف دالّ على إيجاب المنفـيّ[٦٦] الواقـعِ بعد «ليس»، المقترنِ[٦٧] بحرف الاستفهام.

فإن قلتَ: إنّ الاستفهام فيه للإنكار، فيكون مثبتاً، بناءً على أنّ نفيَ النّفي إثبات، لعدم الواسطة بين النّفي والإثبات. فمن أين يُتصـوَّر إيجاب المنفـيّ[٦٨] ههنا؟ قلتُ: يُتصـوَّر من حيث النّظر إلى أصل منطوق الكلام الّذي هو المنفـيّ، مع تجريد النّـظر عن الاستفهام الإنكاريّ العارض له. وأمّا[٦٩] الفرق بين [الإيجابين كالفرق[٧٠] بين][٧١] المصباح والإصباح.

فظهر أنّ «بلَـى» لا تُستعمل إلّا بعد النّفي. ولذا قال ابن عبّاس[٧٢]: لو قالوا: «نعم» مكان قولهم: «بلَى» لكفروا. لأنّها تكون مقـرِّرة لما سبق. وقال بعض الفقهاء، فيما إذا قال رجل لآخر: أليس لي[٧٣] عليك ألف؟ فقال: «بلى»: لزمتْـه. ولو قال: «نعم» لم تلزمه[٧٤]. وقال الآخرون: «تلزمه فيهما». لأنّهم قد مضوا في ذلك إلى موجَب العُرف[٧٥]، لا إلى مقتضَى اللّغـة.

فجملة بلَى أنت ربّنا: منصوبة المحلّ، على أنّها مقولة للقول[٧٦] المذكور، كما أنّ

---

(٦٦) ظ ت: النفي.

(٦٧) في الأصل و ظ و هـ: المقارن.

(٦٨) ظ: النفي.

(٦٩) ت: فأما.

(٧٠) كذا، بحذف الفاء في جواب أما.

(٧١) سقط من الأصل.

(٧٢) بقية الفقرة من المغني ص ١٢١ بتصرف يسير.

(٧٣) سقطت من الأصل.

(٧٤) في الأصل و ظ: لم يلزمه.

(٧٥) العرف: ما استقر في النفوس بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول، وهو حجة.

(٧٦) ظ: مقول القول.

جملة ألست بربّكم: منصوبة المحلّ، على أنّها مقولة القول المحذوف، تقديره: قال: ألست بربّكم؟

° ° °

هذا. ثمّ إنّه لمّا فرغ من[٧٧] أبحاث النّوع الأوّل[٧٨] الجاني على وجه واحد، المشتمل على أربعة[٧٩] ألفاظ، اثنان منها اسمان، واثنان منها حرفان — فالاسمان قُدّما على الحرفين، لكونهما ظرفاً مع أنّهما مستقلّان في الدّلالة على معناهما، كما قُدّم الاسم الأوّل الدّالّ على الماضي، على الاسم الثّاني الدّالّ على المستقبل، وقُدّم الحرف الأوّل الأعمّ استعمالاً، على الحرف الثّاني الّذي لا يكون إلّا للإيجاب بعد النّفي — أراد أن يشرع في أبحاث النّوع الثّاني الجاني[٨٠] على وجهين، فقال:

---

(٧٧) ظ ت هـ: عن.
(٧٨) سقطت من ظ و ت.
(٧٩) ظ: أربع.
(٨٠) ت: الجاري.

ما جاء على وجهين

النّوع الثّاني، من الأنواع الثّمانية، **ما جاءَ عَلَى وَجهَين**، بحسب موارد ٦٩أ
الاستعمال. وأمّا بحسب المورد الواحد، فلا يُستعمل إلّا على أحد الوجهين.

[إذا]

وهو «إذا» أي: هذه اللّفظة، من حيث هي، سواء كانت للظّرفية أو للمفاجأة. فلذلك فرّع عليها، بقوله: **فتارةً يُقالُ فيها** ــ فتارة مأخوذة[1] من التّير. يُقال[2]: فعل ذلك تارة بعد تارة، أي: مرّة بعد مرّة. فيكون مفعولاً مطلقاً للعدد ــ أي: فيُقال في كلمة «إذا» مقالة واحدة، حين قُيّدت بأحد الاستعمالين: إنّها **ظَرفٌ**، لوقوع مضمون جزائه[3] فيه، كقولك: «إذا جئتني أكرمتك» **مُستَقبَلٌ**، لدلالتها على الزّمان الآتي. وأمّا قول البعض: «إنّها تكون للحال»، استدلالاً على ذلك بقوله، تعالَى[4]: (والنّجمِ إذا هَوَى) فضعيف، لعدم استلزام الدّليل لما[5] ادّعاه، كما لا يخفى.

---

(١) في الأصل: مأخوذ.

(٢) من الصحاح (تير).

(٣) هـ: «جوابه». وتحتها: جزائه.

(٤) الآية ١ من النجم.

(٥) في الأصل و ظ و ت: على ما.

خافِضٌ لشَرطِهِ، لإضافته إليه. قد عُرِف[6] هذا الحكم في المسألة الثانية من الباب الأوّل[7]. لكن ذُكر ههنا، لإتمام ما يُفيد تمييزه، ولموافقته[8] لقوله: مَنصُوبٌ بجَوابِهِ، على أنّه مفعول فيه. هذا عند الجمهور. وقيل: إنّ عاملَ «إذا» شرطُه، كمتَى وحيثما[9]. فلا يكون مضافاً إلى شرطه.

وهذا[10] القول أنفَعُ أي: أزيد نفعاً، من قول سائر النّحاة ــ إذ فيه الدّلالة على أنّ له جواباً يعمل فيه، وأنّ له شرطاً يخفضه، بخلاف قول النّحاة. فإنّه ساكت عن ذلك. والنّاطق أولَى من السّاكت[11]. فيكون قوله أولَى من قولهم. فهذا أوّل وجه[12] التّرجيح، من حيث النّفع للمتعلّم[13] ــ وأوجَزُ[14] أي: أقصر نظماً مطلقاً، سواء كان من جهة التّركيب، أو الكلمات، أو الحروف[15]. فهذا ثاني وجهي[16] التّرجيح، من حيث سهولة الجريان على لسان المتكلّم.

فإذا كان قوله مرجَّحاً، بكلّ واحد من التّرجيحين على حدة، فإذا اجتمعا فيه يكون أرجح. فلذلك قد أتَى بالواو الدّال على التّشريك والاجتماع، في قوله: وأوجز.

فإن قلتَ: الأولَى أن يُقدّم وجه التّرجيح الثّاني، على وجه التّرجيح الأوّل، لكونه راجعاً إلى اللّفظ، ولكونِ الوجه[17] الأوّل راجعاً إلى المعنَى. ولا شكّ أنّ الألفاظ

---

(٦) ت: عرفت.
(٧) انظر ٢٤أ.
(٨) ت: والموافقة.
(٩) في الأصل: وحيث.
(١٠) ح: فهذا.
(١١) هـ: ساكن.
(١٢) كذا. والصواب: «وجهي». انظر قوله بعد.
(١٣) في الأصل و ظ و هـ: إلى المتعلم.
(١٤) م: وأرشق وأوجز.
(١٥) ت: والكلمات والحروف.
(١٦) في الأصل و ت: «وجه». هـ: أوجه.
(١٧) في الأصل و ت: وجه.

متقـدّمـةٌ على المعاني، في استفادة المعاني منها، ووسيلةٌ إليها. قلتُ: نعم، لكـنّ ٦٩ب
المعاني مقصودة بالـذّات، نصب عين القلب. فلذلك قدّمه عليه.

من قَولِ المُعرِبِينَ المعتنين ببيان ظاهر الإعراب، بدون الإتقان في درك المعاني ــ فلذلك لم يقل بدله: «من قول النّحاة». قوله: «من قول المعربين» تنازع فيه أنفعُ وأوجزُ. فأنت مخيّر في الإعمال ــ:[18] **ظَرفٌ لما يُستَقبَلُ منَ الزَّمانِ** أي: إذا: كلمة موضوعة للوقت المستقبل.

فإن قلتَ: فكيف صحّ قولهم: «إذا ظرف لما يُستقبل من الزّمان»، بناء على أنّ الزّمان يمتنع أن يكون له زمان؟ قلتُ: لمّا جُعلت الظرفيّة[19] صفة اللّفظ، على سبيل تسمية الدّالّ باسم مدلوله ــ ومثل هذا كثير في الاستعمال، لا سيّما في النّحو ــ زال[20] الاستبعاد.

فيهِ[21]، أي: في معنَى «إذا» **مَعنَى** حرف **الشّـرطِ** ــ فتكون الإضافة بمعنى اللّام. أمّا إذا فُسِّـر بالمعنَى الّذي هو الشّرط، أي: التّعليق، فتكون[22] الإضافة بمعنَى «مِن» ــ **غالباً**: حال من معنَى الشّرط، يُفيد فائدة الظّرفيّة، أي: يكون فيه معنَى الشّرط في أكثر استعمالات تحقّقها في الكلام.

فتكون[23] الغلبة فوق الكثرة دون الـدّوام واللّـزوم، كما أنّ النّـادر دون القليـل والكثير. وإنّما قيّدوه بذلك لمجيئها لمجرّد الوقت، نحو: «إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو» على معنًى: وقتُ قيام زيد وقتُ قعـود عمـرو، على ما جـوّزه سيبويـه[24]، ولمجيئهـا للمفاجأة.

---

(١٨) زاد هنا في ع و م: إنها.

(١٩) ت: للظرفية.

(٢٠) في الأصل: فزال.

(٢١) في المطبوعات: وفيه.

(٢٢) في الأصل و ظ و ت: تكون.

(٢٣) في الأصل و ت: فيكون.

(٢٤) كذا. وانظر الكتاب ٢: ٣١١ والمغني ص٩٨ ــ ٩٩ والهمع ١: ٢٠٦.

و: للعطف على الحكم السّابق أوّلاً ـ فائدتُه دفع توهّم عدم الاختصاص، النّاشئ من كونها غير عريقة[25] في الشّرط ـ **تختص**[26]، اختصاص حرف التّعريف بالاسم ـ أمّا السّرّ في الاختصاص فهو أنّ الأصل في باب الشّرط والتّعليق هو الفعل، كما هو المقرّر عندهم ـ «**إذا**» **هذِهِ** أي: الشّرطيّة ـ احترز بذلك عن «إذا» الفجائيّة. فإنّها تختصّ بالجملة[27] الاسميّة ـ **بالجُملةِ الفِعلِيّةِ**[28]، سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً. وقد مرّ اجتماعهما في قول [أبي][29] ذؤيب:

والنَّفسُ راغِبةٌ، إذا رَغَّبتَها وإذا تُرَدُّ إلى قَليلٍ تَقنَعُ

لا يخفَى[30] عليك أنّ دخول الباء على «الجمل» ههنا غير المتعارف العرفيّ. فإنّ المشهور في الاستعمال أن تدخل[31] الباء على المقصور، كما في قوله، تعالَى[32]: (واللّهُ يَختَصُّ برَحمَتِهِ مَن يَشاءُ). وههنا قد دخلت على المقصور عليه، كما أشرنا إليه.

فإذا دخلت على الاسم، نحو[33]: (إذا السَّماءُ انشَقَّتْ)، ونحو قولك: «إذا زيد جاءك فأكرمْه»، فلا بدّ من التّأويل، محافظة على قاعدة الاختصاص. فالسّماء[34] فاعل لفعل[35] محذوف على شريطة التّفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش، تقديره: إذا

---

(25) في الأصل و ت و هـ: غير عريق.

(26) ت: وتختص.

(27) في الأصل و ت: بالجمل.

(28) في الأصل و ت: «بالجمل الفعلية». وبعده في م زيادة من متن الإعراب: «نحو: فإذا انشقَّتِ السّماءُ فكانَتْ وَردةً كالدِّهانِ. وأما نحو: إذا السّماءُ انشَقَّتْ، فمحمول على إضمار الفعل، مثل: وإنِ امرأةٌ خافَتْ. وقد تستعمل للماضي، نحو: وإذا رأوا تِجارةً أو لَهواً انفَضُّوا إليها». وهي في مطبوعة الرياض ص ٦٧.

(29) تتمة لا بد منها. وانظر ١٢٤أ.

(30) هـ: ولا يخفى.

(31) ظ: «يدخل». والأصل إدخال الباء على المقصور عليه. الكليات ١: ٧٧.

(32) الآية ١٠٥ من البقرة.

(33) الآية ١ من الانشقاق.

(34) ظ: فإنه.

(35) ت: بفعل.

انشقّت السّماء انشقت. فتكون داخلة على الفعل تقديراً، فيكون المراد من الاختصاص اختصاصاً مطلقاً، سواء كان تحقيقياً أو تقديرياً[36].

ثمّ لمّا فرغ من بيان الوجه الأوّل أراد أن يشرع في بيان الوجه الثّاني، فقال: **وتارةً أُخرَى، يُقالُ فيها**، أي: في تحقيق «إذا» وبيان معناها: **حَرفُ مُفاجأةٍ**، تمسّكاً بالظّاهر المتبادِر إلى الفهم — هذا مذهب الكوفيّين — وظرفُ مكان عند المبرّد[37]، وظرفُ زمان عند الزّجّاج[38]. فاختار المصنّفُ الأوّل، كما اختاره ابن مالك[39]، والثّاني ابنُ عصفور[40]، والثّالثَ الزّمخشريُّ[41].

وتَختَصُّ[42]، أي: «إذا» الفجائيّة، **بالجُملةِ الاسميّةِ، نحوُ**: (ونَزَعَ يَدَهُ، فإذا هِيَ بَيضاءُ لِلنّاظِرِينَ)[43]، (وإن تُصِبْهُم سَيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيدِيهِم إذا هُمْ يَقْنَطُونَ)[44]، أي: فهمَ يقنطون، ونحو: خرجتُ فإذا السّبع واقف. وأمّا ما حُكي عن العرب، من نحو: «خرجتُ فإذا قد قام زيد»، فنادر لا عبرة به. وأمّا سبب الاختصاص بالاسميّة فللفرق اللفظيّ بين «إذا» هذه، وبين «إذا» الشّرطيّة المناسبة للفعل، على ما هو[45] شأن طريق استنباط[46] التعليل بعد الوقوع.

---

(٣٦) في الأصل: «تحقيقاً أو تقديراً». هـ: تحقيقاً أو تقديرياً.

(٣٧) المقتضب ٢: ٥٧ــ٥٨ و ٣: ١٧٨ و ٢٧٤.

(٣٨) المغني ص ٩٢.

(٣٩) التسهيل ص ٩٤.

(٤٠) المغني ص ٩٢.

(٤١) المفصل ص ٦٨.

(٤٢) ع ح: ويختص.

(٤٣) الآيتان ١٠٨ من الأعراف و ٣٣ من الشعراء. وفي م هنا زيادة من متن الإعراب: «هل هي حرف أو اسم، وهل هي ظرف مكان أو ظرف زمان أقوال». وهي في مطبوعة الرياض ص ٦٧ــ٦٨.

(٤٤) الآية ٣٦ من الروم.

(٤٥) سقطت من الأصل.

(٤٦) ظ ت: «الاستنباط». والاستنباط: استخراج الأحكام من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة.

وقَدِ اجتَمعَا[٤٧]، أي: اجتمع استعمال كلّ منهما جارياً في مقتضاه، كما انفرد استعمال إحداهما، في كلام واحد ثابتاً في محلّه ــ وفائدة صورة الاجتماع زيادة
٧٠ب الإيضاح، مع الاغناء عن تعداد صور الانفراد ــ في قَولِهِ، تعالَى[٤٨]: (ثُمَّ إذا دَعاكُم دَعوةً مِنَ الأرضِ)، أي: دعاكم إسرافيل، على صخرةِ بيت المقدس، دعوة واحدة: يا أهل القبور اخرجوا، (إذا أنتُمْ تَخرُجُونَ) بسرعة، من غير توقّف، ولا تلبّث.

فإذا الأُولَى: للشّرط، والثانية: للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء، ومن الأرض: صفة «دعوةً»، أو[٤٩] متعلّقة بـ «دعاكم».

فإن قلتَ: لا نسلّم الحصر، لجواز أن تكون[٥٠] متعلّقة بـ «دعوةً». قلتُ: لا مانع عن الجواز. لكنّ الأصل عدم اعتبار الضّعيف، في مقابلة القويّ. ولذا[٥١] قيل: إذا جاء نهر[٥٢] اللّه بَطَلَ نهر[٥٢] معقل.

---

(٤٧) ع ح: وقد اجتمعتا.
(٤٨) الآية ٢٥ من الروم.
(٤٩) سقطت من الأصل.
(٥٠) في الأصل: «لا يتم الحصر لجواز أن يكون». ت: لا نسلم بجواز أن تكون.
(٥١) في الأصل: «وكذا». ت: ولهذا.
(٥٢) ت: «نصر». هـ: «نهي». وانظر الكشاف ٣: ٣٧٥ و ٥٥ب.

ما جاء على ثلاثة أوجه

النَّوعُ الثَّالِثُ، من الأنواع الثّمانية، **ما** أي: لفظٌ **جاءَ** أي: استُعمل، **علَى ثَلاثَةِ أوجُهٍ**، كوجوه استعمالات[1] المشترك في معانيه. **وهوَ**[2]، أي: الجائي على الوجوه الثّلاثة، **سَبعةٌ**[3] ألفاظ.

[إذ]

أحَدُها[4] أي: أحد الألفاظ السّبعة كلمة «إذ» من حيث هي. **فيُقالُ فيها**، أي: لبيان[5] وجوه استعمالاتها ــ فاستعمل «في» بمعنى اللّام، كما في قوله تعالَى[6]: (وأُوذُوا فِي سَبِيلِي) ــ **تارةً** أي: مرّة مطلقة، من غير قصد إلى واحد بعينه، كما لا يُقصد إلى العدد بعينه، في قولهم: «فعل ذلك مرّتين»:

ظَرفٌ أي: اسم ــ لكن أُطلق عليه اسم مسمّاه، إشعاراً بالمناسبة بينهما، وتعبيراً[7] عن المقصود بما هو أوفَى ــ **لما مَضَى منَ الزّمانِ**، نحو[8]: (فقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ،

---

(١) في الأصل و هـ: استعمال.
(٢) هـ ع: وهي.
(٣) ع ح: سبع.
(٤) م: إحداها.
(٥) ت: بيان.
(٦) الآية ١٩٥ من آل عمران.
(٧) ت: وتفسيراً.
(٨) الآية ٤٠ من التوبة.

إذ أخرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا). وأمّا إذا عُبِّر به عن الزّمان المستقبل، نحو[9]: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أخبارَها)، فالجمهور على[10] أنّه من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوعِ منزلة الواقع، إعلاماً بتحقّقه، كما في قوله، تعالَى[11]: (وَنُفِخَ في الصُّورِ).

فإن قلتَ: «إذ» الدّالّ على الزّمان الماضي قد يُستعمل، للوقت المجرّد عن معنَى الظّرفيّة، كما في قوله[12]: يومئذ، حينئذ. وقد قالوا: إنّ «إذ» في قوله، تعالَى[13] (واذكُرْ في الكِتابِ مَرْيَمَ، إذِ انتَبَذَتْ) بدل اشتمال من مريم، على حدّ البدل في قوله، تعالَى[14]: (يَسألُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ، قِتالٍ فِيهِ). قلتُ: إطلاق الظّرف
٧١أ عليه إنّما هو باعتبار بعض استعمالاته. يدلّ عليه قوله: «لما مضَى من الزّمان»، ويقوّيه بعضَ التّقوية قوله: **وتَدخُلُ «إذ» علَى الجُملَتَينِ**[15]، سواء كان لفظاً أو تقديراً. إحداهما الاسميّة، والأخرَى الفعليّة.

مثال الاسميّة في صورة الشّاهد «أنتم قليل» في نَحوِ[16] قوله، تعالَى[17]: (واذكُرُوا إذ أنتُم قَلِيلٌ). فأنتم: مبتدأ، خبره: قليل، يستوي فيه المفرد والمثنّى والجمع، والجملة في محلّ الجرّ[18] لكون «إذ» مضافة إليها[19]، وإذ: منصوب المحلّ، على أنّه مفعول به لـ «اذكروا»[20] أي: اذكروا وقت كونكم قليلاً عددكم.

---

(٩) الآية ٤ من الزلزلة. وانظر المغني ص٨٦.
(١٠) سقطت مما عدا هـ.
(١١) الآيات ٩٩ من الكهف و ٥١ من يس و ٦٨ من الزمر و ٢٠ من ق.
(١٢) يريد قول الله تعالى. انظر الآية ٨٤ من الواقعة. هـ: قولهم.
(١٣) الآية ١٦ من مريم. وانظر المغني ص٨٥.
(١٤) الآية ٢١٧ من البقرة.
(١٥) زاد هنا في ع: الخبريتين.
(١٦) سقطت من النسخ.
(١٧) الآية ٢٦ من الأنفال.
(١٨) ظ: «الجزاء». ت: جر.
(١٩) سقط «لكون... إليها» من ت.
(٢٠) في النسخ: اذكر.

هذا على مذهب من يرَى، كالأخفش والزّجّاج، أنّه يقع مفعولاً به، كما هو المختار الغير المحتاج[21] إلى تأويل. وأمّا من لا يرَى أنّه مفعول به فهو يقول: إنّه ظرف لمحذوف، يدلّ عليه فحوَى الكلام. فيكون التّقدير: واذكروا حالتكم، أو أمركم. فقس على هذا سائر ما وقع، من هذا القبيل، يدلّ على ذلك قوله، تعالَى[22]: (واذكُرُوا نِعمةَ اللّهِ عَلَيكُم، إذ كُنتُم أعداءً). وأمّا كلام المصنّف فيمكن حمله على كلا المذهبين. لكنّ حمله على الثّاني أظهر، كما لا يخفَى.

ومثال الجملة الفعليّة: (واذكُـرُوا إذ كُنتُم قَلِيلاً)[23]. الحال على ما ذُكر آنفاً. قال الزّمخشريّ[24]: إذ: منصوب على أنّه مفعول به، لا ظرف، أي: اذكروا وقت كونكم أقلّة أذلّة.

ثمّ[25] لمّا فرغ من[26] بيان استعمال الوجه الأوّل أراد أن يذكر الوجه الثّاني، وأن يُبيّن استعماله، فقال: ويقال تارةً أُخرَى: إنّها حَرفُ مُفاجأةٍ[27]. نصّ على ذلك سيبويه[28]. وهي لا تقع إلّا بعد «بَينا» أو «بَينَما». وتُحذف بعدهما، وهو أسير[29]. وأمّا من أنكر وقوعها بعدهما فهو محجوج بالسّماع. وفيها أربعة أقوال: الأوّل[30]: أنّها حرف المفاجأة. وهو المختار، عند المصنّف. والثّاني: أنّها زائدة. والثّالث: أنّها ظرف

---

(21) في الأصل: «الغير محتاج». وانظر ٥٢ ب.
(22) الآية ١٠٣ من آل عمران.
(23) الآية ٨٦ من الأعراف. وبعدها في م زيادة من متن الإعراب: «وتستعمل للمستقبل، نحو: فسَوفَ يَعلَمُونَ إذِ الأغلالُ في أعناقِهِم». وهي في مطبوعة الرياض ص٦٩.
(24) الكشاف ٢: ١٠١. وفي النقل تصرف.
(25) سقطت من ظ و ت.
(26) ت: عن.
(27) ظ هـ: المفاجأة.
(28) كذا. وسيبويه لم يذكر المفاجأة وإنما ذكر معناها. انظر المغني ص٨٨ والكتاب ٢: ٣١١.
(29) في الأصل: «وهي أيسر». ظ ت: وهو أيسر.
(30) ت: أحدها.

زمان. والرّابع: أنّها ظرف مكان، وبينا: ظرف مكان مضاف[٣١] إلى الجملة الّتي تليها، يُقدّر بعده أمر متعدّد[٣٢]، ليصحّ معناه.

وأمّا كونها ظرف مكان[٣٣] فبناء على الظّاهر المتبادر، أو على تنزيل ما بين
٧١ب الأزمان منزلة المكان. وإلّا فما بين الأزمان زمان، لا غير. فإذا قلت: «بينا أنا قائم جاء زيد»، بدون «إذ»، يكون العامل في «بينا»[٣٤]: جاء. وإذا قلت: «بينا أنا قائم إذ جاء زيد» يكون العامل فيه «جاء» أيضاً، عند من قال بزيادتها.

وأمّا من قال: إنّها حرف مفاجأة، يقول[٣٥]: العامل فيه معنَى المفاجأة، بشهادة فحوَى الكلام، أو عامله محذوف يدلّ عليه المذكور بعدها، ولا يبعد أن يعمل المذكور بعدها فيه، بشهادة استقامة المعنَى.

وأمّا من قال: إنّها ظرف زمان، يقول[٣٥]: العامل فيه وفي «إذ» محذوف، يدلّ عليه معنَى الكلام، تقديره: فاجأتُ زيداً بين أزمان قيامي وقت مجيئه. فيكون «إذ» بدلاً من «بينا» بدل الكلّ، ميلاً إلى المعنَى والتّحقيق.

وأمّا من قال: إنّها ظرف مكان يقول[٣٥]: العامل فيه وفي «إذ» ما بعدها. فالتّقدير: جاء زيد في مكان بين أوقات قيامي. فيكون «إذ» حينئذ بدلاً من «بينا»، بناء على أنّ العامل الواحد لا يجوز أن يعمل في ظرفي مكان، إلّا على سبيل البدل.

ولا يخفَى عليك أنّ «بينا» ههنا ليس بظرف مكان، في التّحقيق. وههنا وجوه أُخر غير ما نقلناه.

---

(٣١) ظ: تضاف.
(٣٢) في الأصل: يتعدد.
(٣٣) ظ: زمان.
(٣٤) ت: بين.
(٣٥) كذا، بحذف الفاء في جواب «أما».

فإذا تقرّر[36] هذا التّصوير نشرع[37] في تقرير[38] البيت، كقولِهِ، أي: كقول شير[39] بن لبيد[40]:

«فبَينَما العُسرُ إذ دارَت مَياسِيرُ»

يشهد بذلك قوله، تعالى[41]: (إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً)، وقوله، عليه الصّلاة والسّلام[42]: «لَن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ». مياسير: جمع يُسر[43]. ويُسر ضدّ عُسر.

فإن قلتَ: الضّدّان لا يجتمعان في زمان[44] واحد. فما تقول في معنَى البيت؟ قلتُ: إنّ الشّاعرِ لمّا جعل اليسر كالمقارِن للعسر، لقرب زمانه من زمانه، أخبر بأنّ[45] المياسير الكثيرة موجودة في زمان وجود العسر، زيادة تقوية للقلوب، وتسلية لمن أصابه الفقر. فيكون الغرض من قوله تحصيل هذا المعنَى، لا بيان وقوعهما في شخص واحد، ٧٢أ
في زمان واحد. وأمّا القول بأنّ ما بين أزمان وجود العسر لا يُنافي أن يكون ظرفاً، لدوران المياسير، فبعيد عن معنَى البيت بمراحل.

---

(٣٦) ت: تقدر.

(٣٧) ت: فشرع.

(٣٨) في النسخ: تقدير.

(٣٩) في الأصل: «عتر». ظ ت: عنبر.

(٤٠) عجز بيت صدره:

استَقدِرِ اللّهَ خيراً، وارضَيَنَّ بهِ

الكتاب ٢: ١٥٨ والمعمرون ص ٤٠ والأمالي الشجرية ٢: ٢٠٧ و ٢٠٩ وشذور الذهب ص ١٢٦ والمغني ص ٨٨ وشرح أبياته ٢: ١٦٨ واللسان (دهر) والهمع ١: ٢٠٥ والدرر ١: ١٧٣.

(٤١) الآية ٦ من الشرح.

(٤٢) ظ ت: «صلى الله عليه وسلم». هـ: «عليه السلام». وانظر الجامع الصغير ٢: ٢١٥.

(٤٣) كذا. والمياسير: جمع ميسور، والميسور مصدر ضده المعسور.

(٤٤) في الأصل: «مكان». والصواب ما أثبتناه، لأن الضدين ههنا هما المتنافيان ولا يجتمعان في زمان واحد. أما الضدان اللذان لا يجتمعان في مكان واحد فهما المتساويان في القوة والمتمانعان، كالأسود والأبيض.

(٤٥) ت: أن.

فيكون التّقدير عند من قال بحرفيّتها: فاجأ دور المياسير العسرَ بين أوقات وجوده. وإذا تحقّقتَ ما قدّمتُ لك[46] من التّصوير لا يخفى عليك تقدير سائر الأقوال فيه. وقيل: التّقدير: وقتُ وجود العسر وقتُ دور[47] اليسر. فيكون مبتدأ وخبراً وقيل: التّقدير: بين أوقات وجود العسر دورُ المياسير. فيكون بينما: خبراً لمبتدأ محذوف، يدلّ عليه قوله: إذا دارت مياسير.

ويقال فيها تارةً أخرَى: إنّها حَرفُ تعليلٍ، عند البعض. أي: حرف دالّ على تبين علّة الشّيء[48]، سواء كان تعليلاً لِـمّيّاً أو إنّيّاً[49].

فإن قلتَ: ينبغي أن يكون مثل هذا لا يُضبط[50]، ولا يندرج تحت القاعدة. لجواز أن يكون مجازاً، وباب المجاز مفتوح. قلتُ: أمثال هذا محمولة على أن تكون[51] مشتركة، كما هو مختار البعض.

كـ «إذ». وقد وقع في بعض النّسخ اللام موقع[52] الكاف.

فإن قلتَ: مثل هذا لا يصلح[53] أن يكون شاهداً، لتحقّق احتمال غير التّعليل فيها، كما يجيء. قلتُ: أمثال هذا جائزة في الكلام، وواقعة في العلوم. فإنّ عدم[54] صلاحية أمر لأمر، من وجه، لا يستلزم عدم[55] صلاحيته له من وجه آخر،

---

(٤٦) ظ: له.

(٤٧) في الأصل: دوران.

(٤٨) ظ: تبين علة النفي.

(٤٩) التعليل الإني: بيان علة الحكم في الذهن. فهو لا يفيد إنية الحكم في الخارج. والإنية: مصدر صناعي من «إنّ». وهو تحقق الوجود العيني من حيث رتبته الذاتية. والتعليل اللمي منسوب إلى «لمَ». وهو بيان علة الحكم في الذهن والوجود الخارجي، أي: بيان اللمية.

(٥٠) في الأصل: «أن يضبط». ظ هـ: ألا يضبط.

(٥١) هـ: محمول على أن يكون.

(٥٢) ت: موضع.

(٥٣) هـ: لا يصح.

(٥٤) في الأصل و هـ: صلاحيّة.

(٥٥) ظ ت: لعدم.

كما لا يستلزم سلبُ الخاصّ سلبَ العامّ.

في قَولِهِ، تَعالَى[٥٦]: ﴿ولَن يَنفَعَكُمُ اليَومَ، إذ ظَلَمتُم، أَنَّكُم فِي العَذابِ مُشتَرِكُونَ﴾: لن ينفعكم يومَ القيامة اشتراكُكم في العذاب، لكون[٥٧] كلّ واحد منكم به من العذاب مالا تبلغه[٥٨] طاقته، كما ينفع الواقعين في الأمر الصّعب اشتراكُهم فيه، لتعاونهم في تحمّل أعبائه، أي: لأجلِ ظُلمِكُم في الدّنيا.

فإن قلتَ: «اليوم» هل هو متعلّق بـ «ينفع» حتّى يُفيد السّلب الجزئيّ، أو بمعنَى النّفي المستفاد من «لن»، حتّى يكون سلباً كلّيّاً؟ قلتُ: كلّ منهما جائز. ٧٢ب
لكنّ الثّاني أرجح. فالأوّل يُفيد غاية شدّة عذاب يوم الآخرة. حتّى لايحصلُ نوع من التّخفيف[٥٩] بالاشتراك فيه، كما يحصل[٦٠] من الاشتراك في غيره من العذاب. والثّاني يُفيد استغراق نفي نفع[٦١]، على أبلغ وجه. لكنّ تعلّق الظّلم بالنّفي رجّح[٦٢] الثّاني، لرعاية انتظام الكلام.

والواو فيه: للحال، ويجوز أن تكون للعطف، باعتبارٍ ما، كما يجوز أن تكون للاعتراض، ولن: حرف ناصب، وينفع: منصوب بها، وكم: مفعوله، واليوم: مفعول فيه، وإذ ظلمتم، بمعنَى المصدر: مفعول له[٦٣]، وأنّكم في العذاب مشتركون، في تأويل المصدر: فاعله.

وقيل: فاعله مستتر فيه عائد إلى التّمنّي المذكور[٦٤] قبله، وأنّكم في العذاب

---

(٥٦) الآية ٣٩ من الزخرف. وقبلها: «حتّى إذا جاءنا قال: ياليتَ بَينِي وبَينَكَ بُعدَ المَشرِقَينِ. فبئسَ القَرِينُ».
(٥٧) ظ: «لكن». وانظر الكشاف ٤: ١٩٩. فالشرح منه بتصرف.
(٥٨) في النسخ: ما لا تطيقه.
(٥٩) هـ: التحقيق.
(٦٠) ظ: والاشتراك فيه لا يحصل.
(٦١) ت هـ: يقع.
(٦٢) ظ هـ: يرجح.
(٦٣) ت: بمعنى مفعول به.
(٦٤) يريد الآية ٣٨.

مشتركون: مفعول له، وإذ ظلمتم: بدل من «اليومَ» بدل الكلّ. أي: لن ينفعكم تمنّيكم يوم القيامة، لأنّ حقّكم أن تشتركوا في العذاب، كما كنتم تشتركون في سببه ــ وهو الكفر ــ إذ صحّ ظلمكم وتبيّن، ولم يبق لكم ولا لأحد شبهة في أنّكم كنتم ظالمين.

[لمّـا]

الثّانيـةُ، من الكلمات المستعملة على ثلاثة أوجه: **«لمّـا»**.

أحد أوجهها أن[٦٥] يختص استعمالها بالماضي لفظاً أو تقديـراً، فتقتضي[٦٦] جملتين، وُجدت ثانيتهما عند وجود أُولاهما. ولأجل ذلك **يُقالُ فيها** تارة، **في نحوِ «لَـمّـا جاءَ زَيدٌ جاءَ عَمـرٌو»: إنّها[٦٧] حَرفُ وُجودٍ عِندَ وُجودٍ[٦٨]**، أي: حرف يدلّ على ارتباط تحقّق الجملة الثّانية بتحقّق مضمون الجملة الأُولَى، ارتباط السّببيّة. فتكون شبيهة بحرف الشّرط. قال سيبويه[٦٩]: إنّها حرف بمعنَى اللّام. فمعنَى لمّا جاء زيد جاء عمرو: أنّ مجيء عمرو لأجل مجيء زيد. وقال بعضهم: إنّ جواب «لمّا» قد يُقرن[٧٠] بالفاء، وقد يُحذف لقيام الدّليل عليه.

فلمّا اختار[٧١] حرفيّتها أشار إلى ردّ القول بخلافها، بقوله: **زَعَـمَ[٧٢]** ــ قد وقع
١٧٣أ في بعض النّسخ الواو قبل «زعم». فالظّاهر أنّه لا يُحتاج إليه ــ **أبو عليّ الفارِسِيُّ ومُتابِعُوهُ أنّها ظَرفٌ، بمَعنَى «حِينَ»**، مركّبة من «لم» النّافية و«ما». فإذا رُكّبت

---

(٦٥) من المغني ص ٣١٠ حتى «وجود أولاهما».
(٦٦) هـ: استعماله بالماضي لفظاً أو تقديراً فيقتضي.
(٦٧) سقطت من ت.
(٦٨) هـ: «وجود لوجود». وزاد هنا في المطبوعات «ويختص بالماضي». وهو في كلام الشارح قبل.
(٦٩) كذا. وعبارة سيبويه: فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره. الكتاب ٢: ٣١٢. وانظر الجنى الداني ص ٥٩٤ ــ ٥٩٥.
(٧٠) هـ: قد يقترن.
(٧١) تحتها في هـ: المصنف.
(٧٢) ظ: «وزعم». م: «وذهب». وانظر الإيضاح العضدي ١: ٣١٩.

نُقلت من الحرفيّة إلى الاسميّة، وبُنيت لمشابهتها بـ «لمّا»[٧٣] الجازمة في الصّيغة، إذا دخلت على الماضي لفظاً أو معنًى. فمعنَى لمّا جاء زيد جاء عمرو: أنّ مجيء عمرو في وقت مجيء زيد.

فقولك: «لمّا قتل زيد عمراً اقتُصّ له منه» يدلّ على أنّ مذهب سيبويه أليق بالقبول. فإنّ المعنَى في مثله على التّعليل، لا على التّوقيت[٧٤]. لكنّ الظّاهر المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسيّ. فمثل القول المذكور وجب أن يُؤوّل بأنّه استحقّ الاقتصاص منه. ذُكر الاقتصاص، وأُريد منه[٧٥] استحقاقه، إشعاراً بلزوم تحقّقه.

الوجه الثّاني، من أوجهها، أنّها حرف تختصّ[٧٦] بالمضارع، فتجزمه وتقلبه ماضياً، فتنفيه كـ «لم». إلّا أنّها تُفارقها في أمور، أشار إليها[٧٧] بقوله: **ويُقالُ فيها تارة أُخرَى، في نحوِ**[٧٨]: (**بَل لَـمّا يَذُوقُوا عَذابِ**) ـ بل: من حروف العطف للإضراب، يذوقوا: مجزوم بـ «لمّا»، وعلامة الجزم سقوط نونه، وعذاب: مفعوله. وكان تقديره «عذابي»، فحُذف الياء اكتفاء[٧٩] بالكسرة ـ: **إنّها حَرفُ جَزمٍ** أي: حرف يعمل عمل الجزم. وهي مركّبة من «لم» و «ما» عند بعض وبسيطة[٨٠] عند بعض آخرَ ـ وهو المناسب للحرف ـ موضوع **لنَفيِ** معنَى الفعل **المُضارِعِ** المنقول إلى الماضي، **ولـقَلبِـهِ** أي: المضارع.

---

(٧٣) ظ: بلا.

(٧٤) التوقيت: تحديد وقت وقوع الفعل.

(٧٥) سقطت من ت.

(٧٦) ظ: «يختص». وانظر المغني ص ٣٠٩.

(٧٧) ظ: في أمر أشار إليه.

(٧٨) الآية ٨ من ص.

(٧٩) الاكتفاء: أن يقتضي اللفظ شيئين متلازمين، فيحذف أحدهما ويكتفى عنه بالآخر.

(٨٠) ظ: «بعضهم وبسيط». ت: بعضهم بسيط.

لا شكّ أنّ المنقول إلى الماضي أصالة هو معنَى المضارع. وأمّا لفظه فيوصف بالنّقل تبعاً. ولهذا قال المبرّد[٨١]: إنّها قالبة لمعناه، دون لفظه.

فإن قلتَ: كان حقّ العبارة أن يقول: «لنفي المضارع بعد قلبه». فإنّ من المعلوم بالضّرورة أنّ معنَى «لمّا» هو النّفي المذكور، لا غير. قلتُ: لمّا كان القلب من لوازمها نُزِّل بمنزلة[٨٢] المعنَى المستفاد منها، مع أنّه يمكن أن يكون من قبيل[٨٣]:

«عَلَفْتُها تِبْناً، وماءً بارِداً»

وأمّا تقديم ذكر النّفي على ذكر القلب فلأنّه هو المقصود، مع أنّه أقلّ قيداً[٨٤].

فإن قلتَ: المضارع إذا نُقل إلى الماضي فهل يكون حقيقة في المعنَى الأوّل؟ قلتُ: لا، بل يكون منقولاً عنه[٨٥]. نعم هو حقيقة في المعنَى الثّاني. ٧٣/ب

فإن قلتَ: فكيف تُسمّيه مضارعاً حينئذ؟ قلتُ: باعتبار إبقاء الشّيء على ما كان.

فإن قلتَ: فهل يجوز أن يكون حقيقة في المعنَى الأوّل، بهذا الاعتبار؟ قلتُ: لا مانع من[٨٦] الجواز. لا سيّما [أنّ][٨٧] الإثبات هو الأصل في الاستعمال، والنفي فرع له، كما أنّ الإفراد أصل والتّركيب فرع له. لكنّ الاستعمال ما تحقّق فيه[٨٨].

---

(٨١) التصريح ٢: ٢٤٧، وانظر المقتضب ١: ٤٦ والمفصل ص١٤٣.
(٨٢) ت: منزلة.
(٨٣) صدر بيت ينسب إلى ذي الرمة، عجزه:
حتّى شَتَتْ، هَمّالةً عَيناها
والراجح أنه من أرجوزة له، وليس هنا عجزاً له. انظر ديوانه ص٦٦٤ و المقتضب ٤: ٢٢٣ والخصائص ٢: ٤٣١ وأمالي المرتضى ٢: ٢٥٩ وشذور الذهب ص٢٤٠ والخزانة ١: ٣٣٠ و ٤٩٩ ــ ٥٠٠ وشرح اختيارات المفضل ص٢٢٨. والهمالة: الكثيرة الدمع.
(٨٤) زاد هنا في ظ: به.
(٨٥) في الأصل: منه.
(٨٦) ت: عن.
(٨٧) سقطت مما عدا هـ.
(٨٨) سقط «لكن... فيه» من ظ و ت.

فعلاً ماضياً. فإن قلتَ: يكفي في تحقّق[89] القلب اعتبار معنَى المضارع. فلا حاجة فيه إلى اعتبار معنَى الفعل الماضي. قلتُ: هو غير محتاج إليه، من حيث التّعقّل. لكنّه محتاج إليه من حيث يُقصد تفهيم المعنَى. والمقصود هو الثّاني.

فلمّا فرغ من[90] بيان الأمر المشترك بينهما[91] أراد أن يشرع في بيان الأمر المختصّ بـ «لمّا»، فقال: مُتَّصِلاً[92] نَفيُهُ بزمان التّكلّم. فإذا[93] قلت: «لمّا يقم زيد» يُفهم منه انتفاء قيامه في الزّمان الماضي، متّصلاً بزمان النّطق.

فلذلك لم يحسن أن تقول[94]: «لمّا يقم ثمّ قام»، بخلاف «لم»، لأنّ «لمّا» لنفي «قد فَعَلَ»، و «قد فَعَلَ» إخبار عن الماضي المتّصل القريب من الحال، و«لم» لنفي «فَعَلَ». فكلّما تحقّق نفي «قد فعل» تحقّق نفي «فعل» من غير عكس. فلذلك قيل: إنّ النّفي بـ «لم» يحتمل الاستمرارَ، نحو[95]: (ولم أكُن بدُعائكَ ــ رَبِّ ــ شَقِيّاً)، والانقطاعَ، مثل[96]: (لم يَكُن شيئاً مَذكوراً)[97].

فإن قلتَ: النّفي على طبق الإثبات، فينبغي أن يستمرّ إلى قريب من الحال. فلذا قال بعضهم: إنّ النّفي بـ «لمّا» اشتُرط استمراره إلى قريب من الحال فقط، ولا يُشترط ذلك في النّفي بـ «لم». وجاز أن تقول[98]: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً،

---

(٨٩) ظ ت: تحقيق.
(٩٠) ظ ت: عن.
(٩١) سقطت من ت.
(٩٢) ع: «ومتصلاً». وفي حاشية هـ بخط شمس أفندي: أي: مستمراً من حين حدث إلى آن التكلم.
(٩٣) ظ هـ: «فإن». ت: فإذ.
(٩٤) في الأصل وهـ: يقول.
(٩٥) الآية ٤ من مريم.
(٩٦) سقطت من ت.
(٩٧) الآية ١ من الإنسان.
(٩٨) في الأصل و ت و هـ: يقول.

ولم يجز أن تقول: لمّا يكن فيه مقيماً. قلتُ[99]: نعم، لكنّ الاستمرار في النّفي[100] أصل. فلذلك استمرّ إلى الحال.

فإن قلتَ: هل يمكن جعل[101] استمرار مدلولاً لها، كأصل النّفي؟ قلتُ: يجوز ذلك، بمعونة معنَى المقام، سلوكاً إلى طريق الاستتباع والضّبط. وكلام المصنّف لا يخلو عن إشارة إلى هذا. 174أ

قال الزّمخشريّ[102]: إنّها لنفي «قد فَعَلَ»، وليست لاستمرار النّفي في الزّمان الماضي كلّه. وأما ما يُفهم منه ذلك، من نحو: «عَصَى إبليسُ ربَّه، ولمّا يَندمْ»، فإنّما يُفهم منه بمعونة[103] معنَى المقام، لا بسبب أنّها وُضعت له.

مُتَوَقَّعاً ـــ بفتح القاف ـــ ثُبُوتُهُ أي: حصول الفعل، كقولك لقوم ينتظرون ركوب[104] الأمير: لمّا يركبْ.

قوله: «ألا تَرَى»[105] إلى آخره زيادة توضيح لما ذُكر. وهو من «رأى» بمعنَى: أبصرَ، كما هو المتبادر، على طريق تنزيل المعقول بمنزلة[106] المحسوس إشعاراً بأنّ ذلك المعقول أمر محقّق، لا شبهة فيه، بلا احتياج إلى تأمّل[107]، أو بمعنَى: عَلِمَ.

أنّ المَعنَى أي: معنَى الآية ـــ والمراد من معناها ههنا هو ما يُستفاد منها في الجملة، ولو بمعونة المقام ـــ أنّهُم، أي: الكافرين، لَم يَذُوقُوهُ، أي: العذاب، إلى الآنَ أي: إلى زمن التّكلّم، أي: استمرّ نفي الذّوق إلى الحال ـــ وهذا بيان استمرار

---

(99) ظ: فإن قلت.
(100) في الأصل: «الاستمرار من النفي». هـ: استمرار النفي.
(101) ظ: حمل.
(102) انظر شرح الكافية ٢: ٢٥١.
(103) ظ ت: لمعونة.
(104) في الأصل و ظ: لركوب.
(105) ع ح: ألا يرى.
(106) ت: منزلة.
(107) ظ: تأويل.

النفي بـ «لمّا» إلى الحال ــ كما أنّ قولَه : وأنّ ذَوقَهُم لَهُ ، أي : العذاب[108] ، مُتَوَقّعٌ أي : متوقّع[109] ثبوته منتظر بعد[110] الحال ، بيانٌ[111] توقّع ثبوته . فإذا ذاقوه زال عنهم الشكّ ، وصدّقوه مضطرين . وحينئذ لا ينفعهم التّصديق .

فإن قلتَ : إنّ الكافرين يُنكرون ثبوت ذوق العذاب ولا يتوقّعون . فكيف قلتَ : إنّ ذوقهم له متوقّع ثبوته ؟ قلتُ : التّوقّع أعمّ من أن يكون منهم أو من[112] غيرهم ، إذ الكافرون[113] لمّا لم يصدّقوا رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ وشكّوا فيه وفيما جاء به من القرآن حسداً منهم قد اكتسبوا أسباب العذاب . فكأنّهم قد توقّعوا ثبوت ذوق العذاب[114] . على أنّ منهم من يعتقده في نفسه حقّاً ويقيناً ، وإنّما يُنكره طغياناً[115] وضلالاً .

ويجوز حذف الفعل في «لمّا» ، دون «لم» ، نحو : ندم زيد ولمّا . ولا يقال[116] : «ندم زيد ولم» ، إلّا على وجه الضّرورة والشّذوذ .

ثمّ لمّا[117] فرغ من[118] بيان الوجه الثّاني ، من أوجهها ، شرع في بيان الوجه الثّالث منها ، بقوله : ويُقالُ فيها ، تارة أُخرى : إنّها حَرفُ استِثناءٍ كـ «إلّا» ٧٤ ب

---

(١٠٨) هـ : للعذاب .
(١٠٩) سقط «أي متوقع» من ظ .
(١١٠) ظ ت : بهذا .
(١١١) تحتها في هـ : «خبر» ، وتحت «قوله» فيها : اسم .
(١١٢) في النسخ : ومن .
(١١٣) في الأصل و هـ : «لو الكافرين» . ت : أو الكافرون .
(١١٤) سقطت من النسخ .
(١١٥) زاد هنا في ت : وكفراً .
(١١٦) هـ : ولا يقولون .
(١١٧) ظ ت : ولما .
(١١٨) في الأصل و ت : عن .

ـ حكاه الخليل وسيبويه[119] والكسائيّ. فلا اعتبار لإنكار البعض ذلك، أو يُؤوّل[120] بأنّها لا تكون بمعناها، على سبيل الحقيقة، وأمّا أنّها تُستعمل[121] قليلاً في معناها فإنّما هو على سبيل المجاز، بشهادة فحوَى الكلام و معونة[122] المقام ـ في نحوِ[123]: (إنْ كُلُّ نفسٍ لَمّا عَلَيها حافِظٌ)، في قِراءةِ التّشديدِ أي: تشديد[124] الميم.

فإن قلتَ: إذا كانت حرف استثناء فأين المستثنَى منه؟ قلتُ: هو محذوف ههنا. فتقديره[125] مثلاً: ما كلّ نفس على حالة من الأحوال[126] إلّا على حالة الحفظ عليها.

ألا ترَى[127] ـ توبيخٌ لمن أنكر كونها حرف استثناء ـ أنّ المفسّرين قالوا[128]: المَعنى، أي: معنَى الآية. ما كُلُّ نفسٍ إلّا عليها حافِظٌ من الملائكة، يحفظ أعمالها من خيرٍ وشرّ، أو يحفظ كلّ نفس من الشّياطين[129]، لما رُوي عن النّبيّ ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ من قوله[130]: «وُكِلَ بالمُؤمنِ مائةٌ وستُّونَ مَلَكاً،

---

(119) الكتاب 1: 455 ـ 456. وانظر 1: 273 و 283 و 456 و 475 ومعاني القرآن 3: 254 والهمع 1: 236 والتفسير الكبير 8: 373.

(120) ت: مؤول.

(121) في الأصل: فتستعمل.

(122) ظ: «فحوى ومعونة». ت: فحوى الكلام وبمعونة.

(123) الآية 4 من الطارق. وزاد هنا في م: «أنشدك اللّه لما فعلت كذا، أي ما أسألك إلا فعلك كذا. ومنه». وهي في مطبوعة الرياض ص 71. وزاد في ع: قوله تعالى.

(124) ظ: بتشديد.

(125) ت هـ: تقديره.

(126) في النسخ: الحالات.

(127) ع ح: ألا يرى.

(128) معاني القرآن 3: 254 وتفسير الطبري 30: 144 وتفسير القرطبي 20: 3 والبحر 8: 454.

(129) في الأصل و هـ: الشيطان.

(130) أخرجه الطبراني من رواية عفير بن معدان. الكشاف 4: 586 والانتصاف بحاشيته.

يَـذُبُّـونَ عنه [ما لم يَقـدِرْ عليـهِ . من ذلك البَصـرُ ، سَبعـةُ أملاكٍ يَذبُّـونَ عنه][131] ، كما يُذَبُّ عن قَصعـةِ العَسَـلِ الـذُّبابُ . ولو وُكِـلَ العَبدُ إلى نَفسِهِ،طَرفةَ عَيـنٍ ، لاختطَفَتْـهُ الشَّياطِيـنُ » .

فإن : نافيـة ، وكـلّ : مبتـدأ ، خبرو ما بعـد « لمّـا » وعـليها : متعلّـق[132] بـ « حافـظٌ » . والمجموع جواب القسم[133] . وأمّا من قرأ بتخفيف الميم فالمعنى : إنّ كـلّ نفس لعليها[134] حافظ . فإن : مخفّفة من الثّقيلة ، [وما في « لمّا » : صلة للتّوكيد ، واللّام هي الفارقة بين « إن » النّافية وبين « إن » الخفيفة من الثّقيلة][135] . والمجموع جواب القسم أيضاً .

قيل : أعجبُ الكلمات[136] كلمةُ « لمّا » ، إن دخل على الماضي يكون ظرفاً ، وإن دخل على المضارع يكون حرفاً ، وإن دخل على غيرهما يكون بمعنَى « إلّا »[137] .

[نعـم]

الكلمة الثّالثةُ ، من الكلمات السّبع المستعملة على ثلاثة أوجه : « نَـعَـمْ » بفتح العين ، وبكسرها . وبعضهم يكسر النّون إتباعاً لكسرة[138] العين . أمّا وجه[139]

---

(١٣١) التتمة من تفسير القرطبي ٢٠ : ٣ .

(١٣٢) كذا . وفيه إخلال بالمعنى والمبنى ، لأنه يجعل « حافظ » خبر « كل » . والصواب أن يعلق « عليها » بخبر محذوف لـ « حافظ » ، والجملة هي الخبر لـ « كل » . وانظر ٩٣ أ .

(١٣٣) يريد قوله تعالى : والسَّماءِ والطَّارِقِ .

(١٣٤) في الأصل : لما عليها .

(١٣٥) سقط من الأصل .

(١٣٦) ظ : الكلم .

(١٣٧) في م زيادة من متن الإعراب : « ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك » . وهي في مطبوعة الرياض ص ٧١ . وانظر المغني ص ٣١٢ .

(١٣٨) في الأصل : للكسر .

(١٣٩) سقطت من ظ و ت .

ضبط وجوه استعمالها في الثّلاثة فهو أنّ «نعم» يكون جواباً عن كلام[١٤٠] لفظاً أو تقديراً، والكلام إمّا خبر أو إنشاء، والإنشاء إمّا استفهام أو غيره، والجواب على حسب ما يُجاب عنه. فإن وقعت بعد الخبر فالمناسب أن تُسمّى حرف تصديق، وإن ١٧٥
وقعت بعد الاستفهام فالمناسب أن تُسمّى حرف إعلام، كما إذا وقعت بعد طلب الفعل تُسمّى حرف وعد.

وهذا أمر تقريبيّ[١٤١]، على طبق ما في الكتاب. وإلّا فليس فيها أمر مانع عن تقليل وجوه الاستعمال وتكثيرها. فلهذا قال سيبويه[١٤٢]: وأمّا «نعم» فحرف عدة وتصديق. أي: عدة في المستقبل، وتصديق في الماضي.

٧٧ب
فيقال فيها[١٤٣]: حَرفُ تَصدِيقٍ، لدلالتها عليه، **إن وَقَعَت بَعدَ الخَبَرِ** مطلقاً، سواء كان مثبتاً أو منفيّاً. فمثال[١٤٤] المثبت **نَحوُ: قامَ زَيدٌ**، و[١٤٥] مثال المنفيّ نحو: **ما قامَ زَيدٌ**[١٤٦]. فـ«نعم» في الجواب، في كلا الموضعين، يدلّ على اعتقاد المتكلّم مطابقة نسبة ذلك الخبر لما في الواقع. فإنّ التّصديق اعتقاد تلك المطابقة.

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ «نعم» ههنا متعلّقة بمضمون الخبر المقدّر بعدها، فتدلّ[١٤٧] على مطابقة نسبة ذلك الخبر للواقع. فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد؟

---

(١٤٠) ظ: الكلام.
(١٤١) ت: تقديري.
(١٤٢) الكتاب ٢: ٣١٢. وفي العبارة تصرف مصدره المغني ص٣٨٢.
(١٤٣) سقطت من ع.
(١٤٤) ت هـ: «مثال». وفي حاشية هـ بخط شمس أفندي: «في الإيجاب. فتقول في تصديقه: نعم. أي: قام زيد».
(١٤٥) ع: أو.
(١٤٦) في حاشية هـ بخط شمس أفندي: «في السلب، فتقول في تصديقه: نعم. أي: ما قام زيد. لأنّ نعم تقرير لما سبق من نفي وإثبات».
(١٤٧) فيما عدا ظ: فيدل.

قلتُ: «نعم» تدلّ أوّلاً على تلك المطابقة، وبواسطتها[148] تدلّ ثانياً على اعتقاد تلك المطابقة. فالمعنَى الأوّل هو المعنَى الوضعيّ، والمعنَى الثّاني هو المعنَى المصنوع[149] له الكلام، على حسب اقتضاء المقام. فالمعتبر عند البلغاء هو المعنَى الثّاني، كما هو الظّاهر من عبارة الكتاب. فقس على هذا نظائره.

ويُقال فيها تارة أُخرَى: **حَرفُ إعلامٍ**، لدلالتها عليه ـــ هذا شروع في بيان الوجه الثّاني، من أوجه[150] استعمالاتها ـــ **إذا وَقَعت بَعدَ الاستِفهامِ**، سواء كان استفهاماً عن موجَب أو منفيّ.

فإن قلتَ: فهل[151] ما ذهب إليه أبو حيّان[152]، من أنّها في السّؤال عن الموجَب تصديق الثّبوت، وفي السّؤال عن المنفيّ تصديق النّفي، يكون له وجه؟ قلتُ: نعم، إذا نُظر إلى ما بعدها من الخبر، مع قطع النّظر إلى كونها جواباً عن سؤال المستفهِم. لكنّ ما ذهب إليه المصنّف هو الظّاهر[153] الرّاجح. فإنّ الجواب إنّما جيء به لأجل تحصيل غرض المستفهِم. وغرضه هو إعلام المجيب، لا تصديقه[154]. فإنّ كلامه إنشاء، ليس محتملاً[155] للتّصديق. ٧٥ب

مثال الموجَب **نَحوُ: أقامَ[156] زَيدٌ؟** فتقول في جوابه: نعم. ومثال المنفيّ نحو:

---

(١٤٨) ت: وبواسطة.

(١٤٩) في الأصل: «الموضوع». ظ ت: المصوغ.

(١٥٠) ت: وجوه.

(١٥١) سقطت من ظ.

(١٥٢) محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي. نحوي لغوي مفسر محدث مفسر مقرىء مؤرخ أديب مشهور جداً. توفي سنة ٧٤٥. البغية ١: ٢٨٠ ـــ ٢٨٥. وانظر الجنى الداني ص٥٠٦ والهمع ٢: ٧٦ ـــ ٧٧.

(١٥٣) سقطت من الأصل.

(١٥٤) ت: وتصديقه.

(١٥٥) في الأصل: «محلا». ظ: مثلاً.

(١٥٦) م: هل قام.

هل[١٥٧] ما قام زيد؟ فتقول: نعم.

ويقال فيها: **حَرفُ وَعدٍ**، لدلالتها عليه، **إذا وَقَعت بَعد الطَّلَبِ** أي: بعد طلب فعل[١٥٨] غير فهم ــ فخرج به جواب الاستفهام. فإنّه طلب فهم ــ **نَحوُ: أحسِنْ إلَى فُلانٍ**. أي: إذا قال قائل: أحسن إلى فلان، فأنت تجيبه بقولك: نعم أُحسِنُ إليه. فيكون وعداً له بالإحسان إليه[١٥٩].

فإن قلتَ: قد ذهب بعض النّحاة أنّها تكون حرف تذكير[١٦٠]، إذا وقعت صدراً، نحو: نعم هذه أطلالهم. فيكون لها وجه رابع من الاستعمال، فلا تكون وجوهها منحصرة في الثّلاثة. قلتُ: الظّاهر[١٦١] أنّه يُجعل مندرجاً تحت الوجه الأوّل، لأنّها لا تخلو من أن تكون جواباً، كما مرّت إليه الإشارة. وأمّا التّذكير المستفاد فليس بمعناها. وإنّما هو فحوَى الخطاب، في بعض الصّور[١٦٢].

[إيْ]

الرّابعةُ منها: «**إيْ**»، **بكَسرِ الهَمزةِ وسُكونِ الياءِ**، إن وقع بعدها حرف القسم، نحو: إي واللّهِ لأفعلنّ. وأمّا إذا حُذف حرف القسم، وبقي لفظة الجلالة، فيجوز فيها ثلاثة أوجه: الأوّل: حذف يائها لالتقاء الساكنين ــ وهما الياء واللّام ــ فتقول: إللّهِ لأفعلنّ. والثّاني: إثباتها مفتوحة، فتقول: إيَ اللّهِ لأفعلنّ. والثّالث: إبقاء

---

(١٥٧) كذا. والمعروف أن «هل» تختص بالإيجاب ولا تدخل على النفي. المغني ص٣٨٦ والتسهيل ص٢٤٣ والدسوقي ٢: ١٣.

(١٥٨) هـ: الفعل.

(١٥٩) سقطت من الأصل.

(١٦٠) مثله في الجنى الداني ص٥٠٦ والهمع ٢: ٧٧. ويقال: «حرف توكيد». انظر المغني ص٣٨١ والدسوقي ٢: ٩.

(١٦١) ت: فالظاهر.

(١٦٢) في م زيادة من متن الإعراب: «ومن مجيئها للإعلام: فهَل وَجَدتُم ما وَعَدَكُم رَبُّكُم حَقّاً؟ قالُوا: نَعَمْ. وهذا المعنى لم يُنبِّه عليه سيبويه». وهي في مطبوعة الرياض ص ٧١ ــ ٧٢.

ياءها[163] ساكنة، فتقول: إي اللهِ لأفعلنّ، فتجمع السّاكنين. وهو جائز[164]، إذا كان ,
الأوّل حرف مدّ، والثّاني مدغماً.

وأمّا «أي» بفتح الهمزة وسكون الياء فتارة تكون حرف نداء، نحو: أي زيد، وأخرَى تكون حرف تفسير عند الجمهور، نحو: عندي غضنفر أي: أسد. وأمّا عند السّكّاكيّ[165] فهو حرف عطف.

وهيَ بمَنزِلةِ «نَعَم»، في وجوه استعمالاتها الثّلاثة[166]. فتكون لتصديق
الخبر، ولإعلام المستفهِم، ولوعد الطّالب، وتقع بعدها[167] نحو: قام زيد، وهل قام؟ ١٧٦أ
وأحسِنْ إلى فلان، كما تقع «نعم» بعدها. ففي هذا القول إشارة إلى الردّ على من زعم أنّها لا تجيء إلّا بعد الاستفهام.

ثمّ[168] لمّا أشار إلى الأمور المشتركة بينهما بيّن الأمر المختصّ بها، في الاستعمال، بقوله: إلّا أنّها تَختَصُّ بالقَسَمِ[169] أي: يكون حالها كحال «نعم»، إلّا حال اختصاص استعمالها بالمجيء قبل القسم ـ قال الزّمخشريّ[170]: سمعتهم يقولون، في تصديق الخبر: «إيْوَ»[171]، فيصلونه بواو القسم، ولا ينطقون به وحده ـ نحوُ[172]: (وَيَستَنبِئُونَكَ) أي: يستخبرونك، فيقولون: (أحَقٌّ هُوَ)؟

---

(١٦٣) هـ: إبقاؤها.

(١٦٤) القياس في نحو هذا أن يكون الساكنان من كلمة واحدة مثل: جارّ شاذّ ضالّون. ولكن العلماء حملوا «إيْ اللّه» على «ها اللّه». الهمع ٢: ٧١ والدسوقي ١: ٨١.

(١٦٥) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر الخوارزمي الحنفي. إمام في العربية والأدب، ومتكلم فقيه. توفي سنة ٦٢٦. شذرات الذهب ٥: ١٢٢. وانظر مفتاح العلوم ص٦٣.

(١٦٦) ظ ت: الثلاث.

(١٦٧) بعدها أي: بعد الخبر والاستفهام والطلب. وفي النسخ: بعد.

(١٦٨) سقطت من ظ و ت.

(١٦٩) زاد هنا في هـ: أي دون الاستفهام.

(١٧٠) الكشاف ٢: ٢٧٦. وفي النقل تصرف يسير.

(١٧١) في الأصل: «الخبر إيو اللّه». هـ: «الخبر إيو». وانظر ٩٢ب.

(١٧٢) الآية ٥٣ من يونس.

الضّمير عائد إلى العذاب[١٧٣]: مبتدأ، خبره: حقّ[١٧٤]. والهمزة للاستفهام. فالمبتدأ مع خبره جملة اسميّة، في موضع المفعول الثّاني لـ «يستنبئونك». (قُلْ) أمر للرّسول، عليه السّلام[١٧٥]: (إِي) ــ وهو[١٧٦] حرف إعلام ههنا ــ (وَ) ــ واو القسم ــ (رَبِّي) مجرور بها تقديراً. أي: أقسم بربّي (إِنَّهُ)، أي: العذاب، (لَحَقٌّ). القسم مع جوابه مقول القول، كما أنّه جواب الاستفهام.

[حتّى]

الكلمة الخامِسةُ منها: «حَتَّى». وهي مستعملة في الكلام، على أحد وجوه ثلاثة[١٧٧]:

فأحَدُ أوجُهِها أن تكُونَ جارَّةً، إمّا أصالة عند بعض، وإمّا نيابة عن «إلى» عند آخر، كواو القسم عن الباء. فإطلاق العبارة يكون أولَى من تعيينها[١٧٨]. ومعناها جارّةً كمعناها عاطفةً. وهو انتهاء الغاية كـ «إلى».

فإذا دخلت «حتّى» على غير الفعل لا تخلو[١٧٩] عن معنَى الغاية، سواء كانت حرف جرّ، أو عاطفة، أو ابتدائيّة. وإذا دخلت على الفعل فإن احتمل صدر الكلام الامتدادَ[١٨٠]، وآخرُه الانتهاءَ إليه، تكون للغاية. وإلّا فإن صلح لأن يكون[١٨١] سبباً للثّاني تكون بمعنَى «كي». وإلّا فللعطف المحض، كالفاء.

---

(١٧٣) في الآيات ٥٠ ــ ٥٢ من يونس.
(١٧٤) في الأصل: أحق.
(١٧٥) ت: صلّى الله عليه وسلم.
(١٧٦) سقطت الواو قبلها من ظ و ت.
(١٧٧) هـ: أحد ثلاثة وجوه.
(١٧٨) ظ هـ: تعينها.
(١٧٩) في الأصل و هـ: لا تخلو.
(١٨٠) هـ: الابتداء.
(١٨١) في الأصل: تكون.

فقد لحل، بالنّصب عطفاً له على «تكونَ»، علَى الاسـمِ، إمّا ظاهراً فقط، كما هو مذهب الجمهور ــ فامتنع دخولها على المضمر استغناء عنه[182]، [بدخول «إلى» عليه، كما امتنع دخول الكاف على المضمر استغناء عنه][183]، بدخول المِثل عليه ــ وإمّا مطلقاً، كما هو مذهب المبرّد[184]. ٧٦ب

الصَّرِيح ــ لا شـكّ أنّ المراد من الاسم الصّريح ههنا اسم ظاهر[185]، لا يحتاج في كونه[186] اسماً إلى تأويل وتأمـل، كما أنّ المراد من المؤوّل ههنا بخلافه. فلا يتوجّه الاعتراض بأنّ مقابل الصّريح هو الكناية لا المؤوّل، كما أنّ مقابل المؤوّل هو الظّـاهر لا الصّريح، ذهاباً إلى مصطلح أهل الأصول[187] ــ بِمَعْنَى «إلَى»: متعلّق بـ «تدخل»[188]، على أنّه حال من فاعلها.

فائدته أنّها إذا دخلت على صريح الاسم لا تنفكّ[189] عن معناها، كما أشرنا إليه. لكن بينهما فرق، من حيث الاستعمال. فمذهب[190] الأكثر على[191] أنّ المجرور بها يجب أن يكون جزءاً آخِراً[192]، نحو: أكلتُ السّمكة حتّى رأسِها، أو ملاقياً لآخِر جزء، نحو: نمت[193] البارحة حتّى الصباحِ. ويجب أن يكون داخلاً تحت حكم

---

(١٨٢) عنه أي: عن دخولها. ت: عنها.

(١٨٣) من ظ و هـ.

(١٨٤) الجنى الداني ص٥٤٣ والمغني ص١٣١ وشرح الكافية ٢: ٣٢٦ والهمع ٢: ٢٣.

(١٨٥) ت: الاسم الظاهر.

(١٨٦) في الأصل و ظ: كونها.

(١٨٧) للأصول علمان: أصول الفقه. وهو العلم بالقواعد يتوصل بها إلى الفقه. وأصول الدين. وهو علم الكلام ويقال له: الفقه الأكبر. ويبحث فيه عما يجب اعتقاده. والثاني هو مراد المؤلف.

(١٨٨) كذا. والصواب أنه متعلق بحال محذوفة من فاعل تدخل. انظر ٦١أ.

(١٨٩) في الأصل و هـ: لا ينفك.

(١٩٠) في الأصل و ظ: فذهب.

(١٩١) هـ: فذهب الأكثر إلى.

(١٩٢) في النسخ: آخر.

(١٩٣) ت: قمت.

ماقبلها، مع كونه أرفع أو أخسّ، بخلاف مجرور «إلى». فهذا الحكم إنّما يظهر إذا كانت بمعنَى الغاية. وأمّا إذا كانت بمعنَى التّعليل فلا، نحو: جئتك حتّى تكرمَني.

نحو «حتّى» في قوله، تعالَى: (سَلامٌ هِيَ، حَتَّى مَطلَعِ الفَجرِ)[١٩٤].

هي: مبتدأ، خبره: سلام، قُدّم عليه للتّخصيص، وحتّى: حرف جرّ، ومطلع: مجرور بها وجارّ للفجر. قُرِئ[١٩٥] بفتح اللّام وكسرها. والجارّ مع مجروره[١٩٦] متعلّق بـ «سلامٌ»، بشهادة صحّة المعنَى. ويجوز أن يتعلّق بقوله: (تَنَزَّلُ المَلائكةُ).

قيل: لا يجوز أن يكون «هي» مبتدأ، ويكون «حتّى مطلع الفجر» في موضع الخبر، لأنّه لا فائدة فيه، إذ كلّ ليلة على هذه الصّفة. أقول لمّا كانت ليلة القدر اختصّت، من بين اللّيالي، بفضائل كانت مظنّة تغاير حالها لحال[١٩٧] سائرها، فأُخبر عنها بأنّها على حال غيرها، فحصل الفائدة، كما ترَى. ونظير هذا قول الشّاعر[١٩٨]:

وإنْ تُفقِ الأنامَ، وأنتَ مِنهُم، فإنّ المِسكَ بَعضُ دَمِ الغَزالِ

١٧٧أ و[١٩٩] «حَتَّى» بمعنَى «إلى» أيضاً، في قوله تعالَى[٢٠٠]: (فتَوَلَّ عَنهُم حَتَّى حِينٍ). تولّ: فعل[٢٠١]، فاعله أنت مضمر[٢٠٢] فيه، خطاب للنّبيّ - علي الصّلاة والسّلام[٢٠٣] - وعنهم متعلّق به، وحتّى حين: متعلّق به أيضاً. فمن زعم أنّ «حتّى

---

(١٩٤) الآيتان ٤ و ٥ من القدر: «تَنَزَّلُ المَلائكةُ والرُّوحُ فيها بإذنِ رَبِّهِم مِن كُلِّ أمرٍ. سَلامٌ هيَ...». وبعده في ع: أي إلى حين طلوعه.

(١٩٥) النشر ٢: ٤٠٣.

(١٩٦) في الأصل: «مجرورها». هـ: المجرور.

(١٩٧) كذا في الأصل و ظ. والصواب «وحال». انظر ١٣٩أ. ت: «كحال». هـ: لحالة.

(١٩٨) المتنبي. ديوانه ٢: ٢٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٣٥ ومعاهد التنصيص ٢: ٥٣. وسقط الشطر الثاني من الأصل وهـ.

(١٩٩) ع: «ونحو». وسقطت من م و ح.

(٢٠٠) الآية ١٧٤ من الصافات.

(٢٠١) زاد هنا في هـ: ماض.

(٢٠٢) ظ ت: ضمير.

(٢٠٣) ظ هـ: عليه السلام.

حين » تكون[204] تفسيراً لـ « حتّى مطلع الفجر » بمعنى: إلى وقت طلوع الفجر[205]، فقد سها سهواً بيّناً، وخرج عن مقصود المتن.

وعلى الاسـمِ المُؤوَّلِ ــ عطف على الاسم « الصّريح » ــ من ــ متعلّق بـ « المؤول » ــ « أن » المصدريّة النّاصبة للفعل المضارع، حال كونها مُضمَرةً[206] عند سيبويه ــ فإنّه قال[207]: إنّها في مثل هذا حرف جرّ، والنّصبُ بعدها بإضمار « أن ». ومذهب الفرّاء[208] أنّها ناصبة بنفسها، وليست جارّة، والجرُّ بعدها بنيابتها مناب « إلى »، كما مرّت إليه الإشارة[209] ــ ومنَ الفِعلِ المُضارِعِ: عطف على قوله: « من أن ».

فحينئذٍ تكونُ[210] تارةً أي: تجيء تارة بمَعنَى « إلَى »، فتكون حرف غاية، نحوُ « حتّى » في قوله، تعالى[211]: (لَن نَبرَحَ عَلَيهِ عاكِفِينَ) أي: على العِجل عاكفين[212]، (حَتَّى يَرجِعَ إلَينا مُوسَى).

لن: من النّواصب، ونبرح: منصوب بها، وهو فعل من الأفعال النّاقصة، اسمه مضمر فيه، خبره: عاكفين، وعليه: متعلّق بعاكفين، وحتّى: حرف جرّ بمعنى « إلى »، ويرجع: منصوب بـ « أنْ » مضمرة بعد « حتّى »، وإلينا: متعلّق بـ « يرجع »، وموسَى: فاعله، والفعل مع فاعله ومتعلّقه في تأويل مصدر مجرور بـ « حتّى »، والجارّ مع المجرور: متعلّق بـ « لن نبرح ».

---

(٢٠٤) ت: يكون.
(٢٠٥) انظر ح.
(٢٠٦) تحتها في هـ عن الأزهري: « وجوباً ». انظر م.
(٢٠٧) الكتاب ١: ٤٠٧ ــ ٤٠٨ و ٤١٣. وفي النقل تصرف.
(٢٠٨) معاني القرآن ١: ١٣٢.
(٢٠٩) انظر ٧٦أ.
(٢١٠) ح: يكون.
(٢١١) الآية ٩١ من طه.
(٢١٢) سقط التفسير من ظ و ت.

الأصلُ[٢١٣] ـــ أي: أصل هذا القول ـــ: **حَتَّى**[٢١٤] **أن يَرجِعَ**. فعُلم من بيان الأصل، على سبيل الاستئناف، أنّ الفعل المضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، كما عُلم من التفسير، على سبيل التدريج، في قوله: **أي: إلَى رُجُوعِهِ**[٢١٥]، أي: إلَى زَمَنِ[٢١٦] رُجُوعِهِ، أنّ «حتّى» بمعنَى «إلى»، وأنّ المراد من ذلك الفعل هو المصدر، وأنّ المضاف مقدّر في ذلك المصدر، لاستقامة المعنَى. ولعدم خلوّ معنَى المصدر عن الزّمان والوقت، يُقدّر كثيراً في المصادر، نحو: آتيك[٢١٧] خُفوقَ النّجم، أي: وقت خفوق النّجم. الخفوق: الغروب.

و[٢١٨] تكون أُخرَى **بمَعنَى «كَي»**، فتكون للتّعليل. قال بعضهم: إنّ «حتّى» إذا استُعملت في معنَى «كي» يكون[٢١٩] مجازاً. أمّا قول بعض[٢٢٠] المتأخّرين من النّحاة: «إنّها تكون بمعنَى كي فتكون مشتركة» فليس بحجّة، إذ لم يقل أحد من المتقدّمين منهم: إنّها تكون للتّعليل. بل قالوا: إنّها للغاية. وأمّا **نَحوُ «أسلَمتُ حَتَّى أدخُلَ**[٢٢١] **الجَنّةَ»** فتقديره: أُسلِمُ. أي: أسلمتُ وأبقَى[٢٢٢] على إسلامي حتّى أدخلَها. فتكون بمعنَى «إلى». إنّما حُذف «أُسلم» للقرينة الدّالّة عليه. وهي أنّ غاية الشّيء آخرُه، وآخره جزء منه، والمستقبل ليس جزءاً من الماضي، فلا يكون غايته، فيُقدّر ما هو غايته، والتّقدير أولَى من الاشتراك. فإنّ الأصل عدم الاشتراك.

---

(٢١٣) ح: والأصل.
(٢١٤) سقطت من النسخ.
(٢١٥) فوقها في هـ عن الأزهري: «بتأويل المصدر من أن والفعل». انظر م.
(٢١٦) م: زمان.
(٢١٧) ظ: أتيتك.
(٢١٨) في المطبوعات: وتارة.
(٢١٩) ظ ت: تكون.
(٢٢٠) سقطت من النسخ.
(٢٢١) في المطبوعات: أسلم حتى تدخل.
(٢٢٢) ت: فأبقى.

أقول[223]: لا شكّ أنّ التّقدير أولَى، إن دلّ عليه الكلام، ويكون مقصوداً ظاهراً منه. لكنّ الأمر ههنا ليس كذلك، كما لا يخفَى[224]. فالرّجوع إلى الاشتراك أولَى، كما هو مذهب بعض. وقد مرّ مثل هذا عن قريب. فيكون معناه: كي أدخل الجنّة، أي: أسلمتُ لأجل دخول الجنّة.

وما وقع في بعض النّسخ[225]، بدل المثال المذكور، من[226] نحو: «أسلِمْ حتّى تدخلَ الجنّة» فهو أيضاً صحيح. فإنّ الأمر سبب الإسلام، والإسلام سبب دخول الجنّة. والمراد من السّبب ههنا ما يكون مُفضياً إلى المسبَّب[227] المقصود في الجملة، وإن لم يكن مستلزماً له[228].

وقد تحتَمِلُهُما[229] ــ أي: تُستعمل[230] في كلام واحد كثيراً، منفردة لكلّ واحد من معنَى الغاية والتّعليل، وتُستعمل[231] فيه قليلاً محتملةً[232] لهما، لصلاحية[233] معنَى الكلام لهما، بحسب الاعتبارين[234]. وقد عرفتَ، من قبلُ، أنّ الاحتمال لا يمنع التّمثيل ولا الشّهادة ــ كـ «حتّى» في **قولِهِ تعالَى**[235]: ﴿**فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي**﴾ أي: الطّائفة الّتي تظلم وتتعدّى، بأن تعصي الله ورسوله، ﴿**حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**﴾ أي: حتّى ترجع إليه. الفيء: الرّجوع.

---

(٢٢٣) هذا ردّ لقول بعضهم.
(٢٢٤) هـ: على ما لا يخفى.
(٢٢٥) انظر المطبوعات والمغني ص١٣٣.
(٢٢٦) سقطت من الأصل.
(٢٢٧) في الأصل: «السبب». هـ: سبب.
(٢٢٨) ت: به.
(٢٢٩) ع ح: وقد يحتملهما.
(٢٣٠) في الأصل و هـ: وقد يحتملهما أي يستعمل.
(٢٣١) في الأصل و هـ: ويستعمل.
(٢٣٢) ت هـ: محتملاً.
(٢٣٣) في الأصل: لصلاحيّة.
(٢٣٤) ت: الاحتمالين.
(٢٣٥) الآية ٩ من الحجرات.

قاتل: فعل أمر من باب المفاعلة، فاعله الضّمير المتّصل به ـ أعني الواو ـ
١٧٨أ ومفعوله[٢٣٦] الموصول وحده، أو مع الصّلة، على ما عرفتَ[٢٣٧] من الاختلاف، تفيء: فعل، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الموصول، وإلى أمر اللّه متعلّق به، والفعل مع فاعله ومتعلّقه في تأويل المصدر، مجرور المحلّ بـ «حتّى»، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «قاتلوا» إمّا تعلّق الغاية، وإمّا تعلّق التّعليل. فلذا فسّره على سبيل الانفصال الحقيقيّ، بقوله: أي: إِلَى أن تَفِيءَ، فتكون[٢٣٨] للغاية ـ وهو الاحتمال الظّاهر، لأنّه هو المناسب لسياق[٢٣٩] الآية ـ أو كَي[٢٤٠] تَفِيءَ، فتكون[٢٣٨] للتّعليل.

وما وقع في بعض النّسخ، بدون حرف التّفسير، فهو صحيح أيضاً، فإنّه من قبيل[٢٤١] عطف تفسير الجمل.

فإن قلتَ: استعمال «أو» في التّفسير يُنافيه، لأنّها للتّرديد والتّشكيك [المحتمل][٢٤٢]. قلتُ: إنّها تُستعمل كثيراً للتّنويع، بحسب معونة المقام، وهذا منه. على أنّ الإبهام الحاصل من ملاحظة الاجتماع لا يُنافي التّمييز الحاصل من ملاحظة الانفراد الّذي هو منشأ التّفسير، لاختلاف الجهة.

ثمّ إنّ المصنّف لمّا حصر استعمالها في الوجهين، إذا كانت جارّة، أراد أن يُشير إلى ردّ قول من قال: إنّها تُستعمل قليلاً بمعنَى حرف استثناء منقطع[٢٤٣]، لانتفاء

---

(٢٣٦) سقطت الواو قبله من ظ و ت.
(٢٣٧) انظر ٣٧أ.
(٢٣٨) ت هـ: فيكون.
(٢٣٩) هـ: سياق.
(٢٤٠) م: أو كي أن.
(٢٤١) زاد هنا في ت: «تفسير». وسقطت «عطف» من هـ.
(٢٤٢) من ظ. وفيها: المحتمل.
(٢٤٣) الاستثناء المنقطع: ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه. ويقدر بمعنى لكن.

شرط الاتّصال، فقال: **وزَعَمَ ابنُ هِشامٍ**[٢٤٤] **وابنُ مالِكٍ**[٢٤٥] **أنّها قد تكُونُ بمَعنَى «إلّا»** أي: تُستعمل قليلاً بمعنَى حرف الاستثناء، نحو: لا أقوم حتّى تقومَ. فإنّ المعنَى: لا أقوم إلّا أن تقوم، **كقولِهِ**:

لَيسَ العَطاءُ، مِنَ الفُضُولِ، سَماحةً حَتَّى تَجُودَ، ومالَدَيكَ قَليلُ[٢٤٦]

أي: ليس إعطاؤك، من الشّيء الكثير عندك، سماحةً بشيء أي: سخاءً معتبراً. إلّا أن تُحسن بشيء، حالَ كونه قليلاً عندك. فالغرض هو الحثّ على البذل[٢٤٧] من القليل. فإنّه أشقّ، كما أنّ القليل أعزّ. قال اللّه تعالَى[٢٤٨]: (لَن تَنالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ).

٧٨ب العطاء اسم بمعنَى الإعطاء. وهو المراد ههنا. وقد يجيء بمعنَى العطيّة. والسّماحة[٢٤٩] هو الجود. وهو يُستعمل بمعنَى مبدأ إفادة ما ينبغي لمن ينبغي، وبمعنَى الإفادة. والمراد ههنا هو الثّاني، بقرينة العطاء.

فإن قلتَ: إثبات الجود يُناقض نفي السّماحة، لأنّها نفسه. قلتُ: المراد من نفي السّماحة نفي اعتبارها، لا نفي تحقّقها حتّى يُناقضه الإثبات، كما أشرنا إليه.

---

(٢٤٤) زاد هنا في ح: «الخضراوي» وفي م: «الخضراوي وتبعه». وابن هشام هذا هو أبو عبد اللّه محمد ابن يحيى الخضراوي الأنصاري الأندلسي. كان رأساً في العربية عاكفاً على التعليم. توفي سنة ٦٤٦. البغية ١: ٢٦٧.

(٢٤٥) التسهيل ص ٢٣٠.

(٢٤٦) المقنع الكندي. شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٤ ــ ١٧٣٥ والجنى الداني ص ٥٥٥ والمغني ص ١٣٤ وشرح شواهده ص ٣٧٢ والعيني ٤: ٤١٢ والكليات ٢: ٢٤٧. والفضول: جمع فضل. وهو الزيادة. وبعده في م زيادة من متن الإعراب: «أي: إلا أن تجود. وهو استثناء منقطع». والتفسير وحده في ح. وتحت «من الفضول» في هـ: «أي: من الشيء الكثير»، وتحت «حتى» فيها: «بمعنى إلّا»، وتحت «ما» أيضاً: «مبتدأ»، وتحت «قليل»: «خبر»، وفي حاشيتها أيضاً: أي: إلّا أن تجود.

(٢٤٧) ظ: البر.

(٢٤٨) الآية ٩٢ من آل عمران.

(٢٤٩) سقطت الواو من ظ و ت.

ويجوز أن يُنفَى وجود السّماحة، على سبيل المبالغة، لغرض الاعتداد[٢٥٠] ببذل القليل، والحثّ عليه.

فإن قلتَ: فحينئذ، فليُحمل[٢٥١] على الاستثناء المتّصل[٢٥٢]، كما في قولك[٢٥٣]: ما ضربتُ إلّا ضرباً. فبطل ما زعموه من الاستثناء المنقطع. قلتُ: الحمل عليه بعيد من جهة الاستعمال، وإن كان جائزاً عقلاً.

فعُلم من هذا فساد قول من قال: إنّ قوله: «حتّى تجود، وما لديك قليل» في تأويل المصدر، منصوب على أنّه بدل من سماحة، أو مستثنًى[٢٥٤] منها. فإنّه خارج عن موارد استعمالها، وعن قانونها.

فإن قلتَ: أيّ القولين أولَى عندك؟ قلتُ: ما ذهب إليه المصنّف أولَى. فإنّه أضبط. فما تُظنّ[٢٥٥] فيه بمعنَى «إلّا» فيمكن حملها[٢٥٦] فيه على معنَى الغاية، أو على المعنَى المجازيّ.

فإن قلتَ: لمَ لم تجعلها للقدر[٢٥٧] المشترك بين المعنيين، فإنّه أضبط وأسلم من الاشتراك اللّفظيّ؟ قلتُ: لتعذّر تحقيق[٢٥٨] المعنَى المشترك بينهما.

ليس: فعل من الأفعال الناقصة، اسمه: العطاء، من الفضول: متعلّق بالعطاء، خبره: سماحة، حتّى: حرف جرّ بمعنَى «إلّا»، تَجود: فعل مضارع، فاعله مستتر

---

(٢٥٠) هـ: الاعتذار.
(٢٥١) ت: فيحمل.
(٢٥٢) الاستثناء المتصل: ماكان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه.
(٢٥٣) ت: قوله.
(٢٥٤) في الأصل: استثني.
(٢٥٥) في الأصل: فيما نظن.
(٢٥٦) ت: حمل ما.
(٢٥٧) في الأصل: قدر.
(٢٥٨) ت: تحقق.

فيه، منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، مفعوله[259] محذوف، الواو في قوله: «وما لديك»: واو الحال، وما: اسم موصول مبتدأ أو موصوف، لديك: جملة ظرفيّة[260] صلته، أو صفته، خبره: قليل. والجملة الاسميّة: حال عن مفعول[259] «تجود»، محذوفاً بشهادة المعنَى. أي: تجود بشيء حال كونه قليلاً عندك. ويجوز أن تكون حالاً 179أ
عن الفاعل أو عنهما. فـ «تجود»[261] مع معموله: مجرور المحلّ بـ «حتّى» متعلّق بـ «ليس»، على حسب دلالة فحوَى الكلام.

والوجه الثّاني، من الوجوه الثّلاثة، أن تكُونَ[262] حَرف عطف، عند البصريّين، إذا دخلت على اسم غير نكرة. فلا يجوز: قام القوم حتّى رجلٌ. وأمّا إذا خُصّصت فيجوز، نحو[263]: جاءني القوم حتى رجلٌ كبير فيهم. وسبب اختصاص دخولها بالاسم أنّ أصلها أن تكون حرف جرّ، وهي لا تدخل[264] إلّا على الاسم لفظاً، أو تقديراً.

هذا. وإنّ ظاهر عبارة «المفتاح»[265] تُشعر بأنّها تكون لعطف جملة[266].
فلذلك قال بعض الشّارحين: إنّ «حتّى» في قول الشّاعر[267]:

وكُنتُ فتًى، من جُندِ إبليس، فارتَمَى ... بيَ الحالُ، حتّى صارَ إبليسُ مِن جُندِي

لعطف جملة «صار» على جملة «فارتمى». والحقّ أنّها في أمثال[268] هذا ليست

---

(٢٥٩) كذا. ويريد الجار والمجرور.
(٢٦٠) كذا أيضاً. والجملة محذوفة وهي فعلية يتعلق الظرف بفعلها. انظر ١٤ب و ٣٦ب و ٦٢أ و ٦٥أ.
(٢٦١) ظ: وتجود.
(٢٦٢) ع: أن يكون.
(٢٦٣) سقطت من ظ.
(٢٦٤) ظ ت: لا تدل.
(٢٦٥) ص ٦٦.
(٢٦٦) ت: الجملة.
(٢٦٧) المفتاح ص ١٠٠٢. وفيه: «إبليس فارتقى». وهي رواية أجود. وارتمى: سقط وطاح.
(٢٦٨) في الأصل: المثال.

بحرف[٢٦٩] عطف. بل إنّما هي ابتداء، يدلّ على التّدريج. فلهذا جعل المصنّف الوجه الثّالث أن تكون حرف ابتداء.

تُفيدُ[٢٧٠] **الجَمعَ**، بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ــ فيكون كلّ منهما موصوفاً بذلك الحكم، نحو: جاء الحُجّاج حتّى المشاةُ ــ **المُطلَقَ** عن اعتبار زمان ذلك الحكم، سواء كانا مجتمعين في زمانه[٢٧١]، أو متعاقبين فيه.

فإن قلتَ: كيف يصحّ اتّصاف الجمع بالإطلاق، مع إشعاره بتقييد ما؟ قلتُ: لاختلاف جهتي التّقييد والإطلاق. فإنّ كلّ واحد منهما مجتمع مع[٢٧٢] الآخر في الاتّصاف بذلك[٢٧٣] الحكم مثلاً، وخال عن اعتبار قيد المعيّة والتّرتيب في زمان وقوعه.

فإن قلتَ: لَمَ لم يُعتبر الجمع المطلق فيما بين المعطوفين، بدون اعتبار الحكم، كما هو الظّاهر المناسب لمعناها؟ قلتُ: لعدم تحصّل معناها، بدون اعتباره.

فإن قلتَ: قد وقع في بعض النّسخ «مُطلَقَ الجمعِ»[٢٧٤] بدل «الجمع المطلق». فهل بينهما فرق، من حيث المعنَى المراد؟ قلتُ: لا بل هو من قبيل جرد قطيفة[٢٧٥]. فما وقع عن[٢٧٦] بعضهم، من الفرق بينهما، بأنّ مطلقَ الجمع يتناول صورة المعيّة والتّرتيب وما هو أعمّ من ذلك، والجمعَ المطلق لا يتناول صورة المعيّة والتّرتيب، على قياس الفرق بين مطلق الماهيّة والماهيّة المطلقة، فلا يُناسب هذا المقام. ٧٩ب

---

(٢٦٩) ت: حرف.
(٢٧٠) في الأصل و هـ بالتاء والياء. ع: يفيد.
(٢٧١) ت: زمان.
(٢٧٢) ت: «يجتمع مع». وانظر ٢٦أ.
(٢٧٣) في النسخ: اتصاف ذلك.
(٢٧٤) انظر م.
(٢٧٥) جرد قطيفة أي: دثار مخمل انجرد خمله وتمزق. يريد أن الفرق واه جداً.
(٢٧٦) في الأصل: من.

كالواوِ في إفادة الجمع المطلق، وإن كان بينهما فرق. زعم المصنّف أنّها كالواو، كما قال ابن مالك[٢٧٧]: «إنّها لا تقتضي ترتيباً، على الأصحّ». ومن زعم أنّها تقتضي التّرتيب في الزّمان فقد ادّعى ما لا دليل عليه. فيجوز أن يكون المعطوف بها مصاحباً وسابقاً، كما يظهر ذلك في المثال المذكور.

ومنشأ الزّعم[٢٧٨] أنّه رأى حصول الحكم لما بعدها على أربعة أوجه:

الأوّل: حصوله له بعد حصوله لما قبلها، نحو: جاء[٢٧٩] الجيش حتّى أميرُهم، إذا كان الأمير آخرهم مجيئاً.

والثّاني: بالعكس، نحو: مات كلّ أب لي حتّى آدمُ.

والثّالث: حصوله له في أثناء حصوله لما قبلها، نحو: مات النّاس حتّى الأنبياءُ.

والرّابع: حصوله له مع حصوله لما قبلها، نحو: جاءني[٢٨٠] القوم حتّى خالدٌ، إذا جاؤوك معاً. ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم.

ثمّ اعتقد أنّ معنَى التّرتيب لا يستقيم في الأوجه[٢٨١] الثّلاثة الأخيرة، حملاً للتّرتيب على التّرتيب بحسب الخارج، فقط، فحكم بأنّها تُفيد الجمع المطلق[٢٨٢]، كالواو. فالصّواب أنّ المراد من التّرتيب هو التّرتيب بحسب الذّهن، لا بحسب الخارج. فيستقيم معناه في الأوجه كلّها، فتُفيد[٢٨٣] الجمع مع التّرتيب، كالفاء، وثمّ.

فإن قلتَ: توافق ما في الذّهن لما في الواقع[٢٨٤] أصل. فحمل التّرتيب على

---

(٢٧٧) التسهيل ص ١٧٦.

(٢٧٨) الزعم هنا يراد به زعم المصنف. وهو ابن هشام.

(٢٧٩) ظ ت: جاءني.

(٢٨٠) فيما عدا هـ: جاء.

(٢٨١) في الأصل و ت: الوجوه.

(٢٨٢) في الأصل: أنها تفيد الجمع في الثلاث.

(٢٨٣) في النسخ: فيفيد.

(٢٨٤) ت: الخارج.

التّرتيب بحسب الذّهن، فقط، خروج[٢٨٥] عن ذلك الأصل، فلا يُعتبر. قلتُ: لا نُسلّم أنّ التّوافق أصل مطلقاً، إذ ربّما يكون دلالة الألفاظ بحسب الأذهان فقط، كما في الإنشاء والحروف.

١٨٠أ قال ابن الحاجب[٢٨٦]: إنّها تُفيد التّرتيب، مع مهلة. وقال الزّمخشريّ[٢٨٧]: الفاء و «ثمّ» و «حتّى» تقتضي التّرتيب. وقال أهل المعاني[٢٨٨]: إنّها تُفيد التّرتيب الذّهنيّ، على سبيل التّدريج.

ولمّا[٢٨٩] فرغ من[٢٩٠] بيان المشابهة بينهما أشار إلى الفرق بينهما، من وجهين، بقوله: **إلّا أنَّ المَعطُوفَ** بها، أي: بـ «حتّى»، **مَشرُوطٌ بأمرَينِ** ليسا بشرط في المعطوف بالواو. أي: تكون «حتّى» كالواو في جميع الأحكام، إلّا في حكم الاشتراط.

أحَدُهُما، أي: أحد الأمرين اللّذين اشتُرِطا فيه، **أن يَكُونَ** أي: المعطوف بها **بَعضاً مِنَ المَعطُوفِ عليهِ**، نحوُ: **قَدِمَ الحُجّاجُ حَتّى المُشاةُ**[٢٩١]، أو جزءاً من كلّ، نحو: أكلت السّمكة حتّى رأسَها، أو كجزء نحو: أعجبتني الجاريةُ حتّى حديثُها. فلأجل هذا الشّرط امتنع نحو قولك: أعجبتني الجاريةُ حتّى ابنُها[٢٩٢].

لكن لا يلزم من هذا الامتناع امتناعُ قولك: «عجبتُ من القوم حتّى بَنِيهم»، لأنّ اسمَ القوم يشمل أبناءهم، واسمَ الجارية لا يشمل ابنها. والضّابط في ذلك

---

(٢٨٥) ظ: لخروج.
(٢٨٦) شرح الكافية ٢: ٣٦٩.
(٢٨٧) المفصل ص ١٤١.
(٢٨٨) علم المعاني: علم يحترز به عن الخطأ في تأدية المراد. وانظر المفتاح ص ١٠٢.
(٢٨٩) سقطت الواو من ظ و ت.
(٢٩٠) ظ ت: عن.
(٢٩١) سقط «نحو... المشاة» من م و ح.
(٢٩٢) هـ: ابنتها.

أنّها إنّما يصحّ دخولها حيث يصحّ دخول حرف استثناء متّصل، وإنّما يمتنع دخولها حيث يمتنع دخولها[٢٩٣].

والأمر **الثّانِي** منهما **أن يَكُونَ**، أي: المعطوف بها، **غايةً لَـهُ**، أي[٢٩٤]: للمعطوف عليه، **فِي شَيءٍ**، سواء كان شرفاً أو نقصاناً[٢٩٥] ــ فامتنع نحو قولك: «نمتُ البارحةَ حتّى نصفَها»، لانتفاء الشّرط الثّاني ــ **نَحوُ**[٢٩٦]: **ماتَ النّاسُ حَتَّى الأَنبِيَاءُ**، وقد[٢٩٧] تحقّق فيه الأمران. فإنّ **الأنبِيَاءَ ــ عَلَيهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ**[٢٩٨] ــ بعض النّاس، وفرد له، وغايةٌ لَهُ[٢٩٩] **فِي شَرَفِ المِقدارِ** وشرف المنزلة. فإنّ أشرف ما يبلغه نوع البشر، من الكمالات الإنسيّة والمراتب القدسيّة، هو وصف النّبوة[٣٠٠]، ومرتبة النّفس القدسيّة.

وعَكسُهُ أي: عكس المثال المذكور، من حيث الاشتمال على غاية خسّة المقدار[٣٠١]، **نَحوُ قَولِكَ**[٣٠٢]: **زارَنِي النّاسُ حَتَّى الحَجّامُونَ**. فإنّهم بعض منهم، وغاية لهم في خسّة المقدار، وانحطاط المرتبة[٣٠٣]. فإنّ الحجامة أحقر صناعة عند العرب.

قد أتى بهذا المثال، على طريق ترك صريح التّعليل، لتخييل[٣٠٤] أنّهم غاية في ٨٠ب

---

(٢٩٣) كذا. والصواب: دخوله.

(٢٩٤) سقطت من الأصل.

(٢٩٥) في الأصل و هـ: أو نقصاً.

(٢٩٦) ظ: «ونحو». م: كالشرف نحو.

(٢٩٧) سقطت الواو مما عدا ت.

(٢٩٨) ظ: عليهم السلام.

(٢٩٩) في المطبوعات: «للناس». وسقطت من الأصل.

(٣٠٠) في الأصل و ت: النبوءة.

(٣٠١) زاد هنا في الأصل: «وانحطاط المرتبة». وسقط منه فيما بعد.

(٣٠٢) م: «وكالدناءة نحو قولك». وسقط «قولك» من ع و «نحو» من ح.

(٣٠٣) قدم «وانحطاط المرتبة» في الأصل، وأثبتناه هنا من النسخ.

(٣٠٤) هـ: للتخييل.

نقصان لا يندرج تحت سعة دائرة البيان، وأنّ النّاس[٣٠٥] منـزّهون مبرّؤون عن كونهم غاية لهم لفظاً وذكراً، فضلاً [عن][٣٠٦] أن يكونوا غاية لهم معنًى وذكراً[٣٠٧].

ثمّ لمّا ذكر مثالاً لكلّ واحد منهما على حدة، إيضاحاً لهما، أراد أن يجمع بينهما، في قول البليغ على حسب ترتيبهما، استدلالاً عليهما، فقال: و نحو **قَولِ الشّاعِرِ**[٣٠٨]، عطفاً على مجموع المثالين، [على سبيل التوزيع، الأوّل للأوّل والثّاني للثّاني][٣٠٩]، مع جواز عطفه على كلّ واحد منهما على انفراده ــ قد[٣١٠] وقع في بعض النّسخ: «وقال الشّاعر» بدل «وقول الشّاعر». فهو عطف أيضاً ميلاً إلى المعنَى ــ:[٣١١]

فَهَزَناكُـمُ حَتّـى الكُمـاةَ، فأنتُـمُ ... تُهابُونَنـا حَتّـى بَنِينـا الأصـاغِـرا

أي: غلبناكم في المحاربة حتّى أبطالَكم. فإنّكم لتخافون منّا[٣١٢]، ومن أبنائنا الّذين لا يُتصوَّر منهم[٣١٣] الحراب[٣١٤] عادة.

قد تحقّق فيه شرطا[٣١٥] العطف بها، في كلا الموضعين. فإنّ **الكُماةَ**: جمعَ كميّ ــ من قولهم: كمَى فلان شهادته[٣١٦]، إذا كتمها. والكميّ: الشّجاع

---

(٣٠٥) ت: «لأن الناس». وفي حاشية الأصل: لعله الأنبياء.

(٣٠٦) من ظ.

(٣٠٧) كذا. والصواب: وفكراً.

(٣٠٨) ت: «وقول الشاعر». ع ح: «وقال الشاعر». م: وكالقوة والضعف كما قال الشاعر.

(٣٠٩) من هـ.

(٣١٠) ظ ت: فقد.

(٣١١) الجنى الداني ص٥٤٨ والمغني ص١٣٦ وشرح شواهده ص٣٧٣ والصبان ٣: ٩٧ والهمع ٢: ١٣٦ والدرر ٢: ١٨٨.

(٣١٢) انظر ٩٤أ. هـ: فأنتم تخافون منا.

(٣١٣) ت: فيهم.

(٣١٤) الحراب مصدر حارب. ظ: الحرب.

(٣١٥) ت: شرط فيهم.

(٣١٦) ظ ت: بشهادته.

المتكمّي[٣١٧] في سلاحه، لأنّه[٣١٨] كمى نفسه[٣١٩] أي: سترها بالدّرع والبيضة. وقيل: جمع كامٍ، مثل قُضاة وقاض[٣٢٠] ــ بعضُ المخاطبين، وغايةٌ لهم في القُوّةِ. والبَنُونَ: جمع ابن، الأصاغِرُ[٣٢١]: جمع صغير ــ التّوصيف بالصّغر ممّا يحصّل وصف غاية الضّعف، فإنّه مئنّته[٣٢٢] ــ غايةٌ في الضّعفِ.

ومن شروط العطف بـ «حتّى» أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً، كما أنّ مجرورها كذلك. فلذلك امتنع عطف الجملة بها. فإنّ شرط معطوفها أن يكون جزءاً ممّا قبلها، أو كجزء منه. فمعلوم أنّه لا يتأتّى ذلك إلّا في المفردات. هذا هو المذهب الصّحيح. فمن جوّز عطف الجملة بها، ذاهباً إلى أنّ كون معطوفها جزءاً أو في حكمه ليس بشرط فيه، وأنّ الاتّصال بينهما من حيث السّببيّة كاف فيه، فقد سها. فإنّ الاتّصال من جهة السّببيّة من كمال الاتّصال، وإنّه يمنع العطف مطلقاً، كما ٨١أ
قُرّر في موضعه[٣٢٣].

فالحقّ أنّها إذا دخلت على جملة تكون حرف ابتداء، كما قلنا[٣٢٤] في مطلع الكلام[٣٢٥]، وإذا عُطف بها على المجرور أُعيد الخافض، فرقاً بين كونها عاطفة وبين كونها جارّة، نحو: مررتُ بالقوم حتّى بزيد. وقيل: إنّ إعادة الجارّ معها أحسن، وليست بواجبه. وأهل الكوفة يُنكرون أن تكون للعطف، فيحملون[٣٢٦] نحو: جاء[٣٢٧]

---

(٣١٧) ظ: «المتمكن». ت: المكتمي.
(٣١٨) سقطت من الأصل.
(٣١٩) ظ ت: بنفسه.
(٣٢٠) زاد هنا في الأصل: لأن الكماة.
(٣٢١) سقطت من م.
(٣٢٢) المئنة: الجدارة والخلاقة والعلامة.
(٣٢٣) المفتاح ص١٣٦ ــ ١٣٨.
(٣٢٤) ت: قلت.
(٣٢٥) انظر ٣٤ب ــ ٣٥ب و ٧٦أ و ٨٠ب.
(٣٢٦) ت: فيحمل.
(٣٢٧) هـ: جاءني.

القوم حتّى أبوك، ورأيتهم حتّى أباك، ومررت بهم حتّى أبيك، على أنّها في مثل هذا حرف ابتداء، وأنّ ما بعدها معمول بعامل[٣٢٨] مضمر، يدلّ عليه العامل الظّاهر. لكنّ القول بالإضمار، بلا احتياج ضروريّ إليه، غير معتدّ به.

فإن قلتَ: قد وقع في قليل من النّسخ[٣٢٩] ههنا: **وتقول: أعجَبَتني الجاريةُ**[٣٣٠] **حتّى كَلامُها، لأنَّ الكَلامَ** ـ أي: كلامها ـ **كجُزئها**، في كون كلّ منهما تابعاً للغير[٣٣١] ومستتبعاً له. فهل له فائدة؟ قلتُ: فائدته دفع[٣٣٢] اعتـراض على الشّرط الأوّل. فإنّ كلامها ليس بعضها[٣٣٣]، سواء أُريد من البعض الجزء أو الجزئيّ[٣٣٤].

فإن قلت: فحينئذ كان الواجب عليه أن يقول: «أو كبعض منه» تتميماً له. قلتُ: إذا كان بين كلّ أمرين نوع اتّصال، ولأحدهما أصالة باستتباعه للآخر، استُغني بالمستتبـع عن الآخر كثيراً، طلباً للاختصار، واعتماداً على ذهن السّامع. ومعلوم أنّ الّذي نحن بصدده من هذا القبيل. نعم مثل هذا يحتاج إلى تنبيه، كما وقع في بعض النّسخ.

والوجه **الثّالِـثُ** منهما **أن تَكُـونَ**[٣٣٥] **حَرفَ ابتِداءٍ** أي: حرف[٣٣٦] يُبتدأ بعدها بجمل، لا تعلّق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب تعلّقها به من حيث المعنَى، نحو: مرض فلان حتّى إنّهم[٣٣٧] لا يرجونه. فجملة «إنّهم لا يرجونه» لا تعلّق

---

(٣٢٨) ظ ت: لعامل.
(٣٢٩) انظر م.
(٣٣٠) ظ: جارية.
(٣٣١) الغير أي: غيره. وانظر ٢٠ ب.
(٣٣٢) في الأصل: رفع.
(٣٣٣) ت: بعضاً.
(٣٣٤) في م زيادة من متن الإعراب: «ويمتنع «حتى ولدها». والضابط أن يقال: ما صح استثناؤه صح دخول «حتى» عليه، وما لا فلا». وهي في مطبوعة الرياض ص ٧٣. وانظر ما مضى في ٨٠ أ.
(٣٣٥) ت هـ ع: يكون.
(٣٣٦) كذا. والوجه: حرفاً.
(٣٣٧) سقطت من ت.

لها بما قبلها من حيث الإعراب، لكنّها متعلّقة به من حيث المعنَى. فإنّ المرض سبب عدم الرّجاء.

وقال الزّجاج وابن درستويه: الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحلّ بها. فتكون حرف جرّ عندهما. وقد عرفتَ حال قولهما[٣٣٨]، فيما سبق. وزعم بعضهم أنّها، إذا ٨١ب
دخلت على الماضي، تكون جارّة، فتكون «أنْ» مضمرة بعدها، ليُجعل[٣٣٩] ما بعدها في تأويل المصدر. لا يخفَى عليك أنّ القول بالإضمار تكلّف، إذ لا حاجة إليه، في تحصيل المعنَى المقصود من الكلام.

فإن قلتَ: كيف تجعلها[٣٤٠] قسيماً للعاطفة، مع أنّها قسم منها؟ قلتُ: قد عرفتَ أنّ المختار عنده أنّها ليست بعاطفة. فما ذهب إليه البعض، من أنّها عاطفة، فهو فاسد.

فتدخلَ[٣٤١] على ثلاثةِ أشياءَ:

الفِعلِ — بالجرّ، على أنّه بدل. ويجوز الرّفع، على أنّه خبر مبتدأ محذوف — **الماضي**. أي: تدخل على جملة فعليّة، فعلها ماض، **نَحوُ** قوله[٣٤٢]: (ثُمّ بَدَّلنا مَكانَ السَّيِّئةِ الحَسَنةَ) أي: أعطيناهم، بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة، الرّخاءَ والسّعة والصّحّة، (حَتَّى عَفَوا) أي: كثروا — من: عفا النّباتُ إذا كثر. ومنه قوله، عليه الصّلاة والسّلام[٣٤٣]: «وأعفُوا اللِّحَى». عفا: فعل، فاعله الواو. فالجملة فعليّة ابتدائيّة، لا تعلّق لها بما قبلها، من حيث الإعراب، لكنّها متعلّقة به معنًى[٣٤٤]. وهو جملة «بدّلنا» — (وقالُوا)[٣٤٥] عطف على جملة عفَوا.

---

(٣٣٨) ت: «كونها». وانظر ٣٤ب — ٣٥ب.

(٣٣٩) ت: لتجعل.

(٣٤٠) كذا. والصواب: يجعلها.

(٣٤١) هـ ع: فيدخل.

(٣٤٢) الآية ٩٥ من الأعراف. وزاد هنا في ت: تعالى.

(٣٤٣) في النسخ: «صلى الله عليه وسلم». وانظر سنن الترمذي ٨: ١٢ والكشاف ٢: ١٠٤.

(٣٤٤) سقطت من النسخ.

(٣٤٥) سقطت من م.

وتدخل على الفعل المُضارِع المَرفُوع، إذا أُريد منه الحال حقيقة، أو تقديراً، نحو قولك[٣٤٦]: «سرتُ حتَّى أدخلُ البلد»، وأنت في حالة الدّخول. فيكون المراد منه[٣٤٧] الحال حقيقة، أو في حالة الإخبار بعد وقوع السّير والدخول، على سبيل الحكاية، فيكون المراد منه الحال المقدّرة المحكيّة[٣٤٨].

وأمّا إذا أُريد منه المستقبل من حيث النّظر إلى ما قبلها ــ سواء كان مستقبلاً عند الإخبار، أو لم يكن، مثال الأوّل نحو قولك: «سرتُ حتَّى أدخلَ البلد»، وأنت في حالة[٣٤٩] السّير قبل حصول الدّخول، ومثال الثّاني نحو قولك اليوم: سرتُ أمس حتّى أدخلَ البلد ــ فيكون منصوباً بـ «أنْ» مضمرة بعدها، فيكون معناها إمّا غاية، وإمّا تعليلاً. لا يخفَى عليك أنّ ذلك كلّه بشهادة فهم المراد، واستقامة معنَى الكلام. ٨٢أ

نحوُ[٣٥٠]: (وزُلزِلُوا) أي: أُزعجوا إزعاجاً شَديداً شبيهاً[٣٥١] بالزّلزلة، بما أصابهم من الأهوال والأفزاع (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ) أي: مع الرسول: (مَتَى نَصرُ اللّهِ)؟ في قِراءةِ مَن رَفَعَ «يقول». هي قراءة نافع[٣٥٢]. فيكون حالاً محكيّة، والمعنَى على المضيّ عُبّر عنه بالمضارع الدّالّ على حصول مضمونه في الوقت الحاضر[٣٥٣]، فيكون مجازاً.

فإن قلتَ: كيف يكون مجازاً، وقد استُعمل فيما وُضع له؟ قلتُ: لا نُسلّم أنّه

---

(٣٤٦) في الأصل: قوله.

(٣٤٧) في الأصل: به.

(٣٤٨) الحال المقدرة ههنا: القائمة في الذهن. وهي تقابل الحقيقية، فليست هي الحال المقدرة المعروفة عند النحاة. أما المحكية فهي التي تكون حكاية لحال ماضية. انظر المغني ص١٣٥.

(٣٤٩) ظ هـ: حال.

(٣٥٠) الآية ٢١٤ من البقرة. وسقط «وزلزلوا» من ع و ح. والتفسير من الكشاف ١: ١٩٤.

(٣٥١) ظ ت: «مشبهاً». هـ: تشبيهاً.

(٣٥٢) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن الليثي المدني. أحد القراء السبعة والأعلام ثقة صالح. انتهت إليه رياسة القراءة في المدينة المنورة. توفي سنة ١٦٩. غاية النهاية ٢: ٣٣٠ــ٣٣٤. وانظر النشر ١: ٢٢٧.

(٣٥٣) في الأصل: «الخاص». ظ: «الماضي». ت: «الأخير». والصواب ما أثبتنا من هـ.

مستعمل فيه. وإنّما يكون مستعملاً فيه لو كان وقتُ حصول مضمونه وقتَ الأداء عنه. وهو الحال حقيقة. فمعلوم أنّ الأمر ليس ههنا[٣٥٤] كذلك.

يقول: فعل، فاعله: الرّسول، والواو: واو العطف، الّذين: اسم موصول، صلته: آمنوا، معه[٣٥٥]: ظرف منصوب المحلّ، على أنّه حال من الموصول، أو صفته، ويجوز أن يكون في قوّة الصّلة ـ فإنّ الزّمخشريّ قال، في تفسير هذه الآية[٣٥٦]: «حتّى قال الرّسول ومن معه» ـ كما يجوز أن يتعلّق بـ «يقول»[٣٥٧]. والموصول مع صلته: عطف على الفاعل، متى: ظرف مرفوع المحلّ، على أنّه خبر مبتدأ[٣٥٨]. وهو نصر اللّٰه والمبتدأ مع خبره: جملة اسميّة منصوبة المحلّ، على أنّها مقولة القول، والقولُ[٣٥٩] مع مقوله: جملة فعليّة ابتدائيّة، لا تعلّق لها بما قبلها من حيث الإعراب، لكنّها متعلّقة به من حيث المعنى. فإنّ الزّلزلة والإزعاج سبب القول[٣٦٠].

وأمّا من[٣٦١] قرأ: «يقولَ» بالنّصب فيكون منصوباً بـ «أنْ» مضمرة بعدها، مستقبلاً لتحقّق علامة الاستقبال تقديراً. وهي «أنْ». لكن إنّما هو من حيث النّظر إلى وقت حصول الزّلزلة، لا من حيث النّظر إلى زمان تحقّق قَصَص ذلك علينا. فحينئذ «يقول» مع معموله: مجرور المحلّ بها، فتكون[٣٦٢] للغاية، وتحتمل[٣٦٣] التّعليل، والجارّ مع المجرور: متعلّق بـ «زُلزلوا».

---

(٣٥٤) ت: فهو الحال صيغة فمعلوم أن الأمر ههنا ليس.
(٣٥٥) ظ: مع.
(٣٥٦) الكشاف ١: ١٩٤. وفي النقل تصرف يسير.
(٣٥٧) ظ ت: قال.
(٣٥٨) ت: لمبتدأ.
(٣٥٩) ت: فالقول.
(٣٦٠) سقط «فإن الزلزلة... القول» من ت.
(٣٦١) هم غير نافع من العشرة. النشر ٢: ٢٢٧.
(٣٦٢) في الأصل و ت و هـ: فيكون.
(٣٦٣) في النسخ: ويحتمل.

وتدخل على الجُملةِ الاسمِيّةِ، كقَولِهِ:

•حَتّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ•[٣٦٤]

قد مرّ بيان هذا، في الباب الأوّل.

وقد يكون الكلام صالحاً للوجوه الثّلاثة، نحو: أكلتُ السّمكة حتّى رأسها.
فيجوز فيه الرّفع والنّصب والجرّ. أمّا النّصب والجرّ فظاهر[٣٦٥]. وأمّا الرّفع فهو على ٨٢ب
تقدير أن يكون الرّأس مرفوعاً على الابتداء، وخبره محذوفاً، أي: رأسُها[٣٦٦] مأكولٌ.
فتكون جملة اسميّة ابتدائيّة، لا محلّ لها من الإعراب.

[كَـلاّ]

الكلمة السّادِسةُ من الكلمات السّبع: «كَـلاّ»: حرف، معناها الزّجر.
وهي بسيطة، كما هو الأصل. وقال ثعلب: إنّها مركّبة من كاف التّشبيه ومن «لا»
النّافية. لكن شُدّدت لامها لدفع[٣٦٧] توهّم بقاء معنَى الكلمتين. ثم قال بعضهم: إنّها
تكون للرّدع، فقط. وهو الأحسن، لأنّه أضبط. فيكون سائر المعاني —إن ثبت—
متولّداً منه، بحسب معونة المقام. وقال بعضهم: إنّها يكون لمعنيين: الرّدع والتّصديق.
وهو حسن. وقال المصنّف: إنّها تُستعمل على أوجه ثلاثة[٣٦٨]. وهو جائز.

فإن قلتَ: الوجوه أربعة، كما سيجيء. قلتُ: المختار عنده ثلاثة. فلهذا
استعمل في بيان الوجه الثّالث كلمة «أو» الدّالّة[٣٦٩] على أحد أمرين، وأقام الدّليل على

---

(٣٦٤) انظر ٣٤ ب. وفي م زيادة من متن الإعراب: «وقيل: هي مع الفعلية المصدرة بالفعل الماضي جارّة و «أن» بعدها مضمرة. وقد مضى خلاف الزجاج وابن درستويه فيهن». وهي في مطبوعة الرياض ص ٧٤. وانظر ٨١ ب.

(٣٦٥) كذا. جعل النصب والجر كالمفرد.

(٣٦٦) سقط «أي رأسها» من ت.

(٣٦٧) في الأصل: «لتغير». وفي الحاشية: «لرفع». وانظر المغني ص ٢٠٥ ومجالس ثعلب ص ٢٦٨.

(٣٦٨) هـ: ثلاثة أوجه.

(٣٦٩) في الأصل: «الدال». وفي الحاشية: الدالة.

ما اختاره منهما، كما وقع في بعض النّسخ[٣٧٠].

فَيُقَالُ فيها[٣٧١]: **حَرْفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ**. وهو مذهب سيبويه[٣٧٢] وأكثر البصريّين.

فإن قلتَ: الظّاهر أن تكون[٣٧٣] اسم فعل بمعنَى: ارتدِعْ، كما كان «عليك» اسم فعل بمعنَى: الزمْ. فما الّذي يصرفه عن ذلك الظّاهر؟ قلتُ: عدم استقلال معناها بنفسها يصرفه عن ذلك، بخلاف أسماء الأفعال.

في[٣٧٤] **نحوِ**: (**فَيَقُولُ: رَبِّي أهانَنِ**)[٣٧٥]. الفاء: فاء جواب «أمّا»، يقول: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى الإنسان، ربّي: مبتدأ، أهان[٣٧٦]: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى ربّ[٣٧٧]، مفعوله ياء المتكلّم، حُذفت اكتفاء بكسرة نون الوقاية، والجملة خبره. وهو مع خبره منصوب المحلّ على أنّه مقول القول. (**كَلاّ**): كلمة تدلّ ههنا على ردع الإنسان عن قوله[٣٧٨] المنكَر، **أي** ــ تفسير للمقصود من الرّدع. وإلّا فمعنَى الانتهاء معنَى الارتداع لا معنَى الرّدع. ولا يصحّ أيضاً تفسير معنَى الحرف ٨٣أ
بمضمون الكلام ــ: **انْتَهِ** ــ فعل أمر، فاعله مستتر فيه. وهو أنت خطاب للإنسان ــ **عَنْ مِثْلِ هذِهِ المَقالَةِ**. فإنّ الانتهاء عن نفس المقالة الواقعة غير متصوّر.

---

(٣٧٠) انظر ع و ح.

(٣٧١) زاد هنا في م: تارة.

(٣٧٢) الكتاب ٢: ٣١٢.

(٣٧٣) في الأصل و ظ: يكون.

(٣٧٤) سقطت من ع. م: كالتي في.

(٣٧٥) الآيتان ١٦ و ١٧ من الفجر: «وأمّا إذا ما ابتلاهُ، فقَدَرَ عليهِ رِزقَهُ فيَقُولُ...». وفي الأصل و ظ: أهانني.

(٣٧٦) هـ: أهانن.

(٣٧٧) في الأصل: «إلى الإنسان». وفي الحاشية: «لعله إلى الرب». هـ: إلى ربّه.

(٣٧٨) هـ: قول.

فإن قلتَ: قد فسّره بعضهم[٣٧٩] ههنا بـ «ليس الأمر كما يظنّ هذا الإنسان»، فهل له وجه؟ قلتُ: نعم. فإنّه مناسب لمعنَى الرّدع، ومستلزم لتفسير المصنّف، وتُشعر[٣٨٠] بما قاله ثعلب.

و يُقال تارة أُخرَى[٣٨١]: إنّها حَرفُ تَصدِيقٍ[٣٨٢]، بمنزلة «إي» و «نعم» ــ وهو مذهب البصريّين ــ في نَحوِ قوله تعالَى[٣٨٣]: ﴿كَـلاّ، والقَمَـرِ﴾[٣٨٤]. المَعنَـى[٣٨٥] أي: معنى قوله تعالَى: [«كـلّا» معنَى][٣٨٦] «إي»، بكسر الهمزة وسكون الياء. و الواو: للقسم[٣٨٧]، القَمَـرِ: مجرور بها، متعلّق بـ «أُقسم» محذوفاً.

فإن قلتَ: قد قال الزّمخشريّ، في تفسير هذا القول[٣٨٨]: كلّا: للإنكار أو للرّدع[٣٨٩]. فهل بين كلاميهما تدافع؟ قلتُ: هيهات ما بينهما. فإنّ مدار كلام المصنّف ما يتبادر من ظاهر القول، ومدار كلامه أساس البلاغة والإعجاز[٣٩٠]. فلهذا كان كلامه أحسن. فمن أين يجيء[٣٩١] التّدافع؟

و الوجه الثّالث، من الوجوه الثّلاثة، أنّها قد تكون بمَعنَى «حَـقّـاً». وهو مذهب الكسائيّ ومن تابعه. فيكون[٣٩٢] اسماً، وبُني لموافقته لـ «كـلاّ» الّتي هي

---

(٣٧٩) انظر مجالس ثعلب ص٢٦٨ وتفسير القرطبي ٢٠: ٥٢.
(٣٨٠) في الأصل: ويشعر.
(٣٨١) سقطت من الأصل.
(٣٨٢) م: حرف جواب وتصديق.
(٣٨٣) ظ: «في قوله». ت: في نحو قوله.
(٣٨٤) الآية ٣٢ من المدثر.
(٣٨٥) في المطبوعات: والمعنى.
(٣٨٦) من ت. والكلمة الثانية من ظ و هـ أيضاً.
(٣٨٧) في النسخ: وللقسم.
(٣٨٨) الكشاف ٤: ٥٢٢. وفي النقل تصرف.
(٣٨٩) ت: وللردع.
(٣٩٠) في الأصل: والإيجاز.
(٣٩١) ت: مجيء.
(٣٩٢) ت: فتكون.

حرف في لفظه، فيكون مشتركاً بين الحرف والاسم. وهذا ضعيف، لأنّ مثل هذا الاشتراك قليل جدّاً، مع كونه مخالفاً للأصل، ومُخوِجاً إلى تكلّف سبب بنائها[393].

أو بمَعنَى «ألا» ـ وهو مذهب أبي حاتم[394]. وهي[395] بفتح الهمزة وتخفيف اللّام، مركّبة من همزة الاستفهام وحرف النّفي، فتُفيد[396] التّنبيه على تحقّق[397] ما بعدها. والاستفهامُ إذا دخل على النّفي أفاد تحقيقاً. وتدخل على جملة اسميّة نحو: (ألا إنَّهم هُمُ المُفسِدُونَ)[398]، وعلى جملة فعليّة نحو: ألا قد صدقوا[399]. والنّحاة سمَّوها حرف تنبيه لدلالتها عليه، كما سمَّوها حرف استفتاح لافتتاح الكلام بها ـ الاستِفتاحِيّةِ أي: المنسوبة إلى الاستفتاح[400]. وهو استنصار.

إنّما قيّدوها بها، لأنّها تُستعمل على خمسة أوجه: الأوّل: الاستفتاح[401]، ٨٣ب والثّاني: الإنكار والتوبيخ[402]، والثّالث: للتّمني، والرّابع: للاستفهام[403]، والخامس: للعرض والتحضيض[404].

كائناً علَى خِلافٍ، بين الكسائيّ وبين أبي حاتم، في ذلِكَ أي: في مجيئها

---

(٣٩٣) في الأصل: «إلى سبب تكلف بنائها». هـ: إلى تكلف لسبب بنائها.

(٣٩٤) سهل بن محمد السجستاني. إمام في علوم القرآن واللغة والشعر والعروض واستخراج المعمى. توفي سنة ٢٥٠. البغية ١: ٦٠٦.

(٣٩٥) في الأصل: «وهو». وسقطت من ظ. وانظر المغني ص ٧١.

(٣٩٦) في الأصل و ت و هـ: فيفيد.

(٣٩٧) ظ: تحقيق.

(٣٩٨) الآية ١٢ من البقرة. وفي النسخ: الفاسقون.

(٣٩٩) في الأصل و هـ: قد قصد.

(٤٠٠) في النسخ: استفتاح.

(٤٠١) في الأصل: لاستفتاح.

(٤٠٢) في الأصل: «إنكار وتوبيخ». ظ ت: لإنكار وتوبيخ.

(٤٠٣) ظ: الاستفهام.

(٤٠٤) في الأصل و ظ و ت: لعرض وتحضيض.

بمعنَى «حقّاً»، أو بمعنَى حرف تنبيه، أو في مجيئها لمجرّد الاستفتاح. وهو المناسبُ لترجيح[٤٠٥] المذهب الثّاني، والمحتملُ[٤٠٦] لتصحيح ما نُقل عن أبي حاتم، من[٤٠٧] أنّها تكون للاستفتاح، وبمعنَى «حقّاً».

نحوُ[٤٠٨]: (كَلّا، لاتُطِعْهُ)[٤٠٩]. كلّا: إمّا بمعنَى «حقّاً»، أو بمعنَى «ألا»، لا تطع: فعل نهي، فاعله مستتر فيه، وهو أنت خطاب للنّبيّ ــ صلّى الله عليه وسلّم[٤١٠] ــ مفعوله ضمير منصوب متّصل به، عائد إلى أبي جهل.

فمعناه، على مقتضَى مذهب الكسائيّ: حقّاً لا تُطعه. فمن[٤١١] قال: «معناها ههنا، على مذهب الكسائيّ: ردع لأبي جهل»، فقد خرج عن مقتضَى المقام، وانتظام الكلام. ومعناه ههنا، على مذهب أبي حاتم: ألا لا تُطعه.

فإن قلتَ: أليس قولُ الزّمخشريّ[٤١٢]، في تفسير هذا القول [: «كلاّ: ردع لأبي جهل عن قول المنكر وخُسْء له»][٤١٣] أحسنَ من قولهما؟ قلتُ: أحسن وأضبط[٤١٤]. وقد مرّ[٤١٥] نظير هذا آنفاً.

ثمّ[٤١٦] لمّا فرغ من[٤١٧] بيان المذهبين، وكان الثّاني مختاراً عنده، أراد أن يُقيم

---

(٤٠٥) ظ: لترجيح.
(٤٠٦) ظ ت: «والمحمل». هـ: والمحمل.
(٤٠٧) ظ ت: في.
(٤٠٨) الآية ١٩ من العلق. وفي النسخ: في نحو.
(٤٠٩) تحتها في هـ: يا محمد.
(٤١٠) هـ: عليه السلام.
(٤١١) سقطت من الأصل و هـ.
(٤١٢) الكشاف ٤: ٦٢٠ــ ٦٢١. وفي النقل تصرف وتلفيق بين تفسير آيتين.
(٤١٣) سقط الأصل.
(٤١٤) تحتها في هـ: من قولهما.
(٤١٥) انظر ١٨٣أ.
(٤١٦) سقطت من النسخ.
(٤١٧) ظ ت: عن.

عليه البرهان[418]، فقال[419]: والصَّوابُ الثَّاني ــ أي: الأوّل خطأ، والثّاني هو الصّواب. وهو أن تكون[420] لمجرّد الاستفتاح ــ لوجوب كَسْرِ[421] الهَمزةِ أي: همزة «إنّ» بَعدَها، لكونه مظنّة جملة، كما بعد حرف تنبيه[422]، نحو: (ألا إنّهم هُمُ المُفسِدُونَ)[423]. ولو كانت بمعنى «حقّاً» لما كُسرت بعدها، لكونه مظنّة مفرد، كما في نحو قولك: حقٌّ[424] أنّ زيداً قائم.

لا يخفَى عليك أنّ مثل هذا الاستدلال ببعض استعمالاتها على كلّيّةِ دعوَى مظنّة[425]، فلا يُفيد شيئاً منها بتمامه، كما ترَى. فالحقّ أنّ كلاًّ منهما محتمل، وأنّ الثّاني هو الظّاهر. ٨٤ا

في نحوِ قوله، تعالَى: (كَلاَّ، إنَّ الإنسانَ لَيطغَى)[426]. كلاّ: بمعنَى «ألا» الاستفتاحيّة، إنّ: حرف من الحروف[427] المشبّهة بالفعل، اسمها: الإنسان، اللاّم: لام التّأكيد، يطغَى: فعل مضارع، فاعله مُستتر فيه عائد إلى الإنسان، الجملة: خبرها[428].

---

(٤١٨) البرهان: ما فصل الحق عن الباطل وميز الصحيح من الفاسد بالبيان الذي فيه. وهو قياس مؤلف من مقدمات قطعية، منتج لنتيجة قطعية. وقد يكون لمياً أو إنياً.

(٤١٩) سقط قول ابن هشام من ح.

(٤٢٠) في الأصل و ظ و هـ: يكون.

(٤٢١) ظ هـ: كسرة.

(٤٢٢) ظ: التنبيه.

(٤٢٣) الآية ١٢ من البقرة.

(٤٢٤) كذا بالرفع.

(٤٢٥) المظنة: العلامة. وفي الأصل: «على كلا الدعوتين بين». ظ: «على كلية دعوى بينة». ت: «على كلية روعتين». هـ: على كلا الدعويين.

(٤٢٦) الآية ٦ من العلق. وسقط «ليطغى» من ع.

(٤٢٧) هـ: حروف.

(٤٢٨) في الأصل: «خبر». ظ ت: خبره.

[لا]

الكلمة السّابِعةُ منها: «لا»، من حيث هي[٤٢٩]. فاندفع الاعتـراض بأنّ استعمالها على سبيل الزيادة: هل هو من استعمالاتها الحقيقيّة أو المجازيّة؟

وهي مستعملة على ثلاثة أوجه، **فتكُونُ نافِيـةً** ــ أي: فالوجه الأوّل منها أن تُستعمل للنّفي ــ **وناهِيـةً** ــ أي: الوجه الثّاني منها أن تكون مستعملة على صيغة النّهي، سواء كان المراد منها حقيقـةً نحو: لا تضربْ، أو دعـاءً نحو[٤٣٠]: «رَبِّ لا تَكِلْني إلى نَفسي طَرفةَ عَيـنٍ» ــ **وزائـدةً**. أي: الوجه الثّالث منها أن تكون مستعملة في الكلام لمجـرّد التّقوية والتّأكيد[٤٣١].

فالنّافِيـةُ[٤٣٢] ــ الفاء فيه لتفصيل الأحكام، كما أنّ الفاء الأولَى في صدر الكلام لتفصيل الوجوه والأقسام ــ **تعمَـلُ في النّـكِـراتِ** اتّـفاقاً ــ وأمّا في المعارف فلا تعمل عند البصريّين، وتعمل عند الكوفيّين، نحو: لا زيد ولا عمرو. فتقييد العمل بالنّكرة يُشير إلى اختلاف في عمل المعرفة. وأمّا سر عملها في النّكرة إجماعاً فلأنّها لنفي جنس من الأجناس. وذا، من حيث إنّه نفي جنس، لا يظهر إلّا في النّكرة. فلهذا تُسمَّى بـ «لا» الّتي لنفي الجنس ــ **عَمَلَ «إنَّ»**: منصوب على أنّه مفعول مطلق، مضاف إلى «إنّ» من حيث حكاية لفظها، فيكون اسماً، على ما هو المعهود عندهم.

أي: تعمل[٤٣٣] فيها[٤٣٤] لمشابهتها إيّاها، من حيث إنّها لتحقيق النّفي كما أنّها لتحقيق الإثبات، ومن حيث إنّها للنّفي كما أنّها للإثبات، وإن كانت تُخالفها من حيث إنّها لا تعمل إلّا في النّكرات[٤٣٥] على المذهب المنصور، ومن حيث إنّ خبرها لا

---

(٤٢٩) هـ: من حيث هي هي.
(٤٣٠) مسند أحمد ٥: ٤٢ و ٥٠.
(٤٣١) ت: والتوكيد.
(٤٣٢) في الأصل: «فالناهية». وفي الحاشية: فالنافية.
(٤٣٣) في الأصل و هـ: يعمل.
(٤٣٤) فيها أي: في النكرات. ولعل الصواب: «مثلها»، والضمير يعود على «إنّ».
(٤٣٥) ت: النكرة.

يتقدّم على اسمها، ولو كان[٤٣٦] ظرفاً، ما دامت عاملة فيه، ومن حيث يجوز عملها وتركه إذا تكرّرت، نحو: «لا حول ولا قوّة»، بخلافها نحو[٤٣٧]: ٢ب.

إنّ مَحَــلاً، وإن مُـرتَـحَــلا

أي: إنّ لنا محــلاً وإنّ لنا مرتحلاً. فهذه المخالفة، من هذه الحيثيّات، تقتضي فرعيّة عملها. وإلّا فلا يخفَى عليك أنّها ينبغي أن تكون عاملة أصالة، من حيث النّظر إلى انسحاب معنَى النّفي في مضمون الكلام.

عملاً كَثِيراً. ويجوز أن يكون ظرفاً[٤٣٨]، بمعنَى أنّها تعمل فيه[٤٣٩] عملها، في أكثر أوقات استعمالاتها.

والحاصل[٤٤٠] أنّها إذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النّكرة، ونـدر في المعرفة، كما إذا كانت بمعنَى «ليس» قـلّ. وأمّا عمل «إنّ» فدائم، مادامت مشـدّدة. فحصل لك ههنا أربع[٤٤١] اعتبارات: اعتبار الـدّوام والكثرة، واعتبار القـلّـة والنّـدرة. وأمّا عملها في الاسم والخبر فإنّما يكون على مذهب البصريّين. وإمّا عند الكوفيّين فإنّما[٤٤٢] تعمل في الاسم وحده، نحو: لا غلامَ رجـلٍ ظريـفٌ في الـدّار.

وأمّـا نحـوُ[٤٤٣]: (لا إلَهَ إلّا اللّهُ) فهو سهل من حيث التّمثيل، لكنّه مختلَف

---

(٤٣٦) ت هـ: كانت.

(٤٣٧) صدر بيت للأعشى عجزه:

وإنّ في السَّـفْـرِ، ما مضَـى، مَـهَـلا

ديوانه ص ١٥٥ والكتاب ١: ٢٨٤ والمقتضب ٤: ١٣٠ والمغني ص ٨٧ و ٢٦٣ والخزانة ٤: ٣٨١.

(٤٣٨) ت: تكون ظرفاً.

(٤٣٩) كذا. والصواب «فيها». والضمير يعود على النكرات.

(٤٤٠) سقطت الواو من ظ و ت.

(٤٤١) كذا. وانظر ٣٢ ب.

(٤٤٢) في الأصل و ظ: فإنها.

(٤٤٣) الآيتان ٣٥ من الصافات و ١٩ من محمد.

فيه. فإنّ مذهب الأخفش[٤٤٤] والمبرّد[٤٤٥] أنّها مع اسمها مبنيّ[٤٤٦] على الفتح كخمسة عشر، فيكون اسمها منصوب المحلّ، ومذهب الكوفيّين والزّجّاج أنّ حركة اسمها إعرابيّة، فيكون منصوباً لفظاً ـ وعدم التّنوين لا يُنافيها. فإنّه ليس من لوازم الاسم والإعراب، فيجوز زواله ـ ومذهب قوم أنّها لم تعمل فيه أصلاً، وهو وحده في محلّ رفع، وخبرها[٤٤٧] محذوف، أي: لا إلّه موجود. ويكثر حذفه إذا عُلم، وبنو تميم لا يذكرونه حينئذ. وإلّا: حرف استثناء، والجلالة: مستثنًى من اسمها بدل من محلّه[٤٤٨].

و: للعطف، عَمَلَ «لَيسَ» قَلِيلاً، لمشابهتها إيّاه في الدّلالة على النّفي، وإن كانت تُخالفه من حيث إنّ عملها قليل، ومن حيث إنّ ذكر خبرها قليل، حتّى إنّ الزّجّاج لم يظفر به، فادّعى أنّها لا تعمل إلّا في الاسم وحده، ومن حيث لا تعمل إلّا

١٨٥أ في النّكرة، خلافاً لابن جنّي[٤٤٩]. وإنّما ثبت عملها فيها، على مذهب سيبويه[٤٥٠]، في الشّعر، لا في السّعة[٤٥١] والاختيار، كَقَولِهِ[٤٥٢]:

تَعَزَّ، فلا شَيءٌ عَلَى الأرضِ باقِيا ولا وَزَرٌ، مِمّا قَضَى اللّهُ، واقِيا

الغرض من البيت الحمل على صبر البلايا حقّ الصّبر، على حسب[٤٥٣] الطّاقة.

---

(٤٤٤) معاني القرآن للأخفش ص ١٧٤. وانظر الكتاب ١ : ٣٤٥ والإنصاف ص ٢٢٥ وأسرار العربية ص ٢٤٦ والأمالي الشجرية ٢ : ٢٢٢ وشرح الكافية ١ : ٢٣٥.

(٤٤٥) المقتضب ٤ : ٣٥٧.

(٤٤٦) كذا بالتذكير.

(٤٤٧) ت: وخبره.

(٤٤٨) انظر الهمع ١ : ١٤٧.

(٤٤٩) الجنى الداني ص ٢٩٣ والمغني ص ٢٦٤.

(٤٥٠) الكتاب ١ : ٣٥٥.

(٤٥١) سقط «لا في السعة» من ظ.

(٤٥٢) الجنى الداني ص ٢٩٢ والمغني ص ٢٦٤ وشرح شواهده ص ٦١٢ وشذور الذهب ص ١٩٦ و ٢٧٨ وابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٥٣ والعيني ٢ : ١٠٢ والتصريح ١ : ١٩٩ والخزانة ١ : ٥٣٠ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧. وتحت «وزر» في هـ: «ملجأ»، وتحت «واقيا» فيها: «حافظا»، وتحت «مما» أيضاً: متعلق بقوله واقيا.

(٤٥٣) ت: قدر.

فإنّ شيئاً من الأشياء لا يبقى، على الأرض. بل الأرض ومن عليها يفنى[٤٥٤]. ولا شيء[٤٥٥] من الملجأ بحفظه ممّا قضاه[٤٥٦] اللّه عليه، وحكم عليه بالفناء.

تعزّ: فعل أمر من التّعزّي[٤٥٧] ــ قال الجوهريّ[٤٥٨]: «العزاء يجيء أيضاً بمعنَى الصّبر. يُقال: عزّيته تعزية فتعزّى»ــ فاعله مستتر فيه وهو أنت، عامّ في كلّ مخاطب، حُذف لامه لأجل لوقف، أو للجزم، على اختلاف المذهبين[٤٥٩] فيه، الفاء فيه تُفيد معنَى: لام[٤٦٠] التّعليل بمعونة المقام، لا: عملت عمل «ليس»، فاسمها: شيء، خبرها: باقيا، وعلى الأرض: متعلّق بالخبر، الوزر: الملجأ اسم «لا» الثّانية، خبرها: واقيا، قوله ممّا قضَى اللّه: متعلّق بقوله «واقيا».

وربّما زيدت عليها تاء التّأنيث، كما زيدت على «رُبّ» و «ثُمّ» للتّأكيد[٤٦١]، وتغيّر بذلك حكمها، حيث لم تدخل إلّا على الأحيان، ولم يبرز من مقتضاها إلّا الاسم أو الخبر، فامتنع بروزهما[٤٦٢] جميعاً، نحو[٤٦٣]: (لاتَ حِينَ مَناصٍ) أي: ليس الحين حين مناص.

فلا بمعنَى: ليس، اسمها مقدّر وهو الحين، وحين: منصوب على أنّه خبرها، مضاف إلى مناص. وهو المنجَى[٤٦٤]. هذا مذهب الخليل وسيبويه[٤٦٥]. وأمّا عند

---

(٤٥٤) في النسخ: تفني.

(٤٥٥) ظ ت: ولا شيئاً.

(٤٥٦) ظ: من المنجيات بحفظه مما قضى.

(٤٥٧) ظ هـ: «يتعزى». ت: تتعزى.

(٤٥٨) سقط النص من مطبوعة الصحاح للعطار، وهو في المطبوعات الأخرى ونسخة خطية بدار الكتب الوطنية بحلب تحت الرقم ٢٧٢ ك بتصرف يسير.

(٤٥٩) في الأصل و ت و هـ: مذهبين.

(٤٦٠) سقطت من ت.

(٤٦١) في المغني ص ٢٨١: لتأنيث اللفظة.

(٤٦٢) ظ: بروزها.

(٤٦٣) الآية ٣ من ص.

(٤٦٤) في الأصل: المختار.

(٤٦٥) الكتاب ١: ٢٨.

الأخفش فإنّها لنفي الجنس[٤٦٦]، زيدت عليها التّاء، والمعنَى: ولا[٤٦٧] حين مناص لهم. وحين: منصوب بها على أنّه اسمها، وخبرها محذوف وهو: لهم.

تذنيب: إنّـها تجيء للعطف[٤٦٨] نحو: جاء زيد لا عمرو، وللجواب نحو: لا، في جواب من قال: هل جاء زيد؟ ويجب تكرارها إذا دخلت على الفعل الماضي، نحو: لا قتلَ زيد ولا ضربَ، ونحـو[٤٦٩]: كيف أُغـرَمُ مَن لا شربَ ولا أكلَ[٤٧٠]، ولا نطـقَ ولا استهـلّ؟ قال اللّه، تعالَى[٤٧١]: (فلا صَـدَّقَ ولا صَـلّى). وكـذا إذا دخـلت على
٨٥ب المعرفة، أو على النّكرة الّتي لم تعمل فيها، نحو: لا زيدٌ في الدّار ولا بكرٌ[٤٧٢]، ونحو: لا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللّه. وقد تجيء معترضة بين الجار والمجرور، نحو: جئتُ بلا زادٍ، وغضب زيد من لا شيء[٤٧٣]. فالتّحقيق أنّ مثل هذه بمعنَى «غير»، فتكون[٤٧٤] اسماً. فلهذا انفـكّ الصّدارة عنها.

و: للعطف، النّاهِيـةُ[٤٧٥] ـــ هذا شروع في حكم القسم الثّاني ـــ تجـزمُ

---

(٤٦٦) كذا. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٦٧٠ وما نقل عنه في حاشية الكتاب ١: ٥٨ (مطبوعة هارون)، والمغني ص ٢٨١ والجنى الداني ص ٤٨٨ والكشاف ٤: ٧١ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ٢٠٩ وشرح الكافية ١: ٢٧١ والبحر المحيط ٧: ٣٧٣ والهمع ١: ١٢٦.
(٤٦٧) كذا بالواو، خلافاً لما أورد به الآية. هـ: ولات.
(٤٦٨) ت: لعطف.
(٤٦٩) قضى رسول اللّه عليه السلام على رجل في جنين بعتق عبد أو أمة، فقال الرجل هذا الكلام. انظر مسند أحمد ٢: ٥٣٥ و ٥: ٣٢٧ وسنن الترمذي ٥: ٩٤ والنهاية ٥: ٢٧١.
(٤٧٠) ت هـ: من لا أكل ولا شرب.
(٤٧١) الآية ٣١ من القيامة.
(٤٧٢) ت: ولا عمرو.
(٤٧٣) في الأصل: لا من شيء.
(٤٧٤) في الأصل و هـ: فيكون.
(٤٧٥) في الأصل: والثانية.

الفعل المُضارِعَ المستقبل، نَحوُ: (ولا تمنُنْ، تَستَكثِرُ)[٤٧٦]. مثال لنهي التّنزيه[٤٧٧].

الواو: واو العطف، ولا: ناهية، وتمنن: فعل نهي مجزوم بها، فاعله مستتر فيه، وهو أنت، وتستكثر، [على ما وُجد ههنا][٤٧٨]: حال من الفاعل. أي: لا تُعط مستكثراً. وقد عُلم حاله من قبل[٤٧٩].

فإن قيل: كيف يتوجّه النّهي إلى المنّ، وهو ههنا بمعنَى الإنعام؟ أُجيب[٤٨٠] بأنّ معنَى النّهي إنّما يتوجّه في الحقيقة إلى الحال، لِما[٤٨١] تقرّر في موضعه، من أنّ النّفي والنّهي إنّما يتوجّهان إلى القيد.

(فلا يُسرِفْ فِي القَتلِ)[٤٨٢] مثال لنهي التّحريم. الفاء: هي الفاء الفصيحة[٤٨٣]، وهي جواب شرط محذوف عند النّحاة، ولا: ناهية، يسرف: فعل مضارع مجزوم بها، فاعله مستتر فيه عائد إلى وليّ المقتول، في القتل: متعلّق به، أخرجه عن حيّز الإشكال إلى موقع البيان. أي: فلا يقتلِ غير القاتل، ولا اثنين والقاتل واحد. كان[٤٨٤] أهل زمان الجاهليّة يقتلون جماعة إذا قُتل واحد منهم. فلذلك قيل[٤٨٥]:

---

(٤٧٦) الآية ٦ من المدثر. وسقط «تستكثر» من الأصل و ت و هـ و م. وفي حاشية هـ: أي: ولا تعط شيئاً أحداً طالباً به أكثر منه.

(٤٧٧) في الأصل و ت: مثال النهي.

(٤٧٨) من ظ و ت.

(٤٧٩) انظر ١٩ ب.

(٤٨٠) ظ ت: وأجيب.

(٤٨١) ظ ت: كما.

(٤٨٢) الآية ٣٣ من الإسراء: «... ومن قُتِلَ مَظلوماً فقد جَعَلْنا لوَلِيِّهِ سُلْطاناً. فلا ...».

(٤٨٣) الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسبَّبة عن جملة محذوفة. فهي تفصح عن المحذوف وتفيد بيان سببيته. وقد يكون المحذوف شرطاً أو أمراً أو نهياً أو خبراً معطوفاً عليه.

(٤٨٤) ظ: لأن.

(٤٨٥) الرجز لمهلهل. الأغاني ٤: ١٤٤ والكشاف ٢: ٥١٨ والمقاييس واللسان والتاج (غرر). وكليب هو أخو مهلهل. وآل مرة هم قوم جساس قاتل كليب. والغرة: العبد.

كُلُّ قَتِيلٍ، في كُلَيْبٍ، غُرَّةٌ ‏ حَتَّى يَنَالَ القَتْلُ آلَ مُرَّةْ

وقرأ أبو مسلم[٤٨٦] صاحب الدّولة: «فلا يُسرفُ» بالرّفع، على أنّه خبر في معنَى الأمر. وفيه مبالغة ليست في الأمر.

و الوجه الثّالث منها أن تكون زائدةً للتّأكيد، ولتحسين الكلام، إلى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة لزيادتها ــ فيكون المراد منها ألّا يتغيّر أصل معنَى الكلام بتركها، لا أنّها[٤٨٧] لا تُفيد فيه أصلاً. فلذا[٤٨٨] قال: دُخولُها في الكلام كخُرُوجِها، في عدم تغيير[٤٨٩] أصل المعنَى ــ نحوُ[٤٩٠]: (ما مَنَعَكَ ألّا تَسجُدَ) أي: أن تَسجُدَ؟ بشهادة استقامة المعنَى له. فتكون[٤٩١] للتّأكيد، كما جاءَ أي[٤٩٢]: (أنْ تَسجُدَ)
٨٦أ بدون «لا»، في مَوضِعٍ آخرَ من القرآن. فيدلّ على أنّ «لا» في قوله تعالى: «ألّا تَسجدَ» صلة، جيء بها للتّأكيد. فإنّ القرآن يُفسِّر بعضه بعضاً. فيكون المعنَى: أيّ شيء منعك من السّجود[٤٩٣]؟ قيل: معناه: ما دعاك إلى ألّا تسجد؟ فتكون[٤٩٤] للنّفي.

ما: اسم استفهام مبتدأ ــ فإن قلتَ: فكيف يحسن فيه الاستفهام، بدون أن يتمكّن فيه الاستبهام؟ فإن الله، تعالَى[٤٩٥]، عالم بكل شيء. فقد[٤٩٦] علم المانع من

---

(٤٨٦) عبد الرحمن بن مسلم الخراساني مؤسس الدولة العباسية وأحد كبار القادة. قتل سنة ١٣٧. الكامل لابن الأثير ٥: ١٧٥. وانظر الكشاف ٢: ٥١٨. فالشرح منه بتصرف.

(٤٨٧) في الأصل و ت و هـ: إلا أن.

(٤٨٨) هـ: فلذلك.

(٤٨٩) ط: تغير.

(٤٩٠) الآية ١٢ من الأعراف.

(٤٩١) في الأصل و ت و هـ: فيكون.

(٤٩٢) الآية ٧٥ من ص.

(٤٩٣) سقط «فيكون... السجود» من هـ.

(٤٩٤) ت هـ: فيكون.

(٤٩٥) سقطت من النسخ.

(٤٩٦) في الأصل: وقد.

السّجود. فالاستفهام لأيّ شيء ههنا[٤٩٧]؟ قلتُ: لا استبعاد في ذلك. فإنّ اسم الاستفهام ههنا ليس لتحصل العلم، حتّى يتوجّه ما ذكرته، بل للتّوبيخ ولإظهار معاندته وكفره وكِبره[٤٩٨]ـــ منع: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى «ما»، مفعوله متّصل به، وهو خطاب لإبليس، أن: حرف من النّواصب، وتسجد: منصوب بها، فاعله مستتر فيه وهو أنت، خطاب له أيضاً. والمجموع في قوّة المصدر، على أنّه مفعول لـ «منع»، بتقدير «مِن». فـ «منع» مع مفعوله خبر المبتدأ.

(٤٩٧) سقط «فالاستفهام... ههنا» من ت. وقد أخر المؤلف «لأي شيء» على المبتدأ «الاستفهام»، وحقه التقديم لأن له الصدارة. انظر ١٢٨أ و ١٤٢أ و ١٠٤أ والكتاب ١: ٦٤ و ١٢١ والكليات ٤: ١٦٨ والمغني ص٨ــ٩ و ٢٠٠ والدسوقي ١: ١٩٥.

(٤٩٨) ت: «بكبره». والاعتراض من الكشاف ٢: ٧٠ بتصرف.

ما يأتي على أربعة أوجه

النَّوعُ الرّابِعُ، من الأنواعِ الثّمانية، **ما يأتي علَى أربَعةِ أوجُهٍ**. وهوَ، أي: الآتي عليها، **أربَعةُ ألفاظٍ**.

[لولا]

أحَدُها «لَولا». فيُقالُ فيها تارةً: حَرفٌ ـ يدخل[1] على جملتين: أوّلهما اسميّة، على الأصحّ، والثّانية فعليّة ـ **يَقتَضي**[2] **امتِناعَ جَوابِهِ، لوُجُودِ**[3] **شَرطِهِ**. أي: يدلّ[4] على استلزام تحقّق شرطه، لانتفاء جوابه بحسب فحوَى[5] الخطاب. فحسن مقابلة الوجود بالامتناع. فإنّ الاعتبار للمعنَى لا للّفظ[6]، فقط. فلا يتوجّه ما يُقال، من أنّ الأحسن أن يُقابل الوجوب[7] بالامتناع. فإنّه غير مناسب لمعنَى الكلام، كما تَرى. ولا يتوجّه أيضاً الاعتراض بأنّ الشّرط يُستدلّ بعدمه على عدم المشروط، فكيف يُستدلّ بوجوده على عدمه؟

---

(١) ظ هـ: تدخل.
(٢) ح: تقتضي.
(٣) ظ: بوجود.
(٤) في الأصل: تدل.
(٥) سقطت من ظ و ت.
(٦) في الأصل: المعنى لا اللفظ.
(٧) هـ: الوجود.

فإن قلتَ: الدّالّ على ما ذُكر هو المجموع المركّب، من «لولا» ومدخولها. فكيف يستقيم أنّها تدلّ عليه، وحدها؟ قلتُ: المعتبر في الدّلالة على ما ذُكر هو «لولا» فإنّها هي العمدة فيها، والباقي شرط لها، كما هو شأن الحروف. فصحّت إضافة المعنَى إليها وحدها، من هذه الحيثيّة[8]، كما صحّت في سائر الحروف. ٨٦ب

فالتّحقيق ههنا أنّ لها دلالتين على معنيين: الأُولَى بحسب المنطوق، والثّانية بحسب فحوَى الخطاب. أمّا الأُولَى بحسبه فهي أن تدلّ على استلزام انتفاء شرطه لتحقّق جوابه، كما أنّ الثّانية بحسب الفحوَى هي أن تدلّ على استلزام وجود شرطه لانتفاء جوابه.

فإن قلتَ: الشّرط مع المشروط جائز الاجتماع. فكيف يقتضي امتناع مشروطه؟ قلتُ: المراد من الشّرط ههنا هو الشّرط، بحسب اصطلاح النّحاة، لا بحسب اصطلاح أهل الأصول. على أنّه في التّحقيق شرط لانتفاء الجواب، لا لتحقّقه.

وتختَصّ[9]، في استعمالها، **بالجُملةِ**[10] **الاسمِيّةِ**، خلافاً للكسائيّ — فإنّه قال: إذا قلتَ: «لولا زيد لأكرمتك»، يكون[11] التّقدير: لولا حضر زيد لأكرمتك. فيكون زيد مرفوعاً على أنّه فاعل لفعل مضمر، فتكون[12] جملة فعليّة عنده — **المَحذُوفةِ الخَبَرِ**، لقيام قرينة دالّة عليه.

فيكون المذكور بعدها مرفوعاً على الابتداء، لا مرفوعاً بنفس «لولا» كما ذهب إليه الفرّاء[13] وابن كَيسان، ولا بفعل مضمر كما ذهب إليه الكسائيّ. قال ابن

---

(٨) الحيثية: الجهة والاعتبار.

(٩) هـ ع: «ويختص». ح: فتختص.

(١٠) ت: «باستعمالها في الجملة». هـ: في استعمالاته بالجملة.

(١١) هـ: فيكون.

(١٢) ظ هـ: فيكون.

(١٣) معاني القرآن ١: ٤٠٤ والجنى الداني ص٦٠٢ ومنهج السالك ص٤٩ وشرح الكافية ١: ١٠٤ والتصريح ٢: ٢٦٣.

الطَّراوة[١٤]: إنَّ جواب «لولا» يكون خبر المبتدأ[١٥] دائماً. فلا يكون الخبر محذوفاً عنده. وردّه البعض بأنّه لا رابط[١٦] بينهما.

فإن قلتَ: الجواب منوط بالشّرط، من حيث اللّزوم بينهما، فلا حاجة إلى زيادة الرّابط والعائد، إذ في اللّزوم غُنية عن ذلك. قلت: الارتباط الحاصل ههنا هو الارتباط بين الشّرط وجوابه، لا بين المبتدأ وخبره، والكلام في الثّاني، لا في الأوّل. فعاد الردّ بحاله.

وأُجيب بأنّ المقصود من الرّابطة هو الدّلالة على نوع تعلّق[١٧]. وقد حصل ههنا. فإنّ الاتّصال لمّا حصل بين الشّرط وجوابه، بحيث يُفيد الارتباطَ بين المبتدأ وخبره، استُغني بذلك عن الرّابطة بينهما، كما استُغني عنها إذا كانت الجملة خبراً عن ضمير الشّأن، لحصول اتّصال بينهما.

٨٠أ والحاصل[١٨] أنّ مذهبه أقرب إلى التّحقيق والعقل، كما أنّ مذهب غيره أنسب إلى المباحث العربيّة والنّقل.

هذا. وإنّ الخبر يجب حذفه إذا كان عامّاً، كالحصول والوجود، نحو: لولا زيد لهلك عمرو. وأمّا إذا كان خاصّاً فلا يُحذف، إن لم يُوجد دليل عليه. فلهذا قال: غالباً. وفيه إشارة إلى ردّ قول من قال: «إنّ الخبر بعدها واجب الحذف دائماً[١٩]»، فيجعل نحو «لولا زيد يدفع عدوّه لأهلكه» من قبيل المحذوف الخبر، تقديره: لولا زيد موجود دافعاً عدوّه لأهلكه. فإنّ مثل هذا تمحّل محض، خارج عن معنى الكلام.

---

(١٤) أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي. نحوي ماهر وأديب بارع، له آراء في النحو تفرد بها. توفي سنة ٥٢٨. البغية ١: ٦٠٢. وانظر المغني ص٣٠٣ والجنى الداني ص٦٠١ — ٦٠٢، ومنهج السالك ص٤٩.

(١٥) هـ: خبراً لمبتدأ.

(١٦) ظ: لا ارتباط.

(١٧) ت: التعلق.

(١٨) سقطت الواو من ظ و ت.

(١٩) سقطت من الأصل.

نحوُ: لَولا زيدٌ لأكرَمتُكَ. فلولا: حرف امتناع، وزيد: مبتدأ، خبره: محذوف وهو موجود، واللّام: لام جواب [لولا][20]، أكرم: فعل، فاعله متّصل به، ومفعوله متّصل به أيضاً[21]. فالجملة الفعليّة جوابها، كما أنّ الجملة الاسميّة شرطها.

وأمّا نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، فقد مرّ بحثه في الباب الثاني[22]. فما وُجد[23] ههنا في بعض النّسخ، من قوله: ومنهُ، أي: من[24] قبيل المذكور، قولك[25]: «لَولايَ لَكانَ كَذا»، فإنّما يستقيم على مذهب الأخفش، فلذا فسرّه بقوله: أي: لَولا أنا مَوجُودٌ.

و يُقال فيها تارةً أخرَى: حَرفُ تحضيضٍ، أي: حرف يدلّ على طلب أمر، على سبيل الإزعاج والعنف ـــ والتّحضيض[26] مأخوذ من حضّه على القتال أي: حثّه[27] عليه وطلبه منه. فيكون أبلغ في إفادة هذا المعنى، لزيادة بنائه على بنائه ـــ وعَرضٍ أي: حرف يدلّ على طلب أمر، على سبيل الرّفق. وهو مأخوذ من قولهم: عرض فلان حاجته على فلان، إذا أظهرها[28] عليه وأبرزها[29] لديه. فيكون المراد منه الطّلب على سبيل الرّفق، بحسب معونة المقام.

ومنه التّعريض خلاف التّصريح، كقول الفقير للغنيّ: جئتك لأُسلّم عليك،

---

(٢٠) من ت. ظ: لام الجواب.

(٢١) ظ: «متصل أيضاً به». ت: متصل أيضاً.

(٢٢) انظر ٥٨أ.

(٢٣) ت: فما يوجد.

(٢٤) هـ: ومن.

(٢٥) انظر م. وسقط المقول وتفسيره من ع و ح.

(٢٦) سقطت الواو من الأصل و ت. هـ: «على سبيل الرفق وهو». وفي الحاشية تصويب عن بعض النسخ.

(٢٧) ت: حض على القتال أي حث.

(٢٨) ظ: «أظهره». ت: أظهر.

(٢٩) ظ ت: وأبرزه.

وأنظر إلى وجهك الكريم. فيكون مراده من هذا طلب المعروف، على سبيل تركِ التّصريح، والرّفقِ. فكأنّه يطلب حاجته منه، من جانب وناحية، لداعٍ دعا إليه. تقول: نظرتُ إلى فلان عن عُرْض، أي: من جانب وناحية. ٨٧ب

فمن هذا عُلم [أنّ][30] قول من قال: «العَرض يلزمه الطّلب، وليس بموضوع له» غير وارد ههنا، لما عرفتَ من قبلُ[31] أنّ المراد من المعنَى في أمثال هذا أعمّ، سواء حصل اللّفظ بالوضع، أو بحسب معونة المقام. فلهذا جَعل الوجوه وجوه الاستعمال، لا وجوه الوضع. فتأمّلْ.

فإن قلتَ: فلمَ جعلها فيهما وجهاً واحداً؟ قلتُ: لاشتراكهما في معنَى الطّلب، وإن اختلفا في جهته. فلهذا أشار إلى التّمييز بينهما، بقوله: **أي: طَلَبٍ بإزعاجٍ** وعنف، في صورة التّخصيص ـ يُقال: أزعجه، إذا قلعه من مكانه ـ **أو طلب برِفقٍ**، في صورة العَرض. فيكون من قبيل اللّفّ والنّشر المرتّب.

فإن قلتَ: لمَ استعمل أوّلاً الواو، وثانياً «أو»؟ قلتُ: لأنّ المقامَ الأوّل مقامُ الاشتراك، والمقامَ الثّاني مقامُ الامتياز والتّنويع. فكلّ منهما ثابت في مقام يليق به، على حسب توافق الوضع والطّبع. فظهر الفرق بينهما أنّ التّخصيصَ طلب على سبيل العنف، والعَرضَ طلب على سبيل الرّفق.

فإن قلتَ: هل[32] الفرق الحاصل بينهما، بحسب التعقّل، كافٍ في الفرق بينهما، بحسب تحقّق موارد الاستعمال؟ قلتُ: لا، بل هو مفوّض إلى صلاحية[33] المقام لأحدهما، أو لكليهما، لو أمكن.

---

(٣٠) من ظ و ت.
(٣١) انظر ٨٧أ.
(٣٢) ظ: هذا.
(٣٣) في الأصل و هـ: صلاحيّة.

فتختصُّ، أي: «لولا» الّتي للتّحضيض والعَرض، بالفعل المُضارِع[٣٤] أي: الفعل الدّالّ على معنًى، مقترن بالزّمان المستقبل حقيقة.

لا شكّ أنّ دخولها إنّما هو على لفظ المضارع حقيقة وعُرفاً، لا على معناه المستقبل. فلا يتوجّه الاعتراض بأنّ الصّواب أن يقول: «المستقبل»، بدل قوله: المضارع.

فإن قلتَ: إنّ النّحاة قد قالوا: إنّ المضارع، بعد هذه الحروف، يحتمل المضيّ والاستقبال. فمن أين يتمّ التّقريب؟ قلتُ: الكلام في «لولا» التّحضيضيّة، لا في «لولا» مطلقاً. فيكون المضارع بعدها دالاً على معنًى، مقترن بالزمان المستقبل. ٨٨أ
فحصل التّقريب بلا مرية[٣٥].

فإن قلتَ: لا يحصل التّقريب ههنا إلّا بعد حصول القرينة المعيِّنةِ المضارعَ للاستقبال. فمن أين لك هذه القرينة؟ قلتُ: قد حصلت، من حيث إنّها تدلّ على[٣٦] طلب فعل. وهو لا يكون إلّا في المستقبل، لا[٣٧] في الحال، ولا في الماضي. فقد ظهر من هذا أنّ المقتضي للاختصاص هو الطّلب المذكور. فلأجل هذا أُدخل الفاء [على المضارع][٣٨]، في قوله: فتختصّ المضارعَ[٣٩].

فإن قلتَ: قد استعمل الباء مع الاختصاص، قُبيل هذا، في قوله: «وتختصّ[٤٠] بالجملة الاسميّة»، وبُعيد هذا، في قوله: «وتختصّ[٤١] بالماضي». فلمَ

---

(٣٤) في حاشية الأصل: «هو منصوب على نزع الخافض، كما ذكره فيما بعده». قلت: هذا على اعتبار نص المتن: «فتختص المضارع» كما أورده الشارح عن ابن هشام، لا على اعتبار نص الشارح. وانظر ٨٨ب. غير أن عبارة ابن هشام هي في المطبوعات بإثبات الباء.

(٣٥) المرية: الشك والتردد في الأمر. وفي النسخ: ريبة.

(٣٦) سقطت من الأصل.

(٣٧) سقطت من الأصل و هـ.

(٣٨) من ظ و ت.

(٣٩) سقطت من ظ و ت. وفي الأصل: بالمضارع.

(٤٠) انظر ٨٦ب. هـ: وتختص.

(٤١) انظر ٨٩أ. والصواب: فتختص.

تركها ههنا؟ قلتُ: حذفَها وحدها ههنا طلباً للاختصار، وعدّى الفعل إلى مفعوله على سبيل نزع الخافض، أو حذفَهما جميعاً، فالمعنَى: فيختصّ[٤٢] المضارعُ بالمستقبل. قال الجوهريّ[٤٣]: «اختصّه بكذا أي: خصّه به». لا يخفَى عليك أنّ هذا المعنَى، وإن كان غير ظاهر، يدفع الشُّبه[٤٤] بحذافيرها.

أو تختصّ بما في تأوِيلِهِ، أي: تأويل المضارع، أي: لفظهُ ماض ومعناه مستقبل، فيكون مجازاً.

فإن قلتَ: ما[٤٥] العلاقة بين معنَى الماضي والمستقبل، حتّى يصحّ المجاز؟ فما الفائدة فيه، حتّى يكون معتبراً؟ قلتُ: أمّا العلاقة فهي أنّ الزّمان معتبر في كل منهما، مع أنّ المستقبل يؤول إلى الماضي، في الجملة. وأمّا الفائدة فيه فهي كمال عناية المتكلّم، بوقوع المطلوب[٤٦]. فكأنّه قد وقع. فهو يُخبر عنه، على سبيل الابتهاج، نحو: أطال اللّٰه بقاءك.

مثال المضارعِ الصّريح الواقع بعدها نَحوُ «تستغفرون» في قوله، تعالَى[٤٧]: (لَوْلا تَسْتَغفِرُونَ اللّٰهَ). أي: قال صالح ـ عليه الصّلاة والسّلام[٤٨] ـ لقومه: «هلّا[٤٩] تستغفرون اللّٰه»، قبل نزول العذاب.

لولا: حرف طلب الاستغفار ـ فإن قلتَ: هل هي ههنا للتّحضيض، أو للعرض؟ قلتُ: الظّاهر أنّها ههنا تكون[٥٠] للعرض، ويحتمل أن تكون[٥١]

---

(٤٢) كذا بالياء، ليناسب التوجيه الذي أراده الشارح. وعبارة ابن هشام هي بالتاء. وفي الأصل: يختص.
(٤٣) الصحاح (خصص).
(٤٤) في الأصل: الشبهة.
(٤٥) سقطت من الأصل.
(٤٦) ظ: الطلب.
(٤٧) الآية ٤٦ من النمل.
(٤٨) في النسخ: عليه السلام.
(٤٩) في الأصل: «هل». وانظر الكشاف ٣: ٢٩٢.
(٥٠) ت هـ: تكون ههنا.
(٥١) زاد هنا في هـ: ههنا.

للتّحضيض ـ يستغفر: فعل مضارع، فاعله الواو، والنون: علامة الرّفع، ومفعوله لفظة[52] الجلالة.

و مثال[53] مافي تأويل المضارع نحو[54] «أخّر» في قوله، تعالى: (لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريبٍ، فأصّدّق، وأكونَ[55] مِنَ الصّالِحِينَ). أي: ٨٨ب
هلاّ[56] تؤخّرني إلى أجل قليل. التّقدير: ليكن منك تأخيرٌ فتصدُّق منّي وكوني[57] من الصّالحين. ونحو قولك: «ألا تزورنا، فنكرمَك، ونكونَ من المحسنين»[58] يُوضح هذا بعض إيضاح.

لولا: حرف عرض، أخّر: فعل ماض بمعنَى المضارع، إذ لا معنَى لطلب تأخير في الزمن الماضي، فاعله ضمير مرفوع، متّصل به، وهو التاء، مفعوله ياء المتكلّم، والنّون: نون الوقاية.

هذا على ما قصده ههنا. وهو تكلّف. فالظّاهر أنّها في أمثال هذا تكون لمجرّد التّمنّي، فيكون التّقدير: «ليتك أخّرتني إلى أجل قليل»[59]، مثل[60]:

«ليتَ الشّبابَ يَعُودُ يوماً»

فلهذا قال الزمخشريّ ههنا[61]: هلاّ أخّرت موتي إلى أجل قليل.

---

(٥٢) ظ: لفظ.
(٥٣) سقطت الواو من النسخ.
(٥٤) سقطت من ح.
(٥٥) الآية ١٠ من المنافقون. ت: وأكن.
(٥٦) سقطت من ت.
(٥٧) في الأصل: وأكن.
(٥٨) ت: «وتكون من المحبين». هـ: ونكون من المحسنون.
(٥٩) هـ: قريب.
(٦٠) قسيم بيت لأبي العتاهية، تمامه:

فياليتَ الشّبابَ يَعُودُ يوماً ... فأُخبِرَهُ بما فَعَلَ المَشِيبُ

ديوانه ص ٢٣ والمغني ص ٣١٢ والعيني ٢: ٢٢٥.
(٦١) الكشاف ٤: ٤٣٦. وفي النقل تصرف.

فإن قلتَ: القاعدة أنّها إذا دخلت على الماضي تُفيد التّـنـديم[٦٢]. لكنّـه لا يصـحّ ههنا أصلاً، فلا يتـمّ ما ذكرتـه. فلهذا جعلها للعرض ههنا. قلتُ: معناها التّمـنّي، والتّـنديم[٦٢] ليس من لوازمه. بل هو متولّـد منه. فيجوز أن يحصل له العُقم، لانتفاء شرط[٦٣]، أو لقيام مانع.

الفاء في قوله «فأصّـدّق»[٦٤]: فاء جواب الأشيـاء السّتّـة، أن: مضمـرة بعدها[٦٥]، أصّـدّق: فعل مضارع منصوب بها، فاعله مستتر فيه، وهو أنا ــ أصله «أتصـدّق»[٦٦] من باب التّـفـعّـل، فقُلبت التّاء صاداً فأُدغمت الصّاد في الصّاد. قرأ أُبـيّ[٦٧]: «فأتَـصَـدّقَ» على الأصل ــ الفعل مع فاعله: في تأويل المصدر، مرفوع المحلّ على أنّه معطوف بها على ما قبله، كما أشرنا إليه، الواو: واو العطف، أكون: منصوب على أنّه معطوف بها على لفظ «أصّدّق»، وهو فعل من الأفعال النّاقصة، اسمه مستتر فيه، وهو أنا، خبره: من الصّالحين. وقُرئ: «أكُـنْ»[٦٨] بالجزم، عطفاً على محـلّ «فأصّـدّقَ». كأنّـه قيـل: إن أخّـرتنـي أصّـدّقْ، وأكـــنْ [من الصّـالحين][٦٩].

فلمّـا[٧٠] فرغ من بيان الوجه الثّـاني أراد أن يُرتّـب عليه بيان الوجه الثّالث، فقال: و يُقال فيها تارةً: حَرفُ تَوبِيـخٍ، أي: حرف دالّ على تهديد وتعنيف ولوم، على ترك فعل في الزّمن الماضي. فلهذا رتّـب على ذلك قوله: فتختَـصُّ[٧١] بـالفعـل ٨٩أ

---

(٦٢) في الأصل و ظ و ت: «التقديم». وانظر المغني ص٣٠٣.
(٦٣) ظ: شرطه.
(٦٤) سقط «في قوله فأصدق» من النسخ.
(٦٥) ت: الأشياء الستة التي تكون مضمرة بعدها.
(٦٦) في الأصل: التصدق.
(٦٧) الكشاف ٤: ٤٣٦ والبحر المحيط ٨: ٢٧٥.
(٦٨) ظ: «وقرأ أكن». ت: «وقرىء وأكن». وانظر الكشاف ٤: ٤٣٦.
(٦٩) من ظ و ت.
(٧٠) ظ ت: لما.
(٧١) ظ هـ: «فيختص». وانظر ٨٨أ.

الماضي ــ قال بعضهم: قلّما يخلو مصاحبها من[٧٢] توبيخ. فلهذا قيل: إنّها تدخل على الماضي غالباً. لكنّ عبارة المصنّف أسدّ[٧٣] وأدقّ ــ **نحو**[٧٤]: ﴿**فلولا نصرَهُمُ الّذينَ اتّخذُوا، مِن دُونِ اللّهِ، قُرباناً آلِهةً**﴾. القربان: ما تُقرّب به إلى اللّه، تعالى[٧٥]. أي: اتّخذوهم شفعاء متقرَّباً بهم إلى اللّه، حيث قالوا: هؤلاء شفعاؤنا عند اللّه. والمعنَى: فهلاّ منعهم من الهلاك آلهتُهم.

الفاء: تدلّ على ترتيب التّوبيخ، لولا: حرف توبيخ، نصر: فعل، هم: مفعوله عائد إلى الكفّار المهلَكين، الّذين: اسم موصولَ، اتّخذ: فعل، فاعله الواو العائد إلى الكفّار أيضاً، من دون اللّه: متعلّق به، ومفعوله الأوّل ضمير عائد إلى الاسم الموصول محذوف، ومفعوله الثّاني: آلهة، وقرباناً: حال من المفعول. وقيل: مفعول له، وقيل: هو[٧٦] مفعول ثان لـ «اتّخذ»، بمعنَى: ذات قرابة، مقدّمٌ على مفعوله الأوّل، وهو آلهة. والفعل مع معموله جملة فعليّة، وقعت صلة للموصول، وهو مع صلته مرفوع المحلّ، على أنّه فاعل «نصر».

ثمّ إنّها لمّا استُعملت في معنيين: أحدهما استفهام، والآخر نفي، كل منهما غير مرضيّ عنده، ولكنّ[٧٧] كونها للاستفهام أقرب من كونها للنّفي، جعله وجهاً رابعاً، على سبيل الحكاية عن غيره، بصيغة التّمريض، فقال: «قِيلَ: و»[٧٨] ــ هي للعطف على الوجه الثّالث. فتكون من المحكيّ لا من الحكاية، فيكون مقول القول هو المجموع. أعني الواو ومدخولها. فاندفع ما قيل من أنّ الواو لا تقع[٧٩] بين القول

---

(٧٢) هـ: عن.

(٧٣) ت هـ: أشد.

(٧٤) الآية ٢٨ من الأحقاف. وتفسيرها من الكشاف ٤: ٢٤٦.

(٧٥) سقطت من النسخ.

(٧٦) سقطت من الأصل.

(٧٧) سقطت الواو من النسخ.

(٧٨) ع: «وقيل قد». ح: وقيل تارة.

(٧٩) ظ: لا يقع.

ومقوله، كما لا تقع[80] بين الفعل ومفعوله ــ تكُونُ للاستِفهامِ أي: تكون «لولا» تارة موضوعة للاستفهام مستعملة ــ وإلّا فليس بمستنكر أن تُستعمل الحروف[81] في غير معناها على سبيل المجاز، ولو بمعونة المقام ــ نَحوُ «لولا» في قوله، تعالَى[82]: (لَولا أخّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ) أي: هل[83] أخّرت موتي إلى زمان قليل[84]؟ و في قوله: (لَولا أُنزِلَ إلَيهِ[85] مَلَكٌ) أي: هل[83] أُنزل إلى الرّسول ملك؟ أُنزل: فعل، إليه: متعلّق به، وملك: قائم مقام فاعله.

٨٩ب قالَهُ الهَرَوِيُّ[86]. أي: قال الهروريّ: إنّ «لولا» تكون[87] للاستفهام، كما في هذين القولين. وأما فائدة هذا القول فهي التّحميلُ على غيره، والاعتراضُ عليه على سبيل المعارضة، مع التّرجيح، والإشعارُ بأنّ صيغة[88] التّمريض في الوجه الرابع ليست لكون فاعلها مجهولاً، بل لعدم الاعتبار بهذا[89] القول.

فلأجل هذا قال: والظّاهِرُ ــ أي: كونها للاستفهام محتمل بعيد خفيّ، لا دليل يدلّ عليه ظاهراً، من حيث اللّفظ والفحوَى. والظّاهر: المتبادر، لا يجوز العدول عنه إلّا بدليل ــ أنّها[90] أي «لولا في القول الأوّلِ[91]، أي: في «لولا»

(٨٠) في الأصل و ظ و هـ: لا يقع.
(٨١) في الأصل و ظ و ت: يستعمل الحرف.
(٨٢) الآية ١٠ من المنافقون.
(٨٣) ت: هلا.
(٨٤) ت: أجل قريب.
(٨٥) الآية ٧ من الفرقان. وفي الأصل و ت: «عليه» خلافاً لما في من الشرح، فتكون الآية ٨ من الأنعام.
(٨٦) أبو الحسن علي بن محمد عالم بالنحو إمام في الأدب. توفي سنة ٤١٥. معجم الأدباء ١٤: ٢٤٨ وإنباه الرواة ٢: ١١١. وانظر الأزهية ص١٧٥.
(٨٧) هـ: يكون.
(٨٨) ظ: صفة.
(٨٩) ت: لهذا.
(٩٠) سقطت من ع.
(٩١) م ح: في الأولى.

أخرتني إلى أجل قريب »، للعَرْض أي: لطلب تأخير الموت على سبيل الخضوع، و في القول الثّاني[92]، أي: في « لولا أنزل إليه[93] ملك »، للتّحضيض أي: لطلب الإنزال، على سبيل العتوّ والعصيان. فيكون استعمالها ههنا من الوجه الثّاني، فلا تكون للاستفهام عنده.

فإن قلتَ: مثل هذا لا ينفي أصل الدّعوَى. فكيف يكون ردّاً عليه؟ قلتُ: لمّا كانت تلك الدّعوَى مبنيّة على دليل، وقد خرج عن الدّلالة عليها لظهوره في خلافها، سقطت لعدم بقاء أساسها.

فإن قلتَ: هذا قول بلا دليل أيضاً. فمن أين له التّرجيح؟ قلتُ: الجليّ لا يحتاج إلى دليل. متَى احتاج النّهار إلى دليل؟ فلأجل هذا نبّه عليه بقوله: والظّاهر أنّها في الأوّل[94] للعرض.

فعُلم ممّا ذُكر أنّ من قال: « إنّ قوله والظّاهر إلى آخره، من كلام المرويّ » فقد[95] خبط خبط عشواء، وركب متن عمياء.

وزادَ ــ أي: المرويُّ[96]، كما يدلّ عليه ذكره سابقاً، وواو العطف كذلك. قيل: الضّمير في « زاد » عائد إلى عليّ بن عيسَى[97]. فلعلّ جواز[98] هذا ههنا مبنيّ على ادعاء اشتهاره في التّعريض لهذا المعنَى. لكن لا يخفَى أنّه تكلّف ــ معنًى لـ « لولا » آخرَ أي: غير المعاني الأربعة. فيكون وجوه استعمالاتها خمسة عنده. ففي

---

(92) في المطبوعات: « وفي الثانية ». وسقطت الواو من ت.
(93) ت: عليه.
(94) ظ: الأولى.
(95) ظ ت: فقط.
(96) الأزهية ص178.
(97) هو أبو الحسن الرماني. انظر معاني الحروف ص124 وإعراب القرآن للنحاس 2: 268 والرماني النحوي ص393 والجنى الداني ص608.
(98) هـ: جواب.

قوله: «وزاد» إشارة إلى أنّه مخترَع، من عنده لا أصل له، ولا يُلتفت إليه. فيكون مردوداً، كما يصرّح[99] به بعد هذا.

وهوَ أن تكُونَ نافِيةً — أي: المعنَى الزّائد الغير[100] المعاني الأربعة هو النّفي.

٩٠أ ففي عبارته أدنَى مسامحة، فائدتها تقرير[101] ذلك المعنَى — **بمَنزِلةِ «لَم»**[102] في الدّلالة على النّفي في الزّمن الماضي.

ثمّ لمّا حكَى أنّ ذلك المعنَى أصل ثابت عند المرويّ — وكلّ أصل له فروع — وأراد أن يُظهر بعض موارد ذلك الأصل للإيضاح على ما قصده، قال[103]: **وجَعَلَ** — أي: المرويّ. فيكون على بناء المعلوم، كما هو الظّاهر. فمن جوّز أن يكون على بناء المجهول فقد قطع انتظام[104] الكلام — **مِنهُ** أي: من ذلك المعنَى. فتكون «مِن» ههنا كـ «من» في قولك: زيد من الإنسان. فيكون بعضاً من الكلّيّ بمعنَى جزئيّ له. ويجوز أن يكون بمعنَى البعض من الكلّ، فيكون التّقدير: جعل من موارد ذلك الأصل معنَى «لولا» في قوله، تعالَى: (**فلَولا كانَت قَريةٌ آمَنَت**)[105]، **أي: لَم تكُن قَريةٌ**، من القرَى الّتي أهلكناها، آمَنَت قبل معاينة العذاب، (**فنفَعَها إيمانُها**) أي: نفع أهلَ القرية إيمانهم، بأن يقبله[106] اللّه منها، ويكشف العذاب عنها (**إلّا قَومَ يُونُسَ**). فيكون الاستثناء متّصلاً، لأنّ المراد من القرى أهاليها. كأنّه قال: ما آمن أهل قرية من القرَى العاصية، فنفعهم إيمانهم، إلّا قوم يونس. ويؤيّده[107] قراءة الرّفع على البدل.

---

(٩٩) ت: صرح.
(١٠٠) كذا. وانظر ٥٢ب.
(١٠١) ت: تقدير.
(١٠٢) ح: مثل كلمة لم.
(١٠٣) ظ: فقال.
(١٠٤) ظ ت: نظام.
(١٠٥) الآية ٩٨ من يونس. وسقطت بقية الآية من المطبوعات.
(١٠٦) ظ ت: تقبله.
(١٠٧) سقطت من الأصل و هـ.

فإن قلتَ: لمَ اختار الزّمخشريّ[١٠٨] وغيره الاستثناء المنقطع ههنا؟ قلتُ: لأنّه حملها على معنَى التّحضيض، والاستثناءُ المتّصل لا يحسن ههنا، على إرادة التّحضيض، كما لا يحسن أن تقول: هلّا[١٠٩] قرأ قومك القرآن إلّا الصّلحاءَ منهم. تُريد[١١٠] استثناء الصّلحاء من المحضَّضين على قراءة القرآن، لا سيّما إذا وقعت منهم قراءة القرآن، إذ التّحضيض بلفظ المضيّ يُفيد اللّوم على التّرك. وقوم يونس قد آمنوا، وما تركوا الإيمان. فكيف يستقيم اللّوم على ترك الإيمان؟

فإن قلتَ: ليس الاستثناء من الحكم[١١١]، فضلاً عن التّحضيض. وإنّما هو من أهل القرَى، وقومُه داخلون فيهم دخول زيد في القوم، في قولك: جاء القوم إلّا زيداً. فيكون متّصلاً. قلتُ: نعم، لكن لمّا كان الظّاهر المتبادر إلى الفهم، من القول، استثناء قومه من القوم المحضَّضين على الإيمان، ولم يستقم معنَى التّحضيض في ٩٠ب
حقّ قومه، لما[١١٢] عرفتَ، حَمل الاستثناء على استثناء المنقطع. فلهذا اختاره، وجوّز الاستثناء المتّصل ههنا.

الفاء: تدلّ على التّعقيب، ولولا: حرف للتّفي[١١٣]، وكانت: فعل من الأفعال النّاقصة، اسمه: قرية، وآمنت: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إليها، الفاء: للعطف، نفع: فعل، مفعوله متّصل به عائد إليها، وإيمان: مضاف إلى الضّمير المجرور فاعله، إلّا: حرف استثناء، قوم: منصوب مستثنًى من اسم «كان» على ما عرفتَ تحقيقه، ويونس: غير منصرف للعجمة والعلميّة، مجرور لإضافة «قوم» إليه. لكنّه بالفتحة[١١٤] طلباً للخفّة.

---

(١٠٨) الكشاف ٢: ٢٩١ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٦٨.

(١٠٩) في الأصل: «يقول هلا». هـ: يقول فهلا.

(١١٠) في الأصل والنسخ: يريد.

(١١١) خبر «ليس» هو متعلق «من الحكم».

(١١٢) ظ ت: كما.

(١١٣) هـ: النفي.

(١١٤) ظ: بالفتح.

هذا. وإنّ المصنّف ردّ قول المرويّ، لعدم استناده إلى أساس، ولعدم قبول الدّعوَى بغير دليل، لا سيّما هناك من يُعارض. فأشار إلى أنّ استعمال «لولا» في قوله، تعالَى: «فلولا كانت قرية آمنت»، من قبيل[115] الوجه الثّالث، فيُفيد[116] التّوبيخَ قصداً وأصالة، والنّفيَ التزاماً وضمناً.

ثمّ نبّه على دليل الأوّل، بقوله: والظّاهِرُ ـــ الّذي يشهد له بالصّدق النّقلُ من أئمّة العربيّة ـــ أنّ المُرادَ من «لولا» في قوله، تعالَى: «فلولا كانت قرية آمنت» معنَى: فَهَلاّ. فكأنّه[117] قيل: فهلاّ كانت قرية آمنت. لا شكّ أنّ «هلاّ» ههنا تُفيد التّوبيخ. فكذا «لولا». ففائدة[118] إدخال الفاء عليها ههنا هي زيادة تقرير المقصود، ودفع الاشتباه. وإلّا فلا يخفَى أنّ تصوير معنَى التّوبيخ ههنا يتمّ بدونها.

وهوَ[119]، أي: القول الّذي ذكرنا، من أنّ المراد ههنا معنَى «هلّا» قَولُ الأخفَشِ وقول الكِسائيّ والفَرّاءِ[120]. ويُؤَيِّدُهُ أي: ما ذكَر، قِراءةُ أُبَيّ بن كعب[121]: «فهلّا» ههنا بدل «فلولا» فإنّ القراءات كالرّوايات، تحصل تقوية منْ بعضها لبعض.

وما وقع ههنا في بعض النّسخ بدل «قراءة أُبيّ» من «أنّ في حرف أُبيّ»[122] أي: في مصحفه وأصله ـــ وقيل: أي: في قراءته ـــ: «فهَلاّ» فمآله واحد. لكنّ المذكور أوّلاً أظهر[123].

---

(115) ظ: قبل.
(116) ظ ت: فتفيد.
(117) هـ: كأنّه.
(118) ظ: «وفائدة». ت: فائدة.
(119) تحتها في هـ: أي: كونه بمعنى هلّا.
(120) ت: «الفراء والكسائيّ». وانظر معاني القرآن للفراء ١ : ٤٥٩ وللأخفش ص ٢٩٥.
(121) الكشاف ٢ : ٢٩١.
(122) انظر م. وزاد هنا فيها: بن كعب وابن مسعود.
(123) ظ: أشهر.

فإن قلتَ: الواو ههنا حرف عطف. فأين المعطوف عليه؟ قلتُ: المعطوف ١٩٢أ
عليه مقدَّر، تقديره: القول الّذي ذكرناه يشهد بصدقه[١٢٤] قول أئمة النّحو، ويؤيّده قراءة أُبيّ[١٢٥]. فيكون حالهما كحال الشّاهد والمزكّي[١٢٦].

فإن قلتَ: ينبغي أن يكون الأمر بالعكس، كما لا يخفى. فما السّرّ في العدول؟ قلتُ: السّرّ أنّ قول هؤلاء مقصور على النّظر إلى المعنَى قصداً، والمقصود بيانه، وقراءته متوجّهة إلى النّظم والتّكلّم أصالة، وإلى المعنَى ضمناً. فلهذا جعلَ قولهم شهادة، وقراءته تقوية. على أنّ تحصيل بيان معنَى المتواتر من بيان معنَى غير المتواتر ممّا يأباه الطّبع ظاهراً.

ثمّ لـمّا فرغ من التّنبيه عليه أشار إلى الاستدلال على الثّاني، بقوله: **ويَلزَمُ** ـــ أي: «لولا» تُفيد التّوبيخ قصداً كـ «هلاّ»، على ما مرّ تحقيقه، ويلزم ـــ **مِن ذلِكَ** أي: كونها مفيدة إيّاه ههنا ـــ فلذا أضاف لفظة «معنَى» إلى «النّفي» في قوله: ـــ **مَعنَى النّفي الّذي ذَكَرَهُ الهَرَوِيُّ**.

بيان ذلك أنّ «لولا» قد أفادت التّوبيخ على ترك الفعل، في أمثال هذه الصّورة، بالاستقراء. وكلّما أفادته فقد دلّت على انتفاء ذلك الفعل التزاماً بالضّرورة، لتعيّن توجّه التّوبيخ إلى عدم الفعل، فقط. فكلّما[١٢٧] أفادت التّوبيخ على ترك[١٢٨] الفعل فقد دلّت على انتفاء ذلك الفعل.

فبهذا اندفع ما قيل ههنا، من أنّ كلام المصنّف لا يستلزم النّفي كلّيّاً في جميع الصّور. وإن استلزمه في هذه الصّورة فلا يلزم ردّ أصل دعوَى الهرويّ. وسقط[١٢٩]

---

(١٢٤) ظ: لصدقه.

(١٢٥) زاد هنا في ت: بن كعب.

(١٢٦) الشاهد: الخبر القاطع يبين الحق. وفيه إقرار مع العلم وثبات اليقين. والمزكي: الخبر يؤيد الشاهد ويقويه ويزكيه ويعدله. وقد يطلق الشاهد والمزكي على من يؤدي الخبر.

(١٢٧) ت: وكلما.

(١٢٨) سقطت من ظ و ت.

(١٢٩) هـ: ويسقط.

أيضاً ما أُورد ههنا من جواز اللّوم على وجود الفعل، مع عدم الدّلالة على نفيه، لأنّ أمثال هذا المبحث مباحث عربيّة[130]، يكفي فيها ملازمة[131] إقناعيّة ومناسبة عاديّة. واضمحلّ أيضاً ما اعتُرض في هذا الموضع، من أنّ التّوبيخ يجوز أن يكون مستفاداً من «لولا» ومدخولها جميعاً، فلا يلزم دلالتها وحدها على الانتفاء بالتزام، لأنّ دلالتها عليه قد تحقّقت بتتبّع موارد استعمالها، مع شهادة فحوَى الكلام، ومعونة المقام. وأمّا
٩١ب احتياجها فيها إلى متعلّقها فلا يقدح[132] فيها، كما لا يقدح في دلالة سائر الحروف.

وقد أشار إلى جميع ما قلناه[133]، في تحقيق هذا المحلّ، بقوله: **لأنَّ اقتِرانَ التَّوبِيخِ** ــ المدلول عليه بـ «لولا». قولُه: ــ **بالفِعلِ**: متعلّق بالاقتران ــ فإن قلتَ: ما المراد من اقتران التّوبيخ بالفعل الّذي هو فعل ماض؟ قلتُ: المراد مقارنة فعل التّوبيخ ومدلوليّته للفعل الّذي دخلت عليه «لولا» في زمان تحقّقه بالاستعمال، سلوكاً إلى[134] طريق توصيف المدلول بوصف الدّالّ. وإنّما عدل إليه لأنّ التّوبيخ أقرب إلى الدّلالة على الانتفاء من «لولا» ــ **الماضِي**: صفة الفعل **يُشعِرُ**، أي: اقتران التّوبيخ، **بانتِفاءِ وُقُوعِهِ**، أي: بانتفاء تحقّق مدلول الفعل الماضي، بمعنَى أنّه ما وقع.

وممّا يُقوّي ما ذكره قول الزّمخشريّ، في تفسير هذا الكلام[135]: والجملة في معنَى النّفي. كأنّه قيل: ما آمنت قرية. وكذا قول البيضاويّ ههنا[136]: ويجوز أن تكون الجملة في معنَى النّفي، لتضمّن[137] حرف التّحضيض معناه. وقال المصنّف،

---

(١٣٠) في الأصل و هـ: جزئية.
(١٣١) ظ ت: ملازمة فيها.
(١٣٢) ظ ت: لا يقدح.
(١٣٣) ظ هـ: ما قلنا.
(١٣٤) ظ: «مسلوكاً إلى». هـ: سلوكاً في.
(١٣٥) الكشاف ٢: ٢٩١.
(١٣٦) أنوار التنزيل ص ٢٢١.
(١٣٧) في الأصل: لتضمين.

في «مغني اللّبيب»[١٣٨]: لعلّ الزّمخشريّ أراد بقوله: «والجملة في معنَى النّفي» ما ذكرناه. فلهذا قال: والجملة في معنَى النّفي، ولم يقل: و «لولا» للنّفي.

فإن قلتَ بعد اللّتيّا والّتي[١٣٩]: إنّه تسليم قول الهرويّ، في الحقيقة، لا ردّ له.
قلتُ: ليس الأمر كذلك. بل هو حمل كلامه[١٤٠] على غير محلّ النّزاع الّذي استُعملت اللّفظة[١٤١] فيه: هل هي حقيقة فيه أو لا؟ وتخطئةٌ له، لاشتباه غير المقصود بالمقصود عليه.

[إنْ]

الكلمة **الثّانِيةُ**، من الكلمات الأربع المستعملة على وجوه أربعة[١٤٢]، «**إن**» **المَكسورةُ**، أي: مكسورة الهمزة، **الخَفِيفةُ**[١٤٣] بسكون نونها سكون بناء.

فيُقالُ فيها[١٤٤]: **شَرطِيّةٌ** — أي: الوجه الأوّل أن تكون لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط. فلهذا تعمل فيهما عمل جزم، لفظاً أو محلاً — **في نَحوِ**[١٤٥]: (**قُلْ**) خطاب للنّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم: (**إن تُخفُوا**) من الإخفاء أي: تكتموا أو تُسرّوا (**ما في صُدُورِكُم**) من ضمائركم (**أو تُبدُوهُ**) من الإبداء وهو الإظهار (**يَعلَمْهُ اللّهُ**)[١٤٦].

إن: حرف شرط جازم — ولذا جيء جوابه بالجزم، وحُذف من شرطه النّون ٩٢أ

(١٣٨) ص ٣٠٥. وفي النقل تصرف.
(١٣٩) اللتيا والتي: الأمور العظيمة والصغيرة. يريد: مامضى من الحجاج والجدل، وفيهما ما دق من المسائل وعظم. والأصل في اللتيا والتي أن تطلقا على الدواهي.
(١٤٠) ظ: لكلامه.
(١٤١) ظ ت: استعمل اللفظ.
(١٤٢) في الأصل: «أربع». وسقطت من ظ.
(١٤٣) م: المخففة النون.
(١٤٤) زاد هنا في م: «تارة»، وفي ع: هي.
(١٤٥) الآية ٢٩ من آل عمران.
(١٤٦) في م زيادة من متن الإعراب: وحكمها أن تجزم فعلين.

علامة له، وكذا حُذفت من «تُبدون»، وهو أصل «تُبدوا» كما أنّ «تُخفون» أصل «تُخفوا»، لكونه معطوفاً عليه ـ تخفوا: فعل فاعله مستتر فيه[147] وهو أنتم، خطاب للمؤمنين، وما: اسم موصول، وفي صدوركم: جملة ظرفيّـة صلته، والموصول مع صلته: منصوب المحلّ على أنّه مفعول به لـ «تُخفوا»، و أو: للعطف، وتُبدوه: معطوف على «تُخفوه»[148]، فاعله مستتر فيه[147] أيضاً، والضّمير المنصوب المتّصل به العائد إلى الموصول مفعوله، ويعلمه: فعل، مفعوله متّصل به عائد إليه أيضاً، فاعله لفظة الجلالة. والشّرط مع جوابه جملة شرطيّـة، منصوبة المحلّ، على أنّها مقولة القول.

وما وقع ههنا في بعض النّسخ[149]، من قوله: «وحكمها أن تجزم فعلين»، فقد عرفتَ تحقيقه آنفاً. والظّاهر أنّه غير[150] محتاج إليه ههنا، لأنّه في صدد بيان وجوه الاستعمالات. لكنّـه[151] ذُكر على سبيل الاستطراد.

و يُقال فيها تارة: نافِيةٌ. أي: الوجه الثّـاني أن تُستعمل، لتدلّ على معنَى النّفي، نَحوُ[152]: (إنْ عِندكُم مِن سُلطانٍ بهٰذا) أي: ما عندكم من حجّـة بهذا القول. وهو قول اتّخاذ الولد: «قالوا: اتّخذ اللّهُ ولداً». قال الزّمخشريّ، في بيان هذا[153]: كأنّه قيل: إنْ عندكم فيما تقولون سلطان.

إن: للنّفي، عندكم: ظرف مستقَـرّ، فاعله: سلطان، لاعتماده على ما قبله،

---

(147) كذا وفاقاً للمازني. وهو خلاف ما ذهب إليه فيما مضى من هذا الكتاب، وما ذهب إليه الجمهور، من أن الضمير المتصل هو الفاعل. انظر الهمع ١: ٥٧ و ١٠٠ ب.

(148) كذا بالهاء.

(149) انظر م.

(150) سقطت من ت.

(151) ت: لكن.

(152) الآية ٦٨ من يونس: «قالوا: اتّخذَ اللّهُ وَلَداً. سُبحانَهُ هُوَ الغَنِيُّ لَهُ ما في السّماواتِ وما في الأرضِ. إن ...». وفي المطبوعات: في نحو.

(153) الكشاف ٢: ٢٨١.

ومن: زيدت لتأكيد النّفي[١٥٤] ــ وقيل: سلطان: مبتدأ خبره الظّرف ــ وبهذا[١٥٥]: حال من الضّمير المستترِ في الظّرف العائدِ إلى سلطان، على تقدير كونه مبتدأً. فكأنّه قيل: ما حجّة عندكم واقعةً في هذا القول. فيكون القول مكاناً ومحلاً للسّلطان، والعامل فيها الظّرف. والظّاهر أنّه صفة له، على معنى: ما عندكم سلطان متعلّق بهذا القول.

وقَدِ اجتَمَعا[١٥٦]، أي: حرفا الشّرط والنّفي[١٥٧]، **في قَولِهِ تَعالَى**[١٥٨]: (**ولَئِن زالَتا**) أي: زالت السّماوات والأرض (**إِنْ أمسَكَهُما مِن أحَدٍ**)[١٥٩]: ما يمنعهما أحد من الزّوال (**مِن بَعدِهِ**) أي: من بعد الله وإمساكه ومنعه من الزّوال.

الواو: واو الاعتراض[١٦٠]، وقيل: واو الحال، وقيل: واو العطف. فإنّها قد تدخل على واو القسم، كما في قول القائل[١٦١]:

٩٢ ب

* وواللّهِ، لَولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ *

فمن قال: «إنّها واو القسم» فقد سها، إذ لم يُعهد[١٦٢] إظهار واو القسم مع حذف المقسَم به. فواو القسمِ مع[١٦٣] المقسَم به محذوف ههنا، لقيام القرينة مع طول الكلام، طلباً للخفّة. أي: والله.

---

(١٥٤) الراجح أن زيادتها للتنصيص على العموم أو لاستغراق الجنس. انظر الجنى الداني ص٣١٦ والمغني ص٣٥٨.

(١٥٥) ظ: «وهذا». ت: بهذا.

(١٥٦) هـ ع ح: «وقد اجتمعتا». م ومطبوعة الرياض ص٧٨: وأهل العالية يعملونها عمل «ليس» نحو: إن أحد خيراً من أحد إلّا بالعافية. وقد اجتمعت.

(١٥٧) هـ: حرف النفي والشرط.

(١٥٨) الآية ٤١ من فاطر.

(١٥٩) تحتها في هـ: فاعل أمسك.

(١٦٠) في الأصل و ظ و ت: اعتراض.

(١٦١) في الأصل: «ما جنيته». وانظر ٨أ.

(١٦٢) كذا. وانظر ٧٦أ.

(١٦٣) زاد هنا في الأصل: حذف.

واللّام: تُسمَّى اللّام الموطّئة[١٦٤]، واللّام المُؤْذِنة لإيذانها بأنّ الجواب بعدها جواب قسم قبلها، لا جواب شرط بعدها. فمن قال ههنا: «إنّها لام[١٦٥] جواب القسم» من حيث النّظر إلى أنّ جميع ما ذُكر بعدها جواب له، بحسب الظّاهر، فمآله راجع إلى ما ذكرنا[١٦٦] في التّحقيق.

وإن: شرطيّة، وزالتا: فعل الشّرط، فاعله مستتر فيه[١٦٧]، عائد إلى السّماوات والأرض، وهو مجزوم المحلّ بها، وإن: نافية، أمسكهما: فعل الجزاء مجزوم المحلّ أيضاً، مفعوله متّصل به عائد إليهما، فاعله: أحد، فتكون من: صلة فيه، كما أنّ «من» الثانية في قوله تعالى[١٦٨]: «من بعده» للابتداء. والجملة جواب القسم المقدّر، يسدّ[١٦٩] مسدّ جواب الشرط. فلهذا حُذف ههنا وجوباً.

ومُخَفَّفَةً أي: الوجه الثّالث أن تُستعملَ مخفّفة مِن «إنّ» المكسورة **الثَّقِيلَةِ**، فتدخلَ على جملتين فعليّة واسميّة. أمّا إذا دخلت على الفعليّة فيجب[١٧٠] إلغاء عملها، نحو: إنْ كان زيد لقائماً. وأمّا إذا دخلت على الاسميّة جاز[١٧١] إعمالها خلافاً للكوفيّين، اعتباراً للأصل، وجاز ترك إعمالها نظراً إلى زوال المشابهة اللّفظيّة للفعل، بعروض التّغيير عليه[١٧٢].

الشّاهد الأوّل في نحوِ[١٧٣]: (وإنْ كُلاًّ لَمـا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّك

---

(١٦٤) انظر آخر ٩٢ب.

(١٦٥) في الأصل: فمن قال إن اللام ههنا.

(١٦٦) هـ: ما ذكرناه.

(١٦٧) كذا. وانظر ٩٢أ.

(١٦٨) سقطت من الأصل و هـ.

(١٦٩) هـ: سد.

(١٧٠) في الأصل و ظ و ت: يجب.

(١٧١) كذا، بحذف الفاء في جواب «أما».

(١٧٢) كذا، بتذكير الضمير.

(١٧٣) الآية ١١١ من هود.

أعمالَـهُم)، علَى قِراءةِ مَن خفَّـفَها[١٧٤] وأعملها. والمعنَى: إنّ جميع المختلـفين في الكتاب واللّهِ ليوفينّـهم ربّـك أعمالهم، من حسن وقبيح، وإيمان وجحود.

والواو: للعطف، وإن: مخفّـفة من الثّقيلة عاملة، وكـلاًّ: منصوب اسمها،
والتّنوين فيه[١٧٥] عوض عن المضاف إليـه أي: كلّهـم، والـلّام الأولَـى: للتّـأكيـد،
والثّانية: موطّئة للقسم[١٧٦]، وقيل بالعكس، وما: مزيدة للفصل بينهما، ويُوفّي: فعل،
والنّون: نون التّأكيد، مفعوله الأوّل: هم عائد إلى «كـلاًّ»، وفاعله: ربّ، وهو
مضاف إلى الضّمير، وهو خطاب للنّبـيّ ــ عليـه الصّلاة والسّلام[١٧٧] ــ ومفعولـه ١٩٣أ
الثّاني: أعمال، وهي مضافة إلى «هم»، وهو عائد إلى «كـلاًّ» أيضاً. والفعل مع
معموله جملة فعليّة، وقعت جواباً لقسم محذوف، والقسم المحذوف مع جوابه جملة
قسميّـة، مرفوعة المحـلّ، على أنّـها خبر «إن» المخفّـفة.

وقُرىء بتشديد الميم، على أنّ أصله «لَـمِـنْ ما»، فقُلبت النّون ميماً للإدغام، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت أُولاهـنّ[١٧٨]. والمعنَى: وإنّ كـلاًّ لِمـن الّذيـن يُوفّيـنّـهم ربّـك جزاء أعمالهم. فيكون الجارّ مع المجرور[١٧٩] خبرها. وقُرئ[١٨٠] «لَـمّـاً» بالتّشديد والتّنوين بمعنَى[١٨١]: جميعاً. كأنّه قيل: وإنّ كـلاًّ جميعاً، كقوله تعالَى[١٨٢]: (فسَجَـدَ المَلائكـةُ كـلُّـهُم أجمَـعُونَ).

---

(١٧٤) ع ح: «في قراءة من خفف النون». م ومطبوعة الرياض ص ٧٨: في قراءة من خفف الثقيلة. ويقل إعمالها عمل إنّ المشددة، كهذه القراءة.

(١٧٥) سقطت من ت.

(١٧٦) كذا. والموطئة يكون بعدها شرط. انظر مستهل ٩٢ ب. وقد يكون بعدها قيد يشبه الشرط. المغني ص ٢٦٠.

(١٧٧) ظ ت: صلى الله عليه وسلم.

(١٧٨) ظ ت: «أولتهن». وهو لغة في تأنيث أول، على اعتبار وزنه فوعلة. فهو ليس للتفضيل.

(١٧٩) هـ: والمجرور.

(١٨٠) معاني القرآن ٢: ٢٨ والمحتسب ١: ٣٢٨ والبحر المحيط ٥: ٢٦٦. ظ: وقرأ.

(١٨١) هـ: يعني.

(١٨٢) الآيتان ٣٠ من الحجر و ٧٣ من ص.

هذا. وإنّها إذا شُدّدت أو خُفّفت، ورفعتَ «كلّ»، فلا تكون[183] ممّا نحن بصدده.

و الشّاهد الثّاني في نحو[184]: ﴿إنْ كُلُّ نفسٍ لَما عَلَيها حافِظٌ﴾.
المعنَى: إنّ الشّأن[185] كلّ نفس لعليها رقيب.

فإن قلتَ: فعلى هذا لا يكون شاهداً للثّاني. قلتُ: المقصود ههنا بيان المعنى، لا بيان العمل. فصحّ أن يكون شاهداً له، بناء على ما هو المشهور عندهم، من أنّ[186] العمل في ضمير الشّأن المقدّر مختصّ بـ «أن» المفتوحة المخفّفة من الثّقيلة. فلأجل هذا[187] لم يتعرّض الزّمخشريّ[188]، في تفسير هذا الكلام، لتقدير الشّأن.

إن[189]: مخفّفة من الثّقيلة بدون الإعمال، على قراءة من خفّف ميم «لما»، وكلّ: مبتدأ مضاف إلى نفس، خبره: حافظ[190]، وعليها: متعلّق به، واللّام: الفاصلة وهي لام الابتداء، فتكون للفرق بين «إن» المخفّفة من الثّقيلة، وبين «إن» النّافية، وللتّأكيد أيضاً ـــ ومن قال: «إنّها للفرق لا للتّأكيد» فنظره مقصور على حال اللّفظ، وقاصر عن اعتبار شأن المعنَى ـــ وما: وصلة جيء بها لزيادة الحسن والتّأكيد، والمبتدأ مع خبره جملة اسميّة، وقعت جواباً للقسم المقدّر، في أوّل السّورة[191].

---

(١٨٣) في النسخ: فلا يكون.
(١٨٤) الآية ٤ من الطارق. م: ومن إهمالها.
(١٨٥) كذا. وهو من أنوار التنزيل ص ٥٩٤، وفيه إشكال. فقد أخر اللام عن صدر جملة الخبر، أو جعل مفسر ضمير الشأن مفرداً. وانظر المغني ص٥٤٣.
(١٨٦) ت: بأن.
(١٨٧) هـ: فلهذا.
(١٨٨) الكشاف ٤: ٥٨٦.
(١٨٩) هـ: وإن.
(١٩٠) كذا. وانظر ٧٤ ب.
(١٩١) يريد قوله تعالى: والسَّماءِ والطَّارِقِ.

وإنّما ذكرت هذه الأبحاث، مع أنّها قد ذُكر أكثرها[192] من قبلُ، لطول العهد، ولفوائد لم تُذكر هناك.

في قِراءةِ مَن خفَّفَ ميم «لَما»[193]. إنّما احتيج إلى هذا القيد، لأجل التّطبيق لما ادّعاه، ولعدم صحّة الإطلاق، لأنّها تكون للنّفي على قراءة التّشديد، على ما عرفتَ[194]. وإنّما صحّت الظّرفيّة في القراءة، بناء على قاعدة التّشبيه والتّنزيل. والظّاهر أنّ «في» ههنا بمعنَى «على»، كما في قوله، تعالَى[195]: (ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخْلِ). ٩٣ب

فإن قلتَ: ما محلّه[196] من الإعراب؟ قلتُ: محلّه[196] نصب على الحاليّة. فإن قلتَ: فأين ذو الحال؟ قلتُ: الضّمير المستتر في قوله: «مخفّفة»[197]. فكأنّه قيل: «إن» مخفّفة[198] من الثّقيلة غير عاملة، في نحو هذا الكلام، حال كونها على قراءة التّخفيف.

و يُقال فيها تارة أُخرَى: زائدةٌ. أي: الوجه الرّابع أن تُزادَ في الكلام لفائدة، كالتّأكيد[199] وغيره، فتدخلَ[200] على جملتين: فعليّة واسميّة. أمّا الفعليّة فنحو[201]:

---

(192) في الأصل: «أكثر». وانظر ٧٤ب.

(193) زاد هنا في ع و ح: «وأما من شدّدها فهي عنده نافية غير مخففة من الثقيلة» مع خلاف يسير. وبعض هذه الزيادة في م.

(194) انظر ٧٤ب.

(195) الآية ٧١ من طه.

(196) الضمير يعود على «في قراءة من خفف لما». ظ: محل.

(197) كذا. وهو محتمل إذا كان الجار والمجرور هما «على قراءة» الواردان بعد الشاهد الأول. أما إذا كان يعني «في قراءة» الواردين بعد الشاهد الثاني فصاحب الحال هو الشاهد نفسه.

(198) في الأصل: المخففة.

(199) ظ: أن يزاد في الكلام لفائدة التأكيد.

(200) في الأصل: «تدخل». ظ: «فدخل». هـ: يدخل.

(201) صدر بيت للنابغة، عجزه:

إذاً فلا رَفَعَتْ سَوطِي إليَّ يَدِي

ديوانه ص٤٦ والمغني ص٢١ والخزانة ٣: ٥٧١.

«ما إن أُتيتُ بشَـيءٍ، أنـتَ تَكرَهُـهُ»

وأمّـا الاسميّـة فـ «زيد قائم» في نحوِ قولك: ما إن زيدٌ قائـمٌ[٢٠٢].

ما: نافية مشبّهة[٢٠٣] بـ «ليس»، بطل عملها لزيادة «إن» بعدها، وزيـد: مبتدأ، خبرُه قائم. والمجموع جملة اسميّـة.

ولمّا[٢٠٤] كثر زيادتها بعد «ما» النّافية، وكان يُتصـوّر اجتماعهما على وجهين: أحدهما أن تكون متقدّمة عليها، والثّاني بالعكس، وليست زائدة على كلّ وجه، أراد أن يضبطها على وجه كلّيّ، بحيث يُعلم[٢٠٥] زيادة «ما» النّافية ضمناً ـــ وإلّا كان يكفي أن يُقال: «وزائدة بعد ما»، من أوّل الأمر بلا تطويل الكلام ـــ فقال: وحَيثُ اجتَمَعَت «ما» و «إن» في كلام ـــ الظّاهر أنّ العطف ههنا من قبيل عطف[٢٠٦] الخاصّ على العامّ، من حيث المعنَى، إن تضمّن «حيث» معنَى الشّرط كما يُشعر[٢٠٧] به الفاء الّتي في قوله: فإن تقـدّمت «ما». ويحتمل أن تكون للاعتراض[٢٠٨]، لأجل تفسير ما ذكر أوّلاً. ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «في نحو ما إنْ زيد قائم». فحينئذ يكون من قبيل عطـف[٢٠٦] العـامّ على الخاصّ. فتكـون الفـاء فيـه للتّفريـغ والتّفصيل ـــ فإن تَقـدّمَت «ما» على «إن» فهيَ أي: «ما»، نافِيـةٌ مكفوفة عن العمل، و«إن»[٢٠٩] زائدةٌ كافّـة لها عنه.

لا يخفَى عليك أنّه أشار في هذا الكلام إلى إدراج بيان السّبب في ضمن بيان

---

(٢٠٢) في م زيادة من متن الإعراب: وتكف «ما» الحجازية عن العمل.

(٢٠٣) في الأصل و ظ و هـ: مشابهة.

(٢٠٤) سقطت الواو من ت.

(٢٠٥) ت: تعلم.

(٢٠٦) سقطت من ظ و ت.

(٢٠٧) ت: تشعر.

(٢٠٨) ظ هـ: يكون الاعتراض.

(٢٠٩) زاد هنا في هـ: شرطية.

الأصل، حيث ضمّنه تعليل حكم الأصالة والزّيادة، على ما هو المطابق لاستعمال النّقل وحكم العقل. فيكون من قبيل[210] قضايا قياساتها معها.

و: للعطف إن تقدّمت «إن» على «ما» فهيَ، أي: «إن» شرطيّةٌ[211]، ١٩٤أ
و «ما» زائدةٌ للتّأكيد، نحوُ[212]: (وإمّا تخافنّ مِن قَومٍ خِيانةً فانبِذْ إلَيهم عَلَى سَواءٍ). أي: وإمّا تخافنّ من قوم معاهدين لك نقض عهد، بأمارات تلوح لك، فاطرح إليهم عهدهم، ثابتاً على طريق قصد سويّ في العداوة، بأن[213] تُخبرهم إخباراً ظاهراً أنّك قطعت ما بينك وبينهم من المعاهدة، بحيث ينقطع أمارة الغدر وإخفاء نكث[214] العهد.

الواو: للعطف، وإمّا: أصله «إنْ ما»، فقُلبت النّون ميماً، فأُدغمت في الميم فصار «إمّا»، وتخاف[215]: فعل الشّرط، فاعله أنت مستتر فيه، والنّون: نون التّأكيد، من قوم: متعلّق به[216]، وخيانة: مفعوله، الفاء: فاء الجزاء، انبذ: فعل أمر، فاعله أنت أيضاً، وإليهم: متعلّق به، ومفعوله محذوف كما أشرنا إليه، وعلى سواء: حال من فاعل «انبذ» وحده كما لوّحنا إليه[217]. وقيل: من المنبوذ إليهم، فقط. كأنّه[218] قيل: فانبذ إليهم ثابتين على استواء، في العلم بنقض العهد. وقيل: حال منهما جميعاً.

هذا. وإنّها قد تُستعمل عند سيبويه[219] مرادفة لـ «نَعَمْ». والمصنّف لم يلتفت

---

(٢١٠) ظ: «فتكون نافية من قبيل». ت: فتكون نافية.

(٢١١) في الأصل و هـ: «نافية». وسقطت من ظ.

(٢١٢) الآية ٥٨ من الأنفال. وتفسيرها من الكشاف ٢: ١٨٠ بتصرف.

(٢١٣) ظ: «فإن». ت: بل.

(٢١٤) ظ: «أمارة العداوة وإخفاء ثلب». هـ: أمارة العذل وإخفاء نكث.

(٢١٥) سقطت الواو من الأصل.

(٢١٦) الراجح أن التعلق بحال محذوفة من «خيانة»، لأن الخوف نصب مفعوله. أما التعلق بالفعل «تخاف» فيقتضي حمل الخوف على التضمين هنا.

(٢١٧) لوح إليه: أشار إليه. وفي الأصل: «لو حنا إليه». ظ: أفرحنا.

(٢١٨) هـ: «فكأنه». وانظر الكشاف ٢: ١٨٠.

(٢١٩) كذا. ولم أقف عليه في الكتاب. فلعلها التبست عليه بـ «إنّ» التي ترد لهذا المعنى في الكتاب ١: ٤٧٤ ــ ٤٧٥ و ٢: ٢٧٩.

إليه، لندرة استعمالها في هذا المعنى، مع إمكان ردّه إلى ما ذُكر. فلهذا لم يجعله وجهاً خامساً. وأمّا استعمال «إن» الزّائدة فكثير معتدّ به. فلذا جعله وجهاً رابعاً. وبهذا اندفع ما قيل ههنا، من أنّ عدّها في الوجوه أولى من عدّ كونها زائدة فيها. وأمّا الجواب، بأنّ كونها مرادفة لـ «نعم» غيرُ مختار عنده، فليس بمختار، إذ لا يُشترط أن يكون جميع ما ذُكر في بيان الوجوه مختاراً عنده. يدلّ عليه قوله، في بيان وجوه [«لولا»][220]: قيل: وتكون للاستفهام[221].

[أنْ]

الثّالثةُ، من الكلمات المستعملة على أربعة أوجه[222]: **«أن» المَفتُوحةُ الهمزةِ الخفِيفةُ**[223] على اللّسان، بسبب إسكان نونها، وبالقياس إلى «أنّ» المفتوحة المشدّدة. وأمّا الغرض من التّوصيف فهو التّميز، ودفع الالتباسِ والاشتباهِ على الأذهان.

٩٤ب **فيُقالُ فيها: حَرفٌ مَصدَريٌّ**[224]. أي: الوجه الأوّل أن تكون حرفاً، يجعل معنَى مدخوله في قوّة معنَى المصدر، فيختصّ دخولها[225] بالجملة الفعليّة، **فتَنصِبُ**[226] **المُضارِعَ** إذا دخلت[227] عليه، سواء كان مبتدأ نحو[228]: ﴿وأَنْ تَصُومُوا

---

(٢٢٠) تتمة يقتضيها السياق. انظر ٨٩أ.

(٢٢١) ظ: «قيل ويكون الوجوه مختاراً عنده ويكون للاستفهام». ولعل صواب عبارتها: قيل ــ ويكون الوجه غير مختار عنده ــ: وتكون للاستفهام.

(٢٢٢) ظ: وجوه.

(٢٢٣) م: المخففة النون.

(٢٢٤) في م زيادة من متن الإعراب: تؤول مع صلتها بالمصدر.

(٢٢٥) في الأصل و ظ و هـ: دخوله.

(٢٢٦) ظ: «فينصب». ع ح: ينصب.

(٢٢٧) في الأصل: دخل.

(٢٢٨) الآية ١٨٤ من البقرة. وزاد هنا في هـ: قوله تعالى.

خَيرٌ لَكُم)، أو خبراً نحو: المعروف أن تفعل الخير، أو لا[٢٢٩] في نحوِ: (يُرِيدُ اللّٰهُ أنْ يُخَفِّفَ عَنكُم)[٢٣٠].

يُريد: فعل، فاعله: اللّٰه، وأن: حرف مصدريّ ناصب، ويخفّف: فعل مضارع منصوب به، في تأويل المصدر، وعنكم: متعلّق به. والخطاب للمؤمنين، والفعل مع معموله منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «يريد». كأنّه قيل: يريد اللّٰه التّخفيف عنكم.

و تدخل على الفعل الماضي، نحوُ: أعجَبَنِي أن صُمتَ[٢٣١]، أي: صيامك. قال بعض النّحاة: إنّ صلة[٢٣٢] موصولات الحروف يجب[٢٣٣] أن تكون خبريّة، كصلة موصولات الأسماء. والظّاهر أنّها تدخل أيضاً على فعل الأمر والنّهي، نحو: كتبتُ إليه بأن قمْ، وكتبتُ إليه بأن لا تفعل. وهذا مذهب البعض. قال الزّمخشريّ، في تفسير قوله، تعالى: (أنْ طَهِّرا بَيتِيَ[٢٣٤]): «بأن طهّرا، [أو أي طهّرا]»[٢٣٥]. يريد بذلك أنّها يجوز أن تكون حرفاً مصدريّاً، ويجوز أن تكون حرف تفسير كـ «أي».

والحقّ أنّها حرف مصدريّ، إن صحّ تعلّق معنى ما قبله بمعنى الفعل المؤوّل بالمصدر، وحرف تفسير أيضاً، إن كان فيما قبله إبهام وأُريد إزالته، نحو: أمرته أن قمْ. وإلّا يكون[٢٣٦] حرف تفسير فقط، نحو: كتبتُ إليه أن قمْ.

---

(٢٢٩) سقطت من النسخ و م.
(٢٣٠) الآية ٢٨ من النساء.
(٢٣١) م ومطبوعة الرياض ص ٧٩: وأن هي الداخلة على الفعل الماضي في نحو: أعجبني أن صمت، لا غيرها، خلافاً لابن طاهر.
(٢٣٢) سقط «إن صلة» من ظ.
(٢٣٣) في النسخ: وجب.
(٢٣٤) الآية ١٢٥ من البقرة. وزاد هنا في هـ: «للطائفين». وانظر الكشاف ١: ١٣٨.
(٢٣٥) من ظ و هـ.
(٢٣٦) كذا، بالياء وعدم جزم جواب الشرط.

فعُلم من هذا أنّ قول من زعم أنّها إذا دخلت على الأمر والنّهي تكون[٢٣٧] حرفاً تفسيريّاً، لا غير ــ إذ لو جاز أن تكون حرفاً مصدريّاً لجاز التّقدير. فلو قُدّر به لفات معنَى الأمر. على أنّه لا يصحّ أن تقول: أعجبني أن قمْ، وكرهتُ أن قمْ، كما [يصحّ أن][٢٣٨] تقول: أعجبني أن تقوم، وأريد أن قمت ــ ليس كما ينبغي، إذ فوات معنَى الأمر عند التّقدير، وحين إرادة التّأويل بالمصدر، لا يمنع أن تكون حرفاً مصدريّاً، كما أنّ فوات معنَى الفعل الماضي وقت التّأويل به لا يمنعه. وأمّا امتناع قولك:
١٩٥أ أعجبني أن قمْ، وكرهتُ أن قمْ، فللقصد إلى طلب القيام بدون قصد التّأويل به، وامتناع تعلّق الإعجاب بطلب القيام. حتّى لو قُصد التّأويل به لصحّ تعلّق الإعجاب به، بلا شبهة، كما صحّ تعلّقه به في قولك: أعجبني أن تقوم[٢٣٩].

و الوجه الثّاني، من الوجوه الأربعة، أن تكون زائدةً لغرض من الأغراض، فلا تكون لغواً ــ إنّما[٢٤٠] قدّم هذا الوجه على الوجه الثّالث، مع أنّه عكسهما في كتاب[٢٤١] «المغني»، كما هو الأنسب[٢٤٢]، لقلّة مباحثها بالنّسبة[٢٤٣] إلى مباحث «أن» المفسِّرة ــ في[٢٤٤] نحوِ: (فلَمّا[٢٤٥] أنْ جاءَ البَشِيرُ ألقاهُ علَى وجهِهِ) أي[٢٤٤]: فلما جاء البشير طرح البشير القميص على وجه يعقوب. عليه الصّلاة والسّلام[٢٤٦].

الفاء فيه: تدلّ على التّعقيب، ولمّا بمعنَى: حين، وأن: صلة، وجاء: فعل

---

(٢٣٧) في الأصل وهـ: يكون.
(٢٣٨) سقط من النسخ.
(٢٣٩) في الأصل: يقوم.
(٢٤٠) هـ: وإنما.
(٢٤١) ص ٢٩ ــ ٣٢.
(٢٤٢) هـ: المناسب.
(٢٤٣) في النسخ: بالقياس.
(٢٤٤) سقطت من ت.
(٢٤٥) الآية ٩٦ من يوسف. ت: لما.
(٢٤٦) ظ ت: عليه السلام.

فاعله: البشير، ألقى: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى البشير، والضّمير المنصوب المتّصل به عائد إلى القميص، وعلى وجهه: متعلّق بـ «ألقى». والضّمير المجرور في «وجهه» عائد إلى يعقوب. [عليه السّلام][247]. وقيل: عائد إلى البشير. وهو يهوذا[248] من أولاد يعقوب. عليهم الصّلاة والسّلام[249].

فلمّا أقام الشّاهد لما ادّعاه من الزّيادة أراد زيادة استحكامها، مع دفع[250] توهّم الاختصاص، فقال: **وكَذَا**[251]، أي: وكما كانت صلة فيما ذكر تكون زائدة أيضاً، **حَيثُ جاءَت**، أي: «أنْ»، **بَعدَ «لمَّا»**، نحو: لمّا أن جئتَ أكرمتُك.

وتُزاد بين «لو» والقسم، نحو: واللّٰهِ أن لو قمتَ قمتُ. وتُزاد قليلاً بعد الكاف، نحو[252]:

• كأنْ ظَبْيةٍ •

و الوجه الثّالث منها أن تكون **مُفَسِّرَةً** بمنزلة «أيْ»، فتكون مفسّرة لمجمل. لكنّ «أي» أكثر منها دوراناً في الكلام. فإنّها تُفسّر كلّ مجمل، سواء كانت بعد مفرد أو بعد جملة، وسواء كانت بعد صريح القول أو معناه. وأمّا «أنْ» فلا تكون مفسّرة إلّا بشروط:

الأوّل: أن تُسبق بجملة. فلهذا رُدّ قول من قال: إنّ «أنْ» في قوله،

---

(247) من ظ و ت.

(248) ت هـ: يهودا.

(249) ظ: «صلى اللّٰه عليه وسلّم». ت: عليه السلام.

(250) في الأصل: رفع.

(251) ظ: ولذا.

(252) قسيم بيت لعلباء بن أرقم، تمامه:

فيوماً تُوافينا، بوَجهٍ مُقسَّمٍ ... كأنْ ظَبيةٍ، تعطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

الأصمعيات ص178 والكتاب 1: 281 والاختيارين ص205 والجنى الداني ص222 والمغني ص32 وشرح شواهده ص111 والخزانة 4: 364. والمقسم: الحسن الجميل. وتعطو: ترفع رأسها ويديها. والسلم: ضرب من شجر البادية.

تعالى[٢٥٣]: (وآخِرُ دَعواهُم أنِ الحَمدُ لِلّهِ، رَبِّ العالَمِينَ) مفسّرة، كما يُصرّح به بعد هذا.

والثاني: أن يتأخرّ عنها [جملة][٢٥٤]. فلا تقول: ذكرت عسجداً أنْ ذهباً.

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنَى القول. فلا يقال: ضربت أنْ زيداً.

٩٥ب والرّابع: ألاّ يُوجد فيها[٢٥٥] حرف القول، خلافاً لابن عصفور. فلا يقال: قلت له أن افعلْ.

والخامس: ألاّ يدخل عليها جارّ. فلو قلتَ: كتبت إليه بأن افعلْ، كانت مصدريّة.

ثمّ بعد ذلك كلّه لا تُفسّر [عند الجمهور][٢٥٦] إلاّ مفعولاً مقدّراً للفظ دالّ على معنَى القول ومؤدّ له، نحو[٢٥٧]: (ونادَيناهُ أنْ يا إبراهِيمُ). فهي مفسّرة لمفعول مقدّر لـ «ناديناه». كأنّه قيل: ناديناه كلاماً، وهو قوله: يا إبراهيم. وجوّز بعضهم أن تكون مفسّرة لمفعول به مذكور، نحو[٢٥٨]: (إذْ أوحَينا إلى أُمِّكَ ما يُوحَى، أنِ اقذِفِيهِ).

وأنكر[٢٥٩] الكوفيّون أن تجيء للتّفسير، لأنّه إذا قلت: «كتبتُ إليه أن افعلْ» لم يكن «افعلْ» نفس «كتبتُ»، كما كان الذّهب نفس العسجد، في قولك: هذا عسجدٌ أي: ذهبٌ. والمفسِّر يجب أن يكون نفس المفسَّر. فلهذا لو جئت به

---

(٢٥٣) الآية ١٠ من يونس.
(٢٥٤) من هـ.
(٢٥٥) فيها أي: في الجملة السابقة.
(٢٥٦) سقط من الأصل.
(٢٥٧) الآية ١٠٤ من الصافات.
(٢٥٨) الآيتان ٣٨ و ٣٩ من طه.
(٢٥٩) الفقرة من المغني ص٢٩ بتصرف.

«أي» مكان «أن» في المثال المذكور[٢٦٠] لم تجده مقبولاً في الطّبع.

والظّاهر أنّ كلامهم ههنا مبنيّ على أن تكون لتفسير نفس الفعل لا لمفعوله، وعلى أنّ الفعل لا يصدق على الكتابة[٢٦١]. لكن لا يخفى عليك أنّ التّفسير في أمثال هذا للمفعول. يشهد بذلك تتبّع موارد استعمالاتها، وأنّ الفعل يصدق على الكتابة صدق الأعمّ على الأخصّ.

فإن قلتَ: لعلّهم أرادوا أنّ مفهوم المفسِّر يجب أن يكون نفس مفهوم المفسَّر، والفعل مع الكتابة ليس كذلك. قلتُ: لا يمكن حمل كلامهم على هذا، لما تقرّر في العلوم والعقول[٢٦٢]، أنّ المفسِّر يجب أن يكون أوضح من المفسَّر، في المفهوم. وإلّا امتنع التّفسير. وأمّا عدم قبول الطّبع في المذكور، على تقدير الاستبدال[٢٦٣]، فلتبادر الذّهن إلى أنّ التّفسير للمفعول، لا للفعل. وهم قد قصدوا أنّه للفعل، لا للمفعول.

في نحوِ: (فأوحَينا إلَيهِ أنِ اصنَعِ الفُلكَ[٢٦٤]). الوحي لغة هو الكلام الخفيّ المسموع. ويجيء بمعنى الإشارة والكتابة والرّسالة والإلهام. وفي اصطلاح أهل الشّرع هو كلام اللّه المنزّل على نبيّ من أنبيائه.

الفاء: فاء جواب شرط محذوف، وتحتمل للعطف[٢٦٥]، وأوحَى: فعل، فاعله:
٩٦أ نا، وإليه: متعلّق به، والضّمير المجرور عائد إلى نوح، ومفعوله مقدّر يفسّره «أن اصنع الفلك»، واصنع[٢٦٦]: فعل أمر، فاعله مستتر فيه وهو أنت، خطاب لنوح ـ عليه السّلام ـ والفلك: مفعوله. والمجموع جملة مفسِّرة، لا محلّ لها من

---

(٢٦٠) سقطت من ظ.
(٢٦١) ظ: الكتاب.
(٢٦٢) في الأصل: المعلوم والمعقول.
(٢٦٣) هـ: الاستدلال.
(٢٦٤) الآية ٢٧ من المؤمنون. وزاد هنا في ع: بأعيننا.
(٢٦٥) ظ هـ: «وتحتمل للعطف». هـ: وتحتمل العطف.
(٢٦٦) سقطت الواو من الأصل.

الإعراب، على ما عرفتَ. والظّاهر[٢٦٧] أن الإيحاء متعلّق بها ههنا تعلّق مفعوليّة، فتكون منصوبة المحلّ أيضاً.

ثمّ لمّا فرغ عن بيان مطلق دعوَى التّفسير أراد أن يقرّرها زيادة تقرير، لتكون[٢٦٨] أثبت في الأذهان، وأوقع في القلوب، وأن يشرع[٢٦٩] في بيان ضبط قانون، على ما هو دأبه، بحيث يُشير إلى شروط التّفسير، ليحصل الفرق بينها وبين «أي» التّفسيريّة، عند من يتنبّه بالرّموز[٢٧٠] والإشارات، فقال: **وكَذا**، أي: كما كانت مفسِّرة ههنا، تكون مفسِّرة أيضاً **حَيثُ وَقَعَت**، أي: «أنْ»، **بَعدَ جُملةٍ** ـــ هذا إشارة إلى الشّرط الأوّل. لكنّه ترك الإشارة إلى الشّرط الثّاني لظهوره ـــ **فيها**، أي: في الجملة المتقدّمة، **مَعنَى القَولِ**. هذا يُشير إلى الشّرط الثّالث.

قوله: **دُونَ حُرُوفِهِ** أي: حروف القول، في أيّة[٢٧١] مادّة كانت، إشارة إلى الشّرط الرّابع، كما أنّ قوله: **ولَم تقترِنْ**، أي: «أنْ»، **بخافِضٍ** أي: جارّ، إشارة إلى الشّرط الخامس. وهو حال من[٢٧٢] فاعل «وقعتْ». ويجوز أن يكون معطوفاً على جملة «وقعت». وهي مجرور المحلّ لإضافة «حيث» إليها، وهو منصوب المحلّ على الظّرفيّة، عامله مقدّر كما أشرنا إليه.

ثمّ شرع في بيان فوائد بعض الشّروط، مع الإشارة إلى ردّ قول من غفل عن اعتبار الشّرط، بقوله: **فلَيسَ** ـــ الفاء: فاء جواب شرط محذوف، وليس: فعل من الأفعال النّاقصة ـــ **منها**، أي: من قبيل «أن» المفسّرة ـــ خبره تقدّم[٢٧٣] على اسمه ـــ

---

(٢٦٧) ت: فالظاهر.
(٢٦٨) ظ: «ليكون» ت: فيكون.
(٢٦٩) هـ: يسرع.
(٢٧٠) في الأصل: «يشبه بالرموز». ت: يتنبه للرموز.
(٢٧١) هـ: أي.
(٢٧٢) في الأصل و هـ: عن.
(٢٧٣) ظ ت: مقدم.

قوله تعالى[٢٧٤]: ﴿وآخِرُ دعواهُم أنِ الحمدُ لِلّٰهِ، رَبِّ العالَمِينَ﴾. أي[٢٧٥]: وخاتمة دعائهم الّذي هو التّسبيح أن يقولوا:[٢٧٦] الحمد للّٰه ربّ العالمين.

فإن قلتَ: ما المقصود من آخِر دعواهم[٢٧٧]، مع أنّ أقوال أهل الجنّة وأحوالهم لا آخر لها؟ فإنّ الجنّة دار البقاء والخلود. قلتُ: قال المفسّرون: معناه: خاتمة ٩٦ب تسبيحهم، في كلّ مجلس، أن يقولوا: الحمد للّٰه ربّ العالمين. فإنّ أهل الجنّة يُسبّحون اللّٰه، تنعّماً وتلذّذاً، بلا تكليف عليهم.

الواو: للعطف، وآخر: مبتدأ مضاف إلى دعوى، وهو مضاف إلى: هم، وهو عائد إلى أهل الجنّة، وأن: مخفّفة من الثّقيلة، فلا يكون استعمالها ههنا من الوجه الثّالث، بل من الوجه الرّابع، وهي عاملة في ضمير الشّأن المقدّر[٢٧٨]، أصله «أنّه»، خفّفت «أنّ»، وحُذف ضمير الشّأن، كما في قوله[٢٧٩]:

أنْ هالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَى، ويَنتَعِلُ

الحمد[٢٨٠]: مبتدأ، للّٰه: خبره، ربّ العالمين: صفته. والمجموع خبر ضمير الشّأن، وضمير الشّأن مع خبره جملة اسميّة، مرفوعة المحلّ على أنّها خبر المبتدأ. والمجموع وقع ههنا اسم «ليس» على سبيل المسامحة. وفي التّحقيق أنّه[٢٨١]، كما أومأنا إليه، قوله.

---

(٢٧٤) الآية ١٠ من يونس. وفي الأصل: «في قوله تعالى». وسقط هذا من النسخ. وانظر ح. وليس «رب العالمين» في ع.

(٢٧٥) من الكشاف ٢: ٢٦٠.

(٢٧٦) زاد هنا في ت: أن.

(٢٧٧) هـ: دعائهم.

(٢٧٨) سقطت من الأصل.

(٢٧٩) عجز بيت للأعشى صدره:

في فِتيةٍ، كسُيوفِ الهندِ، قَد عَلِمُوا

ديوانه ص ٤٥ والكتاب ١: ٢٨٢ والكشاف ٢: ٢٦٠ والخزانة ٣: ٥٤٧.

(٢٨٠) زاد هنا في ظ: للّٰه.

(٢٨١) ت هـ: أن.

لأنَّ المُتَقَدِّمَ[٢٨٢] علَيها ــ هنا[٢٨٣] تعليل السَّلب ــ غَيرُ جُملةٍ. وهو «آخر دعواهم». فلو كانت تفسيريّة ههنا لوجب أن يتقدّم[٢٨٤] عليها جملة. لكنّها ما تقدّمت عليها، فلا تكون تفسيريّة ههنا. وإنّما لم يقل: «مفرد» بدل قوله: «غير جملة»، مع أنّه أخصر وأوضح، لزيادة التّنبيه على الشّرط الأوّل.

فإن قلتَ: لمَ لم يقل: «لانتفاء الشّرط»، بدل قوله: «لأنّ المتقدّم عليها غير جملة»، مع أنّه أظهر وأنسب للسّلب؟ قلتُ: للتّنبيه على أنّها لا تصلح[٢٨٥] للتّفسير أصلاً ههنا[٢٨٦]، فيكون أبلغ في الرّدّ.

و: للعطف، لا، أي: وليس منها «أن»[٢٨٧] في نحوِ قولك: «كَتَبتُ إلَيهِ بأنِ افعَلْ»، لدُخولِ الخافِضِ عليها. وهو الباء. فتكون «أن»[٢٨٨] مصدريّة.

وما وقع ههنا في بعض النّسخ، من لفظة «عليه» موقع «إليه»، فليس بملائم لما نحت بصدده. فتأمّل.

و[٢٨٩]: للعطف أيضاً، أو للاعتراض. فإن قلتَ: كيف ينتظم معنَى العطف ههنا؟ قلتُ: ينتظم إذا نُظر إلى مآل المعنَى. فكأنّه قيل: إنّها ليست للتّفسير فيما ذُكر، لقيام مانع، ولا في قوله تعالَى[٢٩٠]: (ما قُلتُ لَهُم [إلّا ما أمَرتَني بِهِ، أنِ اعبُدُوا اللّهَ) كذلك. أو قيل: ليس القول بالتّفسير صحيحاً فيما ذُكر، ولا في قوله تعالَى][٢٩١]: «ما قلتُ لهم» الآية.

---

(٢٨٢) ع ح: المقدم.
(٢٨٣) في الأصل و ظ و هـ: ههنا.
(٢٨٤) هـ: تتقدم.
(٢٨٥) ت: «لا تصح». هـ: لا يصلح.
(٢٨٦) في النسخ: ههنا أصلاً.
(٢٨٧) ظ ت: ليس أن منها.
(٢٨٨) سقطت مما عدا هـ.
(٢٨٩) م: «ولما». وسقطت الواو من هـ وجاءت فيها قبلَ: قول بعض العلماء.
(٢٩٠) الآية ١١٧ من المائدة.
(٢٩١) سقط من الأصل.

فإن قلتَ: لِمَ غيّر أسلوب الكلام؟ قلتُ: لأنّه قد ذكر ههنا قولاً لا يتعلّق بشرط، ولا بفائدته[٢٩٢]. وهو قوله: إنّه لا يصحّ أن يكون «اعبدوا الله ربّي وربّكم»، ١٩٧أ
مقولاً لله . تعالَى.

فإن قلتَ: لِمَ لم تحملها[٢٩٣] على ابتداء الكلام، فتستريح من هذا التّمحّل[٢٩٤]؟ قلتُ: لوجوب رعاية الأصل، مهما أمكن.

قَولُ بَعضِ العُلَماءِ، في توجيه «أنْ»، في قوله تعالَى: (ما قُلتُ لَهُم إلّا ما أمَرتَني بهِ، أنِ اعبُدوا اللّهَ رَبّي ورَبَّكُم)[٢٩٥].

ما: نافية، وقلت: فعل وفاعل[٢٩٦]، ولهم: متعلّق به، والضّمير المجرور[٢٩٧] المتّصل فيه[٢٩٨] عائد إلى النّاس، وإلاّ: حرف استثناء، وما: اسم موصول، وأمر: فعل، فاعله متّصل به، كما أنّ مفعوله كذلك، وبه: متعلّق به، والضّمير [المتّصل][٢٩٩] فيه عائد إلى الموصول، والفعل مع معموله وقع صلة له، والموصول مع صلته، أو الموصول وحده، وقع مستثنًى مفرَّغاً منصوب المحلّ، على أنّه مقول لقول عيسى ـ عليه الصّلاة والسّلام[٣٠٠] ـ وأن: حرف تفسير، واعبدوا[٣٠١]: فعل، فاعله الواو، والله: منصوب على المفعوليّة، وربّي: صفته، وربّكم: معطوف على ربّي.

---

(٢٩٢) في الأصل: ولا بفائدة.

(٢٩٣) في النسخ: يحملها.

(٢٩٤) في الأصل: «فتستريح عن هذا الحمل». ظ: «فتستريح عن هذا المحل». ت: «فيستريح من هذا التمحل». هـ: فتستريح عن هذا التمحل.

(٢٩٥) ليس «ربي وربكم» في ح.

(٢٩٦) هـ: وفاعله.

(٢٩٧) زاد هنا في ظ: به.

(٢٩٨) فيه أي: في «به». وسقط «المتصل فيه» من الأصل.

(٢٩٩) من هـ. وفيها: المتصل به.

(٣٠٠) ظ ت: عليه السلام.

(٣٠١) ظ هـ: و اعبد.

والفعل مع معموله جملة فعليّة وقعت مفسّرة لمفعول «قلتُ»، إن أُوّل بـ «أمرتُ».

ويجوز أن يكون حرفاً مصدريّاً موصولاً بفعل الأمر. فالموصول مع صلته يكون في قوّة المصدر، فيكون مجرور المحلّ، على أنّه عطف بيان للهاء في «به». هذا إذا نُظر إلى الضّمير المجرور وحده. وأمّا إذا نُظر إلى محلّ الجارّ مع المجرور فيكون الموصول مع صلته منصوب المحلّ، على المفعوليّة.

: **إنّها**، أي: «أن» المذكورة في قوله، تعالَى: «أن اعبدوا اللّٰه[٣٠٢]»، **مُفَسِّرَةٌ** لما قبلها.

إنّ: حرف من الحروف المشبّهة بالفعل، مكسور[٣٠٣] الهمزة لوقوعه بعد القول، اسمه الضّمير المنصوب المتّصل به، خبره: مفسّرة. والمجموع جملة اسميّة منصوبة المحلّ، على أنّها مقولة لقول بعض العلماء.

إن حُمِلَ[٣٠٤]، أي: قول بعض العلماء، **علَى أنّها**، أي: «أن» المذكورة فيه، **مُفَسِّرَةٌ لـ «أمَرتَنِي»**، حتّى تكون[٣٠٥] بعد جملة، فيها معنَى القول، دون حروفه.

فإن قلتَ: هذا يدلّ على أنّها مفسِّرة لفعل الأمر. وقد ذكرتَ، فيما سبق[٣٠٦]، أنّها مفسِّرة للمفعول. فما وجه الجمع[٣٠٧] بينهما؟ قلتُ: وجهه أنّها
٩٧ب مفسِّرة لـ «أمرتني» باعتبار متعلّقه. فإنّه قول يقتضي مقولاً. فيكون قوله: «أن اعبدوا اللّٰه ربّي وربّكم» مفسّراً له.

---

(٣٠٢) زاد هنا في ت: ربي وربكم.
(٣٠٣) ظ هـ: مكسورة.
(٣٠٤) م: لأمرتني أو لقلت. إن حمل.
(٣٠٥) في الأصل و ت و هـ: يكون.
(٣٠٦) انظر ٩٥ب.
(٣٠٧) ظ: جمع.

فإن قلتَ: فهل[٣٠٨] يجوز أن يكون مفسّراً للقول[٣٠٩] أيضاً؟ قلتُ: لا، لامتناع صدقه عليه. والمفسِّر يجب أن يصدق على المفسَّر[٣١٠]. اللّهم إلّا على قول من قال: إنّ مقول القول مفعول مطلق، أو على تقدير مضاف فيه[٣١١].

قوله: دُونَ «قُلتُ» متعلّق بـ «مفسِّرة»، مَنَعَ[٣١٢]: فعل ماض على صيغة المعلوم، مفعوله محذوف، وهو الحامل، بدلالة معنى الكلام، مِنهُ أي: من الحمل على التّفسير — فمن قال في بيان هذا: «أي: مِن الذّهاب إليه» فما أعطى الكلام حقّه، وإن كان صحيحاً بحسب الميل إلى مآل معناه. وأمّا من قال ههنا: «أي: مِن أن تكون مفسِّرة له» فقد خرج عن سمت الصّواب — أنّهُ، أي: الشّأن، لا يَصِحُّ أي: يستحيل أن يَكُونَ[٣١٣] «اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُم» — هذا، أعني «اعبدوا الله ربّي وربّكم»: مرفوع المحلّ على سبيل الحكاية، وقع اسم يكون، وخبره[٣١٤]: — مَقُولاً للّهِ تعالَى أي: تقدّس عنه.

لا شكّ أنّ في[٣١٥] استعمال هذا اللّفظ ههنا ما فيه من الفخامة بحسب نفسه، وبحسب وقوعه في مقام التّنزيه. و «يكون» مع اسمه وخبره في تأويل المصدر بسبب «أنْ»، مرفوع المحلّ، [على أنّه فاعل][٣١٦] «لا يصحّ»، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، خبر عن ضمير الشّأن، والمجموع مرفوع المحلّ على أنّه فاعل «منع». فكأنّه قيل: منع الحامَل عن الحمل على التّفسير عدم صحّة هذا. فما وقع ههنا، في

---

(٣٠٨) في النسخ: هل.

(٣٠٩) هـ: مفسر القول.

(٣١٠) ظ: مفسر.

(٣١١) ت: إليه.

(٣١٢) م: يمنع.

(٣١٣) زاد هنا في ع و ح: أن.

(٣١٤) سقطت الواو من الأصل. ت: خبرها.

(٣١٥) ظ ت: في أن.

(٣١٦) سقط من الأصل.

بعض النّسخ، من لام التّعليل الدّاخلة على «أنّ» هكذا[٣١٧] : «لأنّه لا يصحّ» إلى آخره، فليس له معنًى إلّا أن يُقرأ «مُنِـعَ» بصيغة المجهول[٣١٨] . و«منع» مع معموله جملة فعليّة، وقعت جواب الشّرط[٣١٩] ، والشّرط مع جوابه جملة شرطيّة، مرفوعة المحلّ على أنّها وقعت خبر المبتدأ. وهو: قول بعض العلماء.

أو[٣٢٠] : للعطف على سبيل الانفصال الحقيقيّ[٣٢١] : أو إن حُمل قول ذلك
١٩٨أ البعض، علَى أنّها، أي: «أن» المذكورة [فيه]، مُفَسِّرَةٌ[٣٢٢] لـ «قُلْتُ» دون «أمرتني» فحُرُوفُ القَولِ ــ إنّما[٣٢٣] قال: «حروف القول»، ولم يقل: «صريح القول»، إشارة إلى أنّ الاعتبار لحروف[٣٢٤] القول، في أيّ مادّة كانت، لا لخصوصيّة[٣٢٥] نفس قول من الأقوال كـ «قلت» مثلاً ــ تأباهُ أي: تمنع[٣٢٦] حروف القول الحمل على التّفسير له، لانتفاء شرط التّفسير. وهو ألّا يكون في جملة متقدّمة حروف القول.

«تأبَى»[٣٢٧] مع معموله وقع خبر المبتدأ، وهو حروف القول، والمبتدأ مع خبره جملة اسميّة وقعت جواباً لشرط مقدّر، كما أشرنا إليه. فلأجل ذلك جيء بالفاء[٣٢٨] . والشّرط مع جوابه جملة شرطيّة، مرفوعة المحلّ، لكونها معطوفة على الشّرطيّة الأولَى.

---

(٣١٧) انظر ع و ح.
(٣١٨) في الأصل: «بصيغة مجهول». ت: على صيغة المجهول.
(٣١٩) في الأصل و ظ و هـ: جواباً لشرط.
(٣٢٠) ظ هـ: و.
(٣٢١) يريد أنها لأحد الشيئين. انظر ٣٧أ.
(٣٢٢) سقطت من ظ و ت. والتتمة من ظ و هـ.
(٣٢٣) هـ: وإنما.
(٣٢٤) في الأصل و هـ: بحروف.
(٣٢٥) هـ: لا بخصوصية.
(٣٢٦) في الأصل و ظ: يمنع.
(٣٢٧) في الأصل: «تأباه». ظ: يأبى.
(٣٢٨) في الأصل و ظ و هـ: جيئت بالفاء.

فحاصل الكلام أنّ بعض العلماء قال: «إنّها مفسِّرة»، والمصنّف يريد إبطال ذلك القول، بالسّبر والتّقسيم[٣٢٩]. فكأنّه قال: لو كانت مفسِّرة فهي إمّا مفسِّرة لـ «أمرتني» وحده، أو مفسِّرة لـ «قلتُ» وحده، إذ لا يُتصوّر أن تكون مفسِّرة لمجموعهما، ولا يُتصوّر وجود مفسِّر بدون وجود مفسَّر. وقد بطل[٣٣٠] أن تكون مفسِّرة لكلّ واحد منهما، كما عرفتَ. فيكون القول بالتّفسيريّة ههنا باطلاً.

قلتُ: لعلّ بعض العلماء أرادوا من كونها مفسِّرة ههنا أنّها مفسِّرة لـ «قلتُ» إذا كان مؤوّلاً بـ «أمرتُ». فيوجد في الجملة المتقدّمة معنَى القول دون حروفه، من حيث التّأويل، فظهر أن تكون مفسّرة له بهذا الاعتبار. فلأجل هذا ما صرّح ببطلان قولهم. بل ربّما أشار إلى إصلاحه، بقوله: **وجَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ**[٣٣١] أي: جزم بعض العلماء ههنا بأنّها مفسِّرة، وجوّز الزّمخشريّ في تفسير هذا القول كونها مفسِّرة لـ «قلتُ»، بشرط **إن أُوِّلَ**[٣٣٢] **«قُلتُ»** بـ **«أمَرتُ»** أي: حال كونه مؤوّلاً بـ «أمرتُ». كأنّه قيل: ما أمرتُهم إلّا بما أمرتني به، أن اعبدوا اللّه ربّي وربّكم. وهذا معنًى حسن.

فإن قلتَ: لمَ ذكر القول وأراد الأمر، ولم يأت بالأمر نصّاً على المقصود؟
قلتُ: لأجل السّلوك إلى طريق حسن الأدب، حيث لم يجعل نفسه وربّه معاً آمرينِ. ٩٨ ب

فمن هذا عُلم أنّ تأويل القول بالأمر لا يكون مطّرداً في كلّ موضع. فاندفع توهّم استبعاد التّأويل، في هذا الموضع. وأمّا إذا لم يُؤوّل به فلا يجوز أن يكون تفسيراً له، كما لا يجوز أن يكون تفسيراً لـ «أمرتني».

هذا. وقد عرفتَ[٣٣٣] أنّ التّفسير، في التّحقيق، راجع إلى مفعول مقدّر للفعل،

---

(٣٢٩) السبر والتقسيم: إيراد الأوصاف المحتملة، وإبطال ما فسد منها ببيان علته.
(٣٣٠) في الأصل: فبطل.
(٣٣١) الكشاف ١: ٥٤٢.
(٣٣٢) ع: «أن أول». م: فأول.
(٣٣٣) انظر ٩٥ ب.

لا إلى الفعل نفسه. فيجوز أن تكون مفسّرة، بعد صريح القول، بهذا الاعتبار. فلهذا جوّز ابن عصفور[٣٣٤] أن تكون مفسّرة، بعد صريح القول.

الحاصل أنّ من أمعن النّظر ههنا فقد جوّز أن تكون مفسّرة، بعد صريح القول، بدون تأويل، ومن قصر النّظر على ظاهر اللّفظ فلا يجوّزه إلّا بتأويل، لامتناع تفسير الصّريح، لافضائه إلى تحصيل الحاصل. فلكلّ[٣٣٥] منهما اعتبار. لكنّ الأوّل أدقّ، كما أنّ الثّاني أظهر وأنسب لمباحث الألفاظ.

وجَوَّزَ، أي: الزّمخشريّ[٣٣٦] أيضاً، **مَصدريّتَها** أي: كونها حرفاً مصدريّاً موصولاً بفعل الأمر ـ فإن قلتَ: أيّهما أرجح؟ قلتُ: التّفسير أرجح. قوله بـ **على أنَّ المَصدَرَ بيانٌ**[٣٣٧] **للهاءِ**: منصوب المحلّ، على الحاليّة من الضّمير المجرور في «مصدريّتها»، أي: كائنة على أنّ المصدر الحاصل من «أن» ومدخولها عطف بيان للهاء في «به». فإنّ ضمير الغائب له إبهام، فاقتضى البيان، كما اقتضى التّمييز في قولك[٣٣٨]: رُبّه رجلاً، ونِعمَ رجلاً زيد.

فإن قلتَ: هل يجوز أن يكون عطف بيان لـ «ما» في «ما أمرتني به» أيضاً؟ قلتُ: لا شكّ في الجواز. ولكن لا نقول[٣٣٩] به، لقربه من الهاء لفظاً ومعنًى.

فإن قلتَ: قد حصل البيان فيهما[٣٤٠]، سواء كانت مفسّرة أو مصدريّة. فما الفرق بينهما؟ قلتُ: الفرق بينهما لفظيّ ومعنويّ. أمّا اللّفظيّ فلأنّ التّفسيريّة يكون ما بعدها كلاماً تامّاً، غير واقع في محلّ مفرد، فلا يكون له محلّ من الإعراب، على ما

---

(٣٣٤) المغني ص ٣٠.
(٣٣٥) ظ ت: فكل.
(٣٣٦) الكشاف ١: ٥٤٢ــ٥٤٣
(٣٣٧) ع: عطف بيان.
(٣٣٨) في الأصل: قوله.
(٣٣٩) ظ هـ: لا يقول.
(٣٤٠) هـ: منهما.

عرفتَ. والمصدريّةَ يكون ما بعدها ليس بكلام تامّ، فيكون في قوّة المصدر، فيكون له محلّ منه. وأيضاً قد قُصد في التّفسيريّة بيان النّظم قصداً، وبيان المعنَى ضمناً، وفي ١٩٩أ المصدريّة بالعكس. وأمّا المعنويّ فلأنّها تُفسّر مضمون الكلام السّابق، والمصدريّةَ تُبيّن معنَى المفرد. وأيضاً قد تعلّق الفعل بما بعد المصدريّة معنًى، ولم يتعلّق بما بعد التّفسيريّة.

لا: للعطف، **بَدَلٌ**: معطوف على «بيان». أي: لا يجوز أن يكون بدلاً [منها أي][341]: من «ما» في «ما أمرتني به»، ولا من[342] الهاء في «به».

أمّا الأوّل فلأنّ البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه. ولا يصحّ[343] أن يقوم مقامه ههنا، إذ لا يُقال: «ما قلتُ لهم إلّا أن اعبدوا اللّٰه» بمعنَى: ما قلت لهم إلّا عبادته، لأنّ فعل العبادة ممّا لا يتعلّق القول به، لأنه فعل غير منطوق ومتعلّق القول كلام[344] منطوق. ألا ترَى أنّك لو قلتَ: «قلتُ[345] كلاماً» وجدتَه مقبولاً في الطّبع، بخلاف ما لو قلتَ: قلتُ فعلاً؟

فإن قلتَ: فليكن القول مؤوّلاً بالأمر، فيتعدّى إلى الفعل تعديته كما تقول: أمرتُ زيداً بالخدمة. قلتُ: القول ههنا ظاهر في معناه. فلا حاجة إلى التّأويل، لأنّه خلاف الأصل، لا يُعدل[346] إليه مع استقامة المعنَى. على أنّا نقول: الأمر لا يتعدّى بنفسه إلى المأمور به إلّا قليلاً. فكذا ما أُوّل به. بل هو أولَى.

وأمّا الثّاني فلأنّك لو أقمتَ «أن اعبدوا اللّٰه» مقام الهاء، فقلتَ: «ما قلتُ لهم إلّا ما أمرتني بأن اعبدوا اللّٰه» لم يصحّ، لبقاء الصّلة بلا عائد إلى الموصول.

---

(٣٤١) من م و هـ. وفي م زيادة من متن الإعراب: «وعلى تقدير إسقاط الضمير يلزم إخلاء الصلة من عائد». وهي في مطبوعة الرياض ص ٨٠.

(٣٤٢) في الأصل: ومن.

(٣٤٣) في الأصل: فلا يصح.

(٣٤٤) سقطت من الأصل.

(٣٤٥) سقطت من ظ و هـ.

(٣٤٦) ظ: ما يعدل.

ثـمّ لـمّـا كان ما ذكره[٣٤٧] الزّمخشريّ ههنا باطـلاً، في زعـم المصنّـف، أراد الإرشاد إلى الصّواب، فقال: **والصّـوابُ على العَكـسِ**[٣٤٨]. يعني أنّ الصّواب ثابت على عكس ما ذكره[٣٤٩] الزّمخشريّ، أي: لا يجوز [أن يكون][٣٥٠] عطف بيان للهاء، ويجوز أن يكون بدلاً منه.

أمّا الأوّل فلأنّ عطف البيان، في الجوامد، بمنزلة النّعت في المشتقّـات. فكما[٣٥١] أنّ الضّمير لا يُنعت، كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان. نـصّ على ذلك بعض النّحاة. والجواب أنّ ضمير الغائب له نوع إبهام، بلا شكّ، خصوصاً في هذا الموضع. فكما أنّ الضّمير يكون مميِّزاً في نحو قولك: نِعمَ[٣٥٢] رجلاً زيد، فكذا يكون معطوفاً عليه عطف بيان ههنا. على أنّه قد حُكي عن بعض النّحاة أنّه[٣٥٣] يكـون منعوتاً.

٩٩ب وأمّا الثّاني فلأنّ المراد من قولهم: «البدل في حكم تنحية الأوّل» هو الإشعار بأنّ البدل مستقلّ بنفسـه، بخلاف التّأكيد والصّفة، لا أنّ[٣٥٤] المقصود منه اطّـراح[٣٥٥] الأوّل وإهداره، فلا تبقَى الصّلة بلا عائد. كيف، والعائد متحقّق ههنا، ألا ترَى أنّ قولك: «زيد لقيتُ غلامه رجلاً صالحاً» كلام صحيح النّظم والمعنَى، مع أنّك لو أهدرت الأوّل لم يصـحّ، لخلوّه عن الـرّاجع إلى المبتدأ؟

---

(٣٤٧) ظ: ما ذكر.

(٣٤٨) في م زيادة من متن الإعراب: «لأن البيان كالصفة، فلا يتبع الضمير والعائد المقدر، فالمحذوف موجود لا معدوم». وهي في مطبوعة الرياض ص ٨٠.

(٣٤٩) ظ هـ: «الصواب ثابت على ما ذكره». ت: الصواب على عكس ما ذكره.

(٣٥٠) من ت.

(٣٥١) ظ: وكما.

(٣٥٢) الفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل رفع خبر زيد.

(٣٥٣) سقطت من ظ و ت. وانظر المغني ص٥٠٧ و ٥٤٤ و ٦٥٠ وشرح الكافية ١: ٣١١ والهمع ٢: ١١٧.

(٣٥٤) في الأصل والنسخ: لأن.

(٣٥٥) ظ ت: إخراج.

والجواب عنه أيضاً أنّ عطف البيان ههنا أظهر. فلذا حكم بأنّ البدل لا يجوز، عملاً بالرّاجح. على أنّه لو كان بدلاً لكان العبادة مأموراً بها، لكون البدل مقصوداً بالنّسبة[٣٥٦]. لكنّ كون عيسَى[٣٥٧] مأموراً بعبادة النّاس ليس بظاهر من النّظم ههنا، بخلاف عطف البيان. فإنّ الغرض منه مجرد التّوضيح.

ولا يَجُوزُ أن يُبدَلَ[٣٥٨] أي: يجوز[٣٥٩] أن يبدل الفعلُ مع معموله، المؤوّل معناه بمعنَى المصدر بواسطة «أن» المصدريّة، من الهاء[٣٦٠]. ولا يجوز أن يُبدل أي: الفعل المذكور — أعني قوله: «أن اعبدوا اللّه ربّي وربّكم» — إلّا إذا أُوّل «قلتُ» بـ«أمرتُ»، كما مرّ[٣٦١]، مِن «ما» في «ما أمرتني به»، **لأنّ** المصدريّة جعلت ما بعدها في معنَى المصدر، فيكون بمعنَى[٣٦٢] العبادةِ.

والعِبادةُ لا يَعمَلُ[٣٦٣] **فيها** — فإن قلتَ: «يعمل» يتعدّى بنفسه إلى معموله. فلمَ أدخل «في» عليه، وجعله مفعولاً فيه؟ قلتُ: للرّمز إلى أنّ القول لا يتعلّق به أصلاً، من حيث إنّه مفعول به، وإن تعلّق به على وجه الظرفيّة من جهة اعتبار السّلب — **فِعلُ القَولِ**.

إضافة الفعل إلى القول إضافة بيانيّة، للإشعار بأنّ الفعل إذا كان غير قول يعمل فيها، نحو: أخلصِ العبادةَ من السّمعة والرّياء. وعبّر عن «قلت» بالقول، ليعمّ كلّ مادّة حروف القول. فما وقع ههنا، في بعض النّسخ، من[٣٦٤] قوله: «هو

---

(٣٥٦) هـ: بالنية.

(٣٥٧) زاد هنا في ت: عليه السلام.

(٣٥٨) ت: «ولا يجوز أن تبدل». ع: «ولا يبدل». م: «ولا يصح أن يبدل». ح: ولا أن يبدل.

(٣٥٩) في الأصل و ت: لا يجوز.

(٣٦٠) ت: «الظهر». ولعل المراد: الضمير.

(٣٦١) انظر ٩٨أ.

(٣٦٢) ظ: معنى.

(٣٦٣) ظ هـ: لا تعمل.

(٣٦٤) ظ: «في». وانظر ع و ح.

قلتُ» بعد قوله: «فعل القول»، فهو مناقض لفائدة تغيير العبارة[٣٦٥]، وإن كان لا يخلو عن رعاية حقّ خصوصيّة الكلام.

فإن قلتَ: فلمَ لم يقل: «القول» بدل قوله: «فعل القول»، مع أنّه أخصر وأظهر؟ قلتُ: للإشارة إلى أنّ[٣٦٦] سلب العمل من جانب الفعل[٣٦٧] أولى من سلبه
١٠٠أ من جانب القول[٣٦٨]. فإنّ سلب العمل عن الفعل يستلزم سلب العمل عن القول استلزام الأخصّ للأعمّ، لا سيّما أنّ القول كثيراً يُستعمل بمعنى المقول.

وأمّا سبب عدم عمل فعل القول فيها فقد عُلم، فيما سبق[٣٦٩]. فلا نُعيده.

فإن قلتَ: فكم معنًى صحيح باعتبار النّفي، وإن لم يصحّ باعتبار الإثبات، نحو: ما زيد ضرباً! فلمَ لا يجوز أن يتعلّق بها فعل القول، لدخول حرف النّفي عليه؟ قلتُ: لأنّ الاستثناء بعد النّفي يدلّ على الإثبات، ولو بإشارة. فلم يصحّ أن يعمل فيها لامتناع تعلّقه بها، إذ لا يصحّ[٣٧٠] أن تقول: فعلتُ فعلاً وعبادة، كما يصحّ أن تقول[٣٧١]: قلتُ لفظاً وكلاماً[٣٧٢].

ثمّ لمّا كان الإلهام إلقاء معنًى في الرُّوع، بطريق الفيض، فمن نظر إلى الإلقاء من حيث إنّه يُفيد معنًى كاللّفظ، وإنّه يتضمّن الحديث[٣٧٣] في القلب الملقَى

---

(٣٦٥) في الأصل: العبادة.

(٣٦٦) سقطت من ت.

(٣٦٧) ظ ت: القول.

(٣٦٨) ظ ت: الفعل.

(٣٦٩) انظر ٩٩أ.

(٣٧٠) ظ: أو لا يصح.

(٣٧١) في الأصل و هـ: أن يقول فعلت فعلاً وعبارة كما يصح أن يقول.

(٣٧٢) في م زيادة من متن الإعراب: «نعم يجوز إن أول قلت بأمرت». وهي في مطبوعة الرياض ص ٨٠.

(٣٧٣) ظ ت: لحديث.

إليه، حكم بأنّها يجوز[٣٧٤] أن تكون مفسّرة بعده. ومن نظر إلى نفس الإلقاء ـ وهو ليس بمعنَى القول، لأنّه لا يصدق عليه، ومعنَى القول يصدق عليه القول في الجملة، كما تقول: الأمر قول ـ حكم بأنّها يمتنع[٣٧٥] أن تكون مفسّرة بعده. والحقّ هو الأوّل، واختاره المصنّف. أشار إليه أوّلاً بقوله: [٣٧٦] **ولا يَمتَنِعُ** أي: يجوز.

فإن قلتَ: فلمَ عبّر عن الجواز بسلب[٣٧٧] لامتناع، قلتُ: ليكون نصّاً في الرّدّ على المخالف.

فإن قلتَ: الواو ههنا لأيّ شيء[٣٧٨]؟ قلتُ: للعطف على مقدّر، من حيث المعنَى. كأنّه قيل: يمتنع القول بامتناع التّفسير بعد الإلهام[٣٧٩]، ولا يمتنع القول بالتّفسير بعده[٣٨٠]. وأمّا إذا جُعل للابتداء أو للاعتراض فهو خال عن رعاية انتظام ظاهر الكلام، وإن كان سالماً عن تكلّف هذا التّقدير[٣٨١].

في قوله، تعالَى[٣٨٢]: ﴿وأَوحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحلِ﴾ أي: ألهمها وقذف في قلوبها. الواو: للعطف، وأوحَى: فعل، فاعله: ربّك، وإلى النّحل: متعلّق[٣٨٣] به، والنّحل كالنّخل، يُذكّر حملاً على اللّفظ، ويُؤنّث حملاً على المعنَى. فلهذا أُنّث الفعل[٣٨٤] في ﴿أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الجِبالِ بُيوتاً[٣٨٥]﴾.

---

(٣٧٤) في الأصل و هـ: تجوز.
(٣٧٥) في الأصل: يحكم بأنها تمتنع.
(٣٧٦) في م زيادة من متن الإعراب: قال الزمخشري.
(٣٧٧) ظ: فلم عدل عن الجواز لسلب.
(٣٧٨) انظر ٨٦أ.
(٣٧٩) ظ ت: الإبهام.
(٣٨٠) هـ: وحده.
(٣٨١) هـ: التفسير.
(٣٨٢) الآية ٦٨ من النحل.
(٣٨٣) ظ: يتعلق.
(٣٨٤) كذا. ويريد: أنث ضمير الفعل. انظر ١٠٣ب.
(٣٨٥) زاد هنا في ع: ومن الشجر.

١٠٠ ب أن : مفسّرة لوقوعها بعد فعل فيه معنى القول، وهو أوحَى، واتّخذ: فعل أمر من باب الافتعال، فاعله الضّمير المرفوع المتّصل به، وهو الياء، وقيل: فاعله مستتر فيه، والياء علامة الخطاب[٣٨٦]، ومن الجبال: متعلّق به، و «من» فيه: للتّبعيض، لأنّها لا تبني في كلّ جبل بل في بعضها، وبيوتاً: مفعوله. وإنّما يُسمّى ما تجنيه لتعسل[٣٨٧] فيه بيتاً، تشبيهاً ببناء[٣٨٨] الإنسان، لما فيه من حسن الصّنعة[٣٨٩] وصحّة القسمة الّتي لا يقوَى عليها حُذّاق المهندسين إلّا بآلات وأنظار دقيقة. ١٠أ

أن تكُونَ[٣٩٠] مُفسّرةً لما قبلها، لتحقّق شرط التّفسير فيه. أن: مصدريّة ناصبة، وتكون: فعل من الأفعال النّاقصة منصوب بها، اسمه مستتر فيه، وهو هي، عائد إلى «أن» المفسّرة المذكورة في قوله: «أن اتّخذي»، وخبره: مفسّرة. والمجموع في قوّة المصدر، مرفوع المحل على أنّه فاعل «لا يمتنع».

فإن قلتَ: فلمَ قدّم المفعول فيه عليه، وأخّر الفاعل عنه؟ قلتُ: لكونه نُصبَ العين ووِردَ اللّسان، لوقوع النّزاع فيه: هل هي مفسّرة فيه أو لا؟ ولمقارنته بقوله: **مِثلَها**، لكونه أصلاً له وسنده. أي: جاز أن تكون مفسّرة فيه كما جاز أن تكون مفسّرة في قوله، تعالَى: (**فأوحَينا[٣٩١] إلَيه أنِ اصنَعِ الفُلكَ**). قد مرّ[٣٩٢] بيان هذا القول.

---

(٣٨٦) هذا مذهب المازني والأخفش الأوسط في الياء. انظر الهمع ١ : ٥٧ و ١٩٢أ.
(٣٨٧) ت: وإنما سمى ما تبنيه لتعمل.
(٣٨٨) ت: ببيت.
(٣٨٩) هـ: الصيغة.
(٣٩٠) زاد هنا في ح: أن.
(٣٩١) الآية ٢٧ من المؤمنون. ت: وأوحينا.
(٣٩٢) ظ ت: «قدمت». وانظر ٩٥ ب.

فإن قلتَ: إنّها قد ذُكرت في كلا القولين[٣٩٣] بعد الإيحاء. فلمَ جعل جواز التّفسير الثّاني أصلاً للأوّل؟ قلتُ: لأنّ الإيحاء في القول الثاني[٣٩٤] فيه معنَى القول اتّفاقاً، بخلاف الإيحاء في القول الأوّل[٣٩٥]. فيكون من قبيل ردّ المختلَف فيه إلى المتّفق عليه، بشهادة فحوَى الكلام، لقيام المقتضَى فيهما[٣٩٦].

خِلافاً أي: حال كون القول بالتّفسير هناك مخالفاً، لقول **مَن مَنَعَ** ــ وهو أبو عبد الله الرّازيّ ــ **ذلِك** أي: كونها مفسِّرة **فيه**، أي: في قوله تعالَى[٣٩٧]: «وأوحَى ربّك إلى النّحل أن اتّخذي».

قال الزّمخشريّ وغيره[٣٩٨]: إنّها مفسِّرة فيه، لأنّ الإيحاء فيه معنَى القول. وقال الرّازيّ[٣٩٩]: لا نُسلّم أنّها مفسّرة. فكيف وقد انتفَى شرط التّفسير؟ فإنّ المراد من الإيحاء في قوله: «وأوحَى ربّك إلى النّحل» هو الإلهام اتّفاقاً. وليس فيه معنَى القول. ١٠١أ
ثمّ إذاً[٤٠٠] امتنع القول بالتّفسير عنده ههنا قال: إنّها مصدريّة. كأنّه قيل: أوحَى ربّك باتّخاذ بعض الجبال بيوتاً.

ثـمّ[٤٠١] أشار المصنّف إلى الـرّدّ عليه، بطريق الاستدلال على سلب[٤٠٢] الامتناع، بقوله: **لأنّ الإلهامَ[٤٠٣] في مَعنَى القَولِ**، من حيث الدّلالة على المعنَى. فلذا يقع التّفسير بعد الكتابة والرّسالة والإشارة[٤٠٤].

---

(٣٩٣) في الأصل: «كلا الآيتين». هـ: الآيتين.
(٣٩٤) في الأصل: «في الثانية». هـ: في الآية الثانية.
(٣٩٥) في الأصل: «الآية الأولى». هـ: الأولى.
(٣٩٦) ظ: مقتضى فيهما.
(٣٩٧) سقطت من النسخ.
(٣٩٨) الكشاف ٢: ٤٨١.
(٣٩٩) التفسير الكبير ٥: ٣٣٠ــ٣٣٢.
(٤٠٠) كذا. والصواب: إذ.
(٤٠١) ت: قد.
(٤٠٢) ظ ت: سبيل.
(٤٠٣) ع: الإيحاء.
(٤٠٤) ت: والإشارة والرسالة.

فإن قلتَ: فهل يكون قوله: «لأنّ الإلهام في معنَى القول» ردّاً عليه، وقد قال الرّازيّ: الإلهام ليس فيه معنَى[405] القول؟ قلتُ: نعم من حيث التّأمّل في الإلهام وشأنه، كما أشرنا إليه. فلهذا قال: لأنّ الإلهام في معنَى القول، ولم يقل: لأنّ الإلهام فيه[406] معنَى القول، ولم يقل أيضاً: الإلهام بمعنَى القول.

هذا. ثمّ إنّ الزّمخشريّ قد جوّز مراراً، في أمثال هذا، أن تكون للتّفسير والمصدريّة. فاكتفَى ههنا[407] ببيان التّفسيريّة، ترجيحاً لها على المصدريّة، نظراً إلى غرض التّفخيم، والتّفصيل بعد الإجمال، كما يدلّ عليه سوق[408] الكلام. فلهذا[409] لم يتعرّض أصلاً لا لبيان التّفسيريّة، ولا لبيان المصدريّة، في قوله تعالَى[410]: (فأَوحَينا إِلَيهِ أَنِ اصنَعِ الفُلْكَ). وإنّه لم يمنع[411] المصدريّة ههنا، من حيث النّظر إلى مجرّد معنَى الكلام.

فإذاً لا نزاع بينهما في التّحقيق، كما ترَى. غاية ما في الباب أنّ نظر الرّازيّ ههنا مقصور على مجرّد معنَى الكلام، لم يصل إلى درك غرضه. فعُلم من هذا أنّ قول البيضاويّ ههنا، بعد اختيار المصدريّة[412]: «ويجوز أن تكون مفسّرة، لأنّ في الإيحاء معنَى القول»، ليس على ما ينبغي.

ثمّ إن الفعل المضارع المقارَن بـ «لا» إذا ولي «أن» الصّالحة للتّفسيريّة، نحو: «أشرتُ إليه أن لا تفعل»[413]، جاز رفع ذلك الفعل على أنّها نافية، كما جاز جزمه على أنّها ناهية، فتكون مفسّرة على كلا التّقديرين، وجاز نصبه أيضاً على أنّها

---

(٤٠٥) ت: ليس بمعنى.
(٤٠٦) ت: في.
(٤٠٧) ظ: هنا.
(٤٠٨) هـ: بيان.
(٤٠٩) في الأصل و هـ: فلنا.
(٤١٠) الآية ٢٧ من المؤمنون. وانظر الكشاف ٣: ١٤٤.
(٤١١) في الأصل: «لم تمتنع». ت: «لا يمنع». هـ: لم يمتنع.
(٤١٢) أنوار التنزيل ص٢٧٥.
(٤١٣) ظ: «أشرت أن لا تفعل». ت هـ: أشرت إليه ألا يفعل.

نافية، فتكون حينئذ مصدريّة، لا غير. وأمّا إذا ولي الفعل المضارع إيّاها، بدون «لا»، جاز[٤١٤] رفعه ونصبه، لا غير.

و الوجه الرّابع أن تكون **مُخفَّفةً منَ الثَّقِيلـةِ**[٤١٥]، تنصب الاسم وترفع الخبر، كما كانت قبل التّخفيف. لكنّ اسمها ضمير الشّأن مقدّر، ولا يثبت إلّا في ١٠١ب
ضرورة الشّعر، [نحو][٤١٦]:

فلَو أنّكِ في يَومِ الرَّخاءِ سألْتِني طَلاقَكِ لَم أبخَلْ، وأنتِ صَدِيقُ

كما حُكي عن بعض المغاربة[٤١٧]، من جواز إظهار عملها مخفّفة، في الاسم الظّاهر على ضعف، نحو: علمت أنْ زيداً قائم. ومَن جوّز إظهار عملها مخفّفة فيه، بلا ضعف، فليس بأصل ملتفت إليه يُعرّج عليه[٤١٨].

فتقع بعد فعل اليقين، أو ما نُزّل منزلته. فشاهد الأوّل في نحو[٤١٩]: (**عَلِمَ أن سَيَكُونُ مِنكُم مَرضَى**).

علم: فعل[٤٢٠]، فاعله مستتر فيه عائد إلى اللّه، تعالَى[٤٢١]، وأن: مخفّفة من الثّقيلة، أصلها أنّ، وضمير الشّأن المقدّر اسمها، والسّين: للفصل بينها وبين الفعل، وليكون عوضاً عن المحذوف وجبراً للنّقصان اللّاحق لها، ويكون: فعل من الأفعال

---

(٤١٤) كذا، بحذف الفاء في جواب «أما». هـ: «بجاز». ولعل الباء تصحيف فاء.

(٤١٥) ح: المثقلة.

(٤١٦) من ظ. ت: «كقوله». والبيت في المنصف ٣: ١٢٨ والإنصاف ص٢٠٥ وشرح المفصل ٨: ٧١ والمقرب ١: ١١١ والجنى الداني ص٢١٧ والمغني ص٢٩ وشرح شواهده ص١٠٥ والعيني ٢: ٣١١ والهمع ١: ١٤٣ والدرر ١: ١٢٠ وابن عقيل ١: ٣٢٨ وشرح الأشموني ١: ٥١١ والخزانة ٢: ٤٦٥ واللسان والتاج (حرر) و (صدق).

(٤١٧) الهمع ١: ١٤٢.

(٤١٨) ت: فليس بأصل يلتفت إليه.

(٤١٩) الآية ٢٠ من المزمل.

(٤٢٠) زاد هنا في ت: يقين.

(٤٢١) سقطت من النسخ.

التّاقصة، ومنكم: خبره، ومرضَى: اسمه. والفعل مع معموله وقع خبراً لـ «أن»، و «أن» مع معموليها تسدّ[٤٢٢] مسدّ مفعولي «علم».

وشاهد الثّاني في نحو: ﴿وحَسِبُوا[٤٢٣] أن لا تكُونَ فِتنةٌ﴾ أي: حسب بنو إسرائيل أنّهم لا يُصيبهم من الله بلاء وعذاب، في الدّنيا والآخرة.

حسب: فعل من الحسبان نُزّل منزلة اليقين ــ فإنّ الظّنّ والحسبان إذا قويا التحقا باليقين. وههنا كذلك ــ فلذا وقع بعده «أن» الّتي للتّحقيق، فاعله: الواو، وأن: مخفّفة من الثّقيلة، أصلها: أنّه[٤٢٤] لا تكون فتنة، خُفّفت وحُذف ضمير الشّأن، واسمها: ضمير الشّأن المقدّر، ولا: حرف نفي، جيء به لما عرفتَ آنفاً ــ وتجيء «قد» بعدها، للغرض المذكور أيضاً، نحو[٤٢٥]: ﴿لِيَعلَمَ أنْ قَد أبلَغُوا رِسالاتِ رَبِّهِم﴾ ــ وتكون: فعل تامّ، وفتنة: فاعله. وهو مع معموله[٤٢٦] مرفوع المحلّ، وقع خبر «أن»، وهو مع معموله قائم مقام مفعولي «حسب».

وإنّما قيّدها بقوله: في قِراءةِ الرَّفعِ أي: رفع «تكون»، ليكون نصّاً على ما ادّعاه. وأمّا على قراءة النّصب فلا تكون ممّا نحن بصدده. بل تكون ناصبة، فتكون الجملة أيضاً منصوبة المحلّ، على أنّها تسدّ مسدّ مفعولي «حسب». فهو يبقى[٤٢٧] على معناه، من غير احتياج إلى التّنزيل.

١٠٢أ فإن قلتَ: أيّهما أظهر في التّعبير[٤٢٨] عليهم؟ قلتُ: قراءة النّصب أظهر، في بادئ الرّأي. وأمّا قراءة الرّفع فأشدّ توبيخاً عليهم، حيث تمكّن الظّنّ الفاسد في قلوبهم العُمي تمكّن يقين.

---

(٤٢٢) ظ ت: سد.
(٤٢٣) الآية ٧١ من المائدة. وسقطت الواو قبل الفعل من النسخ. والتفسير من الكشاف ١: ٥١٦.
(٤٢٤) ظ: «أصلها أن». هـ: أصله أنه.
(٤٢٥) الآية ٨ من الجن. هـ: لنعلم.
(٤٢٦) زاد هنا في ت: بعدها.
(٤٢٧) ظ ت: «فهو مبق». هـ: فهي مبقى.
(٤٢٨) ظ: «التعيين». هـ: التعبير.

فلمّا فرغ عن[429] بيان المطلوب أراد أن يُوضحه غاية الإيضاح، ويسلك في ذلك إلى طريق التّعميم والتّفصيل، فأشار إليه بقوله. وكَـذا، أي: وكما كانت مخفّفة من الثّقيلة في هذين القولين، تكون مخفّفة منها أيضاً، حَيـثُ وَقَـعَت أي: «أن» المخفّفة بَعدَ عِلـمٍ، أي: بعد لفظ دالّ على اليقين، نحو: علمت أنْ سوف يقوم زيد، أو بعد ظَـنٍّ أي: بعد لفظ يدلّ عليه ــ قوله: نُـزِّلَ مَنـزِلَةَ العِلـمِ: صفة ظـنّ ــ نحو: ظننت أنْ سيوجد الصّديق.

فإن قلتَ: التّنزيل لا يُخرج الشّـيء عن حقيقته، في التّحقيق. فلهـذا استعمل ههنا «أو» في قوله: أو بعد ظـنّ. فمن أين يحصل التّلاؤم[430] ويُدفع التّنافر بينهما؟ قلتُ: من حيث النّظر إلى نفس التّنزيل. وأمّا إذا لم يُنـزّل منزلته فلا تقع[431] المخفّفة بعده. فإنّها تدلّ على تحقّق ما بعدها، بخلاف الظّنّ.

وتقع[432] أيضاً، بدونهما، نحو[433]: (وآخِرُ دَعْواهُم أنِ الحَمـدُ للّـهِ، رَبِّ العالَمِينَ).

[مَـنْ]

الرّابعةُ، من تلك الكلمات: «مَن».

فـالوجه[434] الأوّل لها أن تكُونَ[435] شَرطِيّـةً كـ «إن»، فتعملَ عملها في نحوِ: (مَن يَعمَـلْ سُوءاً يُجـزَ بِـهِ)[436] عاجلاً أو آجلاً.

---

(٤٢٩) هـ: تعين ثم لما فرغ من.

(٤٣٠) في الأصل: «التلايم» وفي النسخ: التلازم.

(٤٣١) ت: فلا يقع.

(٤٣٢) ظ: ويقع.

(٤٣٣) الآية ١٠ من يونس.

(٤٣٤) ت: الوجه.

(٤٣٥) زاد هنا في م: تارة.

(٤٣٦) الآية ١٢٣ من النساء.

من: اسمٌ موضوع لأُولي العلم، متضمّن لمعنَى «إن» الشّرطيّة، فلذا جزم الفعلين، ويعمل: فعل شرط مجزوم به، فاعله مستتر فيه عائد إلى «من»، وسوءاً: مفعوله، ويجز: جزاء الشّرط فعل مجهول، والضّمير المستتر فيه قائم مقام فاعله، عائد إلى «من» أيضاً، أصله «يُجزَى» حُذف الألف لأجل علامة الجزم، وبه: متعلّق بـ «يجز»، والهاء فيه عائد إلى «سوءاً». والشّرط مع جوابه، أو الجواب وحده، على اختلاف في ذلك: خبر المبتدأ[٤٣٧]، وهو: من.

والوجه الثّاني أن تكون مَوصُولةً، في[٤٣٨] نحوِ: (ومِنَ النّاسِ مَن يَقُولُ)[٤٣٩].

الواو: للعطف، ومن: للتّبعيض، والنّاس: مجرور بها، ومن: اسم موصول،
١٠٢ب صلته «يقول»، مبتدأ، خبره: من النّاس. فقول من قال: «مِن النّاس[٤٤٠]»: مبتدأ بحسب المعنَى، و[مَن][٤٤١] يقول: خبره. كأنّه قيل: وبعض النّاس مَن يقول آمنّا باللّه وباليوم الآخر» لا يخلو عن ارتكاب خلاف الظّاهر. وقال الزّمخشريّ[٤٤٢]: إن قدّرتَ لام التّعريف للعهد في «النّاس» فهي موصولة، وإن قدّرتَها للجنس فهي موصوفة.

والوجه الثّالث استِفهامِيّةٌ أي: أن تُستعمل للاستفهام، في نحوِ: (مَن بَعَثَنا مِن مَرقَدِنا[٤٤٣])؟

من: اسم متضمّن لمعنَى حرف الاستفهام مبتدأ، وبعثنا[٤٤٤]: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى «من»، ونا: مفعوله، ومن مرقدنا: متعلّق به، والجملة خبر المبتدأ.

---

(٤٣٧) ظ هـ: مبتدأ.
(٤٣٨) سقطت من الأصل.
(٤٣٩) الآية ٨ من البقرة.
(٤٤٠) سقطت من ظ و ت.
(٤٤١) زيادة يقتضيها السياق.
(٤٤٢) الكشاف ١: ٤٢. وفي النقل تصرف. وانظر المغني ص ٣٦٥.
(٤٤٣) الآية ٥٢ من يس. وزاد هنا في ع: هذا ما وَعَدَ الرَّحمنُ وصَدَقَ المُرسَلُونَ.
(٤٤٤) ظ هـ: «وبعث». ت: بعث.

والوجه الرّابع لها أن تُستعمل نَكِرةً مَوصُوفةً ــ فلذا صحّ دخول «رُبَّ» عليها، نحو[٤٤٥]:

«رُبَّ مَن أنضَجتُ غَيظاً صَدرَهُ»

ــ في نحوِ: مَرَرتُ بمَن مُعجِبٍ لَكَ[٤٤٦].

من: مجرور بالباء متعلّق بالمرور موصوف، ومعجب: صفته، ولك: متعلق بمعجب. ولا يخفَى عليك أنّ في خصوصيّة هذا المثال لطافة الرّمز إلى أنّ لصفة الإعجاب مناسبة مع النّكرة، وليست لها مع المعرفة.

فإذا قلت[٤٤٧]: من يكرمني أُكرمه، فـ «من» فيه يحتمل استعمالها وجوهاً أربعة. فإن قدّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، وإن قدّرتها موصولة أو موصوفة رفعت الفعلين، وإن قدّرتها استفهاميّة رفعت الفعل الأوّل وجزمت الفعل الثّاني، لأنّه جواب الاستفهام بغير فاء. فـ «من» على جميع التّقادير: مبتدأ. فخبر الاستفهاميّة الجملة الأُولَى، وخبر الموصولة والموصوفة الجملة الثّانية، وخبر الشّرطيّة الجملتان، أو الجملة الثّانية، على خلاف في ذلك. وإذا قلت: «من زارني أكرمته»، يحسن ما عدا الاستفهاميّة.

وقد تقع موصوفة بمعرفة، إذا كانت موصولة، نحو: قام من في الدّار العاقلُ. لكنّ المصنّف لم يلتفت إليه، لقلّة استعمالها في كلام العرب، أو لكونه من الوجوه المركّبة[٤٤٨]، وهو ليس بصددها. بل هو متصدّ لبيان الوجوه البسيطة، فقط.

---

(٤٤٥) صدر بيت لسويد بن أبي كاهل، عجزه:

قَد تمنّى ليَ مَوتاً، لم يُطَعْ

المفضليات ص١٩٨ والأمالي الشجرية ٢: ١٦٩ وشرح المفصل ٤: ١١ والمغني ص٣٦٤ وشرح شواهده ص ٢٥٢ وشذور الذهب ص ١٣١ والهمع ١: ٩٢ و ٢: ٢٦ والدرر ١: ٦٩ و ٢: ١٩، والصبان ١: ٥٤ والخزانة ٢: ٥٤٦ و ٣: ١١٩.

(٤٤٦) زاد هنا في ع و ح: أي: بإنسان معجب لك.

(٤٤٧) الفقرة من المغني ص٣٦٥.

(٤٤٨) في النسخ: المتركبة.

ثمّ لمّا فرغ من بيان وجوهها الرّاجحة، المنحصرة في الأربعة، أشار إلى بيان وجهها المرجوح عنده، بقوله: **وأجازَ** ــ أي جمهور النّحاة لم يجوّز أن يكون لها وجه، غير الوجوه الأربعة، وأجاز ــ أبو عليّ **الفارِسيُّ** ما[449] وراء تلك الوجوه، **أن تقَعَ**، ١٠٣أ
أي: أن تكون ــ فما وقع ههنا، من أنّ «تكون» بدل «تقع»[450]، فهو أبين ــ **نَكِرةً**: منصوبة على أنّها خبر «تقع» لكونه بمعنى «تكون»، **تامّةً**: صفتها. والمراد من التّامّ ههنا ما لايحتاج إلى صلة ولا صفة. فتكون[451] الوجوه لها خمسة عنده.

وحَمَلَ، أي: الفارسيّ، **عليهِ**، أي: على كونها نكرة تامّة، **قَولَهُ** أي: قول الشّاعر ــ فإن قلتَ: فلمَ لم يقل: «استدلّ عليه بقول الشّاعر»، كما هو الظّاهر المناسب؟ قلتُ: لعدم استلزامه لما ادّعاه، لقيام احتمال الغير[452] فيه، وإن كان بعيداً ــ[453]:

«ونِعمَ مَن هُوَ في سِرٍّ، وإعلانِ»

الواو: للعطف، ونعم: فعل من أفعال المدح، فاعله مستتر فيه، ومن: نكرة تامّة، مميِّزة لذلك المستتر لتقرُّر الإبهام فيه ــ فلذا فُسِّر بقوله: **أي: ونِعمَ شخصاً**[454] ــ وهو: مخصوص بالمدح. وأمّا عند الجمهور فمن[455]: اسم موصول

---

(٤٤٩) ظ ت: «بما». وقبلها في م زيادة من متن الإعراب: في «من».

(٤٥٠) ظ: يكون بدل يقع.

(٤٥١) ظ هـ: فيكون.

(٤٥٢) الغير أي: غيره. وانظر ٢٠ب و ٨١أ.

(٤٥٣) عجز بيت صدره:

ونِعمَ مَزكاُ مَن ضاقَتْ مَذاهِبُهُ

المغني ص٣٦٦ وشرح شواهد ص٢٥٢ والعيني ١: ٤٨٧ والهمع ١: ٩٢ و ٢: ٨٦ والدرر ١: ٧٠ و ٢: ١١٤ والصبان ١: ١١٥ والخزانة ٤: ١١٥ واللسان والتاج (زكا). والمزكأ: الملجأ.

(٤٥٤) ح: نعم شخصاً هو.

(٤٥٥) ت: فهو.

فاعل لـ «نعم»، فيكون استعمالها ههنا من قبيل الوجه الثّاني. وهو: مبتدأ، خبره محذوف أي: نعم [من] هو هو.

فإن قلتَ: هل المحذوف يحتاج ههنا في الإفادة إلى تأويل، كما في قول أبي النّـجم[456]:

«أنا أبو النّـجـمِ، وشِعـرِي شِعـرِي»

قلتُ: لا، كما في قولك: زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الأسد فهو هو. يدلّ على ذلك تعلّق الظّرف به، لتحقّق معنى الفعل فيه. أي: ونعم من هو ثابت في حالتي سـرّ وعلانية. ثـمّ بعد ذلك لا بدّ من القول بمحذوف آخر، على رأي الجمهور، ليكون مخصوصاً بالمدح.

فإن قلتَ: أيُّ القولين أظهر ههنا؟ قلتُ: قول الفارسـيّ أظهر. فلهذا ما زيّفه المصنّـف.

فإن قلتَ: فلمَ لم يعـدّه وجهاً خامساً؟ قلتُ: لعدم التفاته إليه، بعدم[457] اشتهار استعمالها على هذا الوجه. وأمّا التّمسّك بقول الشّاعر فباب الطّعن مفتوح فيه.

فإن قلتَ: شرط التّمييز، في باب «نعم»، أن يكون المميَّـز صالحاً لدخول الألف واللّام. فـ «من»[458] ليس كذلك، فلا يصـحّ قوله فيه، فضلاً أن[459] يكون أظهر. قلتُ: الفارسـيّ لا يسلّم هذا الشّرط. يدلّ عليه قوله، تعالَى[460]: (فنِعِمّا

---

(٤٥٦) الخصائص ٣: ٣٣٧ والمنصف ١: ١٠ والأمالي الشجرية ١: ٢٤٤ وشرح المفصل ١: ٩٨ و ٩: ٨٣ والمغني ص٣٦٦ و ٤٨٨ و ٧٣٤ والهمع ١: ٦٠ و ٢: ٩٥ والدرر ١: ٣٥ و ٢: ٧٦ والصبان ١: ١٥٥ والخزانة ١: ٢١١. وانظر ١٦أ.

(٤٥٧) ت: لعدم.

(٤٥٨) هـ: ومن.

(٤٥٩) في الأصل: قوله فيه فلن.

(٤٦٠) الآية ٢٧١ من البقرة: «إنْ تُبـدُوا الصّـدَقاتِ فنِعِـمّـا ...».

هِـيَ). ولو سلّم فله أن يقول: إنّه يصلح لهما بمرادفة[٤٦١]، وإن لم يصلح لهما بنفسه.

١٠٣ب فلهذا لو قيل، في تفسيره: «ونعم شخصاً أو إنساناً»، استقام المعنَى.

وأمّا قول الكسائيّ: إنها تكون زائدة، كما في قوله[٤٦٢]:

كَفَى بنا فَضْـلاً علَى مَن غَيـرِنا

على رواية خفض «غير»، فلم يلتفت إليه أيضاً. أمّا على رواية الخفض فلأنّها موصوفة، و«غير» صفتها، وأمّا على رواية الرّفع فلأنّها تحتمل[٤٦٣] أن تكون موصولة، أو موصوفة. كأنّه قيل: من هو غيرنا. فالجملة إمّا صلة، أو صفة.

---

(٤٦١) هـ: بمرادفية.

(٤٦٢) صدر بيت لكعب بن مالك، عجزه:

حُبُّ النّبيّ مُحمّدٍ، إيّانا

ديوانه ص ٢٨٩ و ٣١٢ـ٣١٣ والكتاب ١: ٢٦٩ والجمل للخليل ص ٨٩ ومجالس ثعلب ص ٣٣٠ والجمل للزجاجي ص ٣١١ والأمالي الشجرية ٢: ١٦٩ و ٣١١ وشرح المفصل ٤: ١٢ والجنى الداني ص ٥٢ والمغني ص ١١٦ وشرح شواهده ص ٣٣٧ والعيني ١: ٤٨٦ والهمع ١: ٩٢ و ١٦٧ والدرر ١: ٧٠ و ١٤٥ والخزانة ٢: ٥٤٥. وانظر شرح الكافية ٢: ٥٥.

(٤٦٣) ظ ت: يحتمل.

ما يأتي على خمسة أوجه

النَّوعُ الخامِسُ، من الأنواع الثّمانية، ما يأتِي أي: ما يُستعمل في الكلام، عَلَى خمسةِ أوجُهٍ. وهوَ، أي: المستعمل عليها[1]، شيئانِ. أي: هو نوع منحصر في صنفين، بالاستقراء[2].

[أيٌّ]

أحَدُهُما أي: أحد الشّيئين: «أيٌّ». وهو بفتح الهمزة وتشديد الياء. لكنّ المصنّف لم يُقَيّده بذلك، لكونه بصدد بيان الوجوه، لا بيان التّعريف، واكتفاء[3] بما يُبيّن[4] حاله من بعد.

وهو بحسب ما يُضاف إليه دائماً. فإن أُضيف إلى ظرف مكان كان ظرف مكان، نحو: أيَّ مكان تجلسْ أجلسْ معك، وإن أُضيف إلى ظرف زمان كان ظرف زمان، وإن أُضيف إلى مفعول به كان مفعولاً به، وإلى مصدر يكون مصدراً.

فالوجه الأوّل أن تقعَ شرطِيّةً كـ «إن»، نحوُ[5]: (أيَّما الأجَلَينِ

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ظ: «صفتي الاستقراء». هـ: موضعين بالاستقراء.

(٣) في الأصل: واكتفى.

(٤) في النسخ: بين.

(٥) الآية ٢٨ من القصص. وقبلها في الآية ٢٧: «تأجُرَني ثَمانيَ حِجَجٍ. فإنْ أتمَمتَ عَشراً فمِن عِندِكَ...».

قَضَيْتُ) ـ المعنَى[٦]: أيَّ أجل وفّيتك منهما، سواء كان أطولهما الّذي هو العَشر، أو أقصرهما الّذي هو الثماني ـ (فلا عُدوانَ علَيَّ). المعنَى: فلا يُعتَدَى عليّ في[٧] طلب الزّيادة عليه.

فأيّ: اسم متضمّن لمعنَى الشّرط، مضاف إلى الأجلين، منصوب على أنّه مفعول لـ «قضَى»، وما: زيدت بين المضاف والمضاف إليه للتّأكيد، وفاعله الضّمير المتّصل به[٨]، وهو فعل الشّرط، والفاء: فاء جواب الشّرط، ولا عدوان عليّ: جملة اسميّة جزاؤه.

والوجه الثّاني، من وجوه الاستعمال، أن تكون[٩] استِفهامِيّةً، نَحوُ[١٠]: (أيُّكُم زادَتهُ هذِهِ إيماناً)؟

فأيّ: اسم متضمّن لمعنَى الاستفهام، مرفوع بالابتداء، وزاد: فعل، مفعوله الأوّل متّصل به عائد إلى المبتدأ، والتّاء لتأنيث[١١] فاعله وهو: هذه، إشارة إلى
١٠٤أ السّورة، وإيماناً: منصوب على أنّه مفعوله الثّاني. والجملة: خبر المبتدأ. وكذا هي[١٢] اسم متضمّن للاستفهام، على قراءة النّصب. فلهذا[١٣] أطلق المثال، ولم يُقيّده بقوله: «في قراءة الرّفع»، كما قيّد في غير هذا المحلّ.

فإن قلتَ: منصوب بماذا[١٤]؟ قلتُ: بفعل مضمر، يُفسّره ما بعده. كأنّه[١٥]

---

(٦) سقطت من ت. والتفسير من الكشاف ٣: ٣١٩ بتصرف.
(٧) في الأصل: «لا تعتدي علي في». ظ: «لا يعتدى على من». ت: لا تعتدي علي في.
(٨) سقطت من ظ.
(٩) هـ: «يكون». ع: تقع.
(١٠) الآية ١٢٤ من التوبة.
(١١) في الأصل: «والتاء للتأنيث». ظ: «في التأنيث». وانظر ١٠٠أ.
(١٢) سقطت من ظ و ت.
(١٣) هـ: فلذا.
(١٤) كذا بتأخير اسم الاستفهام، والمعروف أن له الصدارة. انظر ٨٦أ.
(١٥) الكشاف ٢: ٢٥٤.

قيل: أيّكم زادتْ[16] زادتُه؟

والوجه الثّالث منها أن تقع مَوصُولةً[17] كـ «الّذي»، نحوُ «أيّ» في قوله، تعالى[18]: (ثُمَّ لَننزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشَدُّ عَلَى الرَّحمـٰنِ عِتيّاً).

ثمّ: للعطف على جواب القسم[19]، واللّام: لتأكيد المعطوف على جواب القسم، وننزع: فعل، فاعله مستتر وهو نحن، والنّون: للتّأكيد أيضاً، ومن: حرف جرّ، وكلّ: مجرور بها، مضاف إلى شيعة، والجارّ مع المجرور متعلّق به، وأيّ: اسم موصول مضاف إلى الضّمير وهو «هم»، وأشدّ: أفعل التّفضيل، مرفوع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ مع خبره جملة اسميّة صلة الموصول ـــ فأشار إلى جميع[20] ما ذُكر، بقوله: أي: [21] الّذي هُوَ أشدُّ ـــ وعلى الرّحمن: متعلق بـ «أشدّ»، أو بمحذوف يفسّره «عتيّاً»، لأنّ المشهور أنّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه. والأظهر أنّه متعلّق بـ «عتيّاً»، لأنّ معمول المصدر يجوز أن يتقدّم عليه إذا كان ظرفاً، أو شبهه. قال الله[22]: (فلمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعيَ)، (ولا تأخُذْكُم بهما رأفةٌ)[23].

وعتيّاً: منصوب على التّمييز، العمل فيه «أشدّ». أصله «عُتُوو» على وزن قُعود[24]. فأُبدلت ضمة ما قبل[25] الواو الأولى كسرة طلباً للخفّة، فقُلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثمّ قُلبت الواو الثّانية ياء لاجتماع الواو والياء، مع سبق الياء

---

(١٦) ت: زادته.

(١٧) في م زيادة من متن الإعراب: خلافاً لثعلب.

(١٨) الآية ٦٩ من مريم.

(١٩) في الآية ٦٨: «فوَرَبِّكَ لَنَحشُرَنَّهم والشّياطينَ ...».

(٢٠) ظ: جمع.

(٢١) زاد هنا في ع: لننزعن.

(٢٢) الآية ١٠٢ من الصافات. وزاد هنا في ت وهـ: تعالى.

(٢٣) الآية ٢ من النور. وانظر المغني ص٤٨٧ و ٤٨٨ و ٥٨٦ و ٥٤ ب.

(٢٤) ت: عقود.

(٢٥) سقط «ما قبل» من ظ و ت.

عليها بالسّكون، فأُدغم الياء في الياء، فصار: عُتِيّاً. وتُكسر العين أيضاً إتباعاً حركتَها بحركة[٢٦] التّاء. والموصول مع صلته منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «ننزع».

ثمّ لمّا فرغ من بيان دعوَى الموصوليّة، وأراد أن ينسبها إلى إمام ثقة من النّحاة، استحكاماً لما ادّعاه، أشار إلى هذا بقوله: **قالَهُ**[٢٧] **سِيبَوَيهِ** أي: قال[٢٨]: أيّ اسم موصول مبنيّ على الضّمّ، لكونه بمعنَى «الّذي». وإذا أُعرب يكون محمولاً على «كلّ» و «بعض»، للزوم الإضافة. فإذا حُذف صدر صلته عاد البناء إليه، كما في قوله تعالَى: «أيُّهم أشَدُّ». ١٠٤ب

فإن قلتَ: كيف يقع الضّمير المنصوب بعد القول، والواقع بعده يكون جملة، فلذا تُكسر «إنّ» بعده؟ قلتُ: لا استبعاد في ذلك، لكونه راجعاً إلى المذكور الّذي فيه الجملة.

ثمّ لمّا قصد زيادة ترغيب فيما اختاره ـــ فلهذا[٢٩] اختار ههنا[٣٠] «تابَعَ» على «تَبِعَ». يقال: تابعَ الرّجل عمله، إذا أتقنه وأحكمه. ويقال: تَبِعَ الرّجل القوم، إذا مشَى خلفهم ـــ أشار إليه بقوله: و، للعطف على سيبويه، **مَن تابَعَهُ**[٣١].

تابع: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى «من»، مفعوله: ضمير منصوب متّصل به، عائد إلى سيبويه.

وقال الخليل ويونس[٣٢]: أيّ ههنا: اسم متضمّن لمعنَى حرف الاستفهام،

---

(٢٦) ظ: «حركتها لحركة». هـ: لحركتها كحركة.
(٢٧) ت: قال.
(٢٨) الكتاب ١: ٣٩٦ـــ٣٩٩.
(٢٩) ظ هـ: فلذا.
(٣٠) سقطت من الأصل.
(٣١) زاد هنا في ع: «بضم أيّ على أنه مبني». وبعده في م زيادة من متن الإعراب: «وقال من رأى أن أيّاً الموصولة لا تبنى: هي هنا استفهامية مبتدأ، وأشد خبره». ومثله في ع بخلاف يسير.
(٣٢) الكتاب ١: ٣٩٧.

معرب بالرّفع على أنّه مبتدأ، خبره. أشـدّ. لكـنّ الخليل يقول: الجملة منصوبة المحلّ، على أنّها مقولة لقول مقـدّر. كأنّه قيل: لننزعـنّ الّذين[٣٣] يُقال فيهم[٣٤]: أيّـهم أشـدّ؟ ويونس يقول: المجموع منصوب المحـلّ، على أنّه يتعلّق[٣٥] به «ننزع» معنًى من جهة المفعوليّة، وإن لم يعمل فيه لفظاً، على ما هو شأن التّعليق.

فإن قلتَ: فلمَ صحّ التّعليق ههنا، مع أنّه ليس من أفعال القلوب؟ قلتُ: لتضمّن[٣٦] النّزع ههنا معنَى التّمييز اللّازم للعِلم. على أنّ التّعليق ليس بمختـصّ[٣٧] بها عنده، بل يعـمّ جميع الأفعال، على ما عرفتَ[٣٨]. والأظهر ههنا قول يونس، لخلوّه عن ارتكاب محذور ولتبادر الذّهن إليه.

وقال الأخفش[٣٩] ههنا أيضاً ما قاله الخليل ويونس. لكنّه يقول: كلّ شيعة: مفعول «ننزع». فتكون «من» فيه زائدة[٤٠] في المثبت، على ما هو مذهبه. فجملة «أيّـهم أشـدّ» لا تتعلّق به، بل تكون مستأنفة.

لا يخفَى عليك أنّ قوله ههنا ليس بقويّ، لخلوّه عن رعاية حقوق النّظم الظّاهر. وأمّا قول ثعلب[٤١]، من أنّ «أيّ» لا تكون موصولـة أصلاً ولا تكـون إلّا شرطيّـة أو استفهاميّـة، فمردود بشيوع استعمالها في غيرهما، في كلام الفصحاء.

---

(٣٣) في الأصل و ت: الذي.
(٣٤) ظ: «فيه». وفي الكتاب: الذي يقال له.
(٣٥) ظ هـ: «تعلق». ت: متعلق.
(٣٦) زاد هنا في ت: معنى.
(٣٧) ظ ت: مختصاً.
(٣٨) انظر ٢٢ ب.
(٣٩) المغني ص٨٢ ومعاني القرآن للأخفش ص٢٧٢ وإعراب القرآن ٣: ٢٣ــ٢٥.
(٤٠) ظ: زيادة.
(٤١) المغني ص٨٢ والهمع ١: ٨٤.

١٠٥أ والوجه الرّابع أن تكون[٤٢] **دالّةً على مَعنَى الكَمالِ**. وينحصر استعمالها في وجهين، بالاستقراء:

فأحدهما أن تقعَ صِفةً لِنَكِرةٍ[٤٣]، مذكورة غالباً، **نحوُ: هذا رَجُلٌ أيُّ رَجُلٍ!** هذا: مبتدأ، ورجل: خبره، وأيّ: صفته[٤٤]، مضاف إلى رجل.

فإن قلتَ: فلمَ لم يقل: وتقع[٤٥] صفة لمعرفة، إذا أُضيفت[٤٦] إلى معرفة؟
قلتُ: لعدم ظهور معنَى الكمال حينئذ، كقولك: مررت بالرّجل أيّ الرّجل، مثلاً.

ثـمّ إنّه لا يخلو من أن يكون مضافاً إلى مشتقّ أو غير مشتقّ. فإن أُضيف إلى الأوّل يكون الغرض من التّوصيف المدح به، خاصّة إذا كان ممّا يُمكن المدح به. وإن أُضيف إلى الثّاني يكون المقصود منه الثّناء، بكلّ[٤٧] وصف يُمكن أن يُثنَى به. فأشار إلى الثّاني، بقوله: **أي: هذا رَجُلٌ كامِلٌ في صِفاتِ[٤٨] الرِّجالِ**: من الكمالات الإنسانيّة، سواء كانت علميّة أو عمليّة أو غيرهما.

وثانيهما أن تقع حالاً لمَعرِفةٍ، كَمَرَرْتُ[٤٩] بعَبدِ اللّٰهِ أيَّ رَجُلٍ! أي: كاملاً في صفات الرّجوليّة.

والوجه الخامس أن تكون **وُصلةً**[٥٠] **ووسيلة إلَى نِداءِ ما فيه «أل»**

---

(٤٢) ع: تقع.
(٤٣) ع: للنكرة.
(٤٤) في الأصل: «صفة». ظ: نعته.
(٤٥) في الأصل و هـ: ويقع.
(٤٦) هـ: إن أُضيف.
(٤٧) ظ ت: وكل.
(٤٨) م: صفة.
(٤٩) ع: نحو مررت.
(٥٠) في النسخ: صلة.

التّعريفيّة، لامتناع اجتماع التي[51] التّعريف[52]. فإنّ حرف النّداء يكون للتّعريف عند القصد أيضاً في السّعة، عند البصريّين، خلافاً للكوفيّين.

وإنّما نصّ على «أل» إشعاراً بأنّ امتناع الاجتماع إنّما يُتصوّر في صورة آلة التّعريف، لا في المعرفة، نحو: يا زيد. وإنّما لم يقل ههنا: «أل الجنسيّة»، كما قال من قبلُ[53]، إشارة إلى ما قالوا، من أنّ «أل» في نحو: «يا أيّها الرّجل» لتعريف الجنس، قبل دخول «أيّ»، وبعد دخوله تكون للحضور، كما تكون[54] كذلك بعد اسم الإشارة.

نحوُ[55]: (**يا أيُّها الإنسانُ**). يا: حرف نداء، وأيّ: اسم مفرد مبهم مبنيّ على الضّمّ، وها: حرف تنبيه عوض من[56] المضاف إليه، والإنسان: مرفوع حتماً صفته. وأجاز المازنيّ[57] نصب وصفه، حملاً على محلّه، لأنّ المنادَى مفعول به معنًى.

فما نُقل عن الأخفش[58]، من أنّ «أيّ» في نحو: «يا أيّها الرّجل» موصول حُذف صدر صلته، وهو العائد إليه، كأنّه قيل: يا من هو الرّجل، فليس بشيء لأنه ١٠٥ب تمحّل صرف، ولأنّه لو صحّ ما نُقل عنه لجاز أن يظهر المبتدأ ههنا، وأن يُوصل بأيّ جملةٍ كانت، سواء كانت فعليّة أو ظرفيّة.

وأمّا ما أجازه[59]، من أنّه يكون موصوفاً، نحو: مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك، كما يُقال: مررتُ بمن معجبٍ لك، فمردود أيضاً لأنه غير مسموع من العرب، ولأنّه لا

---

(٥١) في الأصل والنسخ: «التي». وانظر الهمع ١ : ١٧٤.

(٥٢) زاد هنا في الأصل: مع حرف النداء.

(٥٣) انظر ٦١أ.

(٥٤) في الأصل و هـ: يكون الحضور كما يكون.

(٥٥) الآية ٦ من الانفطار.

(٥٦) هـ: عن.

(٥٧) شرح الكافية ١ : ١٤٢، والهمع ١ : ٧٥.

(٥٨) شرح الكافية ١ : ١٤٣.

(٥٩) المغني ص٨٣.

يُستعمل إلّا مضافاً إلّا في النّداء والاستخبار، بالاستقراء. أمّا النّداء فنحو قولك: يا أيّها الرّجل. وأمّا الاستخبار فنحو قولك: «أيٌّ»؟ لمن قال لك: جاءني رجل. وهذا ليس منهما، كما ترى.

* * *

ثمّ لمّا فرغ من بيان أحد الشّيئين، الّذي هو اسم، أراد أن يشرع في ثانيهما الّذي هو حرف ــ فلذا قدّم ذلك على هذا ــ فقال:

[لو]

الثّانيةُ، من الكلمتين المستعملتين على الوجوه الخمسة ــ فإن قلتَ: كان المناسب لقوله[60]: «أحدهما» أن يقول ههنا: ثانيهما. فلمَ ترك هذا؟ قلتُ: للتّعليم بأنّ الحرف يُذكّر ويُؤنّث، فإن أُوّل باللّفظ يكون مذكّراً، وإن أُوّل بالكلمة يكون مؤنّثاً، وللتّنبيه على أنّ «لو» من الكلمات الّتي وُضع الباب الثّالث لتفسيرها ــ لَو: لها وجوه خمسة.

فأحَدُ أوجُهِها أن تكُونَ حَرفَ شَرطٍ أي: حرف[61] يُستعمل، ليدلّ على تعليق[62] تحقّق[63] مضمون جزائها على تحقّق مضمون شرطها، **في الزّمان الماضِي**، كـ «إن» في المستقبل.

فـ «لو» تُفيد ثلاثة أمور، في نحو قولك: لو جاءني زيد أكرمته. الأوّل: تعليق الثّاني بالأوّل. والثّاني: تقييدهما بالزّمن الماضي والثالث: الامتناع.

---

(٦٠) انظر ١٠٣ب.
(٦١) كذا. والصواب: حرفاً.
(٦٢) سقطت من الأصل.
(٦٣) في الأصل: تحقيق.

لكن اختُلف في[٦٤] الثّالث، فقال الشّلوبين: إنّها لا تدلّ على امتناع أصلاً، لا على امتناع الشّرط، ولا على امتناع الجواب. فإن أراد بعدم دلالتها عليه أنّها لا تدلّ عليه، بحسب الوضع، فالحقّ ما ذكره. وإن أراد به أنّها لا تدلّ عليه، لا بحسب الوضع له، ولا بحسب التّضمّن والالتزام، فقوله باطل بلا شكّ. فإنّ التّعليق على ١٠٦أ
الوجه المذكور يقتضي ذلك، فيدلّ عليه بالالتزام.

وقال أكثر النّحاة: إنّها تدلّ على امتناعهما جميعاً، بفحوَى الخطاب، وإن لم تدلّ عليه بحسب المنطوق والوضع. وهذا هو الحقّ عندي.

وقال البعض: إنّها تدلّ على امتناع الشّرط وحده، ولا تتعرّض للجواب[٦٥] من جهة النّفي. وهذا ليس بشيء. فإنّ جلّ نظرهم مقصور على ظاهر اللّفظ الّذي يليها، لا يصل إلى درك معنَى الكلام.

ثمّ لمّا كانت[٦٦] هذه الأقوال في دلالتها على الامتناع مختلفة غير ظاهرة[٦٧]، وكان المختار عنده هو القول الأخير، أشار إليه على سبيل البيان والتّفريع، بقوله: **فَيُقالُ فيها: حَرفٌ يَقتَضِي**، إذا كانت للشّرط، **امتِناعَ ما يَلِيهِ واستِلزامَهُ لتالِيهِ**. كأنّه قال: «لو»[٦٨] إذا كانت للشّرط تدلّ على امتناع فعل الشرط، وعلى استلزام فعل الشّرط لجوابه، [٦٩]من غير تعرّض للدّلالة على نفي جوابه. وأنت تعلم أنّ تعليق حصول الجواب المقدّر في الماضي، على حصول الشّرط المقدّر فيه، يقتضي بالضّرورة امتناع ذلك الجواب، كما يقتضي امتناع الشّرط.

---

(٦٤) زاد هنا في ت: «الامتناع». وللكافيجي رسالة تختص بهذا الموضوع، سماها الإلماع بإفادة «لو» للامتناع.

(٦٥) في الأصل: «ولا يتعرض الجواب». ظ: ولا يتعرض للجواب.

(٦٦) ظ هـ: كان.

(٦٧) سقط «مختلفة غير ظاهرة» من ظ و ت.

(٦٨) سقطت من ت و هـ.

(٦٩) زاد هنا في ظ و ت: قلت.

يقتضي: فعل، فاعله مستتر فيه، عائد إلى حرف، وامتناع: مفعوله مضاف إلى «ما»، وهو موصول، ويلي: فعل، فاعله مستتر فيه، عائد إلى الموصول، ومفعوله: الضّمير المنصوب المتّصل به، العائد إلى الحرف أيضاً، والجملة صلته، والواو: للعطف، واستلزامه(٧٠): منصوب معطوف على امتناع، مضاف إلى الضّمير المجرور العائد إلى الموصول(٧١)، واللّام: متعلّق بالاستلزام، وتاليه: مجرور به، مضاف إلى الضّمير [المجرور](٧٢) العائد إلى الموصول أيضاً. والفعل(٧٣) مع متعلّقه مرفوع المحلّ، على أنّه(٧٤) صفة «حرف».

فحاصل هذه القاعدة أنّها تدلّ على سببيّة الأوّل ومسبّبيّة الثّاني، وتدلّ على انتفاء الأوّل، فقط. وأمّا انتفاء الثّاني فيلزم من انتفاء الأوّل، إن(٧٥) لم يكن للثّاني سبب غير الأوّل. وإن كان له سبب غيره لا يلزم(٧٦) منه انتفاؤه.

نحوَ «لو» في قوله، تعالَى: (**ولَو شِئنا لَرَفَعناهُ**)(٧٧) إلى منازل الأبرار من العلماء (بها) أي: بسبب تلك الآيات(٧٨) وملازمتها. ١٠٦ب

الواو ههنا: للعطف، ولو: حرف شرط، وشئنا(٧٩): فعل الشّرط، فاعله: نا، ومفعوله محذوف يدلّ عليه جواب الشّرط ــ كأنّه قيل: ولو شئنا الرّفع ــ ورفع(٨٠):

---

(٧٠) في النسخ هـ: واستلزام.

(٧١) سقط «العائد إلى الموصول» من ت.

(٧٢) من هـ.

(٧٣) يريد الفعل يقتضي.

(٧٤) سقط «على أنه» من ظ.

(٧٥) ظ: وإن.

(٧٦) في الأصل: «ولا يلزم». ت: لا يلزمه.

(٧٧) الآية ١٧٦ من الأعراف. وزاد بعدها في هـ: أي.

(٧٨) في الآية ١٧٥: «واتلُ عَلَيهِم نبأَ الّذي آتيناهُ آياتِنا، فانسَلَخَ مِنها..».

(٧٩) ت هـ: «وشاء». وسقطت الواو من الأصل.

(٨٠) أغفل إعراب اللام. وهي لام الجواب. ت: ولرفعنا.

جزاء الشّرط، فاعله: نا، ومفعوله الضّمير المنصوب المتّصل العائد إلى بلعم[٨١] بن باعوراء، والباء: حرف جرّ، وها: ضمير مجرور عائد إلى الآيات، والجارّ مع المجرور متعلّق به.

ثمّ لمّا حقّق ذلك الأصل وبيّنه فرّع عليه، لزيادة الإيضاح، بقوله: **فـ «لَو» ههُنا**[٨٢] أي: في قوله، تعالَى: «ولو شئنا لرفعناه بها». **دالّةٌ علَى أمرَينِ**.

فإن قلتَ: الدّلالة على استلزام الأوّل للثّاني متقدّمة على الدّلالة على الامتناع. فلمَ عكس التّرتيب، كما أشرنا إليه آنفاً؟ قلتُ: لاشتمال الدّلالة على الامتناع، على زيادة دقّة وتأمّل. فللإشارة إلى هذه النّكتة قال:

أحَدُهُما ــ ولم يقل: أوّلهما ــ: **أنّ مَشِيئةَ اللّهِ، تعالَى، لرَفعِ هذا المُنسَلِخِ**، اللام: حرف جرّ، ورفع: مجرور بها، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو هذا، والمنسلخ: صفته، والجارّ مع المجرور متعلّق بالمشيئة. والمنسلخ اسم فاعل من انسلخ. يقال: انسلخ الرّجل من ثيابه، إذا خرج منها. والمراد من المنسلخ ههنا بلعم بن باعوراء. فإنّه[٨٣] قد انسلخ من آيات اللّه، بأن كفر بها، ونبذها وراء ظهره ــ **مُنتَفِيةٌ**[٨٤].

ففي هذا إشارة إلى أنّ المراد من الامتناع في باب «لو» هو الانتفاء مقابل الثّبوت، لا الامتناع مقابل الوجوبِ والإمكانِ. فحاصل ما ذكر أنّ «لو» ههنا تدلّ على انتفاء الشّرط، ولا تدلّ على انتفاء الجواب.

لكن **يَلزَمُ من هذا**[٨٥]، أي: انتفاء الشّرط ههنا ــ وهو المشيئة ــ **أن يَكُونَ**

---

(٨١) عالم من علماء بني إسرائيل، أوتي علم بعض كتب اللّه، ثم كفر. وهو معاصر لموسى.عليه السلام. وفي الأصل: «بلعام» بالألف هنا وفيما بعد.

(٨٢) في المطبوعات: «هنا». وزاد بعدها في ع: شرطية.

(٨٣) سقطت من الأصل.

(٨٤) م: منتفية.

(٨٥) في م زيادة من متن الإعراب: النفي للمقدم.

رَفْعُهُ، أي: رفع الله للمنسلخ، أو رفع المنسلخ ــ ففي الأوّل مصدر مضاف إلى فاعله، وذِكرُ المفعول متروك، وفي الثّاني بالعكس ــ مُنتَفِياً[٨٦].

فإن قلتَ: فالمناسب لما ذكر أن يقول: «يلزم من هذا إنتفاؤه». فلمَ أطنب هنا[٨٧] هذ الكلام، وأدخل عليه الكون الدّالّ على الثّبوت والدّوام؟ قلتُ: للإيضاح والتّقرير. ١٠٧أ

قوله: إذ لا سَبَبَ ــ إلى آخره، إشارة إلى بيان الملازمة. ففيه إشعار بأنّ فعل الشّرط يُطلق عليه السّبب عند النحاة ــ لِرَفعِهِ ــ الجارّ مع المجرور في محلّ الرّفع على الخبريّة. وأما حال إضافة المصدر فعلى ما ذُكر ــ إلّا المَشيئةُ المخصوصة، أي: مشيئة الله للرّفع.

إلّا: حرف استثناء، والمشيئة: مستثنى، والمستثنى منه «سبب». فالمستثنى ههنا يُختار[٨٨] فيه الرّفع على البدليّة، ويجوز النّصب على الاستثناء.

و: للحال[٨٩]، قَدِ انتَفَت أي: المشيئة المذكورة في الواقع، وإن كانت سبباً له على سبيل الفرض والتّقدير. فكأنّه قال: يلزم من هذا انتفاء الرّفع، لانتفاء سبب ثبوته المنحصر في تلك المشيئة.

ثمّ لمّا فرغ من بيان لزوم انتفاء مسبَّب لانتفاء سببه، إذا لم يكن معه سبب آخر، وأراد أن يبيّن عدم لزوم انتفائه لانتفاء سببه، إذا كان معه سبب آخر، أشار إلى هذا أوّلاً بقوله: وهذا الّذي ذكرنا ههنا، من لزوم انتفاء المسبَّب[٩٠] لانتفاء ذلك

---

(٨٦) م ح: منفياً.
(٨٧) سقطت من النسخ.
(٨٨) ظ: مختار.
(٨٩) في الأصل و ت: والحال.
(٩٠) هـ: السبب.

السّبب[91]، بخلافِ ما فُهِم من قول الرّسول، عليه الصّلاة والسّلام[92]: «نِعمَ العَبدُ صهُيَبٌ. لَو لَم يَخَفِ اللّهَ لَم يَعصِهِ»[93]. الغرض منه المدح بأنّه لا يعصي دائماً، سواء وُجد الخوف أو لم يُوجد.

نعم: فعل المدح، والعبد: فاعله، وصُهيب: مخصوص بالمدح، ولو: حرف شرط، ولم: حرف جزم، ويخف: فعل الشّرط مجزوم بها، فكُسر لأجل التقاء[94] السّاكنين، فاعله مستتر فيه عائد إلى صُهيب، واللّه: منصوب على العَظَمة[95]، ولم: حرف جزم، ويعص: جزاء الشّرط، فاعله مستتر فيه عائد إليه أيضاً، حُذف منه لام الفعل لأجل علامة الجزم.

فإن قلتَ: هل لقوله، عليه الصّلاة والسّلام[96]: «لو لم يخف اللّه لم يعص»[97] تعلّق بقوله، عليه الصّلاة والسّلام[96]: «نعم العبد صُهيب»؟ قلتُ: له تعلّق به على سبيل التّفسيرِ بعد الإجمال، والخصوص بعد العموم.

فإن قلتَ: فالخاصّ قاصر عن أحاطة العامّ. فبم صلَح لأن يكون تفسيراً له؟
قلتُ: صلَح له، باشتمال استمرار عدم العصيان على جميع صفات المدح والكمال. ١٠٧ب

ثمّ أشار إلى الدّليل على ذلك، بقوله: **لأنّهُ**[98]، أي: الشّأن، **لا يَلزَمُ** ههنا،

---

(٩١) ظ هـ: المسبب.
(٩٢) ظ: «عليه السلام». والقول هو لعمر بن الخطاب، ونسب إلى النبي سهواً. انظر التصريح ٢: ٢٥٧ــ٢٥٨ والصبان ٤: ٣٦ وحاشية الأمير ١: ٢٠٦ وحاشية الخضري ٢: ١٢٨ وحاشية الدسوقي ١: ٢٦٦ والنهاية ٢: ٨٨ والهمع ٢: ٦٥.
(٩٣) هـ: «لم يعص». وهو مناسب لما يلي من الإعراب والشرح.
(٩٤) ت: «كسر لأجل التقاء». هـ: فكسر لالتقاء.
(٩٥) في الأصل و هـ: المفعولية.
(٩٦) ظ: عليه السلام.
(٩٧) كذا. بحذف الهاء، هنا وفيمايلي.
(٩٨) في المطبوعات: فإنه.

من انتِفاءِ «لَو[99] لَم يَخَفْ»، أي: من انتفاء السّبب، انتِفاءُ «لَم يَعصِ»[100] أي: انتفاء المسبَّب، لتحقّق سبب آخر يقتضيه، كما لزم هناك، على ما عرفتَ[101].

قوله: حَتَّى يَكُونَ[102] أي: معنَى «لو لم يخف اللّٰه لم يعص» معنَى: خافَ وعَصَى[103]، على سبيل اللّفّ والنّشر المرتّب[104]، كما في قوله[105]:

فِعْلُ المُدامِ، ولَونُها، ومَذاقُها　　في مُقلَتَيهِ، ووَجنَتَيهِ، وريقِهِ

غاية مسبَّبة عن اللّزوم المنفيّ، لا عن النّفي[106]. فكأنّه قال: لو لزم من امتناع عدم الخوف امتناعُ عدم العصيان لوجب أن يكون معنَى «لو لم يخف» معنَى: خاف، ومعنَى «لم يعص» معنَى: عصَى. لكنّ هذا يُنافي غرض المدح، بعدم العصيان دائماً.

و: للاعتراض، ذلِكَ، أي: بيان عدم ذلك اللّزوم، لأنَّ انتِفاءَ العِصيانِ لَهُ، أي: لانتفائه، سَبَبانِ.

فإن قلتَ: له سبب غيرهما، كالعصمة وغيرها. فلا ينحصر سبب انتفائه فيهما. قلتُ: ليس المراد منه حصر سببه فيهما حتّى يتوجّه[107] ما ذكرتَه. وإنّما المراد حصره فيهما، من حيث النّظر إلى ظاهر حال الفريقين، كما يُشعر به الكلام الآتي.

أوّلهما: خَوفُ العِقابِ[108] بمعنَى: خوف من عقاب[109] اللّٰه، وإنْ كان من

(٩٩) سقطت من ت و م.
(١٠٠) م ح: لم يعصه.
(١٠١) انظر ١٠٧أ.
(١٠٢) زاد هنا في ع و ح: المعنى.
(١٠٣) ع: «قد خاف وعصى اللّٰه». م ح: قد خاف وعصى.
(١٠٤) انظر ١٩أ.
(١٠٥) ابن حيوس. ديوانه ص٤٠٩ والخزانة لابن حجة ص٦٦ ومعاهد التنصيص ٢: ٢٧٥.
(١٠٦) في الأصل: المنفي.
(١٠٧) ظ: توجه.
(١٠٨) م: الخوف.
(١٠٩) ت: من عذاب.

قبيل إضافة المصدر إلى المفعول به، بحسب الظّاهر. و: للاعتراض أيضاً، إذ لا يظهر فيه ههنا معنَى العطف ولا معنَى الحال، هِيَ[110]، أي: خوف العقاب ــ فالتّأنيث باعتبار الخبر ــ **طَرِيقُ**[111] **العَوامِّ**. فإنّ عادة أكثر النّاس في الطّاعة وترك المعاصي خوفُ العقاب، حتّى إذا[112] لم يخافوا لا يطيعون.

و: للعطف، ثانيهما: **الإجلالُ**، أي: إجلال ذاته وشأنه[113]، **والإعظامُ**[114] أي: اعتقاد عظمته، والإتيان بموجب أمره ونهيه. **وهيَ**[115]، أي: المذكور[116] منهما، **طَرِيقُ الخَواصِّ**.

ثمّ لمّا فرغ عن بيان السّبب، وأراد أن يُبيّن فائدة استعمال «لو» ههنا، إذ لا يستقيم أن يكون الغرض من استعمالها الدّلالة على امتناع الشّرط، كما في قوله، تعالَى: ١٠٨أ «ولو شئنا لرفعناه بها»، أشار إلى ذلك بقوله:

والمُرادُ، من استعمال «لو» في قوله، عليه الصّلاة والسّلام[117]: «لو لم يخف اللّه لم يعص» هو الإشارة إلى **أنّ صُهَيباً ــ رَضِيَ اللّهُ عَنهُ ــ من هذا القِسمِ** أي: من الخواصّ الّذين هم أهل الرّغبة والرّهبة[118] ــ لكن ينبغي ألّا يقع منهم عصيان، لأجل إجلالهم ورغبتهم، كما هو[119] المناسب لشأنهم، ورفعاً[120] لمنزلتهم عن رتبة العوامّ. فقول من قال: «المراد أنّهم لا يعصون للإجلال، مع عدم خوفهم من العذاب» بعيد

(١١٠) في المطبوعات: هو.
(١١١) م: طريقة.
(١١٢) في الأصل: إن.
(١١٣) في الأصل: في شأنه.
(١١٤) م: لله والتعظيم.
(١١٥) م: وهو.
(١١٦) كذا، بالتذكير.
(١١٧) ظ: عليه السلام.
(١١٨) ت: الرهبة والرغبة.
(١١٩) سقطت من الأصل.
(١٢٠) العطف على محل «لأجل...».

عن[١٢١] مرام الكلام، كما ترى ــ و إلى آلـهُ، أي: صُهيباً، **لو قُـدِّرَ** أي: فُرض **خُلـوُّهُ** أي: صهيب، **منَ**[١٢٢] **الخوفِ**: متعلّق بالخلـوّ، **لَمْ يَقَعِ**[١٢٣] **منهُ** أي من صُهيب **مَعصِيـةٌ** أصلاً، للإجلال والتّعظيم. **فكَيْفَ** يقع منه **والخوفُ حاصِـلٌ لهُ** أي: لصُهيب؟ فإنّ العبد بين الخوف والرّجاء. والمخلصون على خطر عظيم.

ولا يخفَى عليك أنّ امتناع الجواب إنّما هو على كونها شرطيّـة، وعلى اعتبار تعلّق تحقّق مضمون الجزاء بتحقّـق مضمـون الشّرط، فقـط. فـ «لو» ههنـا[١٢٤] ليست كذلك. فلا يُنافي ما ذكر من الأصل، بل هي شرطيّـة تدلّ على أنّ الجواب دائم التّحقّق[١٢٥]، على جميع التّقادير، في قصد المتكلّم.

وإن[١٢٦] كان الشّرط ممّا يُستبعد استلزامه لذلك الجواب، وكان نقيض ذلك الشّرط أليق باستلزام ذلك، فيلزم استمرار وجود الجواب على تقدير وجود الشّرط وعدمه، فيكون لازم التحقّق[١٢٧]، سواء كان الشّرط والجواب مُثبتينِ أو منفيَّين، أو بالعكس. فمثال الأوّل نحو: لو أهنتَني لأثنيتُ عليك. ومثال الثّاني نحو: لو لم يخف اللّٰه لم يعص[١٢٨]. ومثال الثّالث نحو[١٢٩]: لو لم تُحسن إلى كريم لأكرمك[١٣٠]. ومثال الرّابع نحو: ولو أحسنتَ إلى لئيم لم يُكرمك.

فظهر ممّا ذُكر أنّ قول من قال: إنّ «لو» ههنا بمعنَى «إنْ»، و«إنْ» إذا

---

(١٢١) ت: من.
(١٢٢) م ح: «عن». وانظر التصريح ٢ : ٢٥٧.
(١٢٣) ظ ت م: لم تقع.
(١٢٤) ظ: هنا.
(١٢٥) في الأصل و ظ و ت: التحقيق.
(١٢٦) ظ ت: وإذا.
(١٢٧) في الأصل: التحقيق.
(١٢٨) ت: لم يعصه.
(١٢٩) سقطت من الأصل.
(١٣٠) في الأصل: «إليّ كريم لأكرمك». ت هـ: إلى كريم لأكرمتك.

دخلت على منفيَّيـنِ فلا تجعلهما مُثبتيـنِ ، فلا يلزم المحذور ، ليس بظاهر[١٣١] . بل هو صرف للكلام[١٣٢] عن المقصود ، بلا احتياج إليه . وأمّا قول من قال : «لو» ههنا للدّلالة على ارتباط الجواب بالشّرط فقط ، بدون التّعـرّض لامتناع الجواب ، فهو في التّحقق راجع إلى ما ذكرناه . ١٠٨٨ب

و : للعطف على مقـدّر . كأنّه قال : قد ظهر لك ممّـا حقّـقنـاه ههنا[١٣٣] أنّ «لو» إذا كانت شرطيّة فالحقّ أنّها تدلّ على امتناع الشّرط فقط ، وأنّ امتناع الجواب لازم منه إن اتّحد سببه . وإلّا فلا . و من هُنـا[١٣٤] ، أي : من[١٣٥] بيان أنّها إذا كانت شرطيّة تدلّ على امتناع الشّرط وحده ، وأنّ امتناع الجواب إنّما يلزم منه إذا لم يكن له سبب غيره ، تَبَيَّـنَ أي : وظهر[١٣٦] لك أيضاً منه فسَادُ قَوْلِ المُعرِبِيـنَ أي : فساد قول أكثر النّحاة ، على سبيل العموم ، في جميع موارد استعمالاتها : إنَّ «لَو» حَرفُ امتِناعٍ لامتِناعٍ أي : حرف دالّ على امتناع جوابه لامتناع شرطه ، كما ذهب إليه الجمهور ، أو دالّ على امتناع شرطه لامتناع جوابه ، كما ذهب إليه ابن الحاجب[١٣٧] . فلهذا أطلق الامتناع .

فقولهم ، بلا تفصيل ، باطل . والصَّوابُ في تحقيق امتناع الجواب أن يُفصّل القـول[١٣٨] بـأنّها ، أي «لو» إذا كانت شرطيّـة ، لا تَعَـرُّضَ لَها إلـى امتِـناعِ الجَوابِ أي : لا تدلّ[١٣٩] عليه أصلاً .

فإن قلتَ : فلمَ ذكر التّعـرّض دون الـدّلالة ، مع أنّها أشهر ؟ قلتُ : لأنّ

---

(١٣١) في الأصل : «ليس بمحذور» . وجملة «ليس بظاهر» هي خبر : أنّ قول ..

(١٣٢) ظ هـ : الكلام .

(١٣٣) في الأصل : هنا .

(١٣٤) ح : «ومن هذا» . هـ : «من ههنا» . وسقطت الواو من الأصل و ظ .

(١٣٥) سقطت من الأصل .

(١٣٦) سقطت الواو من ت .

(١٣٧) شرح الكافية ٢ : ٣٩٠ والأمالي النحوية ٤ : ١٥٥ــ١٥٩ .

(١٣٨) سقطت من ظ و ت .

(١٣٩) ظ هـ : لا يدل .

التّعرض أعـمّ في بادىء الرأي من الدّلالة، لتبادر الوهم إلى اختصاصها بالمطابقة، لا سيّما عند أهل النّحو.

ولا ــ زيدت لتأكيد النّفي، مع الدّلالة على أنّ النّفي متعلّق بكلّ واحد من الامتناع والثّبوت على حدة ــ **إلى ثُبوتِهِ** أي: لا تدلّ[140] عليه أيضاً.

فإن قلتَ: فكيف يصحّ هذا، مع أنّها لتعليق ثبوت مضمون الجزاء بثبوت مضمون الشّرط، كما يدلّ عليه بيان الأمر الثّاني[141]؟ قلتُ: لمّا جاز سلب الدّلالة على نفي الجواب في زعمه جاز أيضاً في زعمه سلب الدّلالة على ثبوته، وإن كانت تدلّ عليه في نفس الأمر.

فما قيل، من أنّه أراد منه الثّبوت في نفس الأمر، والتّعليق المذكور لا يُنافي صحّته، فهو بعيد عن المرام[142] بمراحل. وما وقع ههنا في بعض النّسخ، من قوله[143]: «والأَولَى ثبوتُه» بدل قوله: «ولا إلى ثبوته»، فلا يُناسب أيضاً لما نحن بصدده، وإن كان صحيحاً في نفسه.

وإنّما لَها تَعَرُّضٌ لامتِناعِ الشَّرطِ أي: إنّما تدلّ عليه، فقط، بالالتزام.

ثمّ لمّا فرغ من[144] بيان سلب الدّلالة على امتناع الجواب، ومن[145] بيان إثبات
١٠٩أ الدّلالة على امتناع الشّرط، وأراد أن يفصّل لزوم امتناع الجواب وعدمه، مع إرادة التّعميم، أشار إلى هذا بقوله: **فإن لَم يكُنْ للجَوابِ سَبَبٌ سِوَى ذلِكَ[146] الشَّرطِ**

---

(١٤٠) في الأصل والنسخ: لا يدل.
(١٤١) انظر ١٠٩ب.
(١٤٢) ظ ت: المراد.
(١٤٣) انظر ١١٠أ.
(١٤٤) في الأصل و ت: عن.
(١٤٥) في الأصل و ظ و ت: عن.
(١٤٦) سقطت من النسخ.

لَزِمَ مِنِ انتِفائِهِ، أي: انتفاءِ الشّرط، **انتِفاؤُهُ** [أي][147]: انتفاءُ الجواب، **نَحوُ: لَو كانَتِ الشَّمسُ طالِعةً لكانَ النَّهارُ مَوجُوداً**[148].

وإن كانَ لَهُ، أي: للجواب، **سَبَبٌ آخَرُ غيرُ الشّرط**، أي: إن تعدّد أسبابه **لَم يَلزَم مِنِ انتِفائِهِ**، أي:[149] انتفاءِ الشّرط، **انتِفاءُ الجَوابِ**[150]، لما تقرّر عندهم من أنّ سلب الأخصّ لا يستلزم سلب الأعمّ، **نَحوُ: لَو كانَتِ الشَّمسُ طالِعةً لكانَ**[151] **الضَّوءُ مَوجُوداً**. فإنّ الضّوء كما يُوجد عند طلوع الشّمس، كذلك يُوجد عند سطوع[152] الكواكب واشتعال النّار. **ومنهُ** أي: ومن الجواب الّذي تعدّد أسبابه **نَحوُ: لَو**[153] **لَم يَخَفِ اللّهَ لَم يَعصِ**[154].

هذا شرح ما انتهى إليه رأيه. فإن أردتَ الوقوف على تفصيل[155] حالها فاعلم أوّلاً أنّ المراد من الشّرط ههنا عند النّحاة ما دخلت عليه «لو»، وغيرها من كلمات الشّرط[156]، وتعلّق به الجوابِ، سواء توقف عليه تحقّقه نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان[157] النّهار موجوداً، أو لا نحو: لو كان النّهار موجوداً لكانت الشّمس طالعة، ونحو: إن دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالق، وأنّ المراد من اللّزوم بينهما عندهم هو الارتباط بينهما، بأيّ وجه كان، وأنّ كلام ابن الحاجب[158] يدلّ على أنّ المراد منه هو

---

(١٤٧) من ظ.
(١٤٨) ظ ت ح: «كان النهار موجوداً». ع: فالنهار موجود.
(١٤٩) زاد هنا في ت: من.
(١٥٠) زاد هنا في المطبوعات: ولا ثبوته.
(١٥١) ت ع م: «كان». وسقط المثال من ح.
(١٥٢) ظ: «سقوط». هـ: طلوع.
(١٥٣) سقطت من الأصل، وسقط المثال كله من ع و ح مع قوله «ومنه».
(١٥٤) م: لم يعصه.
(١٥٥) ت: تحصيل.
(١٥٦) سقط «وغيرها من كلمات الشرط» من ظ و ت.
(١٥٧) ظ ت: كان.
(١٥٨) انظر ١٠٨ ب.

السّبب[159] المقتضي، وعلى أنّ المراد من اللّزوم هو اللّزوم بمعنًى امتناع انفكاك الملزوم عن اللاّزم، على ما هو مصطلح النُّظّار[160] ـ فلهذا قال[161]: لو تدلّ على امتناع الملزوم لامتناع اللاّزم ـ وأنّ المصنّف مع ابن الحاجب في هذا الرأي معنًى، من حيث لا يشعر، وإن أنكره لفظاً.

غاية ما في الباب[162] أنّه اقتصر على الدّلالة على امتناع الشّرط فقط، وقال[163]: «وأمّا امتناع الجواب فلازم منه إن اتّحد سببه. وإلّا فلا»، لمّا رأى أنّ امتناع الشّرط لامتناع الجواب لا يطّرد، في نحو: لو لم يخف الله لم يعص. فلهذا قال هٰهنا: لا يلزم من امتناع عدم الخوف امتناع عدم العصيان، كما قال في نحو «ولو شئنا لرفعناه بها»: لزم من امتناع المشيئة امتناع الرّفع. لكنّ مثل هذا لا يُفيد إلّا التّدليس[164]، وعدم الاطلاع على حقيقة الحال. ١٠٩ب

ثمّ اعلم أنّها إذا كانت شرطيّة، داخلة على الماضي لفظاً أو تقديراً، فالصّواب[165] هو التّفصيل في جوابها بأن يقال:

إن قُصد مجرّد تعلّق ثبوته بتحقّق مضمون الشّرط فلا تدلّ على امتناع أصلاً، فلهذا قال بعض النّحاة[166]: «لو» إنّما تدلّ على مجرّد الارتباط. ألا ترى أنّ نحو قولك: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً. لكنّ الشّمس طالعة، فيكون النّهار موجوداً» إنّما يتعرّض للثّبوت، فقط؟

---

(١٥٩) ظ: المسبب.

(١٦٠) النظار: علماء الكلام. وموضوعهم أصول الدين أي: البحث عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال المبدأ والمعاد على قاعدة الإسلام.

(١٦١) شرح الكافية ٢: ٣٩٠ والهمع ٢: ٦٤.

(١٦٢) غاية ما في الباب أي: غاية ما حصل في المسألة.

(١٦٣) انظر ١٠٨ب.

(١٦٤) التدليس: كتمان الحقيقة وإظهار غيرها.

(١٦٥) ت: أن الصواب.

(١٦٦) المغني ص٢٨٣ والهمع ٢: ٦٥.

وكذا إنْ قُصد استمرار ثبوته على كلّ تقدير، لكن عُلّق بالشّرط الغيرِ[١٦٧] المناسب له[١٦٨]، ليُفيد بالفحوَى أنّ تعلّقه[١٦٩] بنقيض ذلك الشّرط بالطّريق الأَولَى، نحو: لو أهنتني لأثنيت عليك. ومنه نحو: لو لَم يخف اللّه لم يعص.

وأمّا إذا قُصد تعلّقه[١٦٩] به على[١٧٠] مجرّد الفرض والتّقدير، والمقصودُ بيان سبب انتفائه، فهي تدلّ بالالتزام على امتناع الجواب بامتناع الشّرط، نحو: لو جئتني لأكرمتك. وغالب استعمالها في اللّغة على هذا الأصل. فعليه يُحمل قول أكثر النّحاة.

وأمّا إذا قُصد الاستدلال بانتفائه على انتفاء الشّرط، مع قطع النّظر عن بيان سببيّة[١٧١]، فـ «لو» حينئذ تدلّ[١٧٢] بالالتزام أيضاً على امتناع الشّرط بامتناع الجواب. فنحو قولك: «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجوداً. لكنّ النّهار ليس بموجود، فلا تكون الشّمس طالعة» واردٌ على هذا القانون. يشهد بذلك قوله تعالَى[١٧٣]: (لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللّهُ لَفَسَدَتا). ومثل هذا قليل في المحاورات. فعلى هذا يُحمل قول ابن الحاجب. وأمّا قول المصنّف فليس بخارج عن قول ابن الحاجب في التّحقيق، على ما عرفتَ[١٧٤].

ثمّ لمّا فرغ من إقامة الدّليل على الأمر الأوّل، وأراد التّنبيه على دليل الأمر الثّاني، أشار إليه بقوله: **الأمرُ الثّاني، ممّا دَلّت علَيهِ** ــ الضّمير المجرور عائد[١٧٥] إلى الموصول ــ «**لَو**»، فاعلُ «دلّت»، **في المِثالِ المَذكُورِ**، أي: في قوله تعالَى: «ولو

---

(١٦٧) كذا. وانظر ٥٢ ب.
(١٦٨) سقطت من ت.
(١٦٩) في الأصل: تعليقه.
(١٧٠) زاد هنا في ت: سبيل.
(١٧١) في الأصل و ت و هـ: سببه.
(١٧٢) ظ: يدل.
(١٧٣) الآية ٢٢ من الأنبياء.
(١٧٤) انظر ١٠٩ أ.
(١٧٥) ت: المجرور بعلى راجع.

شئنا لرفعناه بها»، أنَّ ثُبوتَ المَشيئةِ، لو وقع، مُستلزِمٌ لثُبوتِ الرَّفعِ كذلك[176].

فإن قلتَ: الدّلالة على هذا الاستلزام تستلزم[177] الدّلالة على الملزوم واللّازم بالضّرورة. وقد قال من قبل[178]: إنّ «لو» لا تدلّ على ثبوت الجواب. فهل هذا إلّا تناقض[179]؟ قلتُ: نعم. إلّا أنّه لم يلتفت إلى مثل هذه الدّقة، أو اعتبر هناك[180] قوله: «والأَولَى ثبوته»، على ما وُجد في بعض النّسخ[181]. وقد عرفتَ حاله.

ضَرُورةَ: تعليلٌ للاستلزام[182]، مضاف إلى قوله: أنّ[183] ثبوت المَشيئةِ سَبَبٌ لثبوت الرّفع. فإن قلتَ: فلِمَ لم[184] يحتج في بيان الأمر الثّاني إلى نفي سببيّة غير المشيئة، كما احتاج إليه في بيان الأمر الأوّل، حيث قال هناك: إذ لا سبب[185] لرفعه إلّا المشيئة؟ قلتُ: لتحقّق معنَى الاستلزام، بدون ذلك النّفي، بخلاف انتفاء الملزوم[186] ــ و ثبوتُ الرَّفعِ مُسَبَّبٌ عنه.

ثمّ[187] لمّا فرغ من بيان الأمرين المذكورين، كما هو حقّهما، وأراد أن يُنبّه الطّالب على كيفيّة اندراجهما تحت الأصل المذكور، وأن يُمرّنه على استخراج الفرع

---

(١٧٦) سقطت من الأصل و هـ.

(١٧٧) في الأصل: «الدلالة على هذا الالتزام يستلزم». ت هـ: الدلالة على الاستلزام يستلزم.

(١٧٨) انظر ١٠٨ ب.

(١٧٩) ظ: انتقاض.

(١٨٠) سقطت من الأصل. وانظر ١٠٨ ب.

(١٨١) ظ ت: في النسخة.

(١٨٢) في الأصل و ت و هـ: الاستلزام.

(١٨٣) م: لأنّ.

(١٨٤) سقطت من الأصل و هـ.

(١٨٥) انظر ١٠٧ أ.

(١٨٦) ظ هـ: «اللازم». ت: الملازم.

(١٨٧) سقطت من هـ.

من الأصل(١٨٨)، أشار إلى هذا بقوله: **وهذانِ المَعنَيانِ** المدلولان منه، أوّلهما امتناع الشرّط، وثانيهما استلزام ثبوت المشيئة لثبوت الرّفع، **قَد تَضَمَّنَتهُما**، أي: المعنيين، **العِبارةُ المَذكُورةُ**(١٨٩). وهي قوله: فيقال فيها: حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه.

فإن قلتَ: العبارة المذكورة(١٩٠) قاعدة، والمناسب لها أن يقول: وهذان المعنيان يندرجان تحت العبارة المذكورة، كما هو المشهور. فلمَ قال: قد تضمّنتهما؟ قلتُ: لكون اشتمالها عليهما(١٩١) اشتمال الكلّ على أجزائه، بحسب الظّاهر، وإن جاز ههنا اشتمال الكليّ على جزئياته(١٩٢) أيضاً، بحسب توزيع الأجزاء إلى الأجزاء.

الوجه الثّاني منها **أن تكُونَ**(١٩٣) **حَرفَ شَرطٍ في المُستَقبَلِ**. فقوله: **فيُقالَ فيها: حَرفُ شَرطٍ مُرادِفٌ**(١٩٤)، بالرّفع على أنّه صفة «حرف»، لـ «إن» الشّرطيّة، تفسير لما ذكر. يعني أنّها تدلّ على ارتباط حصول أمر في المستقبل، بحصول أمر آخر ١١٠ب
فيه، كدلالة «إنْ» عليه. والمشهور أنّ «لو» في مثل هذا مستعمله في معنًى «إنْ»، خلافاً لابن الحاجب(١٩٥)، فيكون(١٩٦) مجازاً.

فالمراد من المرادف ههنا أن يكون معناه معناها، على سبيل المجاز دون الحقيقة. **إلّا أنّها لا تَجزِمُ**(١٩٧)، لعدم السّماع والنّقل، ولأنّ استعمالها بهذا المعنى خلاف

---

(١٨٨) ظ: الأصل من الفرع.
(١٨٩) في م زيادة من متن الإعراب: دون عبارة المعربين.
(١٩٠) سقطت من الأصل.
(١٩١) في الأصل: «اشتماله عليها». ت: اشتمالهما عليهما.
(١٩٢) ظ: «الكلي على جزئه». ت: «الكل على أجزائه». هـ: الكل على جزئيته.
(١٩٣) ظ ع ح: يكون.
(١٩٤) م: «مرادفاً». وسقط منه: فيقال فيها حرف شرط.
(١٩٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١.
(١٩٦) في الأصل: فتكون.
(١٩٧) زاد هنا في ع: بخلاف إن.

الأصل. فلهذا اختلف فيه النّاس. وأمّا قول من قال: «يجوز بها الجزم على سبيل الاطّراد، أو على سبيل الضّرورة» فليس بمعتدّ به.

لقوله[198]، تعالى ــ القول مصدّر باللّام في بعض النّسخ، وفي بعضها بالكاف. فكلّ منهما حسن. لكنّ المناسب للاستدلال على المطلوب اللّام ــ: (وليخشَ الّذينَ لو تَرَكُوا مِن خَلفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيهِم)[199].

الواو: واو العطف[200]، واللّام: لام الأمر، يخش: فعل أمر[201] حذفُ لام فعله علامة الجزم، والّذين: اسم موصول مرفوع المحلّ على أنّه فاعل، ولو: بمعنى «إنْ». فأشار إليه بقوله: أي: إن تَرَكُوا. وتركوا بمعنَى: قاربوا أن يتركوا. فأشار[202] إليه أيضاً بقوله: أي: إن شارَفُوا أن يَترُكُوا[203].

فإن قلتَ: فلمَ فسّر التّرك بمشارفته؟ قلتُ: لحسن انتظام معنَى الخشية معها.

وترك: فعل الشّرط، فاعله الواو العائد إلى الموصول، ومن خلفهم: متعلّق به، وهم: عائد إلى الموصول أيضاً، وذريّة: منصوب مفعوله، وضعافاً: صفته ــ ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لـ «ترك»، لتضمّنه معنَى التّصيير، كما في قول عنترة[204]:

فتَرَكتُهُ جَزَرَ السِّباعِ، يَنُشْنَهُ

وفي قول الآخر[205]:

هذا الّذي تَرَكَ الأوهامَ حائرةً

---

(١٩٨) ظ ت والمطبوعات: «كقوله». وسقط «تعالى» من م.

(١٩٩) الآية ٩ من النساء.

(٢٠٠) ظ ت: الواو للعطف.

(٢٠١) كذا.

(٢٠٢) ت: رأشار.

(٢٠٣) م: «أي: شارفوا أو قاربوا أن يتركوا». وسقط من ع.

(٢٠٤) انظر ٢٦ ب. وفي الأصل: «جزر السابع». وفي الحاشية: لعله السباع.

(٢٠٥) انظر ٣٦أ.

وقال الزّمخشريّ[٢٠٦]: ترك بمعنى: طرح، إذا عُلّق بواحد، فإذا عُلّق بشيئين كان مضمّناً معنى[٢٠٧] صيّر. ومنه قوله، تعالى[٢٠٨]: (وتَرَكَهُم فِي ظُلُماتٍ). — وخاف: فعل، فاعله الواو العائد إليه أيضاً، وعليهم: متعلّق به، والضّمير المجرور عائد إلى ذريّة. والشّرط مع جوابه[٢٠٩] جملة شرطيّة، وقعت صلة للموصول، وليخش مع معموله جملة فعليّة إنشائيّة، معطوفة على جملة مثلها مذكورة[٢١٠].

[فإن قلتَ: ما جواب الشّرط ههنا؟ قلتُ: الظّاهر أنّه: خافوا عليهم][٢١١].

ثمّ لمّا فرغ من بيان المطلوب، وأراد زيادة الإيضاح بما هو نصّ في المستقبل لفظاً ومعنًى، أشار إليه بقوله: و: للعطف، قَولِ الشّاعِرِ[٢١٢]:

وَلَو تَلتَقِي أصداؤُنا بَعدَ مَوتِنا ... ومِن دُونِ رَمسَينا، مِنَ الأرضِ، سَبسَبُ ١١١
لَظَلَّ صَدَى صَوتِي، وإنْ كُنتُ رِمّةً، ... لِصَوتِ صَدَى لَيلَى يَهَشُّ، ويَطرَبُ

الواو: للعطف، ولو: بمعنًى «إنْ»، وتلتقي: فعل الشّرط غير مجزوم بها، فاعله: أصداؤنا، وهي جمع صدًى — والصّدى لغة هو الّذي يُجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها — وبعد موتنا: متعلّق به، واللّام: لام جواب «لو»، وظلّ: فعل من الأفعال النّاقصة، وهو بمعنًى: صار، وصدى: اسمه[٢١٣] مضاف إلى صوت، وهو مضاف إلى ياء المتكلّم، والواو: للحال، وإن: للوصل، وكان: فعل من الأفعال

---

(٢٠٦) الكشاف ١: ٥٦.

(٢٠٧) زاد هنا في هـ: الصيرورة.

(٢٠٨) الآية ١٧ من البقرة.

(٢٠٩) في الأصل: جزائه.

(٢١٠) في الآية ٨: فارزُقُوهُم مِنهُ وقُولُوا لَهُم قَولاً مَعرُوفاً.

(٢١١) سقط من الأصل.

(٢١٢) ع ح: «قوله». والبيتان لأبي صخر الهذلي وينسبان إلى المجنون. المغني ص٢٨٨ و ٢٩٣ وشرح شواهده ص٢٢٠ وديوان المجنون ص٤٦ والعيني ٤: ٤٧٠ وحاشية الصبان ٤: ٣٧. والرمس: القبر. والسبسب: المفازة. وسقط عجز البيت الأول من ظ و هـ.

(٢١٣) في الأصل و ت: اسم.

النّاقصة، اسمه التّاء، ورمّـة بالكسـر: العظام البالية، منصوبة خبره، والجملة منصوبة المحلّ على الحاليّة، واللّام: لام جرّ، وصوت: مجرور بها ومضاف إلى صدى، وهو مضاف إلى ليلَى، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «يهشّ»، وهو فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى صدى صوتي، والجملة منصوبة المحلّ على أنّها خبر «ظلّ»، والواو: للعطف، ويطرب: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إليه أيضاً. والجملة معطوفة على جملة «يهشّ». والهشاشة: الارتياح. والطّرب: خفّة تُصيب الإنسان، لشدّة حزن أو سرور.

هذا. وقال بعضهم: هذا ليس بحجّة، لأنّ غاية ما فيه أنّ ما جُعل شرطاً لها مستقبل في نفسه، أو مقيّد بمستقبل. وهذا لا يُنافي امتناعه فيما مضَى لامتناع غيره، ولا يُحوج أيضاً إلى إخراجها من معناها الأصليّ إلى غيره.

أقول: القول بالاستقبال ههنا يُنافي القول بالماضي[٢١٤]، فيلزم[٢١٥] منه بالضّرورة عدم استقامة معنَى الامتناع ههنا أصلاً، مع شهادة فحوَى الكلام عليه. فلا بدّ ههنا من القول بالاستقبال، سواء كان على سبيل المجاز، أو على سبيل الاشتراك اللّفظيّ.

وقال بعضهم[٢١٦]: إنّها لا تجيء للتّعليق في المستقبل، لأنّك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق. والمصنّف لم يتقيّد[٢١٧] بقول هذا. فإنّه قول بلا دليل. وقد صرّح أكثر النّحاة بأنّها تجيء بمعنَى «إنْ».

على أن استعمالها في معناها الأصليّ لا يظهر في بعض المواضع، كقوله ب
تعالَى[٢١٨]: (وما أنتَ بمُؤمِنٍ لَنا، ولَو كُنّـا صادِقِيـنَ).

الوجه الثّالثُ منها أن تكُونَ[٢١٩] أي: «لو» حَرفاً مَصدَرِيّاً ـ أي: تجعل[٢٢٠]

(٢١٤) ظ: «بالمصاى». ولعله يريد: بالمضـيّ.
(٢١٥) في النسـخ: فلزم.
(٢١٦) المغني ص ٢٩٠.
(٢١٧) في النسـخ: لم يقيد.
(٢١٨) الآية ١٧ من يوسف. وفي الأصل: لقوله تعالى.
(٢١٩) ع: يكون.
(٢٢٠) في الأصل و ت و هـ: يجعل.

معنًى مدخولها بمعنَى المصدر ــ **مُرادِفاً لـ « أن »** المفتوحة المصدريّة. وهذا[٢٢١] مذهب الفرّاء والفارسيّ[٢٢٢]، وتبعهما المصنّف.

فإن قلتَ: الباب الثّالث موضوع لبيان الاستعمال الحقيقيّ فقط، فلا يكون استعمالها ههنا في معنَى[٢٢٣] « أنْ » ممّا نحن بصدده أصلاً. قلتُ: لا. بل هو معقود[٢٢٤] لبيان مطلق الاستعمال، كما يدلّ عليه التّأمّل في الوجوه المذكورة فيه. على أنّا نقول: يجوز أن تكون مستعملة في معناها، على سبيل الاشتراك اللّفظي كالعَين.

إلّا أنّها، أي: « لو » **لا تَنصِبُ** الفعل المضارع الواقع بعدها، لعدم عراقتها في هذه[٢٢٥] الفحوَى، ولعدم السّماع من العرب العرباء، و ــ يعني أنّها تكون تُرادفها، وتُستعمل في معناها كثيراً ــ **لكنّ أكثَرَ وُقُوعِها** أي: أكثر استعمالها فيه **بَعدَ « وَدَّ »**.

فإن قلتَ: ما السّرّ في ذلك؟ قلتُ: السّرّ أنّها لا تخلو من[٢٢٦] الإشارة إلى معنَى التّمنّي، وإن كانت مستعملة في معنَى « أنْ ». فيتقوَّى[٢٢٧] ذلك المعنَى بانضمام معنَى الوداد إليه. فلذلك قال الزّمخشريّ[٢٢٨]: « لو » ههنا بمعنَى التّمنّي، **نحوُ**[٢٢٩]: ﴿**وَدُّوا لَو تُدهِنُ**﴾ أي: ودّوا إدهانك وتمنّوه.

ودّ: فعل، فاعله الواو، ولو: بمعنَى « أنْ »، وتُدهن: فعل، فاعله مستتر فيه وهو أنتَ. والفعل مع معموله في معنَى المصدر، منصوب المحلّ على أنّه مفعول « ودّ ».

---

(٢٢١) سقطت الواو من ت.

(٢٢٢) ت: « والمازني ». وانظر معاني القرآن ١: ١٥٧ والمغني ص ٢٩٤.

(٢٢٣) ظ: بمعنى.

(٢٢٤) هـ: مقصود.

(٢٢٥) في الأصل و ظ و ت: هذا.

(٢٢٦) في الأصل و هـ: عن.

(٢٢٧) في الأصل و هـ: فيقوى.

(٢٢٨) المفصل ص ١٥١ والكشاف ١: ١٢٥ و ٤: ٤٧٠.

(٢٢٩) الآية ٩ من القلم. وسقط « نحو » من ظ و ت.

أو بعد[٢٣٠] «يَوَدُّ»، نحوُ[٢٣١]: (يَوَدُّ أحَدُهُمْ لَو يُعَمَّـرُ ألفَ سَنَـةٍ).

يودّ: فعل، وأحد: فاعله مضاف إلى: هم، وهو عائد إلى المشركين، ولو: بمعنى «أنْ»، ويُعمّر: فعل مجهول من التّعمير[٢٣٢]، فاعله الضّمير المستتر فيه العائد إلى أحد، وألف سنة: مفعوله[٢٣٣]، والفعل مع معموله منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «يودّ».

هذا. وقال الزّمخشريّ[٢٣٤]، في تفسير هذا القول: لو يُعمّـر: حكايـة لودادتهم[٢٣٥]، ولو: في معنَى التّمنّي. وكان القياس «لو أُعمَّـرُ» بمعنَى: ليتني أُعمَّرُ. إلّا أنّه جرَى على لفظ الغَيبة، لقوله[٢٣٦]: «يودّ أحدهم»، كقولك: حلف[٢٣٧] بالله ليفعلَنّ. ١١٢أ

فإن قلتَ: أيّ القولين أنسب بتفسير حقيقة معنَى الكلام؟ قلتُ: قول الزّمخشريّ أنسب، كما أنّ قول المصنّف أنسب برعاية ظاهر حال القول.

فهذا ما عليه كثير من النّحاة. وأكثرُهُم لا يُثبِتُ هذا القِسمَ، أي: كونها حرفاً مصدريّاً مرادفاً لـ «أنْ»، هرباً عن الانتشار، وتقليلاً للأقسام وضبطها. وهم يقولون: إنّ «لو» في نحو: «يودّ أحدهم لو يُعمّر ألف سنة» شرطيّة، ومفعول «يودّ» وجوابها كلاهما محذوفان. كأنّه قيل: يودّ أحدهم [تعميراً][٢٣٨]. لو يُعمّر ألف سنة

---

(٢٣٠) ظ ت: وبعد.

(٢٣١) الآية ٩٦ من البقرة.

(٢٣٢) في النسخ: تعمير.

(٢٣٣) يريد أنه مفعول فيه أي ظرف زمان. وانظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٥٣ والبحر المحيط ١: ٣١٤ــ٣١٥.

(٢٣٤) الكشاف ١: ١٢٥ والبحر المحيط ١: ٣١٤. وفي النقل زيادة.

(٢٣٥) ظ: لودادهم.

(٢٣٦) ظ ت: كقوله.

(٢٣٧) في الأصل: حلفت.

(٢٣٨) من ظ. وانظر المغني ص ٢٩٤ والبحر المحيط ١: ٣١٤.

لسرّه ذلك[٢٣٩]. وأنت تعلم أنّ في هذا التّوجيه صرف الكلام عن معناه المقصود، بدون احتياج إليه، لمجرّد رعاية ضبط الأقسام. فمثل[٢٤٠] هذا لا يجوز.

الوجه الرّابعُ منها أن تكونَ للتّمَنّي[٢٤١]. وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة، نحو: «لو تأتينا[٢٤٢] فتُحدّثنا» بالنّصب أي: ليت لنا إتياناً منك فتُحدّثنا. فاختُلف[٢٤٣] فيها، فقال ابن هشام[٢٤٤]: هي قسم برأسها، تحتاج إلى جواب كجواب الشّرط. ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم: هي «لو» الشّرطيّة أُشربت معنى التّمنّي. فلهذا[٢٤٥] جاز أن يُجمع لها جوابان: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللّام، كقولك: لو تأتينا[٢٤٢] فتُحدّثَنا لحصل لنا السّرور بذلك.

نحوُ: (فلَو أنَّ لَنا كَرّةً)[٢٤٦]. الكرّة: رجعة إلى الدّنيا. كأنّه قيل: فليت لنا كرّة. قال الزّمخشري: ويجوز[٢٤٧] أن تكون «لو» ههنا باقية[٢٤٨] على أصلها، ويحذف الجواب[٢٤٩]، وهو: لفعلنا كيت وكيت.

---

(٢٣٩) في م زيادة من متن الإعراب: «ويخرج الآية ونحوها على حذف مفعول الفعل قبلها والجواب». وهي في مطبوعة الرياض ص٨٦.

(٢٤٠) ت: ومثل.

(٢٤١) زاد هنا في مطبوعة الرياض: بمنزلة «ليت» إلا أنها لا تنصب ولا ترفع.

(٢٤٢) ظ ت: لو تأتيني.

(٢٤٣) ت: منك فحديثاً واختلف.

(٢٤٤) هو ابن هشام الخضراوي. انظر المغني ص٢٩٥.

(٢٤٥) هـ: قلنا.

(٢٤٦) الآية ١٠٢ من الشعراء. ح: «لو أنّ لي كرّة». وهو من الآية ٥٨ من سورة الزمر. وزاد هنا في ع و م: أي: فليت لنا كرة.

(٢٤٧) سقطت الواو قبلها من النسخ. وانظر الكشاف ٣: ٢٥٤.

(٢٤٨) في الأصل و هـ: «نافية». وفي حاشية الأصل: لعله شرطية.

(٢٤٩) في الأصل و ح: ويحذف الجزاء.

ثمّ لمّا كان الأصل في بيان مثل هذا الوجه هو السّماع والاستقراء، مع شهادة الفحوَى عليه، فلهذا اقتصر في بيانه عليه، وأراد الرّدّ على من بيّنه[٢٥٠] بغير ما ذكر.

أشار إلى هذا أوّلاً بقوله: قِيلَ — «لو» ههنا بمعنَى التّمنّي، واستُعملت استعمال[٢٥١] «ليت» —: ولهذا: ولكونها بمعنَى التّمنّي ولاستعمالها كاستعمالها، نُصِبَ[٢٥٢] (فنَكُونَ[٢٥٣] مِنَ المُؤمِنِينَ) في جَوابِها، أي: في جواب «لو» — الفاء: ١١٢ب
فاء العطف، ونكون: منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعدها، وهو فعل من الأفعال النّاقصة، اسمه مستتر فيه وهو نحن، خبره: من المؤمنين. والفعل مع معموله جملة فعليّة منصوبة المحلّ، على أنّها معطوفة على اسم «ليت» في التّقدير[٢٥٤]. كَما انتَصَبَ: (فأفُوزَ) بـ «أن» مضمرة بعد الفاء، في جَوابِ «لَيتَ» — فإن قلتَ: فلم قال: «كما انتصب فأفوز في جواب ليت» بعد الاستدلال بنصب «نكون» على ثبوت معنَى التّمنّي فيها؟ قلتُ: لتتميم ذلك الاستدلال وتوضيحه — في قَولِهِ، تَعالَى[٢٥٥]: (يا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُم، فأفُوزَ فَوزاً عَظِيماً).

يا: حرف نداء[٢٥٦]، والمنادَى محذوف، وليت: حرف من الحروف المشبهة بالفعل، وياء المتكلّم: اسمها، وكان: فعل من الأفعال النّاقصة، اسمه[٢٥٧] التّاء، ومعهم: خبره[٢٥٨]، وهو مع معموله[٢٥٩] مرفوع المحلّ على أنّه خبر «ليت»، والفاء: فاء

---

(٢٥٠) ت: «بيينه». هـ: تبينه.

(٢٥١) ت: كاستعمال.

(٢٥٢) ظ: ينتصب.

(٢٥٣) ح: «فأكون». وهو من الآية ٥٨ من سورة الزمر.

(٢٥٤) سقط «في التقدير» من ظ و ت.

(٢٥٥) الآية ٧٢ من النساء.

(٢٥٦) ظ هـ: حرف النداء.

(٢٥٧) في الأصل: اسمها.

(٢٥٨) في الأصل: «ومعهم خبرها». ظ: «ومعه خبره». ت: خبره معهم.

(٢٥٩) كذا. والصواب: معموليه.

العطف، وأفوز: فعل منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعدها، فاعله مستتر فيه وهو أنا، وفوزاً: منصوب على أنّه [مفعول مطلق، وعظيماً: منصوب على أنّه][260] صفته. والفعل مع معموله منصوب المحلّ، على أنّه معطوف على محلّ اسم «ليت».

ثمّ لمّا فرغ من بيان إقامة الدّليل على ما ادّعاه ذلك القائل، وأراد الردّ عليه ثانياً، أشار إلى هذا بقوله: **ولا دَلِيلَ في هذا**، أي: في نصب «نكون». أي: لا يدلّ نصبه على أنّ «لو» ههنا استُعملت في معنَى التّمنّي، كما زعم ذلك المستدلّ، **لجَوازِ أن يَكُونَ النّصبُ في «فتَكُونَ»** لمجرّد كونها معطوفة[261]، ولئلّا يلزم عطف الفعل الصّريح على الاسم، لا لثبوت معنَى التّمنّي فيها ههنا. ثمّ إنّ الدّليل لا يستلزم المدلول، مع قيام الاحتمال فيه. فظهر أنّ ما ذكره المستدلّ في مقام الاستدلال ليس بدليل.

هذا. وإنّ الجواب عنه بوجوه: الأوّل: أنّ الدّليل ليس ذلك النّصب وحده، كما أشرنا إليه. والثّاني[262]: أنّ الدّليل في الحقيقة هو الاستقراء، مع معونة الفحوَى. وأمّا ما ذُكر ههنا في صورة الاستدلال فإنّما هو[263] لزيادة التّوضيح والاستظهار.
١١٣أ ومثل هذا كثير في العلوم، لا سيّما في علم النّحو. والثّالث: أنّ المراد من استلزام الدّليل للمدلول عند أرباب العقول[264] هو مطلق الاستلزام، لا الاستلزام اليقينيّ الدّائم.

فإن قلتَ: النّصبُ ههنا ليس إلّا بـ «أن» مضمرة[265] بعد الفاء، سواء كانت «لو» للتّمنّي أو لغيره، فيكون الفعل في تأويل المصدر معطوفاً على ما قبله، على كلا

---

(٢٦٠) سقط من الأصل.

(٢٦١) ظ ت: معطوفاً.

(٢٦٢) سقطت الواو من هـ.

(٢٦٣) ظ: «هي». وسقطت من ت.

(٢٦٤) في الأصل و ظ و ت: النقول.

(٢٦٥) ظ: المضمرة.

التّقديرين. فلمَ أعرض عن كونها للتّمنّي؟ قلتُ: ليس المقصود ههنا اعتبار أحد[266] الأمرين دون الآخر، حتّى يتوجّه ما ذكرتَه. بل ليس الغرض ههنا إلّا منع استلزام الدّليل للمطلوب، وقد حصل في زعمه[267].

ثمّ ما وقع ههنا في كثير من النّسخ[268]، من «فأفوز» بدل «فنكون»، فليس بمناسب لما نحن بصدده. على أنّ النّصب في «فأفوز» نصب جواب التّمنّي، بلا نزاع.

مِثلَهُ[269] أي: مثل النّصب في «تقرّ» **في قَولِهِ** أي: قول الشّاعر[270]:

ولُبسُ عَباءةٍ، وتَقَرَّ عَيني، أحَبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

تقول: فلان قرير العين، إذا بردت[271] عينه، تُريد به الفرح والسّرور. وتقول: هذا ثوب شَفٌّ[272] أي: رقيق. وأمّا الشُّفوف فمصدر[273] يُراد به الثّوب الرّقيق غاية الرّقّة، بحيث لا يحجب الرّؤية من بدن[274] لابسه.

الواو: للعطف، ولبس: مبتدأ مضاف إلى عباءة، والواو: للعطف، وتقرّ:

---

(٢٦٦) في الأصل: واحد.

(٢٦٧) ظ: زعم.

(٢٦٨) انظر ع و ح.

(٢٦٩) سقطت من ظ.

(٢٧٠) كذا. ح: «قول ميسون». والبيت لميسون بنت بحدل. الكتاب ١: ٤٢٦ والمقتضب ٢: ٢٧ والجمل للزجاجي ص١٩٩ والمحتسب ١: ٣٢٦ والأمالي الشجرية ١: ٢٥١ والجنى الداني ص١٥٧ والمغني ص٢٩٥ و ٣٩٩ وشرح شواهده ص٦٥٣ وشذور الذهب ص٣١٤ وابن عقيل ١: ٢٧٢ وأوضح المسالك ٣: ١٨١ وشرح المفصل ٧: ٢٥ وحياة الحيوان ٢: ٢٠٨ والعيني ٤: ٣٩٧ والصبان ٣: ٣١٣ والهمع ٢: ١٧ والدرر ٢: ١٠ والخزانة ٣: ٥٩٣ واللسان والتاج (شفف).

(٢٧١) في حاشية الأصل: لعله قرّت.

(٢٧٢) في الأصل: بشف.

(٢٧٣) ظ ت: مصدر.

(٢٧٤) في الأصل: بد.

فعل منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعد الواو، وعيني: فاعله[٢٧٥]، والفعل مع فاعله بمعنى المصدر مرفوع المحلّ، على أنّه معطوف على المبتدأ، وأحبّ: خبره، وإليّ ومن لبس الشّفوف: متعلّق به.

والمقصود[٢٧٦] منه ههنا أنّ النّصب فيه يجوز أن يكون نصباً بلا اعتبار معنى التّمنّي، كما أنّ النّصب في «وتقرّ»[٢٧٧] نصب لا يُتصوّر فيه معنى التّمنّي أصلاً.

و مثلَ[٢٧٨] النّصب في «أو يُرسلَ» في قولِهِ، تعالى[٢٧٩]: (وما كانَ لِبَشَرٍ أن يُكلِّمَهُ اللّهُ إلّا وَحياً، أو مِن وراءِ حِجابٍ، أو يُرسِلَ رَسُولاً). كأنّه قيل: وما صحّ له أن يُكلّمه الله إلّا مُوحِياً[٢٨٠]، أو مُسمِعاً من وراء حجاب، أو مُرسِلاً — فيكون ١١٣ب الكلّ مصادر وقعت أحوالاً من الفاعل. أمّا الوحي والإرسال فأمرهما هيّن[٢٨١]. وأمّا «من وراء حجاب» فهو متعلّق بمصدر محذوف: فكأنّه[٢٨٢] قيل: أو إسماعاً من وراء حجاب — أو قيل[٢٨٣]: وما كان لبشر أن يُكلّمه الله إلّا وحياً أو إسماعاً من وراء حجاب أو إرسالاً. فيكون كلّ واحد منها[٢٨٤] مفعولاً مطلقاً، على هذا التّقدير.

ويجوز أيضاً أن يكون المعنى: وما كان لبشر أن يكلّمه اللّه[٢٨٥] إلّا بأن يُوحي إليه[٢٨٦]، أو بأن يَسمع من وراء حجاب، أو بأن يُرسل رسولاً. فيكون كلّ واحد منها مفعولاً به بواسطة حرف الجرّ.

---

(٢٧٥) في الأصل: فاعل.

(٢٧٦) ت: والمراد.

(٢٧٧) سقطت الواو من ت و هـ.

(٢٧٨) سقطت الواو من ظ.

(٢٧٩) الآية ٥١ من الشورى.

(٢٨٠) في الأصل و ت و هـ: «وحياً». والتفسير من الكشاف ٤: ١٨٣ بتصرف.

(٢٨١) هـ: تعين.

(٢٨٢) ظ ت: كأنه.

(٢٨٣) ت: وقيل.

(٢٨٤) في النسخ: منهما.

(٢٨٥) ليست في ظ و هـ.

(٢٨٦) ت: إلا بالوحي.

وأمّا المستثنَى فهو مستثنًى مفرّغ، على كلّ تقدير. وأمّا قول من قال[287]: «الاستثناء ههنا استثناء منقطع، نظراً إلى ظاهر القول»، فليس بقويّ لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام.

الواو: للعطف[288]، وكان: فعل من الأفعال النّاقصة، ولبشر: خبره مقدّم على اسمه، وأن: حرف ناصب، ويكلّم[289]: فعل منصوب به، والهاء مفعوله، واللّه: فاعله، وإلّا: حرف استثناء، ووحياً: منصوب بها، وأو: حرف عطف، ومن وراء حجاب: معطوف على «وحياً» باعتبار متعلّقه، وأو: حرف عطف أيضاً، ويرسل: فعل منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعد «أو»[290]، فاعله مستتر فيه وهو عائد إلى الجلالة، ورسولاً[291]: مفعوله. والفعل مع معموله في قوّة المصدر، منصوب المحلّ على أنّه معطوف على «وحياً»، و «يكلّم» مع معموله بمعنَى المصدر، مرفوع المحلّ على أنّه اسم «كان»، وهو مع اسمه وخبره جملة فعليّة، معطوفة على ما قبلها عطف قصّة على قصّة[292].

فإن قلتَ: ما الفائدة في هذا المثال، بعد حصول المقصود بالمثال الأوّل؟ قلتُ: الفائدة فيه هي الإشعار بأنّ الفعل يكون منصوباً بـ «أنْ» مضمرة بعد «أو»، كما يكون منصوباً بها بعد الواو، مع زيادة الإيضاح.

الوجه الخامِسُ منها أن تكُونَ[293] للعَرضِ — وهو طلب حصول شيء، على سبيل الرّفق والتّأدّب — نحوُ: لَو تنزِلُ عِندنا، فتُصِيبَ راحةً[294].

---

(٢٨٧) انظر الأمالي النحوية ١: ١١٦.

(٢٨٨) أغفل إعراب «ما». وهي حرف نفي.

(٢٨٩) ت: ويكلمه.

(٢٩٠) تحت «بعد أو» في هـ: مضاف ومضاف إليه.

(٢٩١) ظ: ورسوله.

(٢٩٢) في الأصل: قضية على قضية.

(٢٩٣) ظ ع: يكون.

(٢٩٤) هـ م: «لو تنزل عندنا فتصيب خيراً». ح: لو تنزل بنا فتصيب خيراً.

لو : تدلّ[٢٩٥] ههنا على العرض. وذلك لأنّ النّصب في «فتصيب» بـ «أنْ» مضمرة بعد الفاء. وهي لا تُضمر بعدها إلّا بعد أحد الأشياء السّتّة. وليس المناسب ١١٤أ
ههنا إلّا معنَى العرض، فوجب الحمل عليه بشهادة معنَى الكلام عليه، رعاية للقاعدة. [فلو ههنا: للعرض، وتنزل[٢٩٦]: فعل، فاعله مستتر فيه. وهو أنت][٢٩٧].

ذَكَرَهُ ابنُ مالِكٍ[٢٩٨] أي: ذكر هذا الوجه، في كتابه المسمَّى بـ «التّسهيل».

فإن قلتَ: فلمَ أسند إليه هذا الوجه؟ قلتُ: للسّند والتّقوية، أو لأنّه[٢٩٩] لمّا كان وجهاً مقبولاً عنده، ولم يقدر على تمييزه عن الوجه الرّابع لمناسبة تامّة بينهما ههنا، حمله عليه.

فإن قلتَ: فما الفرق بينهما؟ قلتُ: الفرق[٣٠٠] أنّ الأصل في التّمنّي أن يكون المتمنَّى[٣٠١] مُحالاً. بخلاف العرض. فكذلك[٣٠٢] الفرق بينه وبين التّرجّي.

ثمّ لمّا ذكر ابن هشام[٣٠٣] أنّها تُفيد التّقليل في بعض المواضع أيضاً، واعتقد المصنّف أنّ معنى التّقليل حقّ، لكنّه لم يُستفد منها بحسب الأصالة، بل بحسب معونة خصوصيّة معنَى الكلام، سواء وُجدت فيه «لو» أو لا[٣٠٤]، فلذا لم يجعله وجهاً

---

(٢٩٥) ظ: يدل.
(٢٩٦) ظ: وهو.
(٢٩٧) سقط مما عدا ظ.
(٢٩٨) ع: «كما ذكره». وانظر التسهيل ص ٢٤٤.
(٢٩٩) في الأصل: أنه.
(٣٠٠) زاد هنا في ت: بينهما.
(٣٠١) سقطت من ظ و ت.
(٣٠٢) في الأصل: «فلذلك». ت: «وكذلك». هـ: فكذا.
(٣٠٣) هو ابن هشام الخضراوي.
(٣٠٤) سقط «سواء... أو لا» من ت.

سادساً، وحصر جميع[٣٠٥] وجوهها في الخمسة، وكان ذلك المعنَى زائداً[٣٠٦] عنده[٣٠٧]، أشار إلى هذا بقوله:

وذَكَرَ لَها، أي: لـ «لو» في بعض المواضع، **ابنُ هِشامٍ اللَّخمِيُّ مَعنًى آخَرَ**، غير المعاني المذكورة. **وهوَ**، أي: المعنى الآخر، **أن تَكُونَ**[٣٠٨] أي: «لو» **للتَّقليلِ**. أي: ذلك المعنَى هو[٣٠٩] معنَى التّقليل — ففي العبارة أدنى مسامحة. ومثل هذا في العبارة كثير — **نَحوُ**[٣١٠] قوله، عليه الصّلاة والسّلام[٣١١]: **«تَصَدَّقُوا، ولَو بظِلفٍ مُحرَقٍ»**. المعنَى: أعطوا صدقات، ولو[٣١٢] كانت قليلة.

الظـلّف للغنم والبقر[٣١٣] بمنزلة الحافر للفرس. والمقصود[٣١٤] من هذا القول هو[٣١٥] الإشعارُ بأنّ بذلها حسن، والتّرغيبُ في إعطائها[٣١٦] بأيّ وجه كان. وليس المقصود منه بذل الظـلّف بعينه. فإنّه لا يُنتفع به عادة، خصوصاً إذا كان محرقاً.

تصدّق: فعل أمر، فاعله الواو، والواو: للحال، ويجوز أن تكون للعطف، ولو: تفيد التّقليل ههنا، والباء: حرف جرّ، وظلف: مجرور بها متعلّق بمقدّر، ومحرق: صفة ظلف. كأنّه قيل: ولو حصلت الصّدقة ببذل ظلف محرق.

---

(٣٠٥) في الأصل و ظ: جمع.
(٣٠٦) الزائد: المخترع لا أصل له ولا يعتد به. انظر ٨٩ب. وفي الأصل و ظ و ت: دائراً.
(٣٠٧) زاد هنا في هـ: بين.
(٣٠٨) ظ ح: يكون.
(٣٠٩) في الأصل: وهو.
(٣١٠) هـ: وهو.
(٣١١) انظر مسند أحمد ٤: ٧٠ و ٦: ٣٨٢ و ٤٣٥ والهمع ٢: ٦٦.
(٣١٢) ظ: «صدقات لو». ت: «الصدقات ولو». هـ: صدقاتكم ولو.
(٣١٣) ظ: للبقر والغنم.
(٣١٤) ت: فالمقصود.
(٣١٥) سقطت من ظ.
(٣١٦) ظ: بإعطائها.

ونحو[٣١٧]: «اتَّقوا النّارَ، ولَو بشِقّ تمرةٍ» أي: ولو حصل الاتّقاء بتصدّق جانب تمرة. الشِّقّ بكسر الشّين: جانب الشّيء[٣١٨]. ١١٤ب

اتّق: فعل أمر، حُذف الياء منه لأجل الوقف[٣١٩]، والواو: فاعله، والنّار: مفعوله. وأمّا إعراب الباقي فعلى ما عرفتَ هناك.

هذا. ومن[٣٢٠] قال في أمثال هذا: «إنّها شرطيّة، وفعل الشّرط وجوابه كلاهما محذوفان. كأنّه قيل: ولو وقعت الصّدقة بظلف محرق لحصل الثّواب، ولو حصل الاتّقاء بتصدّق جانب تمرة لكان خيراً عظيماً» فقد ارتكب أموراً لا احتياج إليها في معنَى الكلام. نعم إنّها تُفيد ههنا معنَى الدّوام أيضاً، بحسب فحوَى الكلام، مثل «إنْ» في نحو قولك: أنا أُكرمك وإنْ لم تكرمني. وقد مرّ نظيره في بيان الوجه الأوّل[٣٢١].

---

(٣١٧) الجامع الصغير ١: ١٢.

(٣١٨) سقطت من ظ و ت. هـ: الجانب.

(٣١٩) كذا، على توهم أن الفعل لم يتصل بواو الجماعة. انظر ٨٥أ. والصواب: لأجل التقاء الساكنين، وحُذف النون لأجل الوقف.

(٣٢٠) حاشية الدسوقي ١: ٢٧٥.

(٣٢١) انظر ١٠٨أ.

ما يأتي على سبعة أوجه

النّوعُ السّادِسُ، من الأنواع الثّمانية، **ما يأتِي علَى سَبعةِ أوجُهٍ**.

[قـد]

وهو[1]، أي الآتي عليها في الكلام، «**قَـد**». فيكون النّـوع منـحصراً في فرد. وهو مشترك بين الاسم والحرف. فإذا كان اسماً يكون منحصراً في وجهين، وإذا كان حرفاً يكون منحصراً في خمسة أوجه[2]. فلذا قدّم بيان حال الاسميّة، على بيان حال الحرفيّـة.

فأحَدُ أوجُهِها أي: أحد الوجوه السبعة **أن تكُونَ اسماً بمَعنَى: حَسْب**، مرادفاً له. فهو إمّا مبنيّ لمشابهته[3] بـ «قد» الحرفيّـة في اللّفظ، نحو: قَـدْ زيـدٍ درهـمٌ، وقدْني درهمٌ، وإمّا معرب. فأشار إليه بقوله: **فيُقـالُ: قَدِي دِرهَـمٌ ــ قد**[4]: اسم معرب مضاف إلى ياء المتكلّم، فلذا كُسر الدال، وهو مبتدأ، ودرهم: خبره ــ **بغَيرِ**

---

(١) سقطت من ح.

(٢) في النسخ: وجوه.

(٣) كذا. والمشابهة لا تتعدى بالباء. فلعله جعل الباء ههنا للتقوية. وهي تكون مع مفعول المتعدي ــ فعلاً كان أو مصدراً أو مشتقاً أو اسم فعل ــ تقوية له على العمل. وانظر ١٠ ب.

(٤) ت: «فقد». وسقط «درهم» من ع و ح.

النّونِ[5] أي: مستعمل[6] بغير إلحاق نون الوقاية به، إذا كان معرباً، لعدم بقاء الاحتياج إلى إلحاقها. نعم تُلحق[7] به إذا كان مبيّناً مضافاً إلى ياء المتكلّم، لأجل المحافظة على السّكون.

فمن هذا عُلم فساد قول من قال ههنا: معنى قول المصنّف: «بغير النّون» أنّه إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلّم يجوز استعماله بدون إلحاق نون الوقاية به[8]، على سبيل الجواز دون الوجوب. وإلّا فلا يستقيم كلامه ههنا، لكونه مخالفاً لكلام الجمهور. ‎/١١٥أ

كَما يُقالُ: حَسْبِي دِرهَمٌ[9]. حسبي: مبتدأ[10]، ودرهم: خبره: **ويُقالُ أيضاً: قَدْ زيدٍ درهَمٌ، كما يُقالُ: حَسْبُ زيدٍ درهَمٌ.**

والوجه **الثّانِي**، من الوجوه السّبعة، **أن تكُونَ**[11] **اسمَ فِعلٍ بمعنى: يَكْفِي**، فيكونَ مبنيّاً على السّكون، وتلزمه[12] نون الوقاية إذا كان مضافاً إلى ياء[13] المتكلّم. فأشار إلى هذا، بقوله: **فيُقالُ: قَدنِي**[14]**، بالنُّونِ، كما تقُولُ**[15]: **يَكفِينِي**. وتقول أيضاً: قدني درهم، كما تقول: يكفيني درهم. وتقول: قدْ زيداً درهم، كما تقول: يكفي زيداً درهم.

والوجه **الثّالِثُ**، منها، **أن تكُونَ**[16] **حَرفَ تحقِيقٍ**. أي: تدلّ على تحقيق مدلول مدخولها وتأكيده. وهي مختصّة بالفعل المتصرّف، الخبر المثبت، المجرّد عن

---

(٥) في المطبوعات: بغير نون.
(٦) هـ: مستعملاً.
(٧) في الأصل: «تلتحق». ظ: يلحق.
(٨) سقطت من ظ و ت.
(٩) سقطت من ع و ح.
(١٠) أغفل إعراب ياء المتكلم.
(١١) ظ ع ح: يكون.
(١٢) في النسخ: ويلزمه.
(١٣) في الأصل: مضافاً لياء.
(١٤) زاد هنا في م: «درهم». وسقط «بالنون» من ع و ح.
(١٥) في المطبوعات: يقال.
(١٦) ع ح: يكون.

جازم وناصب[١٧] وحرف تنفيس. ولا يقع بينهما فاصل، لكونه كالجزء منه، اللّهمّ إلّا أن يكون قسماً. وقد يُحذف الفعل وحده، لقيام القرينة عليه. ولها خمسة معان:

أحدها: تحقيق وتأكيد. ودخولها على الماضي اتّفاقيّ[١٨]، ودخولها على المضارع مختلف فيه. فأشار إلى الأوّل بقوله: **فقد تدخل**[١٩] **على الفعل الماضي، نحو: (قَد أفلَحَ مَن زَكّاها**[٢٠]**)** أي: أنماها بالعلم والعمل.

قد: حرف تحقيق، وأفلح: فعل ماض، ومن: اسم موصول، وزكّى: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى الموصول، والهاء[٢١]: مفعوله عائد إلى النّفس، والموصول مع صلته مرفوع المحلّ، على أنّه فاعل «أفلح». وهو مع فاعله جملة فعليّة، وقعت جواباً للقسم[٢٢]. فهي تدلّ على تحقيق[٢٣] مضمون الفلاح وتأكيده.

ثمّ أشار إلى الثّاني بقوله: **قِيلَ**[٢٤]: [تدخل على الماضي][٢٥]، **و تدخل علَى**[٢٦] **المُضارِع**. هذا قول بعض النّحاة، وأكثرهم قالوا: إذا كانت حرف تحقيق تدخل على الماضي، فقط. فلذلك قيل: الفعل المضارع الواقع بعدها يكون بمعنَى الماضي. فيكون مرادهم من الماضي المطلق، سواء كان لفظاً ومعنًى، أو معنًى فقط، **نحوُ**[٢٧]: **(قَد يَعلَمُ ما أنتُم عَلَيهِ)** من الموافقة والمخالفة، ومن الإخلاص والنّفاق.

---

(١٧) ظ: من ناصب وجازم.
(١٨) ظ ت: «اتفاقاً». هـ: متفق عليه.
(١٩) ع: فيدخل.
(٢٠) الآية ٩ من الشمس. وزاد هنا في ع: «وقَد خابَ مَن دَسّاها». ح: «قَد أفلَحَ مَن تَزَكّى». وهي الآية ١٤ من الأعلى.
(٢١) كذا. والصواب: وها.
(٢٢) في الآيات ١ ــ ٧: «والشّمسِ وضُحاها...».
(٢٣) هـ: تحقق.
(٢٤) سقطت من ع و ح.
(٢٥) من ظ و ت.
(٢٦) زاد هنا في م: الفعل.
(٢٧) الآية ٦٤ من النور.

قد: حرف تأكيد، ويعلم: فعل مضارع، فاعله مستتر فيه عائد إلى الله[٢٨]، وما: موصول، وأنتم: مبتدأ خطاب للمكلّفين، وعليه: خبره، والضّمير المجرور فيه عائد إلى الموصول، وهو مع صلته منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «يعلم». وهو مع معموله جملة فعليّة. فهي تدلّ على تأكيد مضمون العلم. ١١٥ب

هذا. والوجه **الرّابعُ** منها **أن تكونَ حَرفَ تَوَقُّعٍ وانتِظارٍ**[٢٩]، **فتدخُلَ علَيهِما** أي: على الماضي والمضارع ــ فتدلُّ على انتظار وقوع مضمون كلّ واحد منهما ــ **أيضاً** أي: كدخولها عليهما، إذا كانت حرف تحقيق.

أمّا مثال المضارع **فَنَحوُ** قولك[٣٠]، لقوم ينتظرون الخبر: **قَد يَخرُجُ زَيدٌ**[٣١] فـ «قد» **تَدُلُّ** ههنا **عَلى أنَّ الخُرُوجَ** أي: خروج زيد **مُنتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ**[٣٢] لهم. وأمّا مثال الماضي فنحو قولك: قد قدم زيد من السّفر. ومنه قول المؤذّن: «قد قامتِ الصّلاة»، لأنّ الجماعة ينتظرون ذلك[٣٣].

هذا على رأي بعض النّحاة. وهو الخليل[٣٤] ومن تابعه. وهو المختار عند الجمهور. فلذا قال: **وزَعَمَ بَعضُهُم** أي: بعض النّحاة **أنَّها**، أي: «قد»، **لا تَكُونُ للتَّوَقُّعِ مَعَ الماضي** ــ أي: لا يجوز اجتماع التّوقّع مع[٣٥] الماضي، لأنّ اجتماعه معه[٣٥] اجتماع متنافيين[٣٦]، واجتماع متنافيين لا يجوز، فهذا لا يجوز. أمّا

---

(٢٨) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٢٩) سقطت من المطبوعات.

(٣٠) في المطبوعات: تقول.

(٣١) زاد هنا في ع: لمن ينتظر ذلك.

(٣٢) ع: ومتوقع.

(٣٣) ظ ت: لذلك.

(٣٤) الكتاب ٢: ٣٠٧.

(٣٥) انظر ٢٦أ.

(٣٦) ظ: «معه متنافيان». ت: معه متنافيين.

الكبرَى فبديهيّـة[٣٧]. فلذلك سكت عنها، وأمّا الصّغرَى فكسبيّــة[٣٨]. فأشار إلى بيانها بقوله: ــ **لأنَّ التّـوَقُّـعَ انتِظارُ الوُقُوعِ**. أي: انتظار ما سيقع، **والماضِي قَدْ وَقَـعَ** وانقطع. فحالهما كحال الزّمان الماضي والمستقبل. فكما أنّ بينهما تنافياً[٣٩] لا يجوز الجمع بينهما، فكذلك بين التّوقّع والماضي.

وقالَ الّـذِينَ أثبَتُوا[٤٠]، من النّحاة، **مَعنَى التّـوَقُّـعِ** ــ أي: المعنَى الّذي هو توقّع ــ **مَـعَ الماضِي**، ردّاً على النّـافين[٤١]: **إنّـها** إذا دخلت على الماضي **تَـدُلُّ علَى أنّـهُ**، أي: الماضي، **كانَ مُتَـوَقَّـعاً**[٤٢] قبل وقوعه وقبل الإخبار به، **مُنتَظَراً**. فيكـون وقوع الماضي مستقبلاً نظراً إلى الانتظار والإخبار، فيكون توقّـع كـلّ شـيء قبل ١١٦أ
حصوله، سواء كان في الماضي أو في المستقبل[٤٣].

فحاصـلُ الجواب في التّحقيق منـعُ الصّـغـرَى، فيجوز[٤٤] اجتماع التّوقّـع مع[٤٥] الماضي، فتدلّ على التّـوقّـع إذا دخلت على الماضي أيضاً.

تَقُولُ: «قَد رَكِـبَ الأمِـيرُ»، لقَومٍ يَنتَظِرُونَ هذا الخَبَرَ قبل الإخبار بوقوعه، **فيَتَوَقَّـعُونَ**[٤٦] **الفِعـلَ**، أي: ركوب الأمير، قبـل وقوعـه. وعطــف «يتوقّـعون» على «ينتظرون» قريب من عطف تفسير.

---

(٣٧) ظ ت: «بديهية». والمقدمة البديهية هي الحكم المعروف الشائع، لا يتوقف حصوله على نظر وكسب. وهو أخص من الضروري، ومقابل للنظري الكسبي.

(٣٨) في الأصل: «فسلبية». والمقدمة الكسبية هي الحكم الذي يحصل بمباشرة الأسباب والنظر في المقدمات.

(٣٩) في الأصل: «تبايناً». ت: «بياناً». هـ: بيانياً.

(٤٠) هـ: استثبتوا.

(٤١) في الأصل و ظ و ت: النافيين.

(٤٢) سقطت من المطبوعات.

(٤٣) في الأصل و ظ و هـ: أو المضارع.

(٤٤) ظ: ويجوز.

(٤٥) انظر ٢٦ ب.

(٤٦) في المطبوعات: ويتوقعون.

الحاصل[47] أنّك إذا قلتَ: «ركب الأمير» يدلّ هذا القول على ركوب الأمير، بلا تعرّض لمعنَى التّوقّع. فإذا أدخلت[48] عليه «قد» يدلّ ذلك القول على التوقّع أيضاً. يشهد بذلك فحوَى الكلام. فتضاف هذه الدّلالة إلى «قد»، لا إلى غيرها. فعُلم من هذا أنّ قول[49] من قال: «لا نسلّم أنّ التّوقّع مستفاد منها، لجواز أن يكون مستفاداً من غيرها» قاصر عن اعتبار معنَى الكلام.

والوجه **الخامسُ** منها **تقريبُ الماضي منَ الحالِ**. أي: حرف دالّ على قرب زمان وقوع الماضي من الحال. ألا ترَى أنّك إذا قلتَ: «قام زيد» دلّ هذا القول على قيام زيد، بدون التّعرض لحال زمان وقوعه مع الحال. فإذا أدخلتَ[50] عليه «قد» فقد دلّ على قرب زمان وقوعه من الحال؟ فلهذا لا تدخل[51] على: ليس وعسَى ونِعم وبئس، لأنّها للحال، ولا معنَى لذكر المقرِّب[52] من الحال، مع تحقّق الدّلالة عليها، ولأنّ صيغهنّ لا يُفدن[53] الزّمان ولا يتصرّفن، فأشبهن الاسم. وأمّا قول عديّ[54]:

لَولا الحَياءُ، وأنّ رأسِي قَد عَسا فِيهِ المَشيبُ، لَزُرتُ أُمّ القاسِمِ

فـ «عسا» فيه بمعنَى: اشتدّ. وليس من أفعال المقاربة. فلهذا ما استُعمل ههنا على طريق[55] استعمالها.

---

(٤٧) هـ: والحاصل.
(٤٨) في النسخ: دخلت.
(٤٩) سقطت من الأصل.
(٥٠) ت هـ: دخلت.
(٥١) ظ: لا يدخل.
(٥٢) ت هـ: القرب.
(٥٣) هـ: لا تفيد.
(٥٤) عدي بن الرقاع. الأغاني ٩: ٣٠٤ والمغني ص١٨٧ وشرح أبياته ٤: ٩٦.
(٥٥) هـ: طريقة.

ولِهـذا، أي: لكونها للتّقريب، **يَلزَمُ**[٥٦] عند أكثر البصريّين[٥٧] **«قَد» مَعَ الماضِي**[٥٨] **الواقِعِ حالاً**. والسّببُ الدّاعي إلى هذا دفع التّدافع بين الماضي والحال، بقدر الإمكان.

فاعتُرض على هذا بأنّ لفظة الحال مشتركة بين معان، فيُقال على قيد العامل سواء كان ماضياً أو مضارعاً[٥٩] أو غيرهما، ويقال على زمان التّكلّم بمعنى «الآن». ١١٦ب
والمقصود ههنا هو الأوّل لا الثّاني، و «قد» إنّما هي ههنا للتّقريب من الحال بمعنى «الآن»، فلايتمّ التّقريب.

فأجيب عن هذا الاعتراض بأنّ المضيّ والحال والاستقبال أمور إضافيّة. فطوفان نوح ــ عليه السّلام[٦٠] ــ بالنّسبة إلينا ماض، وبالنسبة إليه حال، ونزول عيسَى ــ عليه السّلام[٦١] ــ مستقبل بالنّسبة إلينا، حال بالنسبة إلى قوم ذلك الزمان. وإذا تمهّد[٦٢] هذا فالمضيّ والحال المستعملان ههنا منسوبان[٦٣] إلى زمان وقوع الفعل، لا إلى زمان تكلّمنا. فإذا قلتَ: «جاء[٦٤] زيد يركب» كان معناه أنّ الرّكوب حال في وقت المجيء. وإذا قلتَ: «جاء زيد وقد ركب» كان معناه أنّ الرّكوب حالٌ ماض ووقت المجيء[٦٥]. ولذلك اشتُرط فيه «قد»، لتقرّب الرّكوب إلى ذلك الوقت.

---

(٥٦) ت: «فيلزم». م: تلزم.
(٥٧) هـ: عند البصريين.
(٥٨) في الأصل و ظ و ت: الفعل.
(٥٩) ت: مضارعاً وماضياً.
(٦٠) ظ: «صلّى الله عليه وسلم». هـ: عليه الصلاة والسلام.
(٦١) سقط الاعتراض من ت.
(٦٢) ظ ت: عهد.
(٦٣) في الأصل: «مستويان بالنسبة». هـ: مستويان.
(٦٤) هـ: جاءني.
(٦٥) ظ ت: «أن الركوب ماض ووقت المجيء». هـ: أن الركوب يقارن وقت المجيء.

وأمّا المضارع بمعنَى الاستقبال فلا يصحّ استعماله مع الماضي. فلا يقال: «جاء زيد يركب[٦٦] غداً»، لأنّه لا يدلّ على هيئة زيد في وقت مجيئه. اللّهم إلّا أن يقال: يجيء زيد غداً يركب. وحينئذ يصير بمعنَى الحال.

ولمّا ادّعَى لزومها معه، وكان فيه نوع إجمال، أشار إلى تفصيلها بقوله: إمّا أن تكون **ظاهِرةً، نحوُ** «قد» في قوله، تعالَى[٦٧]: **(وقَد فَصَّلَ لَكُم ما حَرَّمَ عَلَيكُم)**. المعنَى: وقد بيّن[٦٨] لكم ما حُرّم عليكم ممّا لم يُحرّم[٦٩].

الواو: للحال، وقد: للتّقريب، وفُصّل: فعل مجهول، ولكم: متعلّق به، وما: موصول، وحُرّم: بناء مجهول أيضاً، فاعله[٧٠] مستتر فيه عائد إلى الموصول، وعليكم: متعلّق به، والجملة الفعليّة[٧١] صلة الموصول، مرفوعة المحلّ على أنّها فاعل[٧٠] «فُصّل»، وهو مع معموله منصوب المحلّ، على أنّه حال. وقُرئ: «فَصَّلَ لكم ما حَرَّمَ عليكم»، على تسمية الفاعل في الموضعين. ففاعل «فصّل» مستتر فيه عائد إلى اللّه[٧٢]، كما أنّ فاعل «حرّم» مستتر فيه عائد إليه، والموصول مع صلته[٧٣] منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «فصّل».

١١٧أ أو تكون **مُقَدَّرةً، نحوُ**[٧٤]: **(هٰذِهِ بِضاعَتُنا، رُدَّتْ إلَينا)** أي: قد رُدّت. هذه[٧٥]: مبتدأ، خبره: بضاعتنا، ورُدّ: فعل مجهول، فاعله[٧٠] مستتر فيه عائد إلى

---

(٦٦) هـ: جاءني زيد قد يركب.

(٦٧) الآية ١١٩ من الأنعام: وما لكُم ألّا تأكلُوا مِمّا ذُكِرَ اسمُ اللّهِ علَيهِ وقد...

(٦٨) ت: تبين.

(٦٩) زاد هنا في هـ: عليكم.

(٧٠) انظر ١٥أ.

(٧١) في الأصل و ظ و ت: الاسمية.

(٧٢) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٧٣) في الأصل: الصلة.

(٧٤) الآية ٦٥ من يوسف.

(٧٥) أغفل إعراب «ها» و «ذا».

البضاعة، والتّاء: لتأنيث الفاعل، وإلينا: متعلّق به، وهو مع معموله منصوب المحلّ، على أنّه حال من البضاعة. والعامل فيها إمّا معنَى التّنبيه[76]، وإمّا معنَى الإشارة. لكنّ الثّاني أقرب وأظهر، كما في قوله تعالَى[77]: (هٰذا بَعلِي شَيخاً).

هذا. وإنّ الكوفيّين قالوا: لا حاجة إلى تقدير «قد» معه. والأصل عدم التّقدير، لا سيّما فيما كثر استعماله بدونها.

ولكونها للتّقريب **قالَ ابنُ عُصفُورٍ: إذا أجَبتَ[78] القَسَمَ**، أي: إذا أردتَ أن تُجيب القسم **بفعل ماضٍ مُثبَتٍ مُتَصَرِّفٍ** ـ إنّما قيّده[79] بهذه الأمور ليكون مظنّة الاحتياج إليها، إذ لو كان مضارعاً أو منفيّاً أو غير متصرّف فلا حاجة إلى ذكرها، لِما عرفتَ[80]. فما وقع ههنا في بعض النّسخ بدل قوله «أجَبتَ» من[81] قوله «أُجِيبَ» ببناء المجهول[82]، وإن كان صحيحاً في نفسه، لكنّه ليس بملائم لقوله: ـ **فإن كانَ**، أي: الفعل المذكور، **قريباً** زمانُ وقوعه **منَ الحالِ** أي: زمان التّكلّم.

فإن قلتَ: إذا عُلم قربه من الحال فلا يبقَى الاحتياج إلى الدّلالة عليه، لئلّا يلزم تحصيل الحاصل. قلتُ: إنّه معلوم عند المتكلّم ومجهول عند السّامع، فاستمرّ الاحتياج إليها، بناء على أنّ المعلوميّة عند المتكلّم لا تستلزم[83] المعلوميّة عند السّامع. وهكذا حكم سائر الألفاظ.

جِئتَ بجواب القسم مقروناً باللّامِ و«قد» معاً. أمّا اللّام فللدّلالة على

---

(٧٦) في الأصل و ظ و ت: «التشبيه». وفي حاشية الأصل: لعله التنبيه.
(٧٧) الآية ٧٢ من هود.
(٧٨) هـ م: أجيب.
(٧٩) في الأصل و هـ: قيد.
(٨٠) انظر ١١٥أ.
(٨١) في الأصل و ظ و ت: في.
(٨٢) في الأصل و ت: «بناء المجهول». هـ: ببناء المفعول.
(٨٣) ظ هـ: لا يستلزم.

تأكيد الجواب، وأمّا «قد» فلإفادة التّقريب. **نحوُ قولك: باللّهِ**[84] **لَقد قامَ زيدٌ**. باللّه[84]: متعلّق بـ «أُقسم» محذوفاً، واللّام: لام جواب القسم، وقد: للتّقريب، وقام: فعل، فاعله: زيد، والجملة جواب القسم، لا محلّ لها من الإعراب.

وإن كانَ أي: الفعل المذكور **بَعيداً** من الحال جِئتَ بالجواب، **مقروناً بـاللّامِ** لتأكيده، **فَقَـطْ**. أي: بدون «قد» لقيام المنافي، وعدم قابليّـة المحـلّ.

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ كلام ابن عصفور إنّما سيق ههنا، لأجل المناسبة لمعنى التّقريب. وهذه إنّما تُتصـوّر في إتيان[85] «قد» في محلّ قابل لمعناها. فما الفائدة في ١١٧ب
قولـه: «وإن كان بعيـداً» إلى آخـره[86]؟ قلتُ: فائدتـه هي الإشعـار باختـصاص استعمالها بمعنَى التّقريب، مع التّنبيه على أنّ معنَى التّقـريب قد استُـدلّ عليـه بالـدّوران، وجوداً وعدماً.

كَقولِـهِ أي: امرىء القيس[87]:

حَلَفـتُ لَهـا باللّهِ حِلفـةَ فاجِرٍ، لَنامُـوا، فمـا إن مِن حَدِيثٍ، ولا صالي

المراد من حلفة فاجر: حلفة فاسق وكاذب. والحديث[88] هو الخبر، يُقال على القليل والكثير. ويُجمع على أحاديث، على غير قياس. وصالٍ مثل قاضٍ، من: صَلَى مثل رَمَى. تقول[89]: صلَيتُ اللّحـم وغيره، إذا شويتَـه. ويجوز أن يكـون مأخـوذاً من:

---

(٨٤) ظ هـ: «تاللّه». والقسم بالباء يجوز أن يعلق بمحذوف أو مذكور. أما القسم بغير الباء فلا يعلق إلا بمحذوف. المغني ص٤٩٨ وحاشية الدسوقي ٢: ٩٨.

(٨٥) ظ ت: إثبات.

(٨٦) ت: الخ.

(٨٧) ظ: «كقول امرىء القيس». ت: «كقوله امرىء القيس» والبيت في ديوانه ص ٣٢ والكشاف ٢: ٨٨ والجنى الداني ص ١٣٥ والمغني ص١٨٨ و ٧٠٨ وشرح شواهده ص ٤٩٤ والخزانة ٤: ٢٢١.

(٨٨) التفسير من الصحاح (حدث).

(٨٩) من الصحاح (صلي).

صلَيتُ لفلان إذا عملتَ له في أمر، تُريد أن تمحل به [فيه][90] وتُوقعه في هَلَكة.

الأصل أنّ المرأة لمّا قالت لامرئ القيس[91]:

ألستَ تَرى السُّمّارَ والنّاسَ أحوالي

خوفاً من الاطّلاع على الحال[92]، قال: «واللّهِ لناموا» كاذباً، تأميناً لها من خوفهم. ثمّ أخبر عن ذلك القسم بقوله: حلفت[93].

فإن قلتَ: لا ينمّ[94] تمسّك ابن عصفور بهذا البيت على مطلوبه. فإنّ المراد منه ههنا أنّ زمان نوم أهلها قريب من زمان التكلّم، فتكون للتّقريب[95] أيضاً. قلتُ: التّأمين المذكور لا يحصل بابتداء نومهم، فإنّه كاليقظة. بل إنّما يطمئنّ خاطرها إذا كان زمان شروعهم في النّوم بعيداً من الشّروع في اليمين. يدلّ عليه قوله: «فما إن من حديث ولا صالي». فلأجل هذا لم يقتصر على الشّاهد، وأتى بتمام البيت.

حلف: فعل، فاعله: التّاء، ولها: متعلّق به، والهاء[96] عائدة إلى المرأة، وباللّه: متعلق به أيضاً، وحلفة فاجر: مفعول مطلق على طريقة قولك: ضربت ضرب الأمير، واللّام: لام جواب القسم المشار إليه بقوله: «حلفت لها باللّه»، إذ من المعلوم بالضّرورة أن قوله: «حلفت» ليس بقسم، بل هو إخبار عنه، كما أشرت إليه آنفاً، وناموا: فعل، الواو: فاعله، والجملة جواب القسم المقدّر، لا محلّ لها من الإعراب ــ وأمّا قول من

---

(٩٠) تتمة من الصحاح. ومحل به: كاده بسعاية. وفي الأصل و ظ و هـ: تمحل له.

(٩١) عجز بيت صدره:

فقالَتْ: سَباكَ اللّهُ، إنّكَ فاضِحِي

ديوانه ص ٣١.

(٩٢) ت: الحالة.

(٩٣) ت: حلفة.

(٩٤) في الأصل و ظ و ت: لا يتم.

(٩٥) ت: فيكون التقريب.

(٩٦) كذا. والصواب: وها.

قال: «إنّه جواب[97] حلفت» فليس مبنيّاً على التّحقيق، بل على الظّاهر ـــ وما: بمعنى «ليس» بطل عملها، وإن ومن كلاهما: زائدان[98] لتأكيد معنَى النّفي[99]، وحديث: [118أ]
مبتدأ، خبره محذوف وهو موجود، ولا: زائد لتأكيد معنَى النّفي، وللدّلالة على شمول النّفي، وصال: معطوف على حديث.

ثمّ لمّا فرغ من نقل قول[100] ابن عصفور، وفهم منه أنّها تُفيد التّقريب في الجواب، ولا تُفيد التّوقّع فيه، واختاره كما يدلّ عليه ظاهر كلامه ههنا، ورأى قول الزّمخشريّ في بيان قوله، تعالَى: «لقد أرسلنا» مخالفاً لقول ابن عصفور، واعتقد أنّ قول الزّمخشريّ فيه غير حقّ، أشار إلى هذا بقوله:

وزَعَمَ الزّمخشَريُّ في «الكشّاف»[101]، عِندما تَكَلَّمَ، أي: عند تكلّمه ـــ فتكون «ما» مصدريّة، وتكلّم: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى الزّمخشريّ ـــ **علَى قَولِهِ، تَعالَى**[102]، متعلّق بـ«تكلّم»: **(لَقَد أرسَلْنا نُوحاً إلَى قَومِهِ)** ـــ اللّام: لام جواب قسم مقدّر[103]، وقد: حرف يدلّ[104] على التّقريب والتّوقّع معاً، وأرسل: فعل، فاعله: نا، ونوحاً: مفعوله، وإلى قومه: متعلّق به ـــ **في**[105] **سُورةِ الأعرافِ**: متعلّق بالقول.

والمراد من التّكلّم عليه أنّ الزّمخشريّ قال أوّلاً: لقد أرسلنا: جواب قسم محذوف. ثمّ قال: فإن قلتَ: ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللّام إلّا مع «قد»،

---

(97) زاد هنا في هـ: القسم.
(98) ظ ت: زائدتان.
(99) انظر 91أ.
(100) هـ: كلام.
(101) 2: 88ـــ89.
(102) الآية 59. وسقط «تعالى» من م.
(103) هـ: اللام جواب القسم المقدر.
(104) في الأصل و ت: تدل.
(105) زاد هنا في م: تفسير.

وقـلّ[١٠٦] عنهم نحو قوله: «حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا»؟ قلتُ: إنّما كان ذلك لأنّ الجملة القسميّة لا تُساق إلّا تأكيداً للجملة المُقسَم عليها، الّتي هي جوابها. فكانت مظنّة لمعنَى التّوقّع، الّذي هو مع «قد» عند استماع المخاطَب كلمة القسم. انتهى.

فإن قلتَ: إنّ الجملة المُقَسم عليها إنّما تكون مظنّـة للتّوقّـع عند استماع المخاطَب كلمة القسم، ولا شكّ أنّ المُقسَم به والقسم كليهما[١٠٧] محذوفان ههنا. فكيف يُتصوّر إتيان[١٠٨] «قد» في الجواب؟ قلتُ: لا استبعاد في ذلك، لما[١٠٩] تقرّر من أنّ المحذوف كالمذكور والمسموع، من حيث النّظر إلى القرينة الـدّالّـة عليه. فالمعتبر وجود المظنّة، سواء كان بسماع المُقسَم به، أو بقرينة دالّة عليه.

١١٨ب **أنّ «قَد»[١١٠]** في قوله، تعالَى: «لقد أرسلنا نوحاً» **للتّوقّع[١١١]**. يعني أنّها تدلّ على توقّع وقوع مضمون قوله: «أرسلنا نوحاً». والجواب مظنّـة. فعُلم من هذا فساد قول من قال: إن التّوقّع ههنا مستفاد من «قد» بطريق المئنّـة[١١٢]، كما أنّه مستفاد من جواب القسم بطريق المظنّـة.

أنّ: حرف من الحروف المشبّهة بالفعل، اسمها: قَد، وللتوقع: خبره. والجملة[١١٣] منصوبة المحلّ، على أنّها مفعول «زعم».

---

(١٠٦) ت: مع قد و قد ورد.
(١٠٧) ت: كلاهما.
(١٠٨) ظ: إثبات.
(١٠٩) هـ: كما.
(١١٠) زاد هنا في هـ: «مع لام القسم. فإن قلت: فلم قيدها بهذا؟ قلت: للإشعار بأن اللام أصل في الجواب، وأن «قد» تبع لما فيه، وإن دخلت على الجواب بلا واسطة، وللتنبيه على أن دلالتها على التوقع مشروطة باقتران اللام». وانظر التعليقة التالية وما يأتي بعد فقرة.
(١١١) م: «أن قد الواقعة مع لام القسم بمعنى التوقع». وهو مناسب لما مضى في التعليقة السابقة.
(١١٢) المئنة: العلامة.
(١١٣) يريد المصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها.

قوله: **لِأنَّ السّامِعَ** لكلمة القسم ــ إلى آخره تعليل لزعم الزّمخشريّ. والمعلِّل هو المصنّف. فمن قال[١١٤]: «إنّه تعليل لمضمون قوله[١١٥] أنّ «قد» مع لام القسم[١١٦] للتّوقّع» فقد خرج عن توفية نظم الكلام حقّه ــ **يَتَوَقَّعُ الخَبَرَ**، أي: وقوع مضمون جواب القسم، **عِندَ سَماعِ المُقسَمِ**[١١٧] **بِهِ**.

فحاصل اعتراض المصنّف ههنا أنّ القول بأنّها تُفيد في نحو: «واللّٰه لقد قام زيد» التّوقّع، دون التّقريب، على ما فهم من كلام الزّمخشريّ، كما فهم عكس هذا من كلام ابن عصفور، كما عرفتَ[١١٨].

والجواب أنّ الزّمخشريّ ما ادّعى الحصر في نحو قولك: «واللّٰه لقد قام زيد»، وكذا ابن عصفور، وأنّ التّوقّع والتّقريب يجوز أن يجتمعا في خبر واحد، إذ لا منافاة بين الدّلالة على توقّع إلقاء الخبر ووقوع مضمونه، وبين الدّلالة على قرب زمان وقوع مضمونه من الحال. بل الظّاهر أنّ بينهما مناسبة تامّة. لكن جرت عادة الزّمخشريّ بحمل اللّفظ على معناه المتبادر، ولو بمعونة خصوصيّة الكلام. فلهذا قال: إنّها في قوله، تعالَى: «لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه»، تُفيد التّوقّع، وسكت عن معنَى التّقريب. فتأمّل.

والوجه **السّادِسُ** منها **التّقلِيلُ** أي: حرف يدلّ على قلّة وقوع الفعل، أو على قلّة وقوع متعلّقه. **وهوَ** أي: التّقليل **ضَربانِ** أي: نوعان.

النّوع الأوّل: **تقلِيلُ وُقُوعِ الفِعلِ** الّذي دخلت عليه، **نحوُ: قَد يَصدُقُ الكَذُوبُ**.

---

(١١٤) القائل لهذا يعلق الجار والمجرور «لأن السامع..» بالفعل «زعم» من كلام الزمخشري، فيكون المعلل هو الزمخشري نفسه. وليس في كلام الزمخشري ما يفيد هذا. وانظر ح.

(١١٥) الضمير للزمخشري. وزاد هنا في ظ: في.

(١١٦) كذا. وانظر ما مضى قبل فقرة وتعليقنا عليه.

(١١٧) ظ ع: القسم.

(١١٨) انظر ١١٧أ.

قد: حرف يدلّ ههنا على قلّة صدور صدق من[119] الكذوب، ويصدق: فعل، والكذوب: فَعُول للمبالغة يدلّ[120] على كثرة الكذب، فاعله. فاجتمع القلّة والكثرة، في كلام واحد. فأوّله يصرّح بما يُشير إليه آخره، على سبيل المقابلة. وكذا حال آخره. ١١٩أ

ففي ذكر هذا المثال، وفي السّكوت عن ضدّه ــ نحو: «قد يكذب الصّدوق» ــ ترغيب في الصّدق ولو كان في الكذوب، وتنفير عن الكذب لا سيّما إذا كان في حقّ الصّدوق، وإرشاد إلى ذكر المحاسن، وإلى السّكوت عن ذكر القبائح. فقس على هذا قوله: و نحو: **قَد يَجُودُ البَخِيلُ**.

والنّوع الثّاني: **تَقلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ** أي: متعلّق الفعل الّذي دخلت عليه، كالمفعول، **نَحوُ**[121]: **(قَد يَعلَمُ ما أنتُم عَلَيهِ)**.

قد: يدلّ[122] ههنا على قلّة متعلّق العلم، كما يدلّ[123] على تحقيق العلم، إذ لا منافاة بينهما لاختلاف الجهة. فلهذا[124] ذكر المصنّف هذا المثال مرّتين: مرّة في الوجه الثّالث[125]، ومرّة في الوجه السّادس. وشرحُ الباقي معلوم [ممّا سبق][126] في بيان الوجه الثّالث.

وأمّا التّفسير بقوله: **أي: ما أنتم**[127] **عليهِ أقَلُّ مَعلُوماتِهِ ــ تعالَى ــ** فتفسير

---

(١١٩) في الأصل و هـ: عن.
(١٢٠) ظ: تدل.
(١٢١) الآية ٦٤ من النور.
(١٢٢) في الأصل و ظ و ت: تدل.
(١٢٣) ت: تدل.
(١٢٤) هـ: فلذا.
(١٢٥) انظر ١١٥أ.
(١٢٦) سقط من الأصل.
(١٢٧) م ح: ماهم.

للمعنَى المقصود ههنا بحسب مآل المعنَى، لا تفسير متعلَّق العلم، حتَّى يتوجَّه أن تقول[١٢٨]: إنَّه غيَّر معناه. فكيف يصحّ أن يكون تفسيراً له؟

فإن قلتَ: فلِمَ عدل إلى التّعرّض لمعنَى الأقلّيّة، عن التّعرّض لمعنَى القلّة، مع أنّ كلامه[١٢٩] فيه؟ قلتُ: للإرشاد إلى أنّ القليل[١٣٠] يكون أقلّ بالنسبة إلى معلوماته، مع رعاية حسن الأداء.

هذا ما عليه أكثر النّحاة، وهو الحقّ الظّاهر. فلهذا لم يشتغل ههنا بإبطال قول المخالف بالدّليل، بل أشار إلى بطلان قوله، بقوله:

وزَعَمَ بَعضُهُم[١٣١] أي: بعض النّحاة أنّها لا تُفيد التّقليل أصلاً، **وأنّها في ذلك**، أي في نحو: «قد يعلم ما أنتم عليه» وغيره، **للتّحقيق لا للتّقليل، كما تَقَدَّمَ**[١٣٢] في الوجه الثّالث، من أنّها تُفيد التّحقيق ـــ وأنت قد عرفتَ الجواب عن هذا ـــ و: للعطف، **أنَّ التّقليلَ** الحاصل **في المِثالَين**[١٣٣]، أي: في نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، **لَم يُستَفَد من «قَد»**. وهي تدلّ على التّحقيق فقط فيهما، على زعمهم. **بل** استُفيد **من قولِكَ: «البَخِيلُ يَجُودُ، والكَذُوبُ** ١١٩ب
يَصدُقُ»، سواء وُجدت فيه «قد» أو لا[١٣٤]. فلهذا غيّر ترتيب أجزاء[١٣٥] الكلام.

فلمّا ادّعَى أنه مستفاد من القول المذكور، وكان ذلك غير بديهيّ، أشار إلى دليله بقوله:

---

(١٢٨) في النسخ: يقول.
(١٢٩) هـ: الكلام.
(١٣٠) هـ: التقليل.
(١٣١) سقطت من ت.
(١٣٢) سقط «كما تقدم» من ع و ح.
(١٣٣) زاد هنا في المطبوعات: الأولين.
(١٣٤) في الأصل: أم لا.
(١٣٥) ظ ت: «إجراء». هـ: آخر.

فإنّهُ[١٣٦] أي: القول المذكور إلى آخره ــ فإن قلتَ: المعاني اللّغويّة طريق ثبوتها النّقل والسّماع، لا العقل والاستدلال. فكيف يستقيم الاستدلال ههنا؟ قلتُ: دعوَى استفادة معنَى التّقليل غير دعوَى معنَى التّقليل، والاستدلالُ على الأولَى لا على الثّانية. فاستقام الاستدلال ههنا على أنّه استدلال صورة ونقل معنًى، والاعتبار للمعاني لا للصّور. وقد مرّ مثل هذا كثيراً[١٣٧] ــ **إن لَم يُحمَل**[١٣٨]، أي: ذلك القول، **علَى أنَّ صُدُورَ ذلكَ**، أي: صدور الجود وصدور الصّدق، **مِنَ البَخِيلِ والكَذُوبِ قَلِيلٌ كانَ مُتَناقِضاً**[١٣٩]: جواب «إن لم يُحمل».

ثمّ لمّا كان التّناقض ههنا صفة أجزاء كلّ واحد من القولين أوّلاً وبالذّات[١٤٠]، وصفة القول ثانياً وبالعَرَض[١٤١]، أشار إلى بيان هذا بقوله: **لأنَّ آخِرَ** كلّ واحد من **الكَلامِ يَدفَعُ أوّلَهُ** أي: أوّل كلّ واحد منه. وذلك لأنّ «يجود» يدلّ على ثبوت جود كما أنّ البخيل[١٤٢] متعرّض لنفيه، و«يصدق» يدلّ على ثبوت صدق والكذوب[١٤٣] يدلّ على نفيه. فوجب حمل صدور الفعل من الفاعل على التّقليل المتبادر من الكلام. فحاصل ما ذكر استدلال بنفي اللّازم على نفي الملزوم.

فإن قلتَ: لزوم التّناقض أولَى بالحمل ههنا، بناء على أنّ المراد من التّناقض ههنا هو مدافعة في الجملة. والمدافعة إنّما تُتصوّر في الحمل، لا في عدم الحمل. قلتُ: ليس معنَى كلام[١٤٤] المستدلّ كما فهمتَ. بل معناه أنّ آخر قولك: «يصدق

---

(١٣٦) سقطت من ظ.

(١٣٧) سقطت من ت.

(١٣٨) ح: لو لم يحمل.

(١٣٩) ع: «كان كذباً متناقضاً». ح: كان كذباً.

(١٤٠) الذات: جوهر الشيء وحقيقته القائمة بذاتها.

(١٤١) العرض: المعنى الزائد على ذات جوهر الشيء.

(١٤٢) في الأصل: والبخل.

(١٤٣) هـ: والكذب.

(١٤٤) في الأصل: الكلام.

الكذوب» مثلاً، إن لم يُحمل على قلّة صدور صدق منه، يدلّ على لزوم صدور الكذب منه دائماً، نظراً إلى الصّيغة والإطلاق ــ وقد دلّ أوّله على صدور صدق ١٢٠أ
منه ــ فلزم التّناقض، بخلاف ما [لو] [١٤٥] حُمل عليها. فتأمّل.

والجواب إنّما يمنع [١٤٦] لزوم التّناقض. وإنّما يلزم لو دلّ آخر الكلام مثلاً على صدور الكذب منه دائماً، على تقدير عدم الحمل، وهو ممنوع. على أنّا نقول: كون التّقليل مستفاداً من الكلام بطريق الإشارة لا يدفع استفادته من «قد» بطريق النّصّ والظّهور. فلا يكون قولهم مدافعاً لما قلناه [١٤٧]. والتّحقيق أنّ مضمون الفعل يحتمل التّقليل والتّكثير. فإذا أردت الدّلالة على أحدهما، بحسب قيام القرينة، أدخلت عليه «قد»، على قياس ما عرفتَ في الوجه الخامس [١٤٨].

والوجه السّابعُ منها التّكثيرُ. و«قد» كـ«رُبّ» تُستعمل في التّقليل وضعاً، وتُستعمل للتّكثير على سبيل الاستعارة [١٤٩]، لمناسبة التّضادّ بينهما. قالَهُ سِيبَوَيهِ ــ أي: قال [١٥٠]: إنّها استُعملت [١٥١] للتّكثير. وهو حجّة فيه [١٥٢]:

«فإنّ القَولَ ما قالَتْ حَذامِ»

(١٤٥) سقطت مما عدا هـ.
(١٤٦) ظ: أنا نمنع.
(١٤٧) ظ: «مدافعاً لما قلنا». ت: موافقاً لما قلت.
(١٤٨) انظر ١١٦أ.
(١٤٩) هـ: الاستفادة.
(١٥٠) الكتاب ٢: ٣٠٧. والنقل للمعنى دون اللفظ.
(١٥١) ت: تستعمل.
(١٥٢) عجز بيت للجيم بن صعب، صدره:

إذا قالَتْ حَذامِ فصَدِّقُوها

الجمل للخليل ص١٧٨ والخصائص ٢: ١٧٨ والأمالي الشجرية ٢: ١١٥ وشرح المفصل ٤: ٦٤ والمغني ص٢٤٣ وابن عقيل ١: ٦٣ وشذور الذهب ص٩٥ والصبان ٣: ٢٦٨ والعيني ٣: ٣٧٠ واللسان والتاج (حذم) و (رقش). وحذام هي امرأة لجيم.

ـ في قولِهِ، أي: قول الهذليّ[153]:

قَد أترُكُ القِرنَ مُصفَرّاً أنامِلُهُ　　كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرصادِ

وقد: للتّكثير. والقرن بالكسر: هو الّذي مثلك في الشّجاعة. والأنامل: جمع أنملة. وهي رأس الإصبع. ومُجّت بفرصاد: صُبغت بماء الفرصاد[154]. وحقيقته: مُجُّ الفرصاد عليها، من مججتُ الرّيق. ويجوز أن يكون مأخوذاً من مجّ الرّجل الشّراب[155]، إذا رمَى به. والفرصاد[156]: التّوت الأحمر. والمعنى: أترك كثيراً[157] شجاعاً مماثلاً لي في الشّجاعة حال كونه مصفرّاً أنامله، كأنّ أثوابه صُبغت بماء الفرصاد[154].

أترك[158]: فعل، فاعله مستتر فيه وهو أنا، والقرن: مفعوله، ومصفرّاً: منصوب على أنّه حال من القرن، وأنامله: مرفوع على أنّه فاعله، لاعتماده على ذي الحال، وكأنّ: حرف من الحروف المشبّهة بالفعل، [لكنّ الظّاهر أنّها][159] تدلّ [ههنا[160] على الظّنّ والتّخمين، لا][159] على التّشبيه، وأثوابه: منصوب اسمه، والضمير المجرور فيه وفي أنامله عائد[161] إلى القرن، ومُجّ: فعل، فاعله[162] مستتر فيه ١٢٠ب

---

(١٥٣) هو شماس الهذلي. الكتاب ٢: ٣٠٧ والمقتضب ١: ٤٣ والأزهية ص ٢٢١ والمخصص ١٤: ٥٥ والكشاف ١: ١٥١ والأمالي الشجرية ١: ٢١٢ وشرح المفصل ٨: ١٤٧ والجنى الداني ص ٢٥٩ والمغني ص ١٨٩ وشرح شواهده ص ٤٩٤ والهمع ٢: ٧٣ والدرر ٢: ٨٩ والخزانة ٤: ٥٠٢ وديوان عبيد بن الأبرص ص ٧١.

(١٥٤) ظ ت: صبغت بالفرصاد.

(١٥٥) ت: التراب.

(١٥٦) سقطت الواو من الأصل.

(١٥٧) ظ: كبيراً.

(١٥٨) ت: وأترك.

(١٥٩) من ظ و ت.

(١٦٠) سقطت من ت.

(١٦١) هـ: راجع.

(١٦٢) انظر ١٥أ.

عائد إلى الأثواب، والتّاء[١٦٣]: علامة تأنيث الفاعل، وبفرصاد: متعلّق به. والفعل مع معموله مرفوع المحلّ، على أنّه خبره. والمجموع منصوب المحلّ، على أنّه حال منه أيضاً.

وقالَهُ[١٦٤] الزَّمَخشَرِيُّ أي: وقال الزّمخشريّ أيضاً: إنّها تدلّ على الكثرة، في قولِهِ تعالَى[١٦٥]: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجهِكَ فِي السَّماءِ). فإنّه[١٦٦] قال في «الكشّاف»[١٦٧]، في تفسير هذا القول: قد نرَى: ربّما[١٦٨] نرَى. ومعناه كثرة الرّؤية، كقوله:

«قَد أترُكُ القِرنَ، مُصفَرّاً أنامِلُهُ»

والمعنَى: نرَى تردّد وجهك في جهة[١٦٩] السّماء تطلّعاً للوحي. وكان رسول اللّه ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ يقع في رُوعه ويتوقّع من ربّه أن يُحوّله إلى الكعبة، لأنّها قبلة أبيه إبراهيم[١٧٠]، وأقدم القبلتين، وأدعَى للعرب إلى الإيمان ولمخالفة اليهود. وذلك يدلّ على كمال أدبه، حيث انتظر، ولم يسأل.

فعُلم، ممّا ذكر، فساد قول من قال: المراد من الكثرة ههنا كثرة متعلّق الفعل، لا كثرة الفعل. أعني الرّؤية.

فإن قلتَ: هل فرق بين المثال الأوّل والمثال الثّاني، في إفادة الكثرة؟ قلتُ:

---

(١٦٣) سقطت الواو من الأصل.
(١٦٤) ظ ع: وقال.
(١٦٥) الآية ١٤٤ من البقرة.
(١٦٦) سقطت من الأصل.
(١٦٧) الكشاف ١: ١٥١. وفي النقل تصرف وزيادة.
(١٦٨) في الأصل: وبما.
(١٦٩) هـ: وجهة.
(١٧٠) زاد هنا في ت: عليه السلام.

بينهما فرق، بعد اشتراكهما في مطلق كثرة الفعل. فإنّ[171] دلالة المثال الثاني على كثرة متعلَّق الفعل أظهر من دلالة المثال الأوّل عليها.

نرى: فعل، فاعله مستتر فيه وهو نحن، وتقلّب: منصوب مفعوله، ومضاف إلى الوجه، وهو مضاف إلى الكاف، وفي السّماء: متعلّق بـ «تقلّب».

---

(١٧١) ظ هـ: بأن.

ما يأتي على ثمانية أوجه

النَّوع السَّابِعُ، من الأنواع الثَّمانية، ما يأتِي أي: يُستعمل في الكلام علَى ثمانِيةِ أوجُهٍ.

[الواو]

وهُوَ(١) أي: المستعمل(٢) عليها «الواوُ».

فإن قلتَ: فلِمَ لم يقل: «النّوع السّابع واو، تأتي على ثمانية أوجه»، مع أنّ هذا أخصر وأظهر؟ قلتُ: لتفخيم شأن الواو، وتقريرها في الأذهان، وللتّنبيه على أنّ ما يأتي على ثمانية أوجه منحصر فيها، ولدفع توهّـم انحصار الواو في تلك الوجوه. ١٢١أ

وذلِكَ ــ أي: انحصار الوجوه الثّمانية في الواو. فقوله: ــ أنَّ، أي: لأنّ لَنا واوَينِ ــ إلى آخره، دليل الانحصار بحسب الاستقراء ــ يَرتَفِعُ(٣) ما بَعدَهُما أي: يكون ما وقع بعدهما مرفوعاً، سواء كان فعلاً أو اسماً.

فيكون الوجه الأوّل والوجه الثّاني كلاهما مشتركين في هذا الحكم. فلهذا نظمهما في سلك واحد. والجملة منصوبة المحلّ، على أنّها صفة واوين. فقس على هذا حال سائر الوجوه.

---

(١) سقطت من الأصل و ع. م: وهي.
(٢) في الأصل: يستعمل.
(٣) ع: مرتفع.

وهُمـا[٤]، أي: الواوان الموصوفان بهذه، أحدهما: واوُ الاستِئنـافِ ـــ والمراد منه ههنا أن يكون ما بعدها كلاماً لا تعلّق له بما قبلها، من جهة الإعراب. فتدخل فيه واو الاعتراض، نحو[٥]:

إنّ الثّمانِيـــــنَ، وبُلِّغْتَهـــــا، قَدْ أحوَجَـتْ سَمعِي إلى تُرجُمانْ

ـــ نَحوُ الواو في قوله، تعالَى[٦]: ﴿لِنُبَيِّـنَ لَكُم. ونُـقِـرُّ في الأرحامِ ما نَشاءُ إلَى أجَـلٍ مُسَـمًّـى﴾.

اللّام: حرف جرّ، ونُبيّن: فعل منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، فاعله مستتر فيه وهو نحن، ولكم: متعلّق به، مفعوله محذوف وهو قدرتنا وحكمتنا. والفعل مع معموله في تأويل المصدر، مجرور المحـلّ بها، متعلّق بـ «خلقنا» المذكور قبله، والواو: واو الاستئناف، ونُقـرّ: فعل مضـارع مرفوع، فاعله مستتر فيه أيضاً، [وفي الأرحام: متعلّق به، وما: موصول، ونشاء: فعل، فاعله مستتر فيه أيضاً][٧]، ومفعوله محذوف وهو العائد إلى الموصول، وإلى أجل: متعلّق به، ومسـمًّـى: صفة أجل. والمراد من الأجل المسـمَّـى ههنا هو وقت وضع الحمل. والفعل مع[٨] معموله صلته، والموصول مع صلته، أو الموصول وحده، منصوب المحـلّ على أنّه مفعول «نقـرّ». وهو مع معموله جملة فعليّـة مستأنفة، لا محلّ لها من الإعراب. هذا على تقدير قراءة الـرّفع. وأمّا على قراءة النّصـب فالواو تكون واو العطف، ونُقـرّ: معطوف على «نبيّـن».

ثـمّ لـمّا فرغ من إيضاح الدّعوَى بالمثال، وأراد أن يُقيم عليها البرهان، أشار إلى

---

(٤) في الأصل و ظ و ت: وهي.

(٥) البيت لأبي المنهال الخزاعي. الأمالي ١: ٥٠ والأمالي الشجرية ١: ٢١٥ ومعجم الأدباء ١٦: ١٤٣ وشذور الذهب ص٤٥ والمغني ص٤٣٤ و ٤٤٢ ومعاهد التنصيص ١: ١٢٤ والهمع ١: ٢٤٨ والدرر ١: ٢٠٧.

(٦) الآية ٥ من الحج: «... إنْ كُنتُم في رَيبٍ مِنَ البَعثِ فإنّا خَلَقناكُم مِن تُرابٍ ...». وبعدها في م زيادة من متن الإعراب: برفع نقر.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) سقطت من ظ.

هذا بقوله: **فإنّها** ـ يعني أنّ الواو ههنا إمّا واو الاستئناف وإمّا واو العطف، إذ لا احتمال لغيرهما ههنا. وليست واو العطف، فتعيّن الأولى. وأمّا أنّها ليست واو العطف ١٢١ب فلأنّها [أي: الواو ههنا][7] ـ **لو كانت واوَ العَطفِ لانتَصَبَ**[9] **الفِعلُ** أي: لوجب أن يُنصب[10] «نُقرّ»، لكونه معطوفاً على الفعل المنصوب. وهو «نُبيّن». لكنّه ما انتصب بناء على القراءة المشهورة، فلا تكون[11] واو العطف. فلزم من هذا أن تكون[12] واو الاستئناف.

و ثانيهما يُسمّى: **واوَ الحالِ**، لدلالتها على ارتباطها بذي الحال، فيكون ما بعدها منصوب المحلّ على الحاليّة[13]. **وتُسَمّى واوَ الابتِداءِ**، لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصّور، كوقوع المرفوع بعد واو الاستئناف، ولأنّ الحال لمّا[14] لم يكن لها قوّة اتّصال بذي الحال كاتّصال الصّفة بالموصوف فكأنّها منقطعة التعلّق عمّا قبلها ومستأنفة عنه ـ فلذلك احتجت[15] إلى الواو ـ **أيضاً** أي: كما يُسمّى واو الحال.

فإن قلتَ: فلمَ ذكره؟ قلتُ: للتّنبيه على أنّ الابتداء في واو الحال لا يمنع أن يكون لما بعدها تعلّق بما قبلها من جهة الإعراب، بخلاف الابتداء في واو الاستئناف.

نحوُ الواو في قولك: **جاءَ زيدٌ**[16] **والشّمسُ طالِعةٌ**. الواو: واو الحال، والشّمس: مبتدأ، وطالعة: خبره. والجملة منصوبة المحلّ على الحاليّة.

فإن قلتَ: فأيّ شيء ذو الحال، إذ لا يظهر ههنا أمر يصلح أن يكون ذا

---

(٩) في الأصل و ظ و هـ: انتصب.

(١٠) هـ: ينتصب.

(١١) في النسخ: فلا يكون.

(١٢) في النسخ: يكون.

(١٣) ت: الحال.

(١٤) ظ ت: إذا.

(١٥) فيما عدا ت: احتيجت.

(١٦) سقط «جاء زيد» من ظ. ع ح: جاءني زيد.

الحال؟ فلصعوبة هذا الإشكال زعم بعض النّحاة أنّ هذا الواو واو العطف. وقال الآخر منهم: أصلها واو عطف[17]. وأنت تعلم أنّ كلّ واحد منهما ليس بمعتدّ[18] به، لعدم مساعدة المعنى ههنا على العطف. قلتُ: لا شكّ أنّ الحال ههنا تُبيّـن[19] وقت صدور المجيء من[20] زيد. فتكون[21] بياناً لهيئة زيد بالأُخـرَة[22]، من حيث المعنى، فيكون زيد ذا الحال معنًى.

فلأجل هذا[23] قال: وسِيبَـوَيـهِ[24] يُقَـدِّرُهـا، أي: واو الحال، بـ «إذ». إذا قلتَ: «جاء الأمير والشّمس طالعة»، فكأنّـك قلتَ: جاء الأمير إذِ الشّمس طالعة، أي: وقت طلوعها. وليس المراد من هذا التّقدير أنّ واو الحال بمعنًى «إذ»، كما زعم بعضهم[25]، إذ الحرف لا يُرادف الاسم. بل المراد منه ههنا أن واو الحال مع مدخولها قيد لعاملها، دالّ على أنّ وقوع مضمونها مقترن بوقوع مضمون عاملها، في زمان واحد. ١٢٢أ

هذا. فقد ظهر لك، من تقدير سيبويه ههنا، أنّ الوقت الملحوظ في الحال، الّتي هي قيد العامل، هو وقت الوقوع، لا وقت التّكلّم بمعنًى الآن.

و: للعطف، واوَين، على «واوين» المذكورين في صدر النّوع السّابع[26].

---

(١٧) ت هـ: لعطف.
(١٨) ت: بعتد.
(١٩) ت: بين.
(٢٠) هـ: عن.
(٢١) في النسخ: فيكون.
(٢٢) الأخرة: آخر الأمر.
(٢٣) ت: فلهذا.
(٢٤) الكتاب ١: ٤٧.
(٢٥) انظر الجنى الداني ص١٦٤ وشرح المفصل ٢: ٦٨ والهمع ١: ٢٤٧ وإعراب الجمل ص١٨٥.
(٢٦) انظر ١٢٠ب.

كأنّه قال: وإنّ لنا واوين، يَنتَصِبُ[٢٧] ما بَعدَهُما. وهُما[٢٨]، أي: الواوان الموصوفان بهذه الصّفة، أحدهما: **واوُ المَفعُولِ مَعَهُ، نَحوُ: سِرتُ والنّيلَ.**

سر: فعل أصله «سَيَرَ»، حُذف الياء منه لالتقاء السّاكنين، والتّاء: فاعله، والواو: واو المفعول معه، والنّيل: منصوب بالفعل، على الرّأي الأصحّ.

فإن قلتَ: هل يجوز الرّفع ههنا عطفاً على الفاعل، على تقدير تأكيد الضّمير المتّصل بالمنفصل، كما في قولك: جئت أنا وزيد؟ قلتُ: لا يجوز، لعدم تصوّر صدور السّير من النّيل. هذا، وأمّا المفعول معه فهو[٢٩] المذكور بعد الواو، لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنًى.

و ثانيهما: **واوُ الجَمعِ**، لدلالتها عليه، **الدّاخِلةُ علَى الفعل المُضارِعِ، المَسبُوقِ بنَفيٍ أو طَلَبٍ.** أمّا الواو الدّاخلة على المضارع المسبوق بالنّفي **فنَحوُ**[٣٠] الواو في قوله، تعالَى[٣١]: (**أم حَسِبتُم أن تَدخُلُوا الجَنّةَ، ولَمّا يَعلَمِ اللّهُ الّذِينَ جاهَدُوا مِنكُم، ويَعلَمَ الصّابِرِينَ**). قيل[٣٢]: المعنَى: بل أحسبتم[٣٣] أن تدخلوا الجنّة ولم[٣٤] يكن منه العلمُ بالجهاد والعلمُ بالصّبر، أي: ولم يتحقّق الأمران جميعاً؟ وقيل: المعنَى أن تدخلوا الجنّة، مع الجمع بين عدم الجهاد وبين عدم الصّبر.

أم: حرف عطف ـــ وهي ههنا منقطعة بمعنَى «بل» والهمزة. لكنّ الهمزة ههنا للإنكار بمعنًى: ما كان ينبغي، أو لا ينبغي أن يكون ذلك. وحقيقته[٣٥] النّهي عن

---

(٢٧) هـ: ينصب.
(٢٨) سقطت من ح.
(٢٩) ت: هو.
(٣٠) ت: نحو.
(٣١) الآية ١٤٢ من آل عمران.
(٣٢) في الأصل: «بل». ظ ت: «جعل». هـ: نقل.
(٣٣) ظ هـ: بل حسبتم.
(٣٤) ت: ولما.
(٣٥) في الأصل والنسخ: وحقيقة.

الحسبان ــ وحسب : فعل، وفاعله الضّمير المرفوع المتّصل به، وأن : حرف ناصب، وعلامة النّصب سقوط النّون من «تدخلون» وهو أصل «تدخلوا»، وتدخل : فعل، فاعله الواو، والجنّة : مفعوله، وهو مع معموله في تأويل المصدر منصوب المحلّ، على أنّه ١٢٢ب
مفعول «حسب»، والواو : واو الحال، ولمّا : حرف جازم، ويعلم : فعل مضارع مجزوم به، وكُسر الميم لأجل التقاء السّاكنين ــ وأمّا فتحها فلالتقاء الساكنين[٣٦] إيثاراً للأخفّ، وإتباعاً لحركة اللّام، وإبقاء لتفخيم اسم الله، تعالى. وقيل : لأنّ أصله «لمّا[٣٧] يعلَمَنْ»، فحُذف النّون ــ والله: مرفوع على أنّه فاعل «يعلم»، والّذين : موصول، وجاهد : فعل، فاعله : الواو، ومنكم : حال من فاعله. والفعل مع معموله صلة الموصول، وهو مع صلته منصوب المحلّ على أنّه مفعول «يعلم»، وهو مع معموله جملة فعليّة منصوبة المحلّ على أنّها[٣٨] حال من فاعل «تدخلوا».

والواو : واو الجمع، ويعلم: فعل مضارع مسبوق بنفي منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعدها عند البصريّين، ومنصوب بالواو عند الكسائيّ والجرميّ[٣٩] ــ وكلام المصنّف يحتملهما. فمن حمل كلامه على مذهب الكسائيّ والجرميّ فقد ترك رعاية حقّ كلامه ــ وفاعله مستتر فيه عائد إلى الله[٤٠]، والصّابرين : مفعوله. وهو مع معموله بمعنى المصدر، مرفوع المحلّ على أنّه معطوف على مصدر الفعل السّابق، كما أشرنا إليه[٤١].

ألا ترى أنّ معنى قولك : «لا تأكلِ السّمكَ وتشرَبَ اللّبنَ»، على تقدير انتصاب «تشرب»، راجع إلى معنى قولك : لا يكن منك أكلُ السّمك وشربُ اللّبن.

---

(٣٦) زاد هنا في ظ : «الفتح»، وفي ت : فالفتح.
(٣٧) سقطت من الأصل.
(٣٨) في الأصل : أنه.
(٣٩) هو أبو عمر صالح بن إسحاق البصري، فقيه عالم باللغة والنحو، مات سنة ٢٢٥.البغية ٢ : ٨ــ٩.
(٤٠) زاد هنا في هـ : تعالى.
(٤١) انظر ١٢٢أ.

أي: لا يكن[٤٢] منك الجمع بينهما؟ فكذا المعنَى ههنا.

فإن قلتَ: واو الجمع واو العطف. فلِمَ أفردها[٤٣] عنها؟ قلتُ: سلّمناه، لكن أفردها[٤٣] عنها لاختصاصها بمعنًى دقيق، ليس في مطلق العطف، اعتناء بشأنها.

وأمّا الواو الدّاخلة على المضارع المسبوق بالطّلب فنحو الواو في قَولِ أبِي الأسوَدِ[٤٤]:

«لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ، وتأتِيَ مِثلَهُ»

المعنَى: لا يكن منك النّهي عن خلق، وإتيان مثل ذلك الخلق. أي: لا يكن منك الجمع بينهما. وأنت تستخرج الإعراب ههنا بأدنَى فكر، كما[٤٥] عرفتَ نظيره آنفاً.

والكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هذِهِ الواو واوَ الصَّرفِ[٤٦]، لنقل حركة الفعل من حالة الرّفع إلى حالة النّصب، بدخولها عليه[٤٧]. ١٢٣أ

وإنّ لنا واوَينِ، يَنجَرُّ ما بَعدَهُما. وهُما[٤٨]، أي الواوان، أحدهما: واوُ القَسَمِ. وهي حرف جرّ، لا تدخل إلّا على مظهر، ولا تتعلّق إلّا بمحذوف، نحوُ[٤٩]: (والتّينِ والزّيتُونِ).

---

(٤٢) في الأصل: «لا يمكن». هـ: لا يكون.

(٤٣) في الأصل و هـ: أفرزها.

(٤٤) صدر بيت عجزه في ع و ح:

عارٌ عليكَ، إذا فعلتَ، عظيمٌ

ديوانه ص ١٣٠. وانظر الجمل للخليل ص ٦٨ والكتاب ١: ٤٢٤ والمقتضب ٢: ١٦ والجمل للزجاجي ص ١٩٨ والجنى الداني ص ١٥٦ والمغني ص ٣٩٩ وشرح شواهده ص ٧٧٩ وابن عقيل ٢: ١٢٦ والعيني ٤: ٣٩٣ والخزانة ٣: ٦١٧.

(٤٥) هـ: لما.

(٤٦) سقط «والكوفيون ... الصرف» من م.

(٤٧) في الأصل و ت: عليها.

(٤٨) سقطت من هـ و ح.

(٤٩) الآية ١ من التين.

الواو الأولى: واو القسم، والتّين: مجرور بها، والجارّ مع المجرور متعلّق بمحذوف، وهو «أُقسم»[50]، والواو الثّانية: واو العطف، والزّيتون: معطوف به على التّين.

وثانيهما: واوُ «رُبَّ». هي حرف جرّ، لا تدخل إلّا على منكّر ولا تتعلّق إلّا بمؤخّر عنها، كما أنّ «ربّ» كذلك، كقولِهِ أي: الشّاعر[51]:

وبَلْدةٍ لَيسَ بِها أنيسُ   إلّا اليَعافِيرُ، وإلّا العِيسُ

المعنى[52]: رُبّ بلدة ليس [بها][53] ما يُؤنَس به إلّا يعافير[54] البقرة الوحشيّة، وإلّا الإبل الّتي خالط بياضها شيء من الشُّقرة، سرتُ[55]. والأنيس: المؤانس وكلّ ما يُؤنَس به. وقيل: الأنيس: الإنسان. فعلى الأوّل يكون الاستثناء متّصلاً، وعلى الثّاني يكون منقطعاً. واليعافير: جمع يعفور. وهو ولد البقرة الوحشيّة. والعيس بكسر العين: الإبل البيض[56] خالط[57] بياضها شيء من الشّقرة[58].

والواو[59]: واو «ربّ»، وبلدة: مجرورة به على الأصحّ، وليس: فعل من الأفعال النّاقصة، وبها: خبره، وأنيس: اسمه، وإلّا: حرف استثناء، واليعافير: مستثنى مرفوع على أنّه بدل من «أنيس»، بدل البعض من الكلّ عند بعضهم، أو بدل الغلط

---

(٥٠) ت: القسم.

(٥١) جران العيد. ديوانه ص٥٢ والكتاب ١: ١٣٣ و ٣٦٥ والمقتضب ٢: ٣١٩ و ٣٤٧ والجنى الداني ص١٦٣ والعيني ٢: ٣٢١ والخزانة ٤: ١٩٧. هـ: «أي كقول الشاعر».

(٥٢) هـ: والمعنى.

(٥٣) سقطت مما عدا ت.

(٥٤) ت: إلا اليعافير وهو.

(٥٥) سقطت من الأصل.

(٥٦) ظ ت: الأبيض.

(٥٧) هـ: يخالط.

(٥٨) ت: شقرة.

(٥٩) سقطت الواو قبلها من الأصل.

عند الآخرين، كما أشرنا إليه، والواو: واو عطف[٦٠]، وإلّا العيس: معطوف بها على «إلّا اليعافير»، حكمه كحكمه. و«ليس» مع معموله مجرور المحلّ، على أنّه صفة «بلدة»، والجارّ مع المجرور متعلّق[٦١] بـ «سرت» المقدّر المتأخّر.

و إنّ لنا واواً يَكُـونُ حكم[٦٢] ما بَعدَها علَى حَسَبِ حكم[٦٣] ما قَبلَها[٦٣].

وهيَ، أي: الواو الموصوفة بتلك الصّفة، **واوُ العَطـفِ**. وهي حرف، تدلّ على ارتباط أمر بأمر. إذا قلتَ: «قام زيد وبكر»، فقيام زيد محتمل[٦٤] أن يكون مع قيام بكر في الزّمان، أو قبله، أو بعده. فالواو تدلّ على مطلق الجمع والاجتماع. هذا هو
المشهور عند أكثر النّحاة. وقال قطرب[٦٥] والفرّاء وثعـلب[٦٦]: إنّهـا تُفيـد التّرتيب ٢٣
كالفاء. والحقّ هو الأوّل، لا غير.

ثمّ إنها تختـصّ، من بين سائر حروف العطف، بأمور: أحدها: احتمال معطوفها للمعاني الثّلاثة. وثانيها: اقترانها بـ «إمّا»، نحو: جاء إمّا زيد وإمّا بكر[٦٧]. والثّالث: اقترانها بـ «لا» إذا سُبقت بنفي لم يُقصد به نفي الاجتماع، نحو: ما قام زيد ولا عمرو، للـدّلالة على أنّ القيام منتف عنهما. سواء كان في حالة الاجتماع أو الافتراق. والرّابع عطف العقد على النّـيف، نحو: أحد وعشرون. والخامس: عطف ما لا يُستغنَى عنه، نحو: اختصم زيد وعمرو، واشترك بكر وخالد، والسّادس: عطف العامّ على الخاصّ. نحو: زرت العلماء والنّاس. إلى غير ذلك.

---

(٦٠) هـ: العطف.
(٦١) كذا. وهو خلاف ما ذهب إليه في ٦٠أ.
(٦٢) سقطت من ظ و ت.
(٦٣) زاد هنا في ع و ح: غالباً.
(٦٤) هـ: تحتمل.
(٦٥) أبو علي محمد بن المستنير. نحوي بصري من تلاميذ سيبويه وعيسى بن عمر. توفي سنة ٢٠٦. البغية ١: ٢٤٢.
(٦٦) كذا. وهو خلاف ما تراه في مجالس ثعلب ص٣٨٦.
(٦٧) هـ: عمرو.

و إنّ لنا واواً، **دُخولُها في الكَلامِ كَخُروجِها**[68]، أي: وجودها فيه كعدمه، في عدم إفادة أصل معناه. **وهيَ** أي: الواو **الزّائدةُ** في الكلام، لغرض من الأغراض. والقائل بها الأخفش[69] والكوفيّون.

فأشار المصنّف أوّلاً إلى استدلالهم **بِنَحوِ**[70] الواو في قوله، تعالى[71]: (**حَتّى إذا جاؤُوها وفُتِحَتْ**[72] **أبوابُها**)، **بدليلِ الآيةِ الأُخرَى** أي: بدليل مجيء جزاء الشّرط[74] بدون الواو، في قوله تعالَى: (حَتّى إذا جاؤُوها فُتِحَتْ أبوابُها)[73]. يريد أنّ مجيء جزاء الشّرط[74] بدون الواو، في هذه الآية، يدلّ على أنّ الواو في قوله، تعالَى: «حتّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها» زائدة وصلة ههنا. فإنّ القرآن يُفسّر بعضه بعضاً[75]، مع أنّ المعنَى يستقيم[76] على حذفها.

و «حتّى» في كلا الموضعين: ابتدائيّة، كما في قولهم: مرض فلان حتّى إنّهم لا يرجونه، وما بعدها[77] غاية ومسبَّب عن السَّوق المذكور قبلها، كما أنّ عدم الرّجاء مسبَّب عن المرض، و «إذا» ههنا: شرطيّة، وجاء: فعل الشّرط، فاعله الواو وهو عائد إلى الكافرين، وها: مفعوله[78] عائد إلى جهنّم، وفُتح: فعل جواب الشّرط، والتّاء علامة تأنيث الفاعل، وأبواب: فاعله[79] مضاف إلى الهاء[80]، وهي عائدة إليها أيضاً.

---

(68) ع م: «يكون دخولها في الكلام كخروجها». ح: دخولها كخروجها في الكلام.
(69) معاني القرآن للأخفش ص٣٢٦ و ٦٧٣.
(70) في الأصل و ت: نحو.
(71) الآية ٧٣ من الزمر: «وسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُم إلى الجَنَّةِ زُمَراً حَتّى...».
(72) سقطت الواو من الأصل و هـ.
(73) الآية ٧١ من الزمر: «وسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتّى...». وفي الأصل: وفتحت أبوابها.
(74) في الأصل: الشرطية.
(75) هـ: ببعض.
(76) ت: مستقيم.
(77) ظ: وما بعد.
(78) ظ ت: مفعول.
(79) انظر ١٥أ.
(80) كذا. والصواب: إلى ها.

والعامل في «إذا» جوابها، وهي مضافة إلى شرطها. والجملة الشّرطيّة وقعت بعد «حتّى» الابتدائيّة، لا محلّ لها من الإعراب، على ما عرفته في صدر الكتاب[٨١]. ١٢٤أ

وأمّا «إذا» في قوله، تعالَى: «حتّى إذا جاؤوها وفُتحت[٨٢] أبوابها» فشرطيّة[٨٣] أيضاً، وجاء: فعل الشّرط، وفاعله الواو، ومفعوله الهاء[٨٤]، وهي عائدة إلى الجنّة، والواو ههنا: زائدة عند الأخفش، وفُتح: فعل جزاء الشّرط[٨٥]، والتّاء: علامة التّأنيث، وفاعله[٨٦]: أبواب، وهي مضافة إلى الهاء[٨٤]: وهي عائدة إلى الجنّة أيضاً.

ثمّ أشار إلى ردّ هذا الاستدلال، بقوله: **وقِيلَ**[٨٧]: **إنّها** ــ أي: الواو في «وفُتحت أبوابها» ــ **واوُ العَطفِ**[٨٨]، و«فتحت أبوابها» معطوف بها على «جاؤوها». وقيل: إنّها واو الحال، بدليل قوله تعالَى[٨٩]: (جَنَّاتِ عَدْنٍ، مُفتَّحةً لَهُمُ الأبوابُ). كأنّه قيل: حتّى إذا جاؤوها وقد فُتحت أبوابها. فتكون الجملة حالاً من الهاء[٨٤]. و قيل على كلا التقديرين[٩٠]: **الجَوابُ مَحذُوفٌ**. [فإن قلتَ: لم حُذف الجواب؟ قلتُ: لأنّه لمّا كان لبيان نعم أهل الجنّة، وهو[٩١] «ما لا عَينٌ رأتْ، ولا أُذنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلبِ بَشَرٍ»، حُذف للدلالة على أن أمره لا يُحيط به الوصف، وللتفخيم لشأنه، وللتشويق إليه][٩٢]. **والتَقدِيرُ: كانَ**

---

(٨١) انظر ٣٤ب ــ ٣٥أ.
(٨٢) سقطت الواو من الأصل.
(٨٣) ت: وفتحت شرطية.
(٨٤) كذا. والصواب: ها.
(٨٥) ت: وفتحت: جزاء الشرط.
(٨٦) انظر ١٥أ.
(٨٧) سقطت الواو من ت و هـ. م: وقيل ليست زائدة و.
(٨٨) ع ح: عاطفة.
(٨٩) الآية ٥٠ من ص.
(٩٠) في الأصل: التقدير.
(٩١) حديث شريف. انظر الجامع الصغير ٢ : ١٢٨.
(٩٢) سقط مما عدا هـ.

كَيتَ وكَيتَ[93]. أي: تقدير الكلام: حتّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها كان كيت وكيت.

كان: فعل من الأفعال النّاقصة، اسمه ضمير الشّأن، وكيت: منصوب المحلّ خبره، وهو كناية عن خبر أهل الجنّة وأحوالهم، وكيت الثّاني: معطوف على «كيت» الأوّل.

ثمّ لمّا فرغ من بيان وجه انحصارها في الوجوه الثّمانية، وأثبت الحريري[94] وابن خالويه[95] والثّعلبيّ[96] واو الثّمانية، فيما وراء تلك[97] الوجوه الثّمانية، حيث قالوا: «إنّ العرب إذا أرادوا العدد يقولون: ستّة سبعة وثمانية، يُدخلون الواو عليها وحدها، إيذاناً بأنّ السّبعة عدد تامّ، وأنّ ما بعده عدد مستأنف»، وكانت هذه[98] داخلة في تلك الوجوه في اعتقاد المصنّف، أشار إلى ردّ قولهم واستدلالهم، حتّى يتمّ انحصارها في تلك الوجوه الثّمانية، بقوله:

وقَولُ جَماعةٍ. المراد منها[99] هؤلاء ومن تابعهم. لكنّ المصنّف عبّر عنهم بها، إشارة إلى عدم الاعتداد بشأنهم، مع عدم المبالاة بأقوالهم[100]، كما في قول الشّاعر[101]:

---

(٩٣) في م زيادة من متن الإعراب: وقيل واو الحال.

(٩٤) درة الغواص ص ٢٤.

(٩٥) أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمذاني. إمام في العربية واللغة بصير بالقراءة ثقة مشهور. توفي سنة ٣٧٠. البغية ١: ٥٢٩.

(٩٦) أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري. مفسر حافظ للغة بارع في العربية. توفي سنة ٤٢٧. البغية ١: ٣٥٦.

(٩٧) ظ ت: هذه.

(٩٨) ألحق في حاشية الأصل ههنا: غير.

(٩٩) في الأصل و ت: «من». هـ: ههنا.

(١٠٠) هـ: بقولهم.

(١٠١) الزمخشري. انظر الغيث المنسجم ١: ١٦٤ وحاشية الصبان ٢: ٥٤ وحاشية الخضري ١: ١٦٤.

لا أبالي بقولهم كُلُّ جَمْعٍ مُؤنَّثْ

ولهم عليها تمسّكات كثيرة.

فأشار المصنّف أوّلاً إلى بعضها بقوله: إنّها، أي: الواو في قوله تعالى: «حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها»، واوُ الثمانِيةِ، إذ الجنّة أبوابها ثمانية، ولم يذكر الواو في قوله، تعالَى: «حتّى إذا جاؤوها فُتحت أبوابها»، لأنّ أبوابها سبعة، وواو[102] الثّمانية لا تدخل عليها، وإنَّ، بالكسر معطوف على «إنّ»[103] الأُولى لكونها بعد القول، مِنها ــ أي: من واو الثمانية ــ الواو في قوله، تعالَى: (ويَقُولُونَ[104]: سَبعَةٌ وثامِنُهُم كَلبُهُم). فأُدخلت الواو ههنا إشعاراً بأنّ السّبعة عدد تامّ كسائر عقود العشرات، وبأنّ ما بعده[105] عدد مستأنف. ١٢٤ب

ثمّ أشار إلى بطلان قولهم واستدلالهم، بقوله: لا يَرضاهُ نَحوِيٌّ، أي: لا يقبل قول تلك الجماعة شخص منسوب إلى النّحو، فضلاً أن يرضاه عالم محقّق في الفنّ، لِما[106] أنّ قولهم قد صدر عنهم[107]، على سبيل التّقول والاختراع، إذ لا يساعده عقل ولا نقل. ولقد بالغ في التّعريض بعدم الاعتداد بهم، حيث عبّر عنهم أوّلاً بغير أسمائهم، وأشار ثانياً إلى سلب نسبتهم إلى النّحو.

أمّا[108] عدم قبول قولهم في الآية الأُولى فلأنّه لم يُذكر فيهما العدد، بل ذُكر فيها الأبواب. وهي جمع لا تدلّ[109] على عدد أصلاً، فضلاً أن تدلّ[109] على عدد خاصّ.

---

(١٠٢) سقطت الواو قبلها مما عدا ت.

(١٠٣) المعطوف هو جملة «إنّ» واسمها وخبرها.

(١٠٤) الآية ٢٢ من الكهف. وسقطت الواو من هـ.

(١٠٥) هـ: ما بعدها.

(١٠٦) زاد هنا في هـ: كان.

(١٠٧) ظ ت: منهم.

(١٠٨) هـ: وأما.

(١٠٩) في النسخ: يدل.

على أنّ الواو لم تدخل على ذلك الجمع، بل على جملة هو فيها. فالواو فيها إما واو العطف، أو واو الحال، أو زائدة على ما اختاره المصنّف. فلا يكون فيها واو الثّمانية. فإن قلتَ: أيّ الاعتبارات أظهر؟ قلتُ: اعتبار الحاليّة أظهر.

فقد ظهر لك أنّ في هذه الواو أربعة أقوال.

وأمّا عدم قبولها في الآية الثّانية فلأنّ الواو فيها لعطف جملة على جملة، كأنّه قيل: هم سبعة وثامنهم كلبهم، أو للحال كأنّه قيل: هؤلاء سبعة وثامنهم كلبهم. فإن قلتَ: فلم قُدّر المبتدأ المحذوف اسم إشارة على الحاليّة؟ قلتُ: ليحصل في الكلام ما يعمل في الحال.

وقيل[110]: ثامنهم كلبهم: جملة اسميّة مرفوعة المحلّ، على أنّها صفة «سبعة»، والواو أُدخلت عليها لتأكيد لصوق الصّفة بالموصوف، وللدّلالة على أنّ اتّصافه بها أمر ثابت مستقرّ، كما في قوله[111] تعالَى[112]: (وما أهلَكْنا مِن قَريةٍ إلّا ولَها كِتابٌ مَعلُومٌ).

فيكون في هذه الواو أربعة أقوال أيضاً.

هذا. وأقول[113]: واو الثّمانية، في التّحقيق، هي واو العطف. لكن لمّا اختصّ استعمالها بمحلّ مخصوصٍ، أو بما يُناسب ذلك المحلّ بوجه من الوجوه، وتضمّنت أمراً غريباً واعتباراً لطيفاً، كأنّها قد خرجت من حقيقة واو العطف، على ما هو المعهود في أمثال هذه، فاشتاقت إليها النفوس أيّ اشتياق كما يشهد بذلك وجدانك بشهادة[114] صدق، فاستحقّت أن تُسمّى باسم غير اسم جنسها، سُمّيت بواو

---

(١١٠) انظر الكشاف ٢: ٥٥٦ـ٥٥٧ و ٤٤٤.

(١١١) ظ ت: كقوله.

(١١٢) الآية ٤ من الحجر.

(١١٣) سقطت الواو من ظ و ت.

(١١٤) ت هـ: شهادة.

الثّمانية لاختصاصها[115] بها وتمييزاً لها من[116] سائر استعمالاتها في غير ذلك المحلّ، كما سُمّيت الواو في نحو: «لا تأكلِ السّمك وتشربَ اللّبن» واو الصّرف، وإن كانت هي في التّحقيق واو العطف على ما عرفتَ[117]. ونظائر هذه في الفنون كثيرة جدّاً. ويؤيّده قول بعض المفسّرين: إنها للإيذان بانتهاء تعداد[118] سبعة، وابتداء تعداد أمر آخر معطوف عليه. ولذلك تُسمّى واو الثّمانية.

فإن قلتَ: فلمَ اختصّ استعمالها بالثّمانية؟ قلتُ: لمناسبة بينها وبين السّبعة. وذلك لأنّ[119] السّبعة عقد تامّ كعقود العشرات، لا شتماله على أكثر مراتب أصول الأعداد، وأنّ الثّمانية عقد مستأنف، فكان بينهما اتّصال من وجه وانفصال من وجه. وهذا هو المقتضي للعطف، وهذا المعنَى ليس بموجود بين السّبعة والسّتّة.

على أنّ التّعليل النّحويّ توجيه، بعد الوقوع والاستعمال، تقريباً إلى الأذهان. فإذا وجدتَ للكلام محملاً صحيحاً فاحمله عليه[120]، بقدر الإمكان، صوناً له عن الإلغاء. ولله درّ من قال[121]:

وما عَبَّرَ الإنسانُ، عَن فَضلِ نَفسِهِ، بِمثلِ اعتقادِ الفَضلِ، في كُلِّ فاضِلِ

قوله: قول جماعة: مبتدأ، وقوله: لا يرضاه نحويّ خبره، وما بينهما منصوب المحلّ، على أنّه مقول القول.

---

(١١٥) هـ: لاختصاص.

(١١٦) هـ: عن.

(١١٧) انظر ١٢٢ ب.

(١١٨) في الأصل: تعدد.

(١١٩) في النسخ: أن.

(١٢٠) ظ ت: بقدر الإمكان فاحمله عليه.

(١٢١) ت: «وما غير». هـ: وما غبر.

ثمّ لمّا استدلّوا على مطلوبهم ثالثاً[122] قالوا: وفي[123] قوله، تعالى[124]: ﴿التّائبُونَ العابِدُونَ الحامِدُونَ، السّائحُونَ الرّاكِعُونَ السّاجِدُونَ، الآمِرونَ بالمَعروفِ، والنّاهُونَ عَنِ المُنكَرِ﴾. فالنّاهون عن المنكر ثامن الثّمانية. ب

أشار إلى هذا بقوله: **والقَولُ بِهِ**[125]، أي: بثبوت[126] واو الثّمانية في قوله، تعالى: «**والنّاهُونَ عَنِ المُنكَرِ» أقرَبُ إلى القبول**ــ فإن قلتَ: هذا إثبات ما نفيتَ. قلتُ: لا، بل بيان التّفاوت[127] بين القولين، وإن[128] كان كلّ منهما غير مقبول ــ **منهُ** أي: من القول بثبوتها **في آيةِ الزُّمَرِ**، أي: في قوله تعالى: «حتّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها».

فإن قلتَ: فلمَ عدل عن هذا؟ قلتُ: للتّلوين والإيجاز[129]، مع الإشعار بأنّ[130] فيها دفعاً للاشتباه في أيّ سورة هو؟

ووجه الأقربيّة أنّ الواو في «والنّاهون عن المنكر» قد دخلت على الثّامن. وهو ملائم للثّمانية[131]. وأمّا الواو في آية الزّمر فلم تدخل على عدد أصلاً. بل دخلت على جملة «فُتحت أبوابها»، وليس فيها أمر يدلّ على عدد. غاية ما في الباب أنّ الأبواب المذكورة فيها ثمانية.

---

(١٢٢) في الأصل: بالثامن.
(١٢٣) سقطت الواو من الأصل.
(١٢٤) الآية ١٢ من التوبة.
(١٢٥) م: «والقول بذلك». وسقط منه خبر «القول» وما يتعلق به من كلام ابن هشام.
(١٢٦) ظ هـ: ثبوت.
(١٢٧) ظ ت: «التقارب». هـ: للتفاوت.
(١٢٨) في الأصل و ت: فإن.
(١٢٩) ظ ت: وللإيجاز.
(١٣٠) في الأصل: بأنها.
(١٣١) في الأصل: بلائم الثمانية.

فإن قلتَ : أفلم[١٣٢] تدلّ الأبواب عليه؟ قلتُ : الأبواب إنّما تدلّ على معناها ، ولم تدلّ[١٣٣] على الثّمانية . وإنّما هي معلومة لنا من دليل آخر .

وقد وقع ههنا ، في بعض النّسخ[١٣٤] ، هكذا: «والقول به في «والنّاهون عن المنكر» أبعد منه في آية الزّمر» . [١٣٥] لكنّه ليس بصواب ، إذ الأبعديّة إنّما تُتصوّر في آية الزّمر ، لا في «والنّاهون عن المنكر» لما عرفتَ آنفاً .

وأُجيب عن هذا الاستدلال أيضاً ، بأنّ الواو في قوله ، تعالَى : «والنّاهون عن المنكر» للعطف ، والمعطوف عليه «الآمرون بالمعروف» .

فإن قلتَ : فلمَ وقع العطف بينهما ، دون ما عداهما من الصّفات الباقية؟ قلتُ : لثبوت التّقابل بينهما دون ما عداهما .

ولا يخفَى عليك أنّ هذا الجواب في الواقع توجيه مراد القائلين بواو الثّمانية ههنا؟ على ما حقّقتُ لك[١٣٦] ، لا ردّ عليهم . فارتفع النّزاع ، فمرحباً بالوفاق .

١٢٦أ ثمّ لمّا استدلّوا على دعواهم رابعاً ، بالواو في قوله ، تعالَى[١٣٧] : (مُسلِماتٍ مُؤمِناتٍ ، قانِتاتٍ تائباتٍ ، عابِداتٍ سائحاتٍ ، ثَيِّباتٍ وأبكاراً) ــ [فإنّ الواو في «وأبكاراً»[١٣٨]] قد دخلت على الصّفة الثّامنة[١٣٩] ــ أشار المصنّف أيضاً إلى ردّ[١٤٠]

---

(١٣٢) سقطت الهمزة من النسخ .

(١٣٣) هـ : ولم تدخل .

(١٣٤) انظر م .

(١٣٥) كذا . وصواب العبارة : «والقول به في آية الزمر أبعد منه في : والناهون عن المنكر» . كما في ع و ح . وبه يسقط الإشكال .

(١٣٦) ت : «ذلك» . وانظر ١٢٥أ .

(١٣٧) الآية ٥ من التحريم: «عَسَى رَبُّهُ ، إنْ طَلَّقَكُنَّ ، أنْ يُبْدِلَهُ أزواجاً خيراً مِنكُنَّ مُسلِماتٍ ...» .

(١٣٨) سقط من الأصل .

(١٣٩) ت هـ : الثامنة .

(١٤٠) سقطت مما عدا ت .

هذا الاستدلال وبطلانه، بقوله: **والقَوْلُ بِهِ**[141]، أي بوجود واو الثّمانية، في قوله تعالَى: «ثَيِّباتٍ وأبكاراً»، **ظاهِرُ الفَسادِ**.

يعني أنّ القول بثبوتها في غير هذا الموضع قول فاسد، يُحتاج إلى بيان فساده بوجه من الوجوه. لكنّ القول به ههنا قول ظاهر الفساد، ولا يُحتاج[142] إلى بيانه أصلاً. ووجه ظهوره أنّ «أبكاراً» وقعت ههنا صفة تاسعة لا ثامنة، إذ أوّل الصّفات الواقعة ههنا «خيراً منكنّ» لا «مسلمات»[143].

فما قيل في وجوه الظّهور، من أنّ الواو في هذه الآية غير قابلة للسّقوط، وواو[144] الثّمانية صالحة للسّقوط، ليس بشيء، لأنّ هذا من أحكام الواو الزّائدة، لا من أحكام واو الثّمانية. وأُجيب أيضاً بأنّ الواو ههنا لعطف «أبكاراً» على «ثيّبات». وقد عرفتَ[145] حال الجواب أيضاً.

فإن قلتَ: فلم وُسِّط العاطف بينهما، دون ما عداهما؟ قلتُ: لمناسبة مخصوصة بينهما، دون ما عداهما. وذلك أنّ بينهما اتّصالاً من وجه، وانفصالاً من وجه. فهذا هو الموجِب لمعنَى العطف. فلذا وُسِّط[146] بينهما. وأمّا الصّفات الباقية فبينها اتّصال تامّ. فلا حاجة، في ارتباط بعضها ببعض، إلى إتيان عاطف.

---

(١٤١) م: بذلك.
(١٤٢) سقطت الواو من النسخ.
(١٤٣) ظ: «خيراً لا مسلمات». ت: خيراً منكن.
(١٤٤) سقطت الواو قبلها من الأصل.
(١٤٥) انظر ١٢٥ ب.
(١٤٦) في الأصل: «فلذا وسطه». هـ: فلهذا وسط.

ما يأتي على اثني عشر وجهاً

النَّوعُ[1] الثَّامِنُ، من الأنواع الثَّمانية، ما يأتِي في الكلام علَى اثنَي عَشَرَ وَجهاً.

[مــا]

وهـوَ «ما». فيكون استعماله منحصراً في تلك الوجوه بالاستقراء، انحصار الكلـيّ في جزئيّـاته. وهـوَ[2] على ضَربَين:[3]

أحدهما: اسـمِيّـةٌ[4]. وأوجُـهُها سَبعـةٌ:

أحدها: أن تكون مَعرِفـةً تامّـةً. والمراد من تمامها ألّا تحتاج لا إلى صلة ولا إلى صفة، نَحوُ «ما» في قوله، تعالَى[5]: (إن تُبدُوا الصَّدَقاتِ فنِعِمّا هِيَ).

الفاء: فاء جواب الشّرط، ونعم: فعل مدح، وما: معرفة تامّة مرفوعة المحلّ على أنّها فاعلها. فأشار إليه بقوله: أي فنِعـمَ الشَّيءُ. فمن قال: «ما ههنا: منصوب

---

(١) ع: والنوع.

(٢) ت: «وهي». ع ح: فإنها.

(٣) في م زيادة من متن الإعراب: اسمية وحرفية.

(٤) م: فالأول الاسمية.

(٥) الآية ٢٧١ من البقرة.

١٢٦ب على التّمييز، وفاعل «نعم» ضمير مستتر فيه عائد إلى الصّدقات»، فقد سها عن مقصود الكتاب.

فإن قلتَ: فكيف يكون ساهياً، وقد قال بعض النّحاة[٦] ههنا: «ما» نكرة غير موصوفة، منصوبة على التّمييز، وفاعل «نعم» ضمير مستتر فيه عائد إلى الصّدقات، وقال أيضاً: «ما» ههنا لا محلّ له[٧] من الإعراب، والفاعل هو المرفوع بعده؟ قلتُ: المذكور في الكتاب ههنا[٨] هو مذهب سيبويه[٩]. فيكون قول ذلك القائل غير مطابق لمذهبه، وإن كان مطابقاً لمذهب غيره[١٠].

وهي: عائد إلى الصّدقات، مخصوص بالمدح ظاهراً[١١]. والمعنَى على حذف مضاف، لأنّ مناط المدح هو إبداؤها لا نفسها، بشهادة معنَى الكلام عليه. ثمّ حُذف المضاف ونُقل الضّمير المجرور إلى الضّمير المرفوع، وأُقيم مقامه. فأشار إلى هذا بقوله: **إبداؤُها**. والفعل مع معموله جملة فعليّة، وقعت جواب الشّرط.

فإذا قلتَ: نِعِمّا صنعتَ، ونِعِمّا فعلتَ، يكون المعنَى على مذهب سيبويه: نعم الشّيء شيء صنعت[١٢]. فيكون «ما» فاعل «نعم»، والمخصوص بالمدح محذوفاً، و«صنعت» مع مفعوله المحذوف العائد إلى ذلك المخصوص مرفوع المحلّ، على أنّه صفته[١٣]. هذا ما ينساق إليه الذّهن، ويشهد بصدقه القاعدة العربيّة. وههنا أقوال

---

(٦) انظر الجنى الداني ص٣٣٧ـ٣٣٨ ومعاني القرآن ١: ٥٧ ومنهج السالك ص٣٩٤ والتسهيل ص١٢٦ وشرح الكافية ٢: ٣١٦ والبحر المحيط ٣: ٣٧٣ و ١٢٨ب.

(٧) ظ ت: كما قال ما ذكر مع نعم فلا محل له.

(٨) ت: ههنا في الكتاب.

(٩) الكتاب ١: ٣٧ و ٤٧٦.

(١٠) ت: لغير مذهبه.

(١١) هـ: ظاهر.

(١٢) ت: صنعته.

(١٣) هـ: صفة.

أخر[14]، لا تخلو عن التّمحّل[15]. فلذلك أعرضنا عن ذكرها.

وثانيها: أن تكون **مَعرِفةً ناقِصةً**. وهي الّتي تحتاج إلى صلة، وهيَ **المَوصُولةُ، نَحوُ**[16]: **(قُلْ: ما عِندَ اللّهِ خيرٌ مِنَ اللّهوِ ومِنَ التّجارةِ) أي: الّذي عِندَ اللّهِ من الثّواب خيرٌ.**

قل: فعل، فاعله مستتر فيه وهو أنت، وما: موصول بمعنَى الّذي، والظّرف صلته، وهو مع صلته مرفوع المحلّ على أنه مبتدأ، وخير: خبره[17]، ومن اللّهو: متعلّق به، ومن التّجارة: عطف عليه. والجملة منصوبة المحلّ، على أنّها مقولة القول.

والوجه الثّالث: **شَرطِيّةً**، أي: أن[18] تكون نكرة متضمّنة لمعنَى حرف الشّرط[19]، **نَحوُ**[20]: **(وما تَفعَلُوا مِن خيرٍ يَعلَمْهُ اللّهُ)**.

فإن قيل: اللّه عالم بكلّ شيء، سواء كان خيراً أو شرّاً. فما الفائدة في تعلّق[21] العلم بالخير وحده؟ قيل: المراد منه الحثّ عقيب النّهي عن الشّرّ، ١٢٧أ
ليُستبدل[22] به ويُستعمل مكانه. وقيل: المعنَى على العموم. لكنْ اقتُصر على ذكر الخير، على سبيل الاكتفاء، إظهاراً لشرفه.

---

(١٤) انظر الجنى الداني ص٢٣٦ — ٢٣٨.
(١٥) في الأصل و ت: «التحمل». وفي حاشية الأصل: لعله التمحل.
(١٦) الآية ١١ من الجمعة.
(١٧) ظ: وخبره خير.
(١٨) سقطت من الأصل.
(١٩) في الأصل: شرط.
(٢٠) الآية ١٩٧ من البقرة: «.. فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جدالَ في الحَجِّ. وما تَفعَلُوا...». وقبلها في م زيادة من متن الإعراب: نحو: «فما استَقامُوا لكُم فاستَقِيمُوا لهُم» و.
(٢١) ت: «فما فائدة تعلق». هـ: فما الفائدة في تعلق.
(٢٢) في الأصل: النهي عما يستبدل.

فإن قلتَ: ما الفائدة[23] في هذا التّعليق، مع أنّ علم الله ـ تعالى ـ يتعلّق بكل شيء؟ قلتُ: التّرغيب في فعل الحسنات، والتّرهيب عن[24] اكتساب السّيّئات. على أنّ الشّرط قد يُستعمل للدّلالة على أنّ المشروط ثابت، مستقرّ في كلّ حال. وهذا من ذلك القبيل. وقد عرفتَ[25] أنّ المراد من التّعليق في أمثال هذا هو[26] مطلق الارتباط، سواء كان على سبيل التّوقّف أو لا[27].

وما: اسم متضمّن لمعنَى الشّرط منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «تفعل»[28]، مثل: (أيّاً ما تَدْعُوا)[29]، وتفعل: فعل الشّرط، فاعله الواو، وحذفُ النّون علامة الجزم، ومن خير: منصوب المحلّ على أنّه حال من المفعول، وقيل: منصوب المحلّ على أنّه نعت لمصدر محذوف، كأنّه قيل: وما تفعلوا فعلاً[30] من خير، ويعلم: جزاء الشّرط مجزوم بـ «ما»، والضّمير المنصوب المتّصل به العائد إلى «ما»: مفعوله، والله فاعله. والمجموع جملة شرطيّة، لا محلّ لها من الإعراب.

و الوجه الرّابع أن تكون استِفهامِيّةً، أي: اسماً نكرة متضمّنة لمعنَى حرف الاستفهام، فتكون بمعنَى، أيّ شيء؟ نحو[31]: (وما تِلكَ بِيَمِينِكَ؟ يا مُوسَى).

ما: اسم متضمّن لمعنَى الاستفهام[32] مبتدأ، وتلك: خبره، وبيمينك: منصوب المحلّ على أنّه حال من «تلك»، مثل «على جنوبهم» في قوله، تعالَى[33]:

---

(٢٣) ت: فما الفائدة.
(٢٤) هـ: من.
(٢٥) انظر ١٠٩أ و ٨٦ب.
(٢٦) سقطت من النسخ.
(٢٧) في الأصل: أم لا.
(٢٨) في الأصل وهـ: يفعل.
(٢٩) الآية ١١٠ من الإسراء.
(٣٠) سقطت من ظ.
(٣١) الآية ١٧ من طه. وسقط «يا موسى» من النسخ.
(٣٢) هـ: لمعنى حرف الاستفهام.
(٣٣) الآية ١٩١ من آل عمران.

(الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِياماً وقُعُوداً ، وعلَى جُنُوبِهِم) . فالمعنَى : يذكرونه دائماً ، على الحالات كلها ، قائمين وقاعدين ومضطجعين على جنوبهم . وأمّا العامل فيها فهو معنى الإشارة في « تلك » ، كما في[٣٤] : (هٰذا بَعلِي شَيخاً) . وقال الكوفيّون : تلك : اسم موصول ، وبيمينك : صلته .

ثمّ لمّا فرغ من بيان استعمالها في الكلام ، وأراد أن يُبيّن حال ألفها على سبيل الاستطراد ، أشار إلى هذا بقوله : **ويَجِبُ حَذفُ أَلِفِها** أي : ألف « ما » الاستفهاميّة ، لكثرة استعمالها وطول الكلام ، **إذا كانت مَجرُورةً** بجارّ ـ لكن يجب إبقاء فتحة الميم للدّلالة على الألف المحذوفة ، كقولك : فيمَ ، وإلامَ ، وعلامَ ـ **نحوُ**[٣٥] : (**عَمَّ يَتَساءَلُونَ**) ؟ المعنَى : عن أيّ شيء يتساءلون ؟ ١٢٧ ب

عن : حرف جرّ ، دخلت على « ما » الاستفهاميّة فحُذفت[٣٦] ألفها ، فقُلبت النّون ميماً وأُدغم الميم في الميم ، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ « يتساءلون »[٣٧] ، وهو فعل : فاعله الواو ، والنون : علامة الرّفع . والجملة ابتدائيّة ، لا محلّ لها من الإعراب .

ونحو : (**فناظِرةٌ : بِمَ يَرجِعُ المُرسَلُونَ**) ؟[٣٨] المعنَى : بأيّ شيء يرجع المرسلون من حاله ، أي : من حال سليمان ، عليه السّلام ؟[٣٩]

فـاء : فاء العطف ، وناظرة : معطوف[٤٠] بها على « مرسلةٌ » ، والباء : حرف جرّ ،

---

(٣٤) الآية ٧٢ من هود .
(٣٥) الآية ١ من النبأ .
(٣٦) في الأصل : فحذف .
(٣٧) ظ ت : يتساءل .
(٣٨) الآية ٣٥ من النمل : « وإنّي مُرْسِلَةٌ إلَيهِم بِهَدِيَّةٍ ، فناظِرة ... » . وفي م زيادة من متن الإعراب : فحذفت الألف . ومع إثباتها على الأصل .
(٣٩) سقط « عليه السلام » من ت .
(٤٠) ظ هـ : معطوفة .

دخلت على «ما» فحُذفت ألفها، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «يرجع»[41]، وهو فعل، فاعله: المرسلون[42].

ولهذا، أي: لوجوب حذف ألفها إذا كانت مجرورة، **رَدُّ الكِسائيُّ على المُفَسِّرِينَ قَوْلَهُم** ــ منصوب على أنّه مفعول «ردّ» ــ لتوجيه «ما» الّتي في قوله، تعالَى[43]: (**بما غَفَرَ لي رَبِّي**): **إنّها**، بالكسر لكونها بعد القول، **استِفهامِيّةٌ**. المعنَى: بأيِّ شيء غفر لي ربّي؟

الباء: حرف جرّ، دخلت على «ما»، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «غفر»، ولي: متعلّق به، وربّي: فاعله. والجملة متعلّقة بـ «يعلمون» من حيث المعنَى.

وتقرير[44] الردّ أنّها ههنا ليست باستفهاميّة، إذ لو كانت استفهاميّة لما ثبت[45] ألفها ههنا. لكنّها قد ثبتت[45]، فلا تكون استفهاميّة، فتكون مصدريّة، فتكون مع مدخولها بمعنَى المصدر، فيكون الجارّ مع المجرور متعلّقاً بـ «يعلمون». ويجوز أن تكون موصولة، فيكون المعنَى: بالذي[46] غفر لي ربّي من الذّنوب. فيكون الموصول مع صلته مجرور المحلّ بالباء، متعلّقاً بـ «يعلمون» أيضاً.

والجواب أنّا نقول[47]: لا نسلّم لزوم حذف ألفها، إذا كانت استفهاميّة، وكانت مجرورة. ولِمَ لا يجوز أن يكون إثباتها جائزاً؟ ألا تُرى أنّك تقول: قد علمتُ بما صنعتَ، أي بأيِّ شيء صنعت؟ كما قال حسّان[48]: ١٢٨أ

(٤١) كذا. والتعلق بحال من فاعل «يرجع» وهو المرسلون.

(٤٢) أغفل إعراب جملة «بم يرجع المرسلون». وهي في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل ناظرة.

(٤٣) الآية ٢٧ من يس: «يا لَيتَ قَومِي يَعلَمُونَ بما ...».

(٤٤) في الأصل: «وتقرر». ت: وتقدير.

(٤٥) كذا.

(٤٦) ظ: ما الذي.

(٤٧) ت: أن تقول.

(٤٨) ديوانه ص ٧٩ والعيني ٤ : ٥٥٤ والخزانة ٢ : ٥٣٧. ويروى: «في دَمانٍ». الأمالي الشجرية ٢ : ٢٣٣ والمحتسب ٢ : ٣٣٧ والمغني: ٣٣١ والهمع ٢ : ٢١٧ والدرر ٢ : ٢٣٨ والصبان ٤ : ٢١٦ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٤. والدمان: الرماد.

علَــى ما، قامَ يَشْتُمُنِــي لَئِيــمٌ   كخِنزِيــرٍ، تَمــرَّغَ في رَمَــادِ؟

وقال بعضهم: إذا دخل عليها الجارّ تُحذف ألفها كثيراً، وتُذكر قليلاً.

قوله: وإنَّمـا جـازَ، أي: جاز إثبات ألفها مع كونها مجرورة، إشارةٌ إلى جواب سؤال يرد[49] على قوله: «ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة»، في نحوِ[50]: لماذا فَعَلْتَ[51]؟

اللّام: حرف جرّ، دخلت على «ما» الاستفهاميّـة، وذا: اسم إشارة، فصار المجموع بعد التركيب بمعنًى: أيّ شـيء؟ ويجوز أن تكون استفهاميّـة، وذا: زائدة. فعلى كلا التقديرين، الجارّ مع المجرور متعلّق بـ «فعلت»[52] على سبيل التّعليل، وقُـدّم عليه لتضمّنها معنَى الاستفهام. وههنا وجوه أُخر: أحدها: أن تكون «ما» زائدة، وذا: اسم إشارة. وثانيها: أن يكون «ماذا» كلّه اسم جنس بمعنًى شـيء، أو اسم موصول بمعنَى الّذي. وثالثها: أن تكون ما: للاستفهام، وذا: موصولاً أو اسم إشارة. [ورابعها: أن تكون ما: زائدة، وذا: اسم موصول][53].

لأنَّ أَلِفَهـا صـارَت حَشْـواً بالتَّـركِيـبِ، أي: بسبب تركيب «ما»[54] مَـعَ «ذا» ـــ والحشو محلّ القرار والثّبات غير محلّ التّغيير. فلذا أُجري الإعراب في آخر الكلمة ـــ فأَشْبَهَـتْ أي: «ما» الاستفهاميّةُ «ما» المَوصُولةَ لفظاً، وإن كان بينهما فرقٌ معنًى. والمشابهة الصّوريّـة كافية في الأحكام اللّفظيّـة. فلا تُحذف ألفها كما لا تُحذف[55] ألف الموصولة.

---

(٤٩) في الأصل: رد.
(٥٠) سقطت من م وسقط «في» من ع و ح.
(٥١) سقطت مما عدا هـ.
(٥٢) زاد هنا في ع: مع كونها للاستفهام.
(٥٣) زيادة من ظ و ت، وفيهما «إشارة» بدل «موصول».
(٥٤) سقطت من ظ و هـ.
(٥٥) في الأصل و ت و هـ: لا يحذف.

والوجه[56] الخامس: أن تكون نكِرةً تامّةً. وهي الّتي لا تكون موصوفة بشيء، ولا موصوفاً بها. وذلِكَ أي: استعمال تلك النّكرة في ثَلاثةِ مَواضِعَ، في كُلِّ واحد منها، أي: من المواضع الثّلاثة، خِلافٌ مشهور بين النّحاة. والجملة الظرفيّة[57] مجرورة المحلّ، على أنّها صفة «مواضع».

أحَدُها، أي: أحد المواضع[58] باب «نعم وبئس»، نحوُ[59]: (فَنِعِمّا هِيَ). نعم: فعل مدح، فاعله مستتر فيه عائد إلى «الصدقات»، والمعنَى على تقدير مضاف، على ما عرفتَ[60]، وما: نكرة تامّة منصوبة على التّمييز، عند بعض النّحاة منهم الزّمخشريّ[61] ــ وأمّا عند سيبويه[62] فهي معرفة تامّة مرفوعة المحلّ، على أنّها فاعله[63] ــ وهي: مخصوصة بالمدح، بتقدير مضاف. ١٢٨ ب

ونحو: نِعِمَ ما صَنَعتَ. الواو: للعطف، ونعم: فعل مدح، فاعله ضمير مبهم مستتر فيه، وما: نكرة تامّة منصوبة المحلّ، على أنّها مميِّزة[64] لذلك الضّميرالمبهم عند البعض ــ وقد عرفت مذهب سيبويه ههنا ــ والمخصوص بالمدح محذوف، وصنع: فعل، فاعله التّاء، ومفعوله ضمير عائد إلى ذلك المخصوص بالمدح[65]. والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ على أنّها صفة ذلك[66] المخصوص المحذوف. فأشار إلى جميع

---

(٥٦) سقط قول ابن هشام حتى «والثالث ما في قولهم» من ع و ح.
(٥٧) هذا خلاف ما قرره في ١٤ ب.
(٥٨) في م زيادة من متن الإعراب: الواقعة في.
(٥٩) الآية ٢٧١ من البقرة: «إنْ تُبدُوا الصَّدَقاتِ فنِعِمّا ...».
(٦٠) انظر ١٢٦ ب.
(٦١) الكشاف ١: ٢٤١.
(٦٢) الكتاب ١: ٣٧.
(٦٣) ظ ت: فاعلة.
(٦٤) ظ ت: «أنه مميز». هـ: أنها مميز.
(٦٥) سقطت من الأصل و هـ.

ذلك بقوله: أي[٦٦]: نِعمَ الشّيءُ شيئاً شَيءٌ[٦٧] صَنعتُهُ.

والموضع الثّاني منها قولُهُم أي: قول العرب ـ إذا ادّعوا أنّ صفة أمر قد بلغت فيه حدّاً لا يُمكن فوقه حدّ، ولزمته، وأرادوا التّنبيه على ذلك، جعلوا تلك الصّفة مادّة ذلك الأمر ومنبعه، وأدخلوا عليها كلمة تُشعر بذلك المقصود، فقالوا: إنّ زيداً ممّا أن يكتب! مثلاً[٦٨]. وكذا إذا أراد بعضهم إثبات ذلك المعنَى لنفسه يقول ـ: إنّي مِمّا أنْ أفعَلَ!

فإن قلتَ: المناسب أن يقول[٦٩]: أن أكتب أو أشتغل! مثلاً[٧٠]. فلمَ عدل إلى: أن أفعل؟ قلتُ: للإرشاد إلى أن ذلك المطلوب ممكن الحصول في كلّ مادّة من مواد الفعل، وليس مختصّاً بمادّة مخصوصة، كالكتابة مثلاً.

إنّ بالكسر، وهو: حرف من الحروف[٧١] المشبّهة بالفعل، اسمها ياء المتكلّم، ومن: حرف جرّ يدلّ على الابتداء ههنا، وما: نكرة تامّة بمعنَى شيء، والتّعبير عن الشّيء بالتّفيخم شأن تلك الصّفَة، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «حاصل»، وهو خبر «إنّ».

فإن قلتَ: المتعلَّق «مخلوق»[٧٢] لا «حاصل»، كما يدلّ عليه تفسير هذا الكلام. قلتُ: المخلوق[٧٣] لازم معنَى هذا الكلام، وليس متعلّقاً له لا لغة ولا اصطلاحاً.

---

(٦٦) زاد هنا في مطبوعة الرياض ص٩٨: فنعم شيئاً هي و.
(٦٧) سقطت مما عدا ظ. وانظر ١٢٨ب و ١٢٦ب. م: نعم شيئاً شيء.
(٦٨) ظ ت: فعلاً.
(٦٩) في الأصل: تقول.
(٧٠) في الأصل: «وأشتغل مثلاً». ت: أو أشتغل.
(٧١) هـ: حروف.
(٧٢) ظ ت: «محذوف». وانظر ١٢٩أ.
(٧٣) ظ ت: المحذوف.

فإن قلتَ: قد صرّح بعض النّاس أنه متعلّق له. قلتُ: ليس ذلك بيان[٧٤] المتعلّق المقصود ههنا. بل هو ميل[٧٥] إلى جانب حاصل معنى الكلام. ونظيره أن ١٢٩أ
نقول[٧٦]: معنَى كتبت بالقلم معنَى كتبت مستعيناً بالقلم. ولا شكّ أنّ هذا ليس بيان متعلّق الباء. فكذا هذا.

وأنْ: حرف مصدريّ ناصب، وأفعل: فعل منصوب به، فاعله مستتر فيه وهو أنا. وهو مع معموله في معنَى المصدر مجرور المحلّ، على أنّه بدل من «ما»، بدل الكلّ، فائدته التّعيين[٧٧] بعد الإبهام، ليكون أعزّ وأوقع في القلوب[٧٨].

فإن قلتَ: التّفسير[٧٩] يدلّ على أنّه صفته[٨٠]. قلتُ: ذلك أيضاً ميل إلى حاصل المعنَى. وإلّا فالفعل مع فاعله بمعنَى المصدر المضاف إلى فاعله، فيكون معرفة. فكيف يكون صفة لنكرة؟

فإن قلتَ: بجعل[٨١] الفعل وحده صفة له، أو بجعل[٨٢] الفعل مع فاعله خبر مبتدأ محذوف — وهو «هو» — فيصحّ[٨٣] أن يكون صفة أيضاً. قلتُ: ذلك لا يُعوّل عليه، لكونه عدولاً عن معنَى الكلام، بدون الاحتياج إليه.

ثمّ لمّا كان المعنَى اللّغويّ لهذا الكلام، وإن كان ظاهراً، لكنّ المعنَى اللّازم له غير ظاهر، أشار إلى بيانه بقوله: أي: إنّي مَخلُوقٌ من أمرٍ، هُوَ أي: الأمر

---

(٧٤) سقطت من الأصل.
(٧٥) ظ: «هو مثل». ت: «هو سبيل». هـ: توسل.
(٧٦) ظ هـ: يقول.
(٧٧) في الأصل و ظ و ت: التفسير.
(٧٨) ت: القلب.
(٧٩) يريد التفسير الذي يلي بعد أسطر.
(٨٠) هـ: صفة.
(٨١) في الأصل: «يجعل». ظ: «نجعل». هـ: «فجعل». وانظر ١٦أ.
(٨٢) في الأصل و هـ: «يجعل». ظ ت: نجعل.
(٨٣) هـ: فصح.

مبتدأ، خبره: «فِعلُ»، وهو مضاف إلى كَذا ــ وهو ههنا[84] كناية عن فعل مخصوص وإشارة إليه، كالكتابة مثلاً ــ وكَذا: عطف عليه. والجملة مجرورة المحلّ، على أنّها صفة «أمر».

فإن قلتَ: هذا يُنافي ما ذكرتَه. قلتُ: لا، لأنّ ما ذكرتُه هناك إنّما هو بالنّظر إلى المعنَى الأصليّ للكلام. والّذي ذكرتُه ههنا إنّما هو بحسب لازم معناه.

هذا عند أكثر النّحاة، وهو مختار المصنّف. وقال السّيرافيّ ومن تابعه: إنّها[85] معرفة تامّة بمعنَى «الأمر»، وأنْ أفعَلَ: مرفوع المحلّ على أنّه مبتدأ مؤخّر، وممّا: خبره مقدّم عليه، والجملة مرفوعة المحلّ على أنّها خبر «إنّ». وأنت تعلم أنّ معنَى الكلام لا يُساعد هذا التّوجيه.

وذلِكَ ــ إشارة إلى مضمون قوله «إنّي[86] مخلوق» إلى آخره ــ جارٍ علَى سَبِيلِ المُبالَغةِ ــ وقد عرفتَ ممّا ذُكر معنَى المبالغة وسبيلها ــ مِثْلَ جريان معنَى العَجَل، على سبيل المبالغة، في قوله تعالَى[87]: (خُلِقَ الإنسانُ مِن عَجَلٍ). ولا
١٢٩ب
شكّ أنّ طريق المبالغة ههنا أظهر.

خُلق: فعل، فاعله[88]: الإنسان، ومن عجل: متعلّق به.

والموضع الثّالِثُ منها «ما» في قولِهِم[89]: ما أحسَنَ زَيداً! معنَى هذا الكلام: شيءٌ حَسّنَ زيداً.

ما: نكرة تامّة مبتدأ عند سيبويه[90]، وأحسن: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى

---

(٨٤) في الأصل: هنا.
(٨٥) هذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١: ٣٧.
(٨٦) في الأصل وهـ: أي.
(٨٧) الآية ٣٧ من الأنبياء. هـ: «وخلق الإنسان». وسقط «الإنسان» من ظ.
(٨٨) انظر ١٥أ.
(٨٩) م: «والثالث التعجب نحو». ع ح: وتعجبية نحو.
(٩٠) الكتاب ١: ٣٧.

شيء، وزيداً: مفعوله، والجملة خبره. وقال بعضهم: ما: موصولة. فتكون معرفة ناقصة، والجملة الفعليّة صلتها، وهي مع صلتها أو وحدها مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، كأنّه قيل: الّذي حسّن زيداً شيء عظيم.

والوجه السّادس أن تكون نكِرةً موصُوفةً، كقولِهم، أي: العرب: مَرَرتُ بما مُعجِبٍ لكَ.

الباء: حرف جرّ، وما: نكرة موصوفة بمعنَى شيء مجرور[٩١] به، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «مررت»، ومعجب: مجرور صفة «ما»، ولك: متعلّق بـ «معجب». فأشار إلى هذا بقوله: أي: **بشَيءٍ مُعجِبٍ لكَ.**

ومنهُ، أي: من هذا الوجه، «ما» في قَولِهم[٩٢]، أي: العرب: نِعمَ ما صَنَعتَ، أي: نِعمَ[٩٣] الشَّيءُ شَيئاً[٩٤] صَنَعتَهُ.

نعم: فعل، فاعله مستتر فيه عبارة عن الشّيء، وما: نكرة موصوفة منصوبة على التّمييز، وصنع: فعل، فاعله التّاء، ومفعوله ضميرٌ منصوب به عائد إلى «ما» محذوفٌ. والجملة منصوبة المحلّ، على أنّها صفة «ما»، والمخصوص بالمدح محذوف.

ففي «ما»[٩٥] هذه ثلاثة أقوال: الأوّل: أنّها معرفة تامّة، عند سيبويه[٩٦]. والثّاني: أنّها نكرة تامّة، عند بعض النّحاة، ومنهم الزّمخشريّ[٩٧]. والثّالث: أنّها نكرة موصوفة، على رأي بعض منهم.

---

(٩١) كذا، بالتذكير.
(٩٢) ع ح: قوله.
(٩٣) سقطت من الأصل و ظ و ت.
(٩٤) ع: «نعم شيئاً». م ح: نعم شيء.
(٩٥) سقطت مما عدا ظ.
(٩٦) الكتاب ١ : ٣٧.
(٩٧) المفصل ص٥٨.

والوجه السّابع أن تكون **نكِرةً**. قوله: «**مَوصُوفٌ**[٩٨] بها» صفة[٩٩] «نكرة»، وبها: مرفوع المحلّ على أنّه فاعل[١٠٠] «موصوف»، والهاء[١٠١]: عائد إلى «نكرة». **نحوُ**[١٠٢]: (**إنّ اللّهَ لا يَستَحِي أن يَضرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضةً**).

إنّ: حرف من الحروف المشبّهة بالفعل[١٠٣]، واللّه: اسمه، لا يستحي: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إليه، وأن: حرف ناصب، ويضرب: فعل منصوب به، فاعله مستتر فيه عائد إليه أيضاً، ومثلاً: منصوبة بالفعل[١٠٤] مفعوله، وهو مع معموله بمعنى ١٧ أ
المصدر منصوب المحلّ، على أنّه مفعول لا يستحي، وهو مع معموله مرفوع المحلّ، على أنّه خبر «إنّ»، وما: نكرة منصوبة المحلّ، على أنّها صفة «مثلاً»، كقولك: أعطني كتاباً ما، أي: أيَّ كتاب كان.

ونحو **قَولِهِم**[١٠٥]، في مقام الإبهام والتّفخيم: «**لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ**[١٠٦] **أنفَهُ**» أي: لأمر عظيم قطع قصير أنفه. وهذا مثَل مشهور عندهم.

واللّام: حرف جرّ، وأمر: مجرور بها، وهو واحد الأمور، ومعناه ههنا الشّأن والحال، كما في قول الشّاعر[١٠٧]:

---

(٩٨) م: «موصوفة». وكذلك في ح حيث ورد بعدها: أي نكرة أخرى.

(٩٩) هذا لأن عبارة ابن هشام هي: ونكرة موصوف بها...

(١٠٠) انظر ١٥ أ.

(١٠١) يريد: ها.

(١٠٢) الآية ٢٦ من البقرة. وفي م زيادة من متن الإعراب: «قوله تعالى». هـ: «لا يستحيي» بياءين هنا وفيما بعد. وسقط «بعوضة» من النسخ.

(١٠٣) سقطت من الأصل.

(١٠٤) في النسخ: ومثلاً منصوب.

(١٠٥) ح: قوله.

(١٠٦) ت: «قدع قصير». ع: «جدع قُصير». وانظر مجمع الأمثال ٢: ١٩٦ و ١: ٢٣٣ ــ ٢٣٧ وزهر الأكم ١: ٢٠٨ ــ ٢١٠.

(١٠٧) عجز بيت لأنس بن مدركة، صدره:

عَزَمتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ

* لأمرٍ ما، يُسوَّدُ مَن يَسُودُ *

والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «جدع»، وما: نكرة مجرورة المحلّ، على أنّها صفة «أمر»، وجدع بالدّال المهملة بمعنى قطع: [فعل][١٠٨] فاعله: قصير ــ وهو قصير بن سعد اللّخميّ[١٠٩] صاحب جَذيمة الأبرش. فما وقع ههنا من «قُصيّر»[١١٠] بدل «قصير» فهو تصحيف ــ وأنف[١١١]: مفعوله، وهو مضاف إلى الضّمير[١١٢] المجرور العائد إلى قصير.

فـ «ما» هذه لا تخلو عن[١١٣] إفادة أحد الأمور الثّلاثة: التّحقير والتّعظيم والتّنويع[١١٤]، كما لا تخلو عن إفادة معنَى الإبهام، وتأكيد معنَى التّنكير[١١٥]. فأشار إلى الأوّل بتفسير لازم معناها، في المثال الأوّل، بقوله: أي: **مَثَلاً بالغاً** ــ صفة «مثلاً» ــ **في الحَقارةِ**: متعلّق بها، كما أشار إلى الثّاني بتفسير حاصل معناها، في المثال الثّاني، بقوله: **ولأمرٍ عظيمٍ**[١١٦]. وأمّا مثال الثّالث فنحو قولك: ضرب زيد عمراً ضرباً ما، أي: ضربه نوعاً من أنواع الضّرب، أيَّ نوع كان.

الكتاب ١: ١١٦ والمقتضب ٤: ٤٣٥ والخصائص ٣: ٣٢ والأمالي الشجرية ١: ١٨٦ والجنى الداني ص٣٣٤ و ٣٤٠ وشرح المفصل ٣: ١٢ والهمع ١: ١٩٧ والدرر ١: ١٦٩ والخزانة ١: ٤٧٦ و ٢: ٥٤٥. ت: «من يسودها». وقوله عزمت على إقامة ذي صباح أي: عزمت على الغارة.

(١٠٨) تتمة يقتضيها السياق.

(١٠٩) سقطت من ت و هـ.

(١١٠) ظ ت: «قصبة». هـ: نضر.

(١١١) ت هـ: وأنفه.

(١١٢) سقطت من الأصل و هـ.

(١١٣) ظ: من.

(١١٤) ظ ت: والتنويع والتعظيم.

(١١٥) ظ: التكثير.

(١١٦) في م زيادة من متن الإعراب: جدع قصير أنفه. ونحو: ضربته ضرباً ما.

ثمّ لمّا فرغ من بيـان قول من قال: «ما» في هذه الصّور[117] اسم نكـرة موصوف بها، وقد قال بعضهم: «هي حرف زائدة[118] لا محلّ لها من الإعراب»، وكان المختار عند المصنّف هو القول الأوّل، أشار إلى الثّاني بقوله: **وقِيــلَ: إنّ**[119] **هذِهِ**، أي: «ما» في هذه الأمثلة، **حَرفٌ** زائدة[120]، لإفادة معنَى الإبهام والتّأكيد، لا بمعنَى أنّها[121] لغو ضائع ــ فإنّ كلام العرب بعيد عن مثل هذا بمراحل، خصوصاً في حقّ القران ــ **لا مَوضِعَ لَها**[122] من الإعراب، لانتفاء المعاني الموجبة له في معاني الحروف. ١٣٠ ب

والضّـرب الثّـاني: **حَرفِيّةٌ. وأوجُهُها خمسةٌ** بالاستقراء.

الوجه الأوّل: أن تكون نافِيـةً، فتَعمَلَ فِي جزأي الجُملـةِ[123] **الاسمِيّـةِ** ــ فإنّ الجملة، من حيث هي[124] جملة، لا يعمل فيها عامل ــ **عَمَـلَ «لَيـسَ»** لكونها بمعناه، **في لُغةِ الحِجازِيّينَ، نَحوُ**[125]: ﴿ **ما هٰذا بَشَراً** ﴾.

ما: حرف نفي بمعنَى «ليس»، وهذا: مرفوع المحلّ على أنّه اسمها، وبشراً: منصوب خبرها.

والوجه الثّاني: أن تكون[126] **مَصدرِيّةً غَيرَ ظَرفِيّةٍ**، فتدلّ على معنَى المصدر بدون التّعرّض لمعنَى الوقت، **نَحـوُ**[127]: ﴿ **لَهُم عَذابٌ شَدِيدٌ بِما نَسُوا يَومَ**

---

(١١٧) في الأصل و هـ: الصورة.
(١١٨) في الأصل و ظ و ت: زائد.
(١١٩) زاد هنا في ع و م: ما.
(١٢٠) ظ: «حروف زائدة». ت: حرف زائد.
(١٢١) ت: أنه.
(١٢٢) سقطت من ع.
(١٢٣) م: في دخولها على الجمل.
(١٢٤) في النسخ: إنها.
(١٢٥) الآية ٣١ من يوسف.
(١٢٦) في الأصل و هـ: يكون.
(١٢٧) الآية ٢٦ من ص: «إنّ الّذينَ يَضِلُّونَ عَن سَبيلِ اللّهِ لَهُم...».

الحِساب) أي: **بنِسيانِهم** ــ وهو الضّلال عن سبيل اللّٰه، تعالَى[128] ــ **إيّاهُ** أي: يوم الحساب. المعنَى: لهم عذاب شديد بسبب نسيانهم يوم القيامة.

لهم: ظرف، وعذاب: مرفوع فاعله، وشديد: صفة «عذاب»، والباء: حرف جرّ، وما: حرف مصدريّ موصول، ونسي: فعل، فاعله الواو، ويوم الحساب: مفعوله. والفعل مع معموله وقع صلة الموصول، وهو مع صلته مجرور المحلّ بالباء، متعلّق بقوله: لهم عذاب شديد. وقيل: يوم الحساب: متعلّق به أيضاً. المعنَى: لهم عذاب شديد يوم القيامة، بسبب نسيانهم وضلالتهم عن سبيل اللّٰه.

والوجه الثّالث أن تكون[129] **مَصدريّةً ظَرفيّةً**، فتدلّ على المعنَى المصدريّ أصالة، مع التّعرّض للمعنَى الوقتيّ[130] بمعونة القرينة، **نَحوُ**[131]: (وأوصانِي بالصَّلاةِ والزَّكاةِ، **ما دُمتُ حَيّاً**) **أي: مُدّةَ دَوامِي حَيّاً**. فأشار بالمدّة إلى دلالتها على الوقت، كما أشار بالدّوام إلى دلالتها على المعنَى المصدريّ.

الواو: للعطف، وأوصَى: فعل بمعنَى أمر، فاعله مستتر فيه عائد إلى اللّٰه ــ تعالَى[132] ــ والنّون: نون الوقاية، والياء: مفعوله، وبالصّلاة: متعلّق به، والزّكاة: عطف عليها، وما: حرف مصدريّ يدلّ على معنَى المصدر بحسب الوضع، ويدلّ[133] على معنَى المدّة بحسب النّيابة ومعونة المقام، لا بحسب الوضع ــ وإلّا يلزم أن يكون[134] اسماً. وذلك أنّ الأصل: مدّة دوامي حيّاً. فحُذف الظّرف، وجُعل
١٣١أ الموصول مع صلته مقامه، كما في قولك: جئتك صلاةَ العصر، وآتيك[135] قدومَ

---

(١٢٨) سقطت من النسخ.

(١٢٩) هـ: يكون.

(١٣٠) ت: على المعنى الوقتي.

(١٣١) الآية ٣١ من مريم.

(١٣٢) سقطت من ظ و ت.

(١٣٣) في الأصل: وتدل.

(١٣٤) في الأصل: تكون.

(١٣٥) ظ: أتيتك.

الحاجّ[١٣٦] ــ وهو منصوب المحلّ، على أنّه مفعول فيه للزّكاة، على مذهب البصريّين، ودام: فعل من الأفعال النّاقصة، والتّاء: اسمه، وحيّاً: خبره. والجملة وقعت صلة للموصول.

والوجه الرّابع أن تكون[١٣٧] **كافّةً**، أي: تمنع العامل، **عَنِ العَمَلِ. وهيَ**، أي: الكافّة عن العمل، منحصرة بحسب النقل، والاستقراء في[١٣٨] **ثَلاثَةِ أقسامٍ**، انحصار الكلمة في أقسامها، لأنّ المكفوف إمّا أن يكون مكفوفاً[١٣٩] عن عمل الرّفع، أو عن عمل النّصب، أو عن عمل الجرّ.

فالقسمُ الأوّل أن تكون **كافّةً عَن عَمَلِ الرَّفعِ، كَقَولِهِ**، أي: المرّار[١٤٠]:

صَدَدتِ، فأطْوَلتِ الصُّدُودَ، وَقَلَّما وِصالٌ، عَلَى طُولِ الصُّدُودِ، يَدُومُ

المعنى: أعرضتِ، فاستمررتِ على الإعراض، ولا يدوم وصال على امتداد الإعراض.

صدّ: فعل، فاعله التّاء، وهي خطاب للمرأة، والفاء: للعطف، وأطال: فعل، فاعله التّاء أيضاً، والصّدود: مفعوله، والجملة معطوفة على جملة صددت، والواو: واو الحال، وقلّ: فعل مكفوف عن عمل الرّفع، وما: حرف كافّة[١٤١]، ووصال: مرفوع على أنّه فاعل فعل محذوف، وهو يدوم، وعلى[١٤٢] طول الصّدود: متعلّق به[١٤٣]، والجملة منصوبة المحلّ على الحاليّة، ويدوم: فعل مفسّر لذلك

---

(١٣٦) ظ ت: الحجاج.

(١٣٧) هـ: يكون.

(١٣٨) ق م زيادة من متن الإعراب: ذلك على.

(١٣٩) سقط من ظ و ت.

(١٤٠) المرار الفقعسي. الكتاب ١: ١٢ و ٤٥٩ والمقتضب ١: ٨٤ والمنصف ١: ١٩١ و ٢: ٦٩ والمحتسب ١: ٩٦ والأمالي الشجرية ٢: ١٣٩ و ١٤٤ والإنصاف ص ١٤٤ وشرح المفصل ٤: ٤٣ و ٧: ١١٦ و ٨: ١٣٢ و ١٠: ٧٦ والمغني ص ٣٣٩ و ٦٤٤ و ٦٥٢ والهمع ٢: ٨٣ و ٢٢٤ والدرر ٢: ١٠٧ و ٢٤٠ وديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٤ والخزانة ٤: ٢٨٧.

(١٤١) ت: كاف.

(١٤٢) سقطت الواو من الأصل.

(١٤٣) كذا. والتعلق بحال من الفاعل.

المحذوف، فاعله مستتر فيه عائد إلى «وصال». فـ «قَـلَّ» في «قلّما»: **فِعلٌ [ماضٍ]**[144] مكفوف عن عمل الرّفع، وما: **كافّـةٌ إيّـاه**[145] **عَنْ طَلَـبِ الفاعِلِ**، فضلاً عن العمل.

ثمّ إنّها لا يقع بعدها إلّا فعل[146] لفظاً أو تقديراً. أمّا الأوّل فنحو: قلّما يجيء زيد. وأمّا الثّاني فأشار إليه بقوله: **ووِصالٌ: فاعِـلُ فِعلٍ**[147] **مَحـذُوفٍ** وجوباً، **يُفَسِّرُهُ** أي: الفعلَ المحذوفَ **الفِعلُ المَذكُورُ**. **وهوَ**، أي: الفعل المذكور، **يَدُومُ**. وقيل: إنّه فاعل يدوم، قُدّم عليه للضّرورة. ورُدّ بأنّ البصريّين لا يجوّزون تقديم الفاعل مطلقاً، سواء كان في النّظم أو في النّثر.

ثمّ إنّ بعض النّاس لمّا قالوا: إنّ «وصال»: مبتدأ، ويدوم: فعل فاعله مستتر فيه عائد إلى المبتدأ، وعلى طول الصّدود: متعلّق به، والجملة الاسميّة أُقيمت مقام الجملة الفعليّة لأجل ضرورة النّظم، وكان هذا القول عدولاً عن الظّاهر، أشار المصنّف ١٣١ب
إلى ردّه بقوله: **ولا يَكُونُ** أي: **وِصالٌ مُبتَدأً**، أي: لا يجوز أن يكون وصال مبتدأ، ويدوم مع متعلّقه خبره[148]، والمجموع جملة اسميّة، **لأنّ الفِعلَ المَكفُوفَ** عن العمل[149] **لا يَدخُلُ إلّا علَى الجُملةِ**[150] **الفِعلِيّـةِ**. على أنّ «قلّما» ههنا يتضمّن[151] معنَى حرف النّفي.

ووجه الرّد أنّ هذه الجملة مدخولة الفعل المكفوف. فلو كانت اسميّة لما دخل عليها الفعل المكفوف. لكنّ اللّازم باطل. فهكذا[152] الملزوم.

---

(١٤٤) تتمة من المطبوعات. وبعدها في م: «معتل الفاء». وهو وهم.

(١٤٥) م: له.

(١٤٦) في الأصل: لا تقع إلا بعد فعل.

(١٤٧) سقطت من ظ. م: وأما وصال فهو فاعل بفعل.

(١٤٨) ظ: خبر.

(١٤٩) في م زيادة من متن الإعراب: عن طلب الفاعل.

(١٥٠) م: الجمل.

(١٥١) في الأصل: تضمن.

(١٥٢) ظ: وكذا.

هذا. وقال بعضهم: «ما» في «قلّما»: زائدة، ووصال: فاعل قلّ. وقيل: ما: مصدريّة مطلقاً، سواء كانت مع قلّ أو كثُرَ أو طالَ. ويكون ما بعدها بمعنَى المصدر مرفوع المحلّ، على أنّه فاعل لهذه الأفعال. كأنّه قيل: وقلّ دوام الوصال على طول الصّدود.

فإن قلتَ: أيّ الوجوه أولَى ههنا؟ قلتُ: الوجه الأوّل أولَى، لأنّ المقصود من هذا الكلام ههنا هو بيانُ تعلّق معنَى القلّة بمعنَى الدّوام، مع قصد نفيه، لا بيانُ تعلّقه بمعنَى الوصال، ولا بمعنَى الكلام المؤوّل بمعنَى المصدر. فلهذا اختاره المصنّف، ولم يلتفت إلى غيره.

ولَم يُكَفَّ فعل منَ الأفعالِ عن العمل **إلّا قلَّ وطالَ وكَثُرَ**[153]، لأنّها أشبهت «رُبَّ»[154] من حيث المعنَى. فكما تكون[155] «ربّ» مكفوفة بـ «ما»[156]، فكذلك تكون تلك الأفعال[157] مكفوفة بها عن العمل.

فإن قلتَ: فلمَ [جيء][158] ذكر هذا الكلام، بعد بيان القاعدة؟ قلتُ: للتفصيل بعد الإجمال، ولحصر المكفوف عن العمل في الصّور المخصوصة، ولدفع توهّم جريان الكفّ في جميع صور الأفعال.

ثمّ إنّها إذا كانت كافّة تُكتب موصولة بالمكفوف لغاية اتّصالها به، نحو: طالما وإنّما، وإذا كانت غير كافّة تُكتب مفصولة، نحو: قلّ ما يقوم زيد، أي: قلّ قيامه.

---

(١٥٣) ظ ت: «قلما وطالما وكثرما». وقالوا أيضاً: شدّ ما وقصر ما. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص٢٦٢. وقالوا: عزّ ما، بمعنى: شدّ ما.

(١٥٤) ظ هـ: «شبهت برب». ت: أشبهت برب.

(١٥٥) ظ هـ: يكون.

(١٥٦) سقط «بما» من الأصل.

(١٥٧) سقط «تكون تلك الأفعال» من ظ و هـ، و «تلك الأفعال» من ت.

(١٥٨) من ظ و ت.

والقسم الثّاني: أن تكون[159] **كافّةً عَن عَمَلِ النّصبِ والرّفعِ** معاً.

فإن قلتَ: قد عُلم الكفّ عن عمل الرّفع في القسم الأوّل. فلمَ أعاده ههنا؟ قلتُ: للإرشاد إلى صور الاجتماع، بعد الإعلام بصور الانفراد. ولاقتضاء ذكر الكفّ عن النّصب ذكر الكفّ عن الرّفع على سبيل الاستطراد، لأجل الانتظام ودفع ١٣٢أ الاختلال. والحقّ أنّ القسم الأوّل مختصّ[160] بكفّ الفعل عن عمل الرفع.

فإن قلتَ: المناسب أن يُؤخّر القسم الثّاني عن القسم الثّالث، لتأخّر التّركيب عن الإفراد. فلمَ قدّمه[161] عليه؟ قلتُ: للمحافظة على الطّريق المعهود، وللاعتناء[162] بشأنه لكثرة فروعه ومباحثه. [والقسم الثالث أن تكون كافّة عن عمل الجرّ][163].

وذلِكَ أي: الكفّ عنهما جميعاً منحصر **في**[164] «**إنّ**» **وأخواتِها**، أي: في الحروف المشبّهة بالفعل، **نحوُ** «ما» في قوله، تعالى[165]: (**إنّما اللّهُ إلَـهٌ واحِدٌ**).

إنّ: حرف من الحروف المشبّهة بالفعل، وما: حرف كافّة[166]، والله: مبتدأ، وإله: خبره، وواحد: صفته.

والقسم الثّالث أن تكون[167] **كافّةً عَن عَمَلِ الجَرِّ، نحوُ: (رُبَّما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**[168]) ـ ربّ: حرف جرّ، مكفوفة عن عملها، وما: كافّة، ويودّ:

---

(١٥٩) هـ: يكون.
(١٦٠) ت: يختص.
(١٦١) هـ: قلم.
(١٦٢) في الأصل: والاعتناء.
(١٦٣) سقط من الأصل و هـ.
(١٦٤) م: مع.
(١٦٥) الآية ١٧٠ من النساء.
(١٦٦) في الأصل و ب: كاف.
(١٦٧) هـ: يكون.
(١٦٨) الآية ٢ من الحجر. وزاد هنا في م: لَو كانُوا مُسلِمِينَ.

فعل، والّذين: اسم موصول، وكفر[169]: فعل، فاعله الواو. والجملة صلة الموصول، وهو مع صلته مرفوع المحلّ، على أنّه فاعل يودّ. ثمّ إنّها قد تقع بعدها جملة فعليّة كما في هذا المثال، وقد تقع اسميّة كما في المثال الثّاني ـــ وقَولِهِ[170] أي: الشّاعر[171]:

* كَما سَيفُ عَمرٍو لَم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ *

الكاف: مكفوفة، وما: كافّـة، وسيف: مبتدأ مضاف إلى عمرو، ولم: حرف جازم، وتخن: فعل مجزوم به، مفعوله متّصل به عائد إلى عمرو، ومضاربه: فاعله مضاف إلى الضّمير العائد إلى السّيف، جمع مضرب. وهو طرف السّيف وحدّه[172]. وقيل: إنّ الكاف لا تكون مكفوفة بها، وإنّها في[173] أمثال هذا مصدريّـة، موصولة بالجملة الاسميّة المؤوّلة[174] بالمصدر المجرورة المحلّ بها.

فإن قلتَ: قد ظهر أثرها في اللّفظ. فهل لها فائدة من حيث المعنَى؟ قلتُ:

---

(١٦٩) ظ ت: وكفروا.

(١٧٠) م: ونحو قوله.

(١٧١) عجز بيت لنهشل بن حري، صدره في ع و ح:

أخٌ ماجِدٌ، لم يَخزُني يَومَ مَشهَدٍ

المغني ص ١٩٤ و ٣٤٣ والعيني ٣ : ٣٣٤ والهمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤٢. ولم يخزني أي: لم يقهرني. وعمرو ههنا هو عمرو بن معد يكرب. وبعده في م زيادة من متن الإعراب: واختلف في لفظ «ما» التالية «بعد»، كقوله:

أعَلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ، بَعدَ ما أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخلِسِ؟

فقيل: كافة لـ «بعد» عن الإضافة. وقيل: مصدرية. والزيادة كلها في مطبوعة الرياض ص ١٠١. قلت: البيت للمرار الفقعسي. والعلاقة: الحب. والأفنان: جمع فنن. وهو الغصن استعارة للذؤابة. والثغام: نبات يبيض إذا يبس. والمخلس: ما اختلط رطبه ويابسه. انظر تهذيب إصلاح المنطق ص ١٢٧.

(١٧٢) سقط «العائد... وحده». من ظ و ت.

(١٧٣) زاد هنا في ظ و ت: نحو.

(١٧٤) ظ: المتأولة.

فائدتها هي القصد بوقوع[175] مضمون الكلام المذكور بعدها أصالة، مع الإشعار به.

فإن قلتَ: ما الفرق بينها[176] وبين «ما» الزّائدة؟ قلتُ: الفرق بينهما لفظيّ ومعنويّ. أمّا اللّفظيّ فلأنّ الكافّة تُبطل العمل[177] حتماً، بخلاف الزّائدة. وأمّا المعنويّ فلأنّها قد يَبطل معنَى الكلام بإسقاطها، بخلاف الزّائدة.

١٣٢ب والوجه الخامس أن تكون[178] **زائـدةً** لغرض من الأغراض، لا بمعنَى أنّها لغو ضائع في الكلام، كما يتبادر إليه الوهم. فلدفع هذا التّوهّم مع الإشارة إلى الأغراض قال: **وتُسَمَّى**، على سبيل الاعتراض. ثمّ لمّا قصد تعميمَ هذه الفائدة ودفعَ توهّم الاختصاص، وأكّد[179] الضّميرَ المرفوع المستتر في «تُسمَّى» العائدَ إلى «ما» الزائدة بـ «**هِيَ**»، ذكر[180] قوله: **وغَيرُها** أي: غير «ما» الزّائدة، على سبيل الاستطراد، عطفاً عليه. قوله: **مِنَ الحُروفِ الزّائدةِ**[181]، بيان «غير».

قوله: **صِلَةً**: مفعول ثان لـ «تُسمَّى». يُشير إلى أنّها وسيلة إلى زيادة حسن الكلام وترتيبه، وإلى حصول ازدياد[182] قوّته ومتانته بزيادتها. وقوله: **وتَوكِيداً**[183]، معطوف[184] عليها، يُشعر بإفادتها الكلام التّأكيد، نحو: ما زيد بقائم، وما جاءني من أحد. وسيجيء تمام بحث هذه التّسمية في الباب الرّابع[185].

---

(١٧٥) زاد الباء بعد القصد للتقوية. وهو يتعدى باللام وإلى وبدونهما.

(١٧٦) ظ ت: بينهما.

(١٧٧) زاد هنا في ظ: به.

(١٧٨) هـ: يكون.

(١٧٩) سقطت الواو من الأصل. ت: فأكد.

(١٨٠) ظ: «إلى الزائد ذكر». وسقطت الباء من الأصل و ت.

(١٨١) ع م: الزوائد.

(١٨٢) ت: زيادة.

(١٨٣) ظ م: «وتأكيداً». وانظر ١٤٢ ب.

(١٨٤) في الأصل: معطوفاً.

(١٨٥) انظر ١٤٠ ب.

نحوُ[186]: ﴿فبِما رَحمةٍ، مِنَ اللهِ، لِنتَ لَهُم﴾ ـ الفاء: حرف يدلّ[187] على التّعقيب، والباء: حرف جرّ، وما: حرف زيدت للتّأكيد، ورحمة: مجرور به، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «لنت»، ومن الله: مجرور المحلّ على أنّه صفة «رحمة»، ولان: فعل، فاعله التّاء، ولهم: متعلّق به ـ ونحو[188]: ﴿عمّا قَليلٍ، لَيُصبِحُنَّ نادِمينَ﴾.

عن: حرف جرّ، وما: حرف صلة لتأكيد معنى القلّة، وقليل: مجرور به ـ والمعنى[189]: عن زمان قليل ـ والجارّ مع المجرور متعلّق[190] بـ «يُصبحنّ»، واللام: لام جواب قسم محذوف، كأنّه قيل: أُقسِم بالله، ويُصبح: فعل من الأفعال النّاقصة أصله يُصبحونَ، اسمه الواو، وقد حُذفت ههنا اكتفاء بضمّة ما قبلها، كما حُذف الاسم مع «كان» في قولهم[191]: «النّاسُ مَجزيُّون بأعمالهم، إنْ خَيراً فخَيراً»، والنّون: نون الإعراب، حُذفت لمجيء نون التّوكيد[192]، ونادمين: خبره. والجملة جواب القسم، لا محلّ لها من الإعراب.

أي: فبِرَحمةٍ[193]، تفسير للمثال الأوّل، كما أنّ قوله: وعَن قَليلٍ، تفسير للمثال الثّاني.

---

(١٨٦) الآية ١٥٩ من آل عمران.

(١٨٧) ت: دال.

(١٨٨) الآية ٤٠ من المؤمنون. وسقطت الواو من م.

(١٨٩) سقطت الواو من ظ و ت.

(١٩٠) في الأصل و هـ: يتعلق.

(١٩١) قيل: إنه حديث شريف. شرح الكافية الشافية ص ٤١٨ وحاشية الصبان ١: ٢٤٢ والتصريح ١: ١٩٣.

(١٩٢) ظ هـ: التأكيد.

(١٩٣) ظ: «أي في رحمة». هـ: أي برحمة.

البابُ الرّابِعُ

الإشارة إلى عبارات

الإشارة إلى عبارات

البابُ الرّابِعُ من الأبواب الأربعة .

فإن قلتَ : كان المناسب ، لقواعد النّحو والإعراب ، أن يجعل[١] الأبحاث
المتعلّقة بتلك العبارات خاتمة الكتاب . فلمَ جعلها باباً منه؟ قلتُ : سلّمنا ذلك[٢] ، ١٣٣أ
لكن لشدّة الاحتياج إليها جعلها باباً على حدة ، كما جُعلت مبادئ العلوم من العلوم .

فإن قلتَ : فلمَ أخّره عن سائر الأبواب؟ قلتُ : لأنّ المعانيَ مقصودة أولاً وبالذّات ، والألفاظَ مقصودة ثانياً وبالعرض ، ولكون تلك العبارات ، وإن ثبت إليها الاحتياج ، ليست من الألفاظ التي يتوقّف[٣] فهم معانيها عليها توقّف المعاني الموضوع[٤] لها ، بل من الأمور المحسّنة والمكمّلة للفنّ والكتاب .

في الإشارةِ[٥] إلى عِباراتٍ ــ جمع عبارة . من عبّرتُ الرّؤيا إذا[٦] فسّرتُها . والمراد ههنا الألفاظ الظّاهرة الدّالّة على المقصود ــ **مُحَرَّرةٍ** ــ من حرّرتُ الكتاب إذا قوّمته . والمراد أن تكون تلك الألفاظ بحيث لا يُوجد فيها احتمال بخلاف المقصود ــ **مُستَوفاةٍ** ــ من استوفيتُ الحقّ إذا أخذته وافياً . فإن قلتَ : التّحرير بهذا المعنَى يستلزم

---

(١) ت هـ : نجعل .

(٢) زاد هنا في ت : لك .

(٣) في النسخ : توقف .

(٤) كذا ، بالتذكير .

(٥) الإشارة : الإيماء . م : الإشارات .

(٦) ت : أي .

ستيفاء. فلِمَ ذكره؟ قلتُ: للتّصريح بالمقصود وللتعميم. وذكرُها ههنا كذكر حساس[7] والمتحرّك بالإرادة في تعريف الحيوان ــ **مُوجَزةٍ** أي: مختصرة. فكأنّه قال: ب الرّابع في بيان الألفاظ الظّاهرة الدّلالة، الوافية بالمقصود، على سبيل الإيجاز بلا طويل.

فإن قلتَ: الألفاظ بهذه الصفة لا تحتاج[8] إلى الإشارة إليها. قلتُ: هي بتلك صفة حاصلة عند المصنّف، وليست بحاصلة عند المتعلّم. فمسّت الحاجة إليه في حقه.

فإن قلتَ: بيان العبارات، بهذه الطّريقة، تصريح لا إشارة. قلتُ: ذلك البيان ارة بالنّسبة إلى طريق الإطناب، وإن كان تصريحاً بالنّسبة إلى طريق الإيجاز، كما شرنا إليه. على أنّ المراد من الإشارة ههنا هو الإشارة اللّغويّة، لا الإشارة البيانيّة[9].

ثمّ إنّ الغرض من وضع هذا الكتاب إرشاد المبتدئين إلى طريق[10]، ينبغي أن يكون سلوكهم مقصوراً عليها، ليكونوا على جادّة الصواب، وليأمنوا من[11] طريق الخطأ والطغيان، كما قال في صدر الكتاب: «تقتفي بمتأمّلها[12] جادّة الصّواب»، وكما يقول في آخره أيضاً[13]: وفي هذا القدر كفاية لمن تأمّله.

---

(7) ظ: «وذكرهما ههنا كذلك الخامس». وفي الحاشية: لعله الساكن.

(8) هـ: لا يحتاج.

(9) الإشارة البيانية: أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء، أو لمحة تدل عليها. نقد الشعر ص ١٧٤.

(10) هـ: طرائق.

(11) هـ: عن.

(12) ظ: «تقتفي متأمنها». هـ: «يقتفي متأملها». وانظر ٦ ب.

(13) انظر ١٤٢ ب.

ما يجب على المعرب

ثمّ لمّا أراد أن يشرع في بيان تلك العبارات قال، على طريق الاستئناف: **يَنبَغِي**[1] لك **أنْ تقُولَ، في نحوِ «ضُرِبَ» مِن**[2] **«ضُرِبَ زيدٌ»**[3]: **فِعلٌ ماضٍ لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ**. لكون هذا القول ظاهر الدّلالة على المقصود، وافياً به على سبيل الاختصارِ.

والابتغاء مأخوذ لغة من قولهم: بغيتُ العلم أي طلبتُه فانبغى، مثل كسرتُ الحطب فانكسرَ. ومعناه في العُرف بمعنَى: يستقيم ويصحّ. والمراد منه ههنا بمعنى الوجوب أو النّدب، بقرينة قوله: ولا تقل.

فإن قلتَ: فلمَ لم يقل: يجب أن تقول[4] كذا وكذا؟ قلتُ: لرعاية الأدب، ولعدم ظهور الدّليل الخاصّ عليه. ولكن لمّا كان ذلك القول ممّا يقبله الطّبع والعقل ويُساعده[5] معاني النّصوص والنّقل ــ نحو قوله، عليه السّلام[6]: «دَعْ ما يَرِيبُكَ إلى ما

(١) م: وينبغي.
(٢) زاد هنا في م: قولك.
(٣) زاد هنا في ع و ح: إنه.
(٤) في الأصل والنسخ: يقول.
(٥) في النسخ: وتساعده.
(٦) الجامع الصغير ٢: ٢٣ ــ ٢٤.

لا يَريبُكَ »، وقال[7] الله تعالى[8]: (لا تَقُولُوا : راعِنا ، وقُولُوا : انظُرْنا) ــ صدّره بهذه العبارة المحتمِلة للمعاني الثلاثة : الوجوب والنّدب والجواز . وذلك لأنّ ذلك القول إن كان مُخلصاً عن ارتكاب محظور ولم يحصل بغيره ينبغي أن يكون واجباً ، وإن حصل به الاجتناب عن اكتساب مكروه ينبغي أن يكون مندوباً ، وإن لم يكن لا هذا ولا ذاك فلا أقلّ من أن يكون جائزاً .

ويحتمل أن يكون المعنَى ههنا : الأحسن والأولَى أن تقول : كذا وكذا ، كما هو المناسب للمباحث العربيّة والعلوم الأدبيّة .

فإن قلتَ : ما الفرق بين قولك : ينبغي أن يكون الشّخص عالماً كما ينبغي ، أو على ما ينبغي ، وبين قولك : ينبغي أن يكون عالماً ؟ قلتُ : الفرق بينهما جليّ . فإنّ الأوّل يدلّ على اتّصافه بأصل العلم ، مع اتّصافه بوصف العلم وكماله ، والثّاني إنّما يدل على اتّصافه[9] بأصل العلم ، فقط .

فإن قلتَ : فلم اختار الثّاني ؟ قلتُ : لأنّه متصدّ[10] لبيان تلك العبارة ، على سبيل الإيجاز .

فإن قلتَ : العبارة الأولَى من تلك العبارات هي قولك : « فعل ماض لم يُسمّ فاعله » . وهذا لفظ ، لأنّه مقول القول ، والكتاب عبارة عن الخطوط وصور الألفاظ
١أ وأشكال الحروف . تقول : بعت كتاباً واشتريت كتاباً ، فلا يكون لفظاً . فكيف تكون تلك العبارة جزءاً من الكتاب ؟ وكيف يصحّ إطلاق الجزء عليها ؟ قلتُ : لا استبعاد في ذلك ، لجواز إطلاق الخطوط على الألفاظ ، لكونها دالّة عليها ، كما جاز إطلاق القرآن على الكتاب ، وعلى النّظم المتلوّ ، وعلى المعنَى[11] . على أنّ الكتاب يُذكر ويُراد به اللّفظ . تقول : قرأتُ الكتاب بتمامه . وتقول : في مقامات الحريريّ ألفاظ عذبة ، وعبارات غريبة ، واستعارات لطيفة .

---

(٧) كذا ، بعطف الجملة على المصدر .

(٨) الآية ١٠٤ من البقرة .

(٩) ظ ت : الاتصاف .

(١٠) ظ : يقصد .

(١١) هـ : المعاني .

فإذا عرفتَ العبارة الأُولَى ومباحثها فقس عليها حال سائر العبارات.

و: للعطف، **لا تَقُلْ**[١٢] ــ معطوف من حيث المعنَى. أي: ولا ينبغي لك أن تقول في نحو «ضُرب وقُتل وأُكل وشُرب»، من نحو قولك: ضُرب زيد، وقُتل زيد، وأُكل الطّعام، وشُرب الماء ــ: **«مَبنِيٌّ لِما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ» لما فيهِ** أي: في القول المذكور، **مِنَ التَّطويلِ** ــ فإنّ[١٣] هذا القول أكثر حروفاً من القول الأوّل، سواء عُدّ التّنوين حرفاً أو[١٤] لا ــ **ومن الخفاءِ**. فإنّ دلالته على المقصود خفيّة، بخلاف دلالة ذلك القول.

فإن قلتَ: مثل هذا الخفاء مغتفر وجائز ــ فإنّه مثل الأوّل في الدّلالة على المقصود عند النّحاة ــ وكذا التّطويل. قلتُ: الكلام في الأولويّة لا في الجواز. فيكون الأوّل أولَى، لخلوّه عن التّطويل والخفاء جميعاً، من الثّاني لاشتماله عليهما.

فإن قلتَ: كلّ واحد من التّعريفين باطل، لكونه غير مانع. وذلك لأنّ القول الأوّل يقتضي أن يصدق على «أُعطي»، من نحو قولك: «أُعطي زيد درهماً»، بالنّسبة إلى «درهماً»، أنّه فعل ماض لم يُسمّ فاعله، كما يقتضي القول الثّاني أن يصدق عليه بالنسبة إلى «درهم»، أنّه مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله. قلتُ: لا شكّ أن الغرض من التّعريف ههنا هو تمييز الفعل الماضي الذي لم يُسمّ فاعله، عن الفعل الماضي الّذي سُمّي فاعله، لا غير. فلا يتوجّه ما ذكرتَه.

وينبغي لك **أن تَقُولَ في**[١٥] **«زيدٌ»**، من نحو: «ضُرب زيد»: **نائبٌ** ــ خبر مبتدأ محذوف ــ **عَنِ الفاعِلِ** المحذوف، لكونه قولاً ظاهر الدّلالة على المقصود، وافياً ١٣٤ ب
به على سبيل الاختصار.

ولا تَقُلْ أي: لا ينبغي لك أن تقول في «زيدٌ»، من نحو «ضُرب زيد»: هو

---

(١٢) هـ: لا يقل.

(١٣) في ظ بياض سقط معه نص من هنا إلى قوله «الدلالة على المقصود» في ١٣٥أ.

(١٤) في الأصل و ب: أم.

(١٥) زاد هنا في المطبوعات: نحو.

مَفعُولُ ما[١٦] **لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، لخفائِهِ** أي: لخفاء دلالة هذا القول على المطلوب، [**وطُولِهِ**][١٧] بالنّسبة إلى قولك: زيد نائب عن الفاعل ــ فإنّه أكثر منه[١٨] من جهة الحرف[١٩] والكلمة ــ **ولصِدقِهِ** أي: لصدق القول الثّاني **علَى «دِرهَماً» مِن نحوِ**[٢٠]: **أُعطِيَ زيدٌ دِرهَماً**. يعني[٢١]: يقتضي القول الثّاني أن يصدق على «درهماً» من نحو: «أُعطي زيد درهماً»، بالنّسبة إلى «أُعطي»، أنّه مفعول ما لم يُسمّ فاعله، بخلاف القول الأوّل، فيكون أولَى.

فإن قلتَ: لا شكّ أنّ الغرض من التّعريف ههنا تمييز مثل «زيد» عن فاعل «يُعطي» لا عن مفعوله، فيكون القول الثّاني صحيحاً أيضاً. قلتُ: هذا الكلام إنّما يدفع الاعتراض، ولا يدفع الأولويّة. والكلام فيها. فلهذا تعرّض المصنّف ــ رحمه اللّه، تعالَى[٢٢] ــ للصّدق المذكور في بيان العبارة الثّانية، ولم يتعرّض له في بيان العبارة الأُولَى.

وينبغي لك **أن تَقُولَ في «قَد»**، من نحو: «قد ضُرب زيد، وقد يُضرب بكر»: **حَرفٌ لتَقليلِ زَمَنِ الفعل الماضِي و لتقليل حَدَثِ الفعل المُضارِعِ**، لكون كلّ واحد منهما ظاهراً وافياً بالمقصود. ولا ينبغي لك أن تقول فيها: إنّها تفيد التّقليل، مثلاً. فإنّه مجمل.

فإن قلتَ: فلمَ لم يقل ههنا: «ولا تقل»[٢٣]، كما ذكره هناك؟ قلتُ: لقصد الإيجاز، واكتفاء بما ذكر هناك[٢٤]، وللإشعار بأنّ الباب الرّابع معقود لبيان العبارات

---

(١٦) م: مفعول لما.
(١٧) تتمة يقتضيها السياق. انظر المطبوعات.
(١٨) سقطت من الأصل.
(١٩) في الأصل: الحروف.
(٢٠) ع: «على مثل درهماً من». م: «على مثل درهماً من نحو». ح: على نحو درهماً من.
(٢١) ت: بمعنى.
(٢٢) سقط الاعتراض من ت و هـ.
(٢٣) في الأصل: ولا يقل.
(٢٤) هـ: ذكره ههنا.

أصالة. وأمّا ذكر غيرها فيه فعلى سبيل الاستطراد.

وينبغي لك أن تقول في «قد»، من نحو: «قد جاء القوم، وقد يجيء القوم» مثلاً: حرف **لتحقيقِ حَدَثيهما** أي: حدث الماضي وحدث المضارع. ولا ينبغي لك أن تقول: إنّها تفيد التّحقيق. فإنّه غير واضح الدّلالة على المراد.

وينبغي لك **أن تقولَ في «لَن»**، من نحو: «لن يضرب زيد»: **حَرفُ نَفيٍ**، لدلالتها على نفي الضّرب ـــ سواء كان ذلك النّفي مؤبّداً أو لا[٢٥]. وزعم البعض[٢٦] أنّها لاستغراق النّفي لجميع[٢٧] أجزاء الزمان المستقبل. وهو مراد من قال: إنّها لتأكيد ١٣٥أ
نفي المستقبل المستفاد من «لا»، [في][٢٨] نحو: لا يضرب زيد[٢٩]، مثلاً ـــ وحرف **نصبٍ** لنصبها المضارع، وحرف **استِقبالٍ** لدلالتها على نفي الضّرب في الزّمن[٣٠] المستقبل.

وينبغي لك أن تقول في «لَم»، من نحو: «لم يضرب زيد عمراً»:[٣١]**حَرفُ جَزمٍ لنَفيِ المُضارِعِ**[٣٢]، **ولقَلبِهِ ماضياً**.

وينبغي لك أن تقول في «أمّا»، من قولك: «أمّا زيد فأكرمته، وأمّا بشر فأعرضت[٣٣] عنه»، **المُشَدَّدة** ـــ إذ لو كانت مخفّفة تكون حرف تنبيه ـــ **المَفتُوحةِ**[٣٤] الهمزةِ ـــ إذا لو كانت مكسورة تكون حرف عطف عند البعض ـــ:

---

(٢٥) في الأصل: أم لا.
(٢٦) زاد هنا في الأصل: على.
(٢٧) ت هـ: بجميع.
(٢٨) من هـ.
(٢٩) في الأصل: لا تضرب زيداً.
(٣٠) ت: «الزمان». وعبارة ابن هشام في ع: «هي حرف نصب لنفي الاستقبال». وفي ح: حرف نصب ونفي واستقبال.
(٣١) زاد هنا في ت: لم.
(٣٢) ع: «هي حرف جزم لنفي المضارع». م: حرف جزم ونفي للمضارع.
(٣٣) هـ: فقد أعرضت.
(٣٤) قدمت على «المشددة» في المطبوعات.

حَرفُ شَرطٍ لدلالتها على التّعليق، وحرف تفصيلٍ، وحرف توكيدٍ لدلالتها على تفصيل النِّسب[35] وتوكيدها.

وتقول في «أن»[36]، من نحو «أريد أن يقوم زيد»: حَرفٌ مَصدريٌّ، لجعل مدخولها بمعنَى المصدر، يَنصِبُ المُضارِعَ.

وينبغي لك أن تقول في الفاء الَّتِي تجيء بَعدَ فعل الشَّرطِ، [من][37] نحو: «إذا جاء زيد فأكرمه»:[38] رابِطةٌ لجَوابِ الشَّرطِ بفعل الشّرط. والرّابط خارج عن المربوط. فلا تكون هي نفسُ الجواب ولا جزؤه.

ولا تَقُلْ[39] أي: لا ينبغي لك أن تقول: هي[40] جَوابُ الشَّرطِ، كما يَقُولُونَ[41]، أي: كما[42] قال بعض النّحاة: الفاء جواب الشّرط. فلا يكون هذا القول ظاهر[43] الدّلالة على المقصود[44]، بخلاف القول الأوّل. فاندفع ما قيل ههنا، من أنّهم يقولون: جواب الشّرط، على سبيل تقدير مضاف، أو على سبيل المجاز.

فإن قلتَ: الكاف في قوله: «كما يقولون» ونحوه، هل تدلّ على التّشبيه؟ قلتُ: تدلّ عليه. لكنّ المقصود ههنا ليس النّهي عن المشابهة. بل المقصود النّهي عن

---

(٣٥) النسب: جمع نسبة. ت: النسبة.
(٣٦) في م زيادة من متن الإعراب: «المفتوحة الهمزة الساكنة النون»، وفي ح: المفتوحة المخففة.
(٣٧) تتمة من م.
(٣٨) زاد هنا في ع: هي.
(٣٩) م: ولا تقول.
(٤٠) هـ: أي.
(٤١) ع: جواب الشرط بالفاء كما يقولون به.
(٤٢) سقطت من الأصل.
(٤٣) ينتهي هنا النص الساقط من ظ.
(٤٤) ت: المشهور.

التّحقّق[45]، والوقوع على سبيل العموم. ومثل هذه الكاف تُسمّى كاف القِران والوقوع، نحو: جاء[46] زيد كما قعد عمرو.

قوله: **لأنّ الجَوابَ**، أي: جواب الشّرط، هو **الجُملةُ** الجزائيّة **بأسرِها** أي: بمجموعها، **لا الفاءُ وَحدَها**. أي: ليس الجواب الفاء وحدها، بدون الجملة الجزائيّة، فلا يكون إطلاق الجواب عليها من باب الإطلاق على سبيل الحقيقة، فيكون القول الثّاني غير وافٍ بمقصوده، بحسب الظّاهر. فهذا علّة النّهي المذكور. ١٣٥ب

فإن قلتَ: فلِمَ قيّد الفاء بـ «وحدها»، ولم يقل: ليس الفاء جواب الشّرط ولا جزءه[47] أصلاً؟ قلتُ: لرعاية المناسبة لقوله: «الجملة بأسرها»، وللإشارة إلى أنّ الرّدّ ينبغي أن يكون على قدر المذكور. فإنّهم قالوا: «الفاء جواب الشّرط»، من غير التّعرّض لكونها جزء[48] الجواب.

فإن قلتَ: وحدها: حال من الفاء. فما العامل فيها؟ قلتُ: العامل فيها معنَى النّفي المستفاد من «لا».

وينبغي لك أن تقول، **فِي نَحوِ**[49] **زَيدٍ** مِن قولك: «**جَلَستُ أمامَ زَيدٍ**»: زيد:**مَخفُوضٌ بالإضافةِ**[50]. على أن يكون العامل في جرّ المضاف إليه معنويّاً. وهو أحد الأقوال الثّلاثة[51].

ولا تَقُلْ[52]: زيد:**مَخفُوضٌ بالظَّرفِ**، لكون ذلك القول قولاً خارجاً عن

---

(٤٥) هـ: التحقيق.

(٤٦) هـ: جاءني.

(٤٧) في الأصل و هـ: «ولا جزؤه». ت: ولا جزاؤه.

(٤٨) في الأصل و ت و هـ: بكونها جزاء.

(٤٩) سقطت من الأصل.

(٥٠) في المطبوعات: «مخفوض بالإضافة أو بالمضاف». وزاد قبله في ع: هو.

(٥١) يريد أن جر المضاف إليه هو بالمضاف أو بالإضافة أو بالحرف المقدر. انظر الهمع ٢: ٤٦ وما سيذكره الشارح بعد.

(٥٢) م: ولا يقال.

الأقوال الثّلاثة، فيكون مخالفاً للإجماع المركّب[٥٣]. فأشار إلى هذا بقوله: **لأنّ المُقتَضِي للخفضِ**، أي: لجرّ المضاف إليه، **إنَّما هُوَ الإضافَةُ**. على قول من قال: إنّ العامل في المضاف إليه معنويّ.

فإن قلتَ: العامل ما به يتقوّم المعنَى المقتضَى، فلا يكون نفس المقتضي. فكيف يصحّ هذا الكلام؟ قلتُ: لعلّ هؤلاء لا يُسلّمون تعريف العامل بهذا التّعريف.

على أنّ المراد من المقتضي ههنا أعمّ من المعنَى المقتضَى هناك. يدلّ عليه قوله: **أو**: للعطف[٥٤]، قوله: **المُضافُ مِن حَيثُ هُوَ مُضافٌ**[٥٥]: معطوف على الإضافة ــ وهذا على قول من قال: إنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف[٥٦]. وأمّا قول من قال: «إنّ العامل في المضاف إليه حرف الجرّ المقدّر» فلم يلتفت إليه المصنّف ــ **لا**: للعطف، قوله: **كَونُ المُضافِ ظَرفاً**[٥٧]: معطوف عليها أيضاً، بدليل «**غُلامُ زَيدٍ**»[٥٨].

ووجه الدّلالة[٥٩] أنّ زيداً ههنا[٦٠] مخفوض. فلو كان المقتضي للخفض في المضاف كون المضاف ظرفاً لما كان زيد ههنا مخفوضاً، لانتفاء معنَى الظّرفيّة في المضاف بالكلّيّة. فاللّازم باطل، وكذا[٦١] الملزوم.

---

(٥٣) الإجماع المركب: أن تجتمع اراء العلماء على حكم مع الاختلاف في العلة. ومنه الأقوال الثلاثة في جر المضاف إليه.

(٥٤) في الأصل و ظ و هـ: وللعطف.

(٥٥) سقط «من حيث هو مضاف» من م. وقال الأزهري: وفي بعض النسخ: إنما هو بالمضاف من حيث إنه مضاف.

(٥٦) زاد هنا في ت: إليه.

(٥٧) في هـ زيادة هنا من متن الإعراب: «من حيث هو مضاف». وفي م زيادة من متن الإعراب أيضاً: «بخصوصه». ح: «المضاف ظرف». وسقط «كون» منها.

(٥٨) سقطت من ظ. وزاد بعدها في ع و ح: «وإكرام زيد»، وفي م: وإكرام عمرو.

(٥٩) زاد هنا في الأصل: على.

(٦٠) ظ ت: زيد هنا.

(٦١) ت: فكذا.

وينبغي لك أن تقول في الفاءِ، مِن نحوِ: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ[٦٢]) ـ صلّ: فعل أمر من باب التّفعيل، فاعله مستتر فيه وهو أنت، ولربّك متعلّق به ـ: فاءُ السَّبَبِيَّةِ، لدلالتها على سببيّة ما قبلها لما بعدها. ١٣٦أ

فإن قلتَ: الأمر كافٍ في إيجاب الصّلاة. فما الفائدة فيها[٦٣]؟ قلتُ: فائدتها هي الإشعار بأنّ ما بعدها منتظم مع ما قبلها معنًى وعقلاً، كما انتظم الأمر مع معناه نظماً. وأهل البيان يُسمّون هذه الفاء فاء فصيحة.

ولا تَقُلْ: هي فاءُ العَطفِ، لأنَّهُ أي: الشّأن[٦٤] لا يَجُوزُ أصلاً عند البعض، أو يجوز ولكن لا يَحسُنُ عند الآخرين، عَطفُ الطَّلَبِ على الخَبَرِ، لكمال الانقطاع بينهما، والعطف يقتضي اتصالاً في الجملة بين المعطوف والمعطوف عليه ـ فقوله: «عطف الطلب» مرفوع تنازع فيه «يجوز» و «يحسن»، وأعمل الثّاني وأضمر ضمير الفاعل في الأوّل، على رأي البصريّين ـ ولا العَكسُ. أي: لا يجوز أو لا يحسن عطف الخبر على الطّلب[٦٥]، لما عرفتَ. والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ، على أنّها خبر ضمير الشّأن.

وفي[٦٦] الواوِ العاطِفةِ، من نحو قولك: «جاء[٦٧] زيد وعمرو»: هي حَرفُ عَطفٍ لِمُجَرَّدِ الجَمعِ. أي: ينبغي لك أن تقول: «الواو حرف عطف تدلّ[٦٨] على الجمع»، بدون التّعرّض لتقييد[٦٩] الجمع بالمطلق، كما هو المشهور، لكون[٧٠] هذا

---

(٦٢) الآيتان ١ و ٢ من الكوثر: «إنّا أعطيناك الكَوثَر. فصَلِّ...». وزاد هنا في المطبوعات: وانحر.

(٦٣) في الأصل: ههنا.

(٦٤) ظ: «الثاني». وفي الحاشية: لعله الشأن.

(٦٥) زاد هنا في حاشية الأصل: إذا كان بالواو. أما إذا كان بالفاء أو بـ «ثم» فإنه يجوز اتفاقاً.

(٦٦) في المطبوعات: وأن تقول في.

(٦٧) هـ: جاءني.

(٦٨) في النسخ: يدل.

(٦٩) في النسخ: بتقييد.

(٧٠) في الأصل و ظ و ت: لكن.

القول ظاهر الدّلالة على المقصود، بلا احتمال لغيره. ولا تقل: «الواو حرف عطف للجمع المطلق»، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر، لكونه غير ظاهر على المراد، لتبادر الذّهن إلى أنّ الجمع مقيّد بالمطلق تقييد المطلق بالمقيّد، نحو قولك: رأيت رجلاً عالماً.

فمن هذا عُلم فساد ما قيل ههنا من أنّ مثل هذا القيد ليس لبيان التقييد، بل لبيان[71] الإطلاق ـ كقولك: الإنسان من حيث هو، [والحيوان من حيث هو][72]، والماهيّة من حيث هي ـ ومن أنّه قد وقع فيما هرب عنه، من حيث لا يشعر. فإن التّجريد وكونه بلا قيدٍ قيدٌ[73] سلبيّ للجمع أيضاً.

وينبغي[74] لك أن تقول في «حَتَّى»، من نحو قولك: «جاء الحُجّاج حتّى المُشاةُ»: هي **حَرفُ عَطفٍ للجَمعِ والغايةِ**[75]، و أن تقول في «ثُمَّ»، من نحو قولك: «جاء[76] زيد ثمّ عمرو»: هي **حَرفُ عطفٍ للتّرتيبِ والمُهلةِ**[77]، وتقول[78] في **الفاءِ**، من نحو قولك: «جاء بكر فخالد»: هي **حَرفُ عَطفٍ للتّرتيبِ والتّعقيبِ**. ١٣٦ب

فكذا قولهم: «أل» أحسن من قولهم: «الألف واللّام»، لكونه أخصر. فالحاصل أنّ المُعْرِب ينبغي له أن يختار من العبارات أوجزها وأحسنها، كما هو اللّائق بشأن العلوم الأدبيّة.

* * *

ثمّ إنّه[79] لمّا فرغ من تعليم آداب استعمالات العبارات، على الوجوه

---

(٧١) ت: ليس ببيان التقييد بل بيان.

(٧٢) سقط من الأصل و هـ.

(٧٣) سقطت من الأصل.

(٧٤) ظ: أو ينبغي.

(٧٥) في م زيادة من متن الإعراب: والتدريج.

(٧٦) هـ: جاءني.

(٧٧) هـ: «وللمهلة». م: مع مهلة.

(٧٨) ت: وأن تقول.

المذكورة، أراد أن يُعلّم كيفيّة استعمالات الاصطلاحات[٧٩] على وجه أخصر، فقال: وإذا[٨٠] **اختصرتَ فيهنّ**، أي: وإذا[٨١] أردت الاختصار في حروف العطف، **فقُلْ** فيهنّ، أي: في حروف العطف، أي: في الواو وفي غيرها من نحو: «جاء زيد وعمرو، وجاء[٨٢] الحُجّاج حتّى المُشاة»: **هو عاطِفٌ**، وقل في التّعبير عن المعطوفات المذكورة: **معطوفٌ، كما تقولُ**[٨٣]، إذا أردت الاختصار في التّعبير عن الباء وعن زيد، من قولك: «مررت بزيد»: **جارٌّ ومَجرُورٌ**.

فإن قلتَ: فعلى هذا تحقّق[٨٤] في العبارات المذكورة تطويل، فلا تكون مقبولة. قلتُ: التّطويل فيما ذُكر هو التّطويل المتعرّض للمقصود. فيكون مقبولاً. وأمّا التّطويل المردود فهو التطويل المتعرّض لخلاف المراد.

وتقول **كَذلِكَ**[٨٥]، أي: مثل ذلك القول، **إذا اختَصَرتَ**[٨٦] أي: إذا أردت الاختصار **في نَحوِ**[٨٧] (**لَن نَبرَحَ**)، وفي نحو: «**أن يَقُومَ**[٨٨] زيد»: **ناصِبٌ ومَنصُوبٌ**، من غير احتياج إلى أن تقول: حرف نفي ونصب واستقبال، وإلى أن تقول: حرف مصدريّ ينصب المضارع. وتقول أيضاً، في نحو: «لم يضرب زيد»: جازم ومجزوم، بلا احتياج إلى[٨٩] أن تقول: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً.

---

(٧٩) في الأصل و ظ و هـ: اصطلاحات.

(٨٠) ع: وإن.

(٨١) سقطت الواو من ظ و ت.

(٨٢) ظ ت: أو جاء.

(٨٣) في م زيادة من متن الإعراب: في نحو باسم الله.

(٨٤) زاد هنا في الأصل: أن.

(٨٥) ع: وكذلك تقول.

(٨٦) سقط «إذا اختصرت» من م.

(٨٧) الآية ٩١ من طه.

(٨٨) ع: «أن تفعل». م: «لن نفعل». ح: أن يفعل.

(٨٩) سقطت من الأصل.

وينبغي لك أن تقول في «إنّ» المَكسُورة[٩٠]، من نحو قولك: «إنّ زيداً قائم»: **حَرفُ تَوكِيدٍ يَنصِبُ الاسمَ[٩١] ويَرفَعُ الخَبَرَ**. هذا على مذهب البصريّين. وأمّا عند الكوفيّين[٩٢] فالخبر مرفوع على ما كان عليه.

وينبغي لك أن[٩٣] تزيد على القول الأوّل، في «أنّ» المَفتُوحة، من[٩٤] نحو: «بلغني أنّك ذاهب»[٩٥]: **حَرفُ تَوكِيدٍ مَصدريٌّ، يَنصِبُ الاسمَ ويَرفَعُ الخَبَرَ**[٩٦].

* * *

ثمّ لمّا فرغ الشّيخ من تعليم الأدب[٩٧] للمبتدئين في الفنّ، وأراد أن يُبيّن ما
١٣٧أ يُعاب على المتمرّنين فيه، وأن يُرشدهم إلى الطريقة الحسنة، على سبيل[٩٨] الرّمز والإشارة، تعظيماً لهم ورفعاً لشأنهم، قال:

---

(٩٠) في م و ح زيادة من متن الإعراب: المشددة.
(٩١) في م زيادة من متن الإعراب: اتفاقاً.
(٩٢) هـ: وأما على مذهب الكوفيين.
(٩٣) سقطت من ع و م.
(٩٤) ظ: في.
(٩٥) في م و ح زيادة من متن الإعراب: فتقول.
(٩٦) ح: «تنصب الاسم وترفع الخبر». وبعده في م زيادة من متن الإعراب: على الأصح.
(٩٧) ظ ت: الآداب.
(٩٨) في الأصل: طريق.

ما يعاب على المعرب

واعلَمْ ـــ الواو: للعطف، واعلم: معطوف على مقدّر، كأنّه قال: اعلم أنّ ما ذُكر يتعلّق[1] بالمبتدئ، واعلم أنّ ما يُذكر[2] يتعلّق بالمنتهي في الفنّ ـــ **أنّهُ**. أي: الشأن، **يُعابُ على النَّاشِئِ**[3]، وإن لم يُعب على المتخيّل، إذ ليس المتخيّل في الفنّ كالنّاشئ فيه.

فما وُجد ههنا في بعض النّسخ، من «النّاس»[4] بمعنى الإنسان بدل «النّاشئ» بمعنى المتمرّن[5]، فليس له معنًى مقبول ههنا.

فقوله: **في صِناعةِ الإعرابِ** أي: في علم[6] النّحو. متعلّق بـ «النّاشئ» ـــ وإنّما عدل إليها لكونها أحسن مناسبة لما قبلها، وإشارة[7] إلى أنّه علم صناعيّ، يحصل بالممارسة والمزاولة وإتعاب الخواطر. والإعراب [ههنا][8] بمعنى النّحو ـــ **أن يَذكُرَ فِعلاً** ـــ أن: حرف ناصب، ويذكر: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى

---

(١) ت: متعلق.
(٢) زاد هنا في ظ و ت: ما.
(٣) هـ: الناس.
(٤) في الأصل: «الناسي». وانظر ع و ح.
(٥) ت: المتمرنين.
(٦) سقطت من الأصل.
(٧) العطف على محل الجار والمجرور: لكونها.
(٨) سقطت مما عدا هـ.

« الناشئ » ، وفعلاً : مفعوله[٩] . والجملة مرفوعة [المحلّ على أنّها فاعل « يُعاب » . وهو مع معموله مرفوع][١٠] المحلّ على أنّه خبر ضمير الشّأن — **ولا يَبحَثُ**[١١] **عَن فاعِلِهِ**[١٢] ، إذ كلّ فعل لا بدّ له من فاعل . فينبغي له أن يذكر فاعله .

نعم يجوز أن يسكت عنه إذا كان الفاعل معلوماً ، نحو : « خَلَقَ[١٣] العالَمَ » مثلاً ، وإذا كان المقصود بيان حال الفعل فقط ، وإذا التزم بيان الفعل ولم يلتزم بيان الفاعل . وأمّا السّكوت عن ذكر المفعول عند ذكر الفعل فلا يُعاب عليه ، لكونه فضلة في الكلام .

الواو : واو الحال ، ولا : حرف نفي ، ويبحث : فعل ، فاعله مستتر فيه عائد إلى النّاشئ أيضاً ، وعن : حرف جرّ ، وفاعله : مجرور به مضاف إلى الضّمير العائد إلى الفعل ، والجارّ مع المجرور متعلّق به . والفعل مع معموله منصوب المحلّ ، على أنّه حال من فاعل « يذكر » . ويجوز أن يكون الواو ههنا[١٤] للعطف . كأنّه قال : يُعاب عليه أن يذكر فعلاً وألّا يبحث[١٥] عن فاعل ذلك الفعل . فمناط التّعييب على كلا التّقديرين هو عدم البحث عنه ، لا ذكر الفعل وحده . فقس على هذا حال ما يذكر بُعيد هذا .

أو أن يذكر مُبتَدأً ، ولا يَتَفَحَّص[١٦] **عَن خَبَرِهِ** ، لما بينهما من الاتّصال التّامّ . ١٣٧ ب
فلا يحسن أن يذكر أحدهما ، ويسكت عن الآخر وبيانه .

فإن قلتَ : يجوز حذف الخبر ، بل يجب في مواضع . فكيف يُعاب عليه عدم ذكره ، حين ذكر المبتدأ ؟ قلتُ : مثل هذا مستثنًى[١٧] عن تلك القاعدة ، كما أشرنا

---

(٩) هـ : منصوب مفعول .
(١٠) سقط من الأصل .
(١١) ع : « ولا يبحثَ » بالنصب هنا وفيما يلي .
(١٢) في م زيادة من متن الإعراب : إن كان له فاعل .
(١٣) في الأصل : « وخلق » . وزاد هنا في هـ : اللّه .
(١٤) ظ : هنا .
(١٥) ت : ولا يبحث .
(١٦) في الأصل : « ولا يفحص » . م : ولا يبحث .
(١٧) ت : « استثناء » . والصواب تعدية الاستثناء بـ « من » .

إليه، ولا استبعاد في تعلّق التعييب به لترك اللّائق بحاله. فإنّ المناسب لشأنه أن يقول[١٨]: «الخبر المحذوف كذا» عقيب ذكر المبتدأ. والتّحقيق أنّ الحذف لا يستلزم عدم التفحّص، لتحقّقه بدونه.

أو أن يذكر ظَرفاً، أو أن يذكر مَجرُوراً، ولا يُنَبِّهُ على مُتَعَلَّقِهِ[١٩] ــ بفتح اللّام ــ أي: على متعلّق كلّ واحد منهما، بأن يقول: متعلَّق الظّرف مذكور أو محذوف، أو متعلَّقه كذا، أو بأن يقول: متعلَّق[٢٠] المجرور كذا وكذا.

فإن قلتَ: فكيف يصحّ هذا على إطلاقه، وقد قال في الباب الثّاني[٢١]: ويُستثنَى من حروف الجرّ أربعة لا تتعلّق[٢٢] بشيء؟ قلتُ: أراد هناك[٢٣] من حروف الجرّ حروفاً لا يُقصد بها إفضاء معنَى الفعل إلى المجرور، كما تدلّ[٢٤] عليه الأمثلة المذكورة هناك، وأراد ههنا[٢٥] من المجرور مجروراً قد أفضَى إليه معنَى الفعل بواسطة حرف الجرّ. فإنّ حُسنَ ذكرِ متعلَّقه فرعُ حُسنِ تعلّقه به، بواسطة حرف الجرّ. فاندفع ما تُوهِّم ههنا من نقض القاعدة.

فإن قلتَ: فلمَ ذكر ههنا التّنبيهَ، وفيما سبق التّفحّصَ والبحثَ؟ قلتُ: للتّفنّن، مع الإشارة إلى أنّ الاطّلاع على متعلَّق كلّ واحد، من الظّرف والمجرور، أيسر من الاطّلاع على الخبر والفاعل.

---

(١٨) في الأصل: تقول.
(١٩) ح: ولا يبين متعلقه.
(٢٠) سقطت من الأصل.
(٢١) انظر ٥٦ أ.
(٢٢) ظ: «ولا تتعلق». هـ: «ولا يتعلق». وانظر ٥٦ ب.
(٢٣) ظ: «هنا». وزاد بعدها في هـ: «لا». ولعل الصواب: أنّ.
(٢٤) ظ هـ: يدل.
(٢٥) في الأصل وظ: هنا.

أو أن يذكر **جُملةً ، ولا يَذكُرُ : هَل لَها**[٢٦] **محلٌ** من الإعراب **أم** ـــ بمعنى «أو» . ولو ذكر «أو» بدلها لكان أحسن ـــ **لا** يكون لها محلّ منه ، لأنّ الجملة مطلقاً تتناول الجملة الّتي لها محلّ من الإعراب ، والّتي لم يكن لها محلّ منه[٢٧] . فلا يحصل المقصود بذكر الجملة المطلقة . فحسن أن يقول[٢٨] : هذه الجملة من الجمل الّتي [لها محلّ من الإعراب ، أو التي] لا محلّ لها[٢٩] من الإعراب . نعم لا بأس بعدم الذّكر ، عند قيام القرينة الدّالّة على تعيّن[٣٠] إحدى الجملتين . وأنت تعلم أنّ الكلام في الأولويّة ، لا ١٣٨أ
في الجواز .

أو أن يذكر **مَوصُولاً** ، سواء كان اسماً أو حرفاً ، **ولا يُبَيِّنُ صِلَتَهُ** ، بأن يقول هذه صلة الاسم الموصول ، وهذه صلة الحرف[٣١] الموصول ، و لا يُبيّن **عائدهُ** ، بأن يقول : هذا عائد إلى الاسم[٣٢] الموصول ، وهذا مختصّ بالاسم الموصول . ويجوز أن يكون المراد منه الاسم الموصول ـــ وهو الظّاهر ـــ فيختصّ الأوّل بالاسم الموصول أيضاً .

و[٣٣] : للعطف ، **أن يَقتَصِرَ** : معطوف[٣٤] على قوله : «أن يذكر فعلاً» ، في بيان **إعرابِ الاسمِ**[٣٥] ، **مِن أن يقول** : «قام : فعل ، وذا : اسم إشارة فاعل له» ، في

---

(٢٦) سقطت «هل» من الأصل وألحقت بحاشيته مصححاً عليها . وسقطت أيضاً من النسخ و ح
ع م: ألها .

(٢٧) هـ : من الإعراب .

(٢٨) في الأصل : تقول .

(٢٩) في النسخ : «التي لها محل» . والزيادة يقتضيها السياق .

(٣٠) هـ : تعيين .

(٣١) في الأصل و ظ : اسم الموصول وهذه صلة حرف .

(٣٢) هـ : اسم .

(٣٣) ع : «ويعاب» . م : ومما يعاب على الناشىء في صناعة الإعراب .

(٣٤) في الأصل : معطوفاً .

(٣٥) في م زيادة من متن الإعراب : المبهم .

نحوِ[36] قولك: **قامَ ذا**، أو من أن يقول: «قام: فعل، والّذي[37] اسم موصول فاعل له»، في **نحوِ** قولك: **قامَ الّذي في الدّارِ** ــ فتكون[38] «من» للابتداء متعلّقه بـ «يقتصر». [ففاعل «يقتصر»][39] و «يقول» ضمير مستتر فيه، عائد إلى[40] النّاشئ. ويجوز أن تكون لبيان «الاسم»[41]، متعلّقة بمحذوف. كأنّه قال: في إعراب الاسم الّذي هو «ذا» في نحو: قام ذا. لكنّ المفيد للمطلوب هو الأوّل، لا غير ــ **علَى**: متعلّقة بـ «يقتصر»، **أن يَقُولَ**، في نحو: «قام ذا»: قام: فعل، وذا اسم **إشارةٍ**، بدون التّعرّض بذكر[42] الفاعل ــ وهذا مقول القول ــ أو أن يقول، في نحو: «قام الّذي في الدّار»: قام: فعل، والّذي: **اسمٌ مَوصُولٌ**، بدون التّعرّض بذكر[42] الفاعل أيضاً.

قولُه: **فـإنّ ذلِـك**، إلى آخره تعليلُ الاقتصار على ما ذكر. أي: فإنّ كون «ذا» اسم إشارة، وكون «الّذي» اسم موصولٍ **لا يَقتَضِي إعراباً**[43]، فضلاً أن يقتضي رفعاً، بدليل «قام زيد» على قياس ما عرفتَ. وذلك لأنّ المقتضي للإعراب هو توارد المعاني الثّلاثة فيما هو قابل لها، لا كون الاسم اسم إشارة، ولا كون الاسم اسم موصولٍ، ولا كون الاسم اسم ظاهرٍ أو اسم مضمرٍ، إلى غير ذلك.

والصّـوابُ[44] ــ فإن قلتَ: ذلك الوجه جائز. غاية ما في الباب أنّه معيب. فلمَ ذكر الصّواب ههنا، ولم يقل: والأولَى؟ قلتُ: سلّمناه، لكن لاضمحلالِ الوجه المعيب، عند المقابلة بالوجه السّليم الحسن، لا سيّما إذا صدر من الحُذّاق

---

(٣٦) سقطت من م.

(٣٧) في الأصل: «الذين» بالجمع هنا وفيما يلي.

(٣٨) في الأصل و ت: «فيكون». هـ: «فلا تكون». وسقط «في الدار» من المطبوعات.

(٣٩) سقط من الأصل.

(٤٠) ت: على.

(٤١) في الأصل: «يكون لبيان الاسم». ت: يكون بيان الجنس.

(٤٢) كذا بالباء. وفي الأصل: التعريض بذكر.

(٤٣) م: لا يبنى عليه إعراب.

(٤٤) م: «فالصواب». ح: الصواب.

١٣ب والأبراز[٤٥]، نُزّل منزلة الخطأ. فلهذا قال: والصّواب **أن يُقالَ**: قام: فعل، وذا: **فاعِلٌ له وهوَ اسمُ إشارةٍ**، في نحو قولك: قام ذا. كأنّه قال: قام: فعل، وذا: مرفوع لأنّه فاعل. [وكلّ فاعل مرفوع، فـ «ذا» مرفوع. فيكون الحكم مقبولاً عند العقل، لكونه حاصلاً من الدّليل، باستعمال الفاعليّة[٤٦] النّحويّة.

فجميع ما ذُكر في بيان الإعراب، من قولهم في نحو[٤٧]: «قام زيد»: قام: فعل، وزيد: مرفوع بالفاعليّة، أو على الفاعليّة، أو على أنه فاعله[٤٨]، راجع إلى ما ذكره المصنّف في التّحقيق. فعلى هذا فقس سائر أقوالهم في بيان الإعراب][٤٩].

أو أن يُقال: قام: فعل، والّذي: **فاعِلٌ وهوَ اسمٌ مَوصُولٌ**، في نحو قولك: «قام الّذي في الدّار»، **وأن يُذكَرَ مَحَلُّهُ**[٥٠]، أي: محلّ كلّ واحد منهما. فإنّ الفاعل إنّما يقتضي رفعاً، أيَّ رفع كان، ولا يقتضي الرّفع المحلّيّ بخصوصه، كما لا يقتضي الرّفع اللّفظي والتّقديريّ بخصوصيهما[٥١]. فيُقال: قام: فعل، وذا: فاعل مرفوع المحلّ، في نحو: «قام ذا»، كما يُقال: قام: فعل، والّذي: فاعل مرفوع المحلّ، في نحو: قام الّذي في الدّار.

وإنّما ذكر لفظة «نحو»، في المثالين المذكورين، إشارة إلى أنّ الأبحاث المذكورة ليست بمختصّة بهما، بل تشملهما وغيرهما. فإنّك إذا قلتَ في بيان إعراب «زيد»، في نحو قولك «قام زيد»: قام: فعل، وزيد: علم أو اسم ظاهر، يُعاب عليك أيضاً

---

(٤٥) الأبراز: جمع برز. وهو الموثوق بعقله ورأيه. وفي الأصل: الأبرار.
(٤٦) ت: القاعدة.
(٤٧) ظ: «من نحو». وسقط من ت.
(٤٨) ت: فاعل به.
(٤٩) سقط من الأصل و هـ.
(٥٠) ظ: «وأن تذكر محله»: وسقط من المطبوعات.
(٥١) في النسخ: بخصوصهما.

هذا القول. بل الصّواب أن تقول[52] في بيان إعرابه في نحو «قام زيد»: قام: فعل، وزيد: فاعل مرفوع لفظاً.

وكذا يُعاب عليك إذا قلتَ في إعراب بكر في نحو «رأيت بكراً»: رأيت: فعل وفاعل[53]، وبكراً[54]: اسم ثلاثيّ ساكن الوسط مثلاً. فالصّواب أن تقول[55]: رأيت: فعل وفاعل، وبكراً، مفعول منصوب لفظاً. فقس على هذا بيان سائر وجوه الإعراب.

فحاصل هذا الأصل أنّ المُعْرِب يجب عليه، في بيان الإعراب، أن يذكر المقتضي للإعراب تحصيلاً للمطلوب، ويحترز[56] عمّا لا يقتضيه هرباً من اللّغو والعبث. فلذا فرّع السّؤال على قول المُعْرِب، في بيان إعراب «ذا» في نحو «قام ذا»: قام: فعل وذا: فاعل، وهو اسم إشارة، بقوله:

فإن قُلتَ: لا فائدةَ[57] في قَولِهِ، أي: [58]المُعْرِب أو النّاشئ في صناعة الإعراب، **في بيان إعراب «ذا» في نحو «قام ذا»: إنَّـهُ**، أي: «ذا» في المثال المذكور، **فاعل واسمُ إشارةٍ**، لأنّ الاقتصار على «فاعل» كاف وحده في تحصيل بيان إعرابه، فيكون ذلك القول، أي: القول بأنّه اسم إشارة، لغواً لخلوّه عن إفادة هذا المطلوب ههنا بالكلّيّة ـــ فعُلم من هذا فساد قول من قال ههنا[59]: «إنّ هذا السّؤال في غاية
139أ السّقوط»، لأنّ اسم الإشارة كم له فائدة باعتبار استعمالاته في الكلام! ـــ **بخِلافِ قَولِهِ**[60]، أي: قول المعرب **في بيان «الّذِي»، في نحو «قام الّذي في الدّار»: إنَّـهُ**

---

(52) في الأصل والنسخ: يقول.
(53) سقطت من الأصل.
(54) في الأصل و ظ: وبكر.
(55) هـ: يقول.
(56) في الأصل: وتحرزاً.
(57) ع: فلا فائدة.
(58) زاد هنا في هـ: قول.
(59) زاد هنا في ظ و ت: من.
(60) م: قولك.

اسمٌ **مَوصُولٌ**، بدون الاقتصار على فاعل. فإنّه يُفيد.

فإنّ فيه، أي: في القول بأنّه اسم موصول بلا اقتصار على «فاعل»، أي: في القول بذكرهما جميعاً، في بيان إعراب الاسم[٦١] الموصول في المثال المذكور ــ فعُلم من هذا فساد قول من قال ههنا: «فإنّ فيه أي: في القول بالاسم الموصول وحده، بدون التّعرّض لذكر[٦٢] الفاعل»، لأنّ هذا باطل، فضلاً أن يُفيد فائدة، على ما عرفتَ[٦٣] ــ **تنبيهاً للمُعرِب** ــ والتّنبيه من جملة الفوائد ــ **على ما يَفتَقِرُ**[٦٤] **إليهِ**.

على: حرف جرّ متعلّق بتنبيه[٦٥]، وما: اسم موصول، ويفتقر: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى قوله اسم موصول، وإليه: متعلّق به، والضّمير المجرور عائد إلى «ما».

قوله: **منَ الصّلةِ**، بيانُ «ما» منصوب المحلّ على أنّه حال. قوله: **و من العائدِ**، معطوف عليه. والجملة صلة الموصول. ووجه التّنبيه أنّ ذكر الاسم الموصول يُشير إلى العائد إليه من الصّلة، كما أنّ ذكر الموصول يُشير إلى الصّلة.

قوله: **لِيَطلُبَهُما**[٦٦]، تعليل التّنبيه، أي: ليطلب[٦٧] الصّلةَ والعائدَ **المُعرِبُ** أي: معرب هذا الاسم، أو معرب الاسم ــ فتكون[٦٨] اللّام إمّا لتعريف العهد، وإمّا لتعريف الجنس ــ و: للعطف، قوله: **لِيَعلَمَ**، معطوف على ليطلبهما[٦٦]، **أنّ جُملةَ الصّلةِ**[٦٩] أي: الجملة الظرفيّة جملة **لا مَحَلّ لَها** من الإعراب.

---

(٦١) هـ: اسم.
(٦٢) في الأصل و ت و هـ: بذكر.
(٦٣) انظر ١٣٨ ب.
(٦٤) زاد هنا في م: الموصول.
(٦٥) في النسخ: بالتنبيه.
(٦٦) ت: ليتطلبهما.
(٦٧) ت: «ليتطلب». هـ: يطلب.
(٦٨) في النسخ: فيكون.
(٦٩) ع: الجملة الصلة.

وأنت تعلم ممّا ذكر أنّ ذكر «اسم موصول»[70] هناك، وإن كان قد أفاد هذه الفائدة في ذلك الكلام، لكنّه[71] لا دخل له في تحصيل أصل المقصود[72] الّذي عيّن له هذا الأصل، لحصوله[73] بذكر الفاعل، على ما عرفتَ[74]. فعاد المحذور، في التّحقيق.

قُلتُ: بَل[75] **فيهِ**، أي: في القول بأنّه اسم إشارة، **فائدةٌ** أيضاً. **وهيَ** الفائدة الحاصلة. فيه **التّنبيهُ إلَى**[76] ــ ضُمّن معنَى الإشارة. فلذا عُدّي بـ «إلى» ــ **أنّ ما يَلحَقُهُ مِنَ الكافِ** ــ ما: اسم موصول، ويلحق: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى «ما»، ومفعوله الضّمير المنصوب المتّصل به، العائد إلى اسم الإشارة، ومن الكاف: منصوب المحلّ على أنّه حال من فاعل[77] «يلحق» ــ **حَرفُ خِطابٍ، لا اسمٌ**[78] **مُضافٌ إلَيهِ**، لما تقرّر أنّ اسماء الإشارة من المعارف، والمعارف لا تُضاف، **والتّنبيهُ أيضاً**[79] **إلَى أنَّ الاسمَ الّذي يقع بَعدَهُ**[80] أي: بعد اسم الإشارة، **في**[81] **نَحوِ قَولِكَ: «جاءنِي هذا الرَّجُلُ»، نَعتٌ**[82] لاسم الإشارة، **أو عَطفُ بَيانٍ** له. ١٣٩ب

قال بعضهم: إذا جُعل نعتاً له تكون[83] الألف واللّام للعهد، كما إذا جُعل

---

(٧٠) ت: الموصول.

(٧١) ظ ت: لكن.

(٧٢) سقطت من الأصل.

(٧٣) ظ ت: بحصوله.

(٧٤) انظر ١٣٨ب.

(٧٥) هـ ح: بلى.

(٧٦) م: على.

(٧٧) انظر محل «من الصلة» قبل فقرتين.

(٧٨) م: لا أنها اسم.

(٧٩) م: وليهتدي.

(٨٠) ع: بعد ذا.

(٨١) م: من.

(٨٢) ع: نعت له.

(٨٣) في الأصل و ت و هـ: يكون.

عطف بيان له تكون[84] الألف واللّام للحضور، كما أنّ اسم الإشارة لا يُفيد إلّا الحضور.

كائناً علَى الخِلافِ بين النّحاة، **في المُعَرِّفِ بـ «أل» الواقِعِ**[85]، بالجرّ على أنّه[86] صفة «المعرّف»، **بَعدَ اسمِ الإشارةِ** — ومثل هذا تفصيل بعد الإجمال، وتنصيص على محلّ النّزاع، وعلى النّزاع أيضاً[86]، بأوضح وجه، فلا يكون تكراراً — **وبَعدَ**[87] **«أيُّها»**: معطوف على «بعد[86] اسم الإشارة». كأنّه قال: في المعرّف [بـ «أل»][86] الواقع بعد «أيّها»، **في نَحوِ** قولك: **يا أيُّها الرَّجُلُ**[88]. فيكون «الرّجل» صفة لـ «أيّ» أو عطف بيان له. فيكون ذكر هذا ههنا على سبيل الاستطراد، لأجل المناسبة، فلا يكون داخلاً تحت التّنبيه.

والتّحقيق أنّ المفيد في بيان الإعراب هو ذكر المقتضي له، لا غير. فذكر اسم الإشارة ليس بذكر المقتضي له أصلاً، وإن كان له فائدة في إيضاح معنَى الكلام.

وممّا لا يُبيَّنُ[89] **عليهِ إعرابٌ أن يَقُولَ**[90]، أي: المُعرِب أو النّاشئ في صناعة الإعراب — الواو: للعطف، ومن: حرف جرّ متعلّق بمقدّر وهو حاصل، وما: موصول، ولا: حرف نفي، ويُبيّن[91]: فعل، وعليه: متعلّق به، والضّمير المجرور عائد إلى الموصول، وإعراب: قائم[92] مقام فاعله، وأن: ناصب، ويقول: فعل

---

(٨٤) هـ: يكون.

(٨٥) ح: الواقعة.

(٨٦) سقطت من الأصل.

(٨٧) م: والواقع بعد.

(٨٨) زاد هنا في ع: ويا أيّها الإنسان.

(٨٩) كذا في هـ. وهو لا يناسب «عليه» بعده. وفي الأصل و ظ و ت: «ومما لا ينبني». وهو لا يناسب جعله «إعراب» قائماً مقام الفاعل. ع: «وفيما لا يبين». ح: «وفيما لا يتبين». ولعل المراد: ومما لا يُبنَى.

(٩٠) في الأصل والمطبوعات: تقول.

(٩١) في الأصل و ظ و ت: «يبنى» هنا وفيما يلي.

(٩٢) انظر ١٥أ.

منصوب به، فاعله مستتر فيه عائد إلى المعرب، أو إلى النّاشئ، لتقدّم ذكر كلّ منهما. والفعل مع فاعله مرفوع المحلّ، على أنّه مبتدأ والمقدّر[٩٣] خبره. والمجموع معطوف على مقدّر. كأنّه قال: ممّا لا يبيّن عليه إعراب قول النّاشئ في بيان إعراب الاسم: كذا وكذا، وممّا لا يُبيّن عليه إعراب أن يقول[٩٤] في بيان إعراب «**غُلام**»، في[٩٥] نحو «جاء[٩٦] **غُلامُ زيدٍ**»: جاء: فعل، وغلام ـــ: **مُضافٌ**[٩٧]. ١٤٠أ

فإنّ المُضافَ، من حيث إنّه مضاف، **لَيسَ لَهُ إعرابٌ مُستَقِرٌّ**، أي[٩٨]: مستمرّ، لعدم تعيّنه لأحد المعاني الثّلاثة ـــ فلا يكون وصف المضاف مقتضياً لإعراب[٩٩] أصلاً، فضلاً أن يقتضي رفع الفاعل ـــ **كَما كان للفاعِلِ**[١٠٠] إعرابٌ مستقرّ مخصوص به ـــ حتّى إذا قلتَ في المثال المذكور: «جاء: فعل، وغلام: فاعل»، عُلم أنّه مرفوع على ما عرفتَ[١٠١] ـــ **ونحوِهِ** أي: وكما كان لنحو الفاعل، كالمبتدأ والخبر، وكالمفعول، وكالمضاف إليه[١٠٢]، وكالحال والتّمييز[١٠٣]، إلى غير ذلك من الأمور الّتي يلزمها أحد المعاني الثّلاثة. مثلاً إذا قلتَ في إعراب «زيد»، في نحو قولك «زيد قائم»: زيد[١٠٤]: مبتدأ، وقائم خبره، عُلم منه أنّ زيداً مرفوع. فقس عليه حال الخبر.

---

(٩٣) في الأصل: «والمتقدم». وفي النسخ: والمقدم.

(٩٤) في الأصل و ظ و ت: تقول.

(٩٥) م: «من». وسقط «في غلام في غلام زيد» من ع وح.

(٩٦) هـ: جاءني.

(٩٧) في م زيادة من متن الإعراب: مقتصراً عليه.

(٩٨) سقطت من الأصل و هـ.

(٩٩) هـ: للإعراب.

(١٠٠) م: كما في الفاعل.

(١٠١) انظر ١٣٨أ ـــ ١٣٨ب.

(١٠٢) سقطت من ظ و هـ.

(١٠٣) ت: وكالتمييز.

(١٠٤) سقطت من ظ وت.

وقد وُجد ههنا في بعض النّسخ «مستقلّ» موضع «مستقرّ». ويؤيّد هذا قوله: **وإنّما يكون إعرابُهُ**، أي: إعراب المضاف **بحَسَبِ** اقتضاء **ما يَدخُلُ عليهِ** أي: على المضاف. فيُرفع في نحو: جاء[105] غلام زيد، ويُنصب في نحو[106] قولك: رأيت غلام زيد، وينجرّ في نحو قولك[107]: مررت بغلام زيد. فهذا مختصّ بالعوامل اللّفظيّة. فخرج نحو[108] «غلام زيد قائم» عندنا. اللّهم إلّا أن يُراد من الدّخول العروض. فلو قال: «بحسب ما يعرض عليه» لكان أولَى.

فالصَّوابُ أن يُقالَ[109]، عند إرادة بيان إعراب المضاف، في نحو قولك: «جاء غلام زيد»: جاء: فعل، وغلام: **فاعِلٌ**، فيُعلَمَ منه أنّه مرفوع، **أو يُقالَ في نحو** «رأيت غلام زيد»: رأيت: فعل وفاعل، وغلام: **مَفعُولٌ**[110]، فيُعلَمَ منه أنّه منصوب، **أو نحوُ**[111] **ذلِكَ**: أو أن يقال، في نحو «مررت بغلام زيد»: مضاف إليه بواسطة حرف الجرّ لفظاً[112]، فيُعلم منه[113] أنّه مجرور، أو أن يقال، في نحو «غلام زيد قائم»: مبتدأ، [فيُعلم منه أنّه مرفوع. إلى غير ذلك].[114]

وهذا[115] الّذي ذكرنا، من حكم المضاف، **بخِلافِ** حكم **المُضافِ إليهِ. فإنّ لَهُ إعراباً مُستَقِرّاً. وهوَ الجَرُّ**[116]. **فإذا قِيلَ**، في بيان إعراب «زيد»، في

---

(١٠٥) هـ: جاءني.
(١٠٦) سقطت من الأصل و هـ.
(١٠٧) سقطت من النسخ.
(١٠٨) هـ: مثل.
(١٠٩) م: أن يبين فيقول.
(١١٠) ت: في نحو رأيت غلام زيد إنه مفعول.
(١١١) ت: ونحو.
(١١٢) سقط «مضاف... لفظاً» من ظ و ت، وثبت في موضعه: مجرور.
(١١٣) سقطت مما عدا هـ.
(١١٤) سقط من الأصل و هـ.
(١١٥) زاد هنا في الأصل: هو.
(١١٦) زاد هنا في م: بالمضاف.

نحو «قام غلام زيد»: قام: فعل، وغلام: فاعله وهو مضاف إلى زيد، وزيد: **مُضافٌ إلَيه**، **عُلِمَ أنّهُ مَجرورٌ**. وذلك بأن يُقال: «زيد» مضاف إليه، وكلّ مضاف إليه ١٤٠ب
مجرور، فـ «زيد» مجرور.

إعراب الحرف الزّائـد من القـرآن

وَيَنبَـغِي أن يَجتَنِبَ المُعرِبُ ــ فإن قلتَ: الاجتناب يعـمّ الكـلّ. فلمَ خصّصه[1] بالمعرب؟ قلتُ: لأنّ الاحتراز عن شـيء[2] بعد العلم بذلك الشّيء، ولكون مثل هذا القول صادراً من المعرب غالباً ــ أن[3] يَقُولَ، فِي حَرفٍ من كِتَابِ اللّهِ[4] ــ والظّاهـر أنّ المراد من الحرف ههنـا أعـمّ، فيتنـاول حروف المبـاني[5]، وحـروف المعاني[6]، والاسم والفعل، وغيرها[7] ــ: إنَّـهُ زائـدٌ[8]. لأنَّـهُ ــ قوله «لأنّـه» إلى آخره تعليل الاجتناب ــ أي: لأنّ الشّأن يَسبِقُ، من هذا القول إلَى الأذهـانِ، أنَّ الزّائـدَ هُوَ الّذِي لا مَعنَى لَهُ أصلاً، وكَلامُ اللّهِ ــ تعالَى[9] ــ مُنَـزَّهٌ عَـن ذلِكَ الزّائد. ١٤١أ

---

(١) هـ: خصه.

(٢) في الأصل: الشيء.

(٣) ح: من أن.

(٤) زاد هنا في هـ والمطبوعات: تعالى.

(٥) حروف المباني هي حروف الهجاء التي تتكون منها الألفاظ، كالعين واللام والميم من علم.

(٦) حروف المعاني هي كل كلمة جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل، ويتحدد معناها بالسياق، نحو: عن وإلى وإن وكأن.

(٧) في الأصل: وغيرها.

(٨) م: «زائداً». وسقط «إنه» منها.

(٩) سقط الإعتراض من ظ و ت. ع: «وكلام الله سبحانه وتعالى». م: «وكلامه تعالى». ح: وكلام الله سبحانه.

قال البيضاويّ، في تفسير قوله تعالى[10]: (مَثَلاً ما بَعُوضةً)[11]: «ما: مزيدة للتّأكيد. ولا نعني[12] بالمزيدة اللّغو الضّائع. فإنّ القرآن كلّه هدًى وبيان. بل نعني[13] بها ما لم تُوضع لمعنًى يُراد منه. وإنّما وُضعت لأن تُذكر مع غيرها، فتُفيد[14] له وثاقة وقوّة. وهو زيادة في الهدَى غير قادح فيه». فظهر من قوله أمران[15]: الأوّل: أنّه إذا قيل: حرف مزيدة للتّأكيد، أو زيدت للتّقوية ـــ ومثل هذا في كتب التّفاسير كثير ـــ فلا بأس به[16]. والثّاني: أنّ الحرف الّذي ينبغي أن يُجتنب، عن أن تقول «إنّه زائد»، إذا أُطلق. كأن يُقال: «من زائدة»، بلا تقييد يُفيد التّأكيد والتّقوية وغيرهما[17].

---

(١٠) الآية ٢٦ من البقرة.

(١١) أنوار التنزيل ص١٣. وفي النقل تصرف.

(١٢) في الأصل: «ولا يُعنى». هـ: ولا معنى.

(١٣) في الأصل: بل يُعنى.

(١٤) في الأصل: فيفيد.

(١٥) ظ ت: الأمران.

(١٦) البأس: الحرج والشدة. ويقال في فعل الشيء: لا بأس به، إذا كان لا محذور فيه ولا مانع منه، أوكان فعله أولى من تركه. وقد يقال فيما هو واجب.

(١٧) لزيادة الحرف معان كثيرة جداً، منها التزيين اللفظي. وهو تحسين الكلام وإكسابه ضرباً من الجمال التعبيري أو التيسير في الأداء. ومنها التعميم. وهو تجريد الحدث من تقييد حال معينة ليدل على عموم الأحوال. ومنها التنصيص على العموم. وهو تحقيق معنى الشمول. والتنصيص على الأولوية. وهو تبيين أن ما بعده أولى بالحكم مما قبله. ومنها الكف. وهو منع العامل من العمل لفظاً أو تقديراً. ومنها العوض. وهو النيابة عن الإضافة أو عن كلمة محذوفة. ومنها التوطئة. وهي تهيئة ما يدخل على الأسماء للدخول على الجمل، أو تهيئة الجامد للصلاحية للحال، أو التهيئة لنفي جواب القسم. ومنها التسليط. وهو تسليط الأداة المهملة على الجزم للشرط والجواب. ومنها التعليق، كتعليق الخبر بالمبتدأ والمعطوف بالمعطوف عليه والفعل بمعموله قبله. ومنها المنبهة على وصف لائق كالتعظيم والتحقير والتنويع. ومنها اللصوق. وهو لصوق الصفة بالموصوف. ومنها الوصل. وهو ربط كلام بآخر بينهما قول أو ما يشبهه. ومنها الفصل. وهو الفصل بين ما هو خبر أو كالخبر وبين ما هو تابع. ومنها نفي التوهم ـــ وهو دفع توهم العطف على غير المقصود ـــ ونفي الاحتمال. وهو دفع احتمال المشاركة. ومنها اقتضاء التكرار، وهو إيجاب تكرار الأداة لنفي التوهم بعد الولو. وآخرها درجة هو الإقحام، فيكون الحرف الزائد بلا

وقد وقعَ هذا الوَهمُ أي: التوهّم ــ وهو الزّائد الّذي لا معنَى له أصلاً ــ **للإمامِ فخرِ الدّينِ الرّازيّ**[18]. فإن قلتَ: من أين علم المصنّف أنّ هذا الوهم قد وقع للإمام فخر الدّين الرّازيّ؟ قلتُ: من أمرين:

الأوّل: أنّه نقل[19] إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمل في كلام اللّه، تعالَى. وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزّائد[20] فيه، إذ الزّائد بهذا المعنَى هو عين المهمل. فلو لم يقع له هذا الوهم لما احتاج إلى التعرّض بهذا[21] الإجماع.

والثّاني: أنّه حمل[22] «ما» في قوله[23] «فبما رحمة» على أنّها استفهاميّة بمعنَى التّعجّب، كقوله تعالَى[24]: (مالِي لا أرَى الهُدْهُدَ)؟

فأشار المصنّف إلى الأوّل، بقوله: **فقالَ**، أي: الإمام فخر الدّين الرّازيّ[22]: **المُحقّقُونَ**، من المتكلّمين وهم الأشاعرة، **على أنَّ المُهمَلَ لا يَقَعُ في كَلامِ اللّهِ ــ تعالَى**[25] **ــ** لترفّعه[26] عن ذلك. وأشار إلى الثّاني، [بقوله][27]: **فأمّا «ما» في قولِهِ**

دلالة: وجوده كعدمه. وهذا لا يجوز أن يُزعم وقوعه في القرآن الكريم. ثم إن للتقوية معنى غير ما ذكره الشارح، وقد بيناه من قبل. والتوكيد بالزيادة قد يكون للنفي أو للشرط أو للإضافة أو للاستثناء أو للحصر أو للعموم أو للكثرة أو للقلة أو للتعجب أو للتشبيه أو للإسناد أو للإبهام... أو لتحقيق التوكيد أيضاً. أضف إلى هذا أن التعبير بالأداة عن المعاني النحوية والبلاغية أوكد منه بالاسم أو بالفعل، وأبعد دلالة وبلاغة وبياناً. وفي حذف الأداة قياساً توكيد على توكيد.

(١٨) زاد هنا في ع و ح: رحمه اللّه.

(١٩) انظر التفسير الكبير ٣: ٨٠ و ١: ٢٣٢. ونقل الأزهري في م كلام الكافيجي حتى «منه بمراحل». بتصرف.

(٢٠) ظ ت: وهو الإجماع على عدم وقوع غير الزائد.

(٢١) كذا بالباء. وفي الأصل: «التعريض بهذا». م: التعريض لهذا.

(٢٢) التفسير الكبير ٣: ٨٠. وفي النقل تصرف.

(٢٣) زاد هنا في ت و هـ و م: تعالى.

(٢٤) الآية ٢٠ من النمل.

(٢٥) ع: سبحانه وتعالى.

(٢٦) في الأصل: «لرفعته». ظ: «ليرفعه». هـ: ترفعه.

(٢٧) من ت و م.

تعالى[29]: (**فبما رحمةٍ من اللهِ**)[30] **فيمكن أن تكونَ استفهاميّةً للتّعجّب**[31]. انتهى أي[31]: كلام الإمام فخر الدّين[32].

والظّاهر أنّ هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء، فضلاً أن يقع لمثل الإمام[32] الرّازيّ. وإنّما أنكر إطلاق القول بالزّائد إجلالاً لكلام الله ــ تعالى[28] ــ وللملازمة[33] لباب الأدب، كما هو اللاّئق بجلاله[34]، لا لوقوع هذا الوهم منه. وأمّا نقل اتّفاق الأشاعرة فمؤيّد لما قصده من معنى الإجلال، لا لوقوع الوهم منه، كما ترى[35]. وأمّا حمل «ما»، في قوله تعالى «فبما رحمة»، على أن تكون استفهاميّة بمعنى التّعجّب، على سبيل الجواز والإمكان[36]، فهو بمعزل عن الدّلالة على وقوع الوهم منه بمراحل.

ثـمّ لمّا فرغ من نقل كلام الإمام وتوجيهه، وأراد إبطاله، قال: **والزّائدُ عِندَ النّحويّينَ مَعناهُ** ــ فإن قلتَ: فلمَ ذكر معناه، مع أنّه لو قال: الزّائد هو ــ **الّذي لَم يُؤتَ بِهِ**[37] **إلّا لمُجرَّدِ التّقويةِ والتّأكيدِ**[38]، لتمّ التّعريف وكان أظهر وأرشق؟ قلتُ: لمّا كان بصدد[39] الرّدّ على من زعم أنّ الزّائد هو الّذي لا معنى له أصلاً

---

(٢٨) سقطت من الأصل.

(٢٩) الآية ١٥٩ من آل عمران. وليس «من الله» في ع.

(٣٠) زاد هنا في ع و ح: «والتقدير: فبأي رحمة»، وفي م: والتقدير: فبأي رحمة من الله. يعني: لا زائدة.

(٣١) زاد هنا في هـ و م: الرازي.

(٣٢) زاد هنا في هـ: «فخر الدين». م: فضلاً عن أن يقع لمثل هذا الإمام.

(٣٣) ت: والملازمة.

(٣٤) ظ هـ م: بحاله.

(٣٥) سقط «وأما نقل... ترى» من م.

(٣٦) زاد هنا في م: «الذي قاله المعربون. وعبارة بعضهم: قيل: ما زائدة للتوكيد. وقيل: نكرة موصوفة برحمة. وقيل: غير موصوفة. ورحمة بدل منها».

(٣٧) هـ: لم يأت.

(٣٨) ت: «والتوكيد». وسقطت من هـ.

(٣٩) ظ ت: في صدد.

حقيقة، وإن كان صورة[40] في بيان التعريف، ذكر معناه للرّدّ صريحاً على الزّاعم. فلأجل هذا قال: **لا المُهمَل**، كما فهم من كلام الإمام[41] الرّازيّ. وأنتَ قد علمتَ أنّ الإمام بريء [من ذلك][42].

فإن قلتَ: ما الفرق بين التّقوية والتّأكيد؟ قلتُ: الظّاهر أنّ التّقوية أعمّ من التّأكيد.

والتّوجيهُ المَذكورُ[43] الحاصل من الإمام الرّازيّ، **في الآيةِ** أي: في[44] قوله[44]: «فبما رحمة من الله» — فإطلاق الآية عليه مجاز، كإطلاق الكلّ على الجزء[45] — **باطِلٌ لأمرَين**:

أحَدُهُما أي: أحد الأمرين الدّالين على بطلان توجيه الكلام فيها **أنّ «ما» الاستِفهامِيّةَ إذا خُفِضَت** بحرف الجرّ **وَجَبَ حَذفُ أَلِفِها، نَحوُ «ما»** الّتي حُذفت ألفها، لدخول حرف الجرّ عليها، في قوله تعالَى[46]: **(عَمَّ يَتَساءلُونَ)**؟ ١٤١ب
وتقريره أنّ «ما» في قوله تعالَى: «فبما رحمة من الله»[47] لو كانت استفهاميّة لحُذفت ألفها، لدخول حرف الجرّ عليها، لكنّها ما حُذفت[48] بالاتّفاق. والجواب أنّ حذف ألف «ما» الاستفهاميّة إذا دخل عليها حرف الجرّ أكثريّ لا دائميّ[49]: فيجوز إثباتها للتّنبيه على إبقاء[50] الشّيء على أصله.

---

(٤٠) ظ ت: صدده.
(٤١) سقطت من الأصل، وزاد بعدها في هـ: فخر الدين.
(٤٢) سقط من الأصل.
(٤٣) سقطت من الأصل.
(٤٤) زاد هنا في ت و هـ: تعالى.
(٤٥) في الأصل: الكلي على الجزئي.
(٤٦) الآية ١ من النبأ.
(٤٧) ظ ت. فبما رحمة.
(٤٨) ت: لكنها لم تحذف.
(٤٩) ت: لا كلي.
(٥٠) ت: بقاء.

والأمر **الثّاني** الدّالّ على بطلان توجيهه، فيها أيضاً، **أنّ خفضَ «رَحمةٍ» في** قوله تعالَى: «فبما رحمة» **حِينَئِذٍ**، أي: إذاً[51] حمل «ما» على أن تكون استفهاميّة بمعنَى التّعجّب، **يُشكِلُ**، لأنّه يعسر[52] تخريجه[53] من[54] القواعد الإعرابيّة، **لِأَنَّهُ** أي: خفض «رحمة» **لا يَكُونَ بالإضافةِ**[55]، **إذ لَيسَ في الأَسماءِ الاستِفهامِيَّةِ ما يُضافُ** إلى غيره، إضافة نحويّة بالاستقراء، **إلّا «أيٌّ» عِندَ الجَمِيعِ**[56] أي: عند جميع النّحاة ـــ فإنّهم متّفقون على إضافتها لتحقّق السّماع والاستعمال ـــ **و«كَم»** ـــ معطوف على «أيّ» **عِندَ**[57] **الزّجّاجِ**. أي: وليس في الأسماء الاستفهاميّة ما يُضاف إلّا «كم» عند الشّيخ أبي إسحاق الزّجّاج، خلافاً لغيره، نحو: بكم درهمٍ اشتريتَ؟ فإنّ «كم»[58] استفهاميّة لا خبريّة.

أقول: أوّلاً: هذا الدّليل لا يستلزم بطلان توجيه الإمام. وإنّما يستلزم لو أجمع النّحاة على بطلان إضافتها. ومعلوم أيضاً أنّ عدم الإجماع على شيء لا يستلزم الإجماع على عدم ذلك الشّيء.

وثانياً: إنّ الاعتبار للمعاني، لا للصّور والمباني. فتجوز[59] إضافتها، لوجود معنَى «أيّ» فيها. ومثل هذا كثير في الكلام جدّاً، ولا يحتاج إلى السّماع بخصوصه. والإمام فخر الدّين الرّازيّ ـــ رحمه الله تعالَى ـــ أشار إلى هذا بقوله: والتّقدير: فبأيّ رحمة؟[60]

---

(٥١) ظ: إذ.

(٥٢) ظ: مشكل لعسر.

(٥٣) التخريج: إيجاد المخرج النحوي المناسب للكلام. هـ: مخرجه.

(٥٤) ت: على.

(٥٥) م: بإضافة.

(٥٦) هـ: «عند الجمع». م: عند النحاة الجميع.

(٥٧) زاد هنا في ت: أبي عبد الله.

(٥٨) ظ ت: «فإنها كم». هـ: فإنها.

(٥٩) في النسخ: فيجوز.

(٦٠) التفسير الكبير ٣: ٨٠. وفي النقل تصرف.

ولا يكون خفضها بالإبدال مِن «ما»[61]، لأنَّ المُبدَلَ مِن اسمِ الاستِفهامِ لا بُدَّ من أن يَقتَرِنَ بهَمزةِ الاستِفهامِ، إشعاراً بتعلّق معنَى الاستفهام بالبدل قصداً ــ وسبب اختصاص اقترانه بهمزة الاستفهام دون غيرها كونها أصلاً في
١٤٢أ باب الاستفهام، مع كون بنائها على حرف واحد ــ نحوُ: كَيفَ أنتَ، أصَحِيحٌ[62] أم سَقِيمٌ؟

أنت: مبتدأ، خبره: كيف وهو اسم استفهام، وصحيح: بدل منه مقترناً بهمزة الاستفهام، وأم: للعطف، وسقيم: معطوف على صحيح.

فإن قلتَ: فلِمَ وقع الفصل بين البدل والمبدل منه؟ قلتُ: لاقتضاء المبدل منه صدر[63] الكلام، لتضمّنه معنَى الاستفهام.

وتقرير الدّليل أنّ «رحمة»، في قوله تعالَى: «فبما رحمة»، لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام لكانت مقترنة بهمزة الاستفهام. لكنّها لم تقترن بها، فلا تكون مبدلة من «ما».

ولا يكون جرّها بأن تكون صِفةً لـ «ما» لأنَّ كَلِمةَ[64] «ما» ــ فإن قلتَ: فلمَ أدخل الكلمة على «ما»، ولم يقل: لأنّ «ما» ــ لا تُوصَفُ[65]؟ ــ قلتُ: تنصيصاً على المراد، ودفعاً للالتباس. قوله: ــ إذا كانت شَرطِيّةً ــ مذكور ههنا على سبيل الاستطراد، لأجل تعميم الفائدة ــ أو استِفهامِيّةً. وكلّ ما لا يُوصف لا يكون له صفة. فـ «رحمة» لا تكون صفة لـ «ما». ولا يخفَى عليك أنّ حال هذا الدّليل كحال الدّليل على عدم خفضها بالإضافة.

ولا يكون خفض «رحمة» بأن تكون[66] بَياناً أي: عطف بيان لـ «ما»، لأنّ

---

(٦١) م: من ذلك.

(٦٢) هذا المثال خلاف ما في الآية، لأن البدل هنا بعد تمام الجملة ومعطوف عليه. ولولا ذلك لما اقتضى همزة. ظ: نحو أنت صحيح.

(٦٣) ظ ت: صور.

(٦٤) سقطت من م و ح.

(٦٥) ت: لأنها لا توصف.

(٦٦) في الأصل و ت و هـ: يكون.

«ما» هذه لا تُوصف لما عرفتَ، وكلّ مالا **يُوصَفُ لا يُعطَفُ علَيهِ عَطفَ البَيانِ**[67].

فـ «رحمة» لا تكون[68] عطف بيان لـ «ما».

قوله: **كالمُضمَراتِ**، إشارة إلى بيان الكبرَى. يعني أنّ المضمرات[69] لا تكون موصوفة، ولا معطوفاً عليها عطف البيان[70]. وأنت تعلم أنّ المضمرات يجوز أن تكون موصوفة ومعطوفاً عليها عطف البيان[71]، عند البعض. فلا يتمّ هذا الدّليل أيضاً.

ثمّ لمّا فرغ من الرّدّ على الإمام، وأراد أن يُقويّ ما ذكر بكلام السّلف من النّحاة، قال: **وكَثِيرٌ مِن النُّحاةِ**[72] **المُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزّائدَ صِلَةً**، لكونها وسيلة إلى نيل غرض من الأغراض، كتحسين الكلام وتزيينه، وكتحصيل ازدياد قوّته ومتانته، بزيادة حرف من الحروف الزائدة، **وبَعضُهُم** أي: بعض النّحاة المتقدّمين كما هو الظّاهر المراد ـــ ويحتمل أن يكون المراد منه بعض النّحاة مطلقاً ـــ **يُسَمِّيهِ مُؤكِّداً**[73]، لإعطائها اللّفظ والنّظم معنَى التّأكيد.

فإن قلتَ: قد قال في آخر الباب الثّالث: «ويُسمّى الزّائد صلة وتوكيداً»[74].

فما الفائدة في هذا الكلام؟ قلتُ: للتّذكير وللتّفصيل[75] بعد الإجمال، بذكر الفريقين

---

(٦٧) ع م: بيان.

(٦٨) ظ: لا يكون.

(٦٩) ت: يعني فالمضمرات.

(٧٠) في الأصل و ت و هد: بيان.

(٧١) ت: بيان.

(٧٢) م: «النحويين». وسقطت من ع و ح.

(٧٣) في الأصل: «توكيداً». وزاد بعده في ع و م: وبعضهم يسميه لغواً. والاجتناب من هذه العبارة في التنزيل واجب.

(٧٤) ظ: «وتأكيداً». وانظر ١٣٢ ب.

(٧٥) ظ ت: والتفصيل.

من النّحاة المتقدّمين، وللإشارة[٧٦] إلى أنّ بعض ذلك القول هناك جار على سبيل المسامحة والمجاز.

* * *

ثمّ لمّا وضع الباب الرّابع لبيان العبارات المحرّرة المستوفاة، وكانت الاصطلاحات المتعلّقة بعلم النّحو[٧٧] كثيرة جدّاً، لكثرة أصوله وتشعّب فروعه، وكان هذا القدر المذكور لا يستوفيها بمجرّد[٧٨] التّعداد والذّكر، ولكن كان كافياً بحسب التّأمّل والفكر، أشار إلى هذا بقوله: **وفي هذا القَدرِ** أي: في بيان هذه العبارات المحرّرة ــ ويجوز أن يكون المراد منه بيان العبارات وتحرير[٧٩] القواعد والأصول ــ **كِفايةٌ لِمَن تأمّلَهُ**[٨٠]. فإنّ التّأمّل أصل في درك الأمور كلّها. فلهذا قال في أوّل هذا[٨١] الكتاب: «تقتفي بمتأمّلها[٨٢] جادّة الصّواب».

* * *

جعلنا اللّه[٨٣] وإيّاكم من أهل الجنّة والثّواب،
وبوّأنا[٨٤] في النّعيم مع الأخيار والأصحاب،
آمين، يا مجيب الدّعوات ومفتّح الأبواب.

---

(٧٦) ظ ت: والإشارة.

(٧٧) ظ ت: المتعلقة بالنحو.

(٧٨) ظ: لمجرد.

(٧٩) ظ ت: المراد من بيان العبارات ومن تحرير.

(٨٠) في م زيادة من متن الإعراب: واللّه الموفق والهادي إلى سبيل الخيرات، بمنه وكرمه.

(٨١) سقطت من ظ و ت.

(٨٢) ظ هـ: «يقتفي متأملها». ت: «يقتفي بمتأملها». وانظر ٦ ب.

(٨٣) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٨٤) زاد هنا في هـ: اللّه.

والحمد لله على جزيل نواله،
والصّلاة[85] على سيّدنا محمّد وآله،
وصحبه، وسلّم تسليماً[86].

• • •

نجز، بحمد الله وحسن عونه ويمنه، على يد أفقر الخلق إلى الحق، العبد العاجز الحقير الذليل الضعيف، محمد بن أحمد بن علي الشريف السوسي، نزيل تونس. ووافق الفراغ منه سحر اليوم المسفر عن سابع شهر ربيع الأول، بل الثاني من شهور سنة ثمان وثلاثين وألف. أحسن الله ختامها. آمين.

بلغ مقابلة حسب الطاقة. ووافق الفراغ من مقابلته على الأم المنسوخ منها، يوم الخميس ثاني جمادى الأولى، عام ثمانية وثلاثين وألف.

---

(٨٥) زاد هنا في هـ: والسلام.

(٨٦) سقط السطر من ظ و ت. وزاد هنا في ت: «والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة على سيدنا محمد وآله. تم الكتاب المبارك، بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، على يد كاتبه محمد بن أبي بكر الزهاني. غفر الله له ولوالديه ولمن علمه. آمين يارب العالمين». وزاد هنا في هـ: «وصحبه أجمعين أجمعين. تم الكتاب. تم الكتاب ــ والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب ــ على يد العبد الضعيف السيد محمود بن السيد عثمان ــ غفر الله له ولوالديه، وأحسن إليهما وإليه ــ في شهر جمادى الأخرى، في يوم جهار شنبه، في وقت بعد العصر، سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف». وجهار شنبه تعني بالفارسية: الأربعاء.

١

فهرس الأعلام

الأفراد والجماعات والأماكن

٢

فهـرس الآيـات

فهرس الحديث والأثر

فهرس الأمثال والشواهد النثرية

٥

فهرس القوافي

٦

فهرس الكتب في المتن والشرح

فهـرس اللغـة

فهرس الموضوعات

الباب الأول
الجملة: أقسامها وأحكامها

الباب الثاني
الجار والمجرور

الباب الثالث
تفسير كلمات

الباب الرابع
الإشارة إلى عبارات

الفهارس

نجز الكتاب، والحمد لله، تصحيحاً وفهرسة. فالشكر الجزيل لدار طلاس العامرة والعاملين فيها.

وقد ساعدني في تصحيح الكتاب، وإعداد فهارسه، السيد أمان الدين حتحات. فله جزيل الشكر والتقدير أيضاً.